عدة الرجال

تأليف

المقدس السيد محسن بن الحسن الحسيني
الأعرجي الكاظمي

(المتوفى سنة ١٢٢٧ هـ)

الجزء الأول

تحقيق

مؤسسة الهداية لإحياء التراث

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

عدّة الرجال

ايران ـ قم ـ خيابان سمية ـ سمية ١٨ ـ بلاك ٤٧ .

عدة الرجال

تأليف

المقدس السيد محسن بن الحسن الحسيني

الأعرجي الكاظمي

(المتوفى سنة ١٢٢٧ هـ)

الجزء الأول

تحقيق

مؤسسة الهداية لإحياء التراث

مؤسسة الهداية لإحياء التراث

٢١

- اسم الكتاب: .... عدة الرجال
- المؤلف: .... السيد محسن الأعرجي الكاظمي
- التحقيق: .... مؤسسة الهداية لإحياء التراث
- الناشر: .... اسماعيليان
- تاريخ النشر: .... رمضان ١٤١٥ هـ
- الكمية: .... ٢٠٠٠ نسخة
- السعر: .... ٦٥٠٠ ريال
- الطبعة: .... الأولى

بسم الله الرحمن الرحیم

مقدمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

المؤلّف

السيد محسن بن السيد حسن بن السيد مرتضى بن شرف الدين بن نصر الله بن السيد زرزور بن ناصر بن منصور بن أبي الفضل النقيب عماد الدين موسى بن علي بن أبي الحسن بن عماد بن الفضل بن محمد بن أحمد البربر بن الأمير محمد الأشتر بن عبدالله بن علي بن عبدالله بن علي بن الصالح بن عبيدالله الأعرج (١) ـ جد السادات الأعرجية كلهم ، المدفون في نواحي مدينة

---

(١) يكنى أبا علي ، وأُمه أم خالد ، قال أبو نصر البخاري : خالدة بنت حمزة بن مصعب بن الزبير بن العوّام ، وكان في احدى رجليه نقص ، فلذا سُمي «الأعرج» ووفد على أبي العباس السّفاح ، فأقطعه ضيعةً بالمدائن تغلُ كل سنة ثمانين ألف دينار ، وكان عبدالله قد تخلّف عن بيعة النفس الزكية محمد بن عبدالله المحض ، فحلف محمد ان رآه ليقتله ،فلما جيء به غمّض محمد عينه مخافه أن يحنث ، وورد عبيد الله على أبي مسلم بخراسان ، فأجرى له أرزاقاً كثيرة ،وعظّمه أهل خراسان ، فساء أبا مسلم ذلك ، وقال سليمان بن كثير الخزاعي لعبيد الله : إنا غلطنا في أمركم ووضعناالبيعة في غير موضعها ، فِلمَ نبايعكم وندعو إلى نصرتكم ، فظن عبيد الله أن ذلك دسيساً من أبي مسلم ، فأخبره بذلك فثقل عليه مكانه وجفاه ، وقال له :

ياعبيد الله ان نيسابور لاتحملك ، وقتل سليمان بن كثير الخزاعي ، وكان في نفسه عليه شيء=

خراسان ـ بن الحسين الأصغر بن الامام زين العابدين بن الإمام الحسين بن الامام علي بن أبي طالب صلوات الله عليهم أجمعين [١].

ولادته

الظاهر انّه ولد في بغداد عام ١١٣٠ هـ[٢] وكان منشؤه فيها ، وفي بداية عمره كان يعمل بالتجارة ، وانّما انخرط في الدراسة الحوزوية بعدما تجاوز عمره الشريف الثلاثين ، ونبغ بعد ذلك لشدة حرصه على الدراسة ومواظبته الجادة لتحصيلها إلى ان نال درجة الاجتهاد ، وأصبح علَماً لامعاً مبرزاً من أعلام الطائفة ، حيث تربّى على دروسه العشرات من المجتهدين وأهل الفضل .

* * *

= قبل ذلك ، وتوفي عبدالله في ضيعة بذي أمران ، أو ذي أمان ، وهو موضع في حياة أبيه ، وهو ابن سبع وثلاثين سنة على ماقاله أبونصر البخاري ، وقال ابوالحسن العمري : ابن ست وأربعين سنة ، وفي عقبه التفصيل ، لأنهم عدة بطون وأفخاذ وعشائر «عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب ابن المهنا ص ٣١٨» .

(١) أخذنا نسبه من السيد محمد رضا الحسيني الأعرجي الفحّام ، وقد نقله من نسخة بخط المؤلف رحمه الله ، وجدت عند أحد أحفاده في مدينة الكاظمين عليهما السلام .

(٢) معارف الرجال حرز الدين ج ٢ ص ١٧١ .

أســـــــاتذته

١ ـ الشيخ محمد باقر الوحيد البهبهاني

٢ ـ السيد محمد مهدي بحر العلوم

٣ ـ الشيخ سليمان بن معتوق العاملي

عصره

تميّزت المدرسة التي عاصرها المؤلف رحمه الله بحالة من النشاط الفكري غير المعهود سابقاً ، إذ برزت المدرسة الأُصولية التي قادها أُستاذه الوحيد البهبهاني الذي يمثل حالة وقفزة نوعية من النقاش والكتابة والدرس والمحاورة المكشوفة في الوسط الدراسي المحتدم ، مع ما بلغت فيه الحالة الفكرية على المستوى العلمي آنذاك ، وظهور طبقة من الفقهاء والمجتهدين الذين رفعوا راية العلم إلى الدرجة التي لا تقاس مع الفترة التي سبقتها ، حتى عدّت هذه المرحلة بمرحلة النمو الفكري للعقلية الشيعية على الرغم من الظروف السياسية التي تحيط بهم وقتئذٍ من الداخل والخارج .

فمن الداخل الولاة العثمانيون الذين يمثلون تياراً مذهبيّاً لا ينسجم مع حمَلة مذهب أهل البيت عليهم السلام .

ومن الخارج المواجهة الحادة العنيفة من الفكر الوافد على العراق خصوصاً ماتعرضت له المدينتان المقدستان النجف وكربلاء ، وتمثلت

بالحملات العنيفة التي قادها محمد بن عبدالوهاب من بلاد نجد، حيث ظهرت هذه الحركة الحاقدة حدود سنة ١٢٠٥ هـ، وبلغ بهم الأمر ان هاجموا مدينة كربلاء المقدسة سنة ١٢١٦هـ مع تهديدهم للنجف الأشرف، ومع ضعف السلطة العثمانية في العراق وعدم تعاطفهم مع الشيعة، مما جعلهم في دور ضعيف للذّب عن ظلامتهم والدفاع عنهم، وقد حدىٰ بالعلماء والمراجع ان يعدوا أنفسهم بأنفسهم داخل الحوزة العلمية وممّن يشاطرهم الوعي والإحساس للدفاع عن هذه العتبات للوقوف أمام الهجمات الأُخرى المرتقبة من الوهابيّة التي غزت المنطقة برمتها، حيث هوجمت النجف عام ١٢٢١هـ وبحملاتهم خربت الأضرحة والمساجد والمعابد ولطخت محاريب العبادة بدماء المئات من عبّاد الليل وزوار الأئمة الأطهار سلام الله عليهم، حتىٰ سرقت بعض الآثار الثمينة، وجرّد الذهب من بعض المراقد كقبر سيد الشهداء الحسين عليه السلام.

ومع هذه الحالة المأساوية التي مرّت على الحوزة العلمية في الأماكن المقدسة في كربلاء والنجف والكاظمين لم تعطل حالة التفكير التي امتاز بها علماء الشيعة، والتي تعتبر مَعْلماً واضحاً من معالم مدرستهم المرتبطة بأُصول التشيّع الأصيلة التي اقترن فيها الإبداع مع الظلم والإضطهاد والقتل والتنكيل.

وعلى الرغم من ذلك فإنّ هذه الفترة بالذات من زمن الوحيد البهبهاني ومن جاء من بعده خصوصاً تلامذته الأجلاء امتازت برواج التحقيق في المسائل والعلوم المتنوعة كالفقه والأُصول والرجال، حيث بلغ حداً كبيراً من النضج والمنهجيّة اللذين لم تتوفر عليهما المدارس في العصور المتقدمة على

ذلك الزمن ، حتىٰ جاوزت الكتب المؤلفة المراحل التي سبقتها ، قال الدكتور گرجي :

«لو قارنا الكتب المؤلفة خلال هذه المرحلة بكتب المراحل السابقة ، أي التي أُلّفت خلال أحد عشر قرناً لألفينا بما لا يقبل الشك انّ كتب هذه المرحلة تفوق سابقتها كمّاً وكيفاً»(١)

وتعود هذه الحركة العلمية فقهاً وأُصولاً ورجالاً إلىٰ هذه المدرسة وبالذات إلىٰ الأُستاذ البهبهاني وتلامذته ، الذين كان لهم الدور الكبير في انبعاث الحيوية العلمية ، حيث تحركوا بقوة ونشاط في الأوساط العلمية الحوزوية خصوصاً كربلاء والنجف ، بل تنقحت وتبلورت ونضجت المباحث العلمية علىٰ أيديهم قال الجابري :

«شهد النصف الأخير من القرن الثاني عشر الهجري تجمعاً نموذجياً تمثل بالتقاء التيارات الفكرية الاثني عشرية ، سلفية ومجددة ، وفي كربلاء على وجه الخصوص ، مثّل الجانب السلفي فيها الشيخ يوسف البحراني ، ومثّل الجانب العقلي المجدد الآقا محمد باقر البهبهاني ، الذي كانت كربلاء قبل مجيئه مركز التجمع الاخباري الرئيس ، وفيها بدأت مرحلة الصراع الفكري بين ممثلي هذين الجناحين خاصة بعد أن أصبح مجلس الوحيد محاذياً لمجلس صاحب الحدائق»(٢) .

---

(١) نظرة في تطور علم الأُصول (د .أبوالقاسم كرجي) ص ٦٤ .

(٢) الفكر السلفي عند الشيعة الأثنا عشرية (على حسين الجابري) ص ٣٨٣ .

وقد أخذت مدرسة الوحيد البهبهاني تتطور شيئاً فشيئاً علىٰ يده ويد تلامذته ومنهم سيدنا الأعرجي رحمه الله الذي كتب كتاباً خاصاً اسمه (الرد علىٰ مقدمات الحدائق) مع تعرضه لبعض المباحث الأُصولية التي لم تكن معهودة بالبحث في الفترة السابقة على عهده وبتلك الكيفيّة وهذا العرض الجديد، كبحث البراءة الأصلية وأصل الإباحة، والمستقلات العقلية.

وقد أبدع السيد في محصوله في تحقيقها وابراز لُبابها مضافاً إلىٰ بقية تلامذة الوحيد المتميّزين، كأمثال القمي صاحب القوانين والطباطبائي صاحب الرياض والخونساري صاحب المفاتيح والنراقي صاحب المستند والعشرات من تلامذته، أُولئك الذين امتدوا إلىٰ ان برز الشيخ الأنصاري الذي أكمل المباحث العلمية من الناحية المنهجية والتحقيقية، فقد تطور حتىٰ وصل إلىٰ درجة رفيعة ومرتبة عالية، وهو عصارة الفكر الشيعي الذي مرّ بعصور ومدارس تعاقبت حتىٰ تكاملت في هذه الفترة الزمنية وبلغت ذروتها.

تلامذته

تلمّذ علىٰ السيد الأعرجي ثلة كبيرة من أهل الفضل والاجتهاد وممن عرفتهم ساحات العلم في النجف والكاظمية انذاك ومنهم:

١ ـ السيد عبدالله بن السيد محمد رضا شبر الحسيني الكاظمي (١).

---

(١) ولد في النجف الاشرف حدود سنة ١١١٨ هـ، وهو من علماء الشيعة المشاهير، إذ أصبح علماً

٢ ـ الشيخ عبدالحسين بن الشيخ محمد علي بن الشيخ حسين بن الحاج محمد الزيدي الأعسم(١) .

٣ ـ السيد محمد باقر حجة الاسلام الشفتي(٢) .

٤ ـ الشيخ محمد علي بن عباس بن حسن بن عباس بن محمد بن محمد البلاغي(٣) .

بارزاً في وقته ، وله عشرات المؤلفات مع قصر عمره حيث أنّها جاوزت الخمسين كتاباً مطولاً ومختصراً ، ومنه جامع المعارف والأحكام الذي يُعَد موسوعة في الحديث والتاريخ والأحكام حتىٰ اشتهر بالمجلسي الثاني لكثرة تصانيفه .

توفي سنة ١٢٤٢ هـ ، عن أربع وخمسين سنة ، ودفن بجنب والده في الرواق الكاظمي الشريف في الحجرة المعروفة بالخزينة .

(١) عالم أُصولي محقق ، فقيه ، وشاعر أديب ، سريع البديهة ، وربّما قيل انه أعلم من أبيه صاحب المنظومة ، وله كتاب اسمه ذرائع الافهام إلىٰ أحكام شرائع الإسلام .

ولد في حدود سنة ١١٧٧ هـ ، وتوفي سنة ١٢٤٧ هـ بالطاعون العام في النجف الاشرف ، ودفن في الصحن الغروي مع أبيه ، وقد أشرف عمره علىٰ التسعين ، ولم يعقب سوىٰ بنتاً واحدة .

(٢) المشهور بحجّة الإسلام الرشتي الاصفهاني ، ولد سنة ١١٧٥ هـ ، في احدىٰ قرىٰ رشت ، وهاجر إلىٰ العراق سنة ١١٩٢هـ ، لطلب العلوم الدينية ، وبعد ذلك جاء إلىٰ مدينة قم ليدرس فيها ، ثم رحل عنها وحلّ في مدينة اصفهان سنة ١٢٠٦هـ ، أي سنة وفاة الوحيد البهبهاني ، وكان معاصراً للشيخ ابراهيم الكلباسي ، وبعد ذلك أصبح علماً من علماء الشيعة وحصناً من حصون الشريعة .

وله من المؤلفات كتابه المشهور مطالع الأنوار لشرائع الاسلام في عدة مجلدات .

توفي في اصفهان سنة ١٢٦٠ هـ ، ودفن في البقعة التي بناها جنب مسجده في محله بيدآباد .

(٣) فقيه أُصولي ، رجالي ، جيّد التصنيف ، وكان مجتهداً تقياً ، أديباً بارعاً ، يجيد نظم الشعر ، =

٥ ـ الشيخ مهدي بن الشيخ سليمان معتوق العاملي[١] .

٦ ـ الشيخ أمين بن الشيخ سليمان معتوق العاملي[٢] .

٧ ـ الشيخ حسن بن الشيخ موسى مروة العاملي[٣] .

٨ ـ السيد صدرالدين بن صالح بن محمد بن إبراهيم شرف الدين بن زين العابدين بن السيد نورالدين الموسوي العاملي[٤] .

= كتب نحو ثلاثين مجلداً، فيالفقه والأُصول ، له جامع الأقوال في الفقه في عدة مجلدات ، كتابٌ في الفقه في عشرين مجلداً وشرح قواعد الشهيد ، ومطارح الأنظار ونتائج الأفكار ، وشرح تهذيب الأُصول ثلاث مجلدات كبيرة ، وكانت له بنت من أهل الفضل ، وجد بخطها كافية السبزواري .

توفي حدود سنة ١٢٣٤ هـ.

(١) عالم ، فاضل ، أديب ، نحوي ، لغوي ، من تلامذة والده والسيد الأعرجي ، وقد جاء والده رحمه الله من بلاده جبل عامل إلى العراق ، وسكن بلدة الكاظميين عليهما السلام ، وكان من أجلّة علماء عصره .

(٢) قرأ على أبيه الشيخ الجليل ، فقيه أهل البيت عليهم السلام الشيخ سليمان العاملي وعلى السيد المحقق الأعرجي ،كان عالماً فاضلاً جليلاً من علماء عصره ، وتوفي بالطاعون سنة ١٢٤٦ هـ.

(٣) من أجلّة علماء عصره وفقهاء وقته ، عالم عامل فاضل كامل ،كان خرج من جبل عامل في محنة أحمد الجزّار ، وسكن بلدة الكاظمية في لعراق ، قال صاحب التكملة : رأيت خطه الشريف مع خطوط ممّن ذكرت من العلماء وغيرهم في وقفية مدرسة في الكاظمين حكم بوقفيتها سنة ست وعشرين ومائتين بعد الألف .

(٤) وهو شقيق السيد محمد علي العاملي ، وهو جد الأُسرة المعروفة ، في اصفهان والكاظمية ، هاجر وقت فتنة الجزّار ، وكان شريك أخيه السيد محمد علي العاملي في الدرس والمشايخ ومن

٩ ـ السيد محمد علي بن السيد صالح بن محمد بن السيد إبراهيم شرف الدين بن السيد زين الدين بن السيد نور الدين الموسوي العاملي(١).

١٠ ـ الشيخ محمد تقي الاصفهاني(٢).

١١ ـ الشيخ إبراهيم الكلباسي(٣).

جملتهم السيد الأعرجي رحمه الله، وهو على جانب من التقوى والورع، وله كرامات، وقد استقرّ السيد صدر الدين في اصفهان واستوطنها، فأرسل إلى أخيه السيد محمد علي، وطلب منه أن يزور الرضّا عليه السلام، وان يجيء ألى اصفهان لملاقاته، ويجلب معه العيال والأولاد جميعاً، فرحل بهم سنة ١٢٣٥ هـ حتى ورد اصفهان، فأقام بها حسب إلتماس أخيه.

له مصنافات كثيرة منها، أسرة العترة، والقسطاس المستقيم في أصوال الدين، توفي سنة ١٢٦٣ هـ.

(١) ولد سنة ١١٩١ هـ، في قرية شد غيث بشين معجمة مفتوحة، ودال مهملة ساكنة، وعين معجمة مكسورة، ومثناة تحتية ساكنة، وثاء مثلثة آخر الحروف، قرية من قرى جبل عامل في ساحل صور، وتوفي في اصفهان، سنة ١٢٣٧ هـ وأوصى ان ينقل نعشه إلى النجف، فنقل ودفن في الحجرة التي عند أول باب الطوسي، وقد مرت بعض سيرته في ترجمة أخيه صدرالدين.

(٢) وهو صاحب الحاشية على المعالم المتداولة في الأوساط العملية، وكان صهراً للشيخ جعفر كاشف الغطاء، وله مؤلفات هامة منها: هداية المسترشدين وهي الحاشية على المعالم، وقد نال هذا الكتاب القبول والإستحسان من العلماء والمحققين لجودته ودقة تحقيقاته، حتى نعت صاحبه بصاحب الحاشية لقيمتها العلمية، ولم تزل آراؤه ونظرياته محط الأنظار من قبل الأفاضل، توفي سنة ١٢٤٨ هـ في اصفهان، وصلى عليه الشيخ إبراهيم الكلباسي، ودفن في مقبرة تخت فولاذ.

(٣) ولد سنة ١١٨٦ هـ في اصفهان، كان عالماً جليلاً ورعاً تقياً أصولياً عابداً قانعاً متورعاً في التقوى، شديد الاحتياط، انتقل إلى العراق، وتردد بين كربلاء والنجف والكاظمية، وقرأ على مشاهير علمائها، ثم عاد إلى ايران وحضر دروس صاحب القوانين، ثم سكن اصفهان وأصبح

١٢ ـ الشيخ إبراهيم بن الشيخ محمد صالح الخالصي الكاظمي (١)

١٣ ـ الشيخ حسين بن الشيخ علي محفوظ العاملي (٢)

١٤ ـ الشيخ علي بن صالح بن منصور العاملي المشتهر بالكوثراني (٣)

١٥ ـ السيد كاظم بن السيد راضي بن السيد حسن الأعرجي ، وهو ابن أخ السيد محسن الأعرجي .

١٦ ـ السيد علي بن السيد محسن الأعرجي .

١٧ ـ السيد محمد بن السيد محسن الأعرجي .

المرجع فيها مع حجة الاسلام الشفتي ، الذي تربطه معه علاقة دامت خمسين عاماً لم تختل خلال هذه السنين الطوال ، وله مؤلفات منها : الاشارات في الأُصول ،توفي سنة ١٢٦٠ هـ.

(١) عالم ، فقيه ، ورع جليل ، له تصانيف في الفقه والأُصول ، توفي في وباء الطاعون الجارف سنة ١٢٤٦هـ، وتلفت آثاره ، ويذكر (آقا بزرك) في الكرام البررة : رأيت بعض مراثيه في آخر مقتل كبير في خزانة كتب الأُستاذ شيخ الشريعة الاصفهاني ، ورأيت خطّه أيضاً على مجلّد الصلاة من الوسائل لأُستاذه السيد محسن الأعرجي وصورته : أنه تمن نظر فيه ، أو دعا لصاحبه العبد المذنب العاصي إبراهيم بن محمد صالح الخالصي .

(٢) كان من العلماء المبرّزين المتفق على عدالته وزهده وورعه وتقواه ، وكان عمدة تحصيله على السيد الأعرجي، وكانوا يقولون : ان من حسنات هذا العصر الحسينين الشيخ حسين نجف والشيخ حسين محفوظ ، وكان له خمسة أولاد ثلاثة منهم علماء أفاضل .

توفي سنة بضع وستين ومائتين بعد الألف من الهجرة في بلد الكاظمين عليهما السلام .

(٣) عالم ، فاضل ، كامل ، فقيه ، أُصولي ، قال صاحب التكملة : عندي بخطه شرح الوافية لأُستاذه في مجلدين ، وعلى هامش النسخة انهاءات قراءتها على المصنف ، وعليها حواشي له تدل على فضله وعلمه .

١٨ ـ السيد إبراهيم بن السيد محمد علي بن السيد راضي بن السيد حسين الأعرجي

١٩ ـ السيد حسن بن السيد محسن الأعرجي(١)

أقوال العلماء في حقه

ذكره الشيخ مرتضى الأنصاري في رسائله مشيراً إليه بالفضل والتحقيق :

١ ـ في مبحث وقوع التعبد بالظن في الأحكام الشرعية بعدما تحرر الأصل بوجوه منها :

إنّ الأصل هو إباحة العمل بالظن ، لأنها الأصل في الأشياء ، حكاه بعض عن السيد المحقق الكاظمي(٢).

٢ ـ في مبحث التعبد بالظن بالإجماع المنقول ، قال : وقد تقدم الوجهان في كلام السيد الكاظمي في شرح الوافية(٣) .

٣ ـ في مبحث وجوب الموافقة القطعية ، قال : وعن المحقق المقدّس

---

(١) راجع تكملة أمل الآمل للسيد حسن الصدر ، ومعارف الرجال لحرز الدين ، وأعيان الشيعة للسيد الأمين ، وروضات الجنات للخونساري ، والكرام البررة لآقا بزرك الطهراني .

أما أولاد وأحفاد المقدّس الأعرجي فقد أحلنا ذكرهم إلى ماسوف نذكره في حقل أولاده .

(٢) فرائد الأصول الأنصاري ج ١ ص ٥٠.

(٣) فرائد الأصول (الأنصاري) ج ١ ص ٩٥.

الكاظمي في شرح الوافية دعوىٰ الإجماع [1]

وقال السيد محسن الأمين : عالم ، فقيه ، أُصولي ، محقق ، مدقق ، من أعلام العلماء في ذلك العصر ، مؤلفٌ ، مؤلّفاته مشهورة ، وعباراته في غاية الفصاحة والبلاغة ، وإذا كتب فكأنه خطيب علىٰ منبر ، زاهد ، عابد ، تقي ، ورع جليل القدر ، عظيم الشأن ، وبأمره صنّف أبو علي كتاب رجاله [2] .

وقال عنه السيد حسن الصدر : المحقق المؤسس المتقن [3] .

وقال صاحب الروضات : وكان رحمه اللّٰه في غاية الورع والتقوىٰ والإنصاف ، وله أيضاً أشعار جيّدة ، ومراثي فاخرة في أهل بيت العصمة والطهارة عليهم السلام .

قاطناً ببلدة الكاظمين عليهما السلام ومقيماً للجماعة هناك [4] .

كتبه

١ ـ اصالة البراءة

ناظر فيه مع الشيخ جعفر الكبير كاشف الغطاء [5] ، وهي رسالة في

---

(١) فرائد الأُصول (الأنصاري) ج ١ ص ٢٣٦ .

(٢) أعيان الشيعة (السيد الأمين) ج ٩ ص ٤٦ ، والكتاب هو : منتهى المقال لأبي علي الحائري .

(٣) تكملة أمل الآمل (السيد حسن الصدر) ص ١٦٥ .

(٤) روضات الجنات (الخونساري) ج ٦ ص ١٠٥ .

(٥) الذريعة (آقابزرك) ج ٢ ص ١١٥ .

مناظراته معه في ثمرة القول بالصحيح والأعم ، والتمسك بأصالة البراءة والاشتغال .

٢ ـ تقريظ القصيدة الكرارية[1] :

٣ ـ تلخيص الاستبصار :

ذكر فيه في كل باب حاصل مايستفاد من رواياته وكلام الفقهاء فيه وماهو الصواب عنده .

خرج منه من كتاب الصلاة أبواب المواقيت والأذان والاقامة والقراءة ومسائل صلاة المسافر[2] .

٤ ـ الحاشية على المصباح المنير :

ذكره صاحب ذكرى المحسنين[3] .

٥ ـ الحواشي على الكتب الحديثية والفقهية[4] :

ومنها الحواشي على كتاب الوافي للفيض الكاشاني قدس سره ، وقد دونها بعض أولاده في كتاب مستقل .

٦ ـ ديوان محسن الأعرجي

---

(١) الذريعة (آقا بزرك) ج ٤ ص ٣٦٣ .

(٢) الذريعة (آقابزرك) ج ٤ ص ٤١٩ .

(٣) الذريعة (آقا بزرك) ج٦ ص ٢٠١ ،وصاحب ذكرى المحسنين وهو : السيد حسن الصدر صاحب تكملة أمل الآمل .

(٤) الذريعة (آقابزرك) ج٧ ص ١٠٤ .

ترجمه السيد حسن الصدر في ذكرى المحسنين وقال : ان في ديوانه أشعاراً رائقة في المراثي وغيرها[١] .

٧ ـ رسالة في صلاة الجمعة :

ذكرت في فهرس تصانيفه[٢].

٨ ـ رسالة في خروج المقيم بدون المسافة[٣].

٩ ـ رسالة في المواسعة والمضايقة[٤]

١٠ ـ سلالة الاجتهاد وهي منظومة السيد الأعرجي في الأشباه والنظائر وتسمىٰ بـ«الفقهية المستطرفة» [٥] ، وهي ألف بيت في تمام الفقه أولها :

سبحانه من محسن بالنعم   قبل وجوبها بفضل الكرم

ويعبر عنها بالدرر البهية لقوله :

وبعد هذي الدرر البهية   ارجــوزة الفــية فــقهية

وسميت بالفقهية المستطرفة لقوله :

سـميتها الفـقهية المستطرفة   يوجب ضبطها مزيد المعرفة

---

(١) الذريعة (آقا بزرك) ج ٩ ص ٩٧٦ .

(٢) الذريعة (آقابزرك) ج ١٥ ص ٧٨ .

(٣) الذريعة (آقا بزرك) ج ١ ص١٨ .

(٤) الذريعة (آقابزرك) ج٢٣ ص ٢٢٣ .

(٥) الذريعة (آقـابزرك) ج١ ص٤٨٩ ج ٨ ص ١١٣ و ص١٢١ وج١٢ ص ٢١٣ و ج١٦ ص ٤١ و ص٢٩٧ و ج٢٣ ص ١٢٨ وكذلك أعيان الشيعة (السيد الأمين) ج٩ ص ٤٦ .

وهي في الفروع الفقهية المستطرفة ونكات المباحث الأُصولية قال فيها :

فهذا ماالتقطته من مؤلفاتي من النكات المستطرفة ، فائدة فائدة إلىٰ تسع وأربعين فائدة أولها:

فائدة الوضع : تعيين اللفظ وعناوين مطالبه الفقهية من أول الطهارة إلىٰ آخر بحث الاستحالة درة درة ، ولذا يعبر عنها بالدرة النجفية

١١ ـ السؤال والجواب عن المسائل الفقهية :

أكثرها مع اقامة الأدلة ونقل الأقوال ، وهو يشتمل علىٰ فوائد حسنة وفروع جيدة(١).

١٢ ـ شرح الاستبصار(٢).

١٣ ـ شرح التبصرة :

ينقل عنه السيد محمّد تقي الكهنوي في شرحه الموسوم بـ«هداية المسترشدين»(٣) .

١٤ ـ شرح معاملات الكفاية(٤) .

١٥ ـ شرح مقدمة الحدائق :

---

(١) الذريعة (آقابزرك) ج ١٢ ص ٢٤٨ .

(٢) الذريعة (آقا بزرك) ج١٣ ص ٨٦.

(٣) الذريعة (آقا بزرك) ج ١٤ ص ٧٢ .

(٤) الذريعة (آقا بزرك) ج ١٣ ص ١٣٦ .

وهو شرح ورد على المقدمة الاولى والثانية من مقدمات الحدائق الناضرة للشيخ يوسف البحراني (١).

١٦ ـ عدة الرجال : ذكرالسيد الأعرجي في كتاب العدة أنه بعد ماوصل الى نهاية الفوائد الاثني عشر توفي ولده السيد علي الذي لاجله ألف الكتاب قال :

«ولما قضى من شَرْع هذا الكتاب لأجله رحمه الله ، وصار إلى ربه في أفضل الشهور ، وأشرف الليالي ، قدس الله روحه ، ونوّر ضريحه ، وانقضت الرغبة ، وتقاصرت الخطى ، وقعدت الهمة ، ثنيت عنان القلم ، وضممت إلى ماقدمته فوائد أُخر ،كنت قد دونت بعضها ، وزدت بعضاً ، ليعظم النفع ، وجعلت ذلك صدقة جارية له ، نفعه الله تعالى ونفعنا به وجمعنا وإياه مع احبائه في مقعد صدق عنده» (٢)

الفوائد الاثنا عشر هي :

١ ـ في تاريخ أهل البيت عليهم السلام ، وقد تحدّث فيه عن مواليدهم ، والاختلاف بين أهل السير والأنساب والتواريخ ، والتحقيق في ذلك وإثبات الصحيح والراجح ، مبتدءاً برسول الله صلى الله عليه وآله وفاطمة والأئمة

---

(١) الذريعة (آقا بزرك) ج٦ ص ٢١٧ وج ١٠ ص ٢٢٥ وج ١٤ ص٨٥ ورد في الذريعة : الرد على مقدمات الحدائق .

(٢) عدة الرجال (الأعرجي) ج ١ ص ٢٥٦ .

الاثني عشر ، وبعض أولادهم ثم ذكر الوكلاء الأربع للامام الثاني عشر عليه السلام في غيبته الصغرىٰ ومُدد الوكالة ، وتعرض لبقية الوكلاء الممدوحين والمذمومين وما ورد فيهم من رويات المدح والذم .

٢ ـ وتحدث فيها عن الفرق التي شذّت عن الشيعة الإمامية ذاكراً الكيسانية ، ووجدنا في النسختين سقطاً ، احتملنا انه عن بقية هذه الفرق ثم تعرض لبداية الفائدة الثالثة .

٣ ـ وهي الفائدة التي تتحدث عن المصنفين القدماء، وللأسف ان بعض النقص الذي وقع في نهاية الفائدة الثانية شمل مقدمة الفائدة الثالثة ، ونحن فى الكتاب لم نعط عنواناً مستقلاً للفائدة الثالثة وهي في ج ١ ص ٩٠ عند قوله : وحكىٰ عن عمر بن محمد ... حيث وجدنا ان المادة تتحدث عن المصنفين القدماء لا عن فرق الشيعة .

٤ ـ تتحدث عن وجه الأخذ بخبر العدل مع اتفاق الكلمة علىٰ اشتراط العدالة متحدثاً فيها عن الأخبار الورادة في أصحاب الفرق الفاسدة ، وكيفية عمل الطائفة بها ، وتوجيه ذلك مع مناقشته .

٥ ـ ألفاظ الجرح والتعديل والمدح والقدح كقولهم : عدل ، ثقة ، صحيح الحديث ، عين ، فقيه ، أو فاسد العقيدة ، كذاب ، وضّاع ، غالٍ ، أو رميه بالانتساب إلىٰ فرقة ضالة فاسدة .

٦ ـ وفيها تحدث عمّن يكتفىٰ من الجرح والتعديل ، مع نقله للمشهور الإكتفاء بالواحد في الرواة واشتراط الاثنين في الشهود مع ذكره للآراء

ومناقشتها .

٧ـ تحدث في هذه الفائدة فيما لو تعارض الجرح والتعديل فايهما يقدم .

٨ـ في ذكر أصحاب الإجماع الذين شهد لهم الثقات بالوثاقة ، وعمل الطائفة بأخبارهم ، وأصحاب الأُصول المعتمدة ، والكتب المعروضة عليهم عليهم السلام ، ومن وثّقوه ، وأمروا بالرجوع إليه ، ومن عرف في الأصحاب من أنّهم لا يروون إلاّ عن ثقة حتىٰ عدوا مراسيله في المسانيد .

٩ـ الفائدة التي تحدثت عن أصحاب العِدد الواردة فيكتب الحديث كالكليني الذي كثيراً مايقول : عدة من أصحابنا ، وهو يريد أُناساً بأعيانهم .

١٠ـ وهي الفائدة التي تتحدث عن رجال ترد أسماؤهم كثيراً في كتب الحديث ، ولكن يشتبه الأمر فيهم ، أي تشخيصهم ، ويعبر عنهم في بحوثهم بـ«المشتركات» .

١١ـ تحدث فيها عن بعض الألفاظ والمصطلحات التي تلهج بها ألسنتهم ، وقد يخفىٰ المراد منها ، ففي هذه الفائدة تعرض لشرحها وبيان المراد منها .

١٢ـ ذكر الرجل في بابين متناقضين كباب من يروي وباب من لم يرو عنهم عليهم السلام ، وهل هذا ظاهر في التعدد أم لا ؟

أمّا الفوائد الست اللاحقة التي كتبها المؤلف بعد وفاة ابنه السيد علي فهي :

الأُولىٰ : في ذكر الرواة المنحرفين ، ومن طُعن عليهم ليسهل ضبطهم

والرجوع اليـهم عـندالحـاجة ، وكـذلك رجـال الفـرق البـاقية وهـم : الواقـفية والفطحية ، والناووسية ، والزيدية والكيسانية ، ثم دراسة كل رجل منهم والآراء الواردة فيه من طعن ، أو تصحيح أو رجوع وتوبة .

الثانية : في ذكر جماعة من مشايخ العصابة الذين توجه الطعن إليهم ، أو كان الطعن موهوماً فيحقهم ، وكذلك فيالرجال الذين لا يـعلم حـالهم وعـد هؤلاء في قسم المجاهيل ، فقد أوضح السيد الأعرجي حالهم وكشف حقيقتهم في بحثه .

الثالثة : في ذكر أكابر الصحابة والتابعين وتابعيهم ، ثم تعرض إلىٰ بعض المفردات التي لها علاقة بالصحة وماهو المراد منها .

الرابعة : في بيان مايحتاج إلىٰ البيان لعدّ الرجل من أصحاب إمام معين ، وهويروي عن غيره كثيراً ، وكذلك تعرضت هذه الفائدة إلىٰ مـراتب النسب الست .

الخامسة : ذكر مشاهير العامة الذين كانوا في مورد الحاجة إلىٰ معرفتهم .

السادسة : شرح مشيخة الصدوق والتهذيبين .

وقد تحدث المؤلف رحمه الله عن كتابه في المقدمة قائلاً :

«بالله أستعين ، وعليه أتوكل ، وإليـه أضـرع ان يـجعله ذخـراً خـالصاً لوجهه الكريم ، موجباً لفيضه العميم ، فاني لم أقصد به نجح طـالب ، وراحـة ملتمس ، وأن ينفع به كما ينفع باصله إنـه عـلىٰ كـل شـي ء قـدير ، وسـميته «عدة الرجال» ليوافق اسمه معناه ،ولاحول ولاقوة إلا بالله ، وهو حسبي ونعم

الوكيل .

ورتبت أبوابه على حروف المعجم ،كذاك مميزات كل باب من كيفية صفته ، وقدمت أمام ذلك مقدمة تشتمل على فوائد مهمة ، استوثق منها من أخذ بازمة هذا الفن وانقادت له صعابه وتفتحت ابوابه» (١)

١٧ ـ الغرر والدرر :

جرى فيه مجرى الكشكول في نفائس المسائل الفقهية وغيرها(٢).

١٨ ـ المتاجر(٣) :

١٩ ـ المحصول : وهو شرح وافية الأُصول ، وهو محصول شرحه الكبير على الوافية الموسوم بالوافي ، مرتب على مقدمة ذات مطالب وفنين .

أولها : مباحث الألفاظ ، والفن الثاني في مدارك الأحكام ، وهو في خمسة أبواب :

الكتاب المجيد

السنة الغراء

اجماع الائمة

العقل

---

(١) عدة الرجال (الأعرجي) ج ١ ص ٥٠ .

(٢) الذريعة (آقا بزرك) ج١٦ ص ٤١ و ص٤٤ .

(٣) الذريعة (آقا بزرك) ج ١٩ ص٦١ وهو موجود في مخزن المولى محمّد علي الخوانساري وعند الشيخ علي القمي .

الاجتهاد والتقليد[١].

٢٠ ـ مختصر وسائل الشيعة إلىٰ احكام الشريعة في الفقه :

قال السيد حسن الصدر في التكملة : رأيته ، وهو مختصر بعض كتب الوسائل ، وكأنه اختصر بعضها علىٰ النمط الوسط ، وبعضها علىٰ نحو أخصر[٢].

٢١ ـ مقدمة الوسائل :

ذكر فيها طريقة المجتهدين فياستنباط الاحكامالشرعية، واخذها من الادلة ، وعبّر عنه في أوله بالعجالة والمقدمة للجامع الكبير، وأحال فيآخرهالتفصيل إلىٰ المحصول والوافي، ومارسمه علىٰالحدائق[٣]، والظاهر أنه المعتصم فيأصول الفقه[٤].

٢٢ ـ مناسك الحج[٥]:

٢٣ ـ وسائل الشيعة إلىٰ أحكام الشريعة :

خرج منه كتاب الطهارة في جزئين : الخبثية والحدثية ، فرغ من أولهما في شعبان سنة ١٢٢١ هـ، ثم كتاب الصلاة في خمسة أجزاء ، وخرج منه أيضاً ،

---

(١) الذريعة (آقا بزرك) ج ١٤ ص ١٦٧ ، وج ٢٠ ص ١٥١ ، وكذلك أعيان الشيعة السيد الأمين ج ٩ ص ٤٦ .

(٢) الذريعة ، (آقا بزرك) ج ٢ ص٢١٦ .

(٣) الذريعة (آقا بزرك) ج ٢٢ ص ١٠٨ .

(٤) الذريعة (آقا بزرك) ج ٢١ ص ٢١٠ وكذلك أعيان الشيعة السيد الأمين ج ٩ ص ٤٦ .

(٥) الذريعة (آقا بزرك) ج ٢٢ ص ٢٧ .

أبواب العقود مرتباً إلى باب الوقف، ثم المواريث، ثم القضاء والشهادات، ثم الحدود والدّيات، توجد نسخة من كتاب الصلاة والمواريث والقضاء في مكتبة شيخ الشريعة، وطبع كتاب الطهارة في ايران سنة ١٣٤٠ هـ، وقد اختصر وسائله، بعض على نمط متوسط، والبعض الآخر على نمط أصغر(١).

شعره

له أشعار جيدة في مراثي أهل البيت وسيد الشهداء عليهم السلام، وفي المناجات والمواعظ.

وامتاز شعره بقوة السبك وحسن العبارة، حيث كان أديباً شاعراً وهو من العلماء الثمانية عشر الذين قرضوا القصيدة الكرارية(٢) لابن فلاح

---

(١) الذريعة (آقا بزرك) ج ٢٥ ص ٧١ وكذلك أعيان الشيعة (السيد الأمين) ج ٩ ص ٤٦.

(٢) القصيدة الكرارية، كانت عند الشيخ النوري، وتوجد في المدرسة البخارائية في ٤٥٠ بيتاً، من نظم الشيخ الشريف الرضي محمد بن فلاح الكاظمي، تاريخ النظم (ختامه مسك) المنطبق على ١١٦٦ هـ، وعليه ثمانية عشر تقريظاً لطيفاً للعلماء من معاصريه.

المقرظون هم: ١ ـ الشيخ مهدي الفتوني ٢ ـ الشيخ جواد شرف الدين ٣ ـ الشيخ محمد علي بشارة ٤ ـ الشيخ أحمد بن الحسن النحوي ٥ ـ السيد نصرالله المدرس ٦ ـ السيد أحمد بن محمد العطار ٧ ـ السيد عبدالعزيز ٨ ـ السيد أبو الحسن بن السيد حسين الكاظمي ٩ ـ السيد محسن الأعرجي ١٠ ـ الشيخ كاظم بن محمد الكاظميني ١١ ـ الشيخ أحمد رجب ١٢ ـ جواد بن سهل ١٣ ـ محمد بن حسن الخطيب ١٤ ـ أحمد الخطيب ١٥ ـ زكريا بن علي الحلبي ١٦ ـ مسلم بن عقيل ١٧ ـ عبدالكاظم بن محمد الأزدي البغدادي ١٨ ـ ..... سقط من مسودة الطبع =

الكاظمي[1] في مدح أمير المؤمنين عليه السلام.

= والنسخة بخط خلفان بن العالم جاعد بن خميس الحروضي في ٧ محرم سنة ١٢٦٥ هـ، وقد وصف الناظم الشيخ محمد شريف الكاظمي جميع هؤلاء المقرظين وأطرى عليهم إلاّ الخمسة الأخيرة فاقتصر فيهم على أوصاف الشعراء الأدباء الذريعة (آقا بزرك) ج ١٧، ص ١٢٦، وكذلك ج ٤، ص ٣٦٣، وكذلك معارف الرجال (حرزالدين): ج ٢، ص ٢٩٤.

(١) ابن فلاح الكاظمي: هو الشيخ محمد شريف بن فلاح الكاظمي النجفي، ولد في بلدة الكاظمية ونشأ فيها، وكان من أفاضل النجف وأدبائها اللامعين، وكان معاصراً للشيخ محمد مهدي الفتوني العاملي النجفي المتوفي سنة ١١٨٣ هـ، وكذلك السيد محمد مهدي بحر العلوم والشيخ جعفر الكبير كاشف الغطاء، وكان على جانب كبير من التقوى، والورع، وله قصائد عديدة وشعر جيد، وهو صاحب القصيدة الكرارية الشهيرة في مدح أمير المؤمنين عليه السلام، نظمها سنة ١١٦٦ هـ، وتقع في أربعمائة وخمسة عشر بيتاً، قال في مطلعها:

نظرت فأزرت بالغزال الأحور	وسطت فأردت كل ليث قسور
وتمايلت عجباً فنكس رأسه	غصن النقا يبدي اعتذار مقصر
هيفاء كان الغصن يشبه قدها	لو أنه بالحلي أبهى مثمر
ترتاع من مر النسيم ولم تزل	باللرجال تصيد كل غضنفر
سفرت لتنظر من يتيه بحسنها	تاه الأنام سفرت أم لم تسفر
ورنت لتعلم كيف فتك لحاظها	فتكت لحاظك في القلوب فاقصر
امذلة المشتاق قد غادرتني	بجفاك حلف تأوه وتحسر
أبثينة المشتاق قد أودى جميـ	ـل الصبر مني فارفقي بي تؤجر

ومنها يقول:

كم قد جلا كرب النبي بحده	ويرى لعمري من كمي منبري
يوماً غدا كبش الكتيبة طلحة	شرقاً بفيض نجيعه المستحدر

ومن شعره قوله في المناجات والمواعظ :

أيــا ربــي ومـعتمدي	ويـا سندي ويـا ذخري
عسـاك إذا تـناهت بـي	أموري وانقضى عمري
وأسـلمني أحـبائي	ومـن يـعنيهم أمـري
إلى قـفراء مـوحشة	تـهيج بـلابل الصـدر
وحـيداً ثـاوياً فـي التر	ب للـخدين والنـحر
وأوحش بـين أصـحابي	مـقامي وانمحى ذكـري
وقـمت إليك من جدثي	عـلى وجـل بـلا ستر
ذليـلاً حـاملاً ثـقلي	وأوزاري عـلى ظـهري
أفكـر مـا عسى تجري	عـليّ بـها ولا أدري
تـرى مـتجاوزاً عـما	جـنيت وراحـماً ضـري

ولت بـه الأدبار أقوام بذل العا	ر قـد بـاؤا بـخسر المتجر
لا يسـتوي الكـرار والفـرار يـو	م الحرب من زحف العدو الأخسر
بـهرت مـلائكة السـما حـملاته	فـيه وأي فـعاله لم يـبهر
بأبـي أبـا حسـن بكـل كـريهة	وبكـل معترك هـو الأسـد الجري

إلى قوله في الختام :

صـلى عـليك وسـلم الله الذي	أعطاك ذا الفضل العظيم العبقري
ماسار مدحك أو نسيم قد سرى	بأريج مسك من ثنائك أذفر

ولما فرغ من نظمها أهداها لجماعة من العلماء والأدباء وقرظوها

معارف الرجال (حرز الدين) : ج ٢، ص ٢٩٤.

وتلطف بي لقى قد عيـ ـل من ألم الجوى صبري
ومغسولاً على حدباء بالكافور والسدر
ومحمولاً على الأعواد يسعى بي إلى القبر
وتؤنس وحشتي إذ لا أنيس سواي في قبري
وتنجيني من الأهوال يوم الحشر والنشر
وتحميني من النيران ذات الوقد والسجر
وتلحقني ومن أهوى بآل المصطفى الغر
بساداتي ومن أعدد تهم للبؤس والضر
ملوك الحشر والنشر وأهل النهي والأمر
وتسقيني بكأسهم زلالاً مثلجاً صدري
وتأمر بي إلى الجنا ت بالنعماء والبشر
إلى حور وولدان وأنهار بها تجري
ولست أرى يقوم بحمل ما استحققت من وزري
سوى لقياك في حبي لنعت ذويه في الذكر
فيسرني لذلك يا رجائي مالكاً أمري
وخذ في ثار من أضحى قتيل عصابة الكفر
حسين سبط أحمد وابـ ـن حيدرة الرضا الطهر
بجيش القائم المهدي ذي الاقبال والنصر
وبحر العلم والجدوى وفخر المجد والفخر

وظل اللّٰه منبسطاً بلا قبض مدى الدهر
على أصناف خلق اللّٰه في بحر وفي بر
وعين اللّٰه ترعى الناس في سر وفي جهر
وترقبهم بما يأتو ن من خير ومن شر
وأيدني ومنَّ عليّ في السراء بالشكر
وفي الضراء بالايمان والتسليم والصبر
ولا تقطع رجائي منك في عسر وفي يسر
وجملني بسترك ان أخذت اميط من ستري
وجللني بعافية تصاحبني مدى الدهر

وقوله : في رثاء الحسين عليه السلام :

فؤاد لا يزال به اكتئاب ودمع لا يزال له انصباب
على من أورث المختار حزناً تذوب لوقعه الصم الصلاب
ومات لموته الإسلام شجواً وذلت يوم مصرعه الرقاب
يقبل نحره المختار شوقاً وتدميه الأسنة والحراب
فيا للّٰه من رزء جليل وهت منه الشوامخ والهضاب
ديار لم تزل مأوى اليتامى سوام كيف صاح بها الغراب
وكيف تعطلت رتبالمعالي بهن وقوضت تلك القباب
كأن لم تلف أمناً من مخوف ولم تحلل بساحتها الركاب
فياغوث الأنام وصبح داجي الظلام ومن به عرف الصواب

أتهمل ثارهاالبيض المواضي وتمنع فيئها الاسد الغضاب

وقوله :

دموع بدا فوق الخدود خدودها ونار غدا بين الضلوع وقودها

وقال الأمين : له قصيدة قرظ بها القصيدة الكرارية:

فضل تكل لحصره الأقلام وتهيم في بيدائه الأوهام

قد جزت غايات السباق بأسرها فطل الأنام فما عليك ملام

وشأوت أرباب القريض جميعهم فغدوا وليس لهم سواك امام

وسلكت فجأ ليس يسلك مثله ولطالما زلت به الأقدام

وقصائد لله كم نفذت لها بقلوب أرباب النفاق سهام

لا سيما المثل الذي سارت به الر كبان وازدانت به الأيام

مدح الامام المرتضى علم الهدى مولى اليه النقض والابرام

نفثات سحر ليس فيه اثام وعقود در زانهن نظام

ومدامة جلبت ببابل فانتشت مصر وماست في حلاها الشام

كم ليلة بتنا سكارى ولهاً طرباً بها والحادثات نيام

ما الروضة الغناء باكرها الحيا فتعطرت من طيبها الآكام

ماالغادة الحسناء جال بخدها ماء الشباب وفي القلوب أوام

خطرت تميس بعطفها فغدا لها في كل قلب حسرة وغرام

درر غدا جيد المعالي حاليا بعقودهن وثغرها بسام

تعنو لها شمس الضحى وتخر ساجدة بدور الافق وهي تمام

يا من تصدى للشريف أخي العلى	مهلاً فقد سفهت بك الأحلام
أتروم لا هدأت جفونك رتبة	فوق المجرة لا تكاد ترام
أم كيف تدرك شأو من دانت له	حام بأطراف البلاد وسام
ثكلتك أمك هل علمت بفضله	أم لا ولكن ما عليك ملام
حسد المعالي للنفوس سجية	لم تثن عنها أو يجيء حمام
ما إن رأى الراؤون ويحك مثله	كلا ولا سمحت به الأيام
شهم إذا نامت جفونك في الدجى	فله جفون ما تكاد تنام
وإذ تكلم بالبلاغة صادعاً	أعيا على اللسن البليغ كلام
بحر تدفق بالعلوم على الورى	فلهم قعود حوله وقيام
لا زالت الأُدباء تنهل منه ما ار	تاحت نفوسهم إليه فهاموا

أولاده

له من الأولاد أربعة :

١ ـ السيد كاظم : «أكبر أولاد السيد محسن ، كان عالماً فاضلاً أُصولياً فقيهاً ، من أجلاّء علماء الكاظميين عليهما السّلام

وفي تتمة أمل الآمل قال : رأيت خطّه في مجموعة ، وهو يدل على تبحره في الحديث ، وكان من تلامذة أبيه السيد محسن ، وله ثلاثة من الأولاد :

السيد محمد علي وكان من العلماء المحققين ، وتوفي في حياة أبيه ، وله كتاب أحكام الشريعة ، وكذلك مجموعة فيها بعض المسائل العلمية ، تلمّذ على

السيد عبدالله شبّر الكاظمي ، وقام مقام جدّه المقدّس في التدريس والتصنيف وغيرهما .

والسيد حسن ، ومات في هذا العصر .

والسيد جواد .

وتوفي السيد كاظم سنة ١٢٤٦ هـ في أوائل الوباء في الكاظمية وانقطع عقبه»[١]

٢ ـ السيد محمد :

عالم ، عامل ، فاضل ، فقيه ، عالي الهّمة ، كريم الطبع ، تلميذ الشيخ محسن بن خنفر[٢] ، وهو صهر السيد مهدي بن السيد علي الطباطبائي صاحب الرياض ، وله ولد إسمه السيد صادق ذهب إلى ايران وانقطع خبره ، وانحصر نسل والده في ابنته آسيا[٣] .

٣ ـ السيد حسن :

تلمذ على معاصريه وأهمّهم والده المقدس ، قرأ عليه الفقه والأُصول ، وله مؤلفات منها : جامع الجوامع في كتاب الشرائع ، برز منه كتاب الطهارة إلى كتاب الحج أربعة أجزاء .

---

(١) معارف الرجال (حرز الدين) ج ١ ص : ٢٠٨ ، وج ٢ ص : ١٣ ، وكذلك الذريعة (آقابزرك) ج ١ ص : ٢٩٨ ، وكذلك أعيان الشيعة (السيد الأمين) ج ٩ ص : ٩ .

(٢) أعيان الشيعة (السيد الأمين) ج ٩ ص : ١٤٢ .

(٣) الكرام البررة (آقابزرك) ج ١ ص ٣٥٠ .

حج بيت الله الحرام بعد وفاة والده بسنتين ، وهو ثاني أولاد المقدّس الأعرجي .

توفي في الكاظمية سنة ١٢٣٠ هـ وأعقب أولاداً أربعة :

السيد محمد ، صاحب كتاب جامع الأحكام ، والسيد فضل ، والسيد علي والسيد محمد مهدي ، الذي خلّف العالم الأديب السيد حسن المتوفي سنة ١٢٨٩ هـ ، وقد تلمّذ على الشيخ محمد حسن آل ياسين الكاظمي المعاصر قدس سرّه[١] .

وله خمسة ذكور :

محمدرضا وأبراهيم وأحمد ومحمد ومهدي[٢] .

٤ ـ السيد علي :

كان فاضلاً محققاً وهو الذي لأجله شرع والده في كتابة العدة[٣] .

وقد خلّف السيد علي بنتاً واحدةً ، وكان له أيضاً ولدٌ صالح فقيه ، توفي في حياة أبيه ، ونقل عنه أبوه بعض تحقيقاته في مجمع المباحثة كما أُفيد[٤] .

---

(١) معارف الرجال (حرز الدين) ج ١ ص : ٢٠٨ .

(٢) الكرام البررة (آقابزرك) ح ١ ص : ٣٥٦ .

(٣) عدة الرجال (الأعرجي) ج ١ ص : ٢٥٦ ، وقد تعرضنا لذلك عند الحديث عن كتبه ، بعد ما تكلمنا عن العدة فراجع .

(٤) روضات الجنات (الخونساري) ج ٦ ص : ١٠٥ .

زهده وتقواه

إشتهر وعرف السيد الأعرجي رحمه الله بالتقوى والزهد في عصره ، وينقل في هذا الشأن من الكرامات ما تكاد تشبه المعاجز التي اختص بها أولياء الله الكرام ، وكان الشيخ جعفر الكبير كاشف الغطاء كثير الإعتقاد به ، ولما عاد من زيارته لإيران وجد انّ السيد الأعرجي قد توفي ، فجاء إلى قبره وانكب عليه وقال :

كنت محفوظاً بدعائك ، ولكني أعلم بعد وفاتك قد قرب أجلي ، وكان كما قال ، حيث توفي بعد السيد بأشهر قلائل ، واقترنت القداسة بإسمه العلمي ، فلا يعبر عنه غالباً إلاّ بالمقدّس الأعرجي عند أهل الفضل والعلم كما مرّت الإشارة إليه في عبارات رسائل الأنصاري ، وقال السيد حسن الصدر : كان السيد صدرالدين مغرماً بزهده وتحقيقه (١) .

وفاته

توفي في الكاظمية بمرض الإستسقاء سنة ١٢٢٧ هـ ، وعمره الشريف قد جاوز التسعين عاماً ، وقد عطّلت الأسواق لوفاته في الكاظمية وبغداد ، وحضر تشييعه الفريقان من السنّة والشيعة ، وصلّىٰ عليه ولده الأكبر السيد كاظم ، وجلس يستقبل التعازي ، وقد رثاه الشعراء ، وقد قيل في تأريخ وفاته :

---

(١) تكملة أمل الآمل (السيد حسن الصدر) ص ٢٤٣ .

بــموتك مـحسن مـات الصـلاح

جــنة الفـردوس بـعد المـحسن

جــنة الفــردوس دار المــحسن

زيّن في الجـنات قـصر لمـحسن

أصبح محسن عند مـليك مـقتدر

وقبره الشريف الآن في الكاظمية عليه قبة من جـهة بـاب المـراد مـن الصحن الكاظمي قرب مسجده ومدرسته .

خطّة العمل

تمّ تشكيل مجموعة من الأُخوة الأفاضل في لجان للعمل على الكـتاب واخراجه بمظهره اللائق به وهي :

١ ـ لجنة مقابلة النسـخ المـخطوطة ، وإخـراج الاخـتلافات ان وجـدت وتثبيتها ان كانت مناسبة .

٢ ـ لجنة تخريج الأحاديث والروايات والآيات والأقوال مـن الخـاصة والعامة من مصادرها الأصليّة ، مع تثبيت الإختلافات الواردة فيها بين النسـخ المخطوطة والمصادر التي رجع إليها المؤلف رحمه الله .

٣ ـ لجنة مطابقة النصوص والأقوال مع المصادر التي اعتمدها المؤلف .

وبعد ذلك تقويم النصوص في متن الكتاب وهامشه ، واختيار النصوص الصحيحة الملائمة ليتم بعد ذلك تثبيت ما هو الصحيح ظاهراً .

واني أتقدم بالشكر الجزيل للأُخوة العاملين معنا في هـذا الكـتاب مـن الذين شاركونا في إخراجه إلىٰ النور ، وأخص بالذكر من قام بتصحيحه والقاء النظرة الاخيرة عليه ، وكذلك من شارك في مقابلته على المخطوطة ، أو من قام بتخريجه وصف حروفه وإعداد فهارسه ، وإلىٰ كل من ساهم ويساهم في خدمة العلم والدين ، وجزىٰ الله العاملين المخصلين خير جزاء المحسنين .

النسخ المعتمدة

اعتمدنا في تحقيقنا لكتاب العدة نسختين مخطوطتين .

احدهما : النسخة الموجودة في مكتبة المرحوم آية الله السيد المرعشي النجفي المرقمة بـ«٥٢٤٢» وعبرنا عنها برمز نسخة ش .

والثانية : النسخة التي اعتمدناها أصلاً للتحقيق ، وهي من مكتبة مشكاة في طهران المرقمة بـ«٩٨٨» ، والنسخة الأولىٰ خطها غير واضح مع وجـود البياض في البعض من صفحاتها والنقص في البعض الآخر ، ولذا كان الاعتماد علىٰ نسخة مشكاة ، ولا ننسىٰ بعض الفوائد من النسخة الأُولىٰ لتوضيح بعض المبهمات والسقط الموجود في النسخة المعتمدة .

مؤسسة الهداية لاحياء التراث

قبل سنتين تم افتتاح عمل تحقيق متواضع لإحياء التراث ، هدفه الأول العمل علىٰ تحقيق الكتب التراثية المخطوطة ، وقد قمنا والحمد لله بالاشراف علىٰ تحقيق كتاب هدىٰ العقول في شرح كتاب الأُصول ، وهو أكبر شرح لأُصول الكافي

لمحمد بن يعقوب الكليني (رحمه الله) على الإطلاق ،كما عبّر عنه البلادي في أنوار البدرين [(١)] وقد عثرنا على تسعة نسخ مخطوطة للكتاب، وهي التي تم العمل عليها ، والكتاب قبل مائتي عام لمؤلفه محمد بن عبد علي آل عبدالجبار الخطي ، وهو شرح لأُصول الكافي، وقد أُنجز وله الحمد في عشرين مجلداً ، وأُخرج على أحدث الحروف الكومبيوترية الحديثة والآن تحت الطبع في بيروت ، علماً ان الكتاب ينقص منه مجلدان مخطوطان لم نعثر عليهما إلى ان انتهى العمل ، آملين العثور عليهماان شاء الله إذ تتواجد نسخه الخطيّة في بلاد القطيف والأحساء ، والذي يهوّن الخطب أنَّ نقصه لم يؤثر على منهجية السياق ، إذ ان كتاب الكافي أبوابه مستقلة بذاتها والنقص ورد على بعض الأبواب ، والآن بأيدينا كتاب «حاوي الأقوال في معرفة الرجال» للشيخ عبدالنبي الكاظمي المتوفي سنة ١٠٢١ هـ وهو أيضاً مخطوط ، وتاريخ تأليفه يتجاوز الأربعمائة عام تقريباً ، وموضوعه في الرجال ، نسأله تعالى أن يوفقنا والعاملين معنا لإنجازه وإخراجه ، وإخراج مانصبوا اليه من نشر تراث أهل البيت عليهم السلام ، وحفظ ثرواتنا العلمية وكنوزنا التي باتت الحاجة ماسة لتحقيقها ونشرها بما يناسب العصر والحاجة ، ولازلنا نطمح لتحقيق كثير من الكتب العلمية بمساعدة المؤلفين وحاملي هموم الطائفة من العلماء والمحققين ، والله نسأل لعموم الأُمة وعلمائها التوفيق والسداد ، وهو حسبنا وعليه توكلنا والحمد لله رب العالمين .

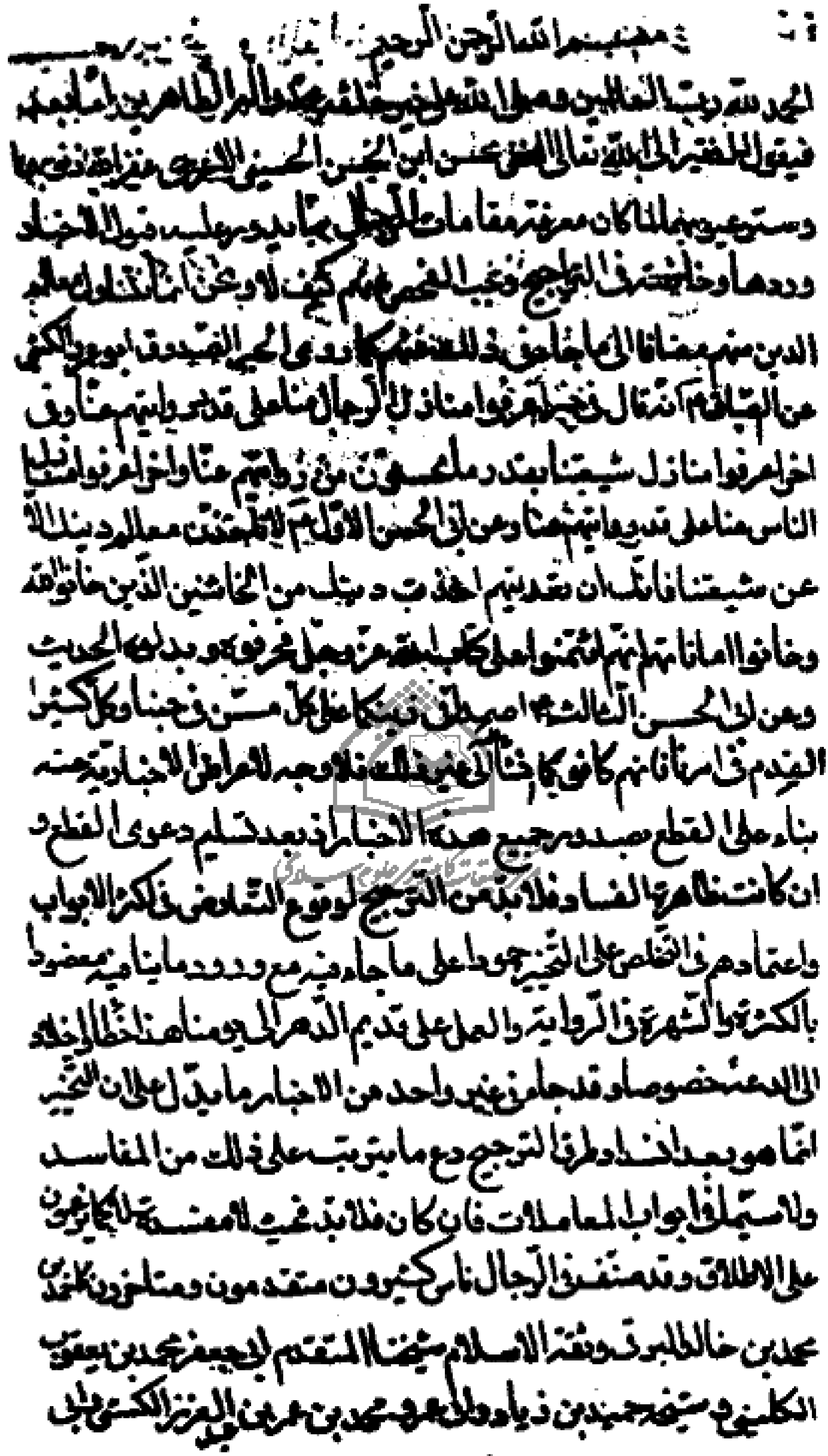
رياض محمد حبيب الناصري

قم المقدسة

٥٢ رجب ١٤١٥هـ

---

(١) أنوار البدرين (البلادي) ص ٣١٧.



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه محمد وآله الطاهرين أما بعد
فيقول الفقير إلى الله تعالى الغني حسن ابن الحسن ابن الحسين الحسيني عفى الله عنهما
وستر عيوبهما لما كان معرفة مقامات الرجال بما يدور عليه قبول الأخبار
وردها وخاصة في الترجيح وتخيل الخصم لهم كيف لا وعن أئمتنا التفاوت في مقام
الذين منهم منا أنا إلى ما جاء في ذلك التفضيل كما رواه الشيخ الفقيه أبو عمرو الكشي
عن الصادق عليه السلام أنه قال اعرفوا منازل الرجال منا على قدر رواياتهم عنا وفي
آخر اعرفوا منازل شيعتنا بقدر ما يحسنون من رواياتهم عنا وآخر اعرفوا منازل
الناس منا على قدر رواياتهم عنا وعن أبي الحسن الثالث عليه السلام لا تأخذن معالم دينك إلا
عن شيعتنا فإنك إن تعديتهم أخذت دينك من الخائنين الذين خانوا الله
وخانوا أماناتهم إنهم ائتمنوا على كتاب الله فحرفوه وبدلوه الحديث
وعن أبي الحسن الثالث عليه السلام اصمدا في دينكما على كل مسن في حبنا وكل كثير
القدم في أمرنا فإنهم كافوكما إن شاء الله تعالى فلا وجه للإعراض الأخبارية عنه
بناء على القطع بصدور جميع ما في الأخبار إذ بعد تسليم دعوى القطع و
إن كانت ظاهرة الفساد فلا بد من الترجيح لوقوع التعارض في أكثر الأبواب
واعتمادهم في التخلص على التخيير جمودا على ما جاء فيه مع وجود ما ينافيه معضودا
بالكثرة والشهرة في الرواية والعمل على تقديم الذم المحض ومنافاته لاختلاف الأخبار
إلى الأحكام خصوصا وقد جاء في غير واحد من الأخبار ما يدل على أن التخيير
إنما هو بعد انسداد طرق الترجيح مع ما يترتب على ذلك من المفاسد
ولا سيما في أبواب المعاملات فإن كان فلا بد في الأمثلة من الكلام في
على الإطلاق وقد صنف في الرجال ناس كثيرون متقدمون ومتأخرون كأحمد
محمد بن خالد البرقي وثقة الإسلام شيخنا المتقدم أبي جعفر محمد بن يعقوب
الكليني وشيخه حميد بن زياد والشيخ محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي وأبي

صورة الصفحة الأولى من النسخة المعتمدة

الحمد

إذا اختلف فيه الشيخ ره في الاستبصار واورد اخبارا
في باب الصبي يحج به ما صورته أخبرني الشيخ عن ابي قولويه عن
الكليني عن عدة عن سهل عن ابن محبوب عن شهاب قال سألته عن
ابن عشر سنين الحديث ثم أورده أولا في الباب الذي بعده
هو باب المملوك يحج باذن مولاه هكذا محمد بن يعقوب عن عدة عن
سهل عن ابن محبوب عن شهاب عن ابي عبد الله ع في رجل اعتق الحديث
وبالجملة فالمدار على غلبة الظن بالصدور وكما انه يسوغ بها على الا
كتفاء في ذلك بالظن الاكتفاء في تمييز المشترك كان القرائن
التي اقتضت حصول الظن كون فلان اشتهر بفلان ورواية فلان عنه
مع انه من اصحاب ابن بكير رجعي عن مشاركه في الاسم ورواية
عنه من شاركه

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة المعتمدة

بسم اللّه الرحمٰن الرحيم

الحمد للّه ربّ العالمين ، وصلّىٰ اللّه علىٰ خير خلقه محمد وآله الطاهرين .

أما بعد ، فيقول الفقير الىٰ اللّه تعالىٰ الغنيّ ، محسن بن الحسن الحسيني الاعرجي غفر اللّه ذنوبهما وستر عيوبهما :

لما كان معرفة مقامات الرجال ممّا يدور عليه قبول الاخبار وردّها وخاصة في التراجيح (١) ، وجب الفحص عنهم ، كيف لا ؟! ونحن انما نتناول معالم الدين منهم ، مضافاً الىٰ ماجاء في ذلك عنهم عليهم السلام ، كما روىٰ الخبر الصدوق ـ أبو عمرو الكشي ـ عن الصادق عليه السلام أنّه قال في خبر (٢) :

(اعرفوا منازل الرجال منّا علىٰ قدر روايتهم عنّا) .

وفي آخر (٣) : (اعرفوا منازل شيعتنا بقدر مايحسنون من روايتهم عنّا) .

وآخر (٤) : (اعرفوا منازل النّاس منّا علىٰ قدر روايتهم عنّا) .

---

(١) تعرض الاصوليون لذلك في مبحث تعارض الادلة ، فاذا تساوىٰ الدليلان في الاوصاف أُطلق علىٰ ذلك اسم التعادل ، واذا تفاضلا أُطلق عليه اسم الترجيح .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٥ الرقم ١ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٦ الرقم ٢ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٦ الرقم ٣ ، وكذلك أُصول الكافي (الكليني) : ج ١ =

وعن[١] ابي الحسن الاوّل عليه السلام : (لاتأخذنّ معالم دينك الاّ عن شيعتنا ، فانّك انْ تعدّيتهم أخذت دينك من الخائنين ، الذين خانوا اللّه وخانوا أماناتهم ، انّهم اؤتُمنوا علىٰ دين اللّه عزّوجلّ فحرفوه وبدّلوه ...) الحديث .

وعن أبي الحسن الثالث عليه السلام[٢] : (أُصمدا في دينكما علىٰ كلّ مسنّ في حبّنا ، وكلّ كثير القدم في أمرنا ، فانّهم كافوكما ان شاء اللّه) الىٰ غير ذلك .

فلا وجه لاعراض الاخباريّة عنه[٣] ، بناء علىٰ القطع بصدور جميع هذه الاخبار ؛ اذ بعد تسليم دعوىٰ القطع ـ وان كانت ظاهرة الفساد ـ فلا بدّ من الترجيح ؛ لوقوع التعارض في اكثر الابواب ، واعتمادهم في التخلص علىٰ التخيير ـ جموداً علىٰ ماجاء فيه ، مع ورود ماينافيه ، معضوداً بالكثرة والشهرة في الرواية والعمل ـ [من][٤] قديم الدهر الىٰ يومنا هذا ، خطأ وإخلاد الىٰ الدعة ، خصوصاً وقد جاء في غير واحد من الاخبار مايدل علىٰ انّ التخيير انّما هو بعد انسداد طرق الترجيح ، دع مايترتب علىٰ ذلك من المفاسد ، ولاسيما في

= ص ٥٠ ح ١٣ .

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٧ الرقم ٤ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ١٥ الرقم ٧ .

(٣) راجع الحدائق الناضرة (الشيخ يوسف البحراني) : ج ١ ص ٤ المقدمة الاولىٰ ، وكذلك هداية الابرار (الشيخ حسين العاملي) : ص ١٦٩ .

(٤) في النسختين : علىٰ .

ابواب المعاملات ، فإنّ كان ولابدّ فحيث لامفسدة ، لاكما يزعمون على الإطلاق .

وقد صنّف[1] في الرجال ناس كثيرون متقدّمون ومتأخرون :

كأحمد بن [محمّد بن][2] خالد البرقي ، وثقة الاسلام شيخنا المتقدم أبي جعفر بن يعقوب الكليني ، وشيخه حميد بن زياد ، وأبي عمرو محمّد بن عمر ابن عبدالعزيز الكشي ، وأبي العباس أحمد بن نوح ، وأبي العباس أحمد بن محمّد بن سعيد المعروف بابن عقدة ، وأحمد بن عبدالواحد المعروف بابن عبدون ، واحمد بن الحسين بن عبد[3] الله الغضائري ، وشيخنا شيخ الطائفة ، وأبي العباس أحمد بن علي النجاشي ، وأحمد بن علي العلوي العقيقي ، وغير هؤلاء ، وقد امتاز من بين كتُب هؤلاء بكثرة الجمع أربعة كُتب : كتاب أبي عمرو الكشي ، وكتاب النجاشي ، وكتابا الشيخ (الرجال والفهرست) ، وذلك انّ

---

(١) ذكر المصنف رحمه الله في كتابه هذا اثني عشر فائدة كانت الاولى في الأئمة عليهم السلام ، والثانية في ذكر فرق الشيعة ، والثالثة في المصنفين القدماء ، وحينما وصل الى الثالثة ذكر الرابعة ، وهي : في توجيه خبر غير العدل ... لكنا بعد التفتيش لم نجد للثالثة ذكراً فيها ، لكنه ذكر في (ص ٤٥) المصنّفين القدماء ، والظاهر ان هذه هي الفائدة الثالثة جعلها في مقدمته للكتاب ، ولا نعلم هل جاءت سهواً ، او من نسخ النساخ ؟ والله العالم .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) في نسخة ش : عبيد.

اكثر أؤلئك انّما جمع كلّ ما اختصّ[١] بروايته ، أو احاطت به خزانته من[٢] الكتب .

وبالجملة لم يكن غرضهم الاستقصاء ، قال الشيخ في أول كتاب الرجال [٣] ـ بعد أنْ أخذ علىٰ نفسه بذل الجهد في جمع الرجال الذين رووا عن النبي صلّىٰ الله عليه وآله والائمة عليهم السلام الىٰ زمن القائم عليه السلام من رواة الحديث ومن عاصرهم عليهم السلام ولم يرو عنهم ـ : « ولم أجد لاصحابنا كتاباً جامعاً في هذا المعنىٰ ، الاّ مختصرات قد ذكر كلّ انسان منهم طرفاً ، إلاّ ماذكره ابن عقدة من رجال الصّادق عليه السلام فانّه قد بلغ الغاية في ذلك ، ولم يذكر رجال باقي الائمة عليهم السلام ، وأنا أذكر ما ذكره ، وأُورد من بعد ذلك مالم يذكره» .

غير انّ كتاب الكشي لمّا كان جامعاً لرجال[٤] الخاصة والعامة ، عمد اليه شيخ الطائفة ـ شكر اللّه مساعيه ـ وجرّده[٥] للخاصة ، وسمّاه بـ(اختيار الرجال) ، وهو المعروف الآن بالكشي .

---

(١) في نسخة ش : اقتصر .

(٢) في نسخة ش : عن .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢ خطبة الكتاب .

(٤) في نسخة ش : رجال .

(٥) في النسختين : وجرّد .

فأمّا كتاب ابن الغضائري فقد ذكرالشيخ في (الفهرست)[١] : أنّه هلك ، قال في الخطبة : «لمّا رأيت جماعة من أصحابنا ـ من شيوخ طائفتنا أصحاب التصانيف ـ عملوا فهرست كتب أصحابنا ، وما صنّفوه من التصانيف ورووه من الاصول ، ولم أجد منهم أحداً استوفىٰ ذلك [ولا][٢] ذكر اكثره ، بل كان منهم غرضه انّ يذكر مااختص بروايته ، وأحاطت به خزانته من الكتب ، ولم يتعرض أحد منهم [لاستيفاء][٣] جميعه ، إلاّ ماكان قصده أبو الحسين[٤] أحمد بن الحسين بن عبيد الله[٥] رحمه اللّه ، فانّه عمل كتابين : أحدهما ذكرفيه المصنفات ، والاخر ذكر فيه الاصول ، واستوفاهما علىٰ مبلغ ماوجده وقدر عليه ، غير انّ هذين الكتابين لم ينسخهما احد من أصحابنا ، واختُرم هو رحمه اللّه ، وعمد بعض ورثته الىٰ هلاك هذين الكتابين وغيرهما من الكتب علىٰ ماحكىٰ بعضهم » الىٰ آخر ماقال ، فأمّا مايحكىٰ عنه في كتب المتأخرين

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١ .

(٢) ما اثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : وما .

(٣) ما اثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : باستيفاء .

(٤) في المصدر : أبو الحسن .

(٥) أحمد بن الحسين هذا هو الغضائري ، قال القهبائي : «صاحب كتاب الرجال الموضوع لذكرالمذمومين ، وكتابين آخرين كما في خطبة الفهرست ، واسترحم له السيد السند جمال الملة الدين أحمد بن طاووس والشيخ النجاشي قدس اللّه ارواحهم مراراًكثيرة ، بل كلما ذكروه» مجمع الرجال القهبائي : ج ١ ص ١٠٨ .

فذلك كتاب آخر في الضعفاء ، وقد ذكر بعض الفضلاء انّ لابن الغضائري كتابين آخرين في ذكر الرجال الممدوحين والمذمومين ، قال : «والأخير مذكور مجتمعاً في كتاب السيد ابن طاووس» .

ثمّ ألّف من بعد أولئك ناس آخرون ، كمحمد بن علي شهرآشوب ، والسيد المعظم جمال الدين أحمد بن طاووس ، والعلامة ، وابن داود .

ثمّ ألّف بعد هؤلاء من متأخري المتأخرين جماعة ، وكان أحسن ماوقع كتاب (نقد الرجال) للشريف المحقق مصطفىٰ ، وكتاب (منهج المقال) للحبر العلاّمة ميرزا محمّد الاسترابادي ، (ومجمع الرجال) للفاضل عناية اللّه ، ولاسيّما الاخيرين ، فانّه اجتمع فيهما مالم يجتمع في كتاب ، حتىٰ التزم صاحب المجمع ذكر جميع مافي الأُصول الأربعة ، حتىٰ خطب الأُصول الثلاثة : كتابي الشيخ ، وكتاب النجاشي ، والأخبار السبعة المذكورة في مفتتح كتاب الكشي ، الواردة في فضل الرواة وحملة الحديث ، وماظفر[1] به ابن الغضائري ممّا حكاه السيد .

وتجاوز صاحب المنهج إلىٰ الخلاصة ، وكتب ابن داود ، وابن شهرآشوب ، والبرقي ، وفهرست علي بن عبداللّه بن بابويه ، وغير ذلك من كتب العامة ، كتقريب ابن حجر ، ومختصر الذهبي ، ومايلتقطه من جوامع

---

(١) في نسخة ش : صنّف .

الاصحاب ، كالكافي والفقيه وغيرهما .

غير أنّهما لمّا التزماه من[1] حكاية ما في تلك الاصول ، لزم من التكرار ما افضىٰ بهما الىٰ الاطناب المملّ والاكثار المخل ؛ باستخراج محلّ الحاجة وموضع الرغبة ، حتىٰ عاد أكثر النّاس يستريحون الىٰ المختصرات والموجزات ، وذلك انّه كثيراً مايجتمع الشيخ والنجاشي في ذكر أحوال الراوي ، وتعداد كتبه بالغاً مابلغت وان تجاوزت السبعين ، وماجاء فيه من الاخبار ، فيحكي ذلك كلّه واحد منهما .

ثمّ يحكي عن الكشي ماجاء فيه من الاخبار ، فسألني أحبّ النّاس اليّ وأعزّهم عليّ ، الولد الموفّق علي ـ أمدّه اللّه تعالىٰ بالعمر المديد ، والعيش الرغيد ـ أنْ أرسم في ذلك كتاباً ، جامعاً للفوائد ، مجرداً عن الزوائد ، مبيّناً ما اجتمعوا عليه ، واختلفوا فيه ، منبّهاً علىٰ مايقع به تميّز كلّ عما يشاركه ، مشيراً الىٰ ماكان سلف الاستاذ[2] ـ أيده اللّه تعالىٰ ـ من التحقيق فيما علّق علىٰ المنهج [3] ليكون ـ ان شاء اللّه تعالىٰ ـ عدّة في هذا الباب ، ويستغنىٰ به عمّا

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) الاستاذ : هو محمّد باقر بن محمّد أكمل ، المشهور بالوحيد البهبهاني ، ولادته عام ١١١٧ هـ أو ١١١٨ هـ ، ووفاته عام ١٢٠٨ هـ ، وهو استاذ المؤلف .

(٣) المنهج هو منهج المقال للميرزا محمّد بن علي بن إبراهيم الاسترآبادي ، صاحب الكتب الرجالية الثلاثة المشهورة توفي سنة ١٠٢٨ هـ ، وللوحيد البهبهاني تعليقة علىٰ كتابه الكبير المسمىٰ بمنهج المقال .

ألف من رسالة أو كتاب ، متحرّياً في ذلك كلّه الايجاز ليسهل على الملتمس تناول مايحتاج اليه ، وكان قد اجتمع اليّ ـ مع الجوامع الثلاثة ـ الاصول الاربعة[١] في نسخ معتمدة ، وغير ذلك ممّا ألّف المتأخرون ومن جاء بعدهم ، فاستخرت الله سبحانه ، وشرعت على النمط الذي شرع ابن داود وتلاه من بعده ، جاعلاً في التعليم لكتاب :

النجاشي (جش) ، والكشي (كش) ، وفهرست الشيخ (ست) ، ورجاله (جخ) ، ولأبوابه (ل ، وي ، ون ، وسين ، وين ، وقر ، وق، وظم ، وضا ، ود ، ودي، وكر) على الترتيب من النبي صلّى الله عليه وآله الى العسكري عليه السلام ، ولمن لم يرو عنهم (لم) ، ولرجال ابن شهرآشوب المسمى بمعالم العلماء (شب) ، ولخلاصة العلاّمة (صه) ، ولايضاحه (ح) ، ولكتاب ابن داود (د) ، وللنقد (قد) ، وللمنهج (مج) ، ولوجيزة العلامة المجلسي ـ صاحب البحار ـ (زه) ، وان رويت من غيرها ـ ولا يكون إلاّ نادراً ـ سمّيتُ ، وبالله استعين ، وعليه أتوكل ، واليه أضرع أنْ يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، موجباً

(١) الجوامع الثلاثة : هي كتب الحديث ، وهي : اصول الكافي لثقة الاسلام ابي جعفر محمد بن يعقوب الكليني ، ومن لايحضره الفقيه للشيخ الجليل الصدوق أبي جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي ، والاستبصار وتهذيب الاحكام لشيخ الطائفة ابي جعفر محمّد بن الحسن الطوسي .

واما الاصول الاربعة : فهي كتب الرجال التالية : رجال النجاشي للشيخ الجليل أبي العباس أحمد بن علي بن احمد بن العباس النجاشي الاسدي الكوفي ، واختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي ، والفهرست ورجال الشيخ الطوسي كذلك للشيخ الطوسي .

لفيضه العميم ، فاني لم أقصد به إلاّ نجح طالب ، وراحة ملتمس ، وان ينفع به كما نفع بأصله ، انّه علىٰ كلّ شيء قدير ، وسمّيته (عدّة الرجال) ليوافق اسمه معناه ، ولا حول ولا قوة الا بالله ، وهو حسبي ونعم الوكيل ، ورتّبتُ أبوابه علىٰ حروف المعجم ، وكذا مميّزات رجال كلّ باب ، من كُنية أو صفة ، وقدّمت أمام ذلك مقدّمة تشتمل علىٰ فوائد مهمة ؛ من استوثق منها اخذ بازمة هذا الفن ، وانقادت له صعابه ، وتفتحت أبوابه :

الفائدة الاولىٰ(١)

في ضبط مدد اعمار آل اللّه واحبّائه وحججه وأمنائه محمّد سيّد رسله وأنبيائه ، وأهل بيته صلوات اللّه عليه وعليهم أجمعين ، وذكر أولادهم وشيء من أحوالهم لكثرة مايترتب علىٰ ذلك

ولد رسول اللّه صلّىٰ اللّه عليه وآله في شِعْب أبي طالب ، في دار محمّد ابن يوسف ، في الزاوية القصوىٰ عن يسار الداخل ، يوم الجمعة بعد الفجر ، السابع عشر من ربيع الاوّل ، عام الفيل ، ولأربع وثلاثين مضت من ملك الملك العادل كسرىٰ أنو شروان ، قاتل مزدك والزنادقة ، [و ثانية سنة مضت](٢) من ملك عمر بن هند ملك العرب .

وزعم مخالفونا : انّه انّما ولد يوم الاثنين منه ، ثم اختلفوا ، فقيل : لليلتين مضتا ، وقيل لثمان ، وقيل لعشر ، وقيل لاثني عشر ، [وقيل لثمانية عشر](٣) .

وقد روي أنّ حمله صلّىٰ اللّه عليه وآله كان في أيام التشريق ، في منزل أبيه عبداللّه بمنىٰ ، عند الجمرة الوسطىٰ ، وهذا علىٰ ظاهره خارج عن قانون الشرع ، ومجاري العادة ، والذي رواه الصدوق في كتاب (النبوة)(٤) انّه كان في

---

(١) بناءً علىٰ وحدة السياق في الفوائد اللاحقة فقد اثبتنا كلمة الفائدة .

(٢) في النسختين : وثاني سنين مضين .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) الاقبال : (ابن طاووس) ص ٦٢٣ قال : ذكر محمّد بن بابويه رضوان اللّه عليه في الجزء الرابع =

الليلة الثانية عشر من جمادىٰ الآخرة ، وفي الاقبال[١] : أنّه كان ليلة التاسع عشر منه ، وانّه كان احد ايام التشريق في الجاهلية .

ومات أبوه في المدينة قبل ولادته ، وقيل : بعدها بشهرين ، وقيل : بسبعة أشهر ، وقيل : بسنتين وأربعة أشهر ، ومضت امه بعد أنّ مضىٰ له اربع سنين ، وقيل : ست ، وجدّه بعد ثمان .

وبُعث صلّىٰ الله عليه وآله بمكة في اليوم السابع والعشرين من رجب لاربعين سنة من مولده[٢] ، ثم بقي فيها بعد المبعث ثلاث عشرة سنة ، وهاجر الىٰ المدينة في العام الرابع عشر[٣] عام ، توفي أبو طالب وخديجة قبلها[٤] بثلاثة ايام ، وقيل : بيوم[٥] وسمّاه عام الحزن لشدة حزنه عليهما ، حتىٰ شكىٰ ذلك الىٰ جبرئيل عليه السلام ، فأوحىٰ الله تعالىٰ اليه أن اخرج من هذه القرية الظالم أهلها ، فليس لك بمكة ناصر بعد أبي طالب ، ثم أقام في المدينة عشر

= من كتاب النبوة في أواخر حديث ان الحمل لسيدنا رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله قال :... اقا بزرك الطهراني في الذريعة ج ٢٤ ص ٤٠ كتاب النبوة ذكره النجاشي ينقل عنه جمال الدين يوسف بن حاتم الفقيه الشامي تلميذ المحقق الحلي ، وينقل عنه ايضاً ابن طاووس في الدر النظيم والاقبال .

(١) إقبال الاعمال (ابن طاووس) : ص ٦٢٣ سطر ١٧ .

(٢) في نسخة ش : ولادته .

(٣) في النسختين : في الرابعة عشر عام .

(٤) في النسختين : قبله .

(٥) في النسختين : يوم .

سنين ، وقُبض صلّىٰ الله عليه وآله يوم الاثنين لليلتين بقيتا من صفر سنة احدىٰ عشرة من الهجرة في أيام هرقل ، فكان عمره صلّىٰ الله عليه وآله ثلاثا وستين سنة .

وتزوج بخديجة عليها السلام وهو ابن بضع وعشرين سنة ، ولم يتزوج قبلها ، فولد له منها قبل المبعث القاسم ورقية وزينب وأم كلثوم ، وبعده الطاهر والطيب وفاطمة الزهراء عليها السلام ، وقيل : أنّه لم يولد بعد المبعث الاّ فاطمة عليها السلام ، ولم يتزوج مادامت خديجة ، وانّما اكثر بعدها حتىٰ قبض صلّىٰ الله عليه وآله عن خمس عشرة علىٰ الخلاف .

وولد أمير المؤمنين عليه السلام بعد عام الفيل ـ ومولد النبي صلّىٰ الله عليه وآله ـ بثلاثين سنة ، في أيام هرقل ، يوم الجمعة في رجب ، وقيل : شعبان ، في البيت الحرام ، ولم يولد في البيت أحد قبله ولابعده .

فروىٰ الصدوق علي بن عيسىٰ الاربلي من بشارة المصطفىٰ[1] ، عن يزيد بن قعنب : انّ فاطمة بنت أسد جاءت الىٰ البيت وقد أخذها الطّلق ، تدعو الله باليسر ، وتسأله بجدّها إبراهيم والجنين الذي في بطنها ، فكأنّه عاجلها ، وكان ذلك بمشهد من الملأ ، فانشق لها البيت فدخلت ثم التأم ، فعالجوا القفل فامتنع ، ولم تخرج الاّ بعد ثلاثة أيام تحمله علىٰ يديها وتذكر أُموراً رأتها ،

---

(١) بشارة المصطفىٰ (أبو جعفر الطبري) : ص ٨ ، مختصراً ، وكذلك كشف الغمة (الاربلي) : ج ١ ص ٦٠ والحديث منقول بالمعنىٰ .

وهاتفاً سمعته . والحديث طويل .

ومن مناقب الفقيه المالكي ، عن علي بن الحسين عن رمدة[1] بنت العجلان : انّ أبا طالب ـ لعظم ما لاقت من شدة الطلّق ـ ساءه أمرها ، فأخذ بيدها وجاء بها الىٰ الكعبة ، وقال : اجلسي ، فطلقت طلقة واحدة ، فولدته مسروراً نظيفاً ، لم يُرَ أحسن منه وجهاً ، وحمله النبي صلّىٰ الله عليه وآله معها الىٰ منزلها ، فذهب بها فضيلة لم يفز بها غيره كغيرها .

وقُبض عليه السلام شهيداً بالكوفة ليلة الجمعة ، لتسع بقين من شهر رمضان سنة اربعين من الهجرة ، عن ثلاث وستين عمر النبي صلّىٰ الله عليه وآله ، فكان مقامه بعده ثلاثين .

وله من الاولاد سبعة وعشرون : الحسنان ، وزينب الكبرىٰ ، والصغرىٰ المكناة بأمّ كلثوم ، أمّهم فاطمة الطهر البتول ، وأبو القاسم محمّد بن خولة الحنفية وعمر ورقية كانا توأمين من أمّ حبيب ، والعباس وجعفر وعثمان وعبدالله الشهداء في الطف ، من أمّ البنين بنت أخي لبيد الشاعر ، ومحمّد الاصغر المكنىٰ بأبي بكر وعبيدالله الشهيدان في الطف ، من ليلىٰ بنت مسعود ، ويحيىٰ وعون من أسماء بنت عميس ، وأمّ الحسن ورملة من أم مسعود بنت عروة بن مسعود الثقفي .

وزينب الصغرىٰ ، ورقية الصغرىٰ ، وأم هاني ، وأمّ الكرام ، وجمانة ،

---

(١) في نسخة ش : ريدة .

وأمامة ، وأم سلمة ، وميمونة ، وخديجة ، وفاطمة ، لأُمهات أولاد شتّىٰ ، فان ضممنا المحسن كانوا ثمانية وعشرين .

وازواجه عدا السراري اثنا عشر.

وكان مولد فاطمة سيدة النساء عليها السلام بمكة بعد البعثة بخمس سنين في العشرين من جمادىٰ الآخرة ،كما في ربيع الشيعة لابن طاووس[1] ،

---

(١) يراجع مستدرك الوسائل (النوري) : ج٣ ص ٤٦٩ ، ويراجع اعلام الورىٰ ص ٢٩ للتعريف بربيع الشيعة قال الشيخ النوري (قدس سره) في مستدركه ج ٣ ص ٤٦٩ في ترجمة السيد ابن طاووس : فلنذكر في ترجمته مطالب أُخرىٰ نافعة مهمة :

الاول : عدّ العلامة المجلسي في أول البحار من كتبه كتاب ربيع الشيعة ، وقال بعد ذلك : وكتب السيدين العلمين ابني طاووس كلها معروفة ، وتركنا منها كتاب (ربيع الشيعة) لموافقته لكتاب (إعلام الورىٰ) في جميع الابواب والترتيب ، وهذامما يقتضي منه العجب ، وقال العالم الجليل المولىٰ عبد النبي الكاظمي في حاشية كتابه (تكملة الرجال) : وقد وقفت علىٰ (اعلام الورىٰ) للطبرسي و(ربيع الشيعة) لابن طاووس ، وتتبعتهما من اولهما الىٰ آخرهما ، فوجدتهما واحداً من غير زيادة ولا نقصان ولاتقديم ولاتأخير ابداً الا الخطبة ، وهو عجيب من ابن طاووس علىٰ جلالة قدره من هذا العمل ، ولتعجبي واستغرابي صرت احتمل احتمالات : فتارة اقول : لعل ربيع الشيعة غيره ونحو هذا ، حتىٰ رأيت المجلسي رحمه الله في البحار ذكر الكتابين ونسبهما اليهما ، ثم قال : هما واحد ، وهو عجيب ، وقال في حاشية أُخرىٰ :كنت انقل عن ربيع الشيعة لابن طاووس واعلام الورىٰ ، فرأيتهما من اولهما الىٰ آخرهما متّحدين لاينقصان شيئاً ولا يتغيران ، لا عنواناً ولا ترتيباً ولا غير ذلك الا خطبتهما فأخذني العجب العجاب ، وحدست ان لايكونا كتابين ، واحتملت ان يكون اشتباهاً من الناس تسمية احدهما (ربيع الشيعة) فتتبعت كتب الرجال ، فلم اجد احداً ذكر اتحادهما حتىٰ وقفت علىٰ البحار فوجدته ذكر كتاب (ربيع الشيعة) انه هو بعينه (اعلام الورىٰ) =

فكان لها يوم قبض النبي صلّىٰ الله عليه وآله ثماني عشرة سنة وسبعة أشهر ، ولم تلبث بعده الاّ يسيراً[١] .

وفي الكافي[٢] : انّها قُبضت ولها ثماني عشرة سنة وخمسة وسبعون يوماً ، وبقيت بعد ابيها تلك الأيام .

وقيل : أربعين يوماً ، وقيل : مائة يوم[٣] .

وعن جابر بن يزيد : انّه سأل الباقر عليه السلام كم عاشت فاطمة عليها السلام بعد رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله ؟ قال : اربعة أشهر ، وتوفيت ولها

= وتعجب هو من اتحادهما . انتهىٰ.

قلت : هذا الكتاب غير مذكور في فهرست كتبه في كتاب اجازاته ، ولا في كشف المحجة ، وما عثرت علىٰ محل اشار اليه واحال عليه ، كما هو دأبه غالباً في مؤلفاته بالنسبة اليها ، وهذان الجليلان مع عثورهما علىٰ الاتحاد واستغرابهما لم يذكرا له وجهاً ، وقد ذاكرت في ذلك مع شيخنا الاستاذ طاب ثراه فقال ـ واصاب في حدسه ـ : الظاهر ان السيد عثر علىٰ نسخة من الاعلام لم يكن لها خطبة ، فاعجبه ، فكتبه بخطه ولم يعرفه ، وبعد موته وجدوه في كتبه بخطه ، ولم يكن لهم علم بإعلام الورىٰ ، فحسبوا انه من مؤلفاته ، فجعلوا له خطبة علىٰ طريقة السيد في مؤلفاته ، ونسبوه اليه ، ولقد اجاد فيما افاد . انتهىٰ قول الشيخ النوري قدس سره .

لهذا فقد اعتمدنا في استخراجنا لجميع ماورد في هذا الكتاب عن (ربيع الشيعة) علىٰ (اعلام الورىٰ) لما تبين من اقوال العلماء فيه ، والله الموفّق .

(١) إعلام الورىٰ (الطبرسي) : ص ١٤٧ .

(٢) اصول الكافي (الكليني) : ج ١ ص ٤٥٨ ، باب الزهراء فاطمة عليها السلام.

( ) المناقب (ابن شهرآشوب) : ج ٣ ص ٣٥٧.

(٣) المعارف (ابن قتيبة) : ص ٨٤.

ثلاث وعشرون سنة .

وهو قريب مما روىٰ العامة ، فانّهم زعموا انّها عليها السلام ولدت سنة احدىٰ وأربعين من مولده عليه السلام[١] .

ودفنت بين القبر والمنبر ، أوفي بيتها مكان القبر الآن ، أوفي بيت الاحزان من البقيع[٢] .

ولها من الاولاد : الحسنان ، والمحسن ، وزينب ، وام كلثوم.

وولد الحسن الزكي عليه السلام بالمدينة ليلة النصف من شهر رمضان لثلاث مضين من الهجرة[٣] .

وفي الدروس[٤] : لسنتين[٥] ، وقبض عليه السلام مسموماً يوم الخميس سابع عشر صفر ، وقيل : في التاسع منه ، سنة تسع أو ثمان واربعين من الهجرة ، وقيل : سنة خمسين ، فكان سنه عليه السلام علىٰ الاول ستاً وأربعين .

وعن ابن طاووس : انّ ولادته سنة ثلاث ، وقبض لليلتين بقيتا من صفر سنة خمسين ، وله سبع وأربعون واشهر ، سمّته جعيدة بنت الاشعث بأمر

---

(١) إعلام الورىٰ (الطبرسي) : ص ١٤٧ .

(٢) إعلام الورىٰ (الطبرسي) : ص ١٥٢ .

(٣) إعلام الورىٰ (الطبرسي) : ص ٢٠٥ .

(٤) الدروس (الشهيد الاول) : ص ١٥٢ طبعة حجرية كتاب المزار .

(٥) في نسخة ش : لثنتين .

معاوية وتسويله(١) لعنها الله وأباها وأخاها .

وله عليه السلام من الاولاد خمسة عشر : زيد وأختاه أُمّ الحسن وأُمّ الحسين من أُمّ بشير ، والحسن من خولة ، وعمر والقاسم وعبدالله الشهداء في الطف لأُمّ ولد ، والحسين الاشرم وطلحة واختهما لأُمّ إسحاق بنت طلحة بن عبدالله ، وعبدالرحمن وفاطمة وأُمّ سلمة ورقية لأُمّهات اولاد شتىٰ ، وكان العقب منهم للحسن وزيد ، وكانا شريفين فاضلين ، وشهد الحسن يوم الطف ، ومضىٰ وله خمس وثلاثون ، وعمّر زيد حتىٰ بلغ التسعين .

وقد أكثر صلوات الله وسلامه عليه من النساء حتىٰ تزوج خمساً وسبعين عدا السراري(٢) .

(١) إعلام الورىٰ (الطبرسي) : ص ٢٠٦ .

(٢) لقد تحدث المؤرخون عن زوجات الحسن وأكثروا ، ومال أكثرهم إلى المبالغة في تعدادهن مبالغة لا تعتمد على أساس معقول ، فقال بعضهم : انهن يتراوحن بين الستين والسبعين ، وقال البعض الآخر : بأنه تزوج بأكثر من مائتين وخمسين امرأة ، وأن أباه كان يتضجر من ذلك ، ووقف بعضهم منه موقفاً يتسم بالاعتدال والتجرد ، فقال : بأن تعدد الزوجات كان شائعاً ومألوفاً بين المسلمين ، ولم يكن أكثر زواجاً من غيره ، وقل من مات من أعيان المسلمين عن أقل من أربع زوجات ، فلقد تزوج وطلق حتى بلغ عدد زوجاته ومطلقاته نحواً من خمس عشرة امرأة . أما رواية السبعين والتسعين وغيرها من الروايات التي تصفه بأنه مطلاق ، وأن والده كان يقول : لا تزوجوا ولدي الحسن ، فإنه مطلاق ، فلا مصدر لها إلا المدائني وأمثاله من الكذبة ، كما يبدو من أسانيدها ، والمدائني والواقدي وغيرهما من المؤرخين القدامىٰ ، قد كتبوا التاريخ في ظل الحكومات التي كانت تناهض أهل البيت ، وتعمل بكل ما لديها من الوسائل علىٰ تشويه واقعهم وانتقاصهم ، ولم يكن حكام الدولة =

= العباسية بأقل سوءاً وتعصباً من أسلافهم الأمويين ، فقد شاركوهم في وضع الأحاديث التي تسيء الىٰ العلويين ، وكانوا يحقدون علىٰ الحسنيين بصورة خاصة ؛ لأن أكثر الثائرين علىٰ الظلم كانوا من أولاد الحسن وأحفاده . ولما قبض المنصور علىٰ عبدالله بن الحسن ـ أحد الحسنيين الثائرين علىٰ الظلم والجور ـ خطب في حشد كبير من الناس ، ونال من علي بن أبي طالب ومن الإمام الحسن وجميع الطالبيين ، وكان مما قاله : إن ولد ابي طالب تركناهم ـ والذي لا إله غيره ـ والخلافة ولم نتعرض لهم لا بقليل ولا كثير ، فقام فيها علي بن أبي طالب فما أفلح ، وحكم الحكمين فاختلفت عليه الأمة ، وافترقت الكلمة ، ثم وثب عليه شيعته وأنصاره وثقاته فقتلوه ، وقام من بعده الحسن بن علي عليه السلام ، فوالله ما كان برجل ، لقد عرضت عليه الأموال فقبلها ، ودس إليه معاوية : إني جاعلك ولي عهدي فخلعه ، وانسلخ له مما كان فيه وسلمه إليه ، وأقبل علىٰ النساء يتزوج اليوم واحدة ، ويطلق غداً أخرىٰ ، فلم يزل كذلك حتىٰ مات علىٰ فراشه .

وكما ذكرنا فرواية السبعين رواها المدائني ، كما جاء في شرح النهج ، ورواية التسعين رواها الشبلنجي في نور الابصار ، ورواية المائتين وخمسين والثلاثمائة رواها المجلسي عن قوت القلوب لأبي طالب المالكي المتوفىٰ سنة ٣٨٠ . وجاء في الكتاب المذكور كما يروي القرشي عنه في المجلد الثاني من كتابه الحسن بن علي : أن الحسن تزوج مائتين وخمسين امرأة ، وقيل : ثلاثمائة ، وأن عليا كان يتضجر من ذلك حياءً من اهلهن إذا طلقهن ، وكان يقول: إن حسنا مطلاق فلا تزوجوه، فقال له رجل من همدان : والله يا أمير المؤمنين لتنكحه ما شاء ، فمن أحبَّ أمسك ، ومن كره فارق ، فسُرّ بذلك أمير المؤمنين ، وأنشأ يقول :

ولو كنت بواباً على باب جنةٍ   لقلت لهمدان : ادخلوا بسلام

ومضىٰ في قوت القلوب يقول : وهذا أحد ما كان الحسن يشبه فيه جده رسول الله ، وهو يشبهه في الخلق ، وقد قال له جده : (اشبهت خَلقي وخُلقي) ، وقال : (حسن مني وحسين من علي) ، وأضاف الىٰ ذلك : أن الحسن كان ربما عقد علىٰ أربع وطلق أربعا =

= وعلى ما يبدو أن الذين الصقوا بالحسن كثرة الزواج والطلاق هؤلاء الثلاثة : المدائني والشبلنجي وأبو طالب المكي في قوت القلوب ، وعنهم أخذ المؤرخون والكتّاب من السنّة والشيعة والمستشرقون .

أما علي بن عبدالله البصري ـ المعروف بالمدائني والمعاصر للعباسيين ـ فهو من المتهمين بالكذب في الحديث ، وجاء في ميزان الاعتدال للذهبي : أن مسلماً في صحيحه قد امتنع عن الرواية عنه ، وأن ابن عدي قد ضعفه ، وقال له الاصمعي: والله لتتركن الاسلام وراء ظهرك ، وكان من خاصة أبي إسحاق الموصلي ، وقد تبعه لثرائه، ويروي عن عوانة بن الحكم المتوفّى سنة ١٥٨ ، والمعروف بولائه لعثمان والأمويين ، ونص ابن حجر في لسان الميزان : أن عوانة كان يضع الأخبار لبني أُمية ، وجاء في معجم الأدباء : أنه كان مولى لسمرة بن حبيب الأموي ، أما صاحب لسان الميزان فقد قال : إنه كان مولى لعبد الرحمٰن بن سمرة بن حبيب الأموي ، هذا بالاضافة الى أن أكثر رواياته من نوع المراسيل ،كل ذلك مما يبعث على الاطمئنان بأن رواية السبعين ـ التي لم يروها غير المدائني ـ من موضوعاته لمصلحة الحاكمين اعداء العلويين .

أما رواية التسعين فقد أرسلها الشبلنجي في كتابه نور الابصار ولم ينسبها لاحد ، والشبلنجي في كتابه المذكور لم يتحرّ الصحيح في مروياته وأخباره ، كما يبدو ذلك للمتتبع فيه ، والمرسل إذا لم يكن مدعوماً بشاهد من الخارج أو الداخل لم يصلح للاستدلال ، في حين أن الشواهد والقرائن ترجّح بأنه من صنع الحاقدين على أهل البيت .

وأما رواية المكي في قوت القلوب فهي اقرب إلى الأساطير من غيرها ، لأنها لم ترد على لسان أحد من الرواة ، وأبو طالب المكي كان مصاباً بالهستيريا ، كما نص على ذلك معاصروه ، وحينما وفد على بغداد وجد البغداديون في حديثه هذياناً وخروجاً عن ميزان الاعتدال والاستقامة ، وجاء عنه أنه كان يقول : ليس على المخلوق أضر من الخالق ، ويبيح استماع الغناء ، ولما عاتبه عبدالصمد بن علي أنشد :

وولد الحسين عليه السلام في المدينة ، أوائل شعبان سنة ثلاث من الهجرة ،كما حكىٰ الشيخان[١] وغيرهما[٢] وقيل : ثالث عشر رمضان ، وقيل: آخر ربيع الاول ، فيكون بينه وبين أخيه صلوات الله عليهما ستة أشهر وأيام ، وقُتل صلوات الله عليه شهيداً بكربلاء ، يوم الاثنين أو السبت بعد صلاة الظهر يوم عاشوراء في[٣] سنة احدىٰ وستين ، وكان سنّه عليه السلام ثماني وخمسين ، وعن ابن طاووس : انّه عاش سبعاً وخمسين وخمسة أشهر ، وقتل يوم الجمعة[٤].

وله من الاولاد ستة متّفق عليهم : العليان الامام والمستشهد بين يديه ، وعبد الله الطفل المقتول بالسهم في حجره ، وجعفر مات من قبل ، وبنتان

= فيا ليل كم فيك من متعة ويا صبح ليتك لم تقرب

ومن شذوذه كما جاء في البداية والنهاية لأبن كثير والكنىٰ والالقاب للقمي : انه أوصىٰ أحد أصحابه إن غفر الله له أن ينثر على جنازته لوزا وسكرا ، وجعل العلامة علىٰ ذلك أن يقبض علىٰ يد صديقه ساعة الاحتضار ، فقبض علىٰ يده في تلك الساعة ، ونفذ صديقه ما أوصاه به . سيرة الائمة الاثني عشر (هاشم معروف الحسني) : ج ١ ص ٥٥٤ .

(١) تهذيب الاحكام (الطوسي) : ج ٦ ص ٤١ ، والارشاد (المفيد) : ص ١٩٨ ، ولكنه ذكر : انّ مولده الشريف كان سنة اربع من الهجرة .

(٢) إعلام الورىٰ (الطبرسي) : ص ٢١٥ .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) إعلام الورىٰ (الطبرسي) : ص ٢١٥ .

سكينة وفاطمة ، وهذا هو الذي اعتمده الشيخ المفيد[١] والحافظ[٢].

وزاد الاكثرون في الذكور علياً آخر ـ طفل قتل مع أبيه بالسهم ـ ومحمّداً ، وفي الاناث زينباً ، وربما زيد رابعة ، وهنا خلاف في أكبر العليّين ؛ هل هو الامام زين العابدين أو المستشهد ؟ فالاكثرون على انّه الامام.

والمفيد[٣] والحافظ[٤] على أنّه المقتول بين يديه جهاداً ، وأنكر ابن ادريس[٥] ذلك على المفيد ، وقال : الاولى الرجوع الى أهل هذه الصناعة ؛ وهم النسابون وأصحاب السير والاخبار والتواريخ ، مثل الزبير بن بكّار في كتاب أنساب قريش ، وأبي الفرج الاصفهاني في مقاتل الطالبيّين[٦] ، والبلاذري ، والمزني ، والعمري[٧] النسابة ، وابن قتيبة ، والمحقق ابن جرير الطبري[٨] ، والدينوري[٩] ، وابن همام.

---

(١) الارشاد (الشيخ المفيد) : ص ٢٥٣ وجاء فيه : وعلي بن الحسين الاصغر ، قتل مع ابيه بالطف.

(٢) بحار الانوار (المجلسي) : ج ٤٥ ص ٣٣١ نقلاً عن الحافظ عبد العزيز بن الاخضر الجنابذي.

(٣) الارشاد (الشيخ المفيد) : ص ٢٥٣.

(٤) تاريخ الاسلام (الحافظ الذهبي) : حوادث سنة ٦١ ـ ٨٠ ص ٢١ وفيه : وقتل ابنه الاكبر علي ، وهو غير علي زين العابدين ، وكذلك بحار الانوار (المجلسي) : ج ٤٥ ص ٣٣١.

(٥) السرائر (ابن ادريس) : ج ١ ص ٦٥٥.

(٦) مقاتل الطالبيين (الاصفهاني) : ص ٥٢.

(٧) المجدي (العمري) : ص ٩١.

(٨) تاريخ الطبري (الطبري) : ج ٣ ص ٢٤٣.

(٩) الاخبار الطوال (الدينوري) : ص ٢٥٦ وقال : ان المقتول علي الاكبر.

وقد حقّق العمري [(١)] ذلك ، وزعم من لابصيرة له : انّ المقتول بالطف هو الاكبر ، وهذا خطأ ووهم . ثم ذكر : انّه كان لزين العابدين عليه السلام يوم الطف ثلاثة وعشرون سنة[(٢)] ، ولولده الباقر عليه السلام ثلاث سنين وأشهر .

وله عليه السلام من النساء خمس : شاه زنان امّ السجاد ، وليلى بنت أبي مرة بن عروة بن مسعود الثقفي أُمّ علي الشهيد ، والرباب بنت امرىء القيس أمّ سكينة وعبدالله ، وأُمّ إسحاق بنت طلحة بن عبيد اللّه أمّ فاطمة ، وأُخرى قضاعية ، وهي أمّ جعفر ، عدا السراري .

وولد علي بن الحسين السجاد عليه السلام في المدينة يوم الاحد ، في شعبان سنة ثمان او سبع أو ست وثلاثين في أيام جدّه أمير المؤمنين، قبل وفاته بسنتين ، وقبض عليه السلام بها ثاني عشر عاشوراء سنة خمس وتسعين في ايّام الوليد بن عبدالملك ، فكان له على الاول سبع وخمسون ، والمشهور من كنيته أبو الحسن ، ويكنىٰ ايضاً بأبي محمد ، وربّما كُني بأبي بكر ، وألقابه كثيرة أشهرها : زين العابدين ، وذو الثفنات ، والامين ، وأُمّه شاه زنان بنت الملك كسرىٰ يزجرد بن شهريار بن كسرىٰ ؛ آخر كسرىٰ كان للفرس .

---

(١) المجدي (العمري النسابة) : ص ٩١ ، وفيه : فاما علي الاكبر ، فشهد الطف وقتل ، وفيه ايضاً : وزعم من لابصيرة له ان علياً الاصغر هو المقتول بالطف ، وهذا خطأ ووهم ، بينما المذكور في العدة الاكبر ، وهذا اشتباه من الناسخ .

(٢) الارشاد (الشيخ المفيد) : ص ٢٥٤ .

قال المفيد[١] :كان أمير المؤمنين عليه السلام ولّى حريث بن جابر الحنفي جانباً من المشرق ، فبعث اليه ببنتي يزد جرد ، فنحل ابنه الحسين شاه زنان ، فأولدها زين العابدين ، وأنحل الاخرى لمحمد بن ابي بكر ، فولدت له القاسم بن محمّد بن أبي بكر ، فهما ابنا خالة .

وله عليه السلام من الاولاد خمسة عشر : أبو جعفر الباقر عليه السلام ، وأُمّه أُمّ عبدالله بنت الحسن السبط ، وزيد وعمر لأُمّ ، وعبدالله والحسن والحسين لأُمّ ، والحسين الاصغر وعبدالرحمن وسليمان لأُمّ ، وعلي ـ وكان اصغر ولده ـ وخديجة لأُمّ ، ومحمّد الاصغر لأُمّ، وفاطمة وعليّة وأُمّ كلثوم لأُمّ ، وكلّهن أُمهات ولد سوى الاولى .

وولد محمّد بن علي الباقر عليه السلام في المدينة ، يوم الاثنين ثالث صفر ، سنة سبع وخمسين ، وقيل في غرّة رجب منها ، في ايام جدّه الحسين عليه السلام ، قبل مقتله بثلاث سنين واشهر ، وقبض فيها يوم الاثنين ايضاً سابع ذي الحجة سنة اربع عشرة أو ست عشرة ومائة ، في ايام هشام بن عبدالملك ، وكنيته أبوجعفر ، ولقبه المشهور الباقر ، ويلقب ايضاً بالهادي والشاكر ، وأُمّه فاطمة بنت الحسن عليه السلام ، وتدعى أُمّ عبدالله ، وقيل أُمّ الحسن ، وله من الاولاد : الامام أبو عبدالله جعفر الصادق عليه السلام ـ وبه يكنى ـ وعبدالله ، وامّهما أُمّ فروة بنت القاسم بن محمّد بن ابي بكر ، وإبراهيم

---

(١) الارشاد (الشيخ المفيد) : ص ٢٥٣ ، وكذلك إعلام الورى (الطبرسي) : ص ٢٥٦ .

وعبيد الله درجاً ، أُمّهما أُمّ حكم وعلي وأُمّ سلمة لأُمّ ولد ، وزينب لأُمّ ولد ، ولم يعتقد في أحد منهم الامامة إلّا الامام الصادق ، وأمّا أخوه عبدالله فقد كان يشار اليه بالفضل والصلاح .

وولد [جعفر بن محمّد][١] الصادق عليه السلام في المدينة ، يوم الاثنين سابع عشر ربيع الأول سنة ثلاث وثمانين في أيام عبدالملك بن مروان ، وقبض يوم الاثنين منتصف رجب سنة ثمان وأربعين ومائة في أيام المنصور ، فكان له خمس وستون .

وكنيته أبو عبدالله ، وربّما كُني بأبي إسماعيل ، ولقبه المشهور هو الصادق عليه السلام ، ويلقب أيضاً بالصابر ، والفاضل ، والطاهر ، وغيرهما ، وكان له من الأولاد عشرة : إسماعيل ـ وهو أكبرهم ـ وعبدالله وأُمّ فروة ، أُمهم فاطمة بنت الحسين بن علي بن الحسين عليه السلام ، والامام أبو الحسن موسىٰ ابن جعفر الكاظم عليه السلام وإسحاق ومحمّد لأُم ولد ، والعباس وعلي وأسماء وفاطمة لأُمّهات أولاد شتىٰ .

وولد موسىٰ بن جعفر عليه السلام في الأبواء بين مكة والمدينة ، يوم الأحد سابع صفر سنة ثمان ، أو تسع وعشرين ومائة ،في أيام إبراهيم بن الوليد ، وقبض مسموماًببغداد ، في حبس السنديبن شاهك بأمر الرشيد لعنه اللّه[٢] ،

---

(١) لم ترد في النسخة ش .

(٢)لم ترد في نسخة ش .

وتولية يحيى بن خالد البرمكي ، وسعاية علي بن إسماعيل بن جعفر ، وكان السبب في السعاية يحيى ايضاً لعنه الله ، لست خلون من رجب سنة ثلاث وثمانين ومائة(١) ، وقيل : يوم الجمعة في الخامس من رجب ، سنة احدى وثمانين ، وله اربع وخمسون ، وأُمه حميدة ، وكنيته أبو الحسن ، ويكنى ابا إبراهيم ، وربما كنّي بأبي إسماعيل ، ولقبه المشهور الكاظم ، ويلقب ايضاً بالصابر ، والصالح ، والامين ، وغير ذلك ، وله من الاولاد الذكور عشرون : الامام الرضا عليه السلام ، وزيد ، وإبراهيم ، وعقيل ، وهارون ، والحسن ، والحسين ، وعبدالله ، وإسماعيل ، وعبيدالله ، وعمر ، واحمد ، وجعفر ، ويحيى ، وإسحاق ، والعباس ، وحمزة ، وعبدالرحمن ، والقاسم ، وجعفر الاصغر ، وربما ذكر موضع «عمر» محمّد ، ولكلٍّ منهم فضل ـ كما قال المفيد ـ ومنقبة مشهورة .

ومن الاناث ثماني عشرة : خديجة ، وأُمّ فروة ، وأسماء ، وعليّة ، وفاطمتان(٢) ، وزينبان ، وأُمّ كلثوم ثنتان ، وآمنة ، وأُمّ عبدالله ، ومحمودة ، وأمامة ، وميمونة ، لأُمهات أولاد شتى(٣) .

وولد علي بن موسى الرضا عليه السلام في المدينة ، يوم الخميس

---

(١) اصول الكافي (الكليني) : ج١ ص٤٧٦ ، باب مولد أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام .

(٢) في نسخة ش : فاطمة .

(٣) عدد الاناث كما هو مذكور خمسة عشر .

لاحدىٰ عشرة ليلة خلت من ربيع الأول ، سنة ثلاث وخمسين ومائة ـ كما في العيون[(١)] ـ بعد وفاة أبي عبدالله عليه السلام بخمس سنين في أيام المنصور ، وقبض عليه السلام في سناباد من طوس ، يوم الجمعة لسبع بقين من رمضان سنة ثلاث ومائتين ، في أيام المأمون لعنه الله ، فكان له تسع وأربعون سنة وستة أشهر ، ودفن في دار حميد بن قحطبة في القبة التي فيها الرشيد بين يديه في قبلته .

والمعروف انّ المأمون لعنه الله سمّه في عنب أو ماء رمان ، واستبعده علي بن عيسىٰ الإربلي[(٢)] ؛ لشدة حنوه عليه وميله إليه ، وتقديمه علىٰ العباسيّين وغيرهم ، حتىٰ انه لمّا عنفوه في تولية العهد واخراج الأمر عنهم إلىٰ بني علي ، سبّهم ونال منهم كلّ منال ، وقال فيما قال[(٣)] : أنتم نطف [السكارىٰ][(٤)] في أرحام القيان ، وجعل يذكر شرفه وفضله وماخصه الله به ، وحكىٰ[(٥)] ذلك عن السيد رضيالدين ابن طاووس ، ومال اليه الكفعمي، وتعلقا بصنيعه مع محمّد بن جعفر وزيد بن موسىٰ ، وذلك انّ محمّداً أخرج عليه

---

(١) عيون أخبار الرضا (الصدوق) : ج ١ ص ١٨ ح ١ .

(٢) كشف الغمة (الاربلي) : ج ٣ ص ٧٢ .

(٣) كشف الغمة (الاربلي) : ج ٣ ص ٧٤ .

(٤) اثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : السكرىٰ .

(٥) كشف الغمة (الاربلي) : ج ٣ ص ٧٢ .

بمكة ، وتبعه الزيدية[1] والجارودية[2] ، وزيداً بالبصرة ، وادعى الامامة ، وأحرق دوراً وعاث ، فلما ظفر بهما وحملا اليه أكرمهما مع عظم ماارتكباه منه ، وليس هناك الآ دعوىٰ خوف الخروج عليه ، وهو في دعة من ذلك لمّا علم من شدة اعراضه عليه‌السلام عن دعوىٰ الخلافة ، حتىٰ‌انه لم يقبل ولاية العهد الآ بعد هنٍ وهن .

وانّىٰ يصحّ ذلك ، وهو يراه كيف يمحضه النصح ، ويجهده الرأىٰ ، ويذود الناس ، ويذبّ عن دولته ؟! ولقد اجلب عليه أهل مرو، وأرادوا قتله ، وجاءوا بالحطب الىٰ باب الدار ، واضرموا النّار ليحرقوه ويهجموا عليه ، فاستجار بالرضا عليه السلام ، فصرفهم عنه ، ولمّا اراد دخول الحمام هو والفضل منعهما ، فأبىٰ الفضل ودخل فقتل ، واطاع المأمون فسلم... الىٰ غير ذلك .

---

(١) الزيدية : أتباع زيد بن علي بن الحسين بن أبي طالب رضي الله عنهم ، ساقوا الامامة في أولادفاطمة رضي الله عنها ، ولم يجوزوا ثبوت الامامة في غيرهم ، الا أنهم جوزوا ان يكون كل فاطمي عالم زاهد شجاع سخي خرج بالامامة ، ان يكون اماماً واجب الطاعة ، سواء كان من اولاد الحسن ، أو من اولاد الحسين رضي الله عنهما . الملل والنحل (الشهرستاني) : ج ١ ص ١٣٩ .

(٢) الجارودية : أصحاب أبي الجارود زياد بن ابي زياد ، زعموا : انّ النبي صلّىٰ الله عليه وآله نص علىٰ علي رضي الله عنه بالوصف دون التسمية ، وهو الامام بعده ، والناس قصروا ؛ حيث لم يتعرفوا الوصف ، ولم يطلبوا الموصوف ، وانما نصبوا أبا بكر باختيارهم فكفروا بذلك ، وقد خالف أبو الجارود في هذه المقالة امامه زيد بن علي ، فانه لم يعتقد هذا الاعتقاد . الملل والنحل (الشهرستاني) : ج ١ ص ١٤٠ .

قلتُ : لعل هذا الذي تعلقوا به ، كان من أعظم الدواعي الىٰ القتل ؛ حيث يرىٰ تتابع النّاس في طاعته ، وانقيادهم لامره ، مضافاً الىٰ علمه بما عليه الرضا عليه السلام من الاعتقاد بأنهم ائمة جور يتقلبون في باطل ؛ حسب مايعرب عنه الشرط في قبول العهد ، مع مايحكىٰ : من أنّ الحسن والفضل بن سهل وزيري المأمون كانا [يحقدان][1] لازرائه عليهما ، بل وجميع ارباب الدولة من العباسيين وغيرهم ؛ مخافة خروج الامر من أيديهم ،وكيف كان فلا وجه للردّ بعد نقل الثقاة .

وكنيته أبو الحسن ، والقابه : الرضا ، والصابر ، والرضي ، والوفي ، وأشهرها الاول ، وأُمّه الخيزران ، وقيل : أروىٰ ، تدعىٰ بأُمّ البنين ، وقيل تكتم ، وقيل : نجمة .

وروىٰ الصولي عن عونْ بن محمد قال: سمعت علي بن ميثم يقول : اشترت حميدة المصفّات أُمّ الكاظم عليه السلام ـ وكانت من اشراف العجم ـ جارية ، اسمها تكتم ، وكانت من أفضل النساء في عقلها ودينها واعظامها لمولاتها حميدة ؛ حتىٰ انها ما جلست بين يديها منذ ملكتها اجلالاً لها، فقالت لابنها موسىٰ عليه السلام : انّ تكتم جارية ما رأيت قط جارية أفضل منها ، ولست أشكّ ان الله سيظهر نسلها ان كان لها نسل ، وقد وهبتها لك فاستوص

---

(١) في النسختين : يحطبان .

بها خيراً ، ثم أنشدت[1] في مدح الرضا عليه السلام مما يدل على شرفها ، حيث نسبه اليها .

وفي رواية أُخرىٰ : عن علي بن ميثم ، عن أبيه ، انّ حميدة لما اشترت نجمة رأت في المنام رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله يقول لها : ياحميدة هبي نجمة لابنك موسىٰ ؛ فانه سيولد منها خير أهل الارض ، فوهبتها له ، فلما ولدت له الرضا عليه السلام سمّاها الطاهرة .

وله عليه السلام خمسٌ من البنين : الامام أبو جعفر محمّد الجواد عليه السلام ، وأبو محمّد الحسن ، وجعفر ، وإبراهيم ، والحسين ، وبنتٌ واحدة اسمها عائشة ، ولم يترك بعده من الذكور الا الجواد عليه السلام .

وولد أبو جعفر محمّد بن علي عليه السلام في المدينة ، ليلة الجمعة تاسع عشر رمضان سنة مائة وخمس وتسعين ، أيّام الأمين بن هارون ، وقبض عليه السلام ببغداد في ذي القعدة سنة عشرين ومائتين ، في أيّام المعتصم ، فكان عمره ـ تفداه روحي ـ خمساً وعشرين ، وكنيته أبو جعفر ، وألقابه : الجواد ، والمنتجب ، والقانع ، والمرتضىٰ ، وأُمّه ريحانة ، وقيل : الخيزران ، وقال المفيد : سبيكة ، وله من الأولاد : الامام أبوالحسن الهادي ، وموسىٰ ، وفاطمة ،

---

(١) ألا انّ خير النّاس نفساً ووالداً ... ورهطاً واجداداً علي المعظّمُ
أتتنا به للعلم والحلم ثامناً ... اماماً يؤدّي حجة اللّه تكْتمُ
بحار الانوار (المجلسي) : ج ٤٩ ص ٥ ، وفي النسختين : أنشد .

وامامة .

وولد أبو الحسن علي بن محمّد الهادي عليه السلام بـ«صريا»[١] من مدينة النبي صلّىٰ الله عليه وآله ، يوم الجمعة ثاني رجب ، أو في منتصفه سنة اثني عشر ومائتين ، في ايام المأمون ، وقُبض عليه السلام بـ(سُرَّ من رأىٰ) ثالث رجب سنة أربع وخمسين ومائتين ، في أيّام المعتز بن المتوكل ، وله احدىٰ وأربعون واشهر ، وكنيته أبو الحسن ، وألقابه : المتوكل ، والفتاح ، والناصح ، والهادي والنقي ، والمرتضىٰ ، والعالم ، والامين ، والطيب ، وغيرها ، قالوا : وأشهرها المتوكل ، لكنه كان يخيفه ، ويأمر أصحابه بالاعراض عنه ؛ لمكان المتوكل ، وربما لقب بالصادق ، كما روىٰ الشيخ[٢] في الزكاة عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ، عن محمّد بن عبدالجبار الصهباني[٣] قال : كتبتُ الىٰ الصادق عليه السلام (هل يجوز لي ياسيدي أن أعطي الرجل من اخواني الدرهمين والثلاثة) ؟ الحديث ، والمكاتبة انما كانت اليه عليه السلام .

وأُمه سمانة ، وأولاده : الامام أبو محمّد الحسن عليه السلام ، والحسين ، ومحمّد[٤] ، وجعفر ، وعائشة .

---

(١) قرية أسسها موسى بن جعفر عليه السلام علىٰ ثلاثة أميال من المدينة ، وقد كثُر ذكرها في الحديث راجع المناقب (ابن شهرآشوب) : ج ٤ ص ٣٨٢ .

(٢) الاستبصار (الطوسي) : ج ٢ ص ٣٨ ح ١١٨ .

(٣) في المصدر : الصهبان .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

وولد محمّد أبو الحسن بن علي العسكري صلوات اللّه عليه في المدينة ، يوم الاثنين ثامن ربيع الاخر سنة اثنين وثلاثين في ايام المعتصم ، وقبض ب(سُرَّ من رأىٰ) في ايام المعتمد بن المتوكل يوم الاحد ، أو الجمعة ثامن ربيع الاول سنة ستين ومائتين .

وفي النجاشي في ترجمة احمد بن عامر: انه قبض لثلاث عشرة خلت من المحرم ، وله يومئذ ثمانٍ وعشرون سنة ، وكنيته أبو محمّد ، والقابه : الزكي، والسراج ، والعسكري ، والخالص ، وكان عليه السلام وأبوه وجده كل واحد منهم يُعرف في زمانه بابن الرضا ، وأُمه سوسن ، أو حديث .

وفي كتاب اعلام الورىٰ للطبرسي : ذهب كثير من أصحابنا الىٰ انه عليه السلام مضىٰ مسموماً ، وكذلك أبوه وجده ، وجميع الائمة عليهم السلام خرجوا من الدنيا علىٰ شهادة ، وقد روي عن الصادق عليه السلام : (ما منّا إلاّ مقتول أو شهيد)[١] .

وأمّا الخلف الصالح [الحجة القائم المهدي][٢] محمّد بن الحسن صلوات اللّه عليه وعلىٰ آبائه الطاهرين ، فقد كان مولده في (سُرَّ من رأىٰ) ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين ، في أيّام المعتمد بن المتوكل ، ولم يكن لابيه ـ ظاهراً وباطناً ـ سواه عليه السلام ، وكنيته أبوالقاسم ،

---

(١) اعلام الورىٰ باعلام الهدىٰ (الطبرسي) : ص ٣٦٧ الفصل الاول .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

وألقابه : الحجة ، والقائم المهدي ، والخلف الصالح ، والمنتظر ، وأُمّه نرجس ، كما في الارشاد[١] ، وقيل : صيقل ، وقيل : سوسن ، وقيل : ريحانة ، وقيل : مريم بنت زيد العلوية ، وكيف كان فهي المدفونة خلف أبيه .

وقد ذكر غير واحد أنّ الميلاد الشريف كان ليلة الجمعة ، وقيل : في نهارها ضحىً ، وكان سنّه عند وفاة ابيه عليهما السلام خمس سنين ، آتاه[٢] الحكمة وفصل الخطاب ، كما آتىٰ يحيىٰ صبياً ، وجعله اماماً ، كما جعل عيسىٰ في المهد نبياً[٣] ، عجل الله فرجه ، وسهل مخرجه ، وجعلنا من انصاره واعوانه ومقوية سلطانه .

والاخبار الواردة فيه من طرق الخاصة والعامة ، والدلالات والعلامات في ذلك الوقت وسائر الاوقات ، ممايضيق عن حصرها نطاق البيان ، وقد دُوّنت لبعضها الكتب ، وفي ما ذكر الثقة الجليل علي بن عيسىٰ الاربلي ـ في كتابه كشف الغمة[٤] علىٰ اختصاره ـ ما يزيد علىٰ الكفاية ، دع كتاب الاكمال[٥] للصدوق ، وماخرج في ذلك من البحار للعلامة المجلسي[٦] ، وغير

---

(١) الارشاد (المفيد) : ص ٣٤٦.

(٢) في نسخة ش : الله .

(٣) في نسخة ش : صبياً .

(٤) كشف الغمة (الاربلي) : ج ٣ ص ٢٤١ ـ ٢٥٣ .

(٥) كمال الدين وتمام النعمة (الصدوق) : ص ٦٤٩ باب ٥٧ .

(٦) بحار الانوار (المجلسي) : ج ٥٢ ص ١٨١ .

ذلك من زبر المتقدمين والمتأخرين .

وقد ذكر ابن طاووس في ربيع الشيعة جماعة [ممّن رأوه][١] وخرج اليهم التوقيع من الوكلاء وغيرهم[٢] ، فمن الوكلاء ببغداد العمري ، وهذا غير عثمان بن سعيد أحد الابواب ، بل هو حفص بن عمر ، وابنه محمّد بن حفص ، وحاجز ، والبلالي ، والعطّار ، ومن أهل الاهواز محمّد بن إبراهيم بن مهزيار ، ومن أهل قم أحمد بن إسحاق ، ومن أهل همدان محمّد بن صالح ، ومن أهل الري الشامي[٣] وأبو علي الأسد[٤] ، ومن أهل آذربيجان القاسم بن العلاء ، ومن أهل نيسابور محمّد بن شاذان النعيمي ، ومن غير الوكلاء ، فمن بغداد أبو القاسم بن أبي جليس[٥] ، وأبو عبدالله الكندي ، وأبو عبدالله الجنيد[٦] وهارون الفزار[٧] والنيلي ، وأبو القاسم بن رميسي[٨] ، وأبو عبدالله[٩] فروخ

---

(١) في نسخة ش : ممن رواه ، وفي النسخة المعتمدة : مما رواه .

(٢) اعلام الورى (الطبرسي) : ص ٤٢١ .

(٣) في المصدر : البسامي .

(٤) في المصدر : الاسدي .

(٥) في المصدر : حابس ، وفي نسخة ش : حليس .

(٦) في المصدر : الجنيدي .

(٧) في نسخة ش والمصدر : القزاز .

(٨) في نسخة ش : رميس ، وفي المصدر : دبيس .

(٩) في نسخة ش والمصدر : بن .

ومسرور الصباح مولى أبي الحسن عليه السلام ، وأحمد ومحمّد ابنا[(١)] الحسن ، وإسحاق الكاتب من بني نوبخت ، وصاحب الفراء ، وصاحب الصرة المختومة ، ومن همدان محمّدبن كشمرد[(٢)] ، وجعفر بن حمدان ، ومحمّد بن هارون بن عمران ، ومن دينور[(٣)] حسن بن هارون ، وأحمد ابن أخيه ، وأبو الحسين[(٤)] ، ومن اصفهان ابن باد شانجيه[(٥)] ، ومن الصيمر[(٦)] زيدان ، ومن قم الحسن بن نضر ، ومحمّد بن علي[(٧)] ، وعلي بن محمد بن إسحاق ، وأبوه ، والحسن بن يعقوب ، ومن الري القاسم بن موسى ، وأبوه ، وأبو محمّد بن هارون ، وصاحب الحصاة ، وعلي بن محمّد ، ومحمّد بن محمد الكليني ، وأبو جعفر الرقا[(٨)] ، ومن أهل قزوين مرداس ، وعلي بن احمد ، ومن قابن[(٩)]

---

(١) في المصدر ، بين قوسين : ابي .

(٢) في نسخة ش : كشمر ، من قرى نيسابور معجم البلدان (الحموي) : ج ٤ ص ٤٦٣ .

(٣) دينور : مدينة من أعمال الجبل قرب قرميسين ، وبين الدينور وهمدان نيّف وعشرون فرسخاً . معجم البلدان (ياقوت) : ج ٢ ص ٥٤٥ .

(٤) في المصدر : الحسن .

(٥) في المصدر : شاه ، وفي نسخة ش : شانجي .

(٦) في المصدر : الصيمرة ، وهي في موضعين : أحدهما : بالبصرة على فم نهر المعقل ، والثانية : بلدبين ديار الجبل وديار خوزستان . معجم البلدان (الحموي) : ج ٣ ص ٤٣٩ .

(٧) في المصدر: محمّد .

(٨) في المصدر: الرفا.

(٩) في المصدر: قابس .

رجلان ، ومن شهرزور : ابن الخال ، ومن فارس المجروح ، ومن مرو صاحب الألف دينار ، وصاحب المال ، والرقعة البيضاء ، وأبو ثابت ، ومن نيسابور محمّد بن شعيب بن صالح ، ومن اليمن الفضل بن يزيد والحسن ابنه والجعفري ، وابن الاعجمي ، والشمشاطي ، ومن مصر صاحب المولودين ، وصاحب المال بمكة وأبو رجاء ومن نصيبين أبو الحسن بن محمد[1] الوجناء ، ومن الأهواز الحضيني[2] .

وكان له صلوات الله عليه ـ كما تظافرت به الاخبار عن آبائه عليهم السلام قبل ميلاده ـ غيبتان صغرىٰ وكبرىٰ .

أمّا الصغرىٰ فهي التي كان فيها السفراء والابواب ، الذين لايختلف الامامية القائلون بامامة الحسن بن علي عليه السلام فيهم ، المعروفون : أولهم أبو عمرو عثمان بن سعيد السمّان ، ويدعىٰ العمري ، والاسدي ، وابنه أبو جعفر محمّد بن عثمان رضي الله عنهما ، وأبو القاسم الحسين بن روح بن أبي بحر من بني نوبخت ، وأبو الحسن علي بن محمّد السمري ، وأبو هاشم داود بن القاسم الجعفري ، ومحمّد بن علي بن بلال[3] الاهوازي ، وأحمد بن إسحاق ، وأبو محمّد الرضائي[4] وإبراهيم بن مهزيار ، ومحمّد بن إبراهيم في آخرين

---

(١) في المصدر: أبو محمّد بن .

(٢) في المصدر: الحصيني ، والمصدر في ذلك إعلام الورىٰ (الطبرسي) : ص ٤٥٣ .

(٣) في المصدر: عمر الاهوازي .

(٤) في المصدر: الوضائي .

تعشر عليهم ـ ان شاء الله ـ في مظانهم .

ومن الوكلاء بهمدان محمّد بن علي بن إبراهيم ، وكلهم وكلاء ، والقاسم ابن محمّد أيضاً وكيل ، فروىٰ أبو العباس أحمد بن نوح ، عن ابي القاسم جعفر ابن محمّد قال :

حدثني القاسم بن محمّد بن علي بن إبراهيم بن محمد وكيل الناحية ، وأبوه وكيل الناحية ، وجدّه علي وكيل الناحيه ، وجد أبيه إبراهيم بن محمّد وكيل قال :

وكان ـ يعني القاسم ـ في وقت القائم بهمدان ومعه أبو علي بسطام بن علي، والعزيز بن زهير ، وهو أحد بني كشمرد ، وثلاثتهم وكلاء في موضع واحد بهمدان ، وكانوا يرجعون في هذا الىٰ ابي محمّد الحسن بن هارون بن عمران الهمداني ، وعن رايه يصدرون ، ومن قبله علىٰ رأي أبيه أبي عبدالله هارون ، وكان أبو عبدالله وابنه أبو محمّد وكيلين ، انتهىٰ .

الوكلاء الأربع ومدد الوكالة

أبو عمر قدس الله روحه كان باباً لابيه وجده من قبل وثقة لهما ، ظهرت المعجزات علىٰ يديه .

فلما مضىٰ لسبيله قام ابنه أبو جعفر مقامه بنصّ الامام ونص ابيه عليه ، ومضىٰ علىٰ منهاج أبيه رضي الله عنه في آخر جمادىٰ الآخر سنة ست وعشرين وثلاثمائة .

وقام مقامه أبو القاسم الحسين بن روح بنص أبي جعفر عليه ، ومات رضي الله عنه في شعبان سنة ست وعشرين وثلاثمائة .

وقام مقامه أبو الحسن السمري بنصّ أبي القاسم عليه ، وتوفّي رضي الله عنه في النصف من شعبان سنة ثمانٍ وعشرين وثلاثمائة ، فروىٰ عن أبي محمّد الحسن بن الحسين ، عن إبراهيم بن هشام الكتب ، قال : كنتُ بمدينة السلام[(١)] في السنة التي توفي فيها علي بن محمّد السمّري ، فحضرته قبل وفاته بأيام ، فأخرج الىٰ النّاس توقيعاً نسخته : (بسم الله الرحمٰن الرحيم : يا علي بن محمّد السمري عظم الله أجر اخوانك فيك ، فانك ميت ما بينك [وبينهم][(٢)] ستة أيّام ، فاجمع امرك ولاتوص الىٰ أحد يقوم مقامك بعد وفاتك ، فقد وقعت الغيبة التامة ، فلا ظهور إلّا بعد اذن الله تعالىٰ ، وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلب وامتلاء الأرض جوراً ، وسيأتي من شيعتي من يدّعي المشاهدة ، ألا فمن يدّعي المشاهدة قبل خروج السفياني والصيحة فهو كذّاب مفترٍ ، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العليّ العظيم) .

قال : فانتسخنا هذا التوقيع وخرجنا من عنده ، فلما كان اليوم السادس عدنا إليه وهو يجود بنفسه ، فقيل له : من وصيّك ؟ فقال : لله أمر هو بالغه ،

---

(١) مدينة السلام : هي بغداد ، وسمّيت مدينة السلام لقربها من دجلة ، وكانت دجلة تسمّىٰ نهر السلام . معجم البلدان (الحموي) : ج ٣ ص ٢٣٣ .

(٢) في المصدر والنسختين : وبين .

وقبض ، وهو آخر كلام سمع منه .

فكانت الغيبة الصغرىٰ أربعاً وسبعين سنة ، ثم وقعت بعد ذلك الغيبة الكبرىٰ التي نحن فيها ، نسأل الله جلّ شأنه ونضّرع[١] إليه أن يعجل فرجه وفرجنا به[٢] .

قلتُ : لعلّ مانفاه صلوات الله عليه إنّما هو دعوىٰ المشاهدة أو السفارة متىٰ شاء علىٰ الاستمرار ، كما كان للابواب الاربعة رضي اللّه عنهم مخافة الانتحال لجمع الاموال ، وقد كان في زمان السفراء المحمودين ـ كما ذكر الشيخ ـ أقوام ثقاة تردُ عليهم التوقيعات من قبل المنصوبين للسفارة من الاصل ، كأبي الحسين محمّد بن جعفر الاسدي ، ومات علىٰ ظاهر العدالة لم يتغير ، ولم يطعن عليه بشيء ، سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة ، وأحمد بن إسحاق وجماعة خرج التوقيع في مدحهم ، وابراهيم بن محمّد الهمداني ، وأحمد بن حمزة بن اليسع .

وقد روىٰ[٣] أحمد بن ادريس ، عن أبي محمّد الرازي ، قال : كنت وأحمد بن عبدالله بالعسكر ، فورد علينا رسول من قبل الرجل ، يقول : أحمد ابن إسحاق الاشعري وإبراهيم بن محمّد الهمداني وأحمد بن اليسع ثقاة ،

---

(١) في نسخة ش : ونتضرع .

(٢) إعلام الورىٰ (الطبرسي) : ص ٤٤٤ ـ ٤٤٥ .

(٣) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٤١٧ ، مع اختلاف يسير ، ولم يذكر المصدر أيوب بن نوح .

وأيوب بن نوح .

وفي الكشي[١] : أنّ الوارد الغائب العليل ثقة ، وأيوب بن نوح وإبراهيم ابن محمّد الهمداني وأحمد بن حمزة وأحمد بن إسحاق ثقاة جميعاً الى غير ذلك .

قال الشيخ في كتاب الغيبة[٢] عند ذكر من كان يختص بكلّ إمام ، ويتولّى له الامر : ونذكر من كان ممدوحاً منهم حسن الطريقة ، ومن كان مذموماً سيىء الطريقة ، وماروي[٣] من قولهم عليهم السلام (خدّامنا وقوّامنا شرار خلق اللّه) وهذا على عمومه ، وإنما قالوا ذلك[٤] لانّ فيهم من غيّر وبدّل وخان ، وقد روى الحميري ، عن محمّد بن صالح الهمداني ، قال : كتبتُ الى صاحب الزمان عليه السلام : إنّ أهل بيتي يؤذوني ويفزعوني بالحديث الذي روي عن آبائك عليهم السلام ... الحديث ، فكتب : (ويحكم ماتقرؤون ماقال اللّه تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ٱلْقُرَى ٱلَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً﴾[٥] فنحن واللّه القرى التي بارك اللّه فيها، وأنتم القرى الظاهرة) .

ثم عدّ من المحمودين حمران بن أعين ، وروى فيه قول أبي جعفر :

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج٢ ص ٨٣١ الرقم ١٠٥١ .

(٢) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٤٥ ، وفي نسخة ش : قال الشيخ رحمه اللّه .

(٣) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٤٥ ح ٢٩٤ .

(٤) لم ترد في المصدر .

(٥) سورة سبأ الآية : ١٨ .

(والله لا يرتدّ ابداً)[١] .

والمفضّل بن عمر للصادق والكاظم[٢] ، وروىٰ فيه: انه كثيراً ما كان النّاس يجيئون بالاموال إليه فيردّها ويقول : (ادفعوها الىٰ المفضّل)[٣] .

والمعلّىٰ بن خنيس للصادق عليه السلام وقوله فيه : (أما والله لقد دخل الجنة)[٤] .

ونصر بن قابوس اللخمي ، توكلّ له عشرين سنة ، وكان خيراً فاضلاً[٥] .

وعبد الرحمٰن بن الحجاج ، له ايضاً ، ومات في عصر الرضا عليه السلام ، وكان عابداً رفيع المنزلة لديهما .

وصفوان بن يحيىٰ ، ومحمّد بن سنان ، وزكريا بن آدم ، وسعد بن سعد .

وروي في ذلك عن أبي طالب القمي ، قال : دخلتُ علىٰ أبي جعفر الثاني ، عليه السلام فقال : (جزىٰ الله صفوان بن يحيىٰ ومحمّد بن سنان خير الجزاء ، فقد وفّوا)[٦] .

---

(١) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٤٦ح ٢٩٦ .

(٢) أي وردت أحاديث عن الإمامين الصادق والكاظم عليهما السلام في مدح المفضّل بن عمر .

(٣) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٤٧ح ٢٩٨ .

(٤) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٤٧ح ٣٠١ .

(٥) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٤٧ح ٣٠٢ .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج٢ ص ٧٩٢ الرقم ٩٦٣ ، وكذلك الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٤٧ح ٣٠٣ وفي كلا المصدرين : عبارة : (وفوا لي) .

وروى في ابن سنان ، عن علي بن الحسين بن [داود][١] قال: سمعت أبا جعفر الثاني عليه السلام يذكر محمّد بن سنان بخير ، ويقول : (رضي الله عنه برضائي عنه ، فما خالفني ، ولا خالف ابي قط)[٢].

وروى في زكريا[٣] : (يوم ولد ويوم يموت ويوم يبعث حياً ، فقد عاش في أيّام حياته عارفاً بالحق قائلاً به ، صابراً محتسباً للحقّ ، قائماً بمايجب للّه ولرسوله[٤]...) الحديث .

وعبدالعزيز بن المهتدي القمي ، وروى فيه ، وعلي بن مهزيار ، وروى فيه ، وأيوب بن نوح ، وعلي‌بن جعفر الهمداني[٥] ، وأبو علي‌بن راشد ، وروى فيهم[٦] .

• • •

---

(١) في النسختين : دون .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٩٢ الرقم ٩٦٢ ، وكذلك الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٤٨ ح ٣٠٤ .

(٣) في المصدر : عن أبي جعفر عليه السلام ذكرت ماجرى من قضاء الله في الرجل المتوفّى رحمه الله تعالى ، يوم ولد ويوم يموت... .

(٤) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٤٨ح ٣٠٣ .

(٥) فيالمصدر : الهماني .

(٦) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٤٨ ـ ٣٥٠ح ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨، ٣٠٩ .

ومن الوكلاء المذمومين

صالح بن محمّد بن سهل الهمداني للجواد عليه السلام ، وعلي بن أبي حمزة البطائني ، وزياد بن مروان القندي ، وعثمان بن عيسىٰ الرواسي للكاظم عليه السلام ، وفارس بن حاتم بن ماهويه القزويني لأبي الحسن العسكري عليه السلام ، وأحمد بن هلال العبرتائي ، وأبو طاهر محمّد بن علي بن بلال ، وغيرهم(١) .

وامّا المذمومون الذين ادعوا البابية لعنهم اللّه :

فأولهم : الشريعي : وهو أبو محمّد الحسن ، وكان من أصحاب أبي الحسن علي بن محمّد ، ثم الحسن بن علي عليه السلام ، ادّعىٰ هذا المقام ، وكذب علىٰ اللّه وعلىٰ حججه ، ونسب إليهم ما لا يليق بهم ، فلعنته الشيعة ، وبرئت منه ، وخرج توقيع الامام بلعنه ، والبراءة منه ، ثم ظهر منه القول بالكفر والالحاد .

ثم محمد بن نصير النميري : كان من أصحاب أبي محمّد الحسن عليه السلام ، فلما توفّي عليه السلام ادّعىٰ مقام أبي جعفر محمّد بن عثمان ، وأنه صاحب إمام الزمان ، وادعىٰ انه بابه ، ففضحه اللّه بما ظهر منه من الالحاد والجهل ، وكان ذلك بعد الشريعي .

ثم أحمد بن هلال الكرخي : من أصحاب الحسن عليه السلام ، فلما

---

(١) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٥١ - ٣٥٣ ح ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣.

تُوفّي ، وقد اجتمعت الشيعة علىٰ محمد بن عثمان بنصّ الإمام عليه السلام ، وقف هو ، فقالوا له :

انا قد سمعنا النصّ عليه ، فقال :

انتم وما سمعتم ، فلعنوه وتبرّؤوا منه ، ثم ظهر التوقيع علىٰ يد أبي القاسم ابن روح بلعنه والبراءة منه.

وأبو طاهر محمد بن علي بن بلال : وحديثه مع العمري معروف ، وامساكه للأموال التي كانت عنده ، وادّعاؤه انّه هو الوكيل حتىٰ برئت[1] الجماعة منه ولعنوه ، وخرج فيه من صاحب الأمر ما خرج .

ومنهم : الحسين بن المنصور[2] الحلاج [3] : وقد ذكر له الشيخ أقاصيص.

وابن أبي العزاقر محمد بن علي الشلمغاني : وحديثه معروف ، قتل سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة .

وأبو دلف المجنون محمد بن مظتم[4] الكاتب : وحديث بن قولويه فيه معروف .

• • •

---

(١) في نسخة ش : تبرأت .

(٢) في نسخة ش ، والمصدر : منصور .

(٣) في النسختين : الحلاّل .

(٤) في نسخة ش : نضر وفي كتاب الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٤١٢ ، ص ٤١٤ مظفر وحديث ابن قولويه في الغيبة ص ٣٩٧ ـ ٤٠٩ .

تتمة

فيما يكثر التعبير به عنهم من الكنىٰ والألقاب المعروفة لهم ، وما قد يعبّر به عنهم ممّا ليس بمعروف .

فأبو القاسم ـ كما مرّ ـ كنية لرسول الله صلّىٰ الله عليه وآله والخلف الصالح عليه السلام ، وأكثر ما تطلق في الاخبار علىٰ الخلف عليه السلام ، وأبو الحسن كنية لأمير المؤمنين عليه السلام وزين العابدين والكاظم والرضا والهادي عليهم السلام ، والغالب في الاخبار إرادة الثلاثة الأواخر ، ومن ثم ينزّل عند الإطلاق علىٰ أحدهم ، فان قُيد بالأوّل والماضي فالمراد الأوّل منهم ، أو بالثاني فالثاني ، أو بالثالث فالثالث ، وقد يقع التمييز بالرواة والطبقات .

وأبو الحسنين من خواص أمير المؤمنين عليه السلام ،وأبو محمّد للحسن السبط عليه السلام وزين العابدين والزكي والعسكري عليهم السلام ، وأكثر مايقع في الاخبار للثالث ، ولهذا ينزّل عليه عند الاطلاق.

وأبو عبدالله للحسين عليه السلام والصادق ، والمراد به في الاخبار عند الاطلاق انما هو الثاني عليه السلام .

وأبوجعفر عليه السلام للباقر والجواد ، والغالب هو الأوّل ، فإن قُيّد بالأوّل تعيّن ، أو بالثاني فالثاني ، وان أُطلق فالغالب إلاّ أن يتبيّن الحال بمكان الراوي أو نحو ذلك .

وأبو إسحاق للصادق عليه السلام ، ربما وقع ذلك في بعض الاخبار ، كما

في ترجمة إبراهيم بن عبد الحميد[١] ، وأبو إبراهيم للكاظم عليه السلام خاصّة ، متىٰ أُطلق في الاخبار يُنزّل عليه ، ومتىٰ أُطلق أمير المؤمنين فالمراد علي بن أبي طالب عليه السلام ، والمجتبىٰ فالحسن ، أو الشهيد فالحسين ، أو الحسنان فيهما عليهما السلام ، أو زين العابدين ، أو الباقر ، أو الصادق ، أو الكاظم ، أو الرضا ، أو الجواد ، أو التقي ، أو الهادي ، أو النقي ، أو الزكي العسكري ، فمن عرف بها اختصت به ، أو القائم المهدي والصاحب وصاحب الزمان فالحجة بن الحسن عليه السلام ، وكذا صاحب الدار والغريم ، والمراد بالباقرين والصادقين الباقر والصادق عليهما السلام ، وبالكاظمين الكاظم والجواد ، وبالعسكريين الهادي والزكي ، وربما أُطلق الشيخ والعالم والفقيه والعبد الصالح وأُريد الصادق عليه السلام ، ويطلق ما عدا الأوّل علىٰ الكاظم أيضاً ، ولاسيما الاخير فقد كثر اطلاقه عليه ،وقد يطلق الماضي أو الرجل ويراد الهادي ، وربما اطلق صاحب الناحية وأُريد الهادي ، أو الزكي ، أو الحجّة صلوات الله عليهم أجمعين ، وربما أُطلق الأصل وأُريد الامام عليه السلام ،كما في ترجمة أبي حامد المراغي[٢] ، وإذا قال من في طبقة أصحاب الصادقين عليهما السلام : «عن أحدهما» فالمّراد أحدهما وإذا قال من في طبقة مثل يعقوب بن يزيد : «عن أحدهم» فالمراد الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام .

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٤٤ الرقم ٨٣٩.

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨١٥ الرقم ١٠١٩ .

الفائدة الثانية

في بيان فرق الشيعة

ذكر الشيخ المفيد رئيس الطائفة قدس الله روحه في كتاب العيون والمحاسن(١) : أنّ الامامية هم القائلون بوجوب الامامة والعصمة ووجوب النص ، وانّما حصل لها هذا الاسم في الأصل لجمعها في المقالة هذه الأصول ، فكلّ من جمعها فهو إماميّ ، وإن ضمّ إلىٰ ذلك أباطيل في المذهب ، ثمّ إنّ من شمله هذا الاسم افترقت كلمتهم في [أعيان](٢) الائمة عليهم السلام ، وفي فروع ترجع الىٰ هذه الاصول .

قال : فأوّل من شذ عن الحق من فرق الإمامية : الكيسانية وهم أصحاب المختار ، وسُمّيت بذلك لأنّ اسمه كان كيسان ، وقد قيل في ذلك : إنّ أباه حمله ووضعه بين يدي أمير المؤمنين عليه السلام ، فجعل يمسح بيده علىٰ راسه ويقول : (كيس كيس ، ومنهم من يزعم أنّ محمّد بن علي بن خولة الحنفية رضي‌الله عنه لمّا استعمله علىٰ العراقين(٣) ـ بعد قتل الحسين عليه السلام ـ وأمره بالطلب بثأره ، سمّاه كيسان ؛ لما عرف من قيامه ومذهبه .

وكيف كان ، فمقالة هذه الفرقة : أنّ الإمام بعد الحسين هو ابن الحنفية ،

---

(١) الفصول المختارة من العيون المحاسن (الشيخ المفيد) : ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠ .

(٢) أثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : اعتبار .

(٣) العراقان : هما البصرة والكوفة .

وأنّه هو المهديّ الذي يملأ[١] الأرض قسطاً وعدلاً ، وأنّه حي لا يموت حتىٰ يظهر بالحق ، وأقصىٰ تعلّقها في إمامته قول أمير المؤمنين عليه السلام له يوم البصرة : (أنت ابني حقاً) ، وأنه كان صاحب رايته ، كما كان هو عليه السلام صاحب راية رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله ، فكان أولىٰ بمقامه .

وفيه[٢] انه هو المهدي عليه السلام لقول النبي صلّىٰ الله عليه وآله : (لن تنقضي الأيّام والليالي حتىٰ يبعث الله رجلاً من أهل بيتي اسمه اسمي ، وكنيته كنيتي ، واسم أبيه اسم أبي ، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً) .

قالوا : وكان من أسماء أمير المؤمنين عبدالله ؛ لقوله عليه السلام : (أنا عبدالله ، وأخو رسول الله[٣] وأنا الصديق الأكبر ، لا يقولها بعدي إلا كذّاب مُفترٍ) .

وفي حياته : بأنه إذا ثبتت إمامته وأنه القائم ، تعيّن بقاؤه لئلّا تخلو الارض من حجّة .

وعن بعضهم أنه كان يقول : إنّ ابن الحنفية هو الامام بعد أمير المؤمنين عليه السلام دون الحسنين ، وأنّ الحسن انّما دعا في الباطن اليه بأمره ، والحسين عليه السلام إنّما ظهر بالسيف باذنه ، وأنّهما كانا داعيين اليه ،

---

(١) في نسخة ش : الله .

(٢) أي الفصول المختارة .

(٣) في نسخة ش : رسوله .

وأميرين من قِبَله .

وعن آخرين : أنه مات ، وانتقلت الإمامة إلىٰ ولده ، ثمّ منهم إلىٰ بني العباس .

وعن ناس منهم : أنه مات وأنه يقوم من بعد الموت ، وهو المهدي .

وجميع هذه الأقاويل حادثة فيهم تلجئهم الحيرة عند شذوذهم عن الحقّ إلىٰ التلوّن(١) .

وحكي(٢) عن عمر بن محمّد بن عمر بن علي بن الحسين عليه السلام : أنّ موسىٰ بن عبدالله بن الحسن أخبره عن أبيه أنه كتب كتاباً(٣) عن عبيد الله بن علي ابن أبي رافع ، وكانوا يعظّمونه ويعلّمونه .

ثم روى عن ابن عقدة بسنده عن موسىٰ هذا انه قال : سأل أبي رجل عن [التشهّد](٤) ؟ فقال : هات كتاب ابن أبي رافع ، فأخرجه وأملاه علينا . قال : وقد [نسب](٥) عمر بن محمّد هذا الكتاب إلىٰ أمير المؤمنين عليه السلام ، فروىٰ بسنده اليه انه قال : حدّثنا علي بن عبيد الله بن محمّد بن عمر بن علي قال : حدّثني أبي محمد ، عن أبيه عن جدّه عمر بن علي بن أبي طالب ، عن أمير المؤمنين عليه السلام ، وذكر أبواب الكتاب ، ثم روىٰ خبراً آخر يدل علىٰ

---

(١) في النسختين بياض حيث يوجد سقط لم نعثر عليه .

(٢) الكلام لاربط له بالفائدة الثانية ، والظاهر الحديث هنا في الفائدة الثالثة .

(٣) في النسختين : هذا الكتاب .

(٤) اثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : المتشهد .

(٥) في النسختين : طرق .

نسبته اليه ، وأنّ بين النسختين خلافاً[١] .

ومنهم: ربيعة بن سميع :وذكر أنّ له كتاباً في زكاة النعم ، يرويه عن أمير المؤمنين عليه السلام ، فروىٰ بسنده عن عبدالله بن المغيرة أنه قال : حدّثنا مقرن ، عن جده ربيعة بن سميع ، عن أمير المؤمنين عليه السلام : أنه كتب له في صدقات النعم وما يؤخذ من ذلك ، وذكر الكتاب[٢] .

ومنهم : سُليم بن قيس الهلالي : ثم العامري ، الكوفي ، يكنى أبا صادق ، من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام ، ثم الحسن ، والحسين ، والسجاد ، والباقر عليهم السلام ، وذكر أنّ له كتاباً رواه عنه بسنده الىٰ حماد بن عيسىٰ وعثمان بن عيسىٰ عن إبراهيم بن عمر اليماني ، عنه ، وقد روىٰ (الكشي) أحاديث تشهد بشكره وصحة كتابه وتمام القول فيه يجيء ـ إن شاء الله ـ عند ذكره .

ومنهم: الأصبغ بن نباتة المجاشعي : وكان من خاصّة أمير المؤمنين عليه السلام ، وعمّر بعده ، ولم يذكر له كتاباً ، وذكر أنه روىٰ عن أمير المؤمنين عليه السلام عهده إلىٰ الأشتر ، ووصيته إلىٰ ابنه محمّد[٣] ثم رواهما عنه بطريقه إليه .

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٦ الرقم ٢ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٦ الرقم ٢ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٨ الرقم ٥ .

ومنهم: عبيد الله بن [الحر الفارسي الفاتك الشاعر][١]: وذكر أنّ له نسخة يرويها عن أميرالمؤمنين عليه السلام، وذكر عن أبي‌العباس أنّ البخاري ذكر ذلك[٢].

وحكىٰ ابن شهرآشوب[٣] عن الغزالي: أنّ أوّل كتاب صُنّف في الإسلام كتاب ابن جريج في الآثار [وحروف التفاسير][٤] عن مجاهد وعطاء بمكّة، ثم كتاب معمّر بن راشد الصنعاني باليمن، ثمّ كتاب المُوطّأ لمالك بن أنس، ثم جامع سفيان الثوري.

قال: بل الصحيح أنّ أوّل من صنّف فيه أمير المؤمنين عليه السلام؛ جمع كتاب اللّه جلّ جلاله، ثمّ سلمان الفارسي رضي اللّه عنه، ثم أبو ذر الغفاري، ثم الأصبغ بن نباتة، ثم عبيد اللّه بن أبي رافع، ثم الصحيفةالكاملة عن زين العابدين عليه السلام.

قلتُ: كأنه انّما قد عدّ جمع القرآن المجيد في التصنيف؛ لانه أراد بالتصنيف مطلق التأليف، أو لأنه عليه السلام، لم يقتصر فيما جمع، وجائهم به علىٰ التنزيل، بل ضمّ اليه البيان والتأويل، فكان أعظم مصنّف.

وقال الشيخ المفيد علىٰ ماحكىٰ غير واحد: صنّفت الإمامية من عهد

---

(١) في نسخة ش: بحر الفارسي القاتل الساخر.

(٢) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٩ الرقم ٦.

(٣) معالم العلماء (ابن شهرآشوب): ص ٢.

(٤) أثبتناه من المصدر.

أمير المؤمنين عليه السلام الىٰ عهد أبي محمد العسكري أربعمائة كتاب تُسمّىٰ الأُصول ، قال : فهذا معنىٰ قولهم : له أصل[١] .

وقال الطبرسي[٢] في كتاب إعلام الورىٰ : أنه روي عن الصادق عليه السلام من مشهوري أهل العلم أربعة آلاف إنسان ، وصنّف من جواباته في المسائل أربعمائة كتاب معروفة تسمىٰ الاصول رواها أصحابه وأصحاب ابنه موسىٰ عليه السلام .

وقال المحقّق رحمه الله في المعتبر : روىٰ عن الصادق عليه السلام مايقارب أربعة آلاف رجل ، وبرز ـ بتعليمه من الفقهاء الافاضل ـ جمٌّ غفير ، كزرارة بن أعين ، وأخويه بكير وحمران ، وجميل بن صالح[٣] ،وجميل بن دراج ، ومحمّد بن مسلم ، وبريد بن معاوية ، والهشامين ، وأبي بصير ، وأبي عبدالله[٤] ، ومحمّد وعمران الحلبيّين ، وعبدالله بن سنان ، وأبي الصباح الكناني ، وغيرهم من أعيان الفضلاء ، حتىٰ كتب من أجوبة مسائله أربعمائة مصنَّف لأربعمائة مصنِّف سمّوها أُصولاً[٥] .

ثم قال : وكان من تلامذة الجواد عليه السلام فضلاء ، كالحسين بن سعيد ،

---

(١) معالم العلماء (ابن شهرآشوب) : ص٣ .

(٢) اعلام الورىٰ (الطبرسي) : ص ٤١٠ .

(٣) وجميل بن صالح ، لم يرد في المصدر .

(٤) في المصدر : عبيدالله .

(٥) المعتبر (المحقق الحلي) : ج ١ ص ٢٦ .

وأخيه الحسن ، وأحمد بن[1] محمّد بن ابي نصر البزنطي ، وأحمد بن محمّد ابن خالد البرقي ، وشاذان بن الفضل القمي ، وأيوب بن نوح ، وأحمد بن محمّد ابن عيسىٰ ، وغيرهم ممن يطول تعدادهم ، وكتبهم الىٰ الآن منقولة بين الاصحاب ، دالّة علىٰ العلم الغزير[2] .

وأمّا كتب الاصحاب فهي كثيرة جداً ،وناهيك في ذلك أنّ صاحب الوسائل بعد ان ذكر في الخاتمة من الكتب التي روي منها كتابه ، ظفر بما يزيد علىٰ ثمانين ، كالجوامع الاربعة وغيرهما من كتب الصدوقين ، والشيخين ، والسيد ، والحميري ، والعياشي ، والمحاسن ، والبصائر ، والنوادر .

ومن الكتب التي روى منها من روى عنه ، وصرّحوا بأسمائها ، ما ينيف علىٰ التسعين من كتب المتقدّمين ، كأبان بن تغلب ، ومعاوية بن عمار ، وموسىٰ ابن بكر[3] ، وهشام بن سالم ، والحلبي ، وحريز ، والسيار بن داود بن عثمان ، والعلاء بن رزين ، ويونس والبزنطي ، والحسين بن سعيد ، وابن محبوب ، وابن عيسىٰ ، وغيرهم .

قال : وأمّا مانقلوا منه ولم يصرّحوا باسمه ، فكثير جداً مذكور في كتب الرجال ، يزيد علىٰ ستة آلاف وستمائة كتبا علىٰ ماضبطناه[4] .

---

(١) لم ترد في المصدر .

(٢) المعتبر (المحقق الحلي) : ج ١ ص ٢٧ .

(٣) في نسخة ش : بكير .

(٤) وسائل الشيعة (الحر العاملي) : ج ٣٠ الخاتمة ص ١٥١ الفائدة الرابعة .

ومن هنا تعرف أنّ الكتاب أعمّ من الأصل ؛ لما عرفت من أنّ الأُصول أربعمائة ، وهل الأصل عبارة عمّا اقتصر فيه على الأخبار ، دون ما اشتمل على مباحث للمصنف وتحقيقات وبيان ، والكتاب يتناولها ، أو انه مجمع اخبار من دون تبويب ، يشتمل السؤال الواحد على مسائل جمّة من أبواب شتى ، فاذا أجيب كتب السؤال والجواب كما هو ، وبالجملة : يكتب كلّما سمع وحسبما يتفق دون ماكان مبوّباً مرتّباً ، والكتاب أعمّ ، أو أنه مجمع أخبار تناولها المؤلّف من الإمام أو الراوي ، دون ما جمع من مجامع الأخبار المتناولة منهما ، وإن اشتمل نادراً على متناوَلٍ ، والكتاب أعمّ ؟ احتمالات بل أقوال ، أقربها الاخير ، ثم الاول .

وأمّا المُصنَّف فهو أعمّ منهما ، وظنّ صاحب المجمع[1] أنّ المُصنَّف لا يتناول الأصل ، فقال عند حكاية قول النجاشي في خطبته :

أمّا بعد فاني وقفت على ما ذكر السيد الشريف[2] ـ أطال اللّه بقاءه ـ من تعبير قوم من مخالفينا : أنه لا سلف لكم ولا مصنّف ، وهذا قول من لا علم له بالناس ، ولا وقف على أخبارهم ولا عرف منازلهم وتاريخ أخبار أهل العلم ،

---

(١) مجمع الرجال (القهبائي) : ج ١ ص ٩ .

(٢) قال السيد الموحد الأبطحي في تهذيب المقال : ج١ ص ٧٤ : والمراد به ـ أي السيد الشريف ـ إمّا الشريف الجعفري ـ ويعني به محمّد بن الحسن الجعفري ـ كما في ترجمته في رجال النجاشي : ص ٤٠٤ الرقم ١٠٧٠ ، وإمّا السيد المرتضى ، كما قيل .

ولا لقي أحداً فيعرف عنه ، ولاحجة لمن لا علم له... الخطبة[١] ، ويظهر من هذه الخطبة انّ المقصود بالذكر أصالة في هذا الكتاب ـ يعني كتاب النجاشي ـ أصحاب الكتب المصنّفة ، وأمّا أصحاب الأُصول فقد يذكرهم لكن نادراً .

قال : وممّا ذكرنا يظهر وجه عدم ذكره إسحاق بن موسىٰ الساباطي الفطحي .

قلتُ : أنّىٰ يصحّ هذا ، وهو قد ذكر جميع أصحاب الاصول ، ولم يغادر منهم إلاّ أن يشذ ، أقصىٰ ماهناك أنه لم يُسمِّ كتبهم عند تعدادها إلاّ باسم الكتاب ؟!

وقد عدّ شيخنا البهائي في مشرق الشمسين[٢] من أصحاب الأصول أصحاب الإجماع ، ومن حكىٰ الشيخ في العدّة[٣] عن الطائفة العمل بأخبارهم من الطوائف الثلاثة ،كعمار ، والسكوني ، والطاطريين ، وبني فضال ،وعدّ في البحار[٤] من الأُصول كتاب : المحاسن ، والبصائر ، وقرب الاسناد .

وأمّا عدم ذكر إسحاق فهو رحمه الله لم يضمن ذكر كلّ مصنّف ، بل من عثر له علىٰ كتاب ، وقد أقام عذره ، فقال بعد الذي حكينا عنه : وقد جمعتُ من ذلك ما استطعته ، ولم أبلغ غايته لعدم أكثر الكتب ، وإنما ذكرت ذلك عذراً إلىٰ

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣ .

(٢) مشرق الشمسين (البهائي) : ص ٢٦٩ .

(٣) العدة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٨٠ .

(٤) بحار الانوار (المجلسي) : ج١ ص ٧ ـ ٨ .

من وقع اليه كتاب لم أذكره[١] .

وأمّا النّوادر فقد قيل : إنه مجمع أخبار من أبواب شتىٰ ،كما يُرىٰ في نوادر كلّ كتاب من كتب الجوامع ،كنوادر الصلاة ، ونوادر الزكاة ، وأنت تعلم أنّ هذا إنّما يتمّ في ملحقات الأبواب كمّا مثلنا ، دون ما أُلّف علىٰ الاستقلال ، كنوادر محمّد بن أحمد بن يحيىٰ بن عمران الاشعري ، المسماة ـ بـ(دبّة شبيب) ـ حسب ما يريد ، فإنّا نتكلم في الكتب المستقلّة دون الأبواب الملحقة إلاّ أن يُلتزم[٢] ذلك[٣] في المستقلّ ايضاً ، بناءاً علىٰ أنه إنّما يذكر فيها من كلّ باب نادرة ، لكن مثل هذا يبعد في مثل نوادر محمّد بن أحمد ، الجامعة لكلّ مايراد ، حتىٰ سمّوها بدبّة شبيب .

وأمّا النادر من الأخبار والشاذ فيأتيك بيانه إن شاء الله .

* * *

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣.

(٢) في نسخة ش : يلزم .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

الفائدة الرابعة (١)

في توجيه الأخذ بخبر غير العدل مع اتفاق الكلمة علىٰ اشتراط العدالة

اشتهر بين الفريقين اشتراط العدالة في العمل بخبر الواحد ، وحكاه الشهيد في الدراية(٢) عن جمهور المحدثين والأُصوليين ، بل حكىٰ الشيخ(٣) الإجماع ، وزاد أصحابنا الإيمان(٤) وربما اكتفوا عنه بالعدالة(٥) ؛ لان أقلّ مراتب الخلاف الفسق ، لكن طريقتهم في العمل علىٰ خلاف ذلك ، فإنا وجدناهم كثيراً مايأخذون بما جاء به غير العدل من عاميّ ، أو زيديّ ، أو ناووسيّ ، أو فَطَحيّ ، أو واقفيّ ، أو غالٍ ، أو فاسق بافعال الجوارح ، وأخذهم باخبار من لم يبلغ به المدح إلىٰ التوثيق ، وأخبار المجاهيل ، أكثر من أنْ تحصىٰ ، وشذّ من جرىٰ في عمله علىٰ وفق ماعلم ، كصاحب المدارك(٦) ، أو(٧) المعالم(٨) .

---

(١) راجع هامش ص ٤٥ فيه بيان لعدم ذكر الفائدة الثالثة .

(٢) الرعاية (الشهيد الثاني) : ص ١٩٣ .

(٣) العدة (الشيخ الطوسي) : ج١ ص ٤٨ .

(٤) الدراية (الشهيد الثاني) : ص ٦٧ .

(٥) الدراية (الشهيد الثاني) : ص ٦٦ .

(٦) مقباس الهداية (المامقاني) : ج ١ ص ١٨٦، وفي نسخة ش : كصاحبي.

(٧) في نسخة ش : و .

(٨) المعالم (الشيخ حسن العاملي) : ج ١ ص ٥ .

بل حكىٰ الشيخ[1] عن الطائفة العمل بأخبار من يوثق بأمانته، ويتحرج في روايته علىٰ وجه يؤذن بدعوىٰ الإجماع، سواء كان من العامة الذين كانت روايتهم عن الائمة عليهم السلام، كحفص، وغياث، ونوح، والسكوني، أو من الفرق الضالّة من الشيعة، كالفطحية، مثل عبدالله بن بكير في المتقدّمين، وبني فضال في المتأخرين، والواقفة، مثل سماعة بن مهران، وعلي بن أبي حمزة، وعثمان بن عيسىٰ في السابقين، والطاطريّين في اللّاحقين، وأجاز العمل بذلك بكلّه، وعمل عليه في كتبه، بل أجاز العمل بخبر المتحرّج في روايته، وان كان فاسقاً بأفعال الجوارح محتجاً: بأنّ العدالة المطلوبة فيالرواية حاصلة فيه، وأن الفسق بأفعال الجوارح إنّما يمنع من قبول الشهادة، لا من قبول الخبر.

وحكىٰ عن الطائفة أنها قبلت أخبار جماعة هذه صفتهم، لكنه شرط في القسمين الأوّلين أن لايوجد في أخبار الموثق بهم مايخالفه، وأن لايعرف من الطائفة العمل بخلافه، والظاهر أنه يعتبره في الثالث ايضاً، وماكان ليسوّي في المتحرّج بين العدل والفاسق.

نعم أطلق المنع عن[2] العمل بأخبار الغلاة، إلّا مارووه حال استقامتهم.

---

(١) العدة (الشيخ الطوسي): ج ١ ص ٥٦.

(٢) في نسخة ش: من.

قال[١] : ولأجل ذلك عملت الطائفة بما رواه أبو الخطاب في حال استقامته ، وتركوا ما رواه في حالة تخليطه .

قال : وكذلك القول في أحمد بن هلال العبرتائي ، وابن أبي العزاقر ، وغير هؤلاء ، وتوقّف في أخبار المتّهمين والمضعّفين .

قال : ولأجل ذلك توقّف المشايخ في أخبار كثيرة هذه صورتها ، ولم يردّوها ، واستثنوا في فهارسهم من جملة مايروونه من التصنيفات .

وقال المحقّق[٢] في المعتبر : أفرط الحشويّة في العمل بخبر الواحد ، حتىٰ انقادوا لكلّ خبر ، ومافطنوا لما[٣] تحته من التناقض ، فإنّ من جملة الاخبار قول النبي :

(ستكثر[٤] بعدي القالة عَلَيّ) ، وقول الصادق عليه السلام : (إنّ لكل رجل منا رجلاً يكذب علينا[٥]) .

واقتصر بعض عن هذا الإفراط ، فقال :

كلّ سليم السند يُعمل به ، وما عَلم أنّ الكاذب قد يصدق[٦] ، والفاسق قد

---

(١) عدة الأُصول (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦ .

(٢) المعتبر (المحقق الحلي) : ج١ ص٢٩ .

(٣) في المصدر : ما .

(٤) في نسخة ش : من .

(٥) في المصدر : عليه .

(٦) في المصدر : يُلصق .

يصدق ، ولم يتنبّه انّ ذلك طعن في علماء الشيعة ، وقدح في المذهب ، إذ لا مصنّف[1] إلاّ وهو قد يعمل بخبر المجروح كما يعمل بخبر العدل.

وأفرط آخرون في طرف[2] ردّ الخبر حتىٰ أحالوا استعماله عقلاً ونقلاً.

واقتصر آخرون فلم يروا العقل مانعاً ، لكن الشرع لم يأذن في العمل به.

وكلّ هذه الأقوال منحرفة عن السّنن ، والتوسّط أصوب ، فما قبله الاصحاب أو دلّت القرائن عليه عمل به ، وماأعرض الاصحاب عنه أو شذّ يجب اطّراحه ، انتهىٰ لفظه.

مع أنه شرط في أصوله العدالة والإيمان[3] وردّ علىٰ الشيخ في إجازته العمل برواية الفرق الثلاث ومن[4] عمل الطائفة بأخبارهم ، وقال :

انا لا نعلم إلىٰ الآن أنّ الطائفة عملت بأخبار هؤلاء.

وبالجملة : فكلامهم في هذا الباب مضطرب علىٰ الظاهر ، وخاصّة الشيخ[5] ، فإنه حكىٰ الاجماع علىٰ اشتراط العدالة ، مع أنه حكىٰ عن الطائفة العمل بأخبار هؤلاء الفرق علىٰ وجه يؤذن بدعوىٰ الاجماع ، وكيف كان ،

---

(١) في نسخة ش : تصنيف.

(٢) أثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : طرق.

(٣) معارج الأصول (المحقق الحلي) : ص ١٤٩.

(٤) في نسخة ش : من.

(٥) العدة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦.

فالسؤال هنا[١] يقع في مقامين :

المقام الاول : كيف يأخذون بأخبار هؤلاء مع اشتراطهم العدالة ؟ وقد اعترض عليهم بذلك غير واحد ، قال الشهيد الثاني[٢] بعد ان حكى عنهم اشتراط العدالة والإيمان على الاطلاق ، مع عملهم بالأخبار الضعيفة معتذرين بانجبار الضعف بالشهرة ونحوها من قرائن الصحة :

وحينئذٍ فاللازم اشتراط أحد الامرين من الإيمان والعدالة ، أو الانجبار بمرجّح ، لا إطلاق اشتراطهما.

وأجاب بعضهم : بتنزيل العدالة المشروطة على المعنى الاعمّ ؛ أعني كون الراوي متحرّجاً في روايته .

قلتُ : أنى يصحّ هذا ؟! والشيخ[٣] يصرّح : بأنّ العدالة المراعاة في الترجيح هي : أن يكون الراوي معتقداً للحقّ ، مستبصراً ، ثقة في دينه ، متحرّجاً من الكذب ، غير متهم فيما يرويه ، ويطلق جواز العمل برواية العدل ، ويشترط في العمل بأخبار الموثّقين أن لايكون هناك مايعارضها من اخبار العدول الموثوق بهم .

وقد سمعت كلام المحقّق في أُصوله .

---

(١) في نسخة ش : هاهنا .

(٢) الدراية (الشهيد الثاني) : ص ٦٨ .

(٣) العدة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦ .

سلّمنا ، ولكن أكثرهم يشترط الإيمان .

والتحقيق في الجواب : أن العدالة شرط العمل على الاطلاق ، من دون حاجة إلى التثبت ، أو من دون فرق بين ماله معارض وما ليس له ، حتى يعمل به على كلّ حال .

أمّا مع عدم المعارض فظاهر ، وأمّا معه فيه وبمعارضه على التخيير ، وهذا بخلاف مجرّد الوثوق ، فإنه لا يُكتفى به مطلقاً ، ومن ثَمّ لم يأخذوا بأخبار الموثّقين ، إلا حيث لا معارض من أخبار العدول ، وقد أوضحنا ذلك في الأُصول.

وأمّا الحسن فمن اكتفى في العدالة بحسن الظاهر ؛ بناءً على أنَّ ذلك هو العدالة ،كما هو ظاهر المتقدّمين ، أوعلى الاكتفاء به في تعرّفها ،وإن قلنا بأنها الملكة فلا إشكال ؛ لأنّ الممدوح على هذا عدل ، وخبره صحيح .

وأمّا الذين لم يكتفوا بذلك فقد اختلفوا على أقوال ، ثالثها التفصيل بين المعضود بالشهرة فيؤخذ به ، بل مقدّم على الصحيح ، وغير المعضود فيترك .

هذاكلّه في حقّ المتأخرين الذين لا مرجع لهم إلاّ أُصول السابقين ، ولم يعثروا على ما يبلغ بالممدوح إلى التوثيق .

وأمّا المتقدّمون ، فقد يجوز أن يكون عندهم عدلاً ، وكذلك المجهول ؛ إذ ليس كلّ ما جهلنا مكانه مجهولاً عندهم ، فلا يكون عملهم به منافياً لاشتراط العدالة ، بل المجروح الذي لم يتفقوا على جرحه كذلك ؛ لجواز أن يكون الآخذ بخبره من كان يزكّيه ،إنّما يشكل فيمن اتّفقوا على قدحه ، وقد عرفت الجواب .

نعم يتّجه الإشكال على المتأخرين إذا عملوا بخبر مجهول أو حسن ، من حيث إنّا لا نُجيز في حقّهم أن يكونوا قد اطّلعوا على مالم نطّلع عليه ؛ إذ لا مرجع لهم إلاّ هذه الأُصول التي في أيدينا ، إلاّ ان يشذّ استدراكه من غيرها ، كما قد يستعلم ذلك من كتب الحديث على ماسيأتي ، أو يكون التوثيق عن اجتهاد .

وهنا سؤال آخر يلتحق بهذا وهو : أنه قد اشتهر اشتراط الضبط في القبول ، وقضية ذلك أن لا يؤخذ برواية راوٍ حتى يعرف ذلك منه ، مع انهم يأخذون من دون تعرّف ؟

والجواب : أنّ الضبط لمّا كان كما قال المحقّق : عبارة عن عدم كونه كثير السهو ، وإن عرض نادراً ، كان الأصل في الرواة هو الضبط ، فإنّ ذلك هو الغالب في النّاس .

نعم ، من فسره بكونه ذا حفظ وتيقُّظ ، أشكل عليه الحال ولزمه التعرّف ، وكذا الكلام فيما إذا كانت الرواية عن كتابة ؛ أي ممّا كتب عند السماع ؛ إذ الشرط حينئذ أن لا يكون كثير الخطأ في الكتابة ، والظاهر ذلك .

وقيل : سلامتها من الغلط والتحريف والتصحيف .

ولعلّ المراد أن تكون كتابته في الغالب كذلك ، لاخصوص ما يروى منه ؛ إذ المفروض أن لا طريق له إلاّ هذه الكتابة ، هذا كلّه إذا كانت الرواية باللفظ .

وإن كانت بالمعنى فلابدّ من مراعاة أمر آخر وهو القدرة على التأدية ،

وقد قيل في هذا : إن الظاهر هو حكاية اللفظ بعينه .

ولقائل أن يقول[١] : إنّ الظاهر هو العكس ؛ إذ الغالب هو الحكاية بالمعنىٰ ، كما هو جاري العادة ، ولاسيّما في الأخبار الطويلة ، إلاّ أن يدّعىٰ استعداد الرواة للكتابة عند السماع ، لكن هذا إن تمّ فإنّما يتمّ في من أعدّ مسائل ، أمّا من عرض له السؤال أو سمع من يسأل فلا .

وقد يجاب عن هذا السؤال من أصله : بأن العدالة ممّا تمنع من لا يعرف من نفسه الضبط عن الإقدام علىٰ الرواية ، وكذلك السلامة في الكتابة ، والقدرة علىٰ التأدية .

المقام الثاني : كيف صحّ للإمامية أن يأخذوا معالم دينهم ممّن يُضلِّلهم [ويُضلِّلونه][٢] ويكفّرهم ويكفّرونه ، وفيهم الديّانون وأهل الورع ؟ متىٰ أهمل الإمامية نفوسهم هكذا ؟

وقد اعترض بذلك شيخنا العلاّمة بهاء الدين في مشرق الشمسين[٣] .

وأجاب[٤] : بأنّ المستفاد من تصفّح كتب علمائنا المؤلّفة في السِّيَر والجَرْح والتعديل : أنّ مباينة أصحابنا لمن كان من الشيعة في أوّل الأمر علىٰ الحقّ ، ثم انحرف بإنكار بعض الأئمّة أشدّ ما يكون ، وربما تجاوزوا في ذلك

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : ويضلونه .

(٣) مشرق الشمسين (الشيخ البهائي) : ص ٢٧٤ بتصرف يسير من المؤلف .

(٤) في نسخة ش : ويجاب .

مباينة العامّة ، فإنّهم كانوا ممّا يخالطونهم ، ويصلّون معهم ، ويزعمون أنهم منهم لمكانة التقيّة ، ومعلوم ألاّ تقيّة هاهنا تدعوهم إلىٰ مثل ذلك ، ولاسيّما الواقفة ، حتّىٰ أنهم ليسمّونهم «الممطورة»(١) ؛ يعنون الكلاب الممطورة ، مع ماكان يرد عليهم من الائمة عليهم السلام من الامر بالبراءة منهم ، والدعاء عليهم ، والنهي عن مخالطتهم ومجالستهم ، حتّىٰ خرج فيهم : أنهم كفّار مشركون زنادقة ، وأنهم شرّ من النواصب ،وأنّ من خالطهم فهو منهم(٢) .

قال: فاذا قبل علماؤنا ـ ولاسيّما المتأخرون ـ رواية رواها ثقة من ثقات الامامية عن أحد هؤلاء ، وعوّلوا عليها ، وقالوا بصحّتها ، مع علمهم بحاله ، فلابدّ من ابتنائه علىٰ وجه صحيح لا يتطرّق بسببه القدح إليهم ، ولا إلىٰ ذلك الثقة الذي روىٰ عمّن حاله هذه ؛ كأن يكون سماعه منه قبل عدوله عن الحقّ وقوله بالوقف ، أو بعد توبته ورجوعه إلىٰ الحقّ ، أو أنّ النقل إنّما كان من أصله الذي ألّفه واشتهر عنه قبل الوقف ، أو من كتابه الذي ألّفه بعد الوقف ، لكنه

---

(١) قال النوبختي فيفرق الشيعة : وكان سبب ذلك ان علي بن إسماعيل الميثمي ويونس بن عبدالرحمٰن ناظر بعضهم ، فقال له : علي بن إسماعيل وقد اشتدّ الكلام بينهم : ما أنتم إلاّ كلاب ممطورة ؛ أراد أنكم أنتن من جيف ؛ لأنّ الكلاب إذا أصابها المطر فهي أنتن من الجيف ، فلزمهم هذا اللقب ، فهم يعرفون به اليوم ؛ لأنه إذا قيل للرجل : إنه ممطور ، فقد عُرف أنه من الواقفة علىٰ موسىٰ بن جعفر خاصّة ؛ لأنّ كلّ من مضىٰ منهم فله واقفة وقفت عليه ، وهذا اللقب لأصحاب موسىٰ خاصّة فرق الشيعة (النوبختي) ص٨١، والواقفية دراسة تحليلية « رياض الناصري» : ج١ ص ٢٨ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٥٥ الرقم ٨٦٠، ٨٦٢ ...إلىٰ آخره .

أخذ الكتاب عن شيوخ أصحابنا الذين عليهم الاعتماد ، ككتاب علي بن الحسين[1] الطاهري، فإنه وإن كان من أشدّ الواقفيّة عناداً للإمامية ، لكن الشيخ شهد له في الفهرست[2] أنه يروي كتبه عن الرجال الموثوق بهم وبرواياتهم ، الىٰ غير ذلك من المحامل الصحيحة .

قال : والظاهر أنّ قبول المحقق[3] لرواية علي بن أبي حمزة ـ مع تعصبه في مذهبه الفاسد ـ مبنيّ[4] علىٰ ما هو الظاهر من كونها منقولة من أصله ، وتعليله للقبول : بأنه من أصحاب الأُصول مُشعر بذلك ، وكذلك قول العلاّمة[5] بصحة رواية إسحاق بن جرير ، فإنه ثقة [من][6] أصحاب الأُصول علىٰ أنّ تأليف هؤلاء لأُصولهم إنما كان قبل الوقف[7] ، فانه كان في زمان الصادق عليه السلام، وقد بلغنا عن مشايخنا رحمهم الله : أنه كان من دأب أصحاب الأُصول ، أنهم اذا سمعوا من أحد الأئمة عليهم السلام حديثاً ، بادروا إلىٰ إثباته في أُصولهم ؛ لئلا يعرض لهم النسيان .

---

(١) في نسخة ش : الحسن .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩٢ الرقم ٣٨.

(٣) المعتبر (المحقق الحلي) : ج ١ ص ٦٨.

(٤) في نسخة ش : بني .

(٥) الخلاصة (العلاّمة الحلي) : ص ٢٠٠ الرقم ٢.

(٦) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : عن .

(٧) ظاهرة الوقف حدثت بعد وفاة الامام الكاظم عليه السلام ، والإمام تُوفّي عام ١٨٣ هـ.

قلتُ : ومما يؤيّد هذا الذي ذكره شيخنا البهائي ، ما استمرّت عليه طريقتهم في رواية كتب المجروحين ؛ من استثناء ما فيها من تخليط[1] أو غُلوّ وما انفردوا به ، وهذا كما قال الشيخ في ترجمة أبي سمينة ، بعد أن ذكر انّ له كتباً مثل كتب الحسين مانصّه[2] .

أخبرنا جماعة عن محمّد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ،ومحمّد بن الحسن ، ومحمّد بن علي ماجيلويه ، عن محمّد بن أبي القاسم ، عن محمّد بن علي الصيرفي أبي سمينة ، إلاّ ماكان فيها من تخليط ، أو غُلوّ ، أو تدليس ، أو ينفرد به ولا يعرف من غير طريقه إلى غير ذلك ممّا لايُحصىٰ .

ووجه آخر ـ يقال في جانب المتأخرين ،كأصحاب الجوامع العظام ـ : انّهم ربما آثروا الرواية من طريق هؤلاء على الرواية من طرق الثقاة ؛ لعلوّ السند وقلّة الوسائط ، فقد كانوا يتنافسون في ذلك ، ولم يختلفوا[3] بمقام هؤلاء لصحّة الخبر لديهم ، وقد قال الشريف نعمة اللّه في كتابه كنز الطالب : قد تصفحت بعض كتب الأُصول القديمة ، مثل بصائر الدرجات وغيرها ، [فوجدنا][4] أنّ الكليني والشيخ ينتزعان بعض الاخبار من تلك الأُصول ـ بالأسانيد الموثّقة والضعيفة بالاصطلاح الجديد ـ مع أنها مرويّة أيضاً في تلك

---

(١) في نسخة ش : التخليط .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٤٦ الرقم ٦١٤.

(٣) في نسخة ش : يحتفلوا .

(٤) في النسختين : قرأنا .

الأُصول بالأسانيد الصحيحة ، وإنّما كان الباعث لهما علوّ[1] الأسانيد وقلّة الوسائط ، وهما كانا يميلان إلىٰ الاختصار . قال : وإلاّ فكيف يذكرون في كتب رجالهم وغيرها أحوال بعض الرجال ؛ من فساد العقيدة ، ووضع الأخبار ، وأنّ الإمام عليه السلام لعن هذا وتبرّأ من ذلك ، ثم يذكرون أخبارهم ، ويوردونها في مصنّفاتهم بطريق الفتوىٰ والعمل بها ؟! وماهذا إلاّ لما ذكرناه : من أنّ هذه الأخبار قد صحّت عندهم من طرق أُخرىٰ .

* * *

(١) في نسخة ش : غير .

الفائدة الخامسة

فيما يقع به الجرح والتعديل والمدح والقدح

أمّا التعديل فلا كلام في حصوله بقولهم : عدل ، وكذا قولهم : ثقة على المعروف ، قال الشهيد الثاني[١] : لمّا كان المعتبر في الراوي عندنا العدالة المستفادة من الملكة المذكورة ، ولم نكتف بظاهر حال المسلم ، ولا الراوي ، فلابدّ في التعديل من لفظ صريح يدلّ على هذا المعنى ، وقد استعمل المحدّثون وعلماء الرجال ألفاظاً كثيرة في التزكية ، بعضها دال على المطلوب[٢] ، وبعضها أعمّ منه ، ثم عدّ من الصريح قولهم : هو عدل ، وقولهم : هو[٣] ثقة ، قال[٤] : وهذه اللفظة ـ تعني[٥] قولهم : ثقة ـ وإن [كانت][٦] مستعملة في أبواب الفقه أعم من العدالة ، لكنها هاهنا لم تستعمل إلاّ بمعنى العدل ، بل الأغلب استعمالها خاصّة .

واعترضه صاحب جوامع الكلام : بأن دعوى عدم استعمالها إلاّ في العدل

---

(١) الدراية (الشهيد الثاني) : ص ٧٥ .

(٢) في المصدر : المطلق .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) الدراية (الشهيد الثاني) : ص ٧٦ .

(٥) في نسخة ش : معنى .

(٦) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : كان .

ان كان في عرف أهل الدراية[١] فمسلّم ولا كلام، إنما الكلام في استعمالها في كلام القدماء، كالكشي[٢]، والشيخ[٣]، والنجاشي[٤]، فإنّ المدار في التزكية على تعديلهم، وذلك في كلامهم ممنوع، فإنا وجدناهم كثيراً ما يطلقونها على غير العدل.

قلتُ: استعمالها في غير العدل وان كان ثابتاً، كما في ترجمة علي بن فضال، فإنّ المشايخ الثلاثة حكموا بوثاقته وجلالته مع حكمهم بأنه من الفطحيّة، لكنه كما وقع ذلك منهم، وقع أيضاً في الأُولى التي لا كلام لأحد فيها؛ أعني قولهم: عدل. قال الكشي[٥] في محمّد بن الوليد الخزّاز، ومعاوية ابن حكيم، ومصدق بن صدقة، ومحمّد بن سالم بن عبدالحميد: هؤلاء كلّهم فطحيّة، وهم من أجلّة[٦] العلماء والفقهاء والعدول، والظاهر أنهم إنّما يستعملونها في المعنى الأعمّ أعني المتحرج في روايته، الضابط لها والمتحرّج في دينه وإن لم يكن مؤمناً مع القرينة، كما في الموضعين المذكورين، وكما

---

(١) في نسخة ش: الديانة.

(٢) رجال الكشي (الكشي): ج٢ ص ٨١٢ الرقم ١٠١٤.

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي): ص ٩٢ الرقم ٣٨١.

(٤) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٢٥٧ الرقم ٦٧٦.

(٥) رجال الكشي (الكشي): ج٢ ص ٨٣٥ الرقم ١٠٦٢.

(٦) في نسخة ش: أجل.

يقولون : فلان موثوق بروايته ، وهو ممّن يوثق بحديثه ، وكما قال النجاشي[١] في محمّد بن عبدالله بن غالب : ثقة في الرواية علىٰ مذهب الواقفة . ونحو ذلك .

وهذا كما يقولون في عكس ذلك : ثقة في نفسه ، لكنه يروي عن الضعفاء ، كما في علي[٢] بن حاتم ، وسيجيء في الوكلاء قوله عليه السلام : فلان ثقة وفلان الثقة ، وظهور ارادة العدل ، فاذا وثّق أحدهم رجلاً ، ورماه آخر بالانحراف في المذهب ، يكون من باب التعارض فيما رمي به ، فإنّ توثيقه يتضمّن الحكم بالاستقامة ، فلابد من الترجيح ، لكن طريقة المتأخرين مستقيمة علىٰ الجمع والعمل بكلا الخبرين ، والحكم ـ في المثال المذكور ـ بكونه موثّقاً ، لا ثقة ، ولا ضعيفاً ، وهذا ـ أعني الجمع ـ إنما يلائم كون استعمال لفظ «الثقة» فيهم بالمعنىٰ الأعم ، فتأمّل .

والحقّ أنّ قولهم : «ثقة» ـ من بين متصرفاته ـ ظاهر في إرادة من يوثق بدينه وأمانته ، وبالجملة : من جميع الجهات ، وهو المعنىٰ الأخصّ ، فانّ ذلك هو المنساق عند الإطلاق ، وليس ذلك عندنا[٣] إلاّ العدل منّا ، كما أنه عند مخالفينا ليس إلاّ العدل منهم ، وإذا استعمل في المعنىٰ الأعم ـ أعني المتحرّج

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤٠ الرقم ٩١٣ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٦٣ الرقم ٦٨٨ .

(٣) في نسخة ش : عندهم .

في روايته الضابط لها ، أو في دينه وان لم يكن مؤمناً ـ إنّما يكون مع القرينة .

ثم نقول بعد هذا كله : إنّ الظاهر من رواة أخبار آل محمّد صلّىٰ اللّه عليه وآله إنّما هو التشيع ، كما أنّ الظاهر من رواة أخبار مخالفيهم كونهم علىٰ طريقة من يروون عنه ، وذلك عند تشعّب الاهواء ، واختلاف [الأمة][1] بعد النبي صلّىٰ اللّه عليه وآله ، واختلاف الصحابة والتابعين وتابعي التابعين ، فريق انحاز إلىٰ آل محمّد لايأخذون إلاّ عنهم ، وآخرون أعرضوا عنهم ، وصاروا إلىٰ من باينهم ، وهذا كما ترىٰ القوم لايروون في الغالب إلاّ عن ابي هريرة وعائشة وابن عمر وابن الزبير وأضرابهم ، وان رووا عن علي عليه السلام أيضاً ، ثمّ عن عكرمة وأمثاله ، وإن رووا عن علي بن الحسين عليه السلام قليلاً ، وهكذا كلّما تمادىٰ الزمان ازدادوا بُعداً ، فتعرف بتناولهم من أولئك وميلهم إليهم ، أنهم منهم ، فانّ أصحابنا لايعرفون إلاّ آل اللّه عليّاً وأولاده عليهم السلام ، وهذا بخلاف الرواة عن رسول اللّه صلّىٰ اللّه عليه وآله ، فانّ النّاس فيه شرع سواء المؤمنون والمنافقون ، كلّ يروي عنه ، وانما افترق النّاس في الفاروق الأعظم وأهل بيته عليهم السلام ، كما قال صلّىٰ اللّه عليه وآله : (علي بك يعرف المؤمنون بعدي)[2] .

ثمّ الظاهر من الشيعة حسن العقيدة ، ومن ثمّ استمرّت الطريقة علىٰ

---

(١) في النسخة المعتمدة «الأئمة» ، وما أثبتناه من نسخة ش .

(٢) كنز العمال (الهندي) : ج ١٣ ح ٢٦٤٧٧ ، وفيه : (لولاك ياعلي ما عرف المؤمنون من بعدي) .

الحكم بصحّة الحديث بمجرّد حكمهم بوثاقة الراوي ، وبحسنه بمجرّد مدحهم له ، مضافاً إلىٰ ما استمرّت عليه طريقة أهل الفن ؛ من التنصيص علىٰ خلاف المخالف ،كما أنّ القوم إذا اتفق لهم أن ذكروا واحداً منّا نصّوا علىٰ مذهبه ، بل اذا اتّهموه رموه ، وهذا كما قال صاحب ميزان الاعتدال[١] في أبان بن تغلب : أبان بن تغلب الكوفي ، شيعي جَلِد ، لكنه صدوقٌ ، فلَنا صدقه ، وعليه بدعته ، وكان غالياً في التشيّع .

وعن سفيان الثوري أنه قال : جابر الجعفي صدوقٌ في الحديث ، إلاّ أنه كان يتشيّع .

وقال : ما رأيتُ أورع بالحديث من جابر[٢] ، وكذلك إذا عثروا له علىٰ وصمةٍ نادوا عليه بها ، وإن جهلوا مذهبه أشاروا إلىٰ ذلك ، فإذا أطلقوا كان دليلاً علىٰ أنه إماميّ فما ظنّك بما إذا وثقوا أو مدحوا .

وبالجملة : فقد جرت عادتهم علىٰ عدم التنصيص في كلّ إمامي إلاّ أن يكون ممن يُخفي أمره ويتقي ؛ بحيث يخفىٰ علىٰ النّاس ، فيعرّفوهم مكانه ، كما وقع للنجاشي[٣] في نوح بن دراج ـ أخي جميل ـ حيث قال في جميل وأخيه : نوح بن دراج القاضي كان أيضاً من أصحابنا ، وكان يُخفي أمره .

---

(١) ميزان الاعتدال (الذهبي) : ج١ ص ٥ الرقم ٢ .

(٢) ميزان الاعتدال (الذهبي) : ج١ ص ٣٧٩ وفي المصدر بدل عن من .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٢٦ الرقم ٣٢٨ .

وهذا كما جرت عادة القوم على عدم التنصيص ـ في كلّ واحد منهم ـ على أنه منهم إلاّ أن يكون على خلاف ماهم عليه ، فينادون عليه بالرفض أو نحوه ، وتخصيص بعض المحقّقين ذلك بالنجاشي ؛ متعلّقاً بأنّ ديدنه التعرّض لما عليه الراوي من فساد المذهب ، فعدمه ظاهر في عدم ظفره ، وهو ظاهر في عدمه ؛ لبُعد وجوده مع عدم ظفره ؛ لشدّة بذل جهده ، وزيادة معرفته ، ليس على ما ينبغي ، فإنّ غيره لا يهمل ذلك ، وغايته أنه أشدّ تنقيراً وأضبط .

وهنا وجه آخر مضافاً إلى ماسبق ، وهو : أنّ غرض النجاشي فيما جمع إنّما كان ذكر المؤلّفين من الشيعة ؛ ردّاً على من زعم من المخالفين : أن لا سلف لنا، ولا مصنّف فينا ـ كما تنطق به خطبته[1] ـ فكان ذكره لكلّ من ذكر دليلاً على تشيعه .

والناووسية ، والفطحية ، والواقفة ، ونحوهم ، وان كانوا من الشيعة خصوصاً ، وكثيرٌ من هؤلاء كانوا سلفاً لنا قبل الفساد ، غير أنه لمّا كان من شأنه التنصيص على انحراف المنحرف ، كان عدم التنصيص دليلاً على الاستقامة ، وما كان ليخفى على مثله أرباب الأُصول والتصانيف ، وهم ناسٌ معروفون مشهورون يعرفهم[2] الإمامية الاثنا عشريّة خصوصاً ، وهو إنما ذكر من ظفر بكتابه ؛ أتراه يعرفه ويعرف كتابه ويقرأه ، ثمّ لايعرف مذهبه ؟!

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣ .

(٢) في نسخة ش : تعرفهم .

وكذلك فهرست الشيخ(١) فإنه إنّما [جمع فيه](٢) كتب أصحابنا ـ كما نصّ عليه في الخطبة ـ وإذا جاء إلىٰ فطحيّ ، أو واقفيّ ، أو نحوهما ، أوّل ما ينص علىٰ مذهبه(٣) ، ثم يذكر ما ألّف ؛ من حيث إنَّ المنساق من الإضافة إنما هو من كان علىٰ ما نحن عليه ، فإذا كان منحرفاً لزم التنبيه علىٰ الانحراف ، وإذا سكت فلاريب في ظهور الاستقامة أشدّ ظهور .

وكذلك كتاب رجاله(٤) ، فإنه إنّما وضع لجمع أصحابهم ، وظاهر الصحبة الاستقامة ، وكون التابع علىٰ ما عليه المتبوع ، كما أنّ ظاهر صحبة النبي صلّىٰ اللّه عليه وآله الإسلام ، مع أنه إذا كان هناك انحراف نبّه عليه ، كما هو جاري العادة .

وأمّا كتاب الكشي فانه وإن وضع أوّلاً لما هو أعمّ ، لكن الشيخ جرّده للخاصّة ، وسمّاه بـ(اختيار الرجال) ، وهو المعروف الذي يرجع اليه النّاس ، ثم ما نصّ أحدهم علىٰ توثيقه ، ولم يتعرّض لمذهبه ، ورماه الآخر بالوقف ـ مثلاً ـ ولم يوثّقه ، فقضيته ما مرّ من الاستظهار ، وإن كان هو التنافي ، وحكمه الترجيح والأخذ بالراجح ، لكن التحقيق هو الجمع ؛ لأنّ الظهور لا يعارض

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١ .

(٢) في النسختين : جميع في بيان .

(٣) لم يتعرّض الشيخ الطوسي في كتابه الفهرست لأصحاب المذاهب الفاسدة ، كما تعرّض في رجاله ، بل كان في الأخير أكثر.

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢ .

التنصيص ، ومن عثر حجّة علىٰ من لم يعثر ، وهما عدلان ، ولا تنافي بين خبريهما ، فيجب الاخذ بكليهما ، ويحكم في المثال بأنه ثقة واقف ، وهو الذي عليه الناس ، وكثيراً ما يقع هذا بين الشيخ والنجاشي ، [والنجاشي][1] وإن كان أضبط ؛ لكثرة فنون الشيخ ، وشدّة توغلّه في الفقه ، واشتغاله بالتاليف والتصنيف ، إلاّ أنّ هذا اقصاه الظهور ، والظاهر لا يعارض النّص ، ولا سيّما نصّ مثل الشيخ ، فان انعكس الامر فالحال أظهر ، بل رُبمّا قيل : إنّ الظاهر من رواية الثقات عن أحد كونُهُ بمكانة من الوثاقة ، وأنّىٰ يركن الثقة الاّ إلىٰ ثقة ؟! ولهذا استثنىٰ القميّون علىٰ صاحب النوادر ما استثنوه ، وأخذ عليهم أبو العبّاس أحمد بن نوح في محمّد بن عيسىٰ العبيدي ، وقال : انه علىٰ ظاهر العدالة والثقة[2] ، وقولهم : «ثقة في الحديث» توثيق ، كما هو المعروف ، ولايضرّ التقييد كما سيأتي .

ورُبّما منع بناءً علىٰ أنّ التقييد تخصيص ، ومن الالفاظ الصريحة في التوثيق قولهم : «هو حجة» ؛ أي ممّا يحتجّ بحديثه ، والاحتجاج[3] بالحديث وان كان أعمّ ، غير أنّ هذه الكلمة صارت بين أهل هذا الشأن ، تدلّ علىٰ علّو المكان ؛ لما في التسمية باسم المصدر من المبالغة ، كأنه صار من شدّة الوثوق

---

(١) أثبتناه من هامش النسخة استظهاراً من الناسخ ، وهو الصحيح .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤٨ الرقم ٩٣٩ ، وفيه : والوثاقة.

(٣) في نسخة ش : ولا احتجاج .

وتمام الاعتماد هو الحجّة بنفسه ، وإن كان الاحتجاج بحديثه ، وهذا بخلاف ما إذا قيل : «فلانٌ مما يُحتجّ بحديثه» فإنّ هذه الكلمة ليست بمكانة تلك في العرف ، نعم تفيد مدحاً[(١)] .

وعدَّ الشهيد في درايته[(٢)] من ألفاظ التوثيق قولهم : «صحيح الحديث» ، ولقائل : أقصاه الصدق والضبط ، وهما لا يستلزمان الوثاقة المأخوذ فيها الإيمان، بل ربما قضت الاضافة باختصاص المدح بالحديث دون المحدّث ،كما قال الشيخ[(٣)] في سعد بن طريف القاضي : «انّه صحيح الحديث» ، وقد قال النجاشي[(٤)] : «إنه يعرف وينكر» .

وروى الكشي[(٥)] عن حمدويه الثقة : «انّه ناووسي» ، اللّهم الاّ أن تقوم قرينة على عدم ارادة ذلك ،كما إذا قيل ذلك في الأجلاّء ، أو بعد التوثيق ، فإن قال قائل : إنّما يعدّ حديثاً صحيحاً في نفسه ، ويُتلقى منه بالقبول إذاكان ثقة ، منعنا عليه ذلك ؛ لانّ المدار في القبول والتصحيح عند المتقدّمين على الصدق والضبط ، وبالجملة الوثاقة بالمعنى الأعمّ ، ولا يتوقّفون في ذلك على الإيمان ،

---

(١) في نسخة ش : بدعاً .

(٢) الدراية (الشهيد الثاني) : ص ٧٦ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٩٢ الرقم ١٧ ، ولم يرد ذكر القاضي في المصدر ، وقال النجاشي في ترجمته : وكان قاضياً .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٧٨ الرقم ٤٦٨ ، وواضاف ، وكان قاضياً .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٤٧٦ الرقم ٣٨٤ .

كيف وهُم ممّا يقبلون أخبار الموثّقين ويعدّونها في الصحاح ، وليس البحث في كلام المتأخّرين لتنزّل الصحّة علىٰ الاصطلاح الجديد ، بل في كلمات المتقدّمين ، وكأن ذلك جاء من الخلط بين الاصطلاحين ، نعم ليس كلّ صحيح عندهم معمولاً به ، فأنّ الصحيح ما ثبت وروده عن المعصوم ولو بالقرائن ، وكم من خبر يرد علىٰ ضربٍ من التقية ، فلا يعمل به ، وإن قطعوا بوروده ، ثم لا يجدي بعد ظهور اختصاص المدح بالحديث أن يضمّ إلىٰ ذلك مايستظهر من الإيمان ؛ لما مرّ من ظهور كونه من أصحاب الأئـمّة عليهم السلام وحملة أخبارهم ـ وذكره في الكتب المجرّدة للأصحاب والسلف ـ في الإيمان وسلامة الاعتقاد ، ولم يعدّ رحمه اللّه في ألفاظه قولهم : «صدوق» ، بل ولا «صالح زاهد» ، مع أنّ الأوّل لا يقصر عن الوصف بصحّة الحديث ، وحال الأخيرين أظهر من أن يحتاج إلىٰ البيان ، فإن تعلّق بعدم استلزامهما للضبط اتّجه عليه أنّ العدالة كذلك .

وقوله : إنّ العدالة تمنع من أن يجازف برواية ماليس بمضبوط ، يجري في هذا ايضاً ، بل الصلاح والزهد أشدّ منعاً ، علىٰ أنك عرفت أنّ الأصل والغالب في النّاس هو الضبط ، والوجه عدّ الجميع في التوثيق ، فإن ظهر الإيمان بنحو ما مرّ فبالمعنىٰ الأخصّ ، وإلاّ فبالمعنىٰ الأعمّ ، لكن الظاهر في الأخيرين ـ إذا صدر الوصف بهما من أصحابنا ـ هو الإيمان ، وقريب من ذلك «خيّر فاضل ديّن» ، أو «حسن المعرفة والدين ، حسن العبادة» ، كما جاء في

موسىٰ بن الحسن بن كبرياء(١) .

وكذلك «شيخ جليل» ، أو «فقيه من فقهائنا» ، فأمّا نحو «شيخ الطائفة وفقيهها» فظاهر في التوثيق ، وماكانت الطائفة لترجع إلاّ لمن تثق بدينه وأمانته .

وكذلك قولهم : «شيخ القميين وفقيههم» ، وهذاكما قال النجاشي(٢) في محمّد بن أحمد بن داود: « شيخ هذه الطائفة ، وعالمها ، وشيخ القميين في وقته وفقيههم وإن كان محمّد هذا بمغناة عن الاستنباط ؛ لتصريح ابن طاووس في الإقبال(٣) بوثاقته».

وقريب منه قولهم : «كان فقيه أصحابنا ، ووجههم ، وعارفهم بالحديث ، والمسموع قوله فيهم» .

وكذا قولهم : «عين من عيون هذه الطائفة ، ووجه من وجوهها» ، وما كان ليكون عيناً للطائفة تنظر بها بل شخصها وإنسانها فإنه معنىٰ العين عرفاً ووجهاً الذي به تتوجّه ، ولا يقع الأنظار إلاّ عليه ، ولاتعرف الاّ به ، فانّ ذلك هو معنىٰ الوجه في العرف ، إلاّ وهو بالمكانة العليا ، وليس الغرض من جهته الدنيا قطعاً ، فيكون من جهة المذهب ، والأحرىٰ عدّ التقيّ المجلسي رحمه اللّه

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٠٧ الرقم ١٠٨٠ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٨٤ الرقم ١٠٤٥ .

(٣) الاقبال (ابن طاووس) : عنه تنقيح المقال (المامقاني) : ج ٢ ص ٧٠ .

قولهم : «عين» توثيقاً ؛ بزعم أنه استعارة للصدق ؛ لأنّ العين بمعنىٰ الميزان .

قال : كما أنّ الصادق عليه السلام كان يُسمي أبا الصباح الكناني[١] بالميزان ؛ لصدقه .

قلتُ : فرق بين لفظ «الميزان» و«العين» ، وكأنه لم يُراعِ العرف ، والوجه ما ذكرناه .

ثم قال : بل الظاهر أنّ قولهم : «وجه» توثيق ؛ لأنّ دأب علمائنا السابقين في نقل الأخبار كان[٢] لا ينقلون إلاّ عمّن كان في غاية الثقة[٣] ، ولم يكن يومئذٍ مال ولا جاه حتىٰ يتوجّهوا إليهم له ، بخلاف اليوم .

قلتُ : جعل الوجه بمعنىٰ ما يتوجّه اليه ، وإضافته إلىٰ الطائفة لأدنىٰ ملابسة ؛ أي ما تتوجّه اليه الطائفة ، وهو ـ كما ترىٰ ـ خلاف ما يعقل النّاس إنّما يعقلون ما ذكرناه .

وكذلك قولهم : «من خواص الشيعة» ، كما قال أبو جعفر عليه السلام لاخي حمدان بن إبراهيم الحضيني : (رحم اللّه أخاك ـ يعني محمّداً ـ فإنه كان من خصّيص شيعتي)[٤] ، ومن اكتفىٰ في العدالة بحسن الظاهر ولو في تعرّفها ـ كما هو الظاهر ـ هان عليه الخطب .

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٩ الرقم ٢٤ .

(٢) في نسخة ش : كانوا .

(٣) في نسخة ش : وان .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٥ الرقم ١٠٦٤ .

وقولهم : «صالح الحديث» لا يبعد الحكم بصحّة الحديث ، وأعلىٰ من ذلك عدّه في حواريّي إمام ، كما جاء في حمران بن أعين[١] : أنه من حواريّي أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام ، مضافاً إلىٰ ما جاء فيه من قول أبي عبدالله عليه السلام له : (إنك من شيعتنا في الدنيا والآخرة)[٢] ، (وإنه رجلٌ من أهل الجنة وإنه مؤمن لا يرتد أبداً)[٣] مؤكّداً بالقسم .

وأمّا المدح فقولهم : متقن ، ثبت ، حافظ ، ضابط ، ينظر في حديثه ، يكتب حديثه ، مسكون إلىٰ روايته ، بصير بالحديث والرواية ، مضطلع بالرواية[٤] ، خاصّ ، إذ المراد أنه من الخواصّ لا من الخاصّة ، وإلاّ لقيل : خاصّيّ ، ولولا عدم الصراحة في ذلك لعددناه في التوثيق ؛ لما مرّ ، ومنه قولهم : «لابأس به» ، فإنه في العرف مما يفيد المدح ، بل ربّما عدّ في التوثيق.

واستقرب ذلك صاحب المنهج في متوسّطه ، وكأنه أخذ ذلك من تضمّنه لنفي البأس علىٰ العموم ، كما يقولون : «ثقة لابأس به» ؛ اي لا قصور عليه ، وفيه أن ليس الكلام في هذا المثال ونحوه مما يجيء به بعد الوصف ، كـ«عالم لابأس به» ، و«شاعر لابأس به» ، أو في مقام الوصف ، كما يقال : «زيد عالم» ، فتقول مصدّقاً : «لابأس به» ، بل فيما جاء مطلقاً ، كما تقول مبتدئاً :

---

(١) معجم رجال الحديث (السيد الخوئي) : ج ٦ ص ٢٦٠ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٤١٢ الرقم ٣٠٣ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٤١٢ الرقم ٣٠٤ .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

«زيد لاباس به» ، وهذا يختلف بحسب المقامات .

فان كان من التجار ـ مثلاً ـ نزّل على حسن المعاملة ، وكان نفي البأس والقصور عنها ، وإن كان من العلماء ففي العلم ، وان كان من الرواة ففي الرواية ، ومرجعه إلى مقام الوصف ، وإن لم يعرف له مقام بقي على الإطلاق .

ثم نقول : إنه ـ بحسب اللغة[1] ـ وإن كان لنفي البأس على العموم ، ومقتضاه إثبات الكمال ، لكن أهل العرف يعقلون منه أنه ليس بذلك الكمال ، وكأنّ هذا جاء من جهة أنّ اقصى همّة المادح أن دفع عنه البأس ، ولعلّ من قال : انّ في نفي البأس بأساً إنّما أراد هذا .

ومنه قولهم : «أُسند عنه» بناءاً على انّ المراد كما قال التقي المجلسي[2] : أنه روى عنه الشيوخ ، واعتمدوا عليه ، قال : وهو كالتوثيق .

ومنه الوصف بصحبة الامام عليه السلام ، كما قال الصدوق[3] في إدريس بن زيد أنه صاحب الرضا عليه السلام ، ومن ثَمّ حكم العلامة[4] بحسن طريقه ، وربّما بلغ هذا ببعضهم إلى التوثيق .

وأوضح من ذلك كلّه قولهم : ممدوح ، مشكور ، من أولياء أمير

---

(١) وفي الصحاح : وبئس كلمة ذمّ ، ونِعْمَ : كلمة مدح ، تقول : «بئس الرجل زيد» ، «بئست المرأة هند» ، و«بئس منقول من بئس فلان إذا أصابه بؤساً الصحاح (الجوهري) : ج ٣ ص ٩٠٧ .

(٢) روضة المتقين (محمّد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٤٧ .

(٣) روضة المتقين (محمّد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٤٧ .

(٤) الخلاصة (العلامة الحلي) : ص ٢٨١ .

المؤمنين عليه السلام ، مستقيم ، بل هو ممّا يُنبئ عن حسن الحال ؛ لأنّ المنساق عرفاً من المدح الثناء بما يرجع إلىٰ الدين ، وربّما ذكر بعد التوثيق ، كما قالوا في إسماعيل[١] الجعفي : انه ثقة ممدوح ، وكذلك الشكر ، وأمّا الولاية فليس المراد به مطلق الموالاة ، بل خصوصية أخرىٰ تنبئ عن مكانه ، كما قيل في سليم بن قيس الهلالي .

وأمّا الاستقامة فظاهرها أنها في المذهب والطريقة ، والمراد عدم التلوّن ، فاذا انضمّ إلىٰ ذلك العلم والتصنيف ، أو الصحبة وحمل الأخبار ، دلّ علىٰ مكانة ، وربّما عدّ في المدح النسبة إلىٰ أحدهم عليهم السلام بالمولوية ، كقولهم : «مسلم[٢] مولىٰ أبي عبدالله عليه السلام» ، لما في هذه النسبة من الاعتناء بشأن المنسوب ، والحقّ أنّها لا تدلّ إلاّ أن ينضمّ اليها قرينة حال .

ثم المدح إن جاء في أصحابنا أفاد الحديث حُسناً وعدّ حَسناً ، وإن جاء في غيرهم أفاده قوّة ، وعدّ قويّاً ، وقد عدّوا في المدح مثل ، شاعر ، أديب ، قارئ عارف باللغة والنحو ، نجيب ، كما جاء في يزيد بن خليفة عن الصادق[٣] عليه السلام : (أنت نجيب بالحارث بن كعب) .

والحقّ أنّ هذا كلّه ونحوه وإن كان في النّاس مدحة لكنه لا يفيد الحديث

---

(١) الخلاصة (العلامة الحلي) : ص ٨ الرقم ٢ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٢٩ ح ٦٢٤ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) ج ٢ ص ٦٢٥ الرقم ٦١١ ، وفيه : وأنت .

حسناً أو قوة .

وعدّ بعضهم فيه قولهم : «قريب الامر» ، وهو غريب ، فإنّ ظاهره ـ كما يظهر من ترجمة علي بن حسن[1] بن فضال في فهرست الشيخ[2] ، وترجمة الربيع بن سليمان بن عمر في النجاشي[3] انه على خلاف المذهب والطريقة ، لكنه ليس بذلك البعد والمباينة ، بل هو قريب ، وأقصاه أن يكون إمامياً غير ممدوح ولا مقدوح ، وإذا لم يفد سلوك الطريقة من دون مدح زائد على ذلك حسناً فلا يفيد مجرّد التوسط بينها وبين خلافها بطريق أولى ، وربما بنى ذلك على ما قد يتّفق من وصف الممدوح به ، كما قال النجاشي[4] في الهيثم بن أبي مسروق : إنه قريب ، مع أنّ الكشي[5] روى عن حمدويه أنه قال : لأبي مسروق ابن يقال له : الهيثم ، سمعت أصحابي يذكرونهما ، كلاهما فاضلان ، وذلك مدحٌ بل صحّح العلامة[6] الطريق ، وهو فيه ، وهذا خطأ ، وإنّما يتمّ لو

---

(١) في نسخة ش : الحسن .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩٢ الرقم ٣٨١ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٦٥ الرقم ٤٣٥ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٣٧ الرقم ١١٧٥ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج٢ ص ٦٧٠ الرقم ٦٩٦ ، وفيه :بعد قوله : «يذكرونهما» بخير ، والظاهر أن كلمة «بخير» سقطت من النسّاخ .

(٦) لم نعثر على تصحيح العلامة للهيثم بن ابي مسروق ، ولكنه صحّح طريق ثوير بن أبي فاختة ص ٢٨١ ، الفائدة الثامنة ، وقد صحّح الشيخ الصدوق طريق ثوير والهيثم فيه ، (روضة المتقين : ج ١٤ ص ٧٢) ، ونقل العلامة المجلسي في وجيزته (ص ٥٨) تصحيح العلامة له .

كان الحُكمانِ لواحد لكنّهما اثنان .

واختلاف الكشي والنجاشي غير عزيز ، والتفضيل على الموثّق والممدوح أدلّ على الوثاقة والمدح من الاصل ، فإن لم يثبت في المفضّل عليه ،كما في مثل أوثق اخوته أو من أبيه ، مع عدم العلم بوثاقة الأب والأُخوة ،كان الأصل أدلّ ، فإنّا نجدُ أنّ قولنا : «هو ثقة» ، أدلّ على الوثاقة من ذلك ، وكذلك صدوقٌ ، وأصدق أُخوته ، ووجهٌ ، وأوجههم ، وربّما يتعلّق في التوثيق بالتفضيل عليه لمكان المشاركة ، وهذا كما قد يجعل للحسين[١] بن علوان حظّاً في الوثاقة ؛ بقول ابن عقدة في أخيه الحسن : أنه كان أوثق من أخيه ، وكذلك قول النجاشي[٢] ـ بعد حكمه على الحسين بأنه عاميّ ثقة ـ : والحسن أخصّ بنا وأولى .

والحقّ : أنه لا دلالة في ذلك على التوثيق ؛ لشيوع استعمال أفعل مجرّداً ، وقد وقع في كلامهم التفضيل بالوثاقة على من لاحظّ له فيها من الضعفاء المتّهمين ، وهذا كما قال النجاشي[٣] في الحسن بن محمّد بن جمهور العمّي : «أبو محمّد بصريّ ثقة في نفسه ، ينسب إلى بني العمّ ، يروي عن الضعفاء ، ويعتمد المراسيل ، ذكرهُ أصحابنا بذلك ، وقالوا : كان أوثق من أبيه ، مع قولهم

---

(١) الخلاصة (العلامة الحلي) ص ٢١٦ الرقم ٦ ، وقد نقل فيها قول ابن عقدة : انه كان أوثق من أخيه.

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٥٢ الرقم ١١٦ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٦٢ الرقم ١٤٤ .

في أبيه علىٰ ما في النجاشي[١] : إنه ضعيف في الحديث ، فاسد المذهب ، وأنّ فيه اشياء اللّه أعلم بها من عِظَمها ، روىٰ عنه ابنه الحسن ، وكان ما رُمي به من الرواية عن الضعفاء لروايته عن أبيه ونحوه» .

ثم هنا أمارات تدلّ علىٰ وثاقة الراوي ، وأُخرىٰ تدلّ علىٰ مدحه

فمن الأولىٰ اتّفاق الكلمة علىٰ الحكم بصحّة ما يصح عنه ،كما إتّفق ذلك في جماعات من الأوائل والأواسط والأواخر ، وهو قولهم : إنّ العصابة أجمعت علىٰ تصحيح ما يصح عنهم وما كانوا ليتفقوا في إنسان علىٰ الحكم بصحّة كل مايحكيه الاّ وهو بمكانة من الوثاقة ، فبطل ما عساه يقال : إنّ حكم القدماء بصحّة حديث لا يقتضي الحكم بوثاقة راويه ؛ لأنهم ممّا يصحّحون بالقرائن ، وإن كان في رواته الضعفاء ، بل ولا المتأخرين ، فإنّهم ربّما حكموا بصحّة الحديث وفي طريقه مجهول أو ضعيف من حيث إنه شيخ إجازة ؛ وذلك أنّا إنّما تعلّقنا بإتّفاق الكلّ علىٰ الحكم بصحّة كلّ ما[٢] يرويه ، لا الحكم في الجملة بصحّة ما رواه في الجملة ، بل علىٰ الكلّية في كلا المقامين ، ومعلومٌ أنّ كل واحد منهم بحيث يُصحّح بالقرائن، لكن نهوض القرائن لكلّ واحدٍ في كلّ خبرٍ خبرٍ يرويه ، خارجٌ عن مجاري العادات ، فعُلم أنّ المدرك في حكم الكلّ في

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٣٧ الرقم ٩٠١ وفيه : وقيل .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

الكلّ إنّما هو وثاقته لدى الكـلّ ، وذلك غـير عـزيز ، ثـم لا دَخْـل بـعد ذلك لاتّفاقهم على اشتراط العدالة في القبول ،كما حكى الشـيخ[1] عـنهم ؛ للـقطع باستمرار طريقتهم على قبول كلّ ما ثبت لديـه ولو بـغير العـدالة ، واشـتراط العدالة عرفت وجهه ، وإلاّ لعمّ اتّفاقهم على التصحيح فـي كـثير مـن الأجـلاّء الثقات ، اذ لقائل [أن يقول][2]: لو كان المـدرك هـو الوثـاقة فـهؤلاء ثـقات أجلاء ، فما لهم لم يُجمعوا على تصحيح كلّ ما يصحّ عنهم ؟

هذا ، ومن النّاس من تجاوز عن هذا المقام ، فـزعم أنّ الاجـماع عـلى تصحيح ما يصحُّ عن هؤلاء كما قضى بوثاقتهم ، فهو قاضٍ بوثاقة من يروون عنه .

وهذا خطأ ، فإنَّ الاتّفاق على وثاقة راوٍ ، وصحّة كـلّ[3] مـا يـرويه ، لا يستلزم أنْ لا يروي إلاّ عن ثقة ،بل أقصاهُ أن لا يروي إلاّ ما ثـبت لديـه ولو بالقرائن .

نعم لو حكموا بأنه لا يروي إلاّ عن ثقة ـ كما اتفق ذلك في بعض هؤلاء ، كصفوان ، وابن أبي عمير ، والبزنطي ـ لتمّ .

بلى ، اللّهم ربّما كان في رواية الثقة الجليل عن إنسان نوع اعـتبار له ،

---

(١) العدة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦ .

(٢) لم ترد في النسختين .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

ولقائل [أن يقول](١) : كيف يكون هذا الاتّفاق دليلاً على الوثاقة ، ومن جملة من حكي الاتّفاق عليه : أبان بن عثمان(٢) ، وهو ناووسيّ ، وعبداللّه بن بكير(٣) ، وهو فطحي ، بل عثمان بن عيسى(٤) ، وهو واقفي شديد العناد للإمام عليه السلام ؟! إن كان ولابدّ فالوثاقة بالمعنى الأعمّ .

ثم كيف تتفق كلمتهم على تصحيح كلّ مايروي هؤلاء ، ومن جملة ذلك ما يروون في ترويج ضلالتهم وماهم عليه من الباطل ؟! أتراهم يصحّحون ذلك أيضاً ؟!

لا يقال : إنّ الاتّفاق عليهم إنما كان قبل انحرافهم عن الحقّ .

لأنّا نقول : حكاية الاجماع ظاهرة في أنه إنّما كان من بعد ، لقولهم : «اجمعوا على تصحيح مايصحّ عنهم» .

وقد يُجاب : بأنّ بين حكاية الاجماع على التصحيح وحكاية الانحراف عنهم تناف ، على أنّ حكاية الانحراف عن أبان إنما جاءت من قبل علي بن فضال ، وهو فطحي ، فلا تُعارض حكاية الثّقات إجماع الطائفة عليه ، الظاهرة في وثاقته ، وحكاية الاجماع على عثمان بن عيسى إنما صدرت عن بعضهم ، فلا تعارض ماعرف من انحرافه ، وأنّى تجمع الطائفة على تصحيح كلّ ما جاء

---

(١) لم ترد في النسختين .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٧٣ الرقم ٧٠٥ وص ٦٤٠ الرقم ٦٦٠ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٧٣ الرقم ٧٠٥ وص ٦٣٥ الرقم ٦٣٩ .

(٤) رجال الكشي(الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٠ الرقم ١٠٥٠ وص ٨٦٠ الرقم ١١١٧ .

به من يبارزهم بالعداوة ويبارزونه ، ويبرأ من إمامهم ويكذبه ؟! أو يقال : إنّ اجماع الطائفة بعد ذلك إنما كان على أُصولهم المعروفة بين الأصحاب كابراً عن كابر ، يأخذون بها ولا يتناكرونها ؛ لموافقتها ما ثبت عن الثّقات حسب ما مرّ في الفائدة السابقة ، فان كان المراد بهذه الكلمة الاجماع على التصديق ـ كما قيل ـ هان الخطب ، واقتضى ذلك الوثاقة بالمعنى الأعمّ ، كما أنّ[1] عمل الطائفة بأخبارهم يقتضيها أيضاً ، كالأصناف الثلاثة الذين حكى الشيخ[2] عمل الطائفة بأخبارهم ، غير أنّ الشيخ كفانا مُؤْنة استنباط وثاقتهم من ذلك ، حيث نصّ على وثاقتهم ، كما نصّ على فساد مذاهبهم ، ومثل ذلك ما إذا كان كتابه معتمداً ما بين الطائفة ، ككتاب حفص بن غياث القاضي[3] ، وقد نصّ الشيخ فيه أيضاً على كلا الأمرين .

ومنها: كونه من مشايخ الإجازة ، ومعنى ذلك أنه ممّن يُستجاز في رواية الكتب المشهورة ؛ وذلك أنّ طريقة الأصحاب ـ على قديم الدهر ـ مستقيمة على عدم استباحة الرواية من الكتاب ـ وان كان معروفاً ـ حتى يروي لهم روايةً رواته[4] ، ولا أقلّ من أن يُجيز لهم الشيخ رواية ما فيه ، حتى أنهم ليشدّون الرحال في ذلك ، ويتكلّفون المشاقّ ، وكفاك شاهداً على ذلك ما وقع لعلي بن

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) العدة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦ .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٦١ الرقم ٢٣٢ .

(٤) في نسخة ش : الرواية .

الحسن بن فضال(١) ؛ حيث كان يروي كتب أبيه ، عن أخويه ، ولم يستبح روايتها عن أبيه ، مع أنه كان قابله بها وهو ابن ثماني عشرة سنة ، غير انه لم يكن على سبيل الرواية ، من حيث إنه لم يكن يعرف ذلك ، ولم يُجزه أبوه ، وما جرىٰ لأحمد(٢) بن محمّد بن عيسىٰ مع الحسن بن علي الوشا ، حين سأله أن يخرج له كتابي(٣) العلاء بن رزين ، وأبان بن عثمان الأحمر، فلمّا أخرجهما قال : أُحب أن تُجيزهما لي ، فقال له : يرحمك(٤) الله ما عجلتك ، اذهب فاكتبهما ، واسمع من بعد . فقال(٥) لا آمن الحدثان ...الحكاية .

إذا عرفت هذا قلنا : ماكان العلماء وحملة الاخبار لاسيّما الأجلاّء ، ومن يتحاشىٰ في الرواية عن غير الثقاة ، فضلاً عن الاستجازة ، ليطلبوا الإجازة في روايتها إلاّ من شيخ الطائفة ، وفقيهها ، ومحدّثها ، وثقتها ،ومن يسكنون اليه ويعتمدون عليه ، وبالجملة : فلشيخ الإجازة مقام ليس للراوي.

ومن هنا قال المحقق البحراني(٦) ـ فيما حكىٰ الأُستاذ(٧) ـ «إنّ مشايخ

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٥٧ الرقم ٦٧٦ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٩ الرقم ٨٠ .

(٣) في المصدر : كتاب .

(٤) في المصدر : يارحمك .

(٥) في المصدر : فقلتُ .

(٦) المحقق البحراني : هو الشيخ أبو الحسن سليمان بن عبدالله البحراني الماحوزي .

(٧) فوائد الوحيد البهبهاني : ص ٤٥ ومراد المؤلف بكلمة الأُستاذ أي الوحيد البهبهاني أُستاذه .

الإجازة في أعلىٰ درجات الوثاقة والجلالة» .

وعن صاحب المعراج[١] : «لاينبغي أن يُرتاب في عدالتهم» .

وعن الشهيد الثاني[٢] : «أنّ مشايخ الإجازة لا يحتاجون إلىٰ التنصيص علىٰ تزكيتهم ، ولذلك صحّح العلامة وغيره كثيراً من الاخبار مع وقوع من لم يوثقه اهل الرجال من المشايخ في السند ، واعترض بأمرين :

أحدهما : أنّ إبراهيم بن هاشم وابن عبدون كانا من مشايخ الإجازة قطعاً ، مع عدّهم لأخبارهما في الحسان .

الثاني: أنّ من مشايخ الإجازة من كان فاسد العقيدة ، كبني فضّال وأضرابهم ؛ اذ لا ريب أنّ أصحابنا في الرجوع اليهم ، كانوا يروون عنهم ، ويستجيزون منهم .

والجواب : أنّ التعلّق إنّما هو بالظهور ، ولاريب في ظهور ماقلناه من الوثاقة والجلالة ، وعدُّ أخبار إبراهيم وابن عبدون في الحسان ، مبنيّ علىٰ عدم ملاحظة هذه الطريقة .

وأمّا احتمال فساد العقيدة فيضمحلّ بثبوت كون الشيخ من أصحابنا ، فإن لم يثبت ، وقام احتمال الانحراف ، كان موثّقاً قوياً ، بل قد نقول بظهور الوثاقة مع قيام الاحتمال .

---

(١) معراج أهل الكمال الىٰ معرفة الرجال (سليمان الماحوزي) : ص ٨٨ .

(٢) الرعاية في علم الدراية (الشهيد الثاني) : ص ١٩٢ .

وبالجملة : فالتعديل بهذه الطريقة طريقة كثير من المتأخرين ، كما قال صاحب المعراج ، وان كان المعروف عدّ ذلك في الممادح وموجبات الحسن .

واعلم أن ليس الغرض في الاستجازة مجرّد الاتّصال كما ظنّ ، بل الضبط ، فانّ العلم بالكتاب لايستلزم العلم بكلّ خبر من أخباره ، بل العلم بالجزء لايستلزم العلم بكيفيّته ، مع أنّ الأصل عدم العلم ، ثمّ استمرّت الطريقة حتىٰ في المعلوم ، ولكن العلم كما ذكرنا لايكون مع جميع الجهات ، وما يدّعيه الاخبارية من العلم بجميع الأخبار ، أو بجميع الأُصول ، ظاهر الفساد ، وقد أوضحناه في مواضع من شرح الوافية .

ومنها: رواية من يطعن علىٰ الرجال في روايتهم عن غير الثقات ؛ من المجاهيل والضعفاء ، كأحمد بن محمّد[(١)] بن عيسىٰ ، ذاك الذي أخرج أحمد ابن خالد البرقي علىٰ وثاقته ، وطرده من[(٢)] قم ؛ لأنه كان يروي عن الضعفاء ، ويعتمد المراسيل .

ومنها : رواية من عرف أنه لايروي إلاّ عن ثقة ، كصفوان ، وابن ابي عمير ، فقد ذكر الشيخ[(٣)] وغيره : أنهما لايرويان الاّ عن ثقة ، وكذلك أحمد ابن أبي نصر البزنطي ، كما ذكر غير واحد ، بل حكىٰ الإجماع علىٰ ذلك فيهم .

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) في نسخة ش : عن .

(٣) العدة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٨ .

ومنها : كثرة تناول الأجلاّء منه وروايتهم عنه ، بل اكثار الجليل المتحرّج في روايته عن الرواية عنه ، كصاحب الكافي[1] عن محمّد بن إسماعيل النيسابوري .

ومنها : اعتماد القمّيين عليه ، وروايتهم[2] عنه ؛ وذلك لما عُرفوا به من شدّة الإنكار ، بل اعتماد ابن الغضائري[3] عليه ، وروايته عنه لذلك .

ومنها : كونه من وكلاء أهل البيت عليهم السلام ، وما كانوا ليعتمدوا إلاّ علىٰ ثقة سالم العقيدة ، وأنّىٰ يعتمدون علىٰ الفاسد ، ويميلون إليه ، وهم ممّن ينهون عنه وينأون ؟! ومن ثَمّ إذا ظهر الفساد من أحدهم عزلوه ، وقد عدّل بهذه الطريقة غير واحد من الأصحاب ، كالعلاّمة[4] ، وصاحب المنهج[5] ، والشيخ البهائي[6] ، وغيرهم .

ومن هنا تعرف مقام المفضّل بن عمر ومحمّد بن سنان وأضرابهما من الوكلاء ، وإن غُمز عليهم بارتفاع القول .

ومنها : ترضّي الأجلاّء عنه ، وترحّمهم عليه ، وهذا كما ترىٰ الكليني ،

---

(١) فوائد الوحيد البهبهاني : ص ٥٠ .

(٢) في نسخة ش : في روايتهم .

(٣) فوائد الوحيد البهبهاني ص ٤٩ .

(٤) الخلاصة (العلاّمة الحلّي) : ص ٢٧٣ .

(٥) منهج المقال (الاسترابادي) : ص ٢١ ، وورد ذلك في تعليقة منهج المقال للوحيد البهبهاني .

(٦) مشرق الشمسين (البهائي) : ص ٢٧٤ .

والصدوق ، والشيخ يترحّمون على ناسٍ ، ويترضّون عنهم ، فتعلم أنهم عندهم بمكانة من الجلالة بدليل أنهم مازالوا يذكرون الثقات والأجلاّء ساكتين ، وربما كان الترحّم والترضي بخصوصيّة أُخرىٰ كالمشيخة ونحوها ، وكيف كان ، فما كان ليكون إلاّ عن ثقة يرجع إليه الأجلاّء إلىٰ غير ذلك من القرائن ، كقول الثقة : «حدّثني الثقة» أو غير واحد من أصحابنا ، أو جماعة من أصحابنا ؛ لبعد أن لايكون ثقة في جماعة يروي عنهم الثقة ويتناول ، ولاسيّما مثل المحمدين الثلاثة رضي الله عنهم[١].

وكحكمهم بصحّة السند مع وقوعه فيه ، كما يقع كثيراً للعلاّمة وغيره في أحمد[٢] بن محمّد بن يحيىٰ العطّار ، وأحمد[٣] بن عبدالواحد المعروف بابن عبدون ، وأحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد ، والحسين بن الحسن[٤] بن أبان ، وأضرابهم يحكمون بصحّة الخبر وهم في سنده ، وربما قيل إنّ حكمهم بصحّة أخبار هؤلاء إنّما كان من جهة أنّ الجهل بمشايخ الإجازة غير قادح ؛ من حيث إنّ المستجاز فيه من الأُصول المعلومة ، وفيه أنّ الاستجازة كما تكون في

---

(١) المحمدون الثلاثة رضي الله عنهم : هم محمّد بن يعقوب الكليني صاحب كتاب الكافي ، ومحمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي صاحب كتاب من لايحضره الفقيه ، ومحمّد بن الحسن الطوسي صاحب كتاب الاستبصار والتهذيب .

(٢) الخلاصة (العلامة الحلي) : ص ٢٧٦ الفائدة الثامنة .

(٣) روضة المتقين (محمّد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٣٣٠ ،وفيه : محمّد تقي يحيىٰ العطّار .

(٤) روضة المتقين (محمّد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٣٩ .

المعلوم تكون في غيره ؛ بأن يدفع اليه أصلاً مصحّحاً لا يعرفه إلاّ من قبله ، ويجيز له روايته على أن العلم ـ على الجملة ـ لايستلزم العلم على وجه التفصيل ، كما مرّ ، ولو تمّ هذا لصحّحوا أخبار سهل بن زياد ، فإنه من مشايخ الإجازة ، كما حكىٰ المجلسيّان[١] ، ولم يتوقّفوا في الحكم بصحّة أخبار مثل إبراهيم بن هاشم ، وابن عبدون ، مع أنّهما من أجلاّء مشايخ الإجازة .

ودعوىٰ أنّ ما رُوي عن أولئك لم يكن إلاّ من الأُصول المشهورة ، بخلاف مايرویٰ عن هؤلاء ، فإنه منها ، ومن غيرها مجازفة وتظنّ بغير برهان ، والحقّ أنّ كلّ واحد منهم يروي المشهور وغيره .

وقد عرفت أنّ الكلّ لا يأخذون إلاّ عن رواية أو إجازة ، وربما تعدّدت القرائن ، فيتجاوز التوثيق الصريح ، وإن لم يكن كلّ واحد منها مستقلاً في التوثيق ، وهذا كما اجتمع في إبراهيم بن هاشم تصحيح العلّامة[٢] في الخلاصة طريق الصدوق الىٰ عامر بن نعيم ، وكردويه ، وياسر الخادم ، وهو فيه ، وكثيراً مايعدّ العلّامة وغيره أخباره في الصحاح ، وان كان المشهور عدّها في الحسان .

وحكىٰ شيخنا البهائي[٣] عن أبيه أنه قال : إني لأستحي أن لا أعدّ

---

(١) المراد بالمجلسيين : الشيخ محمّد تقي المجلسي وولده صاحب البحار الشيخ محمّد باقرالمجلسي . روضة المتقين : ج ١٤ ص ٥٣ ، وكذلك الوجيزة : ص ٢٥ .

(٢) الخلاصة (العلامة الحلي) : ص ٢٧٨ .

(٣) معراج أهل الكمال (الشيخ سليمان الماحوزي) : ص ٨٧ .

حديثه[١] في الصحاح ،وكونه من مشايخ الإجازة ورواية الأجلاء عنه ، كعلي ابنه ، وسعد بن عبدالله ، وعبدالله بن جعفر ، ومحمّد بن أحمد[٢] بن يحيىٰ ، ومحمّد بن الحسن الصفار ، وأحمد بن إدريس ، واعتماد القمّيين عليه ، وهم أهل المداقّة الذين لايقنعون بواحدة دون أُخرىٰ ، وناهيك في ذلك أنه هو الذي نشر حديث الكوفيّين فيهم ، فلم يأخذوا عليه يوماً ، ولم ينكروا أصلاً ، بل استمرّوا علىٰ القبول علىٰ طول المدّة ، وهذا ـ كما ترىٰ ـ ممّا يتجاوز التوثيق ، مضافاً إلىٰ ما[٣] ينضمّ إلىٰ ذلك من قرائن المدح ، ككثرة روايته ونقائها ، وتلقّي الأصحاب لها بالقبول ، وعملهم بها ، وإكثار ثقة الإسلام وغيره ـ مما يروي عنه ـ وعدم استثنائه من رجال نوادر الحكمة ـ علىٰ ما سيأتي ـ ان شاء الله ـ بل حكىٰ الأُستاذ عن المحقق البحراني أنه حكىٰ عن بعض معاصرية ـ قال : وكأنه يريد العلامة المجلسي ـ أنه حكىٰ توثيقه عن جماعة ، وكما اجتمع في أحمد بن عبدون عدّ حديثه في الصحيح ، فانّ ذلك هو المعروف ، قال في الوجيزة[٤] : ويعدّ حديثه صحيحاً ، وكونه من مشاهير مشايخ الإجازة ، وكونه كثير الرواية من غير طعن ، كثير السماع من المشايخ ، مع ترحّم الشيخ عليه .

---

(١) في المصدر : حديث إبراهيم بن هاشم .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) في نسخة ش : مما .

( ) في نسخة ش : لكثرة .

(٤) الوجيزة (محمد باقر المجلسي) : ص ٤ .

وفي محمّد بن إسماعيل البندقي[١] عدّ حديثه في الصحاح حتىٰ حكي عن الشهيد الثاني : إطباق الأصحاب علىٰ ذلك عدا ابن داود[٢] ، وكونه من مشايخ الإجازة ، وإكثار الكليني منه ، حتىٰ روىٰ عنه في الكافي[٣] مايزيد علىٰ خمسمائة حديث... إلىٰ غير ذلك مما يطول تعدادهم ، وهذا باب واسع ، وعليك بالتتبع.

ومن هنا تعرف : أنّ التوثيق غير منحصر في التنصيص ، ويظهر لك أنّ التوقّف في توثيق مثل ابن طاووس والعلّامة مع علوّ طبقتهما ـ من حيث إنّهما ربّما وثّقا من لم يُنصّ علىٰ توثيقه ـ كما وقع لصاحب المعالم وولده ، ليس في محلّه ؛ لما عرفت من أنّ التوثيق ليس بمقصور علىٰ النقل ، بل قد يكون عن اجتهاد وتتبع الأمارات[٤] ، كما تُعرف عدالة المعاصر تستعملها بتتبع الأمارات الكاشفة عن الملكة ، بل ربّما قيل : إنّ تعديل المتأخرين وجرحهم كلّه عن اجتهاد ، وإن كان عن حكاية ، سلّمنا ، ولكن عدم عثور المتأخر علىٰ التوثيق في الكتب المعروفة في زمانه ، لا يستلزم العدم ؛ لسعة باعهما وكثرة اطّلاعهما ، فلعلّهما عثرا عليه في كتاب لم يظفر به ، كيف لا ؟! وكثيراً مايعثر

(١) ورد في رجال الشيخ الطوسي في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام ص ٤٩٦ الرقم ٣٠ محمّد بن إسماعيل يكنىٰ أبا الحسن نيسابوري يدعىٰ بندفر .

(٢) رجال ابن داود : ص ٣٠٦ التنبيه الاول .

(٣) فروع الكافي (الكليني) : ج ٦ ص ٢٨٧ ح ٧ وص ٢٧٦ ح ٣.

(٤) في نسخة ش : للأمارات .

أمثالنا ـ مع قصور الباع وشدّة التأخر ـ على التوثيق والمدح والقدح في غير كتب الرجال، وذلك كما يُستفاد: مدح ذريح من خبر صحيح في الفقيه[١] في باب قضاء[٢] التَّفَث.

ومدح القاسم بن عبدالرحمن الصيرفي من حديث صحيح في آخر كتاب الروضة[٣].

وتوثيق عبدالحميد بن سالم العطّار من هذا الحديث أيضاً، ولعلّ العلّامة في الخلاصة[٤] أخذ توثيقه منه، فإنّ القوم لم يوثّقوه.

ومدح إبراهيم بن شعيب من باب الوقوف بعرفة من الكافي[٥].

وأحمد بن[٦] خلف من كتاب الزيّ والتجمّل في باب البخور[٧] منه.

وحمران بن أعين من كتاب الغيبة[٨] للصدوق؛ حيث وصفه بصحّة الحديث.

---

(١) من لايحضره الفقيه (الصدوق): ج٢ ص ٤٨٤ ح ٣٠٣١.

(٢) في النسختين: من التفث، وأثبتنا ما في المصدر.

(٣) فروع الكافي (الكليني): ج ٨ ص ٣٠٧ ح ٥٦٢.

(٤) الخلاصة (العلامة الحلي): ص ١١٦ الرقم ٣.

(٥) فروع الكافي (الكليني): ج ٤ ص ٤٦٥ ح ٩.

(٦) في نسخة ش: ابن أبي.

(٧) فروع الكافي (الكليني): ج ٦ ص ٥١٨ ح ٥ وفي النسختين دال وشين: «النجود»، وهو غير صحيح.

(٨) الغيبة (الصدوق): من الكتب المفقودة، وأشار الشيخ الطوسي له في الفهرست: ص ١٥٧ في ترجمة حياته.

ووثاقة أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني من الصدوق في إكمال الدين[١] ، حيث قال : كان رجلاً ثقة ديّناً فاضلاً ، رحمة اللّه عليه ورضوانه ، وعنه أخذ العلامة[٢] وابن داود[٣] .

ووثاقة ثابت بن دينار منه ـ ايضاً ـ في مشيخة الفقيه[٤] .

وإسحاق[٥] بن جعفر الصادق عليه السلام من المفيد ، كما مرّ في الفائدة الأُولى ، والذين انفرد المفيد بتوثيقهم كثيرون .

وجلالة إبراهيم بن مهزيار الأهوازي من ربيع الشيعة[٦] لابن طاووس حيث عدّه من سفراء القائم عليه السلام ، ومن الأبواب الذين لا يختلف الاثنا عشرية فيهم .

وقد وثّق الصدوق ثابت بن دينار ، وترحّم عليه[٧] وترضّى عن كثيرين ، كأحمد بن هارون العامّي ، وتحذف أحمد بن محمّد بن يحيى العطّار .

---

(١) كمال الدين تمام النعمة (الصدوق) : ص ٣٦٩ .

(٢) الخلاصة (العلامة الحلي) : ص ١٩ الرقم ٣٧ .

(٣) رجال ابن داود : ص ٣٨ الرقم ٧٧ .

(٤) روضة المتقين (المجلسي) : ج ١٤ ص ٧١ .

(٥) مر في الفائدة الاولى ص ... ٦٦ .

(٦) إعلام الورى (الطبرسي) : ص ٤٤٤ .

(٧) لم ترد في نسخة ش .

وسمّىٰ الشيخ[1] رحمه الله جعفر بن محمّد بن إبراهيم العلوي الموسوي بالشريف الصالح في مواضع كثيرة .

واختصاص المفيد[2] رحمه الله بتوثيق ناس كثيرين معلوم ، كإسحاق ابن جعفر الصادق عليه السلام ، حسبما مرّ في الفائدة الأُولىٰ... الىٰ غير ذلك.

ومن هنا تعرف[3] أيضاً : أنّ ما حكي عن بعض الأعلام من قصر التزكية علىٰ الأُصول الاربعة ، لا وجه له .

ثمّ انّي رأيت المحقّق الشريف نعمة الله قدّس الله روحه ، يقول في كنز الطالب ـ بعد أن حكم بتوثيق إبراهيم بن هاشم ، وحكىٰ ذلك عن بعض مشايخه ـ : وقد سنح لي في هذا المقام فائدة : وهي أنّ تنويع الحديث الىٰ الأنواع الأربعة إنما حدث من العلّامة ومن قاربه ، فاصطلحوا علىٰ تخصيص عبارات كتُب المتقدمين ، مثل النجاشي ، والكشي ، والشيخ رحمه الله ، كلّ عبارة بنوع من أنواع الحديث ، فمن جملة ذلك «الحسن» جعلوا له عبارات

---

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٦٠ في باب من لم يرو عنهم عليهم السلام ، وذكره في هذا الباب فقط بعنوان : «العلوي الحسيني الموسوي المصري» ، ولم يذكر الشريف الصالح ، ولكن النجاشي ذكره بهذا العنوان في موردين في ترجمة حذيفة بن منصور ، وقال : حدّثنا أبوالقاسم جعفر بن محمّد الشريف الصالح ، وفي ترجمة داود بن سرحان ، وكذلك راجع النجاشي : ص ١٤٨ الرقم ٣٨٣ ، وص ١٥٩ الرقم ٤٢٠ .

(٢) الارشاد (المفيد) : ص ٢٨٦ .

(٣) في نسخة ش : يعرف .

المدح الخالية من التصريح بالتوثيق .

ومعلوم أنّ أُولئك لم يخصّوا بذلك هذا القسم بعينه ، بل ربما أرادوا به الثقة المقبول ، وذلك أنّ الراوي إذا كان عدلاً ضابطاً ، فإن أرادوا ذكر حاله بطريق الإجمال والاختصار ، قالوا : ثقة ، عدلاً ، أو نحو ذلك ، وإن أرادوا بيان حاله علىٰ التفصيل ذكروا سبب توثيقه ، وحسن حاله ، فقالوا : إنه كان وكيلاً للإمام عليه السلام ، وأثنىٰ عليه ، أو أنه فاضل ، أو انه أوّل من نشر الحديث في البلد الفلاني ، كإبراهيم بن هاشم ، ومرادهم من أمثال هذه العبارات تصحيح أحاديث أولئك الرواة ، بل ربما كانت[1] دلالة هذه العبارات المفصّلة علىٰ التوثيق أحكم من دلالة قولهم ثقة ، وذلك أنّ هذه دعوىٰ بلا دليل ؛ إذ ربّما كان السبب فيه مالو ذكر لم يُكتف به عند المتأخرين ، كما وقع للشهيد[2] الثاني في عمر بن حنظله.. ، فإنه وثّقه فقُبِل ذلك منه ، ثمّ لما عثر ولده في بعض فوائده : أنّ السبب في توثيقه إنما هو قول الصادق عليه السلام في حديث الوقت : (إذن لا يكذب علينا)[3] مع ضعف طريقه ، ردّه واستغرب ذلك من أبيه ، وقال : «لولا أنّي عثرت علىٰ كلامه ماأجزت أن يكون وثّقه لاجل ذلك»[4] .

---

(١) في المصدر : كان .

(٢) الدراية (الشهيد الثاني) : ص ٤٤ .

(٣) فروع الكافي (الكليني) : ج٣ ص ٢٧٥ ح ١ .

(٤) منتقىٰ الجمان (الشيخ حسن العاملي) : ج ١ ص ١٩ .

قال الشريف : «ومن هنا أضاف بعض المحقّقين ـ من أصحابنا المتأخّرين ـ توثيق كثير من الرجال الذين لم يتعرّض لهم المتقدمون ، فأمّا توقّف من توقّف في توثيق المفيد رحمه الله ؛ من حيث إنه ربّما وثّق في إرشاده من ضعفه الشيخ والنجاشي ، فالمفيد شيخهما وعنه تحملا ، وأقصىٰ مايقتضيه جدّهما في هذا الشأن واجتهادهما ، مع تأخّرهما عنه ترجيح مقالتهما علىٰ قوله عند التعارض ، أمّا التوقّف مع عدم المعارض فلا وجه له .

وأمّا توقّفهم في توثيق ابن فضال ، وابن عقدة ، وأضرابهما من الثقات المنحرفين من أئمة هذا الشأن ، وأهل القَدَم الراسخ فيه والباع الطويل ، فالذي يستفاد من تتبع سيرة قدماء الأصحاب هو الاعتماد علىٰ أمثال هؤلاء ، كما يُعرب عنه تصفّح كتُب الرجال ، وناهيك في علي بن الحسن بن فضال اعتماد الثقة الجليل محمّد بن مسعود العيّاشي [١] عليه ، حتىٰ إنه ليكتفي بمجرّد أن يقول من دون أن يسأله عن الوجه في ذلك ، كما وقع له غير مرة ، فلا وجه للتوقّف فيه وفي أضرابه ، نعم توثيق مثله إنما يُفيد الوثاقة بالمعنىٰ الأعم ، فإن ثبت كون من وثّقوه مستقيماً علىٰ الطريقة أفاد الوثاقة بالمعنىٰ الأخص .

فأمّا نصر بن الصباح فإنه وإن رُمي بالغلوّ وارتفاع القول ، لكن الثقات الأجلاء كابن مسعود والكشي ـ تناولوا منه ، ورووا عنه ، وعدّ قوم توثيقهم قريباً من التوثيق .

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٣٥ الرقم ٦٣٩ .

وأمّا ثقات العامة كابن نمير فقال الأُستاذ[١] : إنه لا يبعد عن مكانة ابن فضّال .

ومن الثانية : أعني القرائن التي تدلّ علىٰ المدح كثرة روايته مع عدم الانتقاد والطعن عليه ؛ لقوله : عليه السلام (اعرفوا منازل الرجال علىٰ قدر روايتهم عنّا)[٢] ، وربّما جُعل هذا أمارة علىٰ التوثيق ، وليس بذلك البعيد ، بناءً علىٰ الاكتفاء في العدالة بحسن الظاهر ، ولعلّ بناء الشهيد[٣] رحمه الله كان علىٰ ذلك ؛ حيث قال في الحكم بن مسكين :« لمّا كان كثير الرواية ، ولم يرد فيه طعن ، فأنا أعمل بروايته » علىٰ ماحكىٰ التقي المجلسي عنه ، فاندفع اعتراض الشهيد الثاني عليه ، بأنه لايكفي الجرح ، بل لابدّ من التوثيق ؛ وذلك لأنه إن كان علىٰ ظاهر طريقة المتقدّمين فلاكلام ، وإلاّ فالمتأخرون ممّن يكتفون بحسن الظاهر في تعريف[٤] العدالة .

ومنها : كثرة الرواية عنه ، وكثرة الراوين لكتابه ، فإنّ ذلك من أمارات الاعتماد ، ولاسيّما بملاحظة اشتراطهم العدالة في الرواية وإن كانوا ممّن يروون عن غير العدل أيضاً ؛ لأنّ الكلام في الظهور ، وقد اجتمع هذان الوجهان في إسماعيل بن أبي زياد السكوني، فإنه أكثر الرواية عنهم عليهم السلام ، وكثر

---

(١) الفوائد (الوحيد البهبهاني) : ص ٩ ، ص ٥١ وقد ذكره بالمعنىٰ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٥ الرقم ١ ، وفيه : منّا .

(٣) تنقيح المقال (المامقاني) : ج ١ ص ٣٦٠ .

(٤) في نسخة ش : تعرف .

تناول الأصحاب منه [١] وإن اشتهر تضعيفه ، وأنّه عاميّ ، بل حكىٰ ابن إدريس [٢] في فصل ميراث المجوس : أنه لا خلاف في كونه عامّياً ، وربّما أيّدوا ذلك بأسلوب روايته ، فإنه لا يقتصر في الغالب علىٰ أبي عبداللّه عليه السلام ، بل يروي عنه ، عن أبيه ، عن آبائه عليهم السلام ، وربّما جعل بعضُ المتأخّرين اجتماع هذين الوجهين فيه طريقاً إلىٰ الحكم بكونه إمامياً .

قال التقي المجلسي [٣] : «والذي يغلب في ظنّي أنه كان إمامياً ، لكنه مشهور بين العامّة.. حتىٰ أنه [٤] كان من قضاتهم ، وكان يروي عن الصادق عليه السلام في جميع أبواب الفقه ، فكان يتّقي عنهم أشدّ تقاة».

قلتُ : فإذا انضمّ إلىٰ ذلك ماحكم به الشيخ [٥] والمحقّق [٦] وغيرهما من وثاقته ـ حتىٰ الشيخ ادّعىٰ اتّفاق الأصحاب علىٰ العمل بروايته ، وما كانوا ليتّفقوا علىٰ غير ثقة ـ كان ثقة .

ومنها : أن يكون أكثر مايرويه متلقّىٰ بالقبول أو سديداً.

ومنها : كونه من رجال محمّد بن أحمد بن يحيىٰ بن عمران الأشعري ،

---

(١) في نسخة ش : عنه .

(٢) السرائر (ابن إدريس الحلي) : ج ٣ ص ٢٨٩ .

(٣) روضة المتقين (محمّد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٥٨ .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

(٥) العدة (الشيخ الطوسي) : ج١ ص ٥٦ .

(٦) المعتبر (المحقق الحلي) : ج١ ص ٢٥٢ .

ولم يستثن عليه ، وذلك أنّ أقصىٰ ما استثني عليه روايته عن أُولئك الثمانية عشر أو العشرين ، فعلم أنّ من عداهم مرضيّ عنه ، فكان أقلّ مراتبه المدح ، بل ربما جعل طريقاً إلىٰ التوثيق .

وبالجملة فاتخاذ هذا الوجه دليلاً علىٰ الاعتماد ، طريقة جماعة من المحقّقين ، كصاحب الذخيرة وغيره .

ومنها : أن يروي فيه غير الثقة ما يدلّ علىٰ وثاقته وجلالته ، وأضعف من هذه أن يروي هو ذلك في نفسه ، فإن انضمّ إلىٰ ذلك ما يؤيّده ، كنقل المشايخ لذلك الخبر عند ذكره ، واعتدادهم به ، قوي الظنّ ، ولاسيّما في الأوّل[١] ، فربّما بُني عليه التوثيق إن ظهرت منهم أمارات القبول ، وهذا كما حكم الشهيد الثاني[٢] رحمه الله بوثاقة عمر بن حنظله ، لقول الصادق عليه السلام في حديث الوقت : (اذن لا يكذب علينا)[٣] ، مع مافي سنده من الضعف ؛ لمكان يزيد بن خليفة ، وما ذلك إلاّ لرواية الأجلّاء ـ كالكليني ـ له ، وعمل كثيرين به ، فضعف اعتراض ولده المحقّق صاحب المعالم[٤] ، واستغرابه للتوثيق بمجرّد هذا الخبر الضعيف ، لا وجه له .

---

(١) وهو ان يروي فيه غير الثقة ما يدل علىٰ وثاقته وجلالته .

(٢) الدراية (الشهيد الثاني) : تراجع ص ٤٤ .

(٣) فروع الكافي (الكليني) : ج ٣ باب وقت الظهر والعصر ح ١ ص ٢٧٥ .

(٤) منتقى الجمان (الشيخ حسن العاملي) : ج ١ ص ١٩ .

ومنها :كونه من آل أبي شعبة ، وذلك لقول النجاشي[١] في عبدالله علي ابن أبي شعبة الحلبي : وآل أبي شعبة بالكوفة بيت مذكور من أصحابنا، وروىٰ جدّهم أبو شعبة عن الحسن والحسين عليهما السلام ، وكانوا جميعهم ثقات مرجوعاً إلىٰ مايقولون ،وكان عبيدالله كبيرهم ووجههم .

وفي أحمد بن عمر بن أبي شعبة بعد أن وثّقه[٢] : وهو ابن عمّ عبيدالله ، وعبدالأعلىٰ وعمران ومحمّد الحلبيّين ، روىٰ أبوهم عن أبي عبدالله عليه السلام ، وكانوا ثقات .

بل عدّ منها وقوعه في سند طعن فيه من جهة أُخرىٰ ، ولم يطعن فيه من قبله ، وأخذه معرفاً لثقة أو جليل ، كان يقال في تعريفهما : إنه أخو فلان أو أبوه ، وكونه من بيت ذكروا أنه بيت جليل من الأصحاب كآل أبي الجهم القابوسي ؛ لقول النجاشي[٣] في المنذر بن محمّد بن المنذر بن سعيد بن أبي الجهم القابوسي : «ثقة من أصحابنا ، من بيت جليل».

وفي سعيد[٤] بن أبي الجهم القابوسي :كان سعيد ثقة في حديثه ، وجهاً بالكوفة ، وآل أبي الجهم[٥] بيت كبير في الكوفة ، وكآل نعيم ، لقول

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٣٠ الرقم ٦١٢.

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٩٨ الرقم ٢٤٥ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤١٨ الرقم ١١١٨ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٧٩ الرقم ٤٧٢ .

(٥) في نسخة ش : جهم .

النجاشي[١] في بكر بن محمّد الأزدي بن عبدالرحمن بن نعيم [الغامديّ][٢] : «أبو محمّد ، وجه في هذه الطائفة ، من بيت جليل بالكوفة من آل نُعَيْم الغامديّين» .

وفي جعفر[٣] بن المثنىٰ بن عبدالسلام بن عبدالرحمن بن نعيم الأزدي العطّار : «ثقة من وجوه أصحابنا الكوفيّين ، ومن بيت آل نُعَيْم»... إلىٰ غير ذلك ، كأنهم غفلوا عن وصف البيت بالجلالة والثناء علىٰ كلّ من ذكروه من عموم المدح ، وأنه لوجه ، بل ربما عدّ منها رواية الصدوق عنه .

وهنا دقيقة غفل عنها أكثر الناس وهي : أنّهم إذا أرادوا أن يعرفوا حال راوٍ من الرواة ، عمدوا إلىٰ كتب الرجال فما وثّقه أهل الرجال أو مدحوه ، حكموا بوثاقته ومدحه ، وما ضعّفوه أو قدحوه حكموا بضعفه وقدحه ، وما لم يتعرّضوا له بمدح ولا قدح ، حسبوه في عداد المجاهيل ، وعدّوا الرواية بمكانة مجهولة ، وأسقطوها عن الاعتبار ، إلّا ان ينضمّ إليها ما يقوّمها ، وعلىٰ هذا بنىٰ العلّامة المجلسي[٤] رحمه الله أمره في الوجيزة وأصحاب التحقيق : انّ عدّ

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٠٨ الرقم ٢٧٣ .

(٢) اثبتناه من المصدر ، في النسختين : الغالبين .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٢١ الرقم ٣٠٩ .

(٤) في حدود تتبّعنا لوجيزة المجلسي الابن لم نعثر علىٰ هذا القول ، علماً بأن صاحب الوجيزة لم يكن شأنه أن يعطي تلك الأوصاف ، ولكن وجدنا التقي المجلسي في شرحه لمشيخة الصدوق يقول : وما كان فيه عن إدريس بن زيد ـ صاحب الرضا عليه السلام ـ لم يذكره أصحاب الرجال ، =

الرجل في جملة أصحاب الائمة عليهم السلام ، والرواة عنهم ، وحَمَلة أخبارهم ، ممّا يدلّ علىٰ كونه إمامياً ، ويفيده نوعاً من المدح .

أمّا الاول : فلما مرّ في أوّل الفائدة : من جريان عادة أهل الرجال علىٰ عدم التعرّض لبيان مذهب الراوي ، إذا لم يعرف منه إلاّ المذهب ، الآن يكون محلّ ريبة ، وأنّهم متىٰ عثروا منه علىٰ وصمة أو انحراف ، نادوا عليه بذلك وشهروه ليعرف ، وخاصّة في الأُصول الأربع ، أتراهم جهلوا حال كلّ مسكوت عنه ، ونحن نعلم فيما لا يحصىٰ أنهم إماميّون ؟!

وأما الثاني : فلا ريب أنّ انضمام الرجل إلىٰ حَمَلة الشريعة وعلمائها فضلاً عن الائمة عليهم السلام ، وتناوله منهم[1] وروايته عنهم مما يدلّ علىٰ حسن حال بل ربّما جعل طريقاً إلىٰ تعرف العدالة ، فما ظنّك بأصحاب الائمة ورواتهم ، وخاصّة[2] إذ بلغت بهم المحافظة علىٰ أحكام الشريعة ـ ومايتلقّونه عن أربابها ـ إلىٰ تاليف الكتب ، وجمع الصحف ، حتّىٰ صارت دفاترهم مرجعاً للعلماء يتدارسونها مدىٰ الأيام ، وقد أشار المفيد[3] رحمه الله إلىٰ مثل هذا في الرسالة التي عملها ـ في أمر شهر رمضان ـ ردّاً علىٰ الصدوق ، عند ذكر الرواة ومدحهم ؛

= لكن وصف الصدوق له : بانه صاحب الرضا عليه السلام ، يجعل الخبر حسناً . روضة المتقين : ج ١٤ ص ٤٧ ، والظاهر أنّ السيّد الأعرجي أراد أن يقول : في المشيخة ، فقال : في الوجيزة .

(١) في نسخة ش : عنهم .

(٢) في ش : وان .

(٣) الرسالة العددية (المفيد) : ص ٢٥ .

حيث قال : وهم[١] أصحاب الأُصول المدوّنة .

فإن عُدَّ في العلماء ، وتلقّىٰ العلماء عنه [لا][٢] سيّما الأجلاّء ، وبذل الجهد ، وتحمّل المشاقّ ، وقاسى[٣] مرارة التقيّة في التحصيل ، وشدّ الرحال إلىٰ أرباب العلم في أطراف البلاد ، وجمع الكتب في أسمائهم وأحوالهم ، وهي كتب المشيخة[٤] ، كما وقع لداود بن كورة وغيره ، فدلالة ذلك علىٰ حسن الحال ، بل علّو الطبقة مما لاخفاء فيه .

ثم اني رأيتُ الأُستاذ[٥] يحكي عن بعضهم : أنه كان يعدّ ذكر أهل الرجال للراوي من دون طعن ، سبباً لقبول روايته .

ويشير بذلك الىٰ قول[٦] الشهيد ـ في الذكرىٰ[٧] في مبحث الجمعة ـ في الحكم بن مسكين : إنّ ذكره غير قادح ، ولا موجب للضعف ؛ لأنّ الكشي[٨] رحمه الله ذكره ، ولم يطعن عليه ، ثم تأمّل في ذلك ،

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) لم ترد في النسختين .

(٣) في النسختين : ومقاساة .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٥٨ الرقم ٤١٦ .

(٥) فوائد الوحيد البهبهاني : ص ٤٥ .

(٦) في النسخة المعتمدة : لقول .

(٧) الذكرىٰ (الشهيد الثاني) : ص ٢٣١ .

(٨) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٥٨ الرقم ٨٦٦ ، ج ١ ص ٥٤ الرقم ٢٦ .

وجعل يتأولّ عليه ، ويقول : لعلّ مراده أنّ الكشي ذكره في سند رواية استند إليها ، ولم يطعن فيه .

قلتُ : لو أراد هذا لكفىٰ الاستناد إلىٰ روايته ، ولم يحتج الىٰ ضميمة عدم الطعن ، والظاهر أنه يشير الىٰ ماذكرناه ، وكفاك منبّهاً علىٰ ماقلناه قول المفيد في الإرشاد[١] ، وابن شهر آشوب في المناقب[٢] : انّ الذين رووا عن الصادق عليه السلام من الثقات كانوا أربعة الآف رجل ، وإنّ ابن عقدة ذكرهم في كتاب الرجال ، وأنت اذاتتبعت ماذكر الشيخ[٣] من أصحاب الصادق عليه السلام في كتاب رجاله ـ هذا الذي زعم أنّه أوفىٰ من كتاب ابن عقدة ، وإن لم يذكر فيه إلاّ من كان من رواتنا ـ لم تجده يوثّق منهم إلاّ النزر القليل ؛ من جهة أنه لم يكن غرضه الجرح والتعديل ،بل ضبط الرجال ، وفي كتاب إعلام[٤] الورىٰ للطبرسي أنه روىٰ عن الصادق عليه السلام من مشهوري أهل العلم أربعة آلاف إنسان ، غير أنّي بعد هذاكلّه جريتُ في هذا الكتاب علىٰ طريقة القوم ؛ في عدّ من لم يذكروه بقدحٍ ولامدحٍ في المجاهيل .

وقال الشيخ الحرّ في خاتمة الوسائل[٥] ـ بعدأن حكىٰ عن الشهيد الثاني ـ :

---

(١) الارشاد (الشيخ المفيد) : ص ٢٧١ .

(٢) مناقب ابن شهرأشوب : ج ٤ ص ٢٤٧ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ٢ .

(٤) إعلام الورىٰ (الطبرسي) : ص ٤١٠ .

(٥) خاتمة تفصيل وسائل الشيعة (الحر العاملي) : ج ٣٠ ص ٢٣٨ .

«فإنّ اشتهار العدالة يُغني عن تزكية العدلين ، كمشايخنا السالفين من عهد الكليني إلى زمننا هذا ؛ لما اشتهر في كلّ عصر من ثقتهم وضبطهم ، وورعهم مايزيد على العداله.. ، والحقّ انّ كثيراً من علمائنا المتقدّمين والمصنّفين المذكورين في كتب الرجال من غير تضعيف كذلك ؛ لما ظهر من اثارهم ، واشتهر من أحوالهم وان لم يصرّحوا بتوثيقهم» .

وأمّا القدح والجرح ، فلا إشكال في مثل قولهم فاسد المذهب والعقيدة ، كذّاب ، وضّاع ، غالٍ .

نعم يقع الكلام في اصطلاحات أُخر : منها قولهم : ضعيف ، والمعروف أنه قدح منافٍ للعدالة ، ومن تتبّع طريق القدماء ، ورآهم كيف يضعّفون[١] بكثره الإرسال ، والرواية عن الضعفاء والمجاهيل ، كما قال ابن الغضائري[٢] في جعفر بن محمد بن مالك ، بعد أنّ رماه بالرواية عن الضعفاء والمجاهيل[٣] وغير ذلك : «وكلّ عيوب الضعفاء مجتمعة فيه» ، فعدّ ذلك من موجبات الضعف ، حتّى أنهم لينفون من اتّهموه بذلك .

كما وقع لأحمد بن محمد بن عيسى مع أحمد بن أبي عبدالله البرقي[٤]

---

(١) في نسخة ش :يصنعون .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) لم ترد فينسخة ش .

(٤) قال ابن الغضائري : طعن عليه القميّون ، وليس الطعن فيه ، وإنّما الطعن فيمن يروي عنه ، فإنه كان لايبالي عمّن أخذ على طريقة أهل الأخبار ، وكان أحمد بن محمد بن عيسى أبعده عن قم ، ثم =

وسهل [١] بن زياد الآدمي وغيرهما، عرف أنّ مطلق التضعيف غير قادح ، بل ربما ضعّفوا برواية الضعفاء ، ومن غمز عليه ، وهذاكما قال النجاشي [٢] في محمد بن الحسن بن عبد الله الجعفري : ذكره بعض أصحابنا وغمز عليه ، روي عنه البلوي ، والبلوي رجل ضعيف مطعون عليه... ، الىٰ أن قال : (وهذا ايضاً ممّا يضعّفه .

وقال [٣] في جابر بن يزيد الجعفي ، وهو يغضّ من جانبه : وروىٰ عنه جماعة غمز فيهم... ، إلىٰ أن قال) [٤] : وكان فيٰ نفسه مختلطاً ، بل قال الأُستاذ [٥] : لعلّ من أسباب الضعف عندهم قلّة الحافظة ، وسوء الضبط ، والرواية من غير إجازة، والرواية عمّن لم يلقه ، واضطراب ألفاظ الرواية ، وايراد الرواية التي ظاهرها الغلو والتفويض أو [٦] الجبر والتشبيه ،كما هو

= أعاده إليها واعتذر إليه ، وقال : وجدت كتاباً فيه وساطة بين أحمد بن محمد بن عيسىٰ ، وأحمد بن محمد بن خالد ، ولمّا تُوفّي مشىٰ أحمد بن محمد بن عيسىٰ في جنازته حافياً حاسراً ليبرّىء نفسه ممّا قذفه به . الخلاصة (العلاّمة الحلّي) : ص ١٤ .

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٨٥ الرقم ٤٩٠ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٢٤ الرقم ٨٨٤ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٢٨ الرقم ٣٣٢ .

(٤) لم ترد في النسخة ش .

(٥) فوائد الوحيد البهبهاني : ص ٣٧ مع تفاوت يسير .

(٦) في نسخة ش : و .

مسطور[١] في كتبنا المعتبرة .

قال : بل ربما كانت مثل الرواية بالمعنىٰ عندهم من الأسباب .

فقد بان أنّ التضعيف في الاصطلاح القديم أعمّ منه في الحديث .

فاما قولهم : «ضعيف في الحديث» ، فربما ظهر من تخصيص الضعف بالحديث عدم القدح بالمحدِّث، لكنهم ربما فعلوا[٢] ذلك في المقدوح ، وهذا كما قالوا في محمد بن الحسن بن جمهور العمّي[٣] : ضعيف في الحديث ، فاسد المذهب ، فيه أشياء الله أعلم بها من عظمها .

كما ان قولهم : «ثقة في الحديث» لا يدلّ علىٰ الاختصاص ، لاستعمالهم ذلك في أنفسهم وحديثهم .

نعم قولهم : «ثقة في نفسه» ممّا يدلّ علىٰ التخصيص لاستعمالهم ذلك كثيراً فيمن يروي عن الضعفاء ، وهذا كما قالوا في الحسن بن محمد بن جمهور المتقدم ذكره : ثقة في نفسه ، يروي عن الضعفاء ، ويعتمد المراسيل .

ومنها : قولهم : «كان من الطيّارة ، ومرتفع القول ، وفي مذهبه ارتفاع» ، يريدون بذلك كلّه الغلوّ والتجاوز بأهل العصمة إلىٰ ما لا يسوغ ، وهو الذي أراد من قال[٤] في محمد بن سنان : «أراد أن يطير فقصصناه» ، والمعروف في مثل

---

(١) لم ترد في المصدر .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٣٧ الرقم ٩٠١ .

(٣) في نسخة ش : القمي .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٩٥ الرقم ٩٧٧ ، وقال : كان من الطيّارة فقصصناه .

هذا عدّه في القوادح ، كما في معناه ، لكن قال الأُستاذ [1] :

الظاهر أنّ كثيراً من القدماء [لا] [2] سيّما القمّيين وابن [3] الغضائري ، كانوا يعتقدون للأئمة عليهم السلام منزلة خاصة من الرفعة والجلالة ، ومرتبة معينة من العصمة والكمال بحسب اجتهادهم ، لايجوّزون التعدّي عنها ، فكانوا يعدّون التجاوز عنها ارتفاعاً وغلوّاً ، حتىٰ جعلوا مثل نفي السهو عنهم غلوّا ، بل ربما جعلوا نسبة مطلق التفويض إليهم ، أو التفويض المختلف فيه ، أو الإغراق في إعظامهم ، وحكاية المعجزات ، وخوارق العادات عنهم ، أو المبالغة في تنزيههم عن النقائص ، وإظهار سعة القدرة وإحاطة العلم بمكنونات الغيوب في السماء والأرض ، ارتفاعاً وموجباً للتهمة ، خصوصاً والغلاة كانوا مخلوطين بهم يتدلّسون فيهم ، قال :

وبالجملة : فالظاهر أنّ القدماء كانوا مختلفين في المسائل الأُصوليّة كالفرعيّة ، فربما كان بعض الاعتقادات عند بعضهم كفراً ، أو غلوّاً ، أو تفويضاً ، أو جبراً ، أو تشبيهاً ، أو نحو ذلك ، وعند آخرين ممّا يجب اعتقاده ، وربما كان منشأ جرحهم للرجل ، ورميهم إياه بالأُمور المذكورة ، روايته لما يتضمّن ذلك ، أو نقل الرواية المتضمّنة لذلك ، أو لشيء من المناكير عنه ، أو

---

(١) فوائد الوحيد البهبهاني : ص ٣٨ مع تفاوت يسير مع المصدر .

(٢) لم ترد في النسختين .

(٣) لم ترد في المصدر .

دعوىٰ بعض المنحرفين أنه منهم ، فينبغي التأمّل في جرحهم بأمثال هذه الأُمور .

ومن لحظ موقع قدحهم في كثير من المشاهير ، كيونس بن عبدالرحمٰن ، ومحمد بن سنان ، والمفضل بن عمر ، ومعلّىٰ بن خنيس ، وسهل بن زياد ، ونصر بن الصباح ، في كثير من أمثالهم، عرف الوجه في ذلك ، وكفاك شاهداً إخراج محمد بن أحمد بن عيسىٰ لأحمد بن محمد بن خالد .

قال المحقّق محمد بن الحسن : إنّ أهل قم كانوا يخرجون الرواي بمجرّد توهّم الريب .

وقال التقي المجلسي[1] : إن ابن عيسىٰ أخرج جماعة من قم باعتبار روايتهم عن الضعفاء ، وإيرادهم المراسيل ، وكان ذلك اجتهاداً منه ، والظاهر خطؤه ، لكن كان رئيس قم .

وذكر الأُستاذ[2] ايضاً : إن ابن عيسىٰ وابن الغضائري ، ربما نسبا الراوي الىٰ الكذب ووضع الحديث بعد نسبته الىٰ الغلوّ ، وكأنّه لرواية مايدلّ عليه .

ومنها : الرمي بالوقف ، والمعروف أنه الوقوف علىٰ أبي الحسن موسىٰ ابن جعفر عليه السلام ، وإنكار من بعده بعد موته ؛ بدعوىٰ أنه القائم المنتظر ،

---

(١) روضة المتقين (المجلسي) : ج ١٤ ص ٢٦١ .

(٢) فوائد الوحيد البهبهاني : ص ٣٩.

وعلىٰ أهله وردت المذامّ ، وهم كانوا يُسمّون بالممطورة .

لكن قال التقي المجلسي رحمه الله : إنّ الواقفة صنفان ، وإنّ[١] منهم مَن وقف علىٰ موسىٰ بن جعفر في زمانه ، واعتقد أنه قائم آل محمد صلّىٰ الله عليه وآله ؛ وذلك لشبهة دخلت عليهم ممّا ورد عنه وعن أبيه : أنه عليه السلام صاحب الأمر ، ولم يعلموا أنّ كلّ واحد منهم صاحب الأمر ؛ أي أمر الإمامة ، وذلك كسماعة بن مهران ، فإنه نقل أنه مات في زمانه عليه السلام .

قال : وكفر مثل هذا غير معلوم ؛ لأنه عرف إمام زمانه ، ولا يجب عليه معرفة الامام الذي بعده ، نعم لو سمع ان الامام بعده فلان ولم يؤمن صار كافراً .

وقرب الأُستاذ[٢] ذلك بأنهم لفرط حبّهم ، وشدّة شوقهم وامتداد أعناقهم ، لظهور الدولة الميمونة ؛ لشدّة ما كانوا يقاسون من الدولة الجائرة ، ويتجرعون مرارات التقية ، كانوا كثيراً مايتسائلون عن ظهوره ، ويتسلّون بذلك ، ومن ثم قيل : إنّ الشيعة تُربّىٰ بالأماني[٣] ، فإذا قال لهم الإمام : إنّ فلاناً هو صاحب الأمر وأطلق ـ لعلمه بعدم بقاء السائل أو السامع ـ نزّلوا ذلك علىٰ مايتمنّون ، ورسخ في نفوسهم .

لكنه اعترض : بأنّ سماعة ، ويحيىٰ بن القاسم ، وغيرهما ، رووا : أنّ

---

(١) في نسخة ش : فإن .

(٢) فوائد الوحيد البهبهاني : ص ٤١ نقله بالمعنىٰ .

(٣) كتاب الغيبة (محمد بن إبراهيم النعماني) : ص ٢٩٥ ، ح ١٤ ، وعلل الشرائع (الصدوق) : ج ٢ ص ٥٨١ ح ١٦ باب النوادر .

الأئمّة اثنا عشر ، قال : ويمكن ان يكون نسبة الوقف الىٰ أمثالهم ،إنّما جاءت من جهة أنّ الواقفة تزعم أنّهم منهم ، أو من جهة ورود ماظاهره ذلك ، وليس كذلك ،كما سيجيء في سماعة .

وكيف كان فقدح من مضىٰ قبل أبي الحسن موسىٰ عليه السلام بمجرّد رميه بالوقف ، محلّ نظر ، وربماكان مثل هذا فيالناووسية ، والفطحيّة ، فليتدبّر ولينظر في طبقات الرجال ومقاماتهم ، ولا يتسرّع الىٰ القدح .

ومنها : الرمي بالتفويض ، والتفويض ـ علىٰ ما ذكر[1] العلاّمة المجلسي[2] وغيره ـ يقال علىٰ معانٍ كثيرة ، فيها الصحيح والفاسد :

أحدها : ذهب إليه طائفة من أنّ الله تعالىٰ فوّض إليهم أمر الخلق ، والرزق ، والتربية ، والموت ، والحياة .

فإن أرادوا أنّهم هم الفاعلون لذلك حقيقة ، فهو الكفر الصريح ، وقد دلّت الأدلّةالعقليّة والنقليّة علىٰ استحالته .

وفي العيون[3] عن الرضا عليه السلام : أنّ من زعم أنّ الله فوّض أمرالخلق والرزق الىٰ حججه فهو مشرك ، وإن أرادوا أنّ الله هو الفاعل ، ولكن مقارناً لإرادتهم ودعائهم كشف القمر ، وإحياء الموتىٰ ، وقلب العصا

---

(١) فينسخة ش : ذكره .

(٢) بحار الانوار (المجلسي) : ج ٢٥ ص ٣٤٧ .

(٣) عيون أخبار الرضا (الصدوق) : ج ١ ص ١٢٤ ، ح ١٧ نقله بالمعنىٰ .

[حيّة][1] ، وغير ذلك من المعجزات ، فهو وإن لم تُحلّه العقول ، لجواز أن يُلهمهم الله مايصلح به نظام العالم ، ثمّ يفعل هومقارناً لإرادتهم ، غير أن المتظافرة تأبىٰ ذلك الا [أن][2] يثبت شيء كما جاء في المعجزات ، مع أنه قول بغير علم .

قال في المرآة[3] :«ومايروىٰ من الأخبار الدالّة علىٰ ذلك كخطبة البيان ، فلا يوجد إلاّ في كتب الغُلاة وأشباههم ، مع إمكان حملها علىٰ أنّ المراد كونهم العلّة الغائيّة في الخلق ، وأنه سخّر لهم كلّ شيء في الأرض والسماء ، يطيعهم إذا أرادوا ، وانهم إذا شاؤوا أمراً لم يردِ الله مشيئتهم ، لكنهم لايشاؤون إلاّ أن يشاء الله .

قال : وما ورد في نزول الملائكة والروح بكلّ أمر إليهم ، وأنه لاينزل من السماء ملك لأمر إلاّ بدأ بهم ؛ فليس ذلك لأنّ لهم دخلاً في إنفاذ تلك الأُمور لاستعانة أو استشارة ، تعالىٰ الله ، بل له الخلق والأمر ، وإنّما هو لتشريفهم وإكرامهم ، وإظهار رفعة مقامهم .

قلتُ : وإعلامهم .

الثاني : التفويض في أمر الدين ، فإن أُريد أنّه تعالىٰ فوّض إليهم أن يُحِلّوا

---

(١) أثبتناها من نسخة ش ، ولم ترد في النسخة المعتمدة .

(٢) لم ترد في النسختين .

(٣) مرآة العقول (المجلسي) : ج ٣ ص ١٤٣ بتفاوت يسير .

ماشاؤوا ويحرّموا ماشاؤوا بآرائهم من غير وحي ، وعلىٰ ما تُوهمه بعض الأخبار فهو ضروريّ البطلان ، خارج عن الشريعة ، كيف وقد كان رسول الله صلىٰ الله عليه وآله مقيداً باتّباع الوحي ، كما قال تعالىٰ :

﴿مَا كُنْتُ بِدْعاً مِنَ الرُّسُلِ وَما أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾(١) .

وقال : ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحىٰ﴾(٢) حتىٰ أنه صلّىٰ الله عليه وآله لربما انتظر الوحي أياماً في جواب بعض المسائل ، ولا يجيب من تلقاء نفسه ، وقد صحّ عنهم عليهم السلام أنّ لعلمهم طرقاً : [منها](٣) ما تلقّوه عن رسول الله صلىٰ الله عليه وآله كابراً عن كابر ، والجامعة ، والجفر ، والنّقر(٤) ، وما ينزل في ليلة القدر ، وأنه لولا هذا لنفد ما عندهم .

علىٰ أنّ التفويض إنّما يُعقل فيما لم يرد به من الله تعالىٰ وحي ولا كتاب ، والأحكام التي تألّفت منها الشريعة ، بل جميع ما هو كائن علىٰ(٥) ما استفاضت به الأخبار ، ونطق به الكتاب مفسّراً ثابت في الكتاب قال تعالىٰ:

---

(١) سورة الاحقاف : الآية ٩ .

(٢) سورة النجم: الآية ٣ ـ ٤ .

(٣) لم ترد في النسختين .

(٤) ما أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : والنفر .

(٥) لم ترد في نسخة ش .

﴿ما فَرَّطْنا فِي ٱلكتابِ مِنْ شَيْءٍ﴾[(١)] .

وقال :﴿وَنَزَّلْنا عَلَيْكَ ٱلكِتابَ تِبيَاناً لِكُلِّ شيْءٍ﴾[(٢)]

وقال[(٣)] أبو جعفر عليه السلام : (إنّ الله[(٤)] تعالىٰ لم يدعْ شيئاً تحتاج إليه الأمّة إلاّ أنزله في كتابه وبيّنه لرسوله).

وقال[(٥)] الصادق عليه السلام : (قد ولدني رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وأنا أعلم كتاب الله ، وفيه بدء الخلق ، وما هو كائن الىٰ يوم القيامة ،وفيه خبر السماء والأرض ، وخبر الجنّة والنار ، وخبر ما كان ، وخبر ما هو كائن[(٦)] ، أعلم ذلك كما أنظر الىٰ كفّي ،ان الله يقول : ﴿فِيهِ تِبْيانُ كلِّ شَيْءٍ﴾[(٧)] .

وإن أُريد بذلك أنّ الله تعالىٰ لمّا أكمل نبيّه ؛ بحيث لايختار إلاّ ما يوافق الحقّ ، ولا يخالف مشيئة الله ، فوّض إليه تعيين بعض الأُمور ، كزيادة بعض الركعات ، وتعيين النوافل من الصلاة ، والصيام ، وطعمة الجدّ ، ونحو ذلك ، إظهاراً لشرفه وكرامته عليه ، ثمّ لمّا اختار أكّد ذلك بالوحي، فلا فساد فيه عقلاً .

---

(١) سورة الانعام : الآية ٣٨.

(٢) سورة النحل : الآية ٨٩.

(٣) أُصول الكافي (الكليني) : ج ١ ص ٥٩ ح ٢.

(٤) في المصدر : تبارك .

(٥) أُصول الكافي (الكليني) : ج ١ ص ٦١ ح ٨.

(٦) في المصدر : إلىٰ يوم القيامة .

(٧) الآية : وردت في سورة النحل الآية ٨٩ وهو (نَزَّلْنا عَلَيْكَ ٱلكِتابَ تِبْياناً لِكُلِّ شَيْءٍ) .

وفي كثير من الأخبار ما يدلّ عليه ، حتىٰ عقد له في الكافي باباً ، وحكاه في المرآة[١] عن أكثر المحدّثين ، غير أنه إنّما يتمّ في حقّ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله ، دون الأئمّة عليهم السلام ، لكن الأخبار كما جاءت فيه صلىٰ الله عليه وآله جاءت فيهم عليهم السلام أيضاً.

الثالث : تفويض أمور الخلق إليهم في السياسة والتأديب والتكميل ، وأمرهم بطاعتهم، وهذا لا كلام فيه[٢].

الرابع : تفويض بيان العلوم والأحكام علىٰ نحو ما أرادوا ورأوا فيه المصلحة ؛ لاختلاف عقول الناس ، أو للتقيّة[٣] .

وهذا أيضاً لا كلام فيه فيُفتون بعض الناس بالأحكام الواقعيّة ، وبعضهم بالتقيّة ، ويسكتون عن جواب آخرين ، بحسب المصلحة، ويجيبون في تفسير الآيات وتأويلها ، وبيان الحكم والمعارف ، بحسب ما يحتمله عقل كلّ سائل .

وقد جاء في غير واحد من الأخبار : (عليكم أن تسألوا ، وليس علينا أن نُجيب)[٤] .

قال في المرآة [٥] : ولعلّ تخصيص ذلك بالنبيّ صلّىٰ الله عليه وآله

---

(١) مرآة العقول (المجلسي) : ج ٣ ص ١٤١ ـ ١٥٥ .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) في نسخة ش : وهذا لا كلام فيه وللتقية .

(٤) بصائر الدرجات (الصفّار) : ص ٥٨ أحاديث باب ١٩ جميعا يشير الىٰ هذا المعنىٰ .

(٥) مرآة العقول (المجلسي) : ج ٣ ص ١٤٥ .

والأئمة عليهم السلام ؛ لعدم ثبوت ذلك لغيرهم من الأنبياء والأوصياء عليهم السلام ، بل كانوا مكلّفين بالواقع ، وإن أصابهم ضرر.

الخامس : الاختيار في أن يحكموا في كلّ واقعة بظاهر الشريعة ، أوبعلمهم [١] ومايلهمهم الله تعالىٰ من الواقع ،كما دل عليه بعض الأخبار .

السادس : التفويض في الإعطاء والمنع ، فإنّ الله تعالىٰ خلق لهم الأرض وما فيها ، وجعل لهم الأنفال ، والخمس ، والصفايا ، وغيرها ، فلهم ان يُعطوا ماشاؤوا ، ويمنعوا» .

قلت : وهنا سابع : وهو ما عليه المعتزلة : من أنه جلّ شأنه لاصنع له ولا دَخْل في أفعال العباد ، سوىٰ أن خلقهم وأقدرهم ، ثمّ فوّض إليهم أمر الأفعال يفعلون مايشاؤون علىٰ وجه الاستقلال ، عكس مقالة المجبّرة ، فهم بين إفراط وتفريط ، وهو الذي ينبغي أن يتنزّل عليه قولهم عليهم السلام : (لاجبر ولاتفويض) لمقابلته بالجبر ؛ إذ كما أنّ في الجبر نسبة الرؤوف الرحيم الىٰ الظلم والعدوان ، كذلك في هذا لتفويض عزل للمحيط القائم علىٰ كلّ نفس بما كسبت عن السلطان ، وقد جاءت الأخبار بذمهم ، كما جاءت بذمّ إخوانهم من أهل الجبر ، ثم جاء : إنّ الحقّ أمر بين أمرين حيث إنّ أكثر الناس في تلك الأيّام كانوا علىٰ تلك المذاهب .

وهنا ثامن : وهو القول برفع الحظر عن الخلق في الأفعال ، والإباحة لهم ما

---

(١) في نسخة ش : يعلمهم .

شاؤوا من الأعمال ، ذكره المفيد[١] فيبيان الأمر بين الامرين ، قال [٢]:

«وهذا قول الزنادقة ، وأصحاب الإباحات ، وقد جاء به بعض الأخبار».

إذا عرفت هذا فاعلم : أنه ربما رُمي بعضهم بالتفويض ؛ لقوله ببعض تلك المقالات الصحيحة ، فلاينبغي أن يتسرّع بمجرّد ذلك إلىٰ القدح ، إلاّ أن يُدّعىٰ اشتهار التفويض فيالمعاني المنكرة ، فينزّل عليه عند الإطلاق ، لكنه مع ذلك لايرفع الاحتمال ، ولا يمنع من التروّي .

ومنها : قولهم : «مضطرب الحديث ،ومختلط الحديث ، وليس ينفي الحديث ، وقد غُمز عليه في حديثه ، وليس حديثه بذلك النقيّ ، يُعرف حديثه وينكر» ، فربما عُدَّ هذا ونحوه في القدح .

والحقّ أنه كما قال الأُستاذ[٣] ليس بظاهر فيه ؛ اذ لا منافاة بينه وبين العدالة.. حسبما مرّ في ضعف الحديث ، لكنها تصلح للترجيح .

نعم قولهم : «مختلط مخلّط» ظاهر في القدح ؛ لظهوره في فساد العقيدة ، وكذلك قولهم : «ليس بذاك» ، فإنه ربما عُدَّ قدحاً ،وأنت تعلم أنه اكثر ما يستعمل في نفي المرتبة العليا ،كما يقال : «ليس بذلك الثقة ،وليس بذلك الوجه ، وليس بذلك البعيد» ، فكان فيه نوع من المدح .

---

(١) أوائل المقالات (الشيخ المفيد) : ص ١٨٩ .

(٢) لم ترد فينسخة ش .

(٣) فوائد الوحيد البهبهاني : ص ٤٣ .

فأما قولهم : «رديء الأصل» ، فليس من القدح في شيء ، ولذلك جمعوا بينه وبين التوثيق .

قال الشيخ في الفهرست[1] في أحمد بن عمر الحلالي[2] : «كوفيّ ، أنماطيّ ثقة ، رديء الأصل» ، وهل المراد بالأصل الكتاب ؛ لكثرة مافيه من الغلط ، لما اعتراه من التصحيف والتحريف ، كما وقع لكتاب الكشي ، أم لسوء ترتيبه وجمعه ، أو لاشتماله على مالايقبل من الأخبار ، وإن كان في نفسه ثقة ، أو أنّ المراد به النسب ؛ أي ليس بشريف ولا نجيب ، كما في المعراج ؟ احتمالان ، أظهرهما الأوّل .

فأمّا تولّي أعمال الفراعنة والظالمين ، والقيام ببعض خدمتهم ، كالكتابة ونحوها ، فإنه وإن كان في حدّ ذاته ممّا يغضّ ويقدح ، حتىٰ جاء (يُعذّب الظالم ، ويعذب معه ثمانية) وعدّ فيهم الكاتب ، وباري القلم .

وقد جاء في أحمد بن عبيدالله بن مهران أنه كان كاتب إسحاق ، فتاب ، لكنه بعد ثبوت الوثاقة والجلالة لا يُلتفت إليه ، كما في علي بن يقطين ، وابن بزيع ، ويعقوب بن يزيد ، وحذيفة بن منصور ، وعمر بن سويد ، وأضرابهم حتىٰ جاءت فيهم الممادح[3] .

---

(١) لم يرد له ذكر في كتاب الفهرست ، بل نقله الشيخ في رجاله ص ٣٦٨ والظاهر ان ذلك كان من اشتباه النساخ .

(٢) في المصدر : الحلال .

(٣) ورد هنا في النسختين عبارة مبتورة ، وهي : «وجاء في جماعة منهم أنهم...» .

ولعلّ ذلك لعلمهم عليهم السلام بما هم عليه من التحفّظ والتحرّج في الدين ، والتمكّن من نصرة المؤمنين .

فامّا ما يرمىٰ به بعض الأجلاّء من إرتكاب بعض المحارم ، كشرب النبيذ في ثابت بن دينار وابن أبي يعفور ، فإن صحّ فالظاهر أنه قبل البلوغ الىٰ مرتبة الوثاقة والجلالة .

وربما تُوصّل إلىٰ معرفة مقام الراوي بكيفيّة الرواية ، كأن يروي عنهم علىٰ وجه يظهر منه أنه أخذهم رواةً لا حججاً ، كأن يقول : عن جعفر ، عن أبيه ، عن آبائه ، عن النبي صلّىٰ الله عليه وآله ، فيكون ذلك أمارة انحرافه ، إلا أن يقوم مايدفع ذلك ، كأن يكون ما يرويه مخالفاً لما عليه العامّة ، أو تكثر روايته عنهم حتىٰ لا يعرف إلاّ في رواياتهم [1] ، كالسكوني فإنه قد أكثر فيهم ، وتلقىٰ الأصحاب أخباره بالقبول ، وعملوا عليها ، وربما قدّموها علىٰ ما جاء به ثقاتهم ، فنزّلوا طريقته في الرواية علىٰ التقيّة والاستمالة للسواد والمستضعفين .

* * *

(١) في نسخة ش : رواتهم .

الفائدة السادسة

فيما يكتفى به في الجرح والتعديل

والكلام يقع في مقامين :

الأوّل : في العدد ، وقد اختلف الناس في ذلك ، فالأكثرون ـ ومنهم الشيخ [١] والعلاّمة [٢] وسائر [٣] المتأخّرين ـ على الاكتفاء بالواحد في الرواة ، واشتراط الاثنين في الشهود ، ومن الناس من يشترط الاثنين في كلا المقامين ، وهو خيرة المحقق [٤] ، وربما اكتفى بعضهم بالواحد فيهما ، وهو المحكي عن القاضي أبي بكر ، غير أنه قال: «الأحوط في الشهادة اعتبار الاثنين» .

احتجّ الأوّلون للأوّل : أنّ شرط الشيء لا يزيد على أصله إن لم ينقص عنه ، كما اكتفوا في إثبات الإحصان ـ الذي هو الشرط في ترتّب الرجم على الزنا ـ بشاهدين ، ولم يكتفوا في أصله ـ أعني الزنا ـ إلاّ بأربعة شهداء ، وحيث اكتفى في أصل الرواية بواحد ، وجب الاكتفاء به في شرط قبولها ـ أعني

---

(١) العدة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٤٧ .

(٢) تهذيب الوصول الى علم الاصول (العلامة الحلي) : ص ٧٩ .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) منتقى الجمان (الشيخ حسن العاملي) ج ١ ص ١٦ وقال : الأقرب عندي عدم الاكتفاء في تزكية الراوي بشهادة العدل الواحد ، وهو قول جماعة من الأُصوليين ، ومختار المحقّق أبي القاسم ابن سعيد ، والمشهور بين أصحابنا المتأخّرين الاكتفاء بها .

العدالة ـ بطريق أولىٰ .

والثاني : بأنّ الشهادة أجدر بالاحتياط ؛ لما بين الناس من المحاباة والمنافسات.

واعترض علىٰ الأوّل : بأنّ زيادة الشرط علىٰ المشروط في الأحكام الشرعيّة بناءً علىٰ الأخذ بخبر الواحد أكثر من أن يحصىٰ ، وذلك كأحكام النكاح ، والطلاق ، والبيع ، والصلح ، والإجارة ، وغيرها ، الثابتة بأخبار الآحاد ، مع أنّ جريانها في الجزئيّات الخارجيّة كهذا النكاح ، وذلك البيع ـ مثلاً مشروط بوقوع تلك الجزئيّات في الخارج .

ومن المعلوم أنه لا يُجزي في دعوىٰ الوقوع ـ الذي هو الشرط ـ إلا شهادة العدلين ، وقد أجزأ في الاصل الذي هو ثبوت الحكم رواية الواحد ، فقد زاد الشرط علىٰ أصله .

وعلىٰ الثاني : بأنّ الداعي الىٰ الاحتياط في الشهادة ، متحقّق في تعديل الرواة وجرحهم أيضاً ،كيف لا ، وهما شهادة ؟!

وقد يُجاب عن الأوّل : أنّ ما ضربوه مثلاً ليس ممّا زاد فيه الشرط علىٰ المشروط ، فإنّ الذي اكتُفي فيه برواية الواحد إنّما هو أصل الحكم ، والذي يفتقر إلىٰ الشاهدين إنّما هو وقوع تلك الأُمور الجزئية في الخارج ، وثبوت أصل الحكم غير مشروط بوقوع تلك الجزئيّات ، بل الحكم ثابت وقع في الخارج شيء أم لم يقع ، نعم جريان تلك الأحكام في الأُمور الخارجيّة مشروط بوقوعها وتحقّقها ، وذلك بعد ثبوت أصل الحكم من البديهيّات ،

وهذا بخلاف ما نحن فيه ، بناء على اعتبار التعدّد في التعديل ، فإنّ أصل الحكم الثابت بخبر الواحد مشروط بتعديله ، ولابدّ في تعديله من اثنين ، فيزيد الشرط على المشروط ،بلى اللّهم قد يُمثّل له بما ذهب إليه بعضهم : من الاكتفاء في شهادة هلال رمضان بواحد ، مع أنّ تعديله لا يتمّ إلاّ باثنين .

وعن الثاني : بالفرق بين تعديل الرواة ، وتزكية الشهود في الخصومات ؛اذ قد لا يكون لاحتمال المحاباة والمنافسات في تعديل الرواة مجال ،كما في تعديل مصنّفي كتب الرجال ، وجرحهم كثيراً من الرواة السابقين ، فلا يحسن إلحاق الرواية بالشهادة .

ولقائل [أن يقول][1] : إنهم لم يُريدوا بدعوى عدم زيادة الشرط على المشروط عدم إمكان ذلك عقلاً ، فإنّ العقل لايأبى أن يحكم الشارع بوجوب قبول خبر الواحد إذا عدّله اثنان أو أكثر ، ولا عدم وقوعه شرعاً ، ليكون إثباتاً للحكم بطريق السبر ، بل المراد أنّ الشارع إذا لم يبيّن لنا حكم الشرط ، وكان قد بيّن حكم المشروط ، فليس علينا أن نحتاط في الشرط زيادة على ما إحتاط في المشروط ، بل قصاراه يُحتاط فيه كما أُحتيط في أُصله ؛ إذ لو استحقّ الزيادة لكان الشارع أولى بمراعتها والتنبيه عليها .

غير أنّ هذا ونحوه لا يكفي في استعلام الأحكام ، وكيف يجوز تأسيس الأحكام الشرعية وبناؤها على أمثال هذه الاعتبارات ؟!

---

(١) لم ترد في النسختين .

نعم إذا فرّق الشارع بين أمرين ، صحّ لنا بيان سرّ ذلك الحكم بأمثال هذه الوجوه ، لا أن نستقلّ بإثباته .

وربما قيل : إنّ إثبات هذا بطريق الأولويّة ، وهو معتبر عندنا .

وفيه : أنّ المعتبر عندنا إنّما هو مفهوم الأولويّة لا قياسها ، فإنه[١] القياس المحظور ، إلاّ أن يكون المناط منقّحاً على أنّ الأولويّة هاهنا في حيّز المنع ، كيف والعدالة ـ لكونها من الأُمور الباطنة الخفيّة ـ مما يعسر الوصول إليها بطريق الاختيار ، خصوصاً مع شيوع الفسق في الناس ، فكان الظنّ لقوّة احتمال الخطأ ، بخلاف الرواية ، إذ ليس فيها إلاّ السماع ، فلا غرو إن شُرط هناك اثنان ، واكتُفي هاهنا بواحد .

واحتجّ صاحب المعالم[٢] للمحقق :بأنهما شهادة ، ومن شأنها اعتبار العدد ، وبأنّ مقتضى اشتراط العدالة في الراوي اعتبار حصول العلم بها ، والبيّنة ـ أعني شهادة العدلين ـ لمّا قامت مقام العلم شرعاً بالإجماع أغنت عنه ، وأمّا ما عداها ـ كالواحد ـ فلابدّ في الاكتفاء به من دليل .

ويتجه على الأوّل : منع كونهما شهادة ، وإنّما هما كسائر الأخبار تُخبر عن قيام زيد ، ونوم عمر ، وإحسان هذا ، وإساءة ذاك .

نعم تزكية الشهود وجرحهم شهادة ، والفرق أن الشهادة وإن كانت

---

(١) في نسخة ش : فان .

(٢) معالم الدين (الشيخ حسن العاملي) : ص ٢٠٤

أخباراً أيضاً إلاّ أنه قد أُخذ في مفهومها أن يكون إنشاء الإخبار بين يدي الحاكم عند التخاصم .

وبالجملة : أنْ يُخبر بخبر لأحد الخصمين أو عليه لدىٰ المخاصمة والاستشهاد ، حتىٰ إذا قال : قد رأيت اليوم زيداً يقتلُ عمراً، أو يقذفه ، أو يعطيه كذا ،كان ذلك إخباراً ، فإذا تنازعا ، ودُعي للإخبار بما اطّلع عليه منهما ، فأخبر ،كانت شهادة .

ولمّا كانت تزكية الشهود وجرحهم إنما هو عند [1] الاستشهاد ،كان شهادة ، بخلاف تزكية الرواة وجرحهم ، فإنه الخبر المحض ،كما تخبر بما عثرت عليه من حسن ، أو قبيح ، وأنىٰ يكونان شهادة والشاهد ذاك الذي يحكي لك عن علمٍ ، لا من لا تعثر منه إلاّ علىٰ سطور في طروس ، وليته كان مشاهداً لمن يعدّله أو يجرحه ، بل هو ـ أيضاً ـ يحكي عن آخر مثله ، وربما اجتهد .

وحينئذٍ فنقول : إنّ أقصىٰ ما دلّ عليه الدليل من إجماع إن تمّ أو غيره ، إنّما هو اشتراط التعدّد في الشهادة ، لا كلّ إخبار كان ، فيبقىٰ ما نحن فيه علىٰ الأصل ؛ من صحّة التعويل فيه علىٰ العدل الواحد .

وقال بعض الفضلاء : كلّ خبر شهادة ، لكن خُصّ ما فيه زيادة تحقيق وتدقيق للنظر باسم الشهادة ، ولمّا كان الله لطيفاً بعباده حكم في حقوقهم

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

بشاهدين فصاعداً ، واكتفىٰ في حقوقه وأحكامه بالرواية فضلاً منه .

هذا ، ولقد وقع الإذن من الشارع بالتعويل علىٰ خبر الواحد في مواطن عديدة ، كنا نأبىٰ أن نأخذ فيها بغير العلم ، أو بالواسطة ، ولكن جاء الإذن لرفع الحرج ، وذلك كالرواية ، وحكاية الاجماع ، وتفسير ترجمان القاضي ، وإخبار الطبيب بأضرار الصوم أو الطهارة ـ مثلاً ـ بالمريض ، وإخبار الأجير بإيقاع الحجّ ، والعارف بالقبلة ، كأهل العلامات ، ونحو ذلك .

سلّمنا أنّهما شهادة ، ولكن لا نسلّم أن كلّ شهادة يعتبر فيها التعدّد ، إذ ليس هناك دليل عامّ يتناول جميع الأفراد ، وإنّما جاء في موارد مخصوصة ليس هذا فيها ، ولقد قبلوا شهادة الواحد في بعض الموارد ، بل الأمارة الواحدة .

وعلىٰ الثاني : أن ليس هناك خطاب يدلّ علىٰ قبول خبر العدل ، كـخُذ بخبر العدل ؛ ليكون ظاهراً في (١) معلوم العدالة ، بل أقصىٰ ما هناك أنّا تتبعنا سيرتهم ، فوجدناهم يقبلون ماجاء به العدل ، وقد وجدناهم ـ أيضاً ـ كما يقبلون العدل إذا جاء بالحكم الشرعي ، كذلك يقبلونه إذا أخبر عن حال إنسان بصلاح أو فساد ، بل هم هاهنا أسهل قياداً حسبما جرت به عادة الناس . سلّمنا ، ولكن الملحوظ عند ذكر الصفات في المحاورات إنّما هو المعرفة وسكون النفس ، بل العلم في اللغة والعرف ليس إلاّ ما يتناوله ، وفي الصحاح (٢) ،

---

(١) في نسخة ش : و .

(٢) الصحاح (الجوهري) : ج ٥ ص ١٩٩٠ .

والقاموس[١] : أن العلم هو المعرفة ، وأمر العرف أظهر من أن يخفىٰ علىٰ ذي عرف ، ولا ريب أنّ الثقة ـ ولا سيّما إذا كان جليلاً كالشيخ والنجاشي ـ إذا زكّىٰ إنساناً ، أو جرحه ، أو أخبرك بما هو عليه من فقر أو غنىٰ ، سكنت نفسك إليه ، واستفدت معرفة حاله ، وصحّ لك أن تُعامله بما يقتضيه ؛ حتىٰ تعطي الفقير ، وتمنع الغني ، وتأمن العدل ، وتُعرض عن الفاسق .

هذا كلّه إن قلنا بأنّ الأصل هو المنع من الأخذ بخبر الواحد ، وإنما خرج خبر العدل بالإجماع ؛ اذ يقال حينئذٍ : إنّ المُجمع عليه إنّما هو معلوم العدالة ، ويبقىٰ ما عداه علىٰ الأصل .

ويُجاب : بأنّ الإجماع المستنبط من استقامة الطريق[٢] إنّما كان علىٰ قبول خبر العدل كيف كان ؛ من غير فرق بين كون المُخبر به حكماً أو غير حكم .

أما إذا قلنا بأنّ الأخذ به جارٍ علىٰ الأصل : إما لأصالة الأخذ بالظنّ بناءً علىٰ اختصاص ما جاء في الظنّ بالأُصول بجواز الأخذ به ، أو بعد انسداد باب العلم ، أو لأنّ ما يحصل بخبر العدل ليس من الظنّ المحظور ، أو[٣] اعتمدنا في الأخذ به علىٰ آية النبأ ونحوها ، فلا إشكال أصلاً .

---

(١) القاموس المحيط (الفيروزآبادي) : ج ٤ ص ١٥٥ .

(٢) في نسخة ش : الطريقة .

(٣) في نسخة ش : و .

على أنّ الذي يظهر من تتبع كتب الرجال ، والنظر في سيرة الأصحاب ، هو الاكتفاء بخبر العدل في التزكية والجرح ، وهل قبلوا مراسيل ابن أبي عمير وأضرابه ،إلاّ لأنه لا يُرسل إلاّ عن ثقة ؟! فقصارىٰ ذلك التعديل الضمني ، ولذلك ذهب الأكثرون الىٰ عدم اشتراط التعدّد .

وأمّا ما ذهب إليه القاضي : من الاكتفاء بالواحد في تزكية الشاهد أيضاً وجرحه ، فشذوذ عن الجماعة ،كما عرفت من أنّ اشتراط التعدّد في الشهادة مذهب من سواه ، فقد بان لك أنّ الحقّ ما عليه الأكثرون من التفصيل .

وعن صاحب الزبدة(١) في بعض شواهده اعتبار تزكية العدل المخالف أيضاً ، ثمّ التعرّض لتحقيق ثبوت الجرح بالواحد ، إنّما يظهر له ثمرة عند التعارض ، أو علىٰ القول بجواز العمل بخبر المجهول ،وحيث دلّلنا علىٰ أنّ تزكية الرواة وجرحهم ليس من باب الشهادة ، صحّ الاجتهاد فيهما ، وكان خبر المجتهد ابتدائياً كالمشاهد يتعرّف عدالة من يشاهده بالأمارات ، وهل يكفي في الجرح والتعديل رواية العدل ذلك (٢) عن غيره ؛ معصوماً كان أوغيره ، أو لا يكفي إلاّ إنشاء العدل ذلك دون نقله ؟

المعروف بين الأصحاب هو الأوّل ، واشترط صاحب المنتقىٰ(٣) تفريعاً

---

(١) بهجة الآمال في شرح زبدة المقال (العلياري) : ج ٢ ص ٣٤٠ .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) منتقى الجمان (الشيخ حسن العاملي) : ج ١ ص ١٦ .

علىٰ قبول تزكية الواحد الثاني ، وليس بشيء ، فإنّ خبر الواحد إذا قُبل في الأحكام فقبوله في غيرها أولىٰ ، علىٰ أنّ طريقة الأصحاب قد استمرّت علىٰ ذلك ، ومازالوا يزكّون ويجرحون بالأخبار ، بل حكىٰ صاحب جوامع الكلام إجماعهم علىٰ ذلك .

وفي العيان ما يُغني عن الأثر ، وهل بُني كتاب الكشي إلاّ علىٰ نقل ما جاء في الرواة من الأخبار للجرح أو[1] التعديل ؟!

المقام الثاني : في ذكر السبب

وقد اختلف الناس هاهنا أيضاً : فمنهم من ذهب الىٰ توقّف اعتبار الجرح والتعديل علىٰ ذكر السبب ، ومنهم من ذهب إلىٰ عدم توقّف شيء منهما عليه .

غير أنّ من هؤلاء من أطلق ، كالقاضي أبي بكر[2] ، ومنهم من شرط في ذلك كون المُعدِّل أوالجارح عارفاً بالأسباب ، وذهب الشافعي[3] الىٰ توقف الاعتبار عليه فيالجرح دون التعديل ، وصار آخرون الىٰ العكس ، وجميع مايحكىٰ عنهم فيالتعلّق مشترك فيالضعف .

---

(١) في نسخة ش : و .

(٢) مقباس الهداية (المامقاني) : ج ٢ ص ٨٤ .

(٣) نفس المصدر السابق .

وقد اعترض على الكلّ ـ عدا الأوّل ـ بلزوم التقليد[١] بجواز اختلاف الأحكام، فربما جُرح بما هو مباح عندك، ورُبّ كبيرة عندك صغيرة عنده، وما يقال: من أنّ عدالته تمنع من أن يعدّل أو يجرح بمافيه خلاف، ثمّ لا يذكر السبب، فإنّه تدليس ضعيف، ومازال العلماء يحكمون بما بلغت إليه أنظارهم، ثمّ لا يبالون بمن سواهم، ولايذكرون المدرك في ذلك ليعلم الحال.

لا يقال: إنّ حكم العلماء وفتاويهم لم تعد للعلماء بخلاف الجرح والتعديل، فإنه إنّما أُعدّ لهم، فمن هنا يجيء التدليس.

لأنّا نقول: أي تدليس في أن يحكم الرجل بما قامت عليه الحجّة، ونهض به [الدليل][٢] وليس عليه أن يدلّ على مابلغ به الى ذلك نظراً لمن خلفه، بل على من يجيء من بعد أن ينظر كما نظر، فيعدّل ويجرح مجتهداً في ذلك غير مقلّد لمن[٣] قبله.

وكيف كان فهذا الخلاف [من][٤] المخالفين، وأما أصحابنا فالذي يظهر من تتبع طريقتهم في الرواة انما هو الأخذ بالإطلاق، مازالوا يستندون في تعديل من يعدّلون الى الشيخ، أو النجاشي أو ابن الغضائري، أو غيرهم من علماء الرجال، فاذا رجعنا الى أُصولهم لم نجد في كلامهم غالباً إلاّ الإطلاق،

---

(١) في نسخة ش: التغلب.

(٢) اثبتناه من نسخة ش، ولم ترد في النسخة المعتمدة.

(٣) في نسخة ش: مضى.

(٤) في النسختين: في.

غير أنّهم لا يعوّلون إلاّ علىٰ أرباب البصائر التامّة في هذا الشأن ،كالمذكورين ، دون [١] من ضعف مقامه ، أو كُثر خطاؤه ، إلاّ أن يُذكر السبب ، فيستنهضون السبب ، ويجعلونه راوياً ، ويجتهدون .

وأما حديث التقليد ، فليس الكلام في الأحكام ؛كي يحظر علىٰ المجتهد التقليد فيها ، وإنّما هو في موضع الحكم ؛ إذ الحكم الشرعي هاهنا هو الأخذ بخبر العدل ، وأما تعرّف العدل فالناس في الاجتهاد فيه شرع ، ولا يختصّ بالعلماء ، وأقصىٰ ما يشترط الوثاق لمكان الأخبار .

فان قُلت : لئن جاز الأخذ بإطلاق ذي البصيرة مع عدم العلم بالمخالفة في أمر العدالة ، فما كان ليجوز مع العلم بالمخالفة ، وها نحن نأخذ بتعديل المتقدّمين ، وقد تعلم أنّ طريقتهم في العدالة علىٰ خلاف ما نحن عليه ، يعدِّلون من وجدوه متديّناً متورّعاً عن المآثم ، ولا نعدل بناءً علىٰ القول بالملكة ، حتىٰ نعلم أنّ ذلك فيه غريزة خصوصاً من لم يراعِ المروؤة منهم ، بل ربما اكتفوا في العدالة بظاهر الاسلام ، ولعل ذلك هو المعروف قديماً ، فإنّا وجدنا الشيخ في الخلاف يحكي الإجماع علىٰ عدم البحث والتفتيش ، ويزعم أنّ البحث إنّما نشأ من القاضي شريد؟

قلت : قد حاولنا في شرح الوافية[٢] اجتماع الكلمة ؛ لاستلزام ما ذكر

---

(١) لم ترد فيٍ نسخة ش .

(٢) وهوالمسمّىٰ بالمحصول في شرح وافية الأُصول التونية ـكما قال صاحب الذريعة ـ =

اعتبره المتقدّمون بحسب العادة حصول الملكة ، واكتفاء المتأخّرين بحسن الظاهر طريقاً الىٰ معرفتها .

وأما المروة : فالمتقدّمون مابين مصرّح باعتبارها ،كابن الجنيد[١] ، والشيخ[٢] ، وابن حمزة[٣] ، وبين ملوّح وأقصاهم السكوت ، لكن ما ذكروه ممّا يستلزم في العادات المروة وممّا يؤيّد اعتبارها اتّفاق كلمة الجمهور ـ وهم الذين عرفت تساهلهم في الأُمور ـ علىٰ اعتبارها مع أنّ تارك المروة ممّا يسرع فيه الظنون ، فلا يغلب الظنّ بخبره ، وما كان أصحابنا ـ ومكانتهم في التحرّج مكانتهم ـ ليعوّلوا في الدين علىٰ من لا يغلب الظنّ بصدقه ، فان تمّ فذاك ولا إشكال ، وما وقع في الخلاف من دعوىٰ الإجماع فانّما هو في الشهادة ، فإنها هي التي كانوا يكتفون فيها من قبل بظاهر الإسلام لاستقامة النظام ، ولعلّه يريد بالإجماع استقامة طريقة الحكّام من دون نكير بقرينة المقام .

وأما الرواية فليس الاكتفاء بذلك فيها مذهباً لأحد من أصحابنا ،وإنّما تلك طريقة من يأخذ بأخبارالآحاد من غير تعرّف ولا إخبار، وإن لم يتمّ ما ذكرناه هناك .

---

* للمقدّس المحقّق السيد محسن بن السيد حسن الأعرجي الحسيني الكاظمي ، المُتوفّىٰ سنة سبع وعشرين ومائتين وألف ... وهومحصول شرحه الكبير علىٰ الوافية الموسوم بالوافي . الذريعة «اقا بزرك » : ج ٢ ص ١٥١ .

(١) الفتاوىٰ لابن الجنيد الاسكافي : ص ٣١٢ .

(٢) المبسوط (الشيخ الطوسي) : ج ٢ ص ٢١٧ .

(٣) الوسيلة (ابن حمزة) : ص ٢٣٠ .

قلنا : إنّ الذي جرت به عادة القوم في التعديل ، إنما هو التوثيق بما ينهض بالذي نقول ، ويتجاوز ماتريد ،وذلك أنهم إنّما يوثّقون بمثل قولهم : ثقة ، عدل ، أوجليل القدر ، عظيم المنزلة ، أو ورع تقيّ ، أو زاهد عابد صدوق ، اوشيخ الطائفة وفقيهها ، ومعلوم أنّ ذلك لا يقال لمن لايُعرف منه إلاّ ظاهر الإسلام مع عدم ظهور الفسق ، إنّما الثقة ذاك الذي يوثق به ، ويعتمد عليه ، ولا يرتاب فيه ، وأقلّ مراتبه ماجاء في صحيحة ابن أبي يعفور ، وإن شئت فارجع الىٰ نفسك ، فانك لا توثّق إلاّ من خبرتَ وجرّبتَ ، فلم تجد عليه وصمة ، ولم تعثر له علىٰ عائبة ، فما ظنّك بأجلاّء الثقات من العلماء الأعلام ، أتراهم يوثّقون من يرتكب الكبائر ولوعلىٰ مذهب البعض ، ولايعبأ بالمعاصي ولو عند البعض ؟!كلاّ حتىٰ يتحرّج ويتأثّم ، ويجانب الشبهات ، ويكون بمكانة من الورع والتقوىٰ .

فأمّا ما حكاه صاحب المعالم[1] عن والده السعيد ، واختاره هو من الاكتفاء بالإطلاق ؛ حيث يُعلم عدم المخالفة فيما به تتحقّق العدالة والجرح ، واشتراط ذكر السبب بدونه من حيث إنّ اعتبار ذلك السبب إنّما هو لاحتمال المخالفة ، فإذا علم انتفاءها كان اعتباره عبثاً .

ففيه : أنه إن أراد ماهو الظاهر ؛ من أنّ المجتهد إذا علم أنّ المعدِل أو

---

(١) معالم الدين (الشيخ حسن العاملي) : ص ٢٠٦.

الجارح ، لا يخالفه(١) فيما تُحقق به العدالة ويثبت به الجرح ؛ بأن يعرف مذهبه في العدالة والكبائر مثلاً ، وكان رأيه موافقاً له في ذلك ، صحّ له أن يأخذ بإطلاقه ، ولا يحتاج الىٰ تعرّف السبب .

توجّه عليه : أنّ الاختلاف في الجرح والتعديل غير منحصر في الاختلاف في هذين الأمرين ، بل كما يكون سبب (٢) الاختلاف فيهما ، يكون سبب(٣) كلّ نزاع يقع في التحريم .

فربما جرح بما يذهب الىٰ تحريمه ، وان لم يكن من الكبائر ، وأنت لاتجرح به لكونه مباحاً عندك ، وبالعكس .

وإن أراد ما يتناول ذلك وغيره ، فمن لك بالعلم بجميع مذاهبه ؟! وماكان من مقلّديك لتعلم أنه لايخالفك في حكم من الاحكام ، غير ان الشهيد رحمه الله ، ذكر ذلك في الشهادات من كتاب المسالك(٤) ، وليس يبعد أن يكون المعدِل ، أو الجارح من مقلدة الحاكم ، فكان لما ذكر صورة ، ولكن في الشهادات دون ما نحن فيه ، وهل يكفي التعديل في الحكم بالعدالة ، أم يجب الفحص على الجارح ،كما في العامّ لا يؤخذ به إلاّ بعد الفحص عن المخصِّص ؟

---

(١) في نسخة ش : يخالف .

(٢) في نسخة ش : بسبب .

(٣) في نسخة ش : بسبب .

(٤) المسالك (الشهيد الثاني) : ج ٢ ص ٢٩٢ .

وقع في كلام صاحب المعالم[1] ما يدلّ علىٰ وجوب الفحص ، قال : والتمسّك في نفيه بالأصل غير متوجه ، بعد العلم بوقوع الاختلاف في شأن كثير من الرواة .

وبالجملة : فلابدّ للمجتهد من البحث عن كلّ ما يحتمل أن يكون له معارض حتىٰ يغلب علىٰ ظنه إنتفاؤه .

قلت : هذا وإن كان لا يعرف لغيره ، إلاّ أنه ليس بالبعيد ، غير أنّ الوجدان يخصّ ذلك بما إذا كان مظنّة اختلاف ، دون مالم يكن ، فإنّ الاختلاف في الرواة لم يبلغ في الكثرة الىٰ حيث يكون عدمه مرجوحاً ؛ ليكون التعويل علىٰ التعديل من دون بحث ، تعويلاً علىٰ المرجوح ، كما قلنا في العامّ .

* * *

---

(١) معالم الدين (الشيخ حسن العاملي) : ص ٢٠٨ .

الفائدة السابعة

في التعارض

اذا تعارض الجرح والتعديل ، فإن كانا مطلقين ؛ هـذا يـقول : إنـه عـلىٰ العدالة ، أو مات عليها ، وذاك أنه علىٰ خلافها ، أو مضىٰ عليه ، فمن الناس مَن يقدِّم التعديل لأصالة العدالة ، والأكثرون علىٰ تقديم الجرح ؛ إما لغلبة الفسق في الناس ، فكان أرجح في النفس ، وأغلب علىٰ الظنّ ؛ لأنّ الفرد يلحق بالأعمّ الأغلب ، أو لأنّ أقصىٰ ما للمعدِّل أنه لم يعثر علىٰ مـايوجب الفسـق ، أو مـا يخالف المروة مع طول المعاشرة ، فظنّ العدالة ، أو اطّلع علىٰ مايوجب ظنها وإن لم تطُل ، وماكان ليدّعي العلم بالعدم والجارح يقول : قد اطلعت علىٰ فسقه ومخالفته للمروؤة ، فلو كذّبناه لعدلنا عمّن يـحكي عن يـقين الىٰ مـن يـتعلّق بالظنّ .

اللّهم إلاّ أن يترجّح قول المعدِّل بأمر خارج ، ككثرة [١] المعدِّلين ، بـل لم يعتبر العلاّمة في النهاية الترجيح بالكثرة أيضاً ، وقدّم الجرح خلافاً لظاهر الخلاصة ، ولعلّه لما[٢] احتجّ به في المحصول علىٰ ضعف الترجيح بها: من أنّ سبب تـقديم الجرح اطّلاع الجارح علىٰ أمر زائد ، فلا ينتفي [٣] عدم اطّلاع المعدِّل ، وإن تعدّد .

---

(١) في نسخة ش : لكثرة .

(٢) في نسخة ش : ما .

(٣) في نسخة ش : ينبغي .

وفيه : أنّ المدار على ظنّ المجتهد الذي عثر على التعديل والجرح ، ولاريب انّ الظنّ الحاصل بتعديل الثقات ، ربما رجُح على الظنّ الحاصل بجرح الواحد ، وإن كان ينطق عن علم ، وينطقون عن ظنّ ، وكان ماجاءبه غير منافٍ لخبرهم ، بل ربما بلغ به الى العلم .

بل التحقيق بناءً على القول بالملكة : أنّ المعدِّل إن لم يكن ينطق عن علم فهوناطق عمّا يقاربه ، وذلك أنّ الملكات إنّما تُدرك بآثارها، والحاصل من مراعاة الآثار العلم أو مايتاخمه ، واحتمال الخطأ بعد ذلك بعيد ، على أنّ مثله جارٍ في الجرح ، بل هو أقرب لعدم ذكر السبب ، وربّ ملومٍ لا ذنب له ، خصوصاً وجاري عادة الناس الانحراف لأدنى عارض ، وإنّما يزول ذلك الاحتمال عند ذكر السبب ، ومن هنا يظهر أنّ الوجه في الإطلاق هو الترجيح بالأُمور الخارجيّة [1] ،ككونه أعدل ، أو أضبط ، أو أعرف بحال المعدِّل ، أو نحو ذلك ، وإلاّ فالتوقّف ، وإن كانا مقيّدين بذكر السبب والزمان فلاتعارض ، ويؤخذ بقول المتأخر ، وإن اتّحد ؛كأن يقول الجارح : قتل فلاناً يوم الجمعة ، ويقول المزكي :كان في ذلك اليوم عندي، أو أنّ فلاناً حيّ ، وجب الترجيح بالأُمور الخارجية ،ككون أحدهما أشدّ ضبطاً ، أوأعظم تحرّجاً ، أو أعرف بحال المعدِّل ، أو نحو ذلك ، وإلاّ فالتوقّف ، وإن اقتصرا على ذكر السبب فحسبُ فهما بمنزلة المطلقين ، وإن تعرّض أحدهما لذكر السبب دون الآخر ،

---

(١) في نسخة ش : الخارجة.

فإن كان الجرح بأمر ظاهر ـ لا يكاد يخفىٰ على الآخر ـ كأن يقول : كان يعمل للسلطان ، ضعف ووجب الوقف ، وإن لم يكن كذلك ، فإن كان مما لا يبعد فيه احتمال التوبة أو التأويل ؛ كأن يقول : رأيته يوماً يشتم جاره ،أو يضرب أباه ، أو يأكل في السوق وهو يمشي ، فلا يبعد الوقف أيضاً ؛ من احتمال التوبة مع رجحان الجمع لعدالتهما ، ومن كونه ممّا يخفىٰ مع تقديم الجرح .

وإن رماه بما يخفىٰ ، وزعم أنه الآن عليه، أو مضىٰ عليه فلا ريب في تقديم الجرح ؛ لأنه يكون حينئذٍ أوثق في النفس .

هذا كلّه إن كان السبب المذكور عن دراية ، فإن كان أحدهما عن دراية ، والآخر إنّما يتعلق برواية ، قدّم ما كان عن دراية لمكان العلم ؛ وإن كانت الرواية عن المعصوم ، أو يخبر عنه مشافهة .

وإن تعلّق كلّ منهما برواية رجع الأمر الىٰ تعارض الخبرين ، ووجب الترجيح ، فان تكافآ فالتوقّف .

هذا ، وأكثر الناس علىٰ إطلاق القول بتقديم الجرح ؛ من دون تعرّض للتفصيل بذكر السبب وعدمه ، وغير ذلك من الوجوه التي قدّمنا متعلقين بأنّ في تقديم التعديل عدولاً عن الظاهر إلىٰ خلافه ؛ وذلك لاستلزامه تكذيب الجارح ، ولا ريب أنّ الظاهر صدقه ؛ لمكان العدالة ، وهذا بخلاف ما إذا قدّم الجارح ، فإنّ فيه تصديقهما .

وأنت خبير بأنهما مع الإطلاق إنّما يُخبران عما عليه المخبَر عنه في نفس الأمر ، لا بمجرّد وقوع ما يوجب الجرح أو التعديل من معصية ـ مثلا ـ

أو حسن ظاهر ؛كي يقال : لا مانع من وقوعهما معاً، وعلىٰ هذا فكان في تصديقهما معاً جمع بين النقيضين .

نعم يُعقل هذا عند ذكر السبب حيث لاتعارض ، وأمّا إطلاق القول بالتوقّف مالم يكن هناك رجحان معتبر .

ففيه : أنه لا وجه للتوقّف عند ذكر السبب علىٰ الوجه الذي قلنا ، أو اختلاف الزمان ، وليس من مظانّ الترجيح ؛ إذ لا تعارض في الحقيقة ، وإخراج هذا من العنوان ليس بذلك البعيد ؛ وإن كان الظاهر أنّ المراد هو التعارض في الظاهر .

وإذا كان له اسمان جرح بأحدهما ، وعدّل بالثاني ، فإن علم إرادته بكلّ منهما ، أو كانا مختصّين به ـ سواء اشتهر بأحدهما ، أم لا ـ فقد تعارض الجرح والتعديل ،كما إذا تواردا(١) علىٰ ذي الاسم الواحد .

وإن كانا مشتركين بينه وبين غيره ، ولم تعلم إرادته منهما ، فهو في حكم مجهول الحال ان تساوت نسبته إليهما ، وإن اشترك أحدهما دون الآخر ،كان الترجيح لما به الاختصاص جرحاً وتعديلاً ، وإن جُرح المشترك ، واجتمع المسمّيان في سند ، مع تعديل كلّ منهما بانفراده ، تحقّق (٢) التعارض بين الجرح والتعديل في أحدهما قطعاً ، وإن اشترك اثنان باسم ، وتعلّق به الجرح

---

(١) في نسخه ش : توارد .

(٢) في نسخة ش : وتحقيق .

فحسب ، أو التعديل ، لم يخرجا عن الجهل .

وكذا إذا توارد عليه الجرح والتعديل ، إن احتمل انصراف الجرح إلى أحدهما ، والتعديل الى الآخر وإذا وقع المشترك في السند ، فإن تعين بمراعاة الطبقة أو الراوي أوالمرويّ عنه ، أو نحو ذلك من الأمارات ، فذاك ، وإلاّ فإن كان في أحدهما أشهر نُزّل عليه ، وإلاّ فالجهل .

وربما رُجّح حكاية النجاشي على حكاية الشيخ ؛ لتسرّعه ، وكثرة تأليفه في العلوم الكثيرة ، ولذلك عظم الخلل في كلامه ، فتراه يذكر الرجل تارةً في رجال الصادق عليه السلام ، وأُخرىٰ في رجال الكاظم عليه السلام ، وتارةً فيمن لم يروِ ، مع القطع بالاتّحاد .

وهذاكما ذكر قتيبة بن محمد الأعشىٰ[١] : مرّةً في رجال الصادق عليه السلام ، وأُخرىٰ ، فيمن لم يروِ .

وكليب بن معاوية الأسدي[٢] : مرّةً في أصحاب الباقر عليه السلام ، ومرّةً في أصحاب الصادق عليه السلام ، وأُخرىٰ في من لم يرو .

وفضالة[٣] بن أيوب ، تارة في أصحاب الكاظم ، وأُخرىٰ في أصحاب الرضا ، ومرّة فيمن لم يروِ .

---

(١) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ٢٧٥ وص ٤٩١ .

(٢) رجال الشيخ الطوسي(الطوسي) : ص ٣٤ و ص ٢٧٨ وص ٤٩١ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ٣٥٧ و ص ٣٨٥ ، ولكن لم يرد له ذكر فيباب من لم يرو عنهم عليهم السلام .

ومحمد[1] بن عيسىٰ اليقطيني : مرّة في أصحاب الرضا عليه السلام ، ومرّة في أصحاب الهادي ، وأخرىٰ في أصحاب العسكري ، ومرّة فيمن لم يروِ.

والقاسم[2] بن عروة : مرّة في أصحاب الصادق عليه السلام ، وأُخرىٰ فيمن لم يرو.

وكذا معاوية [3] بن حكيم ، والقاسم [4] بن محمد الجوهري ، وغير هؤلاء ، مع أنه أخذ علىٰ نفسه ـ في أوّل كتابه ـ أن يذكر أصحاب النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله والأئمّة الىٰ القائم الذين رووا عنهم ، كلاًّ في بابه ، ثم يذكر من تأخّر عنهم من رواة الحديث ، أو عاصرهم ولم يروِ عنهم .

وكما ذكر يحيىٰ[5] بن زيد بن علي بن الحسين عليه السلام في أصحاب الصادق والكاظم ، مع أنه استشهد في زمان الصادق عليه السلام ، وحمله علىٰ روايته عنه في غير زمن الإمامة أيّام الصغر بعيد .

قلت : ربما صحب الرجل الواحد إمامين أو ثلاثة ، فيذكر في رجال الكلّ ، وربما صحب ولم يرو فيذكر في الأصحاب ، وفيمن لم يرو ، وهذا وان

---

(١) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ٣٩٣ و ص ٤٢٢ وص ٤٣٥ وص ٥١١ .

(٢) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ٢٧٦ وص ٤٩٠ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ٤٠٦ وص ٤٢٤ وص ٥١٥ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ٢٧٦ وص ٣٥٨ وص ٤٩٠ .

(٥) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ٣٣٢ و ص ٣٦٤ .

كان خلاف الظاهر إلاّ أنه تأويل يُصار إليه عند الضرورة ، والسهو والنسيان طبيعة ثانية للإنسان لا يكاد ينجو منهما أحد ، فربما كرّر الاسم نسياناً ، كما ذكر محمد[1] بن إسماعيل بن بزيع مرّتين ، وأنّ له كتاب الحجّ .

* * *

---

(١) الفهرست (الطوسي) : ص ١٣٩ ، وص ١٥٥ .

الفائدة الثامنة

في ذكر أصحاب الاجماع

ومن شهد لهم الثقات بالوثاقة ، وعمل الطائفة بأخبارهم ، وأصحاب الأُصول المعتمدة ، والكتب المعروضة عليهم عليهم السلام ، ومن وثّقوه وأمروا بالرجوع إليه .

(ومن عرف)(١) في الأصحاب أنه لا يروي إلاّ عن ثقة ، حتىٰ عدّوا مراسيله في المسانيد .

أما أصحاب الإجماع فقد اشتهر أنّ الطائفة أجمعت علىٰ تصحيح ما يصحّ عن ثمانية عشر ؛ ستة من الأوائل من أصحاب أبي جعفر وأبي عبدالله عليهم السلام ، وستّة من الأواسط من أحداث أصحاب أبي عبدالله عليه السلام ، وستّة من الأواخر من أصحاب أبي الحسن موسىٰ بن جعفر عليه السلام وأبي الحسن علي بن موسىٰ (٢) عليه السلام ، والظاهر أن المرجع فيهذه الحكاية الىٰ الثقة الجليل أبي عمرو الكشي(٣) رحمه الله ، والذي وجدته في كتاب الكشي هذا المشهور ، وحكاه عنه غير واحد من الثقات هكذا : تسمية الفقهاء

---

(١) اثبتناه من نسخة ش .

(٢) في نسخة ش :الرضا .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٠٧ ح ٤٣١ وكذلك ج ٢ ص ٦٧٣ ح ٧٠٥ ، وكذلك ج ٢ ص ٨٣٠ ح ١٠٥٠ .

من أصحاب ابي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام .

قال الكشي : أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأوّلين من أصحاب أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام ، وانقادوا لهم بالفقه ، فقالوا :

أفقه الأوّلين ستة : زرارة ، ومعروف بن خربوذ ، وبريد ، وأبو بصير الأسدي ، والفضيل بن يسار ، ومحمد بن مسلم الطائفي، قالوا : وأفقه الستّة زرارة .

وقال بعضهم : مكان أبو بصير الأسدي ، أبو بصير المرادي ، وهو ليث ابن البُختري .

تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام : اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح من هؤلاء ، وتصديقهم لمايقولون ، وأقرّوا لهم بالفقه من دون أُولئك الستة الذين عددناهم ، وسمّيناهم ، وهم ستة نفر :

جميل بن دراج ، وعبدالله بن مسكان ، وعبدالله بن بكير ، وحماد بن عيسى ، وحماد بن عثمان ، وأبان بن عثمان .

قالوا : وزعم أبو إسحاق الفقيه ، وهو ثعلبة بن ميمون : أنّ أفقه هؤلاء جميل بن دراج ، وهم أحداث أصحاب أبي عبدالله عليه السلام .

تسمية الفقهاء من أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا عليهما السلام : أجمع(١) أصحابنا على تصحيح ما يصحّ عن هؤلاء وتصديقهم ، وأقرّوا

---

(١) في النسختين : اجتمع .

لهم بالفقه والعلم ، وهم ستة نفر أُخر ، دون الستة النفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبدالله عليه السلام وهم[١] :

يونس بن عبد الرحمن ، وصفوان بن يحيى بياع السابري ، ومحمد بن أبي عمير، وعبدالله بن المغيرة ، والحسن بن محبوب وأحمد بن محمد بن أبي نصير .

وقال بعضهم : مكان الحسن بن محبوب،الحسن بن علي بن فضال [في نسخة ، أو مكان الواو] أو[٢] فضالة بن أيوب .

وقال بعضهم : مكان «فضالة»[٣] عثمان بن عيسى ، وأفقه هؤلاء يونس ابن عبدالرحمن وصفوان بن يحيى ، هذا نص ما في الكتاب ، وهو عندي نسخة جليلة في أعلى مراتب الصحة ، وقد حكى الإجماع على تصحيح ما يصح عن الأواسط والأواخر[٤] غيرُ واحد من المتأخرين ، كابن طاووس[٥] والعلامة[٦]

---

(١) في النسختين : منهم .

(٢) زائدة عما في المصدر .

(٣) في المصدر : مكان ابن فضال .

(٤) المقصود من الأواسط أصحاب أبي عبدالله عليه السلام ، والأواخر أصحاب أبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا عليهما السلام . ذكره الكشي في ج ٢ ص ٦٧٣ رقم ٧٠٥ وص ٨٣٠ رقم ١٠٥٠ .

(٥) التحرير الطاووسي (ابن طاووس) : ص ١١٩ وص ٦٢٣ .

(٦) الخلاصة (العلامة الحلي) : ص ٣٤ الرقم ١ ص ٣٧ الرقم ١ .

وابن داود(١) ، ولكن كلٌ في ترجمته .

والكلام هاهنا يقع في مقامات .

المقام الأوّل(٢) : هل المراد بأبي بصير الأوّل يحيىٰ بن أبي القاسم ، أو عبدالله بن محمد الأسدي ، فان كليهما من أصحاب الصادقين ، وكلاهما يكنىٰ بأبي بصير ؟

المعروف هو الأوّل وقطع صاحب مجمع الرجال (٣) ـ في عدّة مواضع ـ بالثاني محتجّاً بأمرين :

أحدهما : أنّ المعدول في الستّة الأوائل إنّما هو الأسدي ، والموصوف بهذا الوصف إنّما هو عبدالله ، وهو الذي وصفه الكشي بذلك ، ولم يصف بـه يحيىٰ .

وروي في ترجمة عبدالله ، عن حمدويه ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن شعيب العقرقوفي ، قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : (ربما احتجنا أن نسأل عن الشيء فمن نسأل ؟ قال : قال عليك بالأسدي ؛ يعني أبا بصير .

واعتُرض علىٰ الشيخ في وصف يحيىٰ بالأسدي ، وزعم أنّ ذلك من

---

(١) رجال ابن داود : ص ٦٦ الرقم ٣٤٦ وص ٧٧ الرقم ٤٥٤ .

(٢) كلمة المقام لم ترد هنا ، وكذلك في الثاني ، وقد أثبتناها لورودها في الثالث .

(٣) مجمع الرجال (القهبائي) : ج ٦ ص ٢١٥ وكذلك ج ٤ ص ٣٦ ـ ٤٢ .

طغيان القلم لشدّة عجلة الشيخ في سائر كتبه شغفاً بالجمع ، ولذلك وقع في كثير من الألفاظ الاشتباه من ذكر الأخبار في غير محلّها، واختلاط الرجل بغيره ، وسقوط كثير من الألفاظ عند النسخ ،كما يظهر من تدبُّر هذا الكتاب ـ يعني اختيارالرجال ـ وحكىٰ ذلك عن شيخه المقدّس الأردبيلي ، وعدّ من ذلك أخباراً وردت في الأسدي عند ذكر ليث المرادي ، وزعم أنّ ذلك الخطأ ـ الناشيء عن تلك العجلة ـ هو السبب في خطأ النجاشي والعلاّمة وابن الغضائري في كثير من المقامات .

المقام الثاني : أنّ الستّة الأوائل من أصحاب أبي جعفر وأبي عبدالله عليه السلام ليس الا، ويحيىٰ بن أبي القاسم صحب أبا إبراهيم طويلاً ، وروىٰ عنه كثيراً، قال : وزرارة ، ومحمد بن مسلم ، وإن أدركا برهة من عصر أبي إبراهيم عليه السلام ،كما يفهم من ترجمة أبي حمزة الثمالي ، حتّىٰ ذكرهما الشيخ في أصحابه ، لكنهما لم يرويا عنه ـ كما يظهر من رجال الشيخ [(١)] ، وفهرست الشيخ [(٢)] ، والنجاشي [(٣)] ـ حتىٰ يعدّا بذلك من فقهاء أصحابه .

قال : بل لا نسلّم كونهما من أصحابه ؛ لما سيجيء من أنّهما كانا في الكوفة حين مات الصادق عليه السلام ، وما تشرّفا بصحبة الكاظم عليه

(١) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ٣٥٠ الرقم ١ ، وص ٣٥٨ الرقم ١ .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٧٤ الرقم ٣٠٢ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٢٣ الرقم ٨٨٢ .

السلام حتىٰ ماتا ، واعترض علىٰ الشيخ في عدّهما من أصحابه ، وفي وصف يحيىٰ بالأسدي في رجاله[1] مع إهماله لذلك فيإختيار الرجال [2] ، وفي ذكر[3] عبدالله في أصحاب الباقر عليه السلام ، دون الصادق عليه السلام ، مع أنهما من أصحابهما .

ونحن نقول : لا معنىٰ لإنكار وصف يحيىٰ بالأسدي بعد صدوره عن مثل الشيخ ، والنجاشي [4] ، وغيرهما من أئمّة هذا الشأن ، وكفاك في ذلك ماروواه الكشي[5] عن الثقة الجليل محمد بن مسعود ، قال :

سألت علي بن الحسن بن فضال عن أبي بصير ؟ فقال : اسمه يحيىٰ بن أبي القاسم ، فقال : أبو بصير [6] يكنىٰ أبا محمد ، وكان مولىٰ لبني أسد الحديث .

وفي الفقيه[7] : روىٰ علي بن الحكم ، عن أبان الأحمر ، عن أبي بصير يحيىٰ بن أبيالقاسم الأسدي ، عن أبي جعفر عليه السلام .

---

(١) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ٣٣٣ الرقم ٩ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٧٣ الرقم ٩٠٣ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ١٢٩ الرقم ٢٦ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٤١ الرقم ١١٨٧ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٤٠٤ الرقم ٢٩٦ .

(٦) في المصدر : كان .

(٧) من لايحضره الفقيه (الصدوق) : ج ٤ ص ١٦٣ ح ٥٣٧٠ .

ثمّ كلامه على الشيخ خارج عن[1] قانون الأدب ، والشيخ رحمه الله ، أتقى الله عن ذلك وأوفى[2] ووقوع الخطأ في بعض الألفاظ أحياناً لا يوجب التشنيع وإطلاق اللسان ، و حمل كلّ ما شُكّ فيه على الخطأ .

ثمّ ما زعمه على النجاشي غير معروف ، وهو إمام في هذا الشأن يُتبع فيه ولايتبع ، وماكان من أتباع الشيخ ، بل لما ذكره[3] الشيخ [4] فيكتابه عدّه في تلامذة شيخه أبي عبدالله المفيد رحمه الله .

ولعلّ ما ذكره من وقوع الاشتباه فيكثير من الألفاظ ، إنّما جاء لشدّة إقبال الناس في [5] تناولهم ما يخرج عنه ، قبل إعادة النظر فيه وخروجه الى البياض لتوفّر الرغبة .

وعدم وصف الكشي ليحيى بالأسدي ، لعلّه ممّا عرض له قبل انتخاب الشيخ له .

وأما روايته عن أبي إبراهيم [6] فلا تقدح في عدّه من أصحاب أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام الأوّلين ـ بعد أن يكون كذلك ـ وإن أقام

---

(١) في النسختين : من .

(٢) فينسخة ش : وأوقر.

(٣) في النسختين : ذكر .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٠٣ الرقم ١٠٦٨ .

(٥) في نسخة ش : و .

(٦) أي الامام الكاظم عليه السلام .

بعدهما مائة عام ، وإنّما يقدح لو لم يكن من أصحابهما ، كما هو ظاهر قول الكشي[1] عند ذكر أنه من أصحاب أبي إبراهيم ، لكن صحبته لهما ممّا لا مساغ إلىٰ إنكارها .

وكيف كان ، فالوجه ماهو المعروف من أنّ المراد بأبي بصير الأوّل يحيىٰ ، وأنه ابن أبي القاسم ، والتعبيرُ عنه بابن القاسم ـ كما يقع لبعضهم ـ وهمٌ نشأمن ذكر النجاشي والشيخ ليحيىٰ بن القاسم الحذّاء مع يحيىٰ هذا ، علىٰ ما سيأتي ـ إن شاء الله ـ في محلّه .

وممّا يدلّ علىٰ أنّ المحكي عليه الإجماع غير عبدالله ، أنّ عبدالله لم تكثر الرواية عنه ، إنّما روىٰ عنه شهاب بن عبد ربّه ، وشعيب ، والأكثرون إنّما يروون عن ليث ويحيىٰ ، وأما أبو بصير يوسف بن الحرث فلا مجال له في هذا الباب ، فإنه ضعيف بتري من أصحاب الباقر عليه السلام فحسب ، لم يذكره النجاشي ولا الكشي ، وإنّما ذكره الشيخ في رجاله [2] ، علىٰ أن الكشي قال : أبو بصير يوسف بن الحرث ، فلعل ما في رجال الشيخ من تصحيف النساخ .

الثاني : أنّ نَقَلة الإجماع ، إنّما حكوا في الأوّلين الإجماع علىٰ تصديقهم ،

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٠ الرقم ١٠٥٠،وقد ذكرالكشي عند تسمية الفقهاء من أصحاب أبي ابراهيم ستة ، ولم يذكر فيهم أبا بصير الأسدي من أصحابه ، بل هم يونس بن عبدالرحمن وصفوان بن يحيىٰ بياع السابري ، ومحمد بن أبي عمير ، وعبدالله بن المغيرة، والحسن بن محبوب ، وأحمد بن محمد بن أبي نصر.

(٢) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ١٤١ الرقم ١٧ .

والانقياد إليهم فيالفقه كمارأيت ، وذلك لا يستلزم الإجماع علىٰ تصحيح ما يصحّ عنهم ، بناءً علىٰ مايفهم الناس من هذه الكلمة .

المقام الثالث : فيمعنىٰ هذه الكلمة ؛ أعني قولهم : «أجمعوا العصابة علىٰ تصحيح ما يصح عنهم» .

وقد اختلفوا فيذلك ، فقال ناس [١] : إن المراد الإجماع علىٰ الحكم بصحّة كلّ حديث جاء به ، وصحّ عنه ، وثبتت روايته له ، حتىٰ لا ينظر فيما فوقه .

وبالجملة :كلّما ثبت عندهم أنه رواه ، حكموا بصحته في نفس الأمر وورده عن المعصوم ، سواء رواه عنه بلا واسطة ، أو بواسطة ، ثقة ، أو غير ثقة ، حتىٰ يقدّم علىٰ ما يعارضه وإن رواه الثقة ؛ من حيث إنّ ما يرويه هؤلاء محكوم بصحّته ووروده ، وما يرويه غيرهم من الثقات مظنون .

فكان الفرق بين هؤلاء وبين غيرهم من الثقات ، وإن كان مجمعاً علىٰ وثاقته ـ من وجهين :

أحدهما : أنّ أقصىٰ مافي رواية غيرهم سلامة الخبر ، (وعدم دخول القدح فيه من جهته ، بخلاف هؤلاء ، فإنّ في روايتهم سلامة الخبر)[٢] من جهتهم وجهة كلّ من كان بينهم وبين المعصوم وإن لم يكن سالماً .

---

(١) وسائل الشيعة (الحر العاملي) : ج ٣٠ ص ٢٢٤ الفائده السابعة .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

الثاني : شدّة رجحانه وقوّته ، ولذلك قدّم علىٰ غيره فـي المـعارضة وإن رواه الثقات .

وقال آخرون : المراد بالإجماع علىٰ الحكم بصحّة روايته لما يرويه ، لا بصحة ما يرويه .

وبالجملة : علىٰ الحكم بوثاقته ، وصدقه فيما يحكي ، فإن كان عن إمام فقد صدق عليه ، وإن كان عن غيره فقد صدق عليه ، ثمّ ينظر فيمن يروي عنه فإن كان ثقة صحّت الرواية ، وإلّا كانت بحسبه .

والفرق علىٰ هذا بين هؤلاء وغيرهم من الثقات[1] : أنّ هؤلاء أجمعت الطائفة علىٰ وثاقتهم ، بخلاف غيرهم .

وفيه : أنّ المُجمع علىٰ وثاقتهم وجلالتهم من الأوّلين والآخرين كثيرون ، كأبان بن تغلب ، وعبدالله بن أبي يعفور ، وعلي بن مهزيار ، وأضرابهم ممّن ليس لقائل فيهم مهمز .

وقد يقال : إنّ الوثاقة والجلالة مقام ، والفقاهة وحسن المعرفة بالحديث وشدّة الضبط مقام آخر ، والحكم بتصحيح ما يصحّ والانقياد في الفقه والتسليم يُبتنىٰ علىٰ الثاني ، دون الأوّل ، أو أن مجرّد الوثاقة لا يكفي في التسليم والانقياد والتناول لكلّ ما يجيئون به ، فربما جاء الثقة وتوقّفوا لعارض ، أو لمعارض ، وهم في هؤلاء لايتوقّفون ، وإن جاء ما يعارضهم أعرضوا عنه ،

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

لكن الظاهر أنّ من يكون بهذه المكانة لم ينظر فيما فوقه ، وحينئذٍ فلا يتمّ هذان الوجهان إلاّ على الأوّل .

ورجّح الأُستاذ[١] الأوّل لتبادره ، وحكى عليه الشهرة، والأُستاذ الشريف [٢] الثاني ، وذكر أنه لا يُفهم من العبارة سواه ، وأنه هو المشهور ، وأنّ الأوّل إنّما اشتهر بين متأخّري المتأخّرين .

والحقّ أنّ المنساق عند الإطلاق إنّما هو الأوّل ؛ وذلك أنّ المتبادر من هذه الكلمة : أنهم مجمعون على الانقياد إليهم ، والتسليم لهم ، والتناول عنهم ، وتقديم ما يجيئون به على مايجيء به غيرهم لكمال فقههم وتمام معرفتهم بالحديث وشدّة ضبطهم ، ومن كان عندهم بهذه المكانة لم ينظروا فيما ورائه ، كما عرفت .

وبالجملة : فالمنساق إنما هو [٣] الحكم بصحّة (المروي لا بصحة)[٤] الرواية ،كما لايخفى .

نعم إجماعهم في الستّة الأوائل ، ليس إلاّ على تصديقهم ، وقد يرجّح [٥]

---

(١) هو الوحيد البهبهاني : قال : إنّ أمارات الوثاقة أيضاً ،كما لا يخفى على المطّلع برواياتهم فوائدالوحيد البهبهاني : ص ٤٧ .

(٢) هو السيد محمد مهدي بحر العلوم حيث اصطلح بالتعبير عنه بهذه العبارة .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) لم ترد فيتسخة ش .

(٥) في نسخة ش : رجع .

بذلك إرادة الثاني ، وإلاّ لزم أن يكون الأوائل ـ علىٰ علوّ طبقتهم ـ اسوءُ حالاً من الباقين ، فعلم أنهم لن يُجمعوا في الآخرين إلاّ علىٰ ما أجمعوا عليه في الأوّلين ، إلاّ أن يُراد بتصديقهم الانقياد لهم والتسليم ، ولا يكون إلاّ بقبول ما جاؤوا به والعمل به ، والتعويل عليه ، عمن كان ، وهو الحكم بصحته .

ثمّ إني وجدت العلاّمة المجلسي يحكي عن الأكثر : أنهم فهموا من ذلك كونه مؤكّداً للتوثيق ، وعن جماعة من المحقّقين ـ منهم والده التقي [(١)] ـ : الحكم بصحة الحديث لا يحتاج إلىٰ النظر فيما بعده من رجال السند .

قال : وهذا أقوىٰ ممّا فهمه الأكثر ؛ إذ ليس فيه كثير فائدة .

ثمّ هنا قولان آخران بين إفراط وتفريط :

أحدهما : أنّ هذا الإجماع يقتضي الحكم بوثاقة من يروون عنه .

والثاني : أنه لا يقتضي الحكم بوثاقتهم ، فضلاً عمّن سواهم ، وقد مرّ الكلام عليهما .

وأما من عملت الطائفة بأخبارهم لوثاقتهم عدا أصحاب الإجماع ، فهم الأصناف الثلاثة الذين ذكرهم الشيخ في العدّة[(٢)] ، وتقدّمت الإشارة إليهم في الفائدة[(٣)] .

---

(١) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ١٩ .

(٢) العدة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦ .

(٣) الفائدة الثامنة .

والفرق بين هؤلاء وأصحاب الإجماع ـ مع إجماع الطائفة على العمل بأخبار هؤلاء أيضاً ـ : أنّ الطائفة في أولئك أجمعوا على الحكم بصحة ما يروون ، والمبادرة إلى الأخذ به وإن عارضه من أخبار الثقات ، وأقصى ما لهم في هؤلاء ، أن أخذوا بأخبارهم حيث لا معارض لها من أخبار الثقات .

وبالجملة : فالطريقة فيهؤلاء على العكس من أولئك ، والذين وثقهم الأصحاب أكثر من أن يُحصوا[1] في باب .

وقد قال الشيخ المفيد في الإرشاد[2] ـ عند ذكر الصادق ـ عليه السلام : ونقل الناس عنه من العلوم ما سارت به الركبان ، وانتشر ذكره فيالبلدان ، ولم ينقل العلماء عن أحد من اهل بيته ما نقل عنه [3] ، فإنّ أصحاب الحديث نقلوا[4] أسماء الرواة عنه من الثقات على اختلافهم في الاراء والمقالات ، وكانوا أربعة آلاف رجل .

وذكر ابن شهرآشوب في المناقب [5] : أنّ الذين رووا عن الصادق عليه السلام من الثقات كانوا أربعة آلاف رجل ، وأما الأُصول المعتمدة ، والكتب

---

(١) أثبتناه في نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : يُحصى .

(٢) الارشاد (المفيد) : ص ٢٧٠ .

(٣) فيالمصدر ، ولالقي أحد منهم من أهل الآثار ونقلة الأخبار ، ولا نقلوا منهم كما نقلوا عن أبي عبدالله عليه السلام .

(٤) في المصدر: قد أجمعوا.

(٥) المناقب (ابن شهر آشوب) : ج ٤ ص ٢٤٧ .

المعوّل عليها ، وما حكموا بحصته ، فكثيرة جدّاً ، كأصل إسحاق بن عمار الساباطي ، وأصل حفص بن غياث القاضي ، وكتاب عبيدالله بن علي الحلبي ، وكتاب طلحة بن زيد ، وإن كان عاميّ المذهب ، وكتاب عمّار بن موسىٰ الساباطي ، وكتب ابني سعيد الثلاثين ، ونوادر علي بن النعمان ، وكتب الحسين ابن عبدالله السعدي ، وإن رُمي بالغلوّ ، وكتاب أحمد بن عبدالله بن مهران، المعروف بإبن خانه ، وكتاب صدقةبن بندار القمي ، وغير ذلك ، وما عُرض منها علىٰ المعصوم ، ككتاب عبيدالله بن علي الحلبي ، الذي عرضه علىٰ الصادق عليه السلام ، وصحّحه واستحسنه ، وقال عند قراءته : (أترىٰ لهؤلاء مثل هذا) ، وكتاب أبي عمرو الطبيب عبدالله بن سعيد ، الذيعرضه علىٰ الرضا عليه السلام ، وكتاب يونس بن عبدالرحمٰن ، الذي عرضه علىٰ العسكري عليه السلام .

وأما الذين وثقهم الائمة عليهم السلام وأمروا بالرجوع إليهم والعمل باخبارهم وجعلوا منهم الوكلاء والأُمناء ، فكثيرون أيضاً يُعرفون بالتتبع في كتب هذا[1] الفن ، كأبان بن تغلب ، رمحمد بن مسلم ، وزرارة ،وبريد ، وأبي بصير ليث ، وأبي بصير الأسدي ، والحرث بن المغيرة ، وصفوان بن يحيىٰ ، ويونس بن عبدالرحمن ، وعبدالله بن جندب ، وحمران بن أعين ، ونصربن قابوس ، وعبدالرحمن بن الحجاج ، وزكريا بن آدم ، وسعد بن سعد ،

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

وعبدالعزيز بن المهتدي ، وعلي بن مهزيار ، وأيوب بن نوح ، وعلي بن جعفر الهمداني ، وأبو علي بن راشد ، وأبان بن عثمان ، وأحمد بن إسحاق الأشعري ، وأبي الحسن محمد بن جعفر الأسدي ، المُسمّىٰ بمحمد بن أبي عبدالله ، وإبراهيم بن محمد الهمداني ، وأحمد بن حمزة بن اليسع ، وحاجز بن يزيد ، ومحمد بن علي بن هلال ، والعاصمي ، ومحمد بن إبراهيم بن مهزيار ، وأبوه ، ومحمدبن صالح الهمداني، وأبوه ، والقاسم بن العلاء ، ومحمد بن شاذان النيسابوري ، والحرث المزدباني... إلىٰ غير ذلك .

وقد ذكر الشيخ في كتاب الغيبة[1] منهم كثيراً .

وعن ابن طاووس في كشف المحجة[2] ، عن كتاب الرسائل لمحمد بن يعقوب الكليني رضي الله عنه ، عن علي بن إبراهيم بسنده عن أميرالمؤمنين عليه السلام ، أنه دعا كاتبه عبدالله بن أبي رافع ،فقال : (أدخل إليّ عشرة من ثقاتي .

فقال : سمّهم لي يا أمير المؤمنين .

فقال : (أدخل أصبغ بن نُباتة ، وأبا الطفيل عامر بن وائد[3] الكناني ، وزر بن حبيش ، وجريرة بن مسهر ، وخندف بن زهير ، وحارث بن مضرف[4] ،

---

(١) الغيبة (الطوسي) : ص ٣٤٦ .

(٢) كشف المحجة (ابن طاووس) : ص ٢٣٦ .

(٣) في نسخة ش : واثلة .

(٤) في نسخة ش : مصرف .

والحرث الأعور، وعلقمة بن قيس، وكميل بن زياد، وعمير بن زرارة...) الحديث.

وفي العيون[١]: عن الفضل بن شاذان، عن الرضا عليه السلام في كتابه الى المأمون: (محض الإسلام شهادة أن لا إله إلا الله...) إلى أن قال: (والبراءة من الذين ظلموا آل محمد حقّهم)، وذكر جملة منهم، ثمّ قال: (والولاية لأمير المؤمنين عليه السلام، والمقتولين من الصحابة الذين مضوا على منهاج نبيّهم صلّى الله عليه وآله، ولم يغيروا ولم يبدّلوا، مثل سلمان الفارسي وأبي ذرالغفاري، والمقداد بن الأسود[٢]، وعماربن ياسر، وحذيفة اليماني، وأبي الهيثم بن التيهان، وسهل بن [حنيف][٣]، وعثمان[٤] بن حنيف، وأخويه، وعبادة بن الصامت، وأبي أيوب الأنصاري، وخزيمة بن ثابت ذي الشهادتين، وأبي سعيد الخُدري، وأمثالهم، رحمهم الله وأشياعهم[٥]، والمهتدين بهديهم[٦]، والسالكين منهاجهم[٧].

---

(١) عيون اخبارالرضا (الصدوق): ج ١ ص ١٢ ح ١.

(٢) في نسخة ش :الكندي.

(٣) أثبتناه من نسخة ش والمصدر، وفي النسخة المعتدة: حنيفة.

(٤) وعثمان بن حنيف واخويه ليس في المصدر.

(٥) في المصدر: والولاية لاشياعهم.

(٦) في المصدر: بهداهم.

(٧) في المصدر: مناهجهم.

وروىٰ الكشي[١] عن الثقات، عن أبي محمد الرازي، قال: (كنت أنا وأحمد بن أبي عبدالله[٢] البرقي بالعسكر، فورد علينا رسول من الرجل، فقال[٣]: الغائب العليل ثقة، وأيوب بن نوح، وإبراهيم بن محمد الهمداني، وأحمد بن حمزة، وأحمد بن إسحاق، ثقات جميعاً.

وروي الكشي[٤] أيضاً من توقيع طويل يقول فيه: (يا إسحاق اقرأ كتابنا علىٰ البلالي رضي‌الله عنه، فانه[٥] الثقة المأمون العارف بما يجب عليه، واقرأه علىٰ المحمودي [عافاه][٦] الله: فما أحمدنا بطاعته[٧]، فإذا وردتَ بغداد فاقرأه علىٰ الدهقان وكيلنا وثقتنا، والذي يقبض من موالينا).

وروىٰ الكليني[٨] بسنده إلىٰ أبي عبدالله عليه السلام، أنه قال: (كان سعد[٩] بن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وأبو خالد الكابلي من

---

(١) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٨٣١ الرقم ١٠٥٣.

(٢) ماورد في نسخة ش وهو الصحيح، وكلمة الله لاتوجد في النسخة المعتمدة.

(٣) في المصدر: لنا.

(٤) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٨٤٧ الرقم ١٠٨٨.

(٥) من المصدر وفي النسختين: ان.

(٦) أثبتناه من المصدر، وفي النسختين: عفاه.

(٧) في المصدر: له لطاعته.

(٨) أصول الكافي (الكليني): ج ١ ص ٤٧٢ ح ١.

(٩) في المصدر ونسخة ش: سعيد.

ثقات علي بن الحسين عليه السلام)(١) .

وفي كتاب الإكمال (٢) : عن الخزاعي ، عن الأسدي ، عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي أنه ذكر عدد ماانتهىٰ إليه (٣) ، ووقف علىٰ معجزات صاحب الأمر (٤) عليه السلام ، ورآه من الوكلاء ببغداد : العمري ، وابنه ، حاجز (٥) ، والبلالي ، والعطّار، ومن الكوفة العاصمي، ومن (٦) الأهواز محمد بن ابراهيم ابن مهزيار (٧) ، ومن أهل همدان محمد بن صالح ، ومن أهل الري السامي (٨) والأسدي (٩) ـ يعني نفسه ـ ومن أهل أذربيجان القاسم بن العلاء ، ومن (١٠) نيسابور محمد بن شاذان التميمي (١١) ،ثمّ ذكروا من غيرالوكلاء(١٢) ،كثيرين ، مرّبعضه فيالفائدة إلىٰ غير ذلك ، وأجلّ من نصّواعلىٰ وثاقته شأناً، وأرفعهم قدراً،

---

(١) لم ترد فينسخة ش .

(٢) كمال الدين وتمام النعمة (الصدوق) : ص ٢٤٢ ح ١٦ .

(٣) فيالمصدر : ممن .

(٤) في المصدر :الزمان .

(٥) اثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : حائز .

(٦) فيالمصدر : أهل .

(٧) فيالمصدر : ومن أهل قم .

(٨) فيالمصدر : البسامي والاموي .

(٩) في النسختين : الاسدي .

(١٠) فيالمصدر : أهل .

(١١) لم ترد في المصدر .

(١٢) في النسختين وردت كلمة : وكثير قبل كثيرين .

الأبواب الأربعة العظام قدّس الله أرواحهم : أبو عمر عثمان بن سعيد العمري ، وابنه أبوجعفر محمد بن عثمان ، والحسين بن روح النوبختي ، وعلي بن محمد السمري .

وقد جاء في الأخبار ما يدل على وثاقة المفضّل بن عمر ، والمعلّى بن خنيس ، ومحمد بن سنان .

وعن أبي [(١)] جعفر عليه السلام في جابر بن [(٢)]عبدالله الأنصاري : (أنه لم يكن يكذب)[(٣)] .

وعن أبي عبدالله عليه السلام في عمر بن حنظلة : (إذن لا يكذب علينا)[(٤)] .

وعن العسكري في بني فضّال : (خذوا بما رووا ، وذروا ما رأوا)[(٥)] .

وأما من عُرف بين الأصحاب أنه لا يروي إلاّ عن ثقة ، فقد اشتهر بذلك جماعة منهم : محمد بن أبي عمير ، وصفوان ، وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، ولذلك اشتهر بين الأصحاب قبول مراسيلهم ،كما في الذكرى [(٦)]

---

(١) في النسخة المعتمدة : «وأبي» ، والصحيح ما أثبتناه من المصدر ونسخة ش .

(٢) في المصدر وفي نسخة ش كما أثبتناه ، وفي النسخة المتعمدة : عن .

(٣) تهذيب الأحكام (الشيخ الطوسي) : ج ٩ ص ٣٠٩ ح ١١٠٦ وفي نسخة ش : لايكذب علينا .

(٤) لم ترد فيِنسخة ش ، وفي تهذيب الأحكام : ج ٢ ص ٢٠ ح ٥٦ : إذن لا يكذب علينا .

(٥) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٨٩ ح ٣٥٥ .

(٦) الذكرى (الشهيد الاول) : ص ٤ .

وغيرها ، بل ظاهر الشهيد دعوىٰ الاجماع علىٰ ذلك ، غير أنا وجدناهم كثيراً مايروون عن الموثّقين ،كأبان بن عثمان ، وعثمان بن عيسىٰ ، فلعلّهم أرادوا بالثقة في قولهم : «لا يروون إلاّ عن ثقة» ، المعنىٰ الأعمّ ، فانهم كثيراً مايطلقونه علىٰ ذلك ،كما قال الكشي[1] : سليمان بن داود الشاذكوني ، ليس بالمتحقّق عندنا ، غير أنه روىٰ عن جماعة من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام ، وكان ثقة .

اللّهم إلاّ أن يدعي في أبان أنه علىٰ الحقّ ، فإنه إنما حكي ناووسيته[2] الكشي ، عن محمد بن مسعود ، عن علي بن فضال ، مع انه حكىٰ[3] عن الثقات إجماع العصابة علىٰ تصحيح ما يصحّ عنه ، وذلك ظاهر فيعدالته .

وفي[4] عثمان رجوعه إليه ـ كما قيل ـ ويؤيّده عند بعضهم في أصحاب الإجماع ، لكن المعروف فيعثمان خلافه ، وروايتهم عن الثقات المنحرفين ممّا لا مجال للشكّ فيه ،كرواية بن أبي عمير ، والبزنطي عن عبد الكريم بن عمر الثقة ، وهو معلوم الوقف ، فالوجه هو الأوّل .

فإن قلت : إنّ هذه الضابطة لا تكاد تتمّ بحال ،كيف ؟! والثلاثة

---

(١) لم نعثر عليه فيكتاب الكشي ، وورد في رجال النجاشي : ص ١٨٤ الرقم ٤٨٨ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٤٠ الرقم ٦٦ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٧٣ الرقم ٧٠٥ .

(٤) أي : ويدّعي في عثمان ... .

[ممّن][1] يروون عن علي بن أبي حمزة البطائني ، والإجماع على خُبثه ، وأنه من عمد الواقفيّة ، وقد قال فيه علي بن الحسن بن فضّال : إنّه متّهم كذّاب ، ولذلك اشتهر عدّ حديثه في [الضِعاف][2] .

وابن أبي عمير يروي عن الحسن بن راشد ، عن الصادق عليه السلام ، كما في باب صوم الحائض ، والظاهر أنه الطغاوي الضعيف الفاسد المذهب ، مولى بني العبّاس ، لا أبو علي الثقة الوكيل ، مولى آل المهلّب ، فإن هذا من أصحاب الجواد والهادي عليهماالسلام... إلى غير ذلك .

قلت : أما البطائني فقد نص الشيخ في العُدة[3] على أنّ الطائفة عملت بأخباره ، في جملة الطوائف الثلاث الذين عملت الطائفة بأخبارهم ،وذكر هناكما يدلّ على وثاقتهم أجمع ، بل وجدت ابن الغضائري ـ وأمره في التوثيق معلوم ـ لا تدفع[4] وثاقته ، وذلك أنه قال في ابنه الحسن[5] : «وأبوه أوثق منه» .

وكان التقي المجلسي[6] قدّس الله روحه ، يعدّ حديثه في الموثّقات ، من

---

(١) في النسختين : مما .

(٢) اثبتناه من نسخة ش ، وهو الصحيح ، وفي النسخة المعتمدة :الضعفان .

(٣) العدّة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦ .

(٤) في النسختين : يدفع .

(٥) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٤ .

(٦) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ١٨٥ .

حيث إنّ الشيخ رحمه الله قال في الفهرست[١] : «له أصل» ، وذلك ظاهر في أنّ كتابه من الأُصول المعتبرة التي رجع إليها الأصحاب ، وكان رحمه الله يعد قولهم : «له أصل» مدحاً عظيماً ، وقد سبقه الىٰ ذلك المحقق [٢] في المعتبر ؛ حيث احتجّ علىٰ قبول روايته : بأنه من أصحاب الأُصول ، واعتذر[٣] في موضع آخر منه عن التعلّق بروايته : بأنّ تغيّره إنّما كان في زمن موسىٰ عليه السلام ، فلايقدح فيما قبله .

واعترض : بأنّ الاعتبار في عدالة الراوي بزمن الأداء ، لا التحمّل .

وفيه : أنّ التناول إنّما هو من أصله الذي جمع من قبل ، وتناوله عنه[٤] الأصحاب قبل انحرافه .

فأمّا[٥] ما ألّف في الوقف فمعاذ الله أن يرجع أصحابنا الىٰ مثله ، ونفىٰ ولده العلاّمة المجلسي[٦] عن ذلك البعد ، وأيّده : بأنّ الشيخ يستند الىٰ أحاديثه في كتبه ، ويسكن إليها مع عدم قدحه فيه ، وبما حكينا عن العدّة من عمل الطائفة بأخباره .

---

(١) الفهرست (الطوسي) : ص ٩٦ الرقم ٤٠٨ .

(٢) المعتبر (المحقق الحلي) : ج ١ ص ٩٤ .

(٣) المعتبر (المحقق الحلي) : ج ١ ص ٦٨ .

(٤) في نسخة ش : منه .

(٥) في نسخة ش : أما .

(٦) الوجيزة (المجلسي) : ص ٣٣ .

ثمّ قال : وعمل الطائفة بخبر رجل فوق التوثيق ، بل هو قريب من إجماع العصابة على تصحيح ما يصح عنه .

وأما الحسن بن راشد ، فالذي حكم ابن الغضائري [١] بضعفه ، وقال : إنه فاسد المذهب ، [إنّما][٢] هو الحسن بن أسد .

نعم النجاشي[٣] قال : في الحسن [بن][٤] راشد : «إنه ضعيف» ، لكنه قال أيضاً : «الحسن بن راشد كثير العلم ، روى عنه ابن السندي» .

وذلك ظاهر في أنهما اثنان يرويان عن الصادق عليه السلام ، والضعيف أحدهما .

* * *

(١) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٣ .

(٢) في النسختين : وإنّما .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٨ الرقم ٧٦ .

(٤) أثبتناها من نسخة ش .

الفائدة التاسعة

في بيان العِدد وما يجري مجراها

كثير ما يقول الكليني قدّس الله روحه في كتابه الكافي : «عدة من أصحابنا»

وهو يريد ناساً بأعيانهم ، فحكىٰ العلاّمة فيالخلاصة (١) عنه رحمه الله أنه قال : إذا قلت : «عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ» ، فالمراد بالعدّة : محمد بن يحيىٰ العطار ، وعلي بن موسىٰ بن جعفر الكميداني(٢) وداود بن كورة ، وأحمد بن إدريس ، وعلي بن إبراهيم بن هاشم .

وكلّما ذكرت فيكتابي هذا : «عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي» ، فهم : علي بن إبراهيم ، وعلي بن محمد بن عبدالله بن أُمية ، وعلي بن محمد بن عبدالله بن أُذينة ، وعلي بن الحسين السعدآبادي.

وكلّما ذكرت في كتابي المشار اليه : «عدّة من أصحابنا ، عن سهل بن زياد» ، فهم : علي بن محمد بن إبراهيم علان ، ومحمد بن أبي عبدالله ، ومحمد ابن الحسن ، ومحمد بن عقيل الكليني .

وأثبت جماعة في عدّة البرقي ، محمد بن يحيىٰ العطار ، وتمسكوا

---

(١) الخلاصة (العلامة الحلي) : ص ٢٧١ ، الفائدة الثالثة .

(٢) في المصدر : الكمنداني .

في ذلك : بأنّ الكليني قال في أوّل الكافي [١] : «عدة من أصحابنا ، منهم محمد ابن يحيىٰ العطار عن أحمد بن محمد» ، ثمّ قال [٢] بعده بقليل : «عدة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن خالد» ، ولم يذكر في بيانها شيئاً .

قالوا : والقرينة تشهد بجاري العادة أنّ ما أجمل عين ما فصّل ، وكيف كان ، فالظاهر أنّ ذلك حيث يطلق ، وإلاّ فربما أطلق العدّة عن أحد الثلاثة وأراد غير ما ذُكر :

ففي كتاب العتق [٣] هكذا : «عدّة من أصحابنا ، علي بن إبراهيم ، ومحمد ابن جعفر أبو الحسن الأسدي رضي الله عنه ، ومحمد بن يحيىٰ ، وعلي بن محمد ، وهو المعروف بماجيلويه بن عبدالله القمي ، وأحمد بن عبدالله ، هو ابن أحمد بن أبي عبدالله البرقي ، وعلي بن الحسين السعد آبادي جميعاً ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، ورجال هذه العدد منهم المشاهير ، كالعطار ، وابن إدريس ، وعلي بن إبراهيم ، وفيهم من قد يخفىٰ حاله ، وفيهم من لا نعرفه وإن كان في نفسه معروفاً ، وما كان الكليني رحمه الله ليتناول عن مجهول ، و ناهيك في حسن حالهم كثرة تناول مثل الكليني عنهم ، والكميداني [٤] ممّن يروي عنه الكليني والصدوق علي بن الحسين بن بابويه وغيرهما .

---

(١) أُصول الكافي (الكليني) : ج ١ ص ١٠ ح ١ .

(٢) أُصول الكافي (الكليني) : ج ١ ص ١١ ح ٧ .

(٣) فروع الكافي (الكليني) : ج ٦ ص ١٨٣ ح ٥ .

(٤) في المصدر : الكمنداني .

وابن كورة هو أبو سليمان ، وهو الذي بوّب كتاب النـوادر لأحـمد بـن محمد بن عيسىٰ ، وكتاب المشيخة للحسن بن محبوب ، وله كتاب الرحـمة ، مثل كتاب سعد بن عبدالله ، روىٰ عنه الكليني ، وأحمدبن محمد بن يـحيىٰ ، وعلي بن محمد بن عبدالله بن أُميّة(١) .

الثاني من رجال الثانية (٢) لا نعرفه ، وصحّفه بعضهم بابن بنته ، وذكر أنه من مشيخة الفقيه ، وأنّ الصدوق ذكره في المشيخة ، وروىٰ عنه في التوحيد(٣) ، وهو خطأ ، فإنّ الثابت في المشيخة (٤): علي بن أحمد بن عبدالله [ابن أحمد بن عبدالله](٥) ، وهو مغاير لما في العدّة من وجوه :

أحدهما : أنّ هذا علي بن محمد ، وذلك علي بن أحمد .

الثـاني : أنّ هـذا مـن مشـايخ الكـليني ، وذاك مـن مشـايخ الصـدوق ، والكليني يروي عن أبي ذلك ـ أعني أحمد ـ كما مرّ في العدّة المصرح بها في كتاب العتق .

---

(١) في نسخة ش : أمته .

(٢) أي رجال العدة الثانية .

(٣) التوحيد (الصدوق) : ص ٩٩ ح ٦ .

(٤) الخلاصة (العلامة الحلي) : ص ٢٧٢ / الفائدة الثالثة ، وذكر فيها نقلاً عن الصـدوق : كـلما ذكرته في كتابي المشار اليه عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي فهم : علي بن إبراهيم وعلي بن محمد بن عبدالله بن اذينة وأحمد بن عبدالله بن أمية وعلي بن الحسن .

(٥) لم ترد في نسخة ش .

الثالث : أنه علىٰ ذلك التقدير يكون ابن ابن إبنه ، إلاّ أن يُصحّف بإبن إبنه ، وليس ببعيد أن يكون علىٰ هذا هو الواقع في عدّة البرقي ، المصرّح بها في كتاب العتق ؛ أعني علي بن محمد بن عبدالله القمي ، وهوالمعروف بإبن ماجيلويه ، وسيجيء بيان حاله ، وتكون الكنية الثالثة المصحّفة خطأً من النساخ .

وإبن أُذينة المذكور من مشايخ الكليني ، والسعدآبادي أبو الحسن القمي روىٰ عنه أجلاّء المشايخ وثقاتهم ، والصدوق علي بن الحسين وعلي بن إبراهيم ومحمد بن موسىٰ المتوكّل ، وأحمد بن محمد أبوغالب الزراري ، وكان مؤدّبه.

وإبن علاّن من مشايخ الكليني ، وهو ممّن نصّ علىٰ توثقيه .

ومحمد بن عبدالله أبو الحسن ، هو محمد بن جعفر بن عون الأسدي الثقة.

ومحمد بن الحسن،الظاهر أنه الصفّار الثقة الجليل ، فإنّ الكليني ممّا يروي عنه .

وابن عقيل لانعرفه بأكثر من تناول الكليني منه .

وبما ذكرنا عرفت جميع رجال العدّة المصرّح بها فيكتاب العتق ، ثم هناك عِدد آخر لم يبيّن تقع في أوّل السند وآخره ووسطه ، ففي باب نهي المُحرم عن الصيد[1] : عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد

---

(١) فروع الكافي (الكليني) : ج ٤ ص٣٨١ ح ٤ .

ابن[1] أبي نصر.

وفي باب[2] الخمس : «عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ [بن][3] يزيد .

وفي باب[4] الرجل يجامع أهله في السفر : «العِدّة عن أحمد بن محمد ، عن سهل عن أبيه .

وفي باب[5] من لا يجب عليه الإفطار والتقصير : «عدّة ، عن أبان بن عثمان» .

وفي باب[6] أنّ أوّل ما خلق الله من الأرض الكعبة : «عدّة ، عن أبي حمزة الثمالي» .

وفي مقام[7] آخر : «عدّة عن علي بن أسباط» .

وفي باب[8] التطوّع في وقت الفريضة : «عِدّة عن أبي جعفر عليه السلام» .

---

(١) في المصدر: عن .

(٢) أصول الكافي (الكليني) : ج ١ ص ٥٤٥ ح ١٢ .

(٣) أثبتناه من نسخة ش والمصدر .

(٤) فروع الكافي (الكليني) : ج ٤ ص ١٣٣ ح ١ .

(٥) فروع الكافي (الكليني) : ج ٤ ص ١٢٩ ح ٧ وكذلك ص ٥٠٢ ح ٣ .

(٦) فروع الكافي (الكليني) : ج ٤ ص ١٨٩ ح ٥ .

(٧) فروع الكافي (الكليني) : ج ٤ ص ٤٣٥ ح ٧ .

(٨) فروع الكافي (الكليني) : ج ٣ ص ٢٨٩ ح ٧ .

وفي باب [١] النوادر من كتاب الجنائز في حديث إسراج الصادق عليه السلام في البيت الذي مات فيه أبو جعفر عليه السلام : «عدّة عن أبي عبدالله عليه السلام» .

وفي باب [٢] أنّ الأئمّة يعلمون ما كان وما يكون : «عدّة ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، لكنه ذكر في هذه : أنّ منهم عبدالأعلىٰ ، وأبا عبيدة ، وعبدالله بن بشر الخثعمي ، فلعلّها هي السابقة .

وللشيخ أيضاً عِدد وجماعات ، في أوّل السند ، وآخره ، ووسطه ، فسّر بعضها ، ولم يُفسّر بعضاً[٣] .

ففي الفهرست[٤] في ترجمة أحمد بن محمد بن خالد البرقي ـ بعد تعداد كتبه ـ : أخبرنا بجميع هذا الكتب كلّها، وبجميع رواياته ، عدة من أصحابنا منهم :

الشيخ أبو عبدالله ، وأبو عبدالله الحسين بن عبدالله[٥] ، وأحمد بن عبدون وغيرهم .

ويُريد بالأوّل : المفيد ، وبالثاني : ابن الغضائري .

---

(١) فروع الكافي (الكليني) : : ج ٣ ص ٢٥٠ ح ٥ .

(٢) أُصول الكافي (الكليني) : ج ١ ص ٢٦١ ح ٢ .

(٣) في النسخة المعتمدة : بعضها .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٢١ الرقم ٥٥ .

(٥) في المصدر ونسخة ش : عبيد .

وفي باب [١] الحيض ، في كفارة وطء الحائض من التهذيب : ألا ترىٰ الىٰ ما أخبرني به جماعة ، عن أبي محمد هارون .

وفي باب [٢] سؤر ما[٣] يؤكل لحمه من الاستبصار : «أخبرني الحسين ابن عبد[٤] الله ، عن عِدّة من أصحابنا» ، وفسرّ هذه صاحب المجمع[٥] وغيره ؛ بأنّ المراد بها أبو غالب الرازي ، وابن قولويه ، والتلعكبري ، والصيمري ، والشيباني ، وكلّهم معتمد ، بل منصوص علىٰ توثيقهم عدا الأخير .

وفي باب [٦] الحمام من التهذيب : «محمد بن علي بن محبوب ، عن عِدّة من أصحابنا ، عن محمد بن عبدالحميد» .

وفي باب [٧] اللباس[٨] والمكان : «محمد بن أحمد بن يحيىٰ ، عن يعقوب بن يزيد ، عن عِدّة من أصحابنا ، عن علي بن أسباط ، وله عدة عن موسىٰ بن جعفر عليه السلام» .

---

(١) تهذيب الاحكام (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ١٦٣ ح ٤٦٨ .

(٢) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٢٥ ح ١ .

(٣) في نسخة ش : ما لا يؤكل .

(٤) في المصدر ونسخة ش : عبيد .

(٥) مجمع الرجال (القهبائي) : ج ٧ ص ٢١٧ .

(٦) تهذيب الاحكام (الطوسي) : ج ١ ص ٣٧٣ الرقم ١١٤٣ .

(٧) كلمة باب لم ترد في نسخه ش .

(٨) تهذيب الاحكام (الطوسي) : ج ٢ ص ٢٠٨ الرقم ٨١٤.

وفي‌باب [1] صلاة الكسوف من التهذيب : «عمر بن أذينه ، عن رهط» ، وفسرّه في ذيل الحديث بالفضيل بن يسار ، وزرارة ، وبريد ، ومحمد ابن مسلم .

وكذلك الصدوق [2] ربما قال : «عدة من أصحابنا ، عن أبي عبدالله عليه السلام» ولم يبيّن في المشيخة طريقه الىٰ العِدّة ، ولا أعرب عنها ، وكان غرضه من ذلك إنّما هو الإشارة الىٰ الكثرة ، لاجماعة معيّنة .

---

(١) تهذيب الاحكام (الطوسي) : ج ٣ ص ١٥٥ ح ٣٣٣ .

(٢) من لايحضره الفقيه (الصدوق) : ج ١ ص ٣٣٦ ح ٩٨٢ .

الفائدة العاشرة

في بيان أسماء رجال يكثر دورها ويشتبه أمرها

في الخلاصة [١] : أنه كثير ما يقع في كلام الشيخ وغيره هكذا : سعد بن عبدالله ، عن أبي جعفر ، فالمراد[٢] بأبي جعفر هذا هو أحمد بن محمد بن عيسىٰ .

ومما ينبّه علىٰ ذلك ، قول الشيخ[٣] في أحكام سؤر الكلب : سعد بن عبدالله ، عن أبي جعفر أحمد بن محمد ، لكن هذا القدر لا يكفي ، فقد وقع في الكافي[٤] ـ في باب تاريخ مولد الصادق عليه السلام ـ سعد بن عبدالله ، عن أبي جعفر محمد بن عمرو بن سعيد ، عن يونس بن يعقوب ، والظاهر أنّ أبا جعفر هذا هو الزيّات ، وإن لم يشتهر بهذه الكُنية ، ولولا ترادف النسخ بذلك ،لم يبعد أن يكون عمرو تصحيف عثمان ، ويكون هو محمد بن عثمان ابن سعيد العمري ، أحد الأبواب الأربع ، فإنّ سعداً ممّن يروي عنه ، كما صرّح به في أسانيد كثيرة ، ويؤيّده أنّ في بعض عمر ، وصورته في الخطّ القديم قريب من عثمان ، حيث توصل النون بالميم .

---

(١) الخلاصة (العلامة الحلي) : ص ٢٧١ / الفائدة الثانية .

(٢) في المصدر : المراد .

(٣) الاستبصار (الطوسي) : ج ١ ص ٢٠ ح ٤٤ .

(٤) أُصول الكافي (الكليني) : ج ص ٤٧٥ الرقم ٨ .

ثمّ إنّ سعداً ربّما روىٰ عن أحمد بن محمد بن خالد ، وهو ممّا يكنىٰ بأبي جعفر ، غير أنّ المنساق من هذه الكُنية ـ عند الإطلاق في هذه الطبقة ـ إنّما هو ابن عيسىٰ ، علىٰ أنّ سعداً لا يعرف بالرواية عن البرقي .

وكأنّ العلاّمة رحمه الله إنّما أراد بذلك الإطلاق .

ثمّ المعروف في رواية سعد بن عبدالله ، عن العباس بن معروف ، أن يروي عنه بواسطة أحمد بن محمد بن عيسىٰ ، وربّما روىٰ عنه بلا واسطة ، وكثيراً مايطلق محمد بن أبي عبدالله ، ويراد به أبو الحسين محمد بن جعفر بن عون الأسدي الكوفي الثقة رضي الله عنه.

وفي الخلاصة (١) أيضاً : ربما وقع في بعض الأخبار رواية الحسن بن محبوب ، عن أبي القاسم ، والمراد به معاوية بن عمار .

وفي مجمع (٢) الرجال عن الفاضل التستري : إذا ورد عليك «موسىٰ بن القاسم ، عن علي ، عنهما ، عن ابن مسكان» ، فالظاهر أنّ علياً هذا(٣) علي بن الحسن الطاطري الجرمي ، والمراد من ضمير التثنية محمد بن أبي حمزة ، ودرست ، وربما ذكر عوض علي الجرمي .

قال : وقد صرّح بذلك الشيخ(٤) وفي عدّة أخبار في مسائل كفّارات

---

(١) الخلاصة (العلامة الحلي) : ص ٢٧١ الفائدة الثانية .

(٢) مجمع الرجال (القهبائي) : ج ٧ ص ٢٠٢ الفائدة التاسعة .

(٣) في المصدر : هو .

(٤) تهذيب الاحكام (الطوسي) : ج ٥ ص ٣٤٧ ح ١٢٠٣ وص ٣٥١ ح ١٢٢٠ .

الصيد من التهذيب ، يريد أنه صرّح باسمها .

قال : وإذا روىٰ محمد بن علي بن محبوب ، أو أحمد [بن محمد][1] بن يحيىٰ ، عن العبّاس ، فهوابن معروف .

وإذا روىٰ عنه أحمد بن محمد ، فمشترك بينه وبين العباس بن موسىٰ الورّاق ؛ لأنه ممّن يروي عنهما .

وإذ روىٰ فضالة عن أبان فهو ابن عثمان ، وربّما صرّح به .

وإذا روىٰ عن ابن سنان ، فهو عبدالله ، أو عن حسين فهو ابن عثمان.

وفي غيره إذا روىٰ العطّار ، عن أحمد بن محمد ، فالظاهر أنه ابن عيسىٰ ؛ لما يظهر من قوله للصفّار :

«وددتُ أن هذا الخبر جاء من غير جهة أحمد بن أبي عبدالله» من الانحراف عنه ، علىٰ ماروىٰ الكليني [2] فيباب ما جاء في الاثني عشر .

وإذا روىٰ محمد بن الحسين ،عن محمد بن يحيىٰ ،فالأوّل الزيّات ، والثاني الخزّان [3] .

وإذا روىٰ أبان بن عثمان ، أو ابن أبي يعفور ، أو بكير بن أعين ، أو الحسين بن المختار ، أو حماد الناب ، أو سليمان بن خالد ، أو عبدالله بن

---

(١) لم ترد فيىنسخة ش .

(٢) أُصول الكافي (الكليني) : ج ١ ص ٥٢٦ ح ٢ .

(٣) في نسخة ش : الخزاز .

مسكان ، أو البقباق ، أو الفضيل بن [١] الرسّان ، أوالمثنىٰ الحنّاط ، أو الفضل ابن صالح أو عبدالكريم ، أو عمر بن طرخان ، عن أبي بصير ، فالظاهر أنه ليث ابن البُختري .

وإذا روىٰ عنه الحسين بن أبي العلاء ، أو علي بن أبي حمزة ، أو أحمد ابن عمران ، أو ثابت بن شريح ، و يعقوب بن شعيب بن يعقوب العقرقوفي ، فالظاهر انّه يحيىٰ بن أبي القاسم .

وإذا روىٰ عنه شهاب بن عبد ربه ، فالظاهر أنـه عـبدالله بـن محمد[٢] الأسدي .

وكذا شعيب العقرقوفي أبو يعقوب العقرقوفي الذي تقدّم ذكره [وربما روىٰ عن ليث] [٣] ، وربما روىٰ عنه عبدالله بن وضاح ، والأكثر عن يحيىٰ .

وفي المجمع[٤] : أن عبدالله وليثاً من أصحاب الصادقين عليهماالسلام ليس إلاّ ، وأما يحيىٰ فبقي الىٰ أيام أبي الحسن موسىٰ عليه السلام ، فإذا جاءت رواية عن أحدهما عليهم السلام[٥] كانت مشتركة بين الثلاثة ، إلاّ أن تـتميّز

---

(١) لم ترد فيِ نسخة ش .

(٢) في نسخة ش : محمد بن عبدالله.

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) مجمع الرجال (القهبائي) : ج ٤ ص ٤٠ .

(٥) لم ترد في نسخة ش .

بأمر خارجيّ من [١] ونحوه ، وإذا جاءت عن موسىٰ بن جعفر عليه السلام تمخضت ليحيىٰ .

وروىٰ الشيخ[٢] ـ في باب آداب المساجد ـ عن الحسين بن سعيد ، عن الفضيل بن عثمان ، عن عبدالله بن الحسن ،الدعاء عند الدخول والخروج ، والظاهر أنه عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام ، كما قال شيخنا[٣] في الحدائق ، فإنه هو المناسب للمقام ، والذي يدلّ علىٰ ذلك أنّ ابن الشيخ رواه في مجالسه[٤] بسنده ، عن عبدالله بن الحسن ، عن أُمّه فاطمة ، عن جدّته فاطمة الزهراء عليها السلام ، قالت : كان رسول الله صلىٰ الله عليه وآله ، إذا دخل المسجد ، قال :... الدعاء ، وإذا خرج قال ... .

واذا روىٰ ابن سنان عن الصادق عليه السلام بلا واسطة فهو عبدالله ، وإن كان بواسطة كان مشتركاً بينه وبين محمد ، وهما وإن كانا أخوين [٥] معدودين في رجال الصادق عليه السلام ـ كما في رجال الشيخ[٦] ـ لكن الاستقراء قضىٰ

---

(١) العبارة مع وجود كلمة «من» لوحدها غير مستقيمة ، والظاهر لها تتمة لربما سقطت من النساخ ، أو أنّ كلمة «من» زائدة فيستقيم المعنىٰ .

(٢) تهذيب الاحكام (الشيخ الطوسي) : ج ٣ ص ٢٦٣ رقم ٧٤٥ .

(٣) الحدائق الناضرة (الشيخ يوسف البحراني) : ج ٧ ص ٢٧٣ .

(٤) امالي الطوسي (الطوسي) : ج ٢ ص ١٥ .

(٥) في نسخة ش : آخرين .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢٨٨ الرقم ١٢٩ .

بذلك ، فانّك لا تكاد تعثر على موضع يرد فيه : «محمد عن الصادق عليه السلام» إلاّ وهو يروي عنه بواسطة ، وربما روى بواسطة [أخيه](١) ، كما وقع في الكافي (٢) في باب التفويض الى رسول الله صلى الله عليه وآله ؛ حيث روى عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسن ، أنه قال :

وجدت في نوادر محمد بن سنان ، عن عبدالله بن سنان ، قال : قال أبو عبدالله عليه السلام : وقد وقع ذلك في الكافي(٣) أيضاً عقيب باب من عفّ عن حُرم الناس عُفّ عن حُرمه .

وقد ذكر الشيخ(٤) جماعة لم يرووا عن الصادق عليه السلام إلاّ بواسطة ، وعدّ فيهم محمد بن سنان ، وأيّد(٥) هذا : بأنّ محمد بن سنان مات سنة عشرين ومائتين ، كما في النجاشي(٦) ، وكانت وفاة الصادق عليه السلام ـ على ما ذكر الشيخ (٧) ـ سنة ثمانٍ وأربعين ومائة ، فلو كان ممّن روى عنه لكان من

(١) أثبتناه من نسخة ش ، ولم ترد في النسخة المعتمدة .

(٢) أُصول الكافي (الكليني) : ج ١ ص ٢٦٧ الرقم ٨ .

(٣) فروع الكافي (الكليني) : ج ٥ ص ٥٥٩ الرقم ١٣ .

(٤) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٢٠٩ ح ٧٣٥ وفيه : محمد بن يعقوب عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد الكوفي عن ابن جمهور عن ابيه عن محمد بن سنان عن المفضل ابن عمر ... .

(٥) في نسخة ش : أيدّ .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٢٨ الرقم ٨٨٨ .

(٧) الارشاد (الشيخ المفيد) : ص ٢٧١ .

المعمّرين ، ولو كان كذلك لعُدّ فيهم ، فقد عدّوا في المعمّرين من لم يبلغ سنّه الىٰ ذلك .

وقد يُميز عبدالله برواية فضالة بن أيّوب ، والنضر بن سويد ، وعمر بن يزيد ، وحفص الأعور ، وعبدالله بن المغيرة ، وعبدالرحمن بن أبي نجران ، والبزنطي ، وابن أبي عمير ، وعبدالله بن جِبِلّة ، ومحمد بن علي الهمداني ، والحسن بن الحسين السكوني ، ومحمد ، والحسين بن سعيد ، وأحمد بن محمد ابن عيسىٰ ، ومحمد بن خالد ، وأيّوب بن نوح ، وسهل بن زياد ، وعلي بن الحكم ، ويعقوب بن يزيد ، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطّاب .

وما وقع في كتاب الصلاة في التهذيب [١] من رواية الحسين عن عبدالله ، فقد عُدَّ من سهو قلم الشيخ في التهذيب ، وليس بعزيز ، ويعظم الاشتباه فيما إذا روىٰ مثل الحسن بن محبوب ، ويونس بن عبدالرحمٰن ، فإنهما ما يرويان عنهما .

ومن الإشكال ما وقع في الكافي [٢] أبواب الكُرّ : من رواية البرقي ، عن ابن سنان عن إسماعيل بن جابر .

وفي التهذيب [٣] روايته تارة : عن محمد بن سنان ، عن إسماعيل بن

---

(١) تهذيب الاحكام (الطوسي) : ج ٢ ص ٩ ح ١٨ .

(٢) فروع الكافي (الكليني) : ج ٣ ص ٣ ح ٧ .

(٣) تهذيب الاحكام (الطوسي) : ج ١ ص ٤١ ح ١١٥ وج ١ ص ٣٧ ح ١٠١ .

جابر، وأخرىٰ عن عبدالله عنه .

وصحّح العلاّمة [(١)] ومن يتلوه الحديث بذلك فاعترض صاحب المنتقىٰ[(٢)] : بأنّ الصواب محمد ، وأنّ إبداله بعبدالله وهم ؛ لأنّ البرقي ومحمداً كليهما من رجال الصادق[(٣)] والرضا عليهما السلام ، فلا يبعد رواية البرقي عنه وروايته عن إسماعيل بخلاف عبدالله ، فإنه ممّن يروي عن الصادق بلا واسطة .

وردّه البهائي[(٤)] : بأنّ البرقي ربما روىٰ عن أصحاب الصادق عليه السلام ،كما روىٰ عن داود بن أبي يزيد العطّار ، وثعلبة بن ميمون ،وزرعة ، مع أنّ الشيخ [(٥)] عدّ البرقي من أصحاب الكاظم ، وعبدالله ربما روىٰ عن الصادق بواسطة ،كعمر بن يزيد ، وحفص الأعور .

وقد روىٰ عمّن يروي عنه محمد ، كإسحاق بن عمار ، وهو بمكانة

---

(١) الخلاصة (العلامة الحلي) : ص ٢٧٧ / الفائدة الثامنة .

(٢) منتقى الجمان (الشيخ حسن العاملي) : ج ١ ص ٣٦ الفائدة السادسة .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) قال الشيخ المامقاني في تنقيحه (ج ٣ ص ١١٤) : إنك قد عرفت أنّ الرجل من أصحاب الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام ، وربما يوجد في بعض كتب الفقه نقل روايته عن الصادق عليه السلام ، ولكنا بعد مراجعة كتب الأخبار ظهر لنا سقوط «أبي البختري» بين الرجل وبين أبي عبدالله عليه السلام من القلم ، نعم في روضة الكافي قبل حديث قوم صالح بقليل رواية له عليه السلام ، وهو مارواه عن علي بن إبراهيم ، عن أحمد بن خالد ، عن أبيه ، عن أبي عبدالله عليه السلام .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٨٦ الرقم ٤ ، ذكره في أصحاب الرضا عليه السلام ، وأشار بأنه من أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام .

إسماعيل بن جابر قال :

والعجب من استنكاره لقاء البرقي لعبدالله ، وعدم استنكار لقائه لإسماعيل ، وكلاهما من أصحاب الصادق عليه السلام .

قلت : الكلام إنّما هو في الظهور ، ولا ريب [أنّ الراجح][1] إنّما هو رواية البرقي عن محمد ، دون عبدالله ، لكن ذلك لا يمنع من روايته عن عبدالله ، حتّىٰ يجب حمل ما وقع علىٰ الوهم.

وعن الشهيد الثاني[2] ، في محمد بن قيس المشترك بين الأسدي أبي نصير[3] والبجلي أبي عبدالله ، وهما ثقتان يرويان عن الصادقين عليهما السلام ، والأسدي الممدوح مولىٰ بني نصر ، الذي لم يُنسب إلىٰ إمام بعينه ، ولعلّه الأوّل ، والضعيف أبو أحمد الذي يروي عن أبي جعفر الباقر[4] عليه السلام ـ أنه قال :

إنّ الاحتجاج بالخبر ـ حيث يُطلق هذا الاسم ـ مشكل ، والمشهور بين أصحابنا ردّ روايته لاحتمال الضعيف .

قال : والتحقيق : أنّ الرواية إن كانت عن الباقر عليه السلام رُدَّت للاشتراك ، بخلاف ما إذا كانت عن الصادق عليه السلام ؛ لاشتراكها بين الثقتين

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) الدراية (الشهيد الثاني) : ص ١٢٩ .

(٣) في المصدر : نصر .

(٤) في المصدر : «الباقر عليه السلام» من دون أبي جعفر ، وليس في نسخة ش كلمة «الباقر» .

والممدوح ، فتنبه ، فإنّه غفل عنه الجميع ، وردّوا لذلك روايات ، وجعلوها ضعيفة .

والمتجه قبول ماكان عن الباقر عليه السلام إذاكان الناقل عن ابن قيس عاصم بن حميد ، أو يوسف بن عقيل ، أو عبيد ابنه ؛ لما في النجاشي[(١)] من أنّ هؤلاء رووا عن الثقة كتاب القضايا ،بل مطلق الرواية عن الباقر عليه السلام ، إذاكانت في قضايا عليّ عليه السلام ؛ لأنّ كلاً من البجلي والأسدي صنّف في قضاياه عليه السلام كتاباً ،كما في النجاشي .

فإذا روىٰ أبان عن عبدالرحمن فالأوّل[(٢)] عثمان ، والثاني ابن أبي عبدالله الثقة ، وإن روىٰ عن أبي العبّاس فهو الفضل البقباق .

وإذا روىٰ إبراهيم بن هشام عن إسماعيل ، فهو[(٣)] ابن موسىٰ بن براذ[(٤)] المجهول ، وان روىٰ عن الحسن بن محمد فهو ابن سماعة الثقة الواقف ، وإن روىٰ عن عمرو بن عثمان ، فهو الخراز[(٥)] الثقة .

وإذا روىٰ أحمد عن موسىٰ بن القاسم ، فأحمد هذا هو ابن عيسىٰ

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٠١ الرقم ٨٢١ وص ٤٥٢ الرقم ١٢٢١ .

(٢) في نسخة ش : ابن .

(٣) لم ترد فيٰنسخة ش .

(٤) فيٰنسخة ش : برار .

(٥) في نسخة ش : الخزاز .

الأشعري، وكذلك إذا روىٰ عن أحمد بن الحسن ، فـابن[١] الحسـن هـذا ابـن فضّال ، وكذا إذا روىٰ عن أحمد بن الحسين ، فابن[٢] الحسين هذا ، قيل : إنه ابن عمر بن يزيد الثقة ، وقيل : إنه ابن سعيد الغالي الضعيف [٣] ، ثمّ اختلفوا في أسانيد وقع فيها[٤] ، فمنهم من صحّح ، ومنهم من ضعّف .

وكذلك إذا روىٰ عن علي[٥] ، عن [٦] أحمد بن عائذ ، فالحسن[٧] هذا هو الوشا ، فإن كان مطلقاً بدون «ابن عائذ» فالظاهر أنه ابـن يـقطين ، وربـما احتمل كونه الوشا ، وكلاهما ثقة .

[وكذلك إذا روىٰ عن الحسن بن مـوسىٰ الخشـاب ، وهـذا مـن وجـوه أصحابنا كثير العلم والحديث][٨] .

وكذلك إذا روىٰ عن أبي يعلىٰ ، فهو[٩] حمزة أبو يعلىٰ ، أو عن عبدالله

---

(١) في النسختين : وابن .

(٢) في النسختين : وابن .

(٣) في نسخة ش : فمن .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

(٥) في نسخة ش : الحسن بن .

(٦) في نسخة ش : بن .

(٧) في النسختين : والحسن .

(٨) لم ترد في نسخة ش .

(٩) في النسختين : هو .

ابن أحمد فهو[1] ابن نهيك الثقة ، أو عن علي بن الحكم ، وهو الكوفي الثقة ، أو عن محمد بن الحسين ، فهو[2] الزيات ، أو عن محمد بن إسماعيل ، وهو ابن بزيع ، والذين يروي عنهم أحمد بن محمد بن عيسىٰ كثيرون ، وأكثرهم ثقات ، كما ستعرف في الطبقات .

وإذا روىٰ أحمد بن محمد عن عبدالكريم ، فأحمد [هذا][3] هو بن أبي نصر البزنطي ، وعبد الكريم هو ابن عمرو الثقة الواقف .

وإذا روىٰ البزنطي عن محمد بن عبدالله فمحمد هذا [4] هو الجلّاب الواقف ، فإن روىٰ عن الرضا فمجهول .

وإذا روىٰ أحمد بن محمد ، عن محمد بن علي ، فالأوّل ابن يحيىٰ بن عمران ، والثاني ابن يعقوب ، وهما ثقتان .

وإذا روىٰ عن عبدالله بن جعفر ، فعبدالله هو الحميري الثقة .

وإذا روىٰ أيّوب عن بريد ، فأيّوب هذا هو ابن الحر الثقة .

وإذا روىٰ الحسن عن حماد بن عيسىٰ ، فالحسن هو ابن فضّال الثقة الراجع .

فإذا قيل : حسن عن العلاء احتمله ، واحتمل ابن محبوب .

---

(١) في النسختين : هو .

(٢) في النسختين : هو .

(٣) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : فهذا .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

وإذا قيل : الحسن بن علي عن حماد بن عثمان ، فهو الوشا.

وإذا قيل : عن العبّاس بن عامر ، احتملوا ابن فضال ، والكوفي الثقة ، وابن عبدالله بن المغيرة الثقة الثقة .

وإذا قيل : عن عبدالسلام بن سالم ، فهو ابن يوسف [(١)] بن بقاح الثقة ، وكذلك عبدالسلام .

وإن قيل : عن محمد بن عبدالله فهو ابن فضّال، ومحمد هو ابن زرارة... الىٰ آخره .

وكذا إذا قيل : عن يونس بن يعقوب .

وإذا قيل : الحسن بن محبوب عن أبي القاسم ، فالمراد به معاوية بن عمّار.

وإن قيل : عن علي فهو ابن رئاب .

وإذا قيل : الحسن بن موسىٰ عن [(٢)] غياث ، فالحسن هو الخشاب ، وغياث هو ابن كلوب .

وإذا قيل : الحسين ـ أو حسين ـ عن أبي أيّوب ، فالأوّل : ابن عثمان ، والثاني : الخزاز ، وهما ثقتان .

وإذا قيل :الحسين عن ابن مسكان ، فالحسين هو ابن هاشم الثقةالواقف .

---

(١) في نسخة ش : سالم .

(٢) في نسخة ش : وعن .

[وإذا قيل : الحسين عن الحسن ، فهما ابنا سعيد .

وإن قيل : عن سماعة ، فهو ابن هاشم الثقة الواقف][(١)] .

وإذا قيل : الحسين بن محمد ، عن عبدالله بن عامر ، وعن [(٢)] المعلّىٰ بن محمد فالحسين هو ابن عامر المجهول ، وعبدالله الثقة .

وإن قيل : الحسين بن محمد الأشعري فالثقتان .

وإذا روىٰ حماد عن الحلبي ، فالأوّل ابن عثمان ، والثاني عبيدالله، وهما ثقتان .

وإذا قيل : سعد عن أبي جعفر عليه السلام ، فسعد هو ابن الطريف الضعيف .

وإذا قيل : عن أحمد بن الحسن ، فهو ابن عبدالله الثقة ، وأحمد بن فضّال .

وكذلك إذا روىٰ عن أبي جعفر ، وأبو جعفر هو أحمد بن محمد بن عيسىٰ، أو عن الحسن بن علي ، والحسن هذا هو ابن علي بن عبدالله بن المغيرة الثقة ، أو عن محمد بن الحسن ، ولا يبعد أن يكون الصفّار ، أو عن محمد بن الحسين وهو الزيات ، أو عن موسىٰ بن الحسن ، وموسىٰ هو [(٣)] ابن عامر الثقة،

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) في نسخة ش : أو عن .

(٣) في نسخة ش : هذا .

أو عن موسىٰ بن عمر ، وهذا هو ابن يزيد الصيقل المجهول .

وإذا روىٰ صفوان عن بسطام ، فهو ابن يحيىٰ ، وكذلك إذا روىٰ عن جميل ، أو سعيد بن عبدالله ، وهو الأعرج الثقة ، أو عن العلاء ، وهو ابن رزين ، أو عن علي بن أبي حمزة ، وهو البطائني ، أو عن العيص ، وهو ابن القاسم الثقة ، أو عن محمد بن عبدالله ، عن الرضا عليه السلام ، ومحمد هذا مشترك بين مجاهيل ، أو عن منصور وهوابن حازم ، وإذا روىٰ العبّاس عن ابن مهزيار ، فالأوّل ابن معروف ، والثاني علي رضيالله عنه .

وكذا إذا قيل : عن حماد فهو ابن عيسىٰ ، أو عن علي فهو ابن مهزيار .

وإذا روىٰ عبدالله بن أحمد أو عبيد الله عن ابن أبي عمير ، فهو ابن نهيك الثقة .

فإن قيل : عبدالله عن الحلبي فهو ابن مسكان.

وإن قيل : عبدالله بن جعفر عن علي بن الرّيان فهو الحميري .

وإذا قيل : علي الجرمي عنهما ، فعلي هوابن الحسن الطاطري ، وضمير التثنية كناية عن البطائني ودرست .

وإذا قيل : علي بن حاتم ، عن الحسن بن علي ، عن أبيه ، فالحسن هو ابن علي بن عبدالله بن المغيرة .

وإذا قيل : علي بن حديد عن جميل ، فجميل هذا هو ابن صالح الثقة .

وإذا قيل : علي بن الحسن ، أو ابن فضّال ، عن أحمد بن الحسين[(١)] ، فأحمد هو ابن الحسين [(٢)] بن سعيد الضعيف .

وإذا روىٰ علي بن الحسن بن فضّال ، عن علي ، عن حماد بن عيسىٰ ، فذلك ابن حديد .

وإذا قيل : علي بن الحسين ، عن محمد ، أو عن محمد بن الحسن ، فهما ابنا الحسن بن فضّال .

وإذا قيل : علي بن الحسين ، عن محمد بن الوليد ، فهو السعدآبادي المعتبر .

وإن قيل : علي بن الحسين ، عن[(٣)] عبدالله بن جعفر ، فهما ابن بابويه والحميري .

وإن قيل : علي بن محمد ، أو علي بن محمد بن عبدالله ، عن إبراهيم [بن إسحاق][(٤)] فعلي هو ابن أُذنية المجهول ، وإبراهيم هو[(٥)] النهاوندي الضعيف .

وإذا قيل : عمر ، عن أبان ، فالأوّل : ابن أبي شعبة الحلبي ، والثاني : ابن تغلب .

---

(١) في نسخة ش : الحسن .

(٢) في نسخة ش : الحسن .

(٣) في نسخة ش : ابن .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

(٥) في نسخة ش : ابن .

وإذا قيل : عمران ، عن محمد بن علي ، فهما ابنا علي بن أبي شعبة الحلبي أخوان .

وإذا قيل : غياث عن إسحاق بن عمّار ، فغياث هو ابن إبراهيم .

وإذا روىٰ فضالة عن أبان ، فذلك أبان بن عثمان ، وإن روىٰ عن حسين أو عن حسين ، عن سماعة ، فذلك حسين بن عثمان الثقة .

فإن قيل : عن حسين ، عن ابن مسكان ، فذلك حسين بن هشام الثقة الواقف .

وإذا روىٰ عن حماد فهو ذو الناب الثقة ، وإن روىٰ عن حميد فهو ابن المثنّىٰ .

وإذا روىٰ القاسم ، عن أبان بن عثمان ، فهو الجوهري الضعيف ، أو ابن عروة المجهول .

وكذا إذا روىٰ عن سليمان المنقري ، أو عن علي ، فهو[1] ابن حمزة البطائني ، أو قيل : القاسم بن محمد بن[2] علي .

وإذا قيل : محمد عن الأخير ، فمحمد هو الصفّار ، والأخير هو أبو محمد العسكري عليه السلام .

وإن قيل : محمد عن سيف ، فمحمد هو ابن خالدالطيالسي ، وسيف

---

(١) في النسختين : وهو .

(٢) في نسخة ش : عن .

هوابن عميرة .

وإن قيل : محمد ، عن غياث بن [١] إبراهيم ، فمحمد هو ابن يحيىٰ الخزاز ، والخثعمي ، وكلاهما ثقة .

وإذا قيل : محمد بن أبي عبدالله في أوائل أسانيد الشيخ ، فهو محمد بن جعفر بن عون الأسدي الثقة .

وإذا قيل : ابن أبي عمير ، عن حفص ، فهو البختري الثقة ، وإن قيل : عن داود فهو ابن زربي ، وإن قيل : عن محمد بن أبي حمزة ، فهو الثمالي الثقة .

وإذا قيل : محمد بن أحمد ، عن أحمد بن الحسين ، فالأوّل يحيىٰ بن عمران الثقة ، والثاني [٢] ابن الحسين بن سعيد الضعيف .

وإن قيل : محمد بن أحمد عن العمركي ، فمحمد هذا هو العلوي ، ويقال : الهاشمي مجهول الحال .

وإذا روىٰ ابن يحيىٰ بن عمران ، عن أحمد بن الحسن ، فهو ابن فضّال .

وإن روىٰ عن جعفر بن محمد ، فذلك ابن محمد الكوفي مجهول [٣] .

وإذا قيل : محمد بن إسماعيل ، عن صالح بن عقبة، فهو ابن بزيع ، وكذلك إذا قيل : عن منصور ، فهو [٤] ابن يونس الثقة .

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) في نسخة ش : والثالث .

(٣) في نسخة ش : مجهول الحال .

(٤) في النسختين : وهو .

وإذا قيل : عن علي بن الحكم ، فذلك [١] صاحب الصومعة .

وإذا قيل : محمد بن الحسين ، عن جعفر ، فالأوّل : الزيات ، والثاني : ابن بشير ، وكذا إذا قيل : عن صفوان ، أو عن العبّاس ، والعبّاس هو ابن عامر الثقة .

وإذا قيل : محمد بن سهل ، عن أبيه ، فهو ابن سهل بن اليسع الأشعري القمي ، وأبوه سهل ثقة .

وإذا قيل : محمد بن علي، أو محمد بن علي بن محبوب ، عن الحسن بن علي فالحسن هو ابن علي الكوفي الثقة ، ويحتمل أن يكون ابن فضّال ، وإذا روىٰ عن العبّاس ، فهو ابن معروف .

وإذا قيل : محمد بن عيسىٰ ، عن أحمد بن محمد ، فالأوّل : العبيدي ، والثاني : البزنطي .

وإذا قيل : محمد بن يحيىٰ ، عن عبدالله بن جعفر ، فالأوّل : العطار ، والثاني : الحميَري ، فإن قيل : عن غياث بن إبراهيم ، فهو ابن يحيىٰ الخزاز ، وإن قيل : عن محمد بن أحمد بن يحيىٰ ، فالأوّل : العطار ، والثاني : ابن عمران الأشعري ، وكذلك إذا قيل : عن محمد بن الحسن ، [ومحمد هو ابن الحسن] [٢] ابن فضّال ، وكذلك إذا قيل : عن محمد بن الحسين ، فهو [٣] أمّا الزيّات أو ابن

(١) في نسخة ش : فهو .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) في النسختين : وهو .

سعيد الضعيف ، وكذا عن محمد بن معكر[١] ، وهو الغالي .

وإذا قيل : النضر عن هشام ، فالنضر بن سويد ، وهشام بن سالم .

وإذا قيل : النوفلي ، عن عيسىٰ بن عبدالله ، فهو ابن عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عليه السلام .

وإذا رویٰ الوشا عن أبان فهو ابن عثمان .

وإذا رویٰ هشام عن سليمان بن خالد فهشام بن سالم .

وإذا قيل : يحيىٰ ، عن عمر بن حريث ، فيحيىٰ هو ابن عمران الثقة ، وعمر[٢] ثقة أيضاً .

وإذا قيل : ابن فضال ، عن مروان ، فالأوّل : الحسن ، والثاني : ابن مسلم الثقة ، وكذلك إذا قيل : عن يونس ، ويونس هو ابن يعقوب .

وإذا قيل : جعفر بن عبدالله المحمدي، فالظاهر أنه ابن عبدالله رأس المذري بن جعفر بن محمد بن علي بن أبي طالب عليه السلام ، والنسبة إلىٰ جدّه محمد بن علي بن أبي طالب عليه السلام... الىٰ غير ذلك .

وهذا باب واسع يعرف بمراعاة الراوي ومن يروي عنه .

* * *

---

(١) في نسخة ش : موسىٰ .

(٢) في النسختين : عمرو .

الفائدة الحادية عشر

في بيان ألفاظ تلهج بها ألسنتهم، وربما خفي على بعض الناس مايُراد بها

كثيراً ما يقولون : «فلان مولىٰ» ، يُطلق لفظ «المولىٰ» تارةً ويُراد به الرقّ المُعتَق ، وأُخرىٰ ويراد به المالك المُعتِق ، ويُطلق ويراد به الحليف ، فإذا حالف إنسان آخر ، وتعاقدا وتعاهدا علىٰ التعاضد والاتّفاق ، فكلّ واحد منهما مولىً للآخر ، وإذا أسلم إنسان علىٰ يد آخر فهو مولىً لمن أسلم علىٰ يديه ، وقد يُطلق علىٰ الملازم .

ويطلق كثيراً علىٰ غير العربي ، ولعلّه هو الغالب في استعمال أهل الرجال ، فإنّهم يقولون : فلان عربي ، وفلان مولىٰ ، وكثيراً ما يقولون : هو عربي صميم ، والمراد خالص العربيّة ، لم يدخل في نسبه شوب من غير العرب ، وذلك أنّ صميم الشيء ـ كما في الصحاح [1] وغيره ـ خالصه .

ويقال : هو في صميم قومه ، وهو منهم في الصميم ، وصميم القلب وسطه ، وصميم الحرّ والبرد أشدّهما .

وفي القاموس [2] : رجل صميم محض ، وممحوض [3] النسب : خالصه ، واللبن المحض : الخالص من الشوب ، وأمحضه الودّ ، وأمحضته : أخلصته .

---

(١) الصحاح (الجوهري) : ج ٥ ص ١٩٦٨ .

(٢) القاموس المحيط (الفيروزآبادي) : ج ٤ ص ١٤٢ .

(٣) القاموس المحيط (الفيروز آبادي) : ج ٢ ص ٣٥٦ .

وفي الصحاح [١] : عربي محض أي خالص النسب .

وقالوا في عبدالله بن جِبِلّة [٢] : إنه عربيّ صليب ، وفي عبدالملك بن عتبة الهاشمي اللهبي [٣] : صليب ؛ أي شديد ، يقال : صلب الشيء صلابة إذا اشتدّ فهو صليب .

وكثيراً مايقولون : أُسند عنه ، وهو بالمجهول ، والمراد أنّ الأصحاب رووا عنه ، وتلك خلة مدح ، فإنه لا يُسند ولا يُروىٰ إلاّ عمّن يعوّل عليه ويُعتمد ، غير أنهم إنما يقولون ذلك فيمن لا يُعرف بالتناول منه ، والأخذ عنه ، كما قالوا في يحيىٰ [٤] بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني التابعي ، قاضي المنصور في الهاشمية : أُسند عنه ، وكذا في يحيىٰ [٥] بن عتبة بن أبي الغراب ابي القاسم ، وفي يحيىٰ [٦] بن عبدالملك بن أبي عتبة الخزاعي ، ويحيىٰ [٧] بن سالم الطائفي ، ويحيىٰ [٨] بن يعقوب أبي طالب القاضي .

---

(١) الصحاح (الجوهري) : ج ٣ ص ١١٠٥ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢١٦ الرقم ٥٦٣ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٣٩ الرقم ٦٣٥ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٣٣ الرقم ٤ .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٣٤ الرقم ٢١ وقد ذكر فيه : يحيىٰ بن عقبة بن أبي العيزار ، أبو القاسم ، كوفي أُسند عنه ، وفي نسخة ش : بن أبي الغراب .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٣٥ الرقم ٣٧ .

(٧) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٣٥ رقم ٣٨ وفيه : يحيىٰ بن سالم .

(٨) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٣٥ الرقم ٤٢ .

قال أبو يوسف القاضي[١] : ويحيىٰ[٢] بن مقسم ، والهيثم بن عبيد ، وهاشم بن سعيد ، وهلال بن مقلاص ، وغير هؤلاء ممّا لا يحصون ، وسمعت عن بعض المعاصرين : أنه صحّفه بالمعلوم ، وردّ الضمير الىٰ الإمام الذي عدّ الراوي من أصحابه ؛ أي انه روىٰ عنه[٣] عليه السلام ، وهذا خطأ لمن تأمله ، وراعىٰ مقاماته التي يذكر فيها .

وقالوا في أحمد[٤] بن إسحاق بن عبدالله الأشعري : كان وافد القمّيّين ، وفي الفهرست[٥] : هو شيخ القمّيّين ، ووافدهم ، والمراد الىٰ من عاصره من الأئمة لما يعرض من المسائل ، وحمل [الأموال][٦] إليهم عليهم السلام ، ونحو ذلك .

وكان أحمد هذا من أصحاب الجواد والهادي والعسكري عليهم السلام وخاصتهم ، ورأىٰ القائم المهدي عليه السلام .

ويقولون ضعيف : وضعيف في الحديث ، ومخلّط ، ومخلّط فيما يُسند : فإذا قيل : «ضعيف» علىٰ الإطلاق فالمراد أنه ضعيف في نفسه .

---

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٣٤ الرقم ١٤ وكلمة القاضي لم ترد في نسخة ش .

(٢) هذه العبارة لا خبر لها ولربما يوجد فيها سقط لم نعثر عليه في النسختين .

(٣) في نسخة ش : منه .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٩١ رقم ٢٢٥ .

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٢٦ الرقم ٦٨ .

(٦) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : الأُصول .

وإذا قيل : «في حديثه» فالمراد أنّ الضعف في روايته ؛ لعدم تحفّظه ، أو لروايته عن الضعفاء ، واعتماده المراسيل ، كما قيل في محمد بن خالد البرقي[١] : إنه ضعيف في الحديث ؛ أي لا في نفسه ، بل من حيث إنه يروي عن الضعفاء ، ويعتمد المراسيل ، كيف لا وقد نصّوا على توثيقه ؟! ولا منافاة بين الوثاقة والرواية عن الضعفاء ، فقد رموا بذلك جماعة مع حكمهم عليهم بالوثاقة ، كأحمد بن محمد البرقي[٢] ، والحسن بن محمد بن جمهور العمّي[٣] ـ نسبته الى بني العمّ ـ وعلي[٤] بن أبي سهل حاتم بن أبي حاتم القزويني، ومحمد[٥] بن جعفر بن محمد بن عون الأسدي المعروف بمحمد بن أبي عبدالله ، وغير هؤلاء .

وقال النجاشي[٦] في نصر بن مزاحم المنقري العطّار : إنه مستقيم الطريقة ، صالح الأمر ، غير أنه يروي عن الضعفاء ، كتبه حسان .

وكذا إذا قيل : «مخلّط» على الإطلاق ؛ أي في نفسه واعتقاده ، كمختلط الأمر.

---

(١) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١١ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٧٦ الرقم ١٨٢ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٦٢ الرقم ١٤٤ وهو لم يرد في نسخة ش .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٦٣ الرقم ٦٨٨ وهو لم في نسخة ش .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٧٣ الرقم ١٠٢٠ ، وفي نسخة ش : محمد بن جعفر بن محمد ، والحسن بن محمد بن عون الأسدي المعروف بمحمد بن أبي عبدالله .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٢٧ رقم ١١٤٨ .

فإن قيل : فيما يرويه ،كما قال ابن الوليد في محمد [١] بن جعفر بن بطّة : «مخلّط» فيما يُسنده ، فُهِم [٢] منه أنه ليس بمخلّط في اعتقاده ، وربما عُقِل مثل هذا من قولهم : «ثقة في حديثه» ، أي لا في نفسه ، ومعنىٰ كونه «ثقة في حديثه» ، أنه صدوق ضابط لا يروي عن الضعفاء ، فيكون ما يرويه معتمداً ، أو أنه صادق اللهجة ، وإن روىٰ [٣] عن ضعيف ، وهذا هو الظاهر من قول النجاشي [٤] في أحمد بن محمد بن جعفر الصولي : إنه كان ثقة في حديثه ، مسكوناً الىٰ روايته ، غير أنه يروي عن الضعفاء ، بل قد استقامت طريقته أنه إذا أراد توثيق المنحرفين من واقف أو غيره ، قال : «ثقة في الحديث» ، ولا يقول : «ثقة» علىٰ الإطلاق ، إلاّ إذا كان عنده مستقيماً ؛ وإن كان منحرفاً عند غيره ، وعلىٰ هذا فيكون بين إطلاق التوثيق والطعن في المذهب تعارض .

وكذلك يقولون : ثقة علىٰ الإطلاق ، وثقة في نفسه ، ويريدون لا في حديثه ،كما قالوا في الحسن بن محمد بن جمهور المتقدّم ذكره : إنه ثقة في نفسه ، يروي عن الضعفاء ، ويعتمد المراسيل .

وكثيراً ما يقولون : فلان يعرف حديثه ويُنكر ، والمراد أنه يؤخذ به تارة ويُردّ أُخرىٰ ، أو أنّ من الناس من يأخذ به ، ومنهم من يردّه ؛ وذلك إما

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٧٣ الرقم ١٠١٩ .

(٢) في نسخة ش : فيهم .

(٣) في نسخة ش : يروي .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٨٤ الرقم ٢٠٢ .

لضعفه ،كما قالوا في عبدالرحمن[١] بن نهيك السمري المعرف بدحمان : لم يكن في الحديث بذاك ، يعرف منه وينكر ، ورماه ابن الغضائري بارتفاع القول .

وفي إسماعيل [٢] بن علي الخزاعي :كان مخلّطاً يُعرف منه ويُنكر .

وفي الفهرست [٣]:كان مختلط الأمر في الحديث ، يُعرف منه ويُنكر .

وفي أحمد[٤] بن الحسن بن سعيد : غالٍ وحديثه يُعرف ويُنكر .

أو لضعف حديثه ،كما قالوا في محمد بن خالد البرقي : حديثه يُعرف ويُنكر ، ويروي عن الضعفاء كثيراً ، ويعتمد المراسيل .

وقالوا في سهل[٥] بن زياد الواسطي ابن بنت مؤمن الطاق : لم يكن سهيل بكلّ الثبت في الحديث ، له كتاب حديثه يُعرف تارة ويُنكر أُخرىٰ .

وربما قالوا في الراوي نفسه : إنه يُعرف ويُنكر ،كما قالوا في صالح[٦]

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٣٦ الرقم ٦٢٤ .

(٢) رجال النجاشي(النجاشي) : ص ٣٢ الرقم ٦٩ وفيه :كان مختلطاً ، وفي نسخة ش : مخلصاً ، وهو غير صحيح .

(٣) الفهرست (الطوسي) : ص ١٣ الرقم ٣١ .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٢٢ الرقم ٥٧ وفيه : أحمد بن الحسين ، وكذلك الحسين في نسخة ش ، ولكن في نسخة ش لم يقل عنه غالٍ .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٩٢ الرقم ٥١٣ وكذلك ابن داود ص ٢٥٠ الرقم ٢٣٣ .

(٦) رجال النجاشي ص ١٩٨ الرقم ٥٢٦ وكذلك ابن داود ص ٢٥٠ الرقم ٢٣٣ .

ابن أبي حماد أبي الخير : كان أمره ملتبساً ، يُعرف ويُنكر .

وكثيراً ما يقولون : ليس بذلك ، ولم يكن بذاك ، وحديثه ليس بذلك النقي ، وليس بكلّ الثبت في الحديث ،والغرض الغضّ عنه ، أو عن حديثه ، كما قالوا في أحمد بن علي الرازي الخصيب(١) : لم يكن بذاك ، وقيل فيه غلوّ .

وفي الفهرست (٢) : لم يكن بذاك الثقة في الحديث ، ويتّهم بالغلوّ .

وفي حنظلة (٣)بن زكريا : لم يكن بذاك .

وفي أبي الحسين القزويني : لم يكن بذاك .

وفي عيسىٰ(٤) بن المستفاد : لم يكن بذاك .

وفي الفضيل (٥) بن أبي قرة التميمي : لم يكن بذاك .

وفي مصعب(٦) بن يزيد الأنصاري : ليس بذاك .

وفي أحمد (٧) بن أبي زاهر : حديثه ليس بذاك النقي .

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٩٧ الرقم ٢٤٠ وفي نسخة ش : الخطيب ، وفي المصدر : الخضيب .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٣٠ الرقم ٨١.

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٤٧ الرقم ٣٨٠ وفيه : حنظلة بن زكريا بن حنظلة بن خالد بن العيّار التميمي ، أبو الحسن القزويني ، لم يكن بذلك .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٩٧ الرقم ٨٠٩.

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٠٨ الرقم ٨٤٢ وفي نسخة ش : الفضل .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤١٩ الرقم ١١٢٢ .

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٨٨ الرقم ٢١٥ .

وفي سالم [١] بن أبي سلمة الكندي السجستاني : حديثه ليس بالنقي ، وإن كُنّا لا نعرف منه إلاّ خيراً .

وقالوا في علي [٢] بن أبي صالح بزرج : لم يكن بذاك في المذهب والحديث .

وكثيراً ما يقولون : لابأس به ، كما قالوا في سلام [٣] الحناط ، ومثنّى [٤] ابن الوليد ، ومثنى [٥] بن عبدالسلام ، ومحمد [٦] بن يزداد ، وغيرهم ، وهي في العرف لا تخلو من غضّ ، وكان ذلك إنما جاء من الاقتصار على نفي البأس ، وهو لا يستلزم الحسن .

وتحقيقه : أنّ البأس ـ كما في الصحاح [٧] والقاموس [٨] ـ : هو العذاب والشدّة في الحرب ، وليس بمراد هاهنا قطعاً .

نعم كثيراً ما يستعمل في الخوف والمكروه ، فإنّ الشدّة لا تخلو منهما ،

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٩٠ الرقم ٥٠٩ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٥٧ الرقم ٦٧٥ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٢٩ الرقم ٦٢٣ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٢٩ الرقم ٦٢٣ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٢٩ الرقم ٦٢٣ .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨١٢ الرقم ١٠١٤ .

(٧) الصحاح (الجوهري) : ج ٣ ص ٩٠٦ .

(٨) القاموس المحيط (الفيروزآبادي) : ج ٢ ص ٢٠٦ .

كما يقال : لابأس عليك :أي لا مكروه ولا خوف ؛ أي لاتخف .

وفي النهاية في حديث علي عليه السلام : (كنا إذا اشتدّ البأس اتّقينا برسول الله)(١) صلّىٰ الله عليه وآله : يريد الخوف ، ولا يكون إلاّ مع الشدّة .

قال : وقد تكرر في الحديث ، ومنه الحديث (نهىٰ عن كسر السكة الجائزة (٢) بين المسلمين إلاّ من بأس) أي (٣) إلاّ من أمرٍ يقتضي كسرها ؛ إما لرداءتها ، أو شكٍّ في صحّة نقدها .

قلت : الظاهر أنّ قولهم : «لابأس فيه ، وليس به بأس» من هذا الباب ؛ أي لا مكروه فيه ولا رداءة ولا خوف ، أي ليس فيه ما يُخشىٰ ، فكان بمكانة أن تقول : ليس برديء .

ومن الغريب أنّ ناساً عدّوه في كلمات التوثيق ، كأنهم رأوا أنّ نفي البأس عنهم إنّما كان من حيث النقل والرواية ؛ لأنّ كلامهم إنّما هو في الرواة ، فكان في قوة نفي البأس عن روايتهم ، ونفي البأس عن الرواية موجب لقبولها ، فإنّها إنّما ترد لخوف منها ، فإذا انتفىٰ امتنع ردّها ، ومعلوم أن قبول الرواية من حيث هي ـ مع قطع النظر عن الأُمور الخارجيّة ـ فرع قبول الراوي وعدالته وثقته ، وأيّد ذلك لديهم : أنهم كثيراً مايجدون أئمّة الرجال ينفون البأس عمّن

---

(١) النهاية في غريب الحديث (ابن الاثير) : ج ١ ص ٨٩ مادة : بأس .

(٢) في المصدر : يعني الدنانير والدراهم المضروبة .

(٣) في المصدر : لا تكسر .

تثبت وثاقته ، وظهرت عدالته ،كما قال النجاشي [١] في هلال بن ابراهيم الدلقي : لا بأس به ، سمع الحديث ، وكان ثقة ، له كتاب .

وفي إبراهيم [٢] بن صالح الأنماطي : ثقة لابأس به ، فكأنه قال : مقبول الرواية سمع الحديث ، وهو ثقة ،كأنّه أراد [أن][٣] يبيّن وجه قبولها .

والحق أنّه لا دلالة فيه علىٰ الوثاقة ، فإنّ اعتبار تلك الحيثيّة غير معلوم ، خصوصاً من الشيخ والنجاشي في فهرستيهما ، فإنّ غرضهما إنّما كان جمع العلماء والمصنّفين من أصحابنا وبيانهم ، مع قطع النظر عن كونهم رواة .

وكذلك إذا صدر ذلك من أصحاب الأئمّة المعاصرين ،كما[إذا][٤] سُئل العياشي عن ابن فضال ، عن رجل فيقول : لابأس به .

نعم إن عُلم أنّ نفي البأس ،كان من حيث الرواية ،كان ظاهراً فيعدم [٥] ردّها ، وليس بنصّ في الوثاقة ، وكثيراً ما يقولون : «هو قريب الأمر» ،كما قالوا فيالقاسم بن محمد الخلقاني ، ومحمد بن خالد الأشعري ، وموسىٰ بن طلحة ، وغيرهم ، وهو ظاهر في كونه علىٰ خلاف ، ولكن ليس بتلك المباينة .

---

(١) رجال النجاشي(النجاشي) : ص ٤٤٠ الرقم ١١٨٦ وفيه : الدلفي .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٥ الرقم ١٣ .

(٣) أثبتناه من نسخة ش .

(٤) لم ترد في النسختين .

(٥) فينسخة ش : عد من .

وينبه على ذلك قولهم في علي[١] بن الحسن بن فضال : فطحي المذهب ، ثقة غير معاند ، وكان قريب الأمر الى أصحابنا الإمامية القائلين بالاثني عشر ، وفي الربيع بن سليمان : أمره قريب ، وقد طعن عليه ، وقال النجاشي[٢] : قريب الأمر في الحديث .

ومن الغريب ما وقع لبعضهم من عدّ هذه الكلمة في كلمات المدح .

فان قلت : أوليس قال النجاشي[٣] في الهيثم بن أبي مسروق : إنه قريب الأمر ، مع أنّ الكشي[٤] روىٰ عن حمدويه الثقة ، مدحه والثناء عليه ؟ بل صحّح العلّامة[٥] الطريق وهو فيه ؟

قلت : كلام الكشي وان كان ظاهراً في كونه على الطريقة ، لكن النجاشي لم يتبيّن له ذلك ، وأقصىٰ ما [بيّن][٦] أنه قريب الأمر ، واختلاف كلامي الكشي والنجاشي ليس بعزيز ، بل لو حكم النجاشي بوثاقته ، وقال : إنه

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩٢ الرقم ٣٨١ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٦٥ الرقم ٤٣٥ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٣٧ الرقم ١١٧٥ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٧٠ الرقم ٦٩٦ .

(٥) الخلاصة (العلامة الحلي) : لم يتعرض له العلامة في الفائدة الثامنة ، ولكن ذكره في الجزء الاول ص ١٧٩ رقم ٣ : بانه قريب الامر ، ثم ان النجاشي ذكر طريقه الى ابن محبوب ، وطريق ابن محبوب في الخلاصة صحيح ص ٢٧٦ .

(٦) في النسختين : بان .

قريب الامر ، لقلنا : إنه موثّق ، كما قال الشيخ [1] في علي بن فضّال .

وبالجملة : فالكلام فيما يُعقل من هذا الكلمة عند الإطلاق ، ولا ريب ما ذكرناه هو المنساق ، وقد مرّ في الخامسة من هذا شيء .

ويقولون : «ليس حديثه بالنقي» ؛ أي فيه الغثّ والسمين .

ويقولون : «هو مضطرب» أي يستقيم تارة ، وينحرف أُخرىٰ .

فإذا قيل : «مضطرب الحديث» فالمراد أنّ في حديثه الصالح والفاسد [2] ، كما قال ابن الغضائري [3] في إسماعيل بن مهران : حديثه ليس بالنقي [4] ، يضطرب تارة ، ويصلح أُخرىٰ .

وفي علي [5] بن محمد بن جعفر بن عنبسة : مضطرب الحديث .

وفي محمد [6] بن سنان : نسبه وحديثه مضطرب .

وفي معلّىٰ [7] بن محمد : مضطرب الحديث والمذهب .

والتخليط أشدّ من الاضطراب ، فإن قيل : هو مخلّط ، فالمراد أنّ له

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩٢ الرقم ٣٨١ .

(٢) في نسخة ش : وهذا .

(٣) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١ .

(٤) في النسخة المعتمدة : «ليس النقيّ» ، والصحيح ما أثبتناه من نسخة ش ومن المصدر .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٦٢ الرقم ٦٨٦ .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٢٨ الرقم ٨٨٨ .

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤١٨ الرقم ١١١٧ .

مذاهب غير مستقيمة ، وأقوالاً منكرة ،كما قالوا في جابر[١] بن يزيد الجعفي وسلمة[٢] بن صالح الأحمر الواسطي ، وعطاء[٣] بن رياح ، وعلي[٤] بن أحمد العقيقي ، ويحيى[٥] بن عبدالعزيز .

وقالوا في علي بن صالح بن محمد بن يزداذ الرفّاء[٦] : سمع[٧] فأكثر ، ثمّ خلّط في مذهبه .

وفي إسحاق [٨] بن محمد بن أحمد بن أبان : معدن التخليط ، وهذا بخلاف الاضطراب ، فإنه التلوّن في المذهب ، يستقيم تارة ، ويعوجّ أُخرىٰ ، وربما رُمي بالتخليط ؛ باعتبار عدم الاستقامة في الرواية والحديث ،كما قالوا في إسماعيل [٩] بن علي الخزاعي : مختلط الأمر في الحديث ، ومحمد[١٠] بن

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٢٨ الرقم ٣٣٢ .

(٢) رجال الطوسي (الطوسي) : ص ٢١١ الرقم ١٤٨ .

(٣) رجال الطوسي (الطوسي) : ص ٥١ الرقم ٧٩ .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩٧ الرقم ٤١٤ .

(٥) بهذاالاسم لم يرد له ذكر في كتب الرجال .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٧٠ الرقم ٧٠٧ وفي النسخة المعتمدة : يزدادال فاسمع ، وماأثبتناه من المصدر.

(٧) في النسختين : فاسمع ، وما أثبتناه من المصدر .

(٨) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٧٣ الرقم ١٧٧ .

(٩) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٢ الرقم ٦٩ .

(١٠) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٧٢ الرقم ١٠١٩ .

جعفر بن أحمد بن بطّة : كان ضعيفاً مخلّطاً يتساهل في الحديث ، يعلّق الأسانيد بالإجازة ، كما مرّ .

ويقولون : غُمز عليه ، وغَمز فيه أصحابنا ، وهو ظاهر في أنّ انحرافه ليس بظاهر .

* * *

الفائدة الثانية عشر

ذكر الرجل في بابين متناقضين ـ كباب من يروي ، وباب من لم يروِ ـ ظاهر في التعدّد

وكثيراً ما يقع مثل ذلك للشيخ فيما علم اتّحاده ، فيوهم من لا تدبّر له التعدد ، كما وقع كثيراً لابن داود :

وذلك كما ذكر فضالة[١] بن أيّوب مرّة في أصحاب الكاظم عليه السلام ، ومرّة في أصحاب الرضا عليه السلام ، وأُخرىٰ في باب من لم يروِ.

وكما ذكر القاسم [٢] بن عروة في أصحاب الصادق عليه السلام ، وأُخرىٰ في باب من لم يروِ.

والقاسم [٣] بن محمد الجوهري مرّة في أصحاب الكاظم عليه السلام ، وأُخرىٰ في باب من لم يروِ.

---

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٧ الرقم ١ وص ٣٨٥ الرقم ١ ، ولم يذكره في باب من لم يروِ عنهم عليهم السلام ، أما ابن داود فقد ذكره ص ١٥١ الرقم ١١٩١ في أصحاب الإمام الكاظم والرضا عليهما السلام ، ولم يشر إليه أنه ورد في باب من لم يَروِ عنهم .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢٧٦ الرقم ٥١ وص ٤٩٠ الرقم ٨ ، وذكره ابن داود ص ١٥٣ الرقم ١٢١٤ ، ولم يشر إليه أنّ له ذكراً في باب من لم يروِ عنهم عليهم السلام .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٨ الرقم ١ وكذلك ص ٤٩٠ الرقم ٥ ، وذكره ابن داود ص ١٥٤ الرقم ١٢١٩ ، وأشار إليه أنه ورد في باب من لم يروِ عنهم عليهم السلام عن الشيخ الطوسي ، لكنه يقول : فالظاهر أنه غيره .

وكما ذكر قتيبة [١] بن محمد الأعشىٰ مرّة في رجال الصادق عليه السلام، وأُخرىٰ في باب من لم يروِ.

وكليب [٢] بن معاوية الأسدي مرّة في أصحاب الباقر عليه السلام، ومرّة في أصحاب الصادق عليه السلام، وأُخرىٰ في باب لم يروِ.

وكما ذكر محمد بن عيسىٰ العبيدي [٣] مرّة في أصحاب الرضا عليه السلام، وأُخرىٰ في باب من لم يروِ.

وكما ذكر معاوية [٤] بن حكم تارة في أصحاب الجواد والهادي، وأُخرىٰ في باب من لم يروِ... الىٰ غير ذلك.

فإن قلت: إن الصحبة لا تستلزم الرواية، خصوصاً وقد ذكر في الخطبة [٥] أنه يذكر في باب من لم يروِ من تأخّر عن زمان الأئمّة، ومن عاصرهم، ومن لم يروِ عنهم.

---

(١) رجال الشيخ الطوسي: ص ٢٧٥ الرقم ٣٢ و ص ٤٩١ الرقم ٩، وذكره ابن داود ص ١٥٤ الرقم ١٢٢٥، ولم يُشر إليه أنّ له ذكراً في باب من لم يروِ عنهم.

(٢) رجال الشيخ الطوسي: ص ١٣٣ الرقم ٢ وص ٢٧٨ الرقم ١٥ وص ٤٩١ الرقم ١.

(٣) رجال الشيخ الطوسي: ص ٣٩٣ الرقم ٧٦ وص ٥١١ الرقم ١١١، والظاهر هذا نفس ما في أصحاب الرضا عليه السلام، وفي نسخة ش: العبدي.

(٤) رجال الشيخ الطوسي: ص ٤٠٦ الرقم ١٩ وص ٤٢٤ الرقم ٤٢ وص ٥١٥ الرقم ١٣٣، وفي المصدر: حكيم.

(٥) رجال الشيخ الطوسي: ص ٢.

قلت : لكنه ذكر مع ذلك أنه يذكر في أبوابهم عليهم السلام أسماء الرواة ، فكانا متناقضين .

قال [(١)]: (قد أُجبت إلىٰ ما تكرّر سؤال الشيخ الفاضل فيه من جمع كتاب يشتمل علىٰ أسماء الرجال الذين رووا عن رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله من بعده إلىٰ زمن القائم عليه السلام ، ثم أذكر من بعد ذلك من تأخر زمانه عن الأئمّة من رواة الحديث ، أو من عاصرهم ولم يروِ عنهم) وليس هذا بعزيز في جنب الشيخ رضي الله عنه في تغلغله ، وكثرة علومه ، وتراكم أشغاله ما بين تدريس وكتابة ، وتأليف وكلام ، وإفتاء وقضاء ، وزيارة وعبادة ، وغير ذلك حسبما مرّ التنبيه عليه في الفائدة السابعة[(٢)] .

ولقد كان رضي الله عنه مرجعاً لأهل زمانه ، حتىٰ أنّ تلامذته ـ علىٰ ما حكىٰ التقي المجلسي[(٣)] رحمه الله ـ ما يزيد علىٰ ثلاثمائة من مجتهدي الخاصّة ، ومن العامّة ما لا يحصىٰ ، وقد كان الخليفة جعل إليه كرسيّ الكلام ، يكلّم عليه الخاصّ والعامّ ، حتىٰ في الإمامة لخفّة التقيّة يومئذٍ ، وذلك إنّما يكون لوحيد العصر ، ولما قضىٰ مَن شُرع هذا الكتاب لأجله رحمه الله ، وصار الىٰ ربّه في أفضل الشهور ، وأشرف الليالي قدّس الله روحه ، ونوّر ضريحه ،

---

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢ .

(٢) ص ١٧٦ .

(٣) مقدمة السيد محمد صادق بحر العلوم علىٰ رجال الشيخ الطوسي: ص ١٢ وص ٤٣ .

وانقضت الرغبة ، وتقاصرت الخطى ، وقعدت الهمّة ، ثنيت عنان القلم ، وضممت الى ماقدّمته [١] فوائد أُخر ، كنت دوّنت بعضها ، وزدتُ بعضاً ، ليعظم النفع ، وجعلت ذلك صدقة جارية له ، نفعه الله تعالى ونفعنا به ، وجمعنا وإيّاه مع أحبائه وأوليائه في مقعد صدقٍ عنده .

* * *

(١) في نسخة ش : قدمت .

الفائده الاولىٰ

في ذكر كثير من الرواة المنحرفين ، ومن طُعن عليه ليسهل ضبطهم والرجوع اليهم عند الحاجة

فمن الواقفة : إبراهيم بن أبي بكر : ويقال له : ابن أبي السماك ، وأخوه إسماعيل بن أبي السماك ، والأوّل ثقة ، وحكىٰ في الخلاصة [١] عن النجاشي توثيق الثاني ، وفي استفادة ذلك من كلام النجاشي [٢] نظر ، فإنّ أقصىٰ ما قال : إبراهيم بن أبي بكر ثقة هو وأخوه إسماعيل بن أبي السماك ، رويا عن الكاظم وكانا من الواقفة .

إبراهيم بن شعيب الكوفي [٣] : ورد في أصحاب الصادق عليه السلام ، كما في رجال الشيخ ، وفي الكشي [٤] عن حمدويه ، عن الحسن بن موسىٰ : أنّ إبراهيم بن شعيب كان واقفياً ، وأنه قال : (كنت في مسجد رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وإلىٰ جنبي إنسان ضخم آدم ، فقلت له : ممّن الرجل ؟ فقال لي [٥] : مولىٰ لبني هاشم ، قلت : فمن أعلم بني هاشم ؟ قال : الرضا عليه السلام ، قلتُ :

---

(١) الخلاصة (العلامة الحلي) : ص ١٩٩ الرقم ١ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢١ الرقم ٣٠ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٤٥ الرقم ٤٥ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٦٩ الرقم ٨٩٥ .

(٥) في المصدر : في .

فما باله لا يجيء عنه كما جاء[١] عن آبائه ؟ قال : فقال : لا [٢] أدري ما تقول ، ونهض وتركني ، فلم ألبث إلّا يسيراً حتىٰ جاءني بكتاب ، فدفعه إليّ فقرأته ، فإذا خطٌّ ليس بجيّد ، فإذا فيه :

يا إبراهيم [٣] إنّ لك من الولد كذا وكذا ؛ من الذكور فلان وفلان ، حتىٰ عدّهم بأسمائهم ، ولك من الإناث [٤] فلانة وفلانة ، وحتىٰ عدّ جميع البنات بأسمآئهن ، قال : وكانت بنت تلقّب بالجعفريّة[٥] ، فخطّ علىٰ اسمها .

فلمّا قرأت الكتاب قال لي : هاته ، قلت : دَعهُ ، قال : لا ، أُمرتُ أن آخذه منك ، فدفعته إليه ، ثمّ [٦] قال الحسن [فيه ، وفي علي بن خطاب] [٧]: فأجدهما ماتا علىٰ شكّهما) .

وكيف كان ، فإبراهيم هذا غير إبراهيم بن شعيب العقرقوفي ، فإنّ ذلك من أصحاب الرضا[٨] ليس بواقف .

---

(١) في المصدر : يجيء .

(٢) في المصدر : ما .

(٣) في المصدر : انك تجل من آبائك .

(٤) في المصدر : البنات .

(٥) في المصدر : قال .

(٦) لم ترد في المصدر .

(٧) العبارة لا توجد في المصدر .

(٨) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٦٩ الرقم ٢٨ .

إبرهيم بن صالح الأنماطي(١) : وهو ثقة ، وهنا إبراهيم آخر بهذه الكنية والوصف ، يُعدّ في رجال الباقر(٢) عليه السلام ، وهو ثقة لم يُطعن عليه ، واستظهر العلّامة في الخلاصة (٣) أنهما واحد ؛ من أن كلاً من الشيخ والنجاشي(٤) ذكر اثنين مختلفين في بعض الصفات ، وظاهر ذلك التعدّد .

إبراهيم بن عبدالحميد(٥) : وهو ثقة من أصحاب الأُصول كما في الفهرست (٦) ورجال الشيخ (٧) ، روىٰ عنه صفوان وابن أبي عمير ، وهنا آخر بهذه الكنية معدودٌ في رجال الإمام الصادق (٨) ، ثقة غير واقف ،

---

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٠٤ الرقم ١٣ ولم يتعرض المصدر الى توثيقه في رجال الباقر عليه السلام بل قال : إبراهيم بن صالح الأنماطي .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٠٤ الرقم ١٣ وص ٤٥٠ الرقم ٧١كذلك لم يتعرّض الشيخ الطوسي إلىٰ توثيقه ، حينما ذكره ، بل قال : إبراهيم بن صالح الأنماطي ، روىٰ عن أحمد بن نهيك ، ذكرناه في الفهرست .

(٣) الخلاصة (العلامة الحلي) : ص ١٩٨ الرقم ٦ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٤ الرقم ٣٧ وص ١٥ الرقم ١٣ ، وكذلك رجال الشيخ الطوسي ص ١٠٤ الرقم ١٣ وص ٤٥٠ الرقم ٧١ .

(٥) في نسخة ش : ورد في أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام .

(٦) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٧ الرقم ١٢ .

(٧) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٤٢ الرقم ٤ ، وفيه : له كتاب .

(٨) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٤٦ الرقم ٧٨ .

واستظهر في النقد[1] أنهما واحد .

أحمد بن أبي بشر السراج : ثقة في الحديث ، كما في النجاشي[2] والفهرست [3] .

أحمد بن الحرث الأنماطي : ثقة غير واقف[4] ، كما في الكشي[5] ورجال الشيخ [6] .

أحمد بن الحسن بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم التمّار رحمه الله : كما في الكشي[7] ورجال الشيخ [8] والعيون [9] ، غير أنّ الشيخ [10] في رجاله

(١) نقد الرجال (التفريشي) : ص ١١ الرقم ٦٩ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٧٥ الرقم ١٨١ .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٢٠ الرقم ٥٤ .

(٤) ورد في نسخة ش : من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٦٨ الرقم ٨٩٢ ، مع ان الكشي قال : أحمد بن الحارث الانماطي كان واقفياً .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٤٣ الرقم ١٩ لم يتعرض الشيخ الى توثيقه .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٦٨ الرقم ٨٩٠ .

(٨) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ٣٤٤ الرقم ٣٠ .

(٩) عيون أخبار الرضا (الصدوق) : ج ١ ص ٢٠ ح ١ باب نص أبي الحسن موسى على ابنه ، وفيه : الميثمي .

(١٠) لم يتعرّض له الشيخ في رجاله لهذا الوصف ، والظاهر أنه اشتباه من النسّاخ ، بل الصحيح هو ما في الفهرست ص ٢٢ الرقم ٥٦ ، حيث إنّ العبارة منسجمة مع عبارة المؤلّف .

قال : «صحيح الحديث ، سليم ، من أصحاب الرضا عليه السلام ، له كتاب» ، مع أنه في الفهرست [١] رماه بالوقف ، والكشي[٢] حكىٰ عن حمدويه ، عن الحسن بن موسىٰ الخشاب الجمع بين الأمرين ، حيث قال : «أحمد بن الحسن واقف ، وقد روىٰ عن الرضا عليه السلام» ، وقال النجاشي [٣] بعد حكاية ذلك عن الكشي : «وهو علىٰ كلّ حال ثقة صحيح الحديث ، معتمد عليه ، له كتاب» .

أحمد بن الحسن القزاز البصري :كما في النجاشي[٤] .

أحمد بن زياد الخزاز : كما في رجال الشيخ [٥] .

أحمد بن سري :كما في رجال الشيخ[٦] .

أحمد بن الفضل الخزاعي :كما في الكشي [٧] ورجال الشيخ [٨].

أحمدبن محمد بن علي بن رياح القلاء : كما فيرجال ابن دواد[٩] عن

---

(١) لم يرمه في الفهرست بالوقف بل جاء الرمي في رجال الشيخ ص ٣٤٤ الرقم ٣٠، حيث قال : أحمد بن الحسن الميثمي واقفيّ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٦٨ الرقم ٨٩٠.

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٧٤ الرقم ١٧٩ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٧٨ الرقم ١٨٦ .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٤٣ الرقم ٢٢ .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٤٣ الرقم ٢٣ .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٠ الرقم ١٠٤٩ .

(٨) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٤٤ الرقم ٢٩ وص ٤١١ الرقم ٢٦ .

(٩) رجال ابن داود : ص ٢٣٠ الرقم ٤٣ عن رجال الشيخ ص ٤٥٤ الرقم ٩٥ ، وفيه : ابن رباح .

رجال الشيخ .

إسحاق بن جُرمي البجلي : ورد في أصحاب الصادق والكاظم ، كما في رجال الشيخ (١) ، لكن النجاشي (٢) وثقه ، ولم يرمه ، وذكر : أنّ له كتاباً روى عنه ابن أبي عمير .

أميّة بن عمرو : كما في رجال الشيخ (٣) .

بكر بن محمد بن جناج (٤) .

---

(١) رجال الشيخ (الطوسي) : ص ١٤٩ الرقم ١٣٠ وص ٣٤٣ الرقم ٢٤ ، وفيه : إسحاق بن جرير .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٧١ الرقم ١٧٠ ، وفيه : إسحاق بن جرير .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٤٣ الرقم ١١ .

(٤) لقد تعرّض كتاب «الواقفية دراسة تحليلية» إلى كشف النقاب عن حقيقة الاختلاف في هذا الاسم .

قال : الواضح من ترجمة محمد بن بكر بن جناح : أنه من رجال الواقفة المعروفين ، وإن لم يذكره النجاشي بذلك ، ولكن ذكره بعنوان : أن أحداً من رجال الواقفة المعاندين ـ وهوالحسن بن سماعة ـ صلى عليه .

قال السيد الخوئي : قد مرّ في كلام النجاشي : أنه صلّى على محمد بن بكر بن جناح الحسن بن سماعة ، وقد مرّ في ترجمة الحسن : أنه أيضاً من أصحابه عليه السلام ، فهو ومحمد بن بكر بن جناح من المعمّرين لا محالة ، ويشهد على وقف محمد بن بكر بن جناح ـ مضافاً إلى شهادة الشيخ بذلك ـ صلاة الحسن بن سماعة عليه ، فإنّ الحسن كان من المعاندين والمتعصّبين في الوقف ، فلو لم يكن محمد بن بكر واقفياً لم يمكن الحسن من الصلاة عليه ، ثم إنّ عدم تعرض الشيخ في الرجال لغير محمد بن بكر بن جناح ، يكشف عن أنه الأزدي الذي ذكره في الفهرست ، وعليه فيتّحد محمد بن بكر بن جناح ، مع الذي ذكره النجاشي ، مع محمد بن بكر الأزدي الذي ذكره الشيخ ، هذا مع =

= أنّ اقتصار النجاشي على ذكر محمد بن بكر بن جناح ، واقتصار الشيخ على ذكر محمد بن بكر الأزدي ، مع أنّ لكل منهما كتاباً ، وهما في طبقة واحدة ، يكشف عن الاتّحاد جزماً .

وعليه محمد بن بكر في هذه الطبقة رجل واحد ، وثقه ؛ لشهادة النجاشي .

قال الوحيد البهبهاني في تعليقته : لعلّه الذي مرّ عن الكشي ورجال الكاظم عليه السلام بعنوان بكر بن محمد بن جناح ، وأنه واقفيّ ، والنجاشي عنده أنه محمد بن بكر ، ويكون ما في الكشي من أغلاط النسخة ، والشيخ متوقّف ، فذكرهما معاً تثبتاً للرجال ، كما هو دأبه ، وحكمهما بوقفه لعلّه لمثل حكاية صلاة الحسن بن سماعة عليه ، والنجاشي لم يثبت عنده الوقف بمثلها .

والحق ما ذكره السيد الخوئي ، وذلك لمجموعة من القرائن التي مرّت ، وهي :

أوّلاً : أنّ الاختلاف في الاسم لا يضرّ مع اتّحاد الطبقة .

وثانياً : علاقته مع رأس من رؤوس الواقفة في حياته ، والصلاة عليه بعد وفاته .

وثالثاً : كونه من رجال الكاظم عليه السلام ، فيكون من الواقفة الذين وقفوا عليه عليه السلام ، فهذا يكشف لنا أنّ حقيقة الوقف ثابتة فيه .

ورابعاً : أنّ ما ذكره الوحيد عن رجال الكاظم ببكر بن محمد فإنّ في النسخة التي عندنا محمد بن بكر بن جناح ، لا بكر بن محمد بن جناح ، كما ذكره الوحيد ، وهذا إما أن تكون النسخة التي عند الوحيد مغلوطة ، أو فهمها بهذا العنوان ونقلها كما فهمها ، وفرق بينهما ، ولم يقل بالاتّحاد ، فوقع الالتباس ، مضافاً إلى أنّ الكشي فرّق بين العنوانين ، وذكر حديث حمدويه ، ففي الأوّل ذكر محمد بن بكر بن جناح الحديث ، قال : بكر بن جناح .

وقال السيد الخوئي : أن الوحيد احتمل أن يكون محمد بن بكر بن جناح هذا هو بكر بن محمد بن جناح المتقدّم عن الكشي ، ولكنه كلام بلا شاهد ، وقد ذكرنا أنّ بكر بن محمد بن جناح ، يحتمل قوياً اتّحاده مع بكر بن جناح المتقدّم ، المكنى بأبي محمد الذي روى عن الحسين بن سماعة ، عن ابن أبي عمير عنه ، ولم تقف على وقوع بكر بن محمد بن جناح في طريق رواية أصلاً. =

كما في رجال ابن داود [١] عن الكشي [٢]

جعفربن محمد بن سماعة : وهو ثقة في حديثه ،كما في النجاشي [٣] .

جندب بن أيّوب :كما في رجال الشيخ [٤] .

الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني [٥] : وهو ضعيف ، بل قال : علي ابن فضال كذّاب ملعون .

الحسن بن محمد بن سماعة :كما في الكشي [٦] والنجاشي [٧] ورجال الشيخ [٨] ، وهو وإن كان من شيوخ الواقفة ، يُعاند على الوقف ، ويتعصّب له ،لكنهم ذكروا أنه فقيه ثقة ، جيّد التصانيف ، نقي الفقه ، حسن الانتقاء ، له ثلاثون كتاباً ، وليس الحسن هذا من ولد سماعة بن مهران ، وقد نصّ على ذلك الكشي [٩] عن حمدويه .

= الواقفية دارسه تحليلة « رياض الناصري» : ج ١ ص ٤٣٣ .

(١) رجال ابن داود : ص ٢٣٤ الرقم ٨٢ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٦٨ الرقم ٨٨٩ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١١٩ الرقم ٣٠٥ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٤٦ الرقم ٧ .

(٥) مستدرك وسائل الشيعة (النوري) : ج ٣ ص ٦٢٤ نسخة حجرية .

(٦) جال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٦٨ الرقم ٨٩٤ .

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٠ الرقم ٨٤ .

(٨) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٤٨ الرقم ٢٤ .

(٩) تقدم في الهامش السابق .

الحسين بن أبي سعيد : وهو ثقة في حديثه ، كما في النجاشي [١] .

الحسين بن موسىٰ : ورد في أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام [٢] ، كما في رجال الشيخ ، لكن ذكره في أصحاب الصادق عليه السلام ولم يرمه ، ولعلّهما واحد ، كما احتمل في النقد [٣] .

الحسين بن [٤] السكوني : كما في الكشي [٥] والنجاشي [٦] وغيرهما ، لكن ذكر في النجاشي مع ذلك : أنه ورد في أصحاب [٧] الرضا ، وفي الخلاصة [٨] : واقفيّ ضعيف ، قليل المعرفة بالرضا عليه السلام ، ضعيف اليقين ، له كتاب عن موسىٰ عليه السلام لا أعتمد عليه .

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٨ الرقم ٧٨ .

(٢) في النسخة المعتمدة ورد هكذا : الحسين بن موسىٰ عليه السلام ، والصحيح ما ورد في نسخة : ش ؛ حيث قال : «الحسين بن موسىٰ ورد في أصحاب الإمام الكاظم» ، وهذا هو الصحيح ؛ حيث ذكره الشيخ في رجاله كذلك ص ٣٤٨ الرقم ٢٥ في أصحاب الإمام الكاظم وكذلك في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام ص ١٧٠ الرقم ٧٨ والظاهر كان السقط من أيدي النساخ .

(٣) نقد الرجال (التفريشي) : ص ١١٠ الرقم ١٣٨ .

(٤) في نسخة ش : الحسين بن مهران ، وهو صحيح .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٦١ الرقم ١١٢١ .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٥٦ الرقم ١٢٧ .

(٧) في نسخة ش : «ورد في أصحاب الإمام الكاظم والرضا» ، والظاهر هذا صحيح ، لأنه يوافق المصادر الرجالية كالنجاشي .

(٨) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ٢١٦ الرقم ٧ .

الحصين بن مخارق : ورد في أصحاب الصادق والكاظم ، كما في رجال الشيخ (١) ، وفي النجاشي (٢) : قيل فيه بعض القول ، وضعّف بعض التضعيف ، له كتاب ، وفي بعض نسخ الرجال (٣) والخلاصة(٤) : الحسين .

حميد بن زياد بن حماد : وهو ثقة ، وكان وجهاً فيهم ، كما في النجاشي (٥) .

وقال الشيخ (٦) : هو ثقة ، عالم جليل ، واسع العلم ، كثير التصانيف ، ولم يرمه بشيء .

حنان بن سدير الصيرفي : كما في الكشي (٧) ، ورجال الشيخ (٨) ، ووثقه في الفهرست (٩) ، وذكر أنّ له كتاباً ، روىٰ عنه الحسين بن محبوب ، ولم يرمه

---

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٧٨ الرقم ٢٢٣ وص ٣٤٨ الرقم ٢٣٠ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٤٥ الرقم ٣٧٦ .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٥٧ الرقم ٢١٨ .

(٤) الخلاصة (العلامة الحلي) : ص ٢١٩ الرقم ٣ ، وفيه : الحصين بن مخارق .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٣٢ الرقم ٣٣٩ ووجهاً فيهم كما ذكر اي في الواقفية ، اذ ان عبارة النجاشي موضحة لذلك قال : ثقة واقفاً ، وجهاً فيهم .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٦٣ الرقم ١٦ .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٠ الرقم ١٠٤٩ .

(٨) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٤٦ الرقم ٥ .

(٩) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٦٤ الرقم ٢٤٤ .

بشيء ، وكذا النجاشي [١] وهو ورد في أصحاب الصادق [٢] والكاظم .

داود بن الحصين : ورد في أصحاب الإمام الصادق والكاظم ، كما في رجال الشيخ [٣] ، ووثقه النجاشي [٤] ولم يرمه .

درست بن أبي منصور : كما في الكشي [٥] ورجال الشيخ [٦] ، وفي النجاشي [٧] : له كتاب يرويه جماعة منهم ابن أبي عمير ، ولم يرمه .

زرعة بن محمد الحضرمي : كما في الكشي [٨] والنجاشي [٩] ، والفهرست [١٠] ، ورجال الشيخ [١١] ، ورد في أصحاب الإمام الصادق والكاظم ،

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٤٦ الرقم ٣٧٨ .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٤٦ الرقم ٥ ولم يتعرض له الشيخ في أصحاب الإمام الصادق عليه السلام ، والظاهر ورد الاشتباه من الناسخ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٩٠ الرقم ١٤ وص ٣٤٩ الرقم ٥ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٥٩ الرقم ٤٢١ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٠ الرقم ١٠٤٩ .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٤٩ الرقم ٣ .

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٦٢ الرقم ٤٣٠ .

(٨) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٧٤ الرقم ٩٠٤ .

(٩) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٧٦ الرقم ٤٦٦ .

(١٠) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٧٥ الرقم ٣٠٣ .

(١١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢٠١ الرقم ٩٨ وص ٣٥٠ الرقم ٢ .

وهو ثقة ،كما في النجاشي[١] ، من أصحاب الأُصول ،كما في الفهرست [٢].

زكريّا بن محمد المؤمن : ورد في أصحاب الإمام‌الصادق [٣] والكاظم ، ولقي الرضا عليه السلام في المسجد ، وحكي عنه ما يدلّ على أنه كان واقفاً ، وكان مختلط الأمر في حديثه ، النجاشي[٤] .

زياد بن مروان القندي :كما في النجاشي [٥] ، ورجال الشيخ [٦] ، وهو ورد في أصحاب الإمام الصادق والكاظم ، ويظهر من ترجمة أحمد بن محمد بن سلمة الرمّاني[٧] أنه من أصحاب الأُصول .

وفي‌الكشي [٨] عن حمدويه ، عن الحسن بن موسى : إنه أحد أركان الوقف ، ثم روى عن يونس بن عبدالرحمن أنه قال : «مات أبو الحسن عليه السلام ، وليس من قوّامه أحد إلاّ وعنده المال الكثير ، وكان ذلك سبب وقفهم وجحْدِهم موته ، وكان عند زياد القندي سبعون ألف دينار» .

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٧٦ الرقم ٤٦٦ .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٧٥ الرقم ٣٣ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٧٧ الرقم ٣ ، ورد في أصحاب الإمام الرضا عليه السلام ، ولم يرد في أصحاب الإمام الصادق والكاظم .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٧٢ الرقم ٤٥٣ .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٧١ الرقم ٤٥٠ .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٩٨ الرقم ٤٠ وص ٣٥٠ الرقم ٣ .

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٧٩ الرقم ١٨٧ وفيه : مَسلمة .

(٨) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٦٦ الرقم ٨٨٦ و ٨٨٨ .

وفي إرشاد المفيد(١) : أنه من خاصّة الكاظم عليه السلام وثقاته ، وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته ، وممّن روى النصّ على الرضا عليه السلام .

قلت : وقد روى الكشي(٢) النص الذي رواه فيه ، وهو طويل .

زيد بن موسى :كما في رجال الشيخ(٣) .

سعد بن أبي عمران الانصاري : [كما في رجال الشيخ(٤)](٥) ، وحكى ابن داود(٦) الوقف في سعد بن عمران عن رجال الشيخ ، وليس فيه شيء من ذلك ، وكأنه توهّم بهذا ، وكم في كتابه من وهم .

سلمة بن حيّان :كما في رجال الشيخ(٧) .

سماعة بن مهران : ورد في أصحاب الصادق(٨) والكاظم ،كما في رجال الشيخ ، وفي العُدّة(٩) ما يدل على وقفه أيضاً .

---

(١) الارشاد (الشيخ المفيد) : ص ٣٠٤ وفي نسخة ش : المفيد رحمه الله .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٦٧ الرقم ٨٨٧ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٩٥ الرقم ٣ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٢ الرقم ١٧ .

(٥) لم ترد في نسخة ش .

(٦) رجال ابن داود : ص ٢٤٧ الرقم ٢٠٣ .

(٧) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٠ الرقم ١ .

(٨) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢١٤ الرقم ١٩٦ وص ٣٥١ الرقم ٤ ، وفي المصدر ونسخة ش : سماعة بن مهران الحضرمي .

(٩) العدّة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦٠ .

وفي النجاشي[١] : ثقة ثقة ، مات في المدينة ، وله في الكوفة مسجد ، ولم يرمه بشيء[٢] ، ثم حكىٰ عن أحمد بن الحسين أنه وجد في بعض الكتب : أنه مات سنة خمس وأربعين ومائة في حياة الصادق عليه السلام ، وأنّ الصادق قال له : (إن رجعت ـ يعني إلىٰ أهلك ـ لم ترجع إلينا) فأقام عنده ، فمات في تلك السنة .

قال : وليس أعلم كيف هذه الحكاية ؛ لأن سماعة روىٰ عن الكاظم[٣] عليه السلام ، وهذه الحكاية تتضمن أنه مات في حياة الصادق عليه السلام ، والله أعلم .

له كتاب يرويه كثيرون ، منهم عثمان بن عيسىٰ .

وقد رجّح ناس نفي الوقف عنه ، لما اشتهر من أن النجاشي أضبط من الشيخ ، ولأنّ ابن الغضائري ـ علىٰ ما هو عليه من التسرّع في أمر الناس والأخذ بالأوهام ـ لم يرمه ، ولأنّ الأصحاب رووا عنه أنه روىٰ عن الصادق عليه السلام : (أنّ الاثني عشر) كما في الكافي[٤] والعيون[٥] والخصال[٦] مضافاً

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٩٣ الرقم ٥١٧ .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) في المصدر : روي عن أبي الحسن عليه السلام .

(٤) أصول الكافي (الكليني) : ج ١ ص ٥٣٤ ح ٢٠ .

(٥) عيون أخبار الرضا (الصدوق) : ج ١ ص ٥٦ ح ٢٣ .

(٦) الخصال (الصدوق) : ص ٤٧٨ ح ٤٥ ، والظاهر أن العبارة وردت عن السيّد الأعرجي =

الىٰ رواية الأجلّاء عنه ،كعبد[١] الله بن المغيرة ، وابن مسكان ، والحسن بن محبوب ، وجميل بن درّاج ، ويونس بن عبدالرحمن ، وأبي أيّوب الخزار، وعلي بن رئاب [٢] ، وعمار بن مروان ، وأبان ، وشاذان بن الخليل وغيرهم .

عبدالله بن جبلة بن حنان [٣] بن الحر[٤] : وأن الحر أدرك الجاهلية ، وأن بيت جبلّة بيت [٥] مشهور فيالكوفة [٦] ولم يرمه الشيخ في كتابيه[٧] .

عبدالله بن عثمان الحناط :كما في رجال الشيخ[٨] ، وفيالكشي [٩] عن حمدويه ، عن الحسن بن موسىٰ : أنه واقفيّ ، وأنه من أصحاب موسىٰ بن جعفر عليه السلام ، وعلي بن موسىٰ عليه السلام .

= بالمعنىٰ حيث أن المصادر الثلاثة تؤكد مايلي : نحن اثنا عشر محدثاً ، وهذا المعنى ورد كذلك في المصدرين السابقين أُصول الكافي وعيون أخبار الرضا .

(١) ما اثبتاه من نسخة ش وهو الصحيح ، اذ الموجود في النسخة المعتمدة : لعبد .

(٢) ما اثبتناه من نسخة ش هو الصحيح ، إذ الموجود في النسخة المعتمدة : راثب .

(٣) فيالمصدر : حيان .

(٤) فيالمصدر : ابجر .

(٥) كلمة «بيت» لم ترد في نسخة ش .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢١٦ الرقم ٥٦٣ .

(٧) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٦ الرقم ٣٣ ، الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٠٤ الرقم ٤٤٢ .

(٨) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٧ الرقم ٤٧ .

(٩) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٠ الرقم ١٠٤٩ .

عبدالله بن القاسم : المعروف بالبطل ، كما في رجال الشيخ (١) ، وفي النجاشي (٢) كذّاب غال ، يروي عن الغلاة ، لا خير فيه ، لا يعتد بروايته ، له كتاب يرويه جماعة منهم عبدالله بن عبدالرحمن ، ورماه ابن الغضائري (٣) أيضاً بالضعف ، والغلوّ والتهافت .

عبدالله بن القصير : كما في رجال الشيخ (٤) ، وفي الخلاصة (٥) وصفه بالقصير بدون كُنية .

عبدالرحمن بن عثمان الحنّاط : كما في رجال ابن داود (٦) عن الكشي (٧) ، وليس في الكشي شيء .

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٧ الرقم ٥ وفيه : عبدالله بن القاسم الحضرمي : واقفي ، وليس فيه : المعروف بالبطل .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص٢٢٦ الرقم ٥٩٤ ، وفيه : عبدالله بن القاسم الحضرمي المعروف بالبطل .

(٣) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٨ نسخة خطية .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٧ الرقم ٤٨ .

(٥) الخلاصة (العلامة الحلي) : ص ٢٣٦ الرقم ١٠ .

(٦) رجال ابن داود : ص ٢٥٦ الرقم ٣٠٣ ، وفي نسخة ش : الخياط .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٠ الرقم ١٠٤٩ ، أما ماذكره ابن داود من تغيير اسمه باسم عبد الرحمن مع الاتّفاق في اسم أبيه ، فالظاهر أنه إمّا من سهو قلمه الشريف ، أو من النساخ ، لأنه يقول بوقفه المستند إلى الكشي ، والكشي يضبطه بعبد الله بن عثمان ، لا بعبدالرحمٰن ، والله العالم .

عبدالكريم بن عمرو المعروف بكرام : ورد في أصحاب الإمام الصادق [١] عليه السلام ،كما في النجاشي[٢] والكشي[٣] ، ورجال الشيخ [٤] ، ففي الكشي [عن][٥] حمدويه : سمعت أشياخي يقولون : إنّ كراماً هو عبدالكريم بن عمرو ، واقفيّ ، وفي النجاشي : ثقة ثقة ، عين ، له كتاب ، روى عنه عبيس ، وفي الفهرست [٦] : له كتاب ، روى عنه البزنطي ، وفي النجاشي[٧] : واقفيّ خبيث ، وعن ابن الغضائري [٨] : أنّ الواقفة تدّعيه ، والغلاة تروي عنه .

عثمان بن عيسىٰ الرواسي : ويسمّىٰ العامري ، ورد في أصحاب الإمام

---

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢٣٤ الرقم ١٨١ وص ٣٥٤ الرقم ١٢ ، حيث ورد في نسخة ش : «في أصحاب الإمام الصادق والكاظم» ، وهو الصحيح .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٤٥ الرقم ٦٤٥ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٠ الرقم ضمن ١٠٤٩ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٤ الرقم ١٢ .

(٥) لم ترد في النسختين .

(٦) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٠٩ الرقم ٤٦٩ .

(٧) وردت هذه العبارة في رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٤ الرقم ١٢ ، لا في رجال النجاشي ، ولم ترد هذه العبارة في كتاب النجاشي ، إذ وثّقه ، وإنّما وردت في كتاب رجال الشيخ الطوسي ص ٣٥٤ ، والظاهر أنها من اشتباه الناسخ ، فبدل أن يكتب : جخ ، كتب : جش .

(٨) عنه منهج المقال للاسترآبادي ص ١٩٦ نسخة حجرية .

الكاظم والرضا عليهما السلام ،كما في النجاشي [١] والفهرست [٢] ورجال الشيخ [٣] ، بل في النجاشي :كان شيخ الواقفة ووجهها ، وأحد الوكلاء المستبدّين بمال موسىٰ بن جعفر عليه السلام ، وأما الكشي[٤] فإنه بعد أن ذكر أنه من أصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام ، لم يزد أن حكىٰ عن نصر بن الصباح أنه كان واقفياً ، وأنه كان وكيل موسىٰ بن جعفر عليه السلام ، وفي يده مال ، فسخط عليه الرضا عليه السلام ، ثمّ تاب وبعث إليه بالمال .

قال : وكان شيخاً عمّر ستّين سنة ، وكان يروي عن أبي حمزة الثمالي ، ولا يتّهمونه .

ثم حكىٰ عن حمدويه ، عن محمد بن عيسىٰ : أنّ عثمان رأىٰ في منامه أنه يموت في الحِير[٥] ، ويدفن فيه ، فرفض الكوفة ومنزله فيها ، وخرج إلىٰ الحِير وابناه معه ، وقال : لا أبرح منه حتىٰ يمضي الله مقاديره ، وأقام فيه يعبد

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٠٠ الرقم ٨١٧.

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٢٠ الرقم ٥٣٤ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٥ الرقم ٢٨ وص ٣٨٠ الرقم ٨.

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٦٠ الرقم ١١١٧ .

(٥) الحير : الحاير : بعد الالف ياء مكسورة و راء ، وهو في الأصل حوض يصبّ إليه مسيل الماء من الأمطار، سمي بذلك لأنّ الماء يتحيّر فيه ، ويرجع من أقصاه إلىٰ أدناه ....والحائر قبر الحسين بن علي رضي الله عنه . معجم البلدان (الحموي) : ج ٢ ص ٢٠٨ .

ربّه عزّوجلّ حتىٰ مات ، ودفن فيه ، ورجع [١] ابناهُ إلىٰ الكوفة .

ثم روىٰ [٢] بطريق ضعيف عن أحمد بن محمد : أنه أحد القوم ، وأنه كان[٣] بمصر ، وكان عنده مال كثير وستّ جوارٍ ، وأنّ الرضا عليه السلام لما طلب منه ذلك ، وأخبره بموت أبيه عليه السلام ، كتب في الجواب : إن لم يكن أبوك مات فليس لك من ذلك شيء ، وإن كان مات فلم يأمرني بدفع شيء إليك ، وقد أعتقت .

وكيف كان فقد عدّه الشيخ في العُدّة[٤] فيمن عملت الطائفة بأخباره ، وحكىٰ الكشي [٥] عن بعضهم أنه عدّه في أصحاب الإجماع مكان فضالة بن أيّوب ، له كتاب ، روىٰ عنه ابن أبي الخطّاب الزيّات ، وأحمد بن محمد بن عيسىٰ ، وربما روىٰ عنه صفوان وابن أبي عمير .

علي بن حمزة البطائني : ورد في أصحاب الصادق [٦] والكاظم ، كان قائد أبي بصير يحيىٰ بن أبي القاسم ، ثمّ وقف ، وكان من عُمَد الواقفة ، صنّف

---

(١) في المصدر : وصرف ابنيه .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٦٠ الرقم ١١٢٠ ، وكذلك عيون أخبار الرضا (الصدوق) : ج١ ص ١١٣ .

(٣) في النسختين وردت كلمة : «يكون» بعد كان .

(٤) العدّة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣١ الرقم ١٠٥٠ .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢٤٢ ، الرقم ٣١٢ وص ٣٥٣ الرقم ١٠ وفيه : أبي حمزة .

كتباً ، وله أصل ، روىٰ عنه صفوان وابن أبي عمير والبزنطي ، وتمام الكلام في الفائدة الثامنة في الكلام علىٰ من لا يروي إلّا عن ثقة ، كهؤلاء الثلاثة رضي الله عنهم .

علي بن جعفر بن العباس الخزاعي المروزي : ورد في أصحاب الإمام العسكري ، كما في رجال الشيخ [(١)] والكشي [(٢)] .

علي بن الحسن الجرمي الكوفي : المعروف بالطاطري ؛ لبيعه الثياب الطاطريّة ، كما في النجاشي [(٣)] ، والفهرست [(٤)] ، ورجال الشيخ [(٥)] .

بل في النجاشي : أنه من وجوه الواقفة وشيوخهم [(٦)] ، قال : وهو أُستاذ الحسن بن محمد بن سماعة ، ومنه تعلّم المذهب ، وإن لم يرو عنه شيئاً .

وفي الفهرست [(٧)] : شديد العناد في مذهبه ، صعب العصبية علىٰ من خالفه من الإماميّة ، وله كتب كثيرة في نصرة مذهبه ، لكن مع ذلك وثّقه

---

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٣٢ الرقم ١ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٧٣ الرقم ١١٥١ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٥٤ الرقم ٦٦٧ .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩٢ الرقم ٣٨٠ .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٧ الرقم ٤٦ .

(٦) في نسخة ش : وسيوفهم .

(٧) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩٢ الرقم ٣٨٠ .

النجاشي ، فقال : كان فقيهاً ثقة في حديثه ، وكذا العلّامة (١) ، وفي الفهرست (٢) بعد ما مرّ ، وله كتب في الفقه ، رواها عن الرجال الموثوق بهم وبرواياتهم ؛ من أصحاب الصادق عليه السلام ، فلأجل ذلك ذكرناها .

وقيل : إنّها أكثر من ثلاثين كتاباً ، ثم ذكر : أنّ علي بن فضال وأبا الملك أحمد بن عمر (٣) رويا عنه ، وربما قال الشيخ علي الجرمي عنهما ، عن ابن مسكان ، وقع ذلك منه في التهذيب غير مرّة ، ويريد بضمير التثنية محمد ابن أبي حمزة ، ودرست بن أبي منصور ؛ لتصريحه بذلك في غير موضع (٤) ، وقد ذكر الشيخ (٥) الطاطريّين فيمن عملت الطائفة بأخبارهم .

علي بن الخطاب : كما في الكشي (٦) ، ورجال الشيخ (٧) ، وفي رجال ابن داود (٨) : ثمّ استبصر .

قلت : روىٰ الكشي عن حمدويه ، قال : حدثنا الحسن بن موسىٰ ، قال :

---

(١) الخلاصة (العلامة الحلي) : ص ٢٣٢ الرقم ٤ وفيه : علي بن الحسين الطاطري الحرمي .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩٢ الرقم ٣٨٠ .

(٣) في نسخة ش : عمرو.

(٤) تهذيب الاحكام (الشيخ الطوسي) : ج ٥ ص ٣٠٨ ح ١٠٥٣ وص ٣٣٧ ح ١١٦٣ وص ٣٤٢ ح ١١٨٦ وص ٣٧٤ ح ١٢٠٣ .

(٥) العدّة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦ .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٦٩ الرقم ٨٩٥ .

(٧) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٦ الرقم ٤٤ .

(٨) رجال ابن داود : ص ٢٦١ الرقم ٣٤٣ .

حدّثنا علي بن خطّاب، وكان واقفاً [١]، قال: كنت في الموقف يوم عرفة فجاء أبو الحسن الرضا عليه السلام ومعه بعض بني عمّه، فوقف أمامي وكنت محموماً شديد الحمىٰ، وقد أصابني عطش شديد [٢]، فقال الرضا عليه السلام لغلام له شيئاً لم أعرفه، فنزل الغلام فجاء بماء في مشربة، فناوله فشرب وصبّ الفضلة علىٰ رأسه عليه السلام من الحرّ، ثم قال: إملأ، فملأ المشربة، ثمّ قال: اذهب فاسقِ ذلك الشيخ، قال: فجاءني بالماء، فقال لي: أنت مَوعُوك؟ قلت: نعم، قال: اشرب، قال [٣]: فشربت[٤]، فذهبت ـ والله ـ الحمىٰ.

فقال[٥] يزيد بن إسحاق: ويحك ياعلي، فما تريد بعد هذا؟ ما تنتظر؟ ثم حكىٰ حديث إبراهيم بن شعيب السابق.

ثمّ قال الحسن: وأجدُهما ماتا علىٰ شكّهما؛ يعني علي بن الخطاب، وإبراهيم بن شعيب.

علي بن سعيد المكاري: كما في رجال الشيخ [٦].

---

(١) في المصدر: واقفياً.

(٢) في المصدر: قال.

(٣) لم ترد في نسخة ش والمصدر.

(٤) في المصدر: لي.

(٥) في المصدر: قال.

(٦) رجال الشيخ الطوسي: ص ٣٥٦ الرقم ٤٥.

علي بن عمر الأعرج ، أبو الحسن الكوفي :كما في النجاشي [١] ، قال : كان واقفاً ضعيفاً في الحديث ، صحب زكريا المؤمن ، له كتاب الغيبة ، روىٰ عنه عبيدالله بن أحمد ، وفي الفهرست [٢] : له كتاب ، روىٰ عن ابن نهيك .

علي بن محمد بن علي بن عمر بن رياح [٣] : أبو الحسن السواق ، ويقال له القلآء ، وقيل في كنيته : أبو القاسم ، وكان ثقة في الحديث ، واقفاً في المذهب ، صحيح الرواية ثبتاً ، معتمداً علىٰ ما يرويه ، وله كتب ، روىٰ عنه عبيدالله بن أحمد الأنباري كما في النجاشي [٤] وربما يقال له : علي بن محمد بن رياح [٥] ، ولعل أبا القاسم [هو] [٦] علي بن رياح [٧] النحوي ، الذي ذكره في الفهرست [٨] ورجال الشيخ [٩] ، وذكر : أنّ علي بن همام روىٰ عنه ، وقال :إنه [١٠] هو هذا بعينه .

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٥٦ الرقم ٦٧٠ .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩٥ الرقم ٣٩٧ .

(٣) في نسخة ش والمصدر : رباح .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٥٩ الرقم ٦٧٩ .

(٥) في نسخة ش : رباح ، وكذلك المصدر .

(٦) لم ترد في النسختين .

(٧) في نسخة ش : رباح ، وكذلك المصدر .

(٨) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩٦ الرقم ٤٠٤ ، والظاهر انه متحد مع ما بعده .

(٩) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٨٦ الرقم ٥٩ ، وفيه : ابن رباح .

(١٠) وردت كلمة «لم» بعد كلمة «انه» ، وربما تكون زائدة فيستقيم المعنىٰ وقد حذفناها ، ولكن =

وقد ذكر النجاشي[١] : أن[٢] عمر بن رياح [٣] هذا روى عن الصادق عليه السلام ، وأنه يقال له في الحديث : عمر بن رياح القلاّء .

عمر بن رياح : هذا القلاّء المتقدّم ذكره ، كما في النجاشي، والفهرست والخلاصة [٤] ، وفي الكشي[٥] : إنه كان مستقيماً ، ثمّ صار بترياً .

عيسى بن عيسى الكلابي : كوفي واقفي ، ورد في أصحاب الامام الرضا كما في رجال الشيخ[٦] .

غالب بن عثمان [٧] : كما في رجال الشيخ [٨]، فأما غالب المنقري الذي يروي عن الصادق عليه السلام ، فقال النجاشي [٩] : إنّه ثقة ، له كتاب يرويه

= إذا كان مراده بـ«لم» أي من لم يرد عنهم عليهم السلام ، فالشيخ في هذا الباب لم يتعرض الى هذه العبارة ، والظاهر انها زائدة .

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٥٩ الرقم ٦٧٩ وفيه : ابن رباح ، والظاهر انه متحد مع ماقبله .

(٢) في نسخة ش : انه .

(٣) في نسخة ش : رباح .

(٤) الخلاصة (العلامة الحلي) : ص ٢٤١ الرقم ٧ وفيه : عمر بن رباح .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٠٥ الرقم ٤٣٠ .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٨٢ ، الرقم ٣٨ .

(٧) في نسخة ش : ورد في أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام .

(٨) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢٦٩ الرقم ٤ وص ٣٥٧ الرقم ١ .

(٩) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٥٠ الرقم ٨٣٥ .

جماعة ، ولم يره ، واستظهر في النقد[١] أنهما واحد ، وحكىٰ ذلك عن الخلاصة [٢] ، وعلىٰ هذا فيكون موثقاً .

الفضل بن يونس الكاتب : ورد في أصحاب الكاظم ،كما في رجال الشيخ[٣] ، وذكر أنه كوفيّ تحوّل إلىٰ بغداد ، والظاهر أنه كاتب الرشيد ، لكن في النجاشي[٤] الفضل بن يونس الكاتب البغدادي : ثقة له كتاب ، روىٰ عنه الحسن بن محبوب ، وفي الكشي [٥] : وجدته بخطّ محمد بن الحسن بن بندار القمي في كتابه : حدثني علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن محمد بن سالم ، قال :لما حُمل سيدي موسىٰ بن جعفر عليه السلام إلىٰ هارون لعنه الله [٦] ، جاء إليه هشام بن إبراهيم العبّاسي ، فقال له : ياسيدي قد كتب عليّ صكّ إلىٰ الفضل ابن يونس ، فسله[٧] أن يروج أمري ، قال : فركب إليه أبو الحسن عليه السلام ، فدخل عليه [٨] حاجبه ، وقال [٩] : ياسيدي أبو الحسن موسىٰ عليه السلام

---

(١) نقد الرجال (التفريشي) : ص ٢٦٣ الرقم ٥ .

(٢) الخلاصة (العلامة الحلي) : ص ٢٤٦ الرقم ٢ وفيه : المقري .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٧ الرقم ٢ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ج ١ ص ٣٠٩ الرقم ٨٤٤ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٩٠ الرقم ٩٥٦ .

(٦) لم ترد في نسخة ش .

(٧) في النسختين : فنسأله .

(٨) في المصدر : اليه .

(٩) في المصدر : فقال .

بالباب ، فقال : إن كنت صادقاً فأنت حرّ ، ولك كذا وكذا ، فخرج الفضل بن يونس حافياً يعدو حتىٰ خرج إليه ، فوقع علىٰ قدميه يقبّلهما ، ثمّ سأله أن [1] ، يدخل ، فدخل فقال له : اقض حاجة هشام بن إبراهيم ، [فقضاها] ثم قال : ياسيدي قد حضر الغداء فتكرمني أن تتغدّىٰ عندي : فقال : هات ، فجاء بالمائدة ...الحديث .

وكيف كان ، فبين إطلاق النجاشي التوثيق ورمي الشيخ إيّاه بالوقف تعارض ؛ لما عرفت من طريقته .

القاسم بن محمد الجوهري : ورد في أصحاب الكاظم ، كما في رجال[2] الشيخ والكشي ، غير أنّ الشيخ في رجاله عدّه في أصحاب الصادق والكاظم .

وقال الكشي[3] : إنه لم يلقَ أبا عبدالله عليه السلام ، له[4] كتاب ، روىٰ عنه الحسين بن سعيد ، وروىٰ هو عن ابن أبي حمزة البطائني .

وعدَّ ابن داود[5] في الواقفة كلثوم بن سليم عن الكشي ، وليس ذلك في الكشي ، اللهم إلاّ أن يكون ذكره في ترجمة غيره استطراداً ، كما يتّفق له كثيراً .

---

(١) أثبتناها من المصدر ، وفي النسخة المعتمدة : فقضيتها ، وفي نسخة ش : فقضيها .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢٧٦ الرقم ٤٩ وص ٣٥٨ الرقم ١ و ص ٤٩٠ الرقم ٥ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٤٨ الرقم ٨٥٣ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٩٠ الرقم ٥ وص ٢٧٦ الرقم ٤٩ .

(٥) رجال ابن داود : ص ٢٦٨ الرقم ٤١٥ .

نعم، ذكر النجاشي[١] كلثوم بنت سليم، وذكر أنها روت عن الرضا عليه السلام كتاباً، رواه عنها محمد بن إسماعيل بن بزيع، ورواه هو عن علي بن أحمد، عن محمد بن الحسن، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ، عن ابن بزيع عنها.

محمد بن عبدالله الجلاب البصري: ورد في أصحاب الكاظم، كما في رجال الشيخ[٢].

محمد بن عبيد بن صاعد الكوفي: يكنىٰ أبا عبدالله، له كتاب، روىٰ عنه الحسين بن أحمد بن إلياس، كما في النجاشي[٣].

محمد بن عبدالله بن غالب: أبو عبدالله الأنصاري البزاز: ثقة في الرواية، علىٰ مذهب الواقفة، له كتاب النوادر، روىٰ عنه حميد، كما في النجاشي[٤].

محمد بن عمرو: ورد في أصحاب الكاظم، كما في رجال الشيخ[٥]، وليس هذا محمد بن عمرو بن سعيد الزيّات المدائني، الثقة العين، الذي روىٰ عن الرضا عليه السلام نسخة، وروىٰ عنه علي بن السندي، كما في

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٣١٩ الرقم ٨٧٤.

(٢) رجال الشيخ الطوسي: ص ٣٦١ الرقم ٤٣.

(٣) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٣٤٣ الرقم ٩٢٤.

(٤) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٣٤٠ الرقم ٩١٣.

(٥) رجال الشيخ الطوسي: ص ٣٦٢ الرقم ٤٦، وفي النسخة التي بأيدينا: محمد بن عمر.

النجاشي[١] ، وإن عدّه الشيخ [٢] فيمن لم يرو، ولا ابن عمرو الحضرمي ، ولا الراشدي ، فإنهما من أصحاب الصادق عليه السلام ، وإنّما ذكر الشيخ [٣] في رجال الكاظم عليه السلام محمد بن عمير ، قال : إنه واقفي ،كما حكينا عنه .

منصور بن يونس بن بزرج : ورد في أصحاب الإمام الصادق والكاظم ،كما في رجال الشيخ [٤] والكشي ، له كتاب [٥] ، روىٰ عنه عبيس [٦] ، وابن بزيع ، وابن أبي عمير ، وفي الكشي[٧] عن حمدويه ، عن موسىٰ بن الحسن [٨] بسنده ، عن منصور، قال : قال لي أبو الحسن عليه السلام ـ وقد دخلت عليه يوماً ـ : يا منصور أما علمت ما أحدثت في يومي؟[٩] قال : قلت : لا ، قال :[١٠] صيرتُ علياً ابني وصيّي ، والخلف من بعدي ، فادخل عليه فهنّئه بذلك ،

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٦٩ الرقم ١٠٠١ .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٥١٠ الرقم ١٠٥ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٦٢ الرقم ٤٦ وفيه : محمد بن عمر ، لا عمير .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣١٣ الرقم ٥٣٤ وص ٣٦٠ الرقم ٢١ .

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٦٤ الرقم ٧١٩ ، والظاهر اشتبه الناسخ فوضع الكشي بدلاً عن الفهرست .

(٦) في المصدر : ابن عيسىٰ .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٦٨ الرقم ٨٩٣ .

(٨) في المصدر : الحسن بن موسىٰ .

(٩) في المصدر : هذا .

(١٠) في المصدر : قد .

وأعلمه أني أمرتك بهذا ، قال : فدخلت عليه ، فهنئته بذلك ، وأعلمته بأنّ أباه أمرني بذلك .

قال الحسن بن موسىٰ : ثم جحد منصور هذا بعد ذلك ؛ لأموال كانت في يده ، غير أنّ النجاشي[1] وثّقه علىٰ الإطلاق ، فقال : كوفيّ ثقة ، ورد في أصحاب الإمام الصادق والكاظم، له كتاب ، ولم يرمه ، وكذلك الشيخ في الفهرست[2] ذكره ولم يرمه .

موسىٰ بن بكر الواسطي : ورد[3] في أصحاب الإمام الصادق والكاظم ، كما في رجال الشيخ ، له كتاب ، روىٰ عنه الثقات ، كصفوان ، وابن أبي عمير ، ولم يرمه النجاشي[4] ، ولا الكشي[5] ، ولا الشيخ في الفهرست[6] .

موسىٰ بن حماد المذارع الطيالسي : ذكره ابن أبي الخطّاب الزيّات في الواقفة ، كما في النجاشي[7] .

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤١٣ الرقم ١١٠٠ .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٦٤ الرقم ٧١٩ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٠٧ الرقم ٤٤١ وص ٣٥٩ الرقم ٩ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٠٧ الرقم ١٠٨١ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٣٧ الرقم ٨٢٥ .

(٦) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٦٢ الرقم ٧٠٥ .

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤١٠ الرقم ١٠٩٢ .

يحيىٰ بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين عليه السلام [١] : كما في رجال الشيخ [٢] ، وهذا غير يحيىٰ بن زيد ، فإنّ ذلك عمّ هذا ، وقد استشهد في أيام الصادق عليه السلام [فأين][٣] هو من الوقف بعد الكاظم ؟!

وعدّ العلّامة [٤] وابن داود[٥] في الواقفة أبا بصير يحيىٰ بن القاسم ، فقال العلّامة في الخلاصة[٦] : يحيىٰ بن القاسم الحذاء ، من أصحاب الكاظم عليه السلام ، وكان يكنىٰ أبا بصير وقيل : أنه أبو محمد .

اختلف قول علمائنا [فيه][٧] : فالشيخ الطوسي[٨] رحمه الله قال : إنه واقفيّ ، وروىٰ الكشي[٩] ما يتضمّن ذلك ، وحكىٰ عنه أنه قال : أبو بصير هذا يحيىٰ بن القاسم يكنىٰ أبا محمد ، قال محمد بن مسعود : سألت علي بن الحسن ابن فضال عن أبي بصير هذا ، هل كان متهماً بالغلوّ ؟ فقال : أما الغلوّ فلا ، ولكن

---

(١) في نسخة ش : ورد في أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام) .

(٢) رجال الشيخ الطوسي: ص ٣٦٤ الرقم ١٤ .

(٣) أثبتناه من نسخة ش ، وهو الصحيح حسب سياق العبارة ، وفي النسخة المعتمدة : ورد أن .

(٤) الخلاصة (العلامة الحلي) : ص ٢٦٤ الرقم ٣ .

(٥) رجال ابن داود : ص ٢٨٤ الرقم ٥٥٢ .

(٦) الخلاصة (العلامة الحلي) : ص ٢٦٤ الرقم ٣ .

(٧) لم ترد في النسختين ، واثبتناها من المصدر .

(٨) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٦٤ الرقم ١٦ .

(٩) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٧٢ الرقم ٩٠١ .

كان مخلّطاً[١] ، ثم حكىٰ عن النجاشي [٢] أنه قال : أبو بصير الأسدي ، وقيل : أبو محمد ، ثقة وجيه ، وقال ابن داود : يحيىٰ بن القاسم أبو بصير الأسدي ، وقيل : أبو محمد الحذّاء ، واقفي ، وأسند ذلك الىٰ الكشي [٣] ، ثم حكىٰ عن النجاشي [٤] قوله [٥] فيه : ثقة وجيه ، وعن ابن الغضائري [٦] : أنه كان مخلّطاً .

قلت : ليس في كلام الشيخ[٧] ما يدلّ علىٰ وقفه ، وإنما رمي بالوقف .

يحيىٰ بن القاسم الحذّاء : وليس هو أبا بصير ، وذلك أنه لم يزد في الفهرست أن قال : يحيىٰ بن القاسم يكنىٰ أبا بصير ، له كتاب مناسك الحجّ ، رواه علي بن أبي حمزة والحسين بن أبي العلاء عنه ، وأما الرجال فقال في رجال الباقر [٨] عليه السلام : يحيىٰ بن أبي القاسم يكنىٰ أبا بصير ، مكفوف ، واسم أبي القاسم إسحاق ، ثمّ ذكر يحيىٰ بن القاسم الحذاء ، ثم يحيىٰ بن السابق ،

---

(١) في المصدر : مختلطاً .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٤١ الرقم ١١٨٧ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٤٠٤ الرقم ٢٩٦ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٤١ الرقم ١١٨٧ .

(٥) في نسخة ش : قول .

(٦) لم نعثر عليه ، ولكن عبارة التخليط هي المنقولة عن محمد بن مسعود في رجال الكشي المتقدمة .

(٧) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٦٤ الرقم ١٨ وص ٣٣٣ الرقم ٩ وفي الرقم الثاني لم يذكر وقفه اما الاول فقال عنه يحيىٰ بن القاسم الحذاء واقفي .

(٨) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٤٠ الرقم ٢ .

ثم يحيىٰ بن أبي العلاء ، وفي رجال الصادق[1] عليه السلام : يحيىٰ بن القاسم أبو محمد ، يعرف بأبي بصير الأسدي ، مولاهم كوفيّ تابعيّ ، مات سنة خمسين ومائة بعد أبي عبدالله عليه السلام ، ولم يذكر الحذّاء ، وفي رجال الكاظم [2] عليه السلام مانصّه : يحيىٰ بن القاسم الحذاء ، واقفيّ ، يوسف بن يعقوب واقفيّ، يحيىٰ بن أبي القاسم يكنىٰ أبا بصير .

هذا مجموع كلامه ، وقضيته أنّ هناك اثنين يحيىٰ بن أبي القاسم الأسدي ، وهو أبو بصير ، ويحيىٰ بن القاسم الحذاء ، وهو ازدي علىٰ ما سيجيء عن الكشي[3] ، وهذا هو الذي رماه بالوقف في رجال الكاظم [4] عليه السلام ، وكيف يتوهّم علىٰ الشيخ رحمه الله نسبة الوقف إلىٰ أبي بصير ، وهو الذي ذكر أن أبا بصير مات سنة خمسين ومائة ، كما ذكر النجاشي[5] ومعلوم أن الكاظم عليه السلام ، إنما قبض سنة احدىٰ وثمانين ومائة ، أوثلاث وثمانين ، فكان موت أبي بصير قبل وفاة الكاظم عليه السلام بما يزيد علىٰ ثلاثين ، وأين ذلك من الوقف عليه بعد الموت ؟!

---

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٣٣ الرقم ٩ ورد انه يكنىٰ بأبي نصير .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٦٤ الرقم ١٨ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٧٢ الرقم ٩٠١ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٦٤ الرقم ١٦ .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٤١ الرقم ١١٨٧ .

وأما الكشي(١) فليس في كلامه ما يدل على نسبة الوقف إلى أبي بصير، وذلك أنه قال في [العنوان](٢) أولاً هكذا: «في يحيىٰ بن أبي القاسم أبي بصير، ويحيىٰ بن(٣) القاسم الحذّاء»، وهو ظاهر، بل صريح في كونهما اثنين، ثمّ أفاض في ذكر ما جاء فيهما من الأخبار، فقال: حمدويه، ذكره عن بعض أشياخه يحيىٰ بن القاسم الحذّاء الأزدي، واقفي، ثم قال: وجدت في بعض روايات الواقفة علي بن(٤) إسماعيل بن يزيد، قال: شهدنا محمد بن عمران البارقي في منزل علي بن أبي حمزة البطائني، وعنده أبو بصير.

قال محمد بن عمران: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: منّا ثمانية محدَّثون تاسعهم(٥) القائم عليه السلام، فقام أبو بصير بن أبي القاسم، فقبّل رأسه، وقال: سمعت عن(٦) أبي جعفر عليه السلام منذ أربعين سنة، فقال له أبو بصير سمعته عن(٧) أبي جعفر عليه السلام، واني كنت خماسياً سمعاً(٨)

---

(١) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٧٧٢ الرقم ٩٠١.

(٢) اثبتناه من نسخة ش.

(٣) في نسخة ش: «أبي»، وهي لم ترد في المصدر.

(٤) لم ترد في المصدر: «ابن».

(٥) في المصدر: سابعهم.

(٦) في المصدر وفي نسخة ش: «من»، والرواية عن الكشي: ج ٢ ص ٧٧٢ الرقم ٩٠١.

(٧) في المصدر ونسخة ش: من.

(٨) في المصدر: رجاء

بهذا ، قال اسكت ياصبيّ فيزدادوا[١] ايماناً مع ايمانهم .

وقوله ثانياً : «فقال له أبو بصير : سمعته ... الىٰ آخره ،كان هذا القول [من][٢] أبي بصير في ذلك المجلس تصديقاً لمحمد بن عمران الذي يحكي عنه .

ثم قال الكشي : يعني القائم ولم يقل : ابني هـذا ، وكـان غـرضه بـهذه الكملة الردّ علىٰ الواقفة ؛ حيث ينزلون هذا الخبر علىٰ أنّ المراد بالتسعة النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله الىٰ الكاظم ، يقول : إنه عليه السلام قال : تاسعهم القائم ، ولم يقل : تاسعهم ابني هذا ؛ أعني الكاظم عليه السلام ؛ ليصلح لهم متعلّقاً ، ثمّ قال [٣] :

حدّثني علي بن محمد بن قتيبة قال : حدّثني الفضل بن شاذان ، قـال : حدّثنا محمد بن الحسن الواسطي ، ومحمد بن يونس ،قالا : حدّثنا الحسن بن قياما الصيرفي ، قال : حججت في سـنة ثـلاث وتسـعين ومـائة ، وسألت أبـا الحسن الرضا عليه السلام ، فقلت : جعلت فداك ما فعل أبوك ؟ فقال [٤]: مضىٰ كما مضىٰ آباؤه عليهم السلام ، قلت [٥] :كيف أصنع بحديث حدّثني بـه

---

(١) في المصدر : ليزدادوا .

(٢) اثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : عن .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٧٣ الرقم ٩٠٢ .

(٤) في المصدر : قال .

(٥) في نسخة ش : فقلت .

يعقوب بن شعيب ، عن أبي بصير: أنّ أبا عبدالله عليه السلام قال : إن جاءكم من يُخبركم أنّ ابني هذا مات ، وكفّن [١] وقبر ، ونفضوا أيديهم من تراب قبره ، فلا تصدّقوا به ؟ فقال : كذب أبو بصير ، ليس هكذا حدّثه ، إنّما قال : إن جاءكم عن صاحب هذا الأمر .

ثمّ قال [٢] : حدثني أحمد بن محمد بن يعقوب البيهقي ، قال حدّثنا عبدالله بن حمدويه البيهقي ، قال : حدثني محمد بن عيسىٰ بن عبيد ، عن إسماعيل بن عباد القصري [٣] ، عن علي بن محمد بن القاسم الحذّاء الكوفي ، قال : (خرجت من المدينة ، فلما جُزت حيطانها مقبلاً علىٰ [٤] العراق ، إذا أنا برجل علىٰ بغل له [٥] أشهب يعترض الطريق ، فقلت لبعض من كان معي : من هذا ؟ فقال لي : هذا ابن الرضا عليه السلام ، قال : فقصدت قصده ، فلما رآني أُريده وقف لي ، فانتهيت إليه لأُسلّم عليه ، فمدّ يده إليّ ، فسلّمتُ عليه وقبلتها . فقال : من أنت ؟ قلت : بعض مواليك جعلت فداك ، أنا محمد بن علي بن القاسم الحذّاء ، فقال لي : أما إنّ عمّك كان ملتوياً علىٰ الرضا عليه السلام ، قال : قلت : جُعلت فداك رجع عن ذلك ، فقال : إن كان رجع فلا بأس) .

---

(١) في المصدر : ولبن .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٧٣ الرقم ٩٠٣ .

(٣) في المصدر : البصري .

(٤) في المصدر : نحو .

(٥) لم ترد في المصدر .

ثمّ قال الكشي : واسم عمّه يحيىٰ بن القاسم الحذّاء ، ثم قال : وأبو بصير هذا يحيىٰ بن أبي[1] القاسم ، يكنىٰ أبا محمد ، غير أنّ الثابت في النسخة : «ابن[2] القاسم» ، وكأنّ لفظ «أبي» سقط من قلم الناسخ ؛ لثبوته في العنوان وغيره .

ثمّ قال محمد بن مسعود : سألت علي بن الحسن بن فضال عن أبي بصير هذا ، هل كان متّهماً بالغُلوّ ؟ فقال : أما الغُلوّ فلا ، ولكن كان مخلّطاً ، هذا كلامه ، غير أنّ بعض ما حكيناه عن الكشي ، يحتمل أن يكون من كلام الشيخ الذي انتخب كتاب الكشي .

وكيف كان ، فهذا هو الثابت في النسخ التي يتناول منها الناس العلّامة وابن داود وغيرهما ، فليت شعري من أيّ كلام أخذا[3] حديث الوقف ، وكأنّهما بنيا ذلك علىٰ أنّ المذكور في العنوان رجل واحد ، وهو كما ترىٰ ، فقد بان أنّ أبا بصير يحيىٰ بن أبي القاسم الأسدي ، ليس من الوقف في شيء ، وأنّ نسبة الوقف مبنيّة علىٰ الخطأ في فهم كلام الكشي ، وعدم تدبّر كلام الشيخ ، إنّما الواقف يحيىٰ بن القاسم الحذّاء الأزدي ، بل هذا ابن أخيه ، علي بن محمد يزعم[4] أنه رجع ، كما سمعت ، وما رواه الواقفة عليه فلعلّه انتحال منهم ، هذا

---

(١) لم ترد في المصدر .

(٢) في نسخة ش : أبي .

(٣) في نسخة ش : أخذ .

(٤) في النسخة المعتمدة : بزعمه .

مع ما جاء في أبي بصير ، فروىٰ الكشي[1] في ترجمة أبي بصير الأسدي ، عن حمدويه ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن شعيب العقرقوفي ، قال : (قلت لأبي عبدالله عليه السلام : ربما احتجنا أن نسأل عن الشيء فمن نسأل ؟ قال [2] : قال : عليك بالأسدي ، يعني أبا بصير) .

وعن[3] محمد بن مسعود ، عن أحمد عن[4] ابن منصور ، عن أحمد بن الفضل بن [5] عبدالله بن محمد الأسدي ، عن ابن أبي عمير ، عن شعيب العقرقوفي ، عن أبي بصير ، قال : (دخلت علىٰ أبي عبدالله عليه السلام ، فقال لي : حضرت علياء عند موته ؟ قال : قلت : نعم ، وأخبرني أنك ضمنت له الجنّة ، وسألني أن أُذكّرك ذلك ، قال : صدق ، قال : فبكيت ، ثمّ قلت : جعلت فداك فمالي ألستُ كبير السن الضعيف الضرير البصير المنقطع إليكم ؟! فاضمنها لي ، قال : قد فعلت ، قال : قلت : اضمنها علىٰ آبائك ، وسمّيتُهم واحداً واحداً ، قال : قد فعلت ، قال[6] : قلت : فاضمنها لي علىٰ رسول الله صلّىٰ الله

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٤٠٠ الرقم ٢٨٩ .

(٢) لم ترد في المصدر.

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٤٠٠ الرقم ٢٨٩ .

(٤) لم ترد في المصدر .

(٥) في المصدر : و .

(٦) لم ترد في المصدر .

عليه وآله ، قال : قد فعلت ، قال : قلت : فاضمنها لي على الله تعالى [١] ، فأطرق ، ثمّ قال : قد فعلت) .

وروى الكشي [٢] ايضاً ، عن محمد بن مسعود ، عن علي بن محمد القمي ، عن محمد بن أحمد ، عن أحمد بن الحسن ، عن علي بن الحكم ، عن مثنّى الحنّاط ، عن أبي بصير ، قال : (دخلت على أبي جعفر عليه السلام ، قلت : تقدرون أن تحيوا الموتى ، وتبرؤوا الأكمه والأبرص ؟ فقال [٣] : بإذن الله ، ثمّ قال لي [٤] : أُدنُ مني ، فمسح على وجهي وعلى عيني ، فأبصرتُ السماء والأرض ، والبيوت ، فقال لي : تحبّ [٥] أن تكون كذا ولك ما للناس ، وعليك ما عليهم يوم القيامة ، أو [٦] تعود كما كنت ولك الجنّة الخالص ؟ قلت : أعود كما كنت ، فمسح على عيني فعدت) .

وما ذكر الأكثرون من إجماع الطائفة على تصديق الطائفة له ، والانقياد له ، وأنه من [٧] أفقه الأولين ، ورواية ابن أبي عمير عنه بدليل أنه كثيراً ما

---

(١) في المصدر : قال .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٤٠٨ الرقم ٢٩٨ .

(٣) في المصدر : لي .

(٤) لم ترد في المصدر .

(٥) فيالمصدر : أتحب .

(٦) فيالمصدر : أم .

(٧) لم ترد في نسخة ش .

يروي عنه ، هو علي بن أبي حمزة قائد يحيىٰ ، وأبو بصير وإن كان مشتركاً بين يحيىٰ بن أبي القاسم وغيره ، إلّا أنّ المعروف بهذه الكنية إنما هو يحيىٰ ، وهو الذي كثرت الرواية عنه ، وصحب الصادقين ، وبقي إلىٰ أوائل أيام[1] موسىٰ عليه السلام ، والذي ينبّه علىٰ هذا قول محمد بن مسعود ، سألت علي بن الحسن عن أبي بصير ، ما اسمه ؟ فقال : يحيىٰ بن أبي القاسم ، فإنه ظاهر في أنّ المنساق من هذه الكنية عند الإطلاق إنّما هو يحيىٰ ، وإلّا لقال : هم ثلاثة ، فعن أيّهم تسأل ؟ والذي يدلّ علىٰ ما رواه الكشي أخيراً ـ أعني رواية مثنّىٰ الحنّاط ـ كان ليحيىٰ دون غيره ، ما حكىٰ العلّامة [2] في الخلاصة عن علي بن أحمد العقيقي : من أنّ يحيىٰ بن أبي القاسم الأسدي رأىٰ الدنيا مرّتين ، مسح أبو عبدالله عليه السلام علىٰ عينيه ، وقال : انظر ماترىٰ ؟ قال : أرىٰ كُوّة في البيت ، وقد أرانيها أبوك من قبلك .

وبعض متأخّري المتأخّرين من أهل الرجال ،نفىٰ هذا كلّه عن يحيىٰ ، وزعم أنّ الروايتين الأُوليين إنما جاءتا في عبدالله ، والثالثة في ليث المرادي ، وأنّ الأسدي ليس إلّا عبدالله ، مع أنّ الكشي ، والنجاشي ، والشيخ ، وابن الغضائري ، والعلّامة ، وابن داود ، والعقيقي ، ومن تأخّر عنهم من المحقّقين ، نسبوا يحيىٰ بهذه النسبة ، وأعظم من هذا زعم أن هذا الخطأ وقع من الشيخ في

---

(١) في النسختين : أيام أوائل .

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ٢٦٤ الرقم ٣ .

انتخاب كتاب الكشي وفي رجاله ؛ لتسرعه وعجلته ، ولذلك كثر منه العثار في سائر تصانيفه ، وأنّ النجاشي ، وابن الغضائري ، والعلّامة ، والعقيقي[١] ، تبعوه في ذلك ، وهذا تحامل منه على الأصحاب ، ولا سيّما الشيخ ، ومتى كان النجاشي وابن الغضائري وغيرهم يتناولان من الشيخ ؟

والعنوان الذي ضربه الكشي للستّة الأوائل[٢] هذه صورته : «تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر عليه السلام ، وأبي عبدالله عليه السلام» ، وهو ـ كما ترى ـ لا يمنع من أن يذكر فيه من كان من أصحابهما ، وإن بقي بعدهما ، خصوصاً إذا قلّ بقاؤه وصحبته لمن بعدهما كيحيى[٣] في صحبة أبي الحسن ، فإنها كانت نحواً من سنتين ، ثم ما يصنع بالعنوان الثاني[٤] ؟! وقد ضُرب[٥] لأصحاب أبي عبدالله عليه السلام ، وكثير منهم بقي بعده ، وصحب أبا الحسن موسى عليه السلام ، وروى عنه ، بل بقي حماد بن عيسى إلى أيام الجواد عليه السلام ، وكذلك العنوان الثالث[٦] الذي ضُرب لأصحاب أبي إبراهيم عليه

---

(١) في نسخة ش : وغيرهم .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٠٧ الرقم ٤٣١ .

(٣) في النسختين : ليحيى .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٧٣ الرقم ٧٠٥ وهو عنوان تسمية الفقهاء من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام .

(٥) في نسخة ش : ضربه .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٠ الرقم ١٠٥٠ وهو عنوان تسمية الفقهاء من أصحاب =

السلام ، وأبي الحسن الرضا عليه السلام ، وأين مقام عبدالله من إجماع العصابة عليه ، والانقياد له ، والثقة به ؟!

ومتىٰ عُدَّ في العلماء ؛ ليحسب في عداد أفقه الأولين ؟! لو كان هناك لذكره الأئمة في فهارسهم ، وقد وجدنا فهرس النجاشي خالياً منه ، وكذلك فهرس الشيخ .

نعم ذكر له الكشي عنواناً ، فقال في أبي بصير : عبدالله بن محمد الأسدي ، ثم روىٰ عن الصادق عليه السلام ، ليس فيها ما يدلّ علىٰ أنها فيه ؛ إذ ليس فيها إلّا الكنية بأبي بصير ، وهي مشتركة بين الثلاثة ، وبأبي محمد ، وهي مشتركة بينه وبين ليث المرادي ، بل ليس في كلام الكشي أنها كنية له ، مع إحتمال كونها كنية(١) بشر الدهان ، كما قيل ، وذكره الشيخ (٢) في رجاله في أصحاب الباقر عليه السلام ، ولم يذكره في أصحاب الصادق عليه السلام ، كيف صحّ له أن يحسبه في عداد أصحابهما ، ولم يبقَ في أبي بصير هذا سوىٰ قول علي بن أبي حمزة أنه كان مخلطاً ؟!

وما رواه في كشف الغمة(٣) ،عن إسحاق بن عمار ، قال : أقبل أبو بصير مع أبي الحسن عليه السلام - يعني الكاظم عليه السلام - من المدينة يريد

= أبي إبراهيم وأبي الحسن الرضا عليهما السلام .

(١) في النسخة المعتمدة : نسبة .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٢٩ الرقم ٢٦ .

(٣) كشف الغمة في معرفة الأئمة (الاربلي) : ج ٣ ص ٣٩ .

العراق ، فنزلوا زبالة ، فدعا أبو الحسن بعلي بن أبي‌حمزة البطائني ، وكان تليمذاً لأبي بصير ، فجعل يُوصيه بحضرة أبي‌بصير ، قال : يا عليّ إذا صرنا إلى الكوفة تقدّم في كذا ، فغضب أبو بصير فخرج من عنده ، فقال :

ما[1] هذا الرجل أنا أصحبه منذ حين ، ثمّ يتخطّاني بحوائجه إلى بعض غلماني ؟ فلما كان من الغد ، حُمّ أبو بصير بزبالة ، فدعا بعلي بن حمزة .

وقال : استغفر الله مما [حلّ][2] في صدري من مولاي ، ومن سوء ظنّي به ، كان قد علم أني ميّت ، وأنا لما[3] ألحق بالكوفة ، فاذا أنا متُّ فافعل بي كذا ، وتقدّم في كذا ، فمات أبو بصير بزبالة .

والخَطب في كلام ابن فضال سهل ، مع أنه ظاهر في أنه ما كان يُعرف بوقف ، وإنّما يتوهّم عليه الغلوّ والتخليط لأسرار كانت عنده ، فربما ألقاها إلى من لا يتحمّلها .

وأما الحديث فلعلّه مجرّد خطور بالبال ، كما هو ظاهر قوله : «[حلّ][4] في صدري» ثمّ تاب منه على أنّ قوله : «منذ حين» مناف لما ثبت من أنّ صحبته لأبي الحسن إنّما كانت مدّة قليلة .

---

(١) في المصدر : لا والله ما أرى هذا .

(٢) أثبتناه من المصدر ، وفي النسخة المعتمدة : صدا ، وفي نسخة ش : صكّ .

(٣) في المصدر : واني لا .

(٤) أثبتناه من المصدر ، وفي النسخة المعتمدة : صدا ، وفي نسخة ش : صكّ .

واعلم أنّ المعروف من الوقف [انما هو الوقف][1] علىٰ أبي الحسن موسىٰ بن جعفر عليه السلام ؛ بزعم أنه هو القائم المنتظر : إمّا بدعوىٰ حياته عليه السلام ، أو غيبته ، أو موته وبعثته ، مع تظليل من بعده بدعوىٰ الإمامة أو باعتقاد أنهم خلفائه وقضاته إلىٰ زمان ظهوره حسبما مرّ في الفائدة الثانية .

وربما أُطلق اسم الوقف علىٰ من قبله أو بعده ،كمن وقف علىٰ أمير المؤمنين عليه السلام ، وعلىٰ الصادق عليه السلام ، وعلىٰ الحسن العسكري ، كما وقع في إكمال الدين [2] وإتمام النعمة ، لكن مع التقييد بالوقوف عليه ، كما يقال : الواقفة علىٰ الصادق عليه السلام ، وإن كان لهم أسماء أُخر ، كالناووسيّة للواقفة عليه ، ومنه قولهم في عنبسة بن مصعب : ناووسيّ واقفيّ علىٰ أبي عبدالله عليه السلام ، وهو من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام .

وكيف كان ، فالإطلاق إنّما ينصرف إلىٰ الأوّل ، ثمّ أنّ الوقف بهذا المعنىٰ إنّما يتّصف به من بقي بعد أبي الحسن ، أو جاء بعده .

ومن الناس من زعم أنه ربما اتّصف به من مضىٰ قبله ؛ لاعتقاد أنه هو القائم ، وزعم أنّ وقف سماعة بن مهران كان من هذا الباب ، فإنه مات قبل أبي الحسن عليه السلام ، وإنّما وقف عليه وزعم أنه هو القائم ؛ لشبهة عرضت له من قول أبي عبدالله عليه السلام فيه : أنه هو صاحب الأمر ؛ من حيث إنّ هذا

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) كمال الدين وتمام النعمة (الصدوق) : ص ٣٨ ـ ٤٠ .

الاسم قد اشتهر علىٰ قديم الدهر للقائم عليه السلام ، وإنّما أراد الصادق عليه السلام أنه الإمام من بعدي ، وقد مرّ في هذا كلام طويل في الكلام علىٰ ما يقع به الجرح والقدح ، فليلحظ .

وكيف كان ، فالمتبادر المعروف إنّما هو الأوّل ، بل لايظهر من ذكرهم لسبب [(١)] الوقف ، وعمد الواقفة[(٢)] كعثمان والبطائني وسواهم [غيره][(٣)] ، وإنّما أثبت هذا قسماً آخر ، وعدّ سماعة منهم لثبوت وقفه مع ثبوت موته قبل الكاظم عليه السلام ، وليس له أن يعدّ يحيىٰ بن أبي القاسم فيهم ، فإنه لم يثبت وقفه ، بل ثبت خلافه ، ولقد جاء في ذمّ الواقفة ولعنهم والبراءة منهم اخبار كثيرة ، كما جاء عن أبي الحسن الرضا عليه السلام في عدّة أخبار : أنهم[(٤)] يعيشون حيارىٰ ، ويموتون زنادقة ، وفي آخر[(٥)] عنه عليه السلام : أنهم كفّار مشركون زنادقة .

وفي آخر[(٦)] عن محمد بن عاصم ، قال : سمعت الرضا عليه السلام يقول : (يا محمد بن عاصم بلغني أنك تجالس الواقفة ، قلت : نعم جُعلت فداك

---

(١) في نسخة ش : بسبب .

(٢) في نسخة ش : الواقفية .

(٣) لم ترد في النسختين .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٥٦ الرقم ٨٦١ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٥٦ الرقم ٨٦٢ .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٥٧ الرقم ٨٦٤ وفيه : لاتجالسهم .

أجالسهم وأنا مخالف لهم ، قال : لا تجالسوهم ، فإنّ الله عزّ وجلّ يقول : ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ﴾(١) ؛ يعني بالآيات الأوصياء(٢) الذين كفروا بها الواقفة) .

وفي آخر (٣) عنه وقد سئل عنهم ، فقال عليه السلام : ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا﴾(٤) .

وفي آخر (٥) عن العيص قال : دخلت مع خالي سليمان بن خالد على أبي عبدالله عليه السلام فقال : (يا سليمان من هذا الغلام ؟ فقال : ابن أُختي ، فقال : هل يعرف هذا الأمر ؟ قال (٦) : نعم ، فقال : الحمد لله الذي لم يخلقه شيطاناً .

ثمّ قال : يا سليمان عوّذ بالله ولدك من فتنة شيعتنا ، فقلت : جُعلت فداك وما تلك الفتنة ؟ قال : إنكارهم الأئمة ، ووقوفهم (٧) على ابني موسى ، قال

---

(١) سورة النساء الآية : ١٤٠ .

(٢) في نسخة ش : الأئمة .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٥٨ الرقم ٨٦٥ .

(٤) سورة الأحزاب ، الآية : ٦١ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٥٨ الرقم ٨٦٦ وفيه :الحكم بن عيص .

(٦) في المصدر : فقال .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٥٩ الرقم ٨٦٩ .

ينكرون موته ، ويزعمون أنّ لا إمام بعده ، أولئك شرّ الخلق) .

وفي آخر : عن عمر بن يزيد ، قال : دخلت على أبي عبدالله عليه السلام فحدّثني مليّاً في فضائل الشيعة ، ثم قال : (إنّ من الشيعة بعدنا من هم شرّ من النصّاب ، قلت : جُعلت فداك أليس ينتحلون حبكم ويتولّونكم ويتبرّؤون من عدوكم[١] ؟ قال : نعم ، قال : قلت جُعلت فداك بيّن لنا نعرفهم ، فلعلّنا منهم ، قال : كلّا يا عمر ، ما أنت منهم ، إنّما [هم][٢] قوم يُفتنون بزيد ، ويُفتنون بموسى .

وفي آخر[٣] : عن ابن أبي عمير ، عمّن حدّثه [٤] ، قال : (سألت محمد ابن علي الرضا عليه السلام عن هذه الآية : ﴿وُجوهٌ يَومَئذٍ خاشعَةٌ عامِلةٌ ناصِبَةٌ﴾[٥] قال : نزلت في النصّاب ، والزيديّة ، والواقفة من النصّاب) .

وجاء عدّة [٦] أخبار [منها][٧] الأمر بالدعاء عليهم ، وفيها تسميتهم بالممطورة ؛ تشبيهاً بالكلاب الممطورة .

---

(١) في نسخة ش : أعدائكم .
(٢) أثبتناه من نسخة ش والمصدر .
(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٦١ الرقم ٨٧٤.
(٤) في المصدر : قال .
(٥) سورة الغاشية الآية : ٢ .
(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٦١ الرقم ٨٧٥ وفرق الشيعة للنوبختي ص ٨١.
(٧) لم ترد في النسختين .

وفي آخر (١) : عن الرضا عليه السلام في قوله تعالىٰ : ﴿مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَٰلِكَ لا إِلىٰ هَٰؤُلاءِ ...﴾ الآية (٢) ، قال : [نزلت](٣) في (الواقفة) .

وفي آخر (٤) : عن ابن أبي يعفور [عن الصادق عليه السلام قال](٥) : (هذا خير ولدي ،وأحبّهم إليّ ، غير أن الله عزّ وجلّ يُضلّ به قوماً من شيعتنا ، واعلم (٦) أنّهم قوم لا خَلاق لهم في الآخرة، ولا يكلّمهم الله يوم القيامة ، ولا يزكّيهم ، ولهم عذاب أليم ، ثمّ قال : يضلّ به قوم من شيعتنا بعد موته جزعاً عليه ، فيقولون لم يمت ، فيكفرون (٧) وينكرون الأئمّة من بعده ، ويدعون الشيعة إلىٰ ضلالتهم (٨) ، وفي ذلك إبطال حقوقنا ، وهدم دين الله ، يا ابن أبي يعفور فالله ورسوله منهم بريء ، ونحن منهم براء)... إلىٰ غير ذلك ممّا هو مسطور في كتاب الكشي .

ثمّ روىٰ أنّ (٩) بدء الوقف أنه كان اجتمع ثلاثون ألف دينار عند

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٦٢ الرقم ٨٨٠ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ١٤٣

(٣) اثبتناه من المصدر .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٦٢ الرقم ٨٨١ .

(٥) لم ترد في النسختين .

(٦) في المصدر : فاعلم .

(٧) لم ترد في المصدر .

(٨) في المصدر : ضلالهم .

(٩) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٦٠ الرقم ٨٧١ وفيه : كان بدؤ الواقفة .

الأشاعثة زكاة أموالهم ، وماكان يجب عليهم فيهم ، فحلموه[1] إلىٰ وكيلين لموسىٰ عليه السلام بالكوفة : أحدهما : حيّان السراج ، أو حنان[2] بن سدير ، وآخر[3] كان معه .

وكان موسىٰ عليه السلام يومئذٍ[4] في الحبس ، فاتّخذا بذلك دوراً ، وعقدا العقود ، واشتريا الغلاّت ، فلمّا مات موسىٰ عليه السلام ، وانتهىٰ الخبر إليهما أنكرا موته ، وأذاعا في الشيعة[5] ، وانتشر قولهما في الناس ، حتىٰ [إذا حضرهما الموت][6] أوصيا بدفع ذلك المال إلىٰ ورثة موسىٰ عليه السلام ، واستبان للشيعة أنهما قالا ذلك حرصاً علىٰ المال .

ومن الفَطَحيّة : بنو فضّال : قال الكشي [7] في ترجمة عبدالله بن بكير : قال محمد بن مسعود : عبدالله بن بكير وجماعة من الفطحية هم فقهاء أصحابنا، منهم ابن بكير ، وابن فضال ـ يعني الحسن بن علي ـ وعمّار الساباطي ، وعلي

---

(١) في المصدر : فحملوا .

(٢) لم ترد في المصدر .

(٣) في المصدر : والآخر .

(٤) لم ترد في المصدر .

(٥) في المصدر : أنه لايموت لانه هو القائم فاعتمدت عليه طائفة من الشيعة .

(٦) في المصدر : كان عند موتهما .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٣٥ الرقم ٦٣٩ .

ابن أسباط وبنو الحسن بن علي بن فضال علي وأخواه[١]، ويونس بن يعقوب، ومعاوية بن حكيم، وعدَّ عِدَّة من أجلّة الفقهاء[٢] العلماء. هذا لفظه.

فأحمد بن الحسن ثقة في الحديث، كما في النجاشي[٣] والفهرست[٤]، روىٰ عنه أخوه عليّ وغيره من الكوفيّين والقميّين، ولا يقدح في وثاقة حديثه قول ابن الريّان، أو بعض مشايخ النجاشي: وكان ـ والله ـ محمد بن عبدالله بن زرارة أصدق عندي لهجة من أحمد بن الحسن، فإنه رجل فاضل ديّن إذ أقصاه التفضيل، وكان أحمد من أصحاب الهادي والعسكري عليهما السلام، مات سنة ستين ومائتين، وفي النجاشي[٥]: يقال: إنّه كان فَطَحياً، لكن الشيخ[٦] قطع بفَطَحيّته، واما الحسن أبوه فهو قال فيه الشيخ في الفهرست[٧]: كان خصيصاً بالرضا عليه السلام، جليل القدر، عظيم المنزلة، زاهداً ورعاً، ثقة في الحديث وفي روايته.

---

(١) كذا في المصدر وفي نسخة ش، وفي النسخة المعتمدة: وأخوه.

(٢) لم ترد في المصدر.

(٣) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٨٠ الرقم ١٩٤.

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي): ص ٢٤ الرقم ٦٢.

(٥) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٨٠ الرقم ١٩٤.

(٦) الفهرست (الشيخ الطوسي): ص ٢٤ الرقم ٦٢.

(٧) الفهرست (الشيخ الطوسي): ص ٤٧ الرقم ١٥٣.

وفي رجال الشيخ [(١)] : ثقة ورد في أصحاب الإمام الرضا .

وروىٰ الكشي[(٢)] أخباراً تدلّ علىٰ زهده ، وعبادته ، وجلالة قدره ، وروىٰ أيضاً ما يدلّ علىٰ رجوعه عن الفطحيّة ، وروىٰ ذلك النجاشي [(٣)] أيضاً ، وليس هو عند الموت كما اشتهر علىٰ الألسنة ، فإنّ ما قاله في عبدالله ، واعتذاره في رفضه ، يُعرب عن رجوع سابق ، وذلك أنه حين تشهّد وأخذ يعدّد الأئمة عليهم السلام ثلاث مرات ، وهو في كلّ يتجاوز عبدالله إلىٰ أبي الحسن عليه السلام ، ومحمد بن الحسن بن الجهم يقول له في كل ذلك : وأين عبدالله ؟ وهو ساكت ، حتىٰ قال في جوابه : نظرنا في الكتب فما رأينا لعبد الله شيئاً .

نعم ظهور ذلك منه كان عند الموت ، غير أن هذا القدر لا يقتضي بأخباره إلىٰ الصحّة في إصطلاح المتأخّرين ؛ إذ لا ريب في حدوث الرجوع ، وأصالة تأخّر الحادث ، إلّا أن يقال : إنه بعد ظهور سبق الرجوع لو بدر منه ما ينافي طريقة الاثني عشر لنبّه عليه ، ودلّ علىٰ مكانه ؛ لما عُرف من ورعه ، وثقته ، وحسن معرفته .

وأما علي ابنه فهو كما قال النجاشي[(٤)] : فقيه أصحابنا بالكوفة ، ووجههم ، وثقتهم ، وعارفهم بالحديث ، والمسموع قوله فيه سمع منه شيئاً

---

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٧١ الرقم ٢ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٠١ الرقم ٩٩٣ وص ٨٣٦ الرقم ١٠٦٧ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤ الرقم ٧٢ .

(٤) رجال النجاشي(النجاشي) : ص ٢٥٧ الرقم ٦٧٦ .

كثيراً ، ولم يُعثر له علىٰ زلّة فيه ولا ما يشينه ، وقلّما روىٰ عن ضعيف [١] ، ولم يروِ عن أبيه شيئاً مع أنه قابله بكتبه ، وهو ابن ثمانية عشر ، غير أنه لا يفهم إذ ذاك الروايات حسبما حكىٰ عن نفسه ، فلم يستبح روايتها عنه ، وإنّما كان يرويها عن أخويه ، عن أبيه ، وصنّف كتباً كثيرة .

وذكر الشيخ [٢] بعد وصفه بالوثاقة ، وكثرة العلم ، وسعة الأخبار ، وجودة التصانيف وحسنها : أنه كان قريب الأمر إلىٰ الاثني عشريّة ، غير معاند ، وناهيك في ذلك مقال الثقة الحبر [٣] محمد بن مسعود [٤] :

ما لقيت [٥] فيمن لقيت بالعراق ، وناحية خراسان أفقه ولا أفضل من علي بن الحسين [٦] ، [٧] ولم يكن كتاب عن الأئمة عليهم السلام من كلّ صنف إلاّ وقد كان عنده ، وكان أحفظ الناس ، وكان من الثقات ، غير أنه كان فطحياً يقول بعبد الله [٨] ، ثمّ بأبي الحسن [٩] عليه السلام .

---

(١) في المصدر: كان فطحياً .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩٢ الرقم ٣٨١ .

(٣) في نسخة ش : الخير .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨١٢ الرقم ١٠١٤ .

(٥) في المصدر : رأيت .

(٦) في نسخة ش والمصدر: الحسن .

(٧) في المصدر : بالكوفة .

(٨) في المصدر : بعبدالله بن جعفر .

(٩) في المصدر : موسىٰ .

وأما محمد بن الحسن ولده الثالث[١] ، فقد سمعت مقال محمد بن مسعود فيه وفي غيره ، وأنهم فقهاء أصحابنا .

وقد اشتهر عدّه إسحاق بن عمار في الفطحيّة ، قال في الفهرست [٢] : إسحاق بن عمار الساباطي له أصل ، وكان فطحياً إلّا أنه ثقة ، وأصله معتمد عليه ، و قد قطع بذلك ابن طاووس [٣] والعلّامة [٤] وابن داود[٥] ، حتّىٰ استبعد ابن طاووس ما رآه الكشي ـ بسنده عن زياد القندي ـ من أنّ أبا عبدالله عليه السلام إذا رأىٰ إسحاق بن عمار ، وإسماعيل بن عمّار ، قال : ويجمعهما لأقوام ـ يعني الدنيا والآخرة ـ فقال : يبعد أن يقول الصادق عليه السلام هذا ؛ لأنّ إسحاق بن عمّار كان فطحياً ، حتىٰ توقف العلّامة في الخلاصة [٦] فيما ينفرد به مع حكمه بوثاقته ، وان استقرب [٧] في مسألة [٨] جواز عدول المُفرِد إلىٰ التمتّع من قبول روايته ، وهذا منه بناءً علىٰ وحدة إسحاق بن عمار ، وأنه ابن

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٣٥ .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٥ الرقم ٥٢ .

(٣) التحرير الطاووسي (ابن طاووس) : ص ٤٠ .

(٤) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ٢٠ الرقم ١ .

(٥) رجال ابن داود : ص ٤٨ الرقم ١٦٤ .

(٦) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ٢٠٠ الرقم ١ .

(٧) منتهى المطلب (العلّامة الحلي) : ج ٢ ، ص ٦٦٥ .

(٨) لم ترد في نسخة ش .

عمار الساباطي ،كما في الفهرست[١] ، والظاهر أنهما اثنان ، ابن عمار الساباطي ، وهو الفطحي الموثق ،كما ذكر الشيخ ، وابن عمار بن حيّان الصيرفي ، وهو الثقة الممدوح ،كما ذكر النجاشي[٢] .

قال : إسحاق بن عمار بن حيّان مولى بني تغلب : أبو يعقوب الصيرفي شيخ من أصحابنا ثقة ، وأُخوته يونس ويوسف وقيس وإسماعيل ، وهو في بيت كبير من الشيعة ، وابنا أخيه علي بن إسماعيل وبشر بن إسماعيل ،كانا من وجوه من روى الحديث . ولم يرمه بشيء .

وكذلك الشيخ في رجاله [٣]ذكره في أصحاب الصادق عليه السلام فقال : إسحاق بن عمار الصيرفي الكوفي ، ولم يرمه .

وكذا الكشي[٤] ذكره وروى فيه عدة أخبار ، ولم يرمه ، غير أنّ هؤلاء كلّهم لم يذكروا في كتبهم إلاّ واحداً ومنه نشأ توهّم الوحدة .

ومما يؤيده روايه القندي في إسحاق واخيه إسماعيل ، ما روى الكليني[٥] في باب بر الوالدين من الكافي ، في الصحيح عن عمّار بن حيان أبيهما ، انه قال : (خبّرت أبا عبدالله عليه السلام ببرّ إسماعيل ابني لي ، فقال

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٥ الرقم ٥٢ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٧١ الرقم ١٦٩ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٤٩ الرقم ١٣٥ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٠٩ الرقم ٧٦٧ ، ٧٦٨ .

(٥) اصول الكافي (الكليني) : ج ٢ ص ١٦١ ح ١٢ .

عليه السلام : لقد كنت أحبه ، وقد ازددت له حباً) ، والذي يدلّ على ثبوت الصيرفي بهذا النسب ، قول النجاشي [1] في محمد بن إسحاق بن عمّار بن حيّان التغلبي الصيرفي .

ثقة له كتاب ، وذكر الشيخ في الفهرست [2] محمد بن إسحاق بن عمار مرتين ، ولكل طرق ، فيحتمل ان يكون لكل منهما ولد اسمه محمد ، ولعلّه تكرر من الشيخ كما يتّفق كثيراً .

وقول العلّامة [3] في الخلاصة : إسحاق بن عمار بن حيان ، أبو يعقوب الصيرفي ، كان شيخاً من أصحابنا ، ثقة ، روى عن الصادق عليه السلام والكاظم عليه السلام ، وكان فطحيّاً ، مبني على الجمع بين كلامي الشيخ والنجاشي ، وأن ليس هناك إلّا واحد .

والوجه : أنهما ـ كما قلنا ـ اثنان .

ذكر النجاشي واحداً، وهو اثنا عشري ، والشيخ الآخر ، وهو الفطحي، وكلاهما ثقة .

وممّا يؤيد ما قلناه أن القوم لم يتعرّضوا في ترجمة عمّار الساباطي لإسحاق وأُخوته وبني أخيه ، ولا لهذا البيت الكبير ، ولو كانوا أبناءه لذكروا

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٦١ الرقم ٩٦٨ .

(٢) الفهرست الشيخ (الطوسي) : ص ١٤٩ الرقم ٦٣١ وص ١٥٣ الرقم ٦٦٧ .

(٣) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ٢٠٠ الرقم ١ .

يوماً معه ، كما يذكر أخواه قيس وصباح .

وكيف وانىٰ ؟! وعمار الساباطي بن موسىٰ ، وعمار هذا ـ أبو هؤلاء ـ ابن حيان ، وقد ذهب إلىٰ التثنية غير واحد من متأخري المتأخرين ، وذكروا أنّ رواية صفوان ، وعبدالرحمٰن بن أبي نجران ، وغياث بن كلوب ، وعلي بن إسماعيل ، وبشر أخيه ، أو أحد أخوته ، قرينة علىٰ إرادة الصيرفي ، وإن أردت التثبت فارجع إلىٰ تراجم أُخوته ، وابني[1] أخيه إسماعيل ، فمساك تظفر بشيء ، كما في ترجمة ولده .

ومن الفطحية : عبدالله بن بُكير بن أعين : إلّا أنه ثقة ، أجمعت له العصابة في الستّ الأواسط ، وفي الخلاصة[2] : فأنا أعتمد علىٰ روايته ، وإن كان مذهبه فاسداً .

ومنهم : علي بن أسباط :علىٰ ما حكىٰ الكشي[3] : من أنه مات علىٰ مذهبه ، وأنّ رسالة علي بن مهزيار إليه [4] في النقض عليه لم تنجع .

لكن النجاشي [5] بعد أن وثّقه قال : وكان فطحياً ، جرىٰ بينه وبين علي ابن مهزيار رسائل في ذلك ، رجعوا فيها الىٰ أبي جعفر عليه السلام .

---

(١) في نسخة ش : وبني .

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ١٠٦ الرقم ٢٤ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٧٣ الرقم ٧٠٥ .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٥٢ الرقم ٦٦٣ .

فرجع علي بن أسباط عن ذلك القول وتركه .

وقد روىٰ عن الرضا عليه السلام من قبل ذلك ، وكان أوثق الناس وأصدقهم لهجة ، له كتب ، وذكر أن قد روىٰ عنه جماعة ، منهم علي بن الحسن ابن فضال ، وذكر الشيخ أنّ له أصلاً ، روىٰ عنه محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب ، وموسىٰ بن جعفر البغدادي .

قلت :كأنّ الرسالة الأُولىٰ لم تنجع ، ونجع ما بعدها مع المحاكمة الىٰ أبي جعفر عليه السلام ، وقول من حكىٰ الكشي عنه بموته علىٰ مذهبه ، مبنيّ علىٰ عدم عثوره علىٰ ما وقع بعد الرساله الأولىٰ ، وكم ترك الأول للآخر ، علىٰ أنّا لا نعرف مَن هذا القائل ، وكيف كان ، فالرجحان لما ذكر النجاشي ، ولذلك قال العلّامة [(١)] بعد أن حكىٰ كلامهما : فأنا أعتمد علىٰ روايته .

ومنهم : علي بن حديد :علىٰ ما روىٰ الكشي [(٢)] ، عن نصر بن الصباح ، لكن النجاشي [(٣)] والشيخ في كتابيه [(٤)] ، ذكراه ولم يرمياه بشيء ، مع أنّ الكشي [(٥)] روىٰ في ترجمة هشام بن الحكم : أنّ أبا علي بن راشد ، قال لأبي جعفر الثاني عليه السلام ، جُعلت فداك قد اختلف أصحابنا ، فأُصلّي خلف

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ١٠٧ الرقم ٢٤ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٤٠ الرقم ١٠٧٨ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٧٤ الرقم ٧١٧ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٨٢ الرقم ٤٢ ، كذلك الفهرست (الطوسي) : ص ٨٩ الرقم ٣٧٢ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٦٣ الرقم ٤٩٩ .

أصحاب [١] هشام بن الحكم ؟ فقال عليه السلام : عليك بعليّ بن حديد ، قلت : فآخذ بقوله ؟ قال : نعم .

فلقيتُ علي بن حديد ، فقلت : تصلي خلف أصحاب هشام ؟ قال : لا .

نعم ، الشيخ في التهذيب [٢] في باب الربا قال : إنه ضعيف جداً لا يُعوَّل على ما ينفرد بنقله ، وكذا فعل في الاستبصار [٣] في باب بيع الذهب والفضّة ، وفي باب المياه .

ومنهم : عمار بن موسى :حسبما ذكر الشيخ في كتابيه [٤] ، والكشي [٥] ، وإن لم يرمه النجاشي [٦] صريحاً ، لكن كلامه لا يخلو من إشارة ، فإنه قال : عمّار بن موسى الساباطي ـ أبو الفضل مولى ـ وأخواه قيس وصباح ، رووا عن الصادق عليه السلام والكاظم عليه السلام ، وكانوا ثقات في الرواية .

نعم ، روى الكشي [٧] عن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد بن

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) لم نجد في كتاب التهذيب باب للربا ، ولكن النص ورد في الاستبصار،راجع الهامش الآتي .

(٣) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ٣ ص ٩٤ ح ٣٢٥ وج ١ وص ٤٠ ح ١١٢ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢٥٠ الرقم ٤٣٦ ؛ الفهرست (الشيخ الطوسي) ص ١١٧ الرقم ٥١٥ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٢٤ الرقم ٤٧١ .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٩٠ الرقم ٧٧٩ .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٠٧ الرقم ٧٦٣ .

يحيئ، عن إبراهيم بن هشام، عن عبدالرحمن بن حمّاد الكوفي، عن مروك، عن الكاظم عليه السلام أنه قال: (إنّي استوهبت عمّار الساباطي من ربّي فوهبه لي)، وكيف كان، فهو ثقة، قد عملت الطائفة بأخباره، كما قال الشيخ في العُدّة[1].

وقوله في الاستبصار [2] في باب السهو في صلاة المغرب: إنه ضعيف، فاسد المذهب، لا يُعمل علىٰ ما يختصّ بروايته، يعارضه ـ مع ما في العُدّة، وما سلف عن النجاشي[3] ـ قوله في التهذيب [4] في باب بيع الواحد بالاثنين: وقد ضعّفه جماعة من أهل النقل، وذكروا: أنّ ما ينفرد بنقله لا يُعمل به؛ لأنه كان فطحياً، غير أنّا لا نطعن عليه بهذه الطريقة؛ لأنه وإن كان كذلك، فهو ثقة في النقل، لا يُطعن عليه فيه.

وذكر في الفهرست [5]: أنّ كتابه معتمد.

ومنهم: عمرو[6] بن سعيد المدائني: علىٰ ما حكىٰ الكشي[7]، عن نصر

---

(١) العدّة (الشيخ الطوسي): ج ١ ص ٥٦.

(٢) الاستبصار (الشيخ الطوسي): ج ١ ص ٣٧٢ ح ٨.

(٣) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٢٩٠ الرقم ٧٧٩.

(٤) تهذيب الأحكام (الشيخ الطوسي): ج ٧ ص ١٠٠ ح ٤١.

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي): ص ١١٧ الرقم ٥١٥.

(٦) لم ترد في نسخة ش.

(٧) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٨٦٩ الرقم ١١٣٧.

ابن الصباح ، ولم يرمه النجاشي[١] ولا الشيخ [٢] بشيء ، بل وثّقه النجاشي وأطلق ، فقال : عمرو بن سعيد المدائني ثقة ، روىٰ عن الرضا عليه السلام ، له كتاب يرويه جماعة .

ومنهم :محمد بن سالم بن عبد الحميد:كما في الكشي[٣] ، لكنه ذكر أنه من أجلّة الفقهاء والعدول ، لكن النجاشي[٤] أطرىٰ عليه ، ولم يرمه ، قال [٥] : محمد بن الوليد البجلي الخزاز ، أبو جعفر الكوفي ، ثقة [٦] عين ، نقيّ الحديث ، ذكره جماعة بهذا ، روىٰ عن يونس بن يعقوب ، وحماد بن عثمان ، ومن كان في طبقتهما ، وعمّر حتىٰ لقيه محمد بن الحسن الصفّار وسعد ، وله كتاب نوادر ، روىٰ عنه أحمد بن محمد بن خالد .

ومنهم : مصدق بن صدقة : علىٰ ما ذكر الكشي[٧] ، لكنه ذكر مع ذلك أنه من أجلّة العلماء والفقهاء والعدول ، وحكىٰ في الخلاصة [٨] عن ابن عقدة عن

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٨٧ الرقم ٧٦٧ .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١١٠ الرقم ٤٧٦ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٥ الرقم ١٠٦٢ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤٥ الرقم ٩٣١ .

(٥) الظاهر كلمة «قال» ، زائدة من النساخ بدليل ان لاعلاقة لها بما قبلها ولابعدها ، ولان الذي بعدها راوية آخر حسب التسلسل الابجدي لاسماء الرواة .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤٥ الرقم ٩٣١ .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٥ الرقم ١٠٦٢ .

(٨) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ١٧٣ الرقم ٢٦ .

علي بن الحسن أنه قال : الحسن بن صدقة المدائني ـ أحسبه أزدياً ـ وأخوه مصدق رويا عن الصادق والكاظم عليهما السلام ، وكانوا ثقات ، وذكره الشيخ [1] في رجاله ولم يرمه .

ومنهم : معاوية بن حكيم : على ما ذكره الكشي [2] ، فإنه قال : محمد بن الوليد الخزاز ، ومعاوية بن حكيم ، ومصدق بن صدقة ، ومحمد بن سالم بن عبدالحميد ، هؤلاء كلّهم فطحيّة ، وهم من أجلّة العلماء والفقهاء والعدول ، وبعضهم أدرك الرضا عليه السلام ، وكلّهم كوفيّون ، لكن النجاشي [3] أثنى عليه ، ولم يرمه ، فقال : معاوية بن حكيم ، عن معاوية بن عمّار الدهني ، ثقة جليل في أصحاب الرضا عليه السلام ، سمعت أصحابنا يقولون : روى معاوية ابن حكيم أربعة وعشرين أصلاً ، ولم يروِ غيرها ، له كتب ، روى عنه علي بن الحسن ، وكذلك الشيخ ذكره [4] في كتابيه [5] ولم يرمه .

وربما توهّم من ذكره تارة في أصحاب الجواد والهادي عليهم السلام ، وأُخرى في باب من لم يروِ عنهم : أن معاوية بن حكيم اثنان ، وعليه بنى ابن

---

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٠٦ الرقم ٢٠ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٥ الرقم ١٠٦٢ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤١٢ الرقم ١٠٩٨ .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٠٦ الرقم ١٩ وص ٤٢٤ الرقم ٤٢ وص ٥١٥ الرقم ١٣٣ ، الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٦٦ الرقم ٧٢٥ .

داود[١] ، لكن هذا في كلام الشيخ غير عزيز ، كما مرّ في الثانية عشر[٢] .

ومنهم : يونس بن عبدالله : على ما ذكره ابن داود[٣] ، لكن ذكر بعد ذلك : أنه قد روي عن الكاظم عليه السلام في تعظيمه والترحم عليه ، والشهادة له بحسن الخاتمة ، ما ينافي ذلك .

ومنهم : يونس بن يعقوب : على ظاهر ما حكى الكشي[٤] ، عن حمدويه ، عن بعض أصحابه ، وما ذكر الصدوق في مشيخة الفقيه[٥] ، لكن الشيخ[٦] ذكره ولم يرمه ، والنجاشي[٧] حكم برجوعه الى الحق ، قال : يونس بن يعقوب بن قيس ، أبو علي الجلّاب البجلي الدهني ، اختصّ بأبي عبدالله وأبي الحسن عليهما السلام ، وكان يتوكّل لأبي الحسن عليه السلام ، ومات بالمدينة في أيام الرضا عليه السلام ، فتولّى أمره[٨] ، وكان حظيّاً عندهم موثّقاً ، وكان قد قال بعبدالله فرجع ، له كتاب الحجّ ، روى عنه الحسن بن فضّال .

---

(١) رجال ابن داود : ص ١٩١ الرقم ١٥٨٨ .

(٢) أي الفائدة الثانية عشر .

(٣) رجال ابن داود : ص ٢٨٥ الرقم ٥٦٤ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٨٢ الرقم ٧٢٠ .

(٥) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ٤ ص ٣٠١ .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٣٥ الرقم ٤٤ .

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٤٦ الرقم ١٢٠٧ .

(٨) في نسخة ش : امر الرضا .

ويؤيّد دعوىٰ الرجوع : أنّ الرواية التي أرسلها حمدويه في فطحيّته تضمّنت تكفين الرضا عليه السلام له ، وماكان ليتولّىٰ أمرَ فاسدِ العقيدة ، وحكىٰ الكشي [1] بعد ذلك عن أبي النضر قال : سمعت علي بن الحسن يقول : مات يونس بن يعقوب بالمدينة ، فبعث إليه أبو الحسن الرضا عليه السلام بحنوطه ، وكفّنه وجمع ما يحتاج إليه ، وأمر مواليه ، وموالي أبيه وجدّه أن يحضروا جنازته ، وقال لهم : هذا مولى لأبي عبدالله عليه السلام ،كان يسكن العراق ، وقال لهم : احفروا له في البقيع ، فإن قال لكم أهل المدينة : إنه عراقيّ ، ولا ندفنه في البقيع ، فقولوا لهم : هذا مولى لأبي عبدالله عليه السلام ، وكان يسكن العراق ، فان منعتمونا أن ندفنه في البقيع منعناكم أن تدفنوا مواليكم في البقيع ، ووجّه عليه السلام الىٰ زميله محمد بن الحباب ، وكان رجلاً من أهل الكوفة : أن صلِّ عليه أنت .

وحدّث علي بن الحسن ، قال : حدّثني محمد بن الوليد ،قال : رآني صاحب المقبرة وأنا عند القبر بعد ذلك ، فقال لي : من هذا الرجل صاحب القبر ، فإن أبا الحسن عليه السلام أوصاني به ، وأمرني أن أرش قبره أربعين يوماً ، أو أربعين شهراً ؟ قال : أبو الحسن ـ يعني ابن الوليد ـ والشكّ مني .

قال : وقال لي صاحب المقبرة : إنّ السرير عندي ـ يعني سرير النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله ـ فإذا مات رجل من بني هاشم صرّ السرير ، فأقول : أيّهم

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٨٤ الرقم ٧٢١ .

مات ؟ حتىٰ أعلم بالغداة ، فصرّ السرير في الليلة التي مات فيها هذا الرجل ، فقلت : لا أعرف أحداً منهم مريضاً ، فمن الذي مات ، فلمّا أن كان من الغد فجاؤوا فأخذوا مني السير ، وقالوا : مولىً لأبي عبدالله عليه السلام .

وحكىٰ عنه عليه السلام أنه قال : (انظروا إلىٰ ماختم الله به ليونس ، قبضه مجاوراً لرسوله صلّىٰ الله عليه وآله) .

وروىٰ الكشي[1] أيضاً بسنده عن يونس هذا ، أنّ أبا عبدالله عليه السلام ـ أو أبا الحسن ـ قال له : (لا والله ما أنت عندنا متّهم ، إنّما أنت رجل من أهل البيت ، فجعلك الله مع رسوله صلّىٰ الله عليه وآله وأهل بيته ، والله فاعل ذلك إن شاء الله تعالىٰ) .

ومن الغريب ما وقع لابن داود[2] أن عدّ في الفطحيّة يونس بن عبدالرحمن في موضعين : في الباب الثاني ، وفي سرد الفطحيّة ، حاكياً ذلك عن الكشي ، وليس في كتاب الكشي من ذلك ـ ولا في غيره ـ عين ولا أثر ، ولعلّه اشتبه بما ذكر الكشي في يونس بن يعقوب .

وكيف كان فيونس هذا من أجلّاء العصابة ، وممّن أجمعوا علىٰ تصحيح ما يصح عنه ، وأقرّوا له بالفقه ، رأىٰ أبا عبدالله بين الصفا والمروة ولم يروِ عنه ، وروىٰ عن أبي الحسن موسىٰ عليه السلام والرضا عليه السلام ، وكان

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٨٥ الرقم ٧٢٤ .

(٢) رجال ابن داود : ص ٢٨٥ الرقم ٥٦٥ .

عليه السلام يُشير إليه في العلم والفتيا ، فحدّث الفضل بن شاذان [١] قال : حدّثني عبدالعزيز بن المهتدي ـ وكان خير من رأيته ، وكان وكيل الرضا وخاصّته قال : سألت الرضا عليه السلام ، فقلت : (إني لا ألقاك كل وقت ، فممّن آخذ معالم ديني ؟ قال : خذ عن يونس بن عبدالرحمن) .

وروىٰ الفضل [٢] أيضاً : أنّ [٣] الرضا عليه السلام ، ضمن له الجنّة ثلاث مرّات .

وقال أبو محمّد العسكري عليه السلام لمّا رأىٰ كتابه ؛ كتاب يوم وليلة : (أعطاه الله بكل حرفٍ نوراً يوم القيامة) .

قال النجاشي [٤] : ومدائح يونس كثيرة ، ليس هذا موضع ذكرها ، وكان ممّن بذل له على الوقف مال جزيل ، فأبىٰ وثبت علىٰ الحقّ ، وله من الكتب مثل كتب الحسين بن سعيد ، وزيادة ، وقد روىٰ الكشي [٥] نحواً من عشرين حديثاً ، تدلّ علىٰ مدحه وجلالة قدره ، وعلوّ مكانه ، وما روىٰ في بعضها من الذم ضعيف السند ، ظاهر الافتعال ؛ لاشتماله علىٰ الفحش والبذاء ، وهم

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٧٩ الرقم ٩١٠ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٧٩ الرقم ٩١١ .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٤٦ الرقم ١٢٠٨ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٧٩ الرقم ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ .

صلوات الله عليهم منزّهون عن مثله، وكان ذلك إنما كان حسداً له [(١)] لعُلوّ مكانته.

نعم، قال الشيخ [(٢)] في رجاله: طعن عليه القميّون، وهو عندي ثقة.

ومن الناووسيّة أبان بن عثمان الأحمر: علىٰ ما حكىٰ الكشي [(٣)]، عن العياشي، عن علي بن الحسن، ولم يرمه بذلك الشيخ [(٤)] ولا النجاشي [(٥)]، بل أجمعت الطائفة علىٰ تصديقه وتصحيح مايصحّ عنه، وأقرّوا له بالفقه، كما ذكر الكشي [(٦)]، وماكانوا ليجمعوا إلّا علىٰ ثقةٍ.

نعم، ذكر المحقّق في المُعتبر [(٧)]: أنّ فيه ضعفاً، وقال العلّامة [(٨)] في الخلاصة: الأقرب عندي قبول روايته، وإن كان فاسد المذهب، للإجماع.

وما يُحكىٰ عن فخر المحقّقين [(٩)]: من أنّه سأل أباه عنه، فاستقرب ردّ [(١٠)]

---

(١) لم ترد في نسخة ش.

(٢) رجال الشيخ الطوسي: ص ٣٩٤ الرقم ١١ وص ٣٩٤ الرقم ٢.

(٣) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٦٤٠ الرقم ٦٦٠.

(٤) رجال الشيخ الطوسي: ص ١٥٢ الرقم ١٩١.

(٥) رجال النجاشي (النجاشي): ص ١٣ الرقم ٨.

(٦) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٦٧٣ الرقم ٧٠٥.

(٧) المعتبر (المحقق الحلي): ج ١ ص ١٢٥ ج ٢ ص ٣٤٦.

(٨) الخلاصة (العلّامة الحلي): ص ٢١ الرقم ٣.

(٩) يوجد هذا القول في منهج المقال (الاسترآبادي): ص ١٧.

(١٠) لم ترد في نسخة ش.

روايته ؛ لآية التبيُّن [١] ، وأنه لا فسق أعظم من عدم الايمان ، مردود بما ثبت في الخلاصة ، مع أن الظاهر من الفسق الخروج عن الطاعة على علم .

منهم : سعد بن ظريف الأسكاف : فيما حكى الكشي [٢] ، عن حمدويه ، وقال : سعد الأسكاف ، وسعد بن ظريف ، وسعد الخفاف ، واحد ، ولم يرمه بذلك الشيخ [٣] ، بل قال : إنّه صحيح الحديث ورد في أصحاب الإمام علي بن الحسين ، والإمام الباقر ، والإمام الصادق ، وقال النجاشي [٤] :يُعرف وينكر ، روى عن الأصبغ بن نُباتة ، وروى عن الباقر والصادق عليهما السلام ، وكان قاضياً ، له كتاب رسالة الباقر عليه السلام إليه ، وروى الكشي [٥] بسنده عنه ، قال : قلت : (لأبي جعفر عليه السلام : إني أجلس فأقضي [٦] ، وأذكر حقّكم [٧] ، فقال عليه السلام : وددت أنّ [٨] على كلّ ثلاثين ذراعاً قاضياً [٩] مثلك .

---

(١) سورة الحجرات الآية : ٦ ، وفي نسخة ش :التبيين .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٤٧٦ الرقم ٣٨٤ وفيه : سعد بن طريف .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٩٢ الرقم ١٧ و ص ١٢٤ الرقم ٣ وص ٢٠٣ الرقم ٣ ، وفيه : سعد ابن طريف .

(٤) رجال النجاشي(النجاشي) : ص ١٧٨ الرقم ٤٦٨ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٤٧٦ الرقم ٣٨٤ .

(٦) في المصدر : فأقصّ .

(٧) فيالمصدر : حقّكم وفضلكم .

(٨) لم ترد في نسخة ش .

(٩) في المصدر : قاصاً.

ومنهم : عبدالله ـ أو عبيدالله ـ بن أبي زيد أبو طالب الأنباري : على ما في الفهرست [١] ، حاكياً لذلك بالقيل ، وفي النجاشي [٢] : أنه شيخ من أصحابنا ثقة في الحديث ، عالم به ، كان قديماً من الواقفة ، قال أبو غالب الزُراري : كنت أعرف أبا طالب أكثر عمره واقفاً مختلطاً بالواقفة ، ثم عاد الى الإمامة ، وجفاه أصحابنا ، وكان حسن العبادة والخشوع ، وكان أبو القاسم بن سهل الواسطي العدل يقول : ما رأيت رجلاً أحسن عبادة ، ولا أبيَن زهادة ، ولا أنظف ثوباً ، ولا أكثر تحلّياً من أبي طالب ، وكان يتخوّف من عامة واسط أن يشهدوا صلاته ، ويعرفوا علمه [٣] ، فينفرد في الخرابة والكنائس والبِيع ، فإذا عثروا به وجدوه [٤] على أجمل حال من الصلاة والدعاء ، وكان أصحابنا البغداديون يرمونه بالارتفاع .

ثمّ ذكر له كتباً كثيرة في العدل والإمامة ، والانتصار للشيعة على اهل البدع ، وأدعية الأئمة وطهارتهم ، وزيارات الحسين عليه السلام ، وفدك وأخبار فاطمة عليها السلام ؛ لكلٍّ كتاب ، وطرق الأخبار الواردة في أمير المؤمنين عليه السلام ، كخبر يوم الغدير ، وخبر المنزلة ؛ لكلّ خبرٍ كتاب يذكر فيه طرقه ، وغير ذلك ، وذكر في الفهرست : أنّ له مائة وأربعين كتاباً ورسالة ،

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٠٣ الرقم ٤٣٤ وفيه : عبدالله.

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٣٢ الرقم ٦١٧ ، وفيه : عبيدالله .

(٣) في المصدر : عمله .

(٤) في المصدر : وجد .

وذكره العلّامة (١) في القسمين (٢) ، وابن داود (٣) في البابين (٤) .

ومن الزيدية : احمد بن رشيد بن خيثم الهلالي : علىٰ ما في ابن الغضائري (٥) ، فانه قال : زيديّ ، يدخل حديثه في أصحابنا ، ضعيف فاسد .

وأحمد بن محمد بن سعيد بن عبدالرحمن أبو الصبار المعروف بابن عقدة : كما في النجاشي (٦) والفهرست (٧) ، لكنه ثقة جليل ، ففي النجاشي : هذا رجل جليل في أصحاب الحديث ، مشهور في الحفظ (٨) ، وكان زيدياً جارودياً ، وعلىٰ ذلك مات ، وذكره أصحابنا لاختلاطه بهم ، ومداخلته ايّاهم ، وعظم محلّه ، وثقته وأمانته ، مات بالكوفة سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة .

وفي الفهرست : المعروف بابن عقدة الحافظ ، وأمره في الثقة والجلالة وعظم الحفظ أشهر من أن يذكر ، وكان زيدياً جارودياً ، وعلىٰ ذلك مات ، وإنّما ذكرناه في جملة أصحابنا لكثرة روايته عنهم ، وخلطته بهم ، وتصنيفه لهم.

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ١٠٦ الرقم ٢٣ وص ٢٣٦ الرقم ١٣ .

(٢) أي في القسم الأول والثاني .

(٣) رجال ابن داود : ص ١١٥ الرقم ٨٢٥ وص ٢٥٢ الرقم ٢٥٩ .

(٤) أي في الباب الأول والثاني .

(٥) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١ ، نسخة خطية .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٩٤ الرقم ٢٣٣ .

(٧) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٢٨ الرقم ٧٦ .

(٨) في نسخة ش : أشهر من أن يذكر .

وذكر في رجال الشيخ (١) : أنّ جماعة يحكون عنه أنه قال : أحفظ مائة وعشرين ألف حديث بأسانيدها ، وأذكر بثلاثمائة ألف حديث .

روى عنه التلعكبري من شيوخنا ، ومن الغريب أنّ العلّامة وابن داود ذكراه من غير توثيق .

ومنهم : ثابت بن هرمز الفارسي أبو المقدام العجلي الحداد : كما في الخلاصة (٢) ، فإنه قال : زيديّ تبريّ ، وفي النجاشي(٣) : روى نسخة عن علي بن الحسين عليه السلام ، رواها عنه ابنه عمر بن ثابت ، وفي رجال الشيخ (٤) ورد في أصحاب علي بن الحسين والباقر والصادق .

وروى الكشي(٥) بسنده الى سدير قال : دخلت على الباقر عليه السلام ومعه سلمة بن كهيل ، وأبو المقدام ثابت الحداد ، وسالم بن أبي حفصة ، وكثير النّوا ، وجماعة معهم زيد بن علي ، فقالوا لأبي جعفر عليه السلام : نتولى علياً وحسناً وحُسيناً ونتبرأ من أعدائهم ، قال : نعم .

قالوا نتولى أبا بكر وعمر ونتبرأ من أعدائهم ، قال : فالتفت إليهم زيد بن

---

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٤١ الرقم ٣٠.

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ٢٠٩ الرقم ١ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١١٦ الرقم ٢٩٨ وفيه وفي نسخة ش : عمرو .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٨٤ الرقم ٢ وص ١١٠ الرقم ١ وص ١٦٠ الرقم ١ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) ج ٢ ص ٥٠٤ الرقم ٤٢٩ ، وفيه بدل معه «معي» ، وكذلك في نسخة ش : «المقداد» بدل «الحدّاد ، وفي المصدر : وعند أبي جعفر عليه السلام أخوه زيد بن علي .

علي قال لهم : أتتبرّؤون من فاطمة عليها السلام ؟! بترتم أمرنا بتركم الله ، فيومئذ سُمّوا بالبترية .

وروى [١] ايضاً بسندٍ معتبر عن أبي بصير ، قال:سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول : (إن الحكم بن عيينة ، وسلمة ، وكثير النّوا ، وأبا المقدام ، والتمّار ـ يعني سالماً ـ أضلّوا كثيراً ممن ضل هؤلاء ، وانهم ممن قال الله عزوجل : ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِٱللهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾[٢] .

ومنهم : الحسن بن صالح بن حيّ الثوري الهمداني الكوفي : صاحب المقالة ، إليه تُنسب الصالحيّة من الزيديّة ، كما في رجال الشيخ [٣] ، وفيه : أنه أسند عنه ، ورد في أصحاب الباقر والصادق ، وفي الفهرست [٤] : أنّ له أصلاً ، أخبرنا به ابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ، عنه ، لكن في التهذيب [٥] في باب المياه : أنه زيديّ تبريّ ، متروك العمل بما يختصّ به [٦] ، وقد حكى عنه في الانتصار [٧]

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٠٩ الرقم ٤٣٩ وفيه : وكثيراً .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٨ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٦٦ الرقم ٧ وص ١١٣ الرقم ٦ .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٥٠ الرقم ١٦٥ .

(٥) تهذيب الاحكام (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٤٠٨ ح ١٢٨٢ وفيه وفي نسخة ش : بتري .

(٦) في المصدر: بدل به ، بروايته .

(٧) الانتصار (السيد المرتضى) : ص ٨ ، وفي نسخة ش : الصحاري ، وفي د : سواد لايقرأ .

أنه كان يقول بالكُرّ ، لكن الكُرّ عنده ـ علىٰ ما حكىٰ الطحاوي ـ ثلاثة آلاف رطل .

ومنهم : الحكم بن عتيبة أبو محمد الكندي : كما في رجال الشيخ (١) ، وفيه : أنه تبريّ ، ورد في أصحاب الإمام علي بن الحسين ، والباقر ، والصادق ، وقد سمعت ما روىٰ الكشي فيه وفي غيره عن التبريّة ، وقد روىٰ الكشي (٢) بسنده عن ابن أبي منصور ، وابن أُسامة(٣) ، ويعقوب الأحمر ، قالوا : كنا جلوساً عند الصادق عليه السلام ، فدخل زُرارة بن أعين ، فقال : (إنّ الحكم بن عتيبة روىٰ عن أبيك أنه قال له : يصلّي المغرب دون المُزدلفة : فقال له الصادق عليه السلام ـ بأيمان ثلاثة ـ ما قال أبي هذا قطّ ، كذب الحكم بن عتيبة علىٰ أبي ، وحكىٰ عن علي بن الحسن بن فضال أنه قال : كان الحكم من فقهاء العامّة وكان أُستاذ زرارة ، وحمران ، والطيار ، قبل أن يروا هذا الأمر ، وقيل : كان مرجئاً(٤) .

---

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٨٦ الرقم ٦ وص ١١٤ الرقم ١١ وص ١٧١ الرقم ١٠٢ وفي النسخة التي بين ايدينا : انه بتري .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٤٩٩ ح ٤٢٢ وفيه : البترية .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٧٧ الرقم ٢٦٢ وفيه : أبي أُسامة .

(٤) المرجئة : قال الشهرستاني : الإرجاء علىٰ معنيين : أحدهما : بمعنىٰ التأخير ، كما في قوله تعالىٰ (قَالُوا أَرْجِه وَأَخَاه) ، أي : أمهله وأخّره ، والثاني : إعطاء الرجاء .

وقيل : الإرجاء : تأخير حكم صاحب الكبيرة إلىٰ يوم القيامة ، فلايقضىٰ عليه بحكم ما في =

ومنهم : زياد بن المنذر أبو الجارود الهمداني الأعمىٰ السرحوب : وإليه تنسب السرحوبيّة من الزيديّة ، سماه بذلك الباقر عليه السلام ، وذكر عليه السلام : أن سرحوباً اسم شيطان أعمىٰ يسكن البحر ، كما في الكشي (١) .

وفي النجاشي (٢) : أنه كان من أصحاب الباقر أبي جعفر عليه السلام ، وروىٰ عن الصادق عليه السلام ، وتغيّر لما خرج زيد رضي الله عنه ، له كتاب.

وفي الفهرست (٣) : زيديّ المذهب ، وإليه تنسب الجاروديّة ، له أصل ، وله كتاب التفسير عن الباقر عليه السلام ، وعن ابن الغضائري (٤) : أنّ حديثه في أصحابنا أكثر منه في الزيديّة ، وأصحابنا يكرهون مارواه محمد بن سنان عنه ، ويعتمدون ماروداه محمد بن بكر الارجني ، لكن قال [المفيد] (٥)

= الدنيا من كونه من أهل الجنة ، أو من أهل النار .

وقيل : الإرجاء تأخير علي رضي الله عنه عن الدرجة الأولى إلى الرابعة ، والمرجئة أصناف أربعة : مرجئة الخوارج ، ومرجئة الجبريّة ، ومرجئة القدريّة ، والمرجئة الخالصة ، الملل والنحل (الشهرستاني) : ج ١ ص ١٢٥

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٤٩٥ الرقم ٤١٣ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٧٠ الرقم ٤٤٨ .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٧٢ الرقم ٢٩٣ .

(٤) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٥ ، نسخة خطية .

(٥) في النسختين : «المعتمد» ، وهي تصحيف لكلمة «المفيد» ؛ حيث إنّ النصّ المنقول موجود في الرسالة العددية المذكورة في المتن أعلاه ، وهي للشيخ المفيد قدّس سرّه .

في الرسالة[١] التي عملها في الرد على أصحاب العدد : وأمّا رواة الحديث : بأن شهر رمضان يكون تسعة وعشرين يوماً ، ويكون ثلاثين ، فهم فقهاء أصحاب أبي جعفر عليه السلام ، وأبي عبدالله عليه السلام ، الأعلام الرؤساء ،المأخوذ عنهم الحلال والحرام ، والفُتيا والأحكام ، الذين لا يُطعن عليهم ولا طريق إلى ذمّ واحدٍ منهم ، وهم أصحاب الأُصول المدوّنة ، والمصنّفات المشهورة ... إلى أن ذكر الأخبار ، وفيها : رواية أبي الجارود هذا عن الباقر عليه السلام ، ولعلّه أراد بالطعن والذمّ الذين نفاهما ، الطعن في الاعتماد على الرواية ؛ بدليل أنه عليه السلام [٢] عدّ فيهم عمار بن موسى الساباطي ، ونحوه .

ومنهم : سالم بن أبي حفصة : وقد سمعت في ثابت ما حكى الكشي [٣] فيه وفي أضرابه ، وقد روى فيه روايات أُخر تدلّ على لعنه ، وكذبه ، وكفره .

وفي النجاشي [٤] : أنه روى عن علي بن الحسين ، والباقر ، والصادق عليهم السلام ، ومات في أيّامه عليه السلام ، وأنّ له كتاباً روى عنه يعقوب بن يزيد وعدّه في رجال الشيخ [٥] في أصحاب زين العابدين والباقر والصادق عليهم السلام .

---

(١) الرسالة العدديّة (المفيد) : ص ٢٥ .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ص ٥٠٤ الرقم ٤٢٥ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٨٨ الرقم ٥٠٠ .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٩٢ الرقم ١٥ وص ١٢٤ الرقم ٥ وص ٢٠٩ الرقم ١١٥ .

ومنهم : سعيد بن منصور : علىٰ ما في الكشي [١] ، فقد حكىٰ عن حمدويه ، عن أيوب ، عن حنان بن سدير ، قال :كنت جالساً عند الحسن بن الحسين ، فجاء سعيد بن منصور ، وكان من رؤساء الزيديّة ، فقال : ما ترىٰ في النبيذ ، فإنّ زيداً كان يشربه عندنا ؟ قال : ما أُصدّق علىٰ زيد أنه كان [٢] يشرب مُسكراً ، قال : بلىٰ قد يشهر به قال : فإن كان فعل فإنّ زيداً ليس بنبيّ ، ولا وصيّ نبيّ ، إنّما هو رجل من آل محمد ، يُخطيء ويصيب .

ومنهم : سلمة بن كهيل: علىٰ ما سمعت عن الكشي [٣] في ثابت ، لكن في رجال الشيخ [٤] : أنه من أصحاب عليّ عليه السلام ، مع أنه ذكره في أصحاب الإمام زين العابدين ، وفي أصحاب الإمام الباقر وفي أصحاب الإمام الصادق ، وذكر أنه تابعيّ ، وفي الخلاصة [٥] : أنه من خواصّ أميرالمؤمنين عليه‌السلام ، ولعلّ هناك إثنين .

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٤٩٩ الرقم ٤٢٠ .

(٢) لم ترد في المصدر .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٠٤ الرقم ٤٢٩ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٣ الرقم ٨ وص ٩١ الرقم ٩ وص ١٢٤ الرقم ٢ وص ٢١١ الرقم ١٤٦ .

(٥) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٢٧ الرقم ٢ ذكر فيه : سلمة بن كهيل ـ بضم الكاف ـ بتري، ولم نعثر عليه ، وفي موضع آخر ذكر : أنه من الخواصّ ، ولكنا وجدنا البرقي في رجاله ذكره في باب الخواص لأمير المؤمنين عليه السلام ص ٤ قائلاً: ومن خواصّ أمير المؤمنين عليه السلام ....سلمة بن كهيل .

ومنهم : عامر بن كثير السراج : على ما في النجاشي[١] فإن فيه : زيديّ كوفيّ ثقة ، له كتاب ، روى عنه محمد بن الحسين ، لكن في رجال الشيخ[٢] : أنه كان من دعاة الحسين عليه السلام ، وفي الخلاصة[٣] : أنا أتوقّف في روايته لقول النجاشي فيه .

ومنهم : عبادة بن زياد الأسدي : كما في النجاشي[٤] ، لكن ذكر : أنه ثقة، له كتاب ، روى عنه إبراهيم بن سليمان النهمي .

ومنهم : عبد العزيز بن إسحاق بن جعفر الزيدي البقّال الكوفي : سمع منه التلعكبري ، كما في رجال الشيخ[٥] .

ومنهم : علي ، أو عيسى بن عمرو النسائي : كما في رجال الشيخ[٦] : فقيه عالم ، زيديّ المذهب ، في باب من لم يرو عنهم .

ومنهم : عمرو[٧] بن جميع الأزدي البصري : قاضي الري تبري[٨] ، كما

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٩٤ الرقم ٧٩٥ .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٧٦ الرقم ٣ .

(٣) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ٢٤٢ الرقم ١ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٠٤ الرقم ٨٣٠ .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٨٣ الرقم ٣٧ .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٨٧ الرقم ٨ ، وفيه : بدل ابن عمرو ، «ابن عمر» ، وبدل النسائي «السنائي» ، ولم يذكر فيه كلمة فقيه .

(٧) في نسخة ش : عمر .

(٨) في نسخة ش : بتري .

في الكشي[1] وغيره ، وفي النجاشي [2] : ضعيف ، له نسخة يرويها عنه سهل بن عامر ، وفي رجال الشيخ [3] : تبري[4] ، ضعيف الحديث ، ورد في أصحاب الإمام الباقر والصادق ، وفي الفهرست [5] : له كتب ، روىٰ عنه يونس بن [6] عبدالرحمن .

ومنهم : عمر بن رياح : تبري[7] علىٰ ما في الخلاصة [8] ، بعد أن ذكر أنه واقف ، ويظهر من الكشي[9] أنه كان مستقيماً ، ثم رجع وصار بترياً، والذي في النجاشي [10] والفهرست [11] : أنه ورد في أصحاب الإمام الصادق ، والامام

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٨٧ الرقم ٧٣٣ ، وليس فيه قاضي الري وانما في النجاشي ص ٢٨٨ الرقم ٧٦٩ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٨٨ الرقم ٧٦٩ وفيه : قاضي الري ضعيف .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٣١ الرقم ٦٧ وص ٢٤٩ الرقم ٤٢٦ .

(٤) في المصدر : بتري .

(٥) الفهرست (الطوسي) : ص ١١١ الرقم ٤٧٧ .

(٦) لم ترد في المصدر .

(٧) في المصدر : بتري .

(٨) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ٢٤١ الرقم ٧ .

(٩) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٠٥ الرقم ٤٣٠ .

(١٠) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٥٩ الرقم ٦٧٩ وفيه : رياح ، ولم يذكر انه ورد في اصحاب الامام الكاظم عليه السلام .

(١١) الظاهر أنه من سهو القلم الشريف ، حيث لم يذكره الشيخ قدّس سرّه في الفهرست ، وإنّما ذكره في رجاله . راجع رجال الطوسي : ص ٢٥٢ الرقم ٤٦٩ .

الصادق، والإمام الكاظم، ووقف، كما مرَّ في الواقفة.

ومنهم: عمرو بن قيس الماصر: بتريّ على ما في الكشي [(١)] في ترجمة محمد بن إسحاق صاحب المغازي.

ومنهم: عمر بن موسى الوجهي: كما في الفهرست [(٢)]، وفيه: أنه له كتاب قراءة زيد بن علي، وأنه ذكر أنّها قراءة أمير المؤمنين عليه السلام.

ومنهم: غالب بن عثمان الهمداني الشاعر الشاعري: [(٣)] على ما في النجاشي [(٤)]، وفيه روى عن الصادق عليه السلام، ذُكر له أحاديث مجموعة، ولم يرمه في رجال الشيخ [(٥)]، بل قال: أُسند عنه.

ومنهم: غياث بن إبراهيم التميمي الاسدي: على ما في رجال الشيخ [(٦)]، قال: بتريّ، ورد في أصحاب الإمام الباقر، وورد في أصحاب الإمام الصادق، والإمام الكاظم، ثمّ ذكره في باب من لم يروِ عنهم، وذكر أنّ محمد بن يحيى

---

(١) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٦٨٨ ذيل الرقم ٧٣٣.

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي): ص ١١٤ الرقم ٤٩٧ وفيه: الوجيهي.

(٣) لم ترد في المصدر.

(٤) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٣٠٥ الرقم ٨٣٦.

(٥) رجال الشيخ الطوسي: ذكره في بابين: باب أصحاب الإمام الكاظم ص ٣٥٧ الرقم ١، ورماه بالوقف، وباب من لم يرو عنهم ص ٤٨٨ الرقم ١.

(٦) رجال الشيخ الطوسي: ص ١٣٢ الرقم ١ وص ٢٧٠ الرقم ١٦ وص ٤٨٨ الرقم ٢ ولم يذكره في باب الإمام الكاظم.

الخزاز روى عنه .

لكن النجاشي [١] وثقه ولم يرمه ، وذكر أنّ له كتاباً ، روى عنه إسماعيل بن أبان بن إسحاق الورّاق ، ووثقه العلّامة[٢] أيضاً ، وفي الفهرست [٣] : له كتاب ، روى عنه محمد بن يحيى الخزاز ، وزيدان بن عمرو ، والحسن بن علي اللؤلؤي .

ومنهم : قيس بن الربيع : كما في الكشي[٤] ورجال الشيخ [٥] ، قالا : تبريّ ، في الكشي : وكان له محبّة .

ومنهم : كثير النوا : كما مرّ عن الكشي[٦] في ثابت ، لكن ذكر في الخلاصة [٧] عن البرقي : أنه عاميّ .

ومنهم : محمد بن يزيد : على ما في رجال ابن داود [٨]، عن رجال الشيخ [٩] ، وليس في رجال الشيخ ، بل ذكر نحو عشرة ، ولم يرم واحداً منهم

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٠٥ الرقم ٨٣٣ .

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ٢٤٥ الرقم ١ .

(٣) الفهرست (الطوسي) : ص ١٢٣ الرقم ٥٤٩ وفيه : بدل زيدان ، زيد .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ص ٦٨٧ الرقم ٧٣٣ .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٣٣ الرقم ٥ وص ٢٧٤ الرقم ٢٠ وفيه : بتري ، بدل تبري.

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٠٤ الرقم ٤٢٩ .

(٧) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ٢٤٩ الباب الاول الرقم ١ .

(٨) رجال بن داود ص : ٢٩١ الرقم ٢٢ .

(٩) ذكر الشيخ الطوسي العشرة كالتالي : في رجال الامام الباقر عليه السلام ذكر : محمد بن =

بالزيديّة .

ومنهم : محمد بن اسحاق صاحب المغازي : كما في الكشي[(١)] .

ومنهم : مسعدة بن صدقة : على ما ذكر الكشي[(٢)] في ترجمة محمد بن إسحاق صاحب المغازي ، وقال : إنّه تبريّ .

ومنهم : مقاتل بن سليمان : صاحب التفسير ، كما في الكشي[(٣)] ، ورجال الشيخ[(٤)] ، وفي الخلاصة[(٥)] عن البرقي[(٦)] : أنّه عاميّ .

ومنهم : منصوربن المعتمر : كما في رجال الشيخ[(٧)] ، قال : تبري، ورد في

= يزيدصاحب الشعيري ، كوفيّ (ص ١٣٧) ، ثم ذكر محمد بن زيد بتري (ص ١٣٧) ، وفي رجال الإمام الصادق ذكر : محمدبن يزيد بن أبي زياد الهاشمي الكوفي ، ومحمد بن يزيد الرواسي ، ومحمد بن يزيد الكوفي ، ومحمد بن زيد بن عمر الثقفي ، كوفي ، ومحمد بن يزيد العطّار صاحب البان الكوفي ، ومحمد بن يزيد بن الأشهب الجعفي ، الكوفي (ص ٣٠٤ وص ٣٠٥) ، وفي رجال الإمام الكاظم عليه السلام : محمد بن يزيد ومحمد بن يزيد النهرواني (ص ٣٥٩ وص ٣٦٠) .

ولم يتعرض لذكر البتري الوارد في رجال الباقر عليه السلام وإن كان اسمه : محمد بن يزيد ، والظاهر أنه مصحّف عن ابن يزيد ، وهو الزيدي البتري.

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٨٧ الرقم ٧٣٣ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٨٧ الرقم ٧٣٣ ، وفيه : بتري .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٨٧ الرقم ٧٣٣ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٣٨ الرقم ٤٩ .

(٥) الخلاصة (العلّامةالحلي) : ص ٢٦٠ الباب السابع الرقم ١ .

(٦) رجال البرقي : ص ٤٦ .

(٧) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٣٧ الرقم ٤٨ وص ٣١٢ الرقم ٥٣٠ ، وفيه : بتري .

أصحاب الإمام الباقر والإمام الصادق .

وهارون بن سعيد الجعلي :كما في الخلاصة [(١)] ، وظاهر الكشي [(٢)].

ويحيىٰ بن سالم الفراء : كما في النجاشي [(٣)] ، قال : زيديّ ثقة ، له كتاب ، رواه محمد بن أحمد بن إبراهيم الحسيني ، عن أحمد بن محمد بن القاسم الهروي بالكوفة ، عن محمد بن الحسن الخثعمي .

ومنهم : أبو بصير يوسف بن الحارث : ورد في أصحاب الإمام الباقر ، كما في رجال الشيخ [(٤)] وفي الكشي [(٥)] في ترجمة محمد بن إسحاق صاحب المغازي : أبو نصر بن يوسف بن الحارث تبري ، ولعلّه غيره .

ومن الكيسانية : حيّان السراج : علىٰ روىٰ الكشي [(٦)] بطريق صحيح .

وأبو الطفيل عامر بن واثلة : علىٰ ما في الكشي [(٧)] ، قال : كان كيسانياً ممّن يقول بحياة محمد بن الحنفية ، وله في ذلك شعر ، وخرج تحت راية

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ٢٦٣ الرقم ٢ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٤٩٧ الرقم ٤١٨ ، وقال الكشي في ضمن الرواية المذكورة بعدما ذكر سعد الجعلي : وإنّما الزيدي حقّاً محمد بن سالم بيّاع القصب .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٤٤ الرقم ١٢٠١ ، وفيه : بدل الحسن «الحسين» .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٤١ الرقم ١٧ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٨٨ الرقم ٧٣٣ وفيه : بتري .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٠١ الرقم ٥٦٨ .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٠٨ الرقم ١٤٩ .

المختار بن أبي عبيدة ، ولم يرمه في رجال الشيخ [١]، قال : إنه أدرك ثماني سنين من حياة النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله ، ولد عام أُحد ، ورد في أصحاب الرسول ، والإمام عليّ ، والإمام الحسن ، والإمام زين العابدين ، وفي الخلاصة [٢] عن البرقي [٣] : أنه من خواص أمير المؤمنين عليه السلام .

وعلي بن حزور الكناسي : علىٰ ما روي في الكشي[٤] ، عن العيّاشي ، عن عليّ بن الحسن ، قال : كان يقول بمحمد بن الحنفيّة ،إلّا أنّه [٥] من رواة الناس .

و[٦] المختار بن أبي عبيدة : في الأشهر علىٰ ما حكىٰ ابن داود[٧] ، عن النجاشي [٨] .

---

(١) رجال الشيخ الطوسي: ص ٢٥ الرقم ٥٠ وص ٥٢ الرقم ٩٥ وص ٦٩ الرقم ٣ وص ٩٨ الرقم ٢٤ .

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ٢٤٢ الرقم ٣ الباب التاسع ولم يذكر العلامة عن البرقي ما ذكره المؤلف ، بل اختصر علىٰ اسمه وقال انه كيساني .

(٣) رجال البرقي : ص ٤ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٠١ الرقم ٥٦٧ وفيه : علي بن الحسن .

(٥) في المصدر : كان .

(٦) في نسخة ش : ومنهم .

(٧) رجال ابن داود : ص ٢٧٧ الرقم ٤٩٣ .

(٨) الظاهر انه من اشتباه الناسخ فبدل ان يكتب «كش» كتب «جش» لأننا لم نعثر عليه في النجاشي، ولم يذكر في كتب الرجال تعرّض النجاشي له ،بل ذكره ابن داود في كتابه نقلاً عن الكشي .

لكن (روى) الكشي[١] في الصحيح، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن المثنّى، عن سدير، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: (لا تسبوا المختار، فإنه قَتل قتلتنا، وطلب بثأرنا، وزوّج أراملنا، وقسّم فينا المال على العسرة)، وفي أحاديث أُخر تدلّ على مدحه، وان رُوي أيضاً ما يدلّ على صدور الكذب منه.

وفي الخلاصة [٢] روى ابن عقدة: أنّ الصادق عليه السلام ترحّم عليه، وروى ذلك الكشي[٣] في خبرين.

وروى الشيخ [٤] في آخر كتاب الطهارة من التهذيب: بسنده عن أبي عبدالله عليه السلام أنه قال: (يجوز النبيّ صلّى الله عليه وآله الصراط، يتلوه علي، ويتلو عليّاً الحسنُ، ويتلو الحسنَ الحسينُ، فإذا توسّطوه نادى المختارُ الحسينَ: يا أبا عبدالله إنّي طلبت بثأرك، فيقول النبيّ صلّى الله عليه وآله للحسين عليه السلام: أجبهُ، فينقضّ الحسين عليه السلام في النار، كأنه عقاب كاسر، فيُخرج المختار [٥]، ولو شُقّ عن قلبه لوجود حُبّهما في قلبه).

هل ضمير التثنية للشيخين إشارة الى العلة في دخول النار، أو الى

---

(١) رجال الكشي (الكشي): ج ١ ص ٣٤٠ الرقم ١٩٧، والرقم ١٩٩، وفي الرقم ١٩٨، ومابين القوسين لم ترد في نسخة ش.

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلي): ص ١٦٨ الرقم ٢.

(٣) رجال الكشي (الكشي): ج ١ ص ٣٤٠ الرقم ١٩٩ والرقم ٢٠٣.

(٤) تهذيب الاحكام (الشيخ الطوسي): ج ١ ص ٤٦٦ ح ١٥٢٨ وفيه: الحسين عليه السلام.

(٥) في المصدر: حممة.

الحسنين ، أو إلىٰ الرئاسة والمال ؟ احتمالات ، أظهرها الأول .

وكيف كان فقد تضمّن حسن العاقبة .

وروىٰ [١] الكشي بسنده عن الأصبغ بن نباتة قال : (رأيت المختار علىٰ فخذ أمير المؤمنين عليه السلام ، وهو يمسح رأسه ، ويقول : ياكيّس ياكيّس) قيل : فمن ثمّ سُمّي كيسان ، ونسب إليه الكيسانيّة ، وقيل : إنّ ذلك اسم صاحب شرطة ، أو مولى لعليّ بن أبي طالب عليه السلام ، وكان هو الذي حملَه علىٰ الطلب بدم الحسين عليه السلام ، ودلّه علىٰ قتلته ، وكان صاحب سرّه ، والغالب علىٰ أمره ، وكان لا يبلغه عن رجل من أعداء الحسين عليه السلام أنه [٢]في دار أو في موضع ، إلا قصده وهدم الدار ، وقتل كلّ من فيها من ذي روح .

والموقع بن قمامة الاسدي : كما في رجال الشيخ [٣] .

ومن العامة : إبراهيم بن رجاء الشيباني المعروف بابن هراسة : علىٰ ما في النجاشي [٤] ، قال : وله عن جعفر عليه السلام نسخة ، روىٰ عنه هارون بن مسلم .

وفي الفهرست [٥] : له كتاب روىٰ عنه أبو عبدالله محمد بن أبي القاسم ،

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٤١ الرقم ٢٠١ ، في نسخة ش : بدل «عن» ، «إلىٰ» .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٥٩ الرقم ٣٨ وفيه : المرقع .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٣ الرقم ٣٤ وفيه : إبن ابي ، وفي نسخة ش : يأبي .

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩ الرقم ١٩ وفيه : ابن القاسم .

وهذا غير إبراهيم بن رجاء الجُحدري ، فإنّ ذلك ثقة من أصحابنا .

وأحمد بن بشير : علىٰ ما في رجال ابن داود[١] ، وليس ذلك في شيء من الأُصول .

نعم نبّه النجاشي [٢] علىٰ ضعفه في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيىٰ ، وكذا الشيخ في رجاله[٣] .

وأحمد بن الحرث الزاهد : علىٰ ما في رجال ابن داود [٤].

وقد حكىٰ [٥] عن رجال الشيخ : أنه ورد في أصحاب الإمام الرضا ، وليس في رجال الشيخ ذلك ، ولا في غيره .

وإسحاق بن بشير أبو حذيفة الكاهلي الخراساني : وهو ثقة ،كما في النجاشي[٦] ، قال : ثقة ورد في أصحاب الإمام الصادق من العامّة ، ذكروه في رجال الصادق عليه السلام ، له كتاب روىٰ عنه أحمد بن سعيد ، وفي رجال

---

(١) رجال ابن داود : ص ٢٢٦ الرقم ٢٢ ، أحمد بن بشير الرقي ، وفي نسخة ش : منهم .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤٨ الرقم ٩٣٩ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي: ص ٤٤٧ الرقم ٥٥ .

(٤) رجال ابن داود : ص ٢٩١ الرقم ٢ ، وفيه : أحمد بن الحارث ، لم نعثر عليه في رجال الشيخ، وورد في هامش مجمع الرجال (القهبائي) : ج ١ ص ١٠٠ ما نصّه : في بعض كتب الأصحاب رضي الله عنهم أحمد بن الحرث الزاهد ورد في أصحاب الرضا في رجال الشيخ عاميّ ، وفي نسخة ش : منهم .

(٥) في نسخة ش :الشيخ .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٧٢ الرقم ١٧١ وفيه : إسحاق بن بشير .

الشيخ [(١)] أسند عنه، ورد في أصحاب الإمام الصادق.

وأهبان بن سيفي أبو مسلم: كما في رجال ابن داود[(٢)]، وفيه وفي رجال الشيخ [(٣)]: أنه كان سيّىء الرأي في عليّ عليه السلام، وعدّه في رجال الشيخ من الصحابة، وفي الاستيعاب: أهبان ابن أخت أبي ذر، لا يصحّ له صحبة، وإنّما يروي عن أبي ذرّ.

وحاتم بن إسماعيل المدني: مولى بني عبدالدار، كما في النجاشي [(٤)]، ورد في أصحاب الإمام الصادق، له كتاب، روى عنه علي بن الحسن العلوي، وإبراهيم [(٥)] بن سليمان.

وحرب بن الحسن الطحّان: على ما في رجال ابن داود[(٦)]، عن النجاشي[(٧)]، لكن في النجاشي: كوفي، قريب الأمر في الحديث، له كتاب،

(١) رجال الشيخ الطوسي: ص ١٤٩ الرقم ١٣٨، وفيه: إسحاق بن بشر، وفي نسخة ش: أسنده.

(٢) رجال ابن داود: ص ٢٣٢ الرقم ٧١، وفيه: أهبان بن صيفي.

(٣) رجال الشيخ الطوسي: ص ٥ الرقم ٣٥، وفي والنسخة التي عندنا: أهبان بن صيفي، ولم يتعرّض له الشيخ بشيء، ولكن ذكر في الاسم الذي يليه الرقم ٣٦: أبو مسلم سيّىء الرأي في عليّ عليه السلام.

(٤) رجال النجاشي (النجاشي): ص ١٤٧ الرقم ٣٨٢.

(٥) وفي النجاشي: أخبرنا عدّة، عن جعفر بن محمد، عن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن سليمان، عن أبي عبدالله الحسين بن علي بن الحسن العلوي الحسني....

(٦) رجال ابن داود: ص ٢٣٧ الرقم ١١٢.

(٧) رجال النجاشي (النجاشي): ص ١٤٨ الرقم ٣٨٦.

عامي الرواية وكذا في الخلاصة [١] .

والحسين بن علوان الكلبي : كما في النجاشي [٢] ، والكشي [٣] ، روىٰ هو وأخوه الحسن الثقة عن الصادق عليه السلام ، وكان الحسين قاضياً ، وفي النجاشي : أنّ الحسن أخصّ بنا وأولىٰ ، وفي الكشي : من رجال العامّة ،إلّا أنّ له ميلاً ومودّة شديدة ، وقد قيل : إنه كان مستوراً ، ولم يكن مخالفاً ، وفي الخلاصة [٤] : قال ابن عقدة : الحسن كان أوثق من أخيه وأحمد عند أصحابنا ، ولم يُرم الحسن بالعامّية ، بل وثّقوه علىٰ الإطلاق ، لكن في قول النجاشي : إنّه أخصّ بنا وأولىٰ ، إشارة إلىٰ ذلك .

وحفص بن غياث القاضي : وله كتاب معتمد ، كما في الفهرست [٥] ، رواه عنه ولداه محمد وعمرو ، وروىٰ هو عن الصادق والكاظم عليهما السلام ، وقد ولي القضاء لهارون ببغداد ، ثمّ بالكوفة ، ومات فيها .

وحمّاد بن يزيد : ورد في أصحاب الإمام الصادق ، كما في رجال الشيخ [٦] .

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ٢١٧ الرقم ٣ ، وفي نسخة ش : الحرث بن الحسن الطحان .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٥٢ الرقم ١١٦ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٨٧ الرقم ٧٣٣ ، وفي المصدر : له ميل ومحبة شديدة .

(٤) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ٤٣ الرقم ٣٣ .

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٦١ الرقم ٢٣٢ ، وفي المصدر : عن محمد بن حفص ، عن أبيه حفص بن غياث ، وفي النسخة المعتمدة : «عن» بدل «عنه» .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٧٣ الرقم ١٣١ .

وخالد بن طهمان[١] الخفّاف : يروي عنه طريف بن ناصح ،كما في النجاشي[٢] ، وفي رجال الشيخ [٣] ورد في أصحاب الإمام الباقر .

وربيعة بن أبي عبدالرحمن : المعروف بربيعة الرأي ، المدني الفقيه ، ورد في أصحاب الإمام زين العابدين والإمام الباقر ،كما في رجال الشيخ [٤] .

وزفر بن الهذيل التميمي :كما في رجال ابن داود [٥] ، عن البرقي [٦] ، وفي الخلاصة [٧] : زفر من أصحاب الصادق عليه السلام ، عامّي ، وذكره الشيخ في رجاله [٨] في أصحاب الإمام الصادق ، ولم يزد .

والضحّاك بن محمد بن شيبان أبو عاصم النبيل الشيباني البصري :كما في النجاشي[٩] ، ووهم ابن داود[١٠] فأثبت مكانه الضحّاك بن سعيد الواسطي ، حاكياً عنه ، وليس فيه إلّا ما حكينا .

---

(١) في النسخة المعتمدة : طهماذ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٥١ الرقم ٣٩٧ وفيه ، وفي نسخة ش : ظريف .

(٣) رجال الشيخ الطوسي: ص ١١٩ الرقم ٢ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٨٩ الرقم ٥ وص ١٢١ الرقم ٦.

(٥) رجال ابن داود : ص ٢٤٥ الرقم ١٨٨ .

(٦) رجال البرقي : ص ٤٢.

(٧) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ٢٢٤ الرقم ١ .

(٨) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢٠١ الرقم ٩٦ وفيه : زفر بن الهذيل أبو الهذيل .

(٩) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٠٥ الرقم ٥٤٧.

(١٠) رجال ابن داود ص : ١١٢ الرقم ٧٨٦ ، وفيه : وفي نسخة ش : سعد .

وطلحة بن زيد : أبو الخزرج[1] النهدي : له كتاب ، كما في النجاشي [2] ، والفهرست [3] ، وفيه : أن كتابه معتمد ، ولكن في رجال الشيخ [4] : أنه بتري ، ورد في أصحاب الإمام الباقر والصادق .

وعباد بن جريح : وهو المسمّىٰ بعبدالله بن جريح ، كما في رجال الشيخ [5] ، ورد في أصحاب الإمام الباقر .

وعباد بن صهيب : علىٰ ما في رجال الشيخ [6] ، ورد في أصحاب الإمام الباقر ، وفي الكشي[7] عن نصر أنه بتريّ ، لكن في النجاشي[8] : ثقة ، روىٰ عن الصادق عليه السلام كتاباً ، روىٰ عنه هارون بن مسلم ، وفي الفهرست [9] : له كتاب ، روىٰ عنه الحسن بن محبوب .

---

(١) أثبتناه من نسخة ش والمصدر ، وفي النسخة المعتمدة : الجزرج .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٠٧ الرقم ٥٥٠ .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٨٦ الرقم ٢٦٢ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٢٦ الرقم ٣ وص ٢٢١ الرقم ٢ ، وفيه : طلحة بن الجزري .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٣٠ الرقم ٤٦ .

(٦) رجال الشيخ الطوسي: ص ١٣١ الرقم ٦٦ .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٨٩ الرقم ٧٣٦ .

(٨) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٩٣ الرقم ٧٩١ .

(٩) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٢٠ الرقم ٥٣١ .

وعبّاد بن يعقوب الرواجني(١): كما في الفهرست (٢)، وفي النقد(٣): يظهر من كتب العامّة أنه شيعيّ، يشير إلى ما في جامع الأُصول قال: أخرج البخاري (٤) في صحيحه [عن](٥) عباد بن يعقوب، وكان أبو بكر محمد ابن إسحاق بن خزيمة يقول: حدّثني الصدوق في رواية المتّهم في دينه، عبّاد ابن يعقوب.

وفي تقريب ابن حجر(٦): عبّاد بن يعقوب أبو سعيد الكوفي: صدوق، رافضيّ، حديثه في البخاري، قال التقي المجلسي رحمه الله: [ان](٧) في رجالهم

---

(١) انظر ترجمة عباد بن يعقوب الرواجني: التاريخ الكبير للبخاري: ج ٦ ص ٤٤ الرقم ١٦٤٥، وتاريخه الصغير: ج ٢ ص ١٩١، ومعجم البلدان: ج ٣ ص ١١٩، وسير اعلام النبلاء: ج ١١ ص ٥٣٦، والكاشف: ج ٢ ص ٥٧ الرقم ٢٦٠٣، والبداية والنهاية: ج ١١ ص ٧، والوافي بالوفيات: ج ١٦ ص ٦١٤ الرقم ٦٦٨، وتهذيب التهذيب: ج ٥ ص ١٠٩ ـ ١١٠ الرقم ١٨٣، وشذرات الذهب: ج ٢ ص ١٢١، وتاريخ الاسلام: حوادث سنة ٢٥٠ ص ٣٠١ الرقم ٢٣٠، والانساب: ج ٣ ص ٩٥، وميزان الاعتدال: ج ٢ ص ٣٧٩ الرقم ٤١٤٩، وتهذيب الكمال: ج ١٤ ص ١٧٧ الرقم ٣١٠٤.

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي): ص ١١٩ الرقم ٥٢٩.

(٣) نقد الرجال (التفريشي): ص ١٧٨ الرقم ١٥.

(٤) نقلاً عن الأنساب (السمعاني) ج ٣ ص ٩٥، قال: روى البخاري عن عباد حديث أبي بكر: أنه قال: لايفعل خالد ما أُمر به.

(٥) في النسخة المعمدة: «ابن»، وفي نسخة ش: «أنّ»، والصحيح ما أثبتناه.

(٦) تقريب التهذيب (ابن حجر): ج ١ ص ٣٩٤ الرقم ١١٨.

(٧) اثبتناه من نسخة ش.

ايضاً عبّاد بن يعقوب شيخ الغازي[١] والترمذي ، يُقال : كان في مذهبه[٢] رديّاً .

وأقـول لعل رداءة مـذهبه لروايـتهِ أخـباراً كـثيرة فـي ذمّ الشـيخين ، وغـيرهما ، كـحديث الخـمس رايات ، وحـديث التسـليم عـلىٰ عـلي بـامرة المؤمنين ، وحـديث[٣] : (يـا عـلي لا يـتقدّمك بـعدي إلّا كـافر ، وأنّ أهـل السموات ليسمونك أمير المؤمنين) ، ونحو ذلك .

قال : وليس ذلك مختصاً به ، فـقد رواهـا محمد بـن جرير الطبري ، صاحب التاريخ ، والخليلي ، والحافظ أبو نعيم وغيرهم .

وعبدالله بن محمدبن أبي‌الدنيا : له كـتاب مـقتل الحسـين عـليه السـلام وغيره ، روىٰ عنه أبو بكر أحمد بن إسحاق ، كما في الفهرست[٤] .

وعبدالسلام بن صالح الخراساني أبو الصلت الهروي : منا علىٰ ما في رجال الشيخ[٥] .

لكن في النجاشي[٦] : منا ثقة صحيح الحديث ، له كتاب وفـاة الرضـا

---

(١) في نسخة ش : الغامزي .

(٢) في النسختين : مذاهبه .

(٣) بحار الأنوار (المجلسي) : ج ٣٧ ص ٣١٢ ح ٤٤ .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٠٤ الرقم ٤٣٨ ، وفيه : أبو بكر محمد بن أحمد بن إسحاق .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٨٠ الرقم ١٤ ، وفي نسخة ش : ورد في أصحاب الإمام الرضا .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٤٥ الرقم ٩٤٣ ، وفي نسخة ش : ورد في أصحاب الإمام الرضا .

عليه السلام، وروىٰ الكشي [١] عن بعض مشايخ العامّة، عن العباسي الدوري: أنه سمع يحيىٰ بن نعيم يقول: أبو الصلت نقي الحديث، ورأيناه يسمع، ولكن كان يرىٰ التشيّع، ولم يُرَ منه الكذب.

وروىٰ ايضاً [بسنده][٢] عن أحمد [بن أحمد][٣] بن سعيد الرازي أنه قال: إنّ أبا الصلت الهروي ثقة مأمون علىٰ الحديث، إلّا أنه يحبّ آل رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله، وكان دينه ومذهبه.

وفي النقد[٤]: الظاهر أنّ أبا الصلت الهروي واحدٌ ثقة، إلّا أنه مختلط بالعامّة، راوٍ لأخبارهم، كما يظهر من كلام الكشي [٥]، وكلام الشهيد[٦] الثاني في حاشيته علىٰ الخلاصة، ومن ثمّ اشتبه حاله علىٰ الشيخ [٧]، فقال: عاميّ، ومن أجل هذا ذكره العلّامة [٨] مرةً بعنوان عبدالسلام، ووثّقه، كما وثّقه

---

(١) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٨٧٢ الرقم ١١٤٨، وفيه: شديدالتشيع.

(٢) لم ترد في نسخة ش والمصدر.

(٣) لم ترد في نسخة ش والمصدر.

(٤) نقد الرجال (التفريشي): ص ١٨٨ الرقم ٥.

(٥) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٨٧٢ الرقم ١١٤٨.

(٦) حاشية الشهيد الثاني على الخلاصة: ص ٢٩، نسخة خطّية.

(٧) رجال الشيخ الطوسي: ص ٣٨٠ الرقم ١٤ وفيه: التبس أمره.

(٨) الخلاصة (العلّامة الحلي): ص ١١٧ الرقم ٢ وص ٢٦٧ الرقم ٦ وفيه: الهروي.

النجاشي[1] ، ومرةً بعنوان «أبو الصلت» [2] ، وقال : إنه عاميّ ،كما قال الشيخ ، وذكره ابن داود[3] في البابين ، وفي كُنى البابين .

وعبدالملك بن جريج :على مافي الكشي[4] : وربما ظهر من باب المتعة تشيّعه .

وعبدالواحد بن عمر بن محمد بن أبي هشام المقرىء : غلام ابن مجاهد ، كما في النجاشي[5] ،والفهرست [6] ، وفيهما أنّ له كتاباً [7] قراءة أمير المؤمنين عليه السلام .

وعلي بن محمد المدائني :كما في الفهرست [8] ، قال : وله كتب كثيرة حسنة في السير ، وله كتاب مقتل الحسين بن علي عليه السلام ، روىٰ عنه الحارث بن أبي أُسامة .

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٤٥ الرقم ٦٤٣ .

(٢) في نسخة ش : الهروي .

(٣) رجال ابن داود : ص ٢١٩ الرقم ٥٥ وص ١٢٩ الرقم ٩٥٧ ، وص ٢٥٧ الرقم ٣٠٦ وص ٣١٣ الرقم ١٥ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٨٧ الرقم ٧٣٣ .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٤٧ الرقم ٦٥١ .

(٦) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٢٢ الرقم ٥٤١ ، وفيه : أبي هشام .

(٧) في المصدر : في .

(٨) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩٥ الرقم ٣٩٥ .

وعمرو بن خالد الواسطي : على ما في رجال ابن داود[١] عن رجال الشيخ [٢] ، وانما في رجال الشيخ أنه بتري ، وكذا في الكشي[٣] وفي النجاشي[٤] : روىٰ عن زيد بن علي عليه السلام ، له كتاب كبير ، روىٰ عنه نصر بن مزاحم .

والفضيل بن عياض :كما في النجاشي [٥] ، وفيه : أنه ثقة ، روىٰ عن الصادق نسخة ، وروىٰ عنه سليمان بن داود ،

ومحمد بن إدريس أبو حاتم الحنظلي الرازي : علىٰ ما في رجال ابن داود[٦] ولم يرمه الشيخ ، بل قال في الفهرست [٧] : له كتاب ، روىٰ عنه عبدالله بن جعفر الحميري ، وفي رجال الشيخ [٨] : روىٰ عنه محمد بن أبي

---

(١) رجال ابن داود : ص ٢٦٤ الرقم ٣٦٦ .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٣١ الرقم ٦٩ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٤٩٨ الرقم ٤١٩ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٨٨ الرقم ٧٧١ .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣١٠ الرقم ٨٤٧ .

(٦) رجال ابن داود : ص ٢٦٩ الرقم ٤٢٥ .

(٧) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٤٧ الرقم ٦١٨ .

(٨) رجال الشيخ الطوسي : ص ٥١٢ الرقم ١١٥ ، وقد وقع اشتباه من المؤلف أو الناسخ في هذه الترجمة ؛ حيث نقل العبارة الواردة في ترجمة محمد بن أبي الصبهان الذي يتلوه مباشرة ، وما ذكره الشيخ في ترجمة محمد بن إدريس هذا نصه : محمد بن إدريس الحنظلي : أبو حاتم ، روىٰ عنه عبدالله بن جعفر الحميري ، وما ورد في ترجمة محمد بن أبي الصهبان في عبارة المؤلف التي جعلها للحنظلي .

الصهبان ، وسعد ، وغيره .

ومحمد بن إسحاق صاحب السير : علىٰ ما في رجال الشيخ [1] ، لكن قال الشهيد [2] الثاني رحمه الله ـ في حاشية الخلاصة ـ عند الكلام علىٰ عبدالسلام بن صالح : إنّ محمد بن إسحاق صاحب السير : لم يكن عامّياً ، وإنّما كان مخالطاً للعامّة ، فلهذا التبس أمره علىٰ بعض الناس .

وكيف كان فهذا غير محمد بن إسحاق صاحب المغازي ، فإن ذلك بتري كما تقدّم في الزيديّة .

ومحمد بن إسحاق خاصف النعل : علىٰ ما في رجال ابن داود [3] ، عن الكشي .

ومحمد بن جرير الطبري : صاحب التاريخ ، وأمره في مذهبه أشهر من أن يُذكر ، وإنما ذكره أصحابنا لأنه [4] روىٰ لنا أخباراً كثيرة في مدح مولانا أمير المؤمنين عليه السلام ، تدلّ علىٰ إمامته عليه السلام .

---

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٣٥ الرقم ٦ .

(٢) حاشية الشهيد الثاني علىٰ الخلاصة : ص ٢٩ ،نسخة خطّية .

(٣) رجال ابن داود : ص ٢٦٩ الرقم ٤٢٩ ، بعد التفتيش في رجال الكشي لم نعثر على محمد بن إسحاق خاصف النعل ، بل الموجود فيه ثلاثة ، هم : محمد بن إسحاق ، ومحمد بن إسحاق صاحب المغازي ، ومحمد بن إسحاق شعر ، والظاهر أنه وقع الالتباس في نسخة ابن داود ، التي يتفرّد فيها بالنقل عن الكشي ، وقد اعتمد المؤلّف علىٰ نقله .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

وفي الفهرست [١] : له كتاب في خبر غدير خم .

وشرح أمره : أخبرنا ابن عبدون ، عن الدوري ، عن ابن كامل ، عنه قيل : إنّه كتاب كبير ذكر فيه طُرق ذلك الخبر من خمسمائة صحابيّ ، وهذا غير محمد ابن جرير بن رستم الطبري الآملي ، أبي جعفر ، فإن ذلك من ثقات أصحابنا جليل القدر ، كثير العلم ، حسن الكلام .

ومحمد بن المنكدر : إلّا أنّ له ميلاً ومودّة [٢] شديدة ، كما في الكشي [٣] .

ومحمد بن معتوق أبو بصير الزعفراني : على ما في رجال ابن داود [٤] ، عن الكشي [٥] .

ومسعدة بن صدقة : على ما في رجال الشيخ [٦] ، وفي الكشي [٧] : أنه

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٥٠ الرقم ٦٤٠ .

(٢) في المصدر : ومحبة .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٨٧ الرقم ٧٣٣ وفي نسخه ش : وحسن .

(٤) رجال ابن داود : ص ٢٧٦ الرقم ٤٨٧٠ ، وفيه : محمد بن ميمون الزعفراني ، وقد ذكر ابن داود محمد بن ميمون نقلاً عن النجاشي ، وليس عن الكشي ، والظاهر أن هذا اشتباه من النساخ .

(٥) لم نعثر عليه بهذا الاسم ، والذي وجدناه : محمد بن ميمون أبو نصر الزعفراني عن النجاشي ص ٢٧٦ الرقم ٤٨٧ ، ولا يوجد له ذكر في الكشي بعنوان محمد بن معتوق ، لكن في النجاشي محمد بن ميمون الزعفراني ، عاميّ ص ٣٥٥ الرقم ٩٥٠ .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٣٧ الرقم ٤٠ وص ٣١٤ الرقم ٥٤٥ .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٨٧ الرقم ٧٣٣ .

تبري[١] ، وفي النجاشي [٢] : له كتب ، روىٰ عنه هارون بن مسلم ، وفي الفهرست [٣] : له كتاب رواه بسنده عن عبدالله بن جعفر الحميري عنه .

وموسىٰ بن عمر الهذلي : كما في رجال الشيخ [٤] ، ورد في أصحاب الإمام الصادق ، وفي النجاشي [٥] : له كتاب ، روىٰ عباد .

ووهب بن وهب بن عبدالله بن زمعة بن الاسود : أبو البختري القاضي الضعيف الكذّاب ، علىٰ ما في الفهرست [٦] ، وابن الغضائري [٧] ، لكن في الفهرست : أنّ له كتاباً ، روىٰ عنه إبراهيم بن هاشم ، وأحمد بن أبي عبدالله ، وسهل بن رجاء الصنعاني .

ويحيىٰ بن سعيد القطّان : كما في النجاشي [٨] ، لكنه ذكر أنه ثقة ، روىٰ عن الصادق عليه السلام نسخة .

---

(١) في المصدر: بتري .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤١٥ الرقم ١١٠٨ .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٦٧ الرقم ٧٣٢ .

(٤) في رجال الشيخ الطوسي لم نعثر عليه بهذا الاسم ، والموجود موسىٰ بن عمير أبو هارون المكفوف ص ٣٠٨ الرقم ٤٤٧ ، والظاهر أنهما واحد ، كما في نقد الرجال للتفريشي : ص ٣٥٨ الرقم ٥٣ ، وهداية المحدثين (الكاظمي) : ص ٢٦٣ .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٠٩ الرقم ١٠٨٧ ، وفيه : «عمير» بدل «عُمر» .

(٦) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٧٣ الرقم ٧٥٧ .

(٧) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٣ ، نسخة خطّية .

(٨) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٤٣ الرقم ١١٩٦ .

ويحيىٰ بن يحيىٰ التميمي : ورد في أصحاب الإمام الرضا ، كما في رجال الشيخ (١) ، وأما الحنفي ، فقد ذكر الشيخ في الفهرست (٢) والنجاشي (٣) : أنّ له كتاباً رواه علي بن الحسن ، عن أخيه ، عن أبيه ، عنه ، ولم يرمياه بشيء ، واحتمل [في النقل] (٤) أن يكون واحداً .

ويعقوب بن شيبة : كما في النجاشي (٥) ، والفهرست (٦) ، ففي النجاشي : صاحب حديث من العامّة ، غير أنه صنّف مسند أمير المؤمنين عليه السلام ، ورواه مع مسانيد جماعة من الصحابة (٧) ، وصنّف مسند عمّار بن ياسر ، روىٰ عنه أبو بكر محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة ، وفي الفهرست (٨) : عاميّ المذهب ، له كتاب في تفضيل الحسن والحسين عليهما السلام ، وله كتاب مسند أمير المؤمنين عليه السلام وفضائله .

---

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٩٥ الرقم ٦ .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٧٨ الرقم ٧٧٤ ، وفيه : يحيىٰ بن الحنفي .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٤٣ الرقم ١١٩٥ ، وفيه : يحيىٰ بن يحيىٰ الحنفي.

(٤) لم ترد في نسخة ش .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٥١ الرقم ١٢١٨ .

(٦) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٨٠ الرقم ٧٨٦ .

(٧) في نسخة ش : الأصحاب .

(٨) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٨٠ الرقم ٧٨٦ .

وفي الكشي[١] : محمد بن إسحاق ، ومحمد بن المنكدر ، وعبدالملك بن جريح ، والحسين بن علوان ، والكلبي ، هؤلاء من رجال العامّة ، إلّا أنّ لهم ميلاً ومحبّةً شديدةً .

وعدّ الشيخ في العدّة[٢] من العامّة : غياث بن كلوب ، ونوح بن دراج ، والسكوني ، ولم يذكر ذلك في كتب الرجال ، ولا النجاشي ، ولا الكشي ، وإنّما المذكور في غياث : أنّ له كتاباً ، روىٰ عنه الحسن بن موسىٰ الخشّاب ، كما في النجاشي[٣] ، وإسحاق بن عمّار ، والخشاب ، كما في الفهرست[٤] ، والصفّار ، كما في رجال الشيخ[٥] ، وفي نوح ما في رجال الشيخ : الكوفي القاضي ، ورد في أصحاب الإمام الصادق .

وفي الكشي[٦] : قال محمد بن مسعود : سألت أبا جعفر حمدان بن أحمد الكوفي عن نوح بن دراج ؟ فقال : كان من الشيعة ، وكان قاضي الكوفة ، فقيل له : لمَ دخلت في أعمالهم ؟ فقال : لم أدخل في أعمال هؤلاء حتىٰ سألت أخي جميلاً[٧] .

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ص ٦٨٧ الرقم ٧٣٣ .

(٢) العدة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٠٥ الرقم ٨٣٤ .

(٤) الفهرست (الطوسي) : ص ١٢٣ الرقم ٥٥٠ .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٨٩ الرقم ٣ .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٢٠ الرقم ٥٦٨ .

(٧) في المصدر : يوماً .

فقلت [١] : لمَ لا[٢] تحضر المسجد ؟ فقال : ليس لي أزار .

وقال حمدان : كان درّاج بقّالاً ، وكان نوح [٣] مُخارجه[٤] من الذين يقتتلون في العصبية التي تقع بين المجالس ، قال : وكان يكتب الحديث ، وكان أبوه يقول [٥] : لو ترك القضاء لنوح أيَّ[٦] رجل كان ، ثقة .

وفي السكوني ما في النجاشي [٧] : من أنّ له كتاباً ، روىٰ عن النوفلي ، وفي الفهرست [٨] : له كتاب كبير ، وله كتاب النوادر ، روىٰ عنه النوفلي ، وفي رجال الشيخ [٩] ورد في أصحاب الإمام الصادق .

---

(١) في المصدر: له .

(٢) كذا في المصدر ، وفي النسخة ش : «لِمَ لمْ» ، وفي النسخة المعتمدة : لم تحضر ...

(٣) في نسخة ش : دراج .

(٤) أي مُخارج أبيه درّاج ، أي المُصالح من قبله بين المتشاجرين في العصبية التي تقع في المجالس بين الشركاء والخصماء فيصالحهم . تعليقة الميرداماد الاسترابادي على رجال الكشي : ج ٢ ص ٥٢١ . بتصرف .

(٥) في نسخة ش : له .

(٦) في النسختين : «ابن» ، وهي تصحيف لكلمة «أيّ» التي في المصدر ، ومعنى العبارة : لو فُوّض إليه القضاء كان أيّ رجل ؛ أي كان نعم الرجل في القضاء والمحاكمة بين الناس . تعليقة المحقّق الميرداماد الاسترابادي على رجال الكشي : ج ٢ ص ٥٢٢ .

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٦ الرقم ٤٧ .

(٨) الفهرست (الطوسي) : ص ١٣ الرقم ٣٨ .

(٩) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٤٨ الرقم ١١٥ .

نعم ، قال في الخلاصة (١) : كان عامّياً ، لكن المحقق في المعتبر (٢) قال : إنه ثقة ، وهو الذي يقتضيه سعة روايته ، وكثرة اعتماد الشيعة عليه ، وما كان لعامّيّ أن يجعل نفسه وقفاً على رواية أخبارالشيعة في سائر أبواب الفقه .

ومن الغُلاة وأهل الارتفاع ، ومن رُمي بذلك : إبراهيم بن إسحاق الأحمري النهاوندي: على ما في ابن الغضائري(٣) ، فإنه قال : في حديثه ضعف ، وفي مذهبه ارتفاع ، وفي الخلاصة (٤) : كان ضعيفاً في حديثه ، متّهماً في دينه ، في مذهبه ارتفاع ، واقتصر في النجاشي (٥) على ضعف الحديث .

وذكر أن له كتاباً (٦) ، وأنّ ابن حمدون روى عنه ، وسمع منه ، سنة تسع وستّين ومائتين، وفي الفهرست (٧) : كان ضعيفاً في حديثه ، متّهماً في دينه ،

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ١٩٩ الرقم ٣.

(٢) لم نعثر على توثيقه في المعتبر ، بل وجدنا توثيقه له في المسائل العزّية : ص ٦٤ ، حيث قال رحمه الله : هو وإن كان عامّياً لكنه من ثقات الرواة .

(٣) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١ ، نسخة خطّية .

(٤) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ١٩٨ الرقم ٤ .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٩ الرقم ٣١ ، وفي نسخة ش : له كُتباً .

(٦) في نسخة ش : كتباً .

(٧) الفهرست (الطوسي) : ص ٧ الرقم ٩ .

صنّف كتباً (١) قريبة من السداد ، روىٰ عنه جماعة [منهم](٢) ظفر بن حمدون ، وابن أبي (٣) هراسة ، والصفار ، وفي رجال الشيخ (٤) في باب مَن لم يَرو عنهم : له كتب ، وهو ضعيف ، لكنه قال في أصحاب الهادي عليه السلام : إبراهيم بن إسحاق ثقة ، والظاهر كما في النقد (٥) : أنهما رجلان ، ذكر أحدهما في أصحاب الهادي ، وهو الثقة ، والآخر في باب مَن لم يَرو عنهم ، وهو الضعيف المتّهم .

وإبراهيم بن يزيد المكفوف : علىٰ ما حكىٰ(٦) في النجاشي (٧) ، فإنه قال : ضعيف ، يقال إنّ في مذهبه ارتفاعاً له كتاب .

وابن أبي الزرقاء ، وأبو السمهري : علىٰ ما في رجال ابن داود(٨) ، عن النجاشي ، وروىٰ في الكشي (٩) : أنّ أبا جعفر الثاني عليه السلام لعنهما .

---

(١) في المصدر : جماعة .

(٢) إضافة يقتضيها السياق لم ترد في النسختين .

(٣) في المصدر : ابن هراسة .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٥١ الرقم ٧٥ وص ٤٠٩ الرقم ٦ .

(٥) نقد الرجال (التفريشي) : ص ٧ الرقم ١٨ .

(٦) في نسخة ش : ذكر .

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٤ الرقم ٤٠

(٨) رجال ابن داود : ص ٣١٣ الرقم ١٤ .

(٩) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨١٠ الرقم ١٠١٣ .

وأبوالعباس الطرناني ، وأبو عبدالرحمن[١] الكنديالمعروف بشاه رئيس : كما في الكشي [٢] ، عن نصر بن الصباح ، قال : إنهما من الغلاة الكبار الملعونين في وقت عليّ بن محمد العسكري ، وفي الخلاصة [٣] : الطبراني بالباء الموحّدة ، ثم الراء .

وأحمد[٤] بن الحسين بن سعيد الأهوازي : أبو جعفر الملقّب دندان ، على ما حكى الشيخ [٥] والنجاشي [٦] عن القميّين ، ففي النجاشي : روى عن جميع شيوخ أبيه ، إلاّ حماد بن عيسى ، فيما زعم أصحابنا القميّون ، وضعّفوه ، وقالوا : هو غالٍ ، وحديثه يعرف وينكر ، له كتب ، روى عنه الصفّار، وكذا في الفهرست [٧].

وفي رجال الشيخ [٨] بعد أن نقل تضعيفه عن ابن بابويه : روى عن

---

(١) في المصدر : عبدالله.

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٠٦ الرقم ١٠٠٢ .

(٣) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ١٦٨ الرقم ٢٢ .

(٤) في نسخة ش بياض ، والظاهر أنّ الناسخ كتب هذه الأسماء بقلم ، وعند التصوير لم يبق له أثر، ولهذا تكرّر البياض في مواضع هذه الأسماء .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٤٧ الرقم ٥٤ ، وص ٤٥٣ الرقم ٨٧ .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٧٧ الرقم ١٨٣ .

(٧) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٢٢ الرقم ٥٧ .

(٨) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٤٧ الرقم ٥٥ .

جميع شيوخ أبيه إلّا حماد بن عيسىٰ ، ورُمي [١] بالغلوّ ، لكن في ابن الغضائري [٢] : قال القميّون : كان غالياً ، وحديثه فيما رأيته سالم . والله أعلم .

وأحمد بن بشير البرقي[٣] : علىٰ ما في رجال ابن داود [٤] ، عن النجاشي[٥] ، وأقصىٰ ما في النجاشي : أنه في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيىٰ الأشعري رماه بالضعف ، وكذا الشيخ [٦] في رجاله ، حاكياً عن ابن بابويه .

وأحمد بن علي أبو العباس الخضيب الرازي الأيادي : علىٰ ما حكىٰ في النجاشي [٧] ، ورجال الشيخ [٨] ، وابن الغضائري [٩] ، ففي النجاشي قال أصحابنا : لم يكن بذلك ، وقيل : فيه غُلوّ وترفّع ، له كتب ، روىٰ عنه أحمد بن داود ، وفي رجال الشيخ مُتّهم بالغلوّ ، وفي ابن الغضائري : كان ضعيفاً ، وحدّثني أبي رحمه الله : أنه كان في مذهبه ارتفاع ، وحديثه يُعرف ويُنكر ،

---

(١) في المصدر : يرمىٰ .

(٢) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٢ ، نسخة خطّية .

(٣) في المصدر : الرقي ، والظاهر مصحف .

(٤) رجال ابن داود : ص ٢٩٤ الرقم ٨ ، وقد ذكر بالرقي ، والظاهر أنه اشتباه من الناسخ .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤٨ الرقم ٩٣٩ .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٤٧ الرقم ٥٥ .

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٩٧ الرقم ٢٤٠ .

(٨) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٥٥ الرقم ١٠١ .

(٩) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٢ ، نسخة خطّية .

لكن في الفهرست [١] : أبوالعباس ، وقيل : أبو علي ، لم يكن بذاك الثقة في الحديث ، ويتّهم بالغلوّ ، له كتب ، روىٰ عنه التلعكبري .

وأحمد بن علي بن كلثوم السرخسي : علىٰ ما في رجال الشيخ [٢] ، لكن روىٰ الكشي [٣] : أنه كان من القوم ، وكان مأموناً علىٰ الحديث .

وأحمد بن هلال العبرتائي : رماه الشيخ في كتابيه [٤] بالغلوّ ، وذكر في الفهرست : أنه كان متّهماً في دينه .

وذكر النجاشي [٥] : أنه قد روي فيه ذموم عن أبي محمد العسكري عليه السلام ، لكنه ذكر مع ذلك أنه صالح الرواية ، يُعرف منها وينكر ، وتوقّف ابن الغضائري [٦] في حديثه ، إلّا فيما يرويه عن الحسن بن محبوب من كتاب المشيخة ، ومحمد بن أبي عمير من نوادره ، وقال العلّامة في الخلاصة [٧] بعد حكاية ذلك عنه : وقد سمع هذين الكتابين جُلّ أصحاب الحديث ، واعتمدوه

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٣٠ الرقم ٨١ ، وفيه : أبو علي الرازي .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٣٨ الرقم ٤ ، وفيه : أنّه متّهم بالغلوّ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨١٣ الرقم ١٠١٥ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤١٠ الرقم ٢٠ ، الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٣٦ الرقم ٩٧ .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٨٣ الرقم ١٩٩ ، وفيه : بدل «من» ، «من» .

(٦) قال العلّامة الحلي في الخلاصة : ص ٢٠٢ الرقم ٦ : وتوقّف ابن الغضائري في حديثه إلّا في ما يرويه عن الحسن بن محبوب من كتاب المشيخة ، ولم نعثر علىٰ هذا القول في رجال ابن الغضائري .

(٧) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ٢٠٢ الرقم ٦ .

فيها ، فليلحظ ، ولا [تقبل][١] روايته بالردّ .

وإسحاق بن محمد البصري : أبو يعقوب ، فإنه رُمي بالغُلوّ ، كما في رجال الشيخ [٢] ، وفي الكشي [٣] : أنه من أهل الارتفاع .

وإسماعيل بن أبي سمال : على ما في رجال ابن داود[٤] عن الكشي ، والذي عثرنا عليه في الكشي [٥] ، والنجاشي[٦] ، وذكر الشيخ [٧] ، أنه وأخاه إبراهيم من الواقفة ، كما مرّ .

واسماعيل بن أبان الكلبي : على ما في رجال ابن داود[٨] عن النجاشي ، وليس في النجاشي [٩] من ذلك عين ولا أثر ، وإنّما فيه : أنّ له كتاباً رواه

(١) وردت في النسختين : «يحبه» ، والعبارة لا تفيد معنىً ، والظاهر أنها من النسّاخ ، والصحيح ما أثبتناه بين المعقوفتين ؛ لأنه هو المأخوذ من عبارة الخلاصة .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤١١ الرقم ٢٤ وص ٤٢٨ الرقم ١١ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦١٨ الرقم ٥٩١ .

(٤) رجال ابن داود : ص ٢٣١ الرقم ٥٥ ، وفيه : السمّال ، وفي نسخة ش : السمّاك .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٧٠ الرقم ٨٩٨ .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢١ الرقم ٣٠ .

(٧) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٤٤ الرقم ٣٣ ، وفيه : ابن سمّاك .

(٨) رجال ابن داود : ص ٢٣١ الرقم ٥٨ ، وذكر ابن داود : أنه إسماعيل بن عمر بن أبان الكلبي .

(٩) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٢ الرقم ٧٠ ، ومقصود السيد الأعرجي من ذلك هو الردّ على ابن داود حينما ترجمه ووصفه بالوقف ، وهو ليس بواقفي ، كما يشهد بذلك ابن داود في الباب الذي أفرده في الواقفة ، فإنه لم يذكر إسماعيل هذا منهم ، علماً بأنّ النجاشي لم يرمه بالوقف .

البرقي ، وكذا في الفهرست [١] : له كتاب ، روىٰ عنه إسماعيل بن سليمان .

والحسن بن جرزاد : علىٰ ما في رجال ابن داود[٢] ، عن النجاشي[٣] .

الحسن بن علي بن أبي عثمان سجادة : كما في رجال الشيخ [٤] ، فإنّه قال : غالٍ ، ورد في أصحاب الإمام الجواد والإمام الهادي .

وفي الفهرست [٥] : له كتاب ، روىٰ عنه أحمد بن أبي عبدالله ، وفي النجاشي [٦] : أبو محمد ، كوفي ، ضعّفه أصحابنا ، له كتاب نوادر ، روىٰ الحسين بن عبيدالله بن سهل في حال استقامته عنه ، وفي ابن الغضائري[٧] ، أبو محمد ضعيف ، وفي مذهبه ارتفاع .

وفي الكشي [٨] ، بعد أن حكىٰ عن نصر بن الصباح : أنه كان يفضّل محمد بن أبي زينب علىٰ رسول الله صلىٰ الله عليه وآله ؛ لأنّ الله عاتبه بمثل

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٤ الرقم ٤٠ .

(٢) رجال ابن داود : ص ٢٣٨ الرقم ١١٩ ، وفيه : الحسن بن خرزاد .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٤ الرقم ٨٧ ، وفيه : الحسن بن خرزاذ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٠٠ الرقم ١١ ، وص ٤١٣ الرقم ١٢ ، وفيه : السجادة .

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٤٨ الرقم ١٥٤ .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٦١ الرقم ١٤١ .

(٧) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٤ ، نسخة خطّية .

(٨) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٤١ الرقم ١٠٨٢ .

﴿لَوْلَا أَنْ ثَبَّتْنَاكَ﴾(١) ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾(٢)، ولم يُعاتب ذاك ـ ما نصّه: على السجادة لعنه الله ولعنه اللاعنين والملائكة والناس أجمعين، فلقد كان من العليائيّة الذين يقعون في رسول الله صلى الله عليه وآله، و ليس لهم في الإسلام نصيب.

والحسن بن محمد بن بابا القمي: كما في رجال الشيخ (٣)، فإنّ فيه: غالٍ وفي الكشي(٤) عن الفضل بن شاذان: أنه من الكذّابين المشهورين.

والحسين بن عبيدالله القمي: على ما في رجال الشيخ (٥)، فإن فيه: يُرمى بالغُلوّ، ورد في أصحاب الإمام الهادي، وفي الكشي(٦): أُخرج من قم في وقت كانوا يُخرجون منها من اتّهموه.

والحسين بن عبيدالله السعدي: على ما في النجاشي(٧)، قال: قمي طُعن عليه، ورُمي بالغُلوّ، له كتب صحيحة الحديث، وفي النقد(٨): الظاهر انهما واحد.

---

(١) سورة الإسراء الآية: ٧٤.

(٢) سورة الزمر الآية: ٦٥.

(٣) رجال الشيخ الطوسي: ص ٤٣٠ الرقم ١٠، وص ٤١٤ الرقم ٢١.

(٤) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٨٠٥ الرقم ٩٩٩.

(٥) رجال الشيخ الطوسي: ص ٤١١ الرقم ١٩.

(٦) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٧٩٩ الرقم ٩٩٠.

(٧) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٤٢ الرقم ٨٦.

(٨) نقد الرجال (التفريشي): ص ١٠٦ الرقم ٧٧.

والحسين بن علي الخواتيمي : علىٰ ما في الكشي [(١)] ، قال : هو من الغلاة في وقت علي بن محمد العسكري عليه السلام ، ثمّ روىٰ عن نصر بن الصباح : انه كان غالياً ملعوناً ، وكان أدرك الرضا عليه السلام .

وعدَّ فيهم ابن داود [(٢)] الحسين بن محمد بن سهل النوفلي ، راوياً عن النجاشي[(٣)] ، وليس فيه إلّا الحسن بن محمد بن سهل ، ثمّ إنه لم يذكر فيه إلّا الضعف دون الغُلوّ ، وذكر أنّ له كتباً كثير الفوائد ، روىٰ عنه الحسن بن محمد بن جمهور .

والحسين بن يزيد شاذويه : علىٰ ما حكىٰ ابن الغضائري [(٤)] عن القمّيّين ، قال : زعم القمّيّون أنه كان غالياً ، ورأيت له كتاباً في الصلاة سديداً ، لكن النجاشي [(٥)] وثّقه ، فقال : أبو عبدالله الصفّار ، وكان صحّافاً فيقال : الصحّاف كان [قليل][(٦)] الحديث ، له كتاب الصلاة والاعمال ، كتاب اسماء أمير المؤمنين عليه السلام ، روىٰ عنه جعفر بن محمد .

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٠٤ الرقم ٩٩٨ .

(٢) رجال ابن داود : ص ٢٤١ الرقم ١٥٠ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٧ الرقم ٧٥ .

(٤) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٤ نسخة خطية .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٦٥ الرقم ١٥٣ .

(٦) اثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : «ثقة» .

والحسين بن يزيد النوفلي : علىٰ ما حكىٰ النجاشي [١] عنهم ، قال : كان شاعراً أديباً ، وقال قوم من القميين ، إنه غلا في آخر عُمره ، و ما رأينا له رواية تدلّ علىٰ هذا ، روىٰ عنه إبراهيم بن هاشم ، والبرقي .

وخيري بن علي الطحّان : علىٰ ما في ابن الغضائري [٢] ، قال : كوفيّ ضعيف الحديث ، غالي المذهب ، كان يصحب يونس بن ظبيان ، ويُكثر الرواية عنه ، وله كتاب عن الصادق عليه السلام ، لا يُلتفت إلىٰ حديثه ، وفي النجاشي [٣] : كوفي ضعيف في مذهبه ، ذكر ذلك أحمد بن الحسين ، يقال: في مذهبه ارتفاع ، له كتاب يرويه محمد بن إسماعيل بن بزيع .

وربيعة بن زكريّا الوراق : علىٰ ما في النجاشي [٤] : فإنه قال : وطُعن عليه بالغُلوّ ، له كتاب فيه تخليط ، ذكر ذلك أبو العباس بن نوح ، روىٰ عنه محمد بن اورمة .

وسهل بن زياد الآدمي : علىٰ ما في النجاشي [٥] ، فإنه قال : كان ضعيفاً في الحديث غير معتمد عليه ، وكان أحمد بن محمد بن عيسىٰ يشهد عليه بالغُلوّ والكذب ، وأخرجه من قم إلىٰ الري ، وقد كاتب أبا محمد العسكري ، علىٰ يد

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٨ الرقم ٧٧ .

(٢) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٥ ، نسخة خطّية .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٥٤ الرقم ٤٠٨ ، ذكره باسم : خيبري بن علي الطحان .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٦٤ الرقم ٤٣٤ ، وفيه : ربيع بن زكريا .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٨٥ الرقم ٤٩٠ .

محمد بن عبدالحميد العطّار ، سنة خمس وخمسين ومائتين ، وفي ابن الغضائري[١] :كان ضعيفاً جداً ، فاسد الرواية والمذهب ، وكان أحمد بن محمد بن عيسىٰ أخرجه من قم ، وأظهر البراءة منه ، ونهىٰ الناس عن السماع منه ، والرواية عنه ، ويروي المراسيل ، ويعتمد المجاهيل ، وفي الفهرست [٢]: ضعيف له كتاب ، روىٰ عنه محمد بن أحمد بن يحيىٰ ، وأحمد بن أبي عبدالله ، لكنه وثّقه الشيخ في رجاله [٣] ، فقال : ثقة ورد في أصحاب الإمام الجواد والإمام الهادي .

وطاهر بن حاتم بن ماهويه القزويني : أخو فارس بن حاتم ، كما في رجال الشيخ [٤] ، قال : غالٍ كذّاب ، ورد في أصحاب الإمام الرضا ، وفي الفهرست [٥] :كان مستقيماً ، ثمّ تغيّر وأظهر [٦]الغلوّ ، له روايات ، روىٰ عنه محمد بن عيسىٰ بن عبيد في حال الاستقامة .

وفي النجاشي[٧] :كان صحيحاً ، ثمّ خلّط ، له كتاب ، روىٰ عنه

---

(١) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٧ ، نسخة خطّية .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٨٠ الرقم ٣٢٩ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٠١ الرقم ١ ، وص ٤١٦ الرقم ٤ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٧٩ الرقم ١ .

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٨٦ الرقم ٣٦٠ .

(٦) في المصدر : القول .

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٠٨ الرقم ٥٥١ .

محمد بن عيسىٰ بن عبيد .

والعباس بن صدقة : علىٰ ما في الكشي[(١)] ، قال : قال نصر بن الصباح : إنه من الغلاة الكبار الملعونين .

وعبدالله بن خداش المهري : أبو خداش ، علىٰ ما في النجاشي[(٢)] ، فإنه قال [(٣)] : ضعيف جداً ، وفي مذهبه ارتفاع ، له كتاب ، روىٰ عنه سلمة بن الخطاب ، لكن روىٰ في الكشي[(٤)] عن محمد بن مسعود أنه قال : «مهر»[(٥)] محلّة بالبصرة ، وهو ثقة ، ثمّ روىٰ ابن مسعود ، عن يوسف بن السخت ، أنه قال : سمعت أبا خداش يقول : ما صافحت ذِمياً قطّ ، ولا دخلت بيت ذمّيّ قط[(٦)] ، ولا شربت دواء قطّ ، ولا افتصدت [(٧)] ، ولا تركت غُسل يوم الجمعة قطّ ، ولا دخلت علىٰ قاضٍ قطّ ، لا دخلت علىٰ والٍ قطّ... .

وعبدالله بن سبأ : الذي رجع إلىٰ الكفر ، وأظهر الغُلوّ ، كما في رجال

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٠٦ الرقم ١٠٠٢ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٢٨ الرقم ٦٠٤ .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) رجال الكشي(الكشي) : ج ٢ ص ٧٤٥ الرقم ٨٤٠ .

(٥) في المصدر : ومهرة .

(٦) لم ترد في المصدر .

(٧) كذا في المصدر ، وفي النسختين : اقتصدت .

الشيخ [١] ، وكان قبل من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام ، وروى الكشي [٢] عن محمد بن قولويه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن عيسى [٣] العبيدي ، عن يونس بن عبدالرحمن ، عن عبدالله بن سنان ، قال : حدّثنا أبي ، عن الباقر عليه السلام ، قال : إنّ عبدالله بن سبأ كان يدّعي النبوّة ، ويزعم أنّ أمير المؤمنين عليه السلام هو الله ، تعالى عن ذلك [علواً كبيراً][٤] فبلغ ذلك أمير المؤمنين عليه السلام فدعاه وسأله ، فاقرّ بذلك ، وقال : نعم أنت هو ، وقد كان أُلقي في رَوعي أنك أنت الله ، وأنّي نبيّ ، فقال أمير المؤمين عليه السلام : ويلك قد سخر منك الشيطان ، فارجع عن هذا ـ ثكلتك أُمّك ـ وتب، فأبى ، فحبسه واستتابه ثلاثة أيام فلم يتب ، فأحرقه بالنار .

وعبدالله بن عبدالرحمن الأصم المسمعي : على ما في النجاشي[٥] ، وابن الغضائري[٦] ، ففي النجاشي : ضعيف غالٍ ليس بشيء ، روى عن مسمع كردين وغيره ، له كتاب المزار ، سمعت ممّن رآه : أنه تخليط [٧] ، وله كتاب

---

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٥١ الرقم ٧٦ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٢٣ الرقم ١٧٠ .

(٣) في المصدر : عثمان .

(٤) لم ترد في المصدر .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢١٧ الرقم ٥٦٦ .

(٦) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٨ .

(٧) في المصدر فقال لي هي تخليط .

الناسخ والمنسوخ ، روىٰ عنه محمد بن عيسىٰ بن عبيد ، وفي ابن الغضائري : ضعيف مرتفع القول ، وله كتاب كان في الزيادات ما يدلّ علىٰ خبث عظيم ، ومذهب مُتهافِت ، وكان من كذّابة أهل البصرة .

وعبدالرحمٰن بن أبي حماد أبو القاسم : كما في النجاشي (١) وابن الغضائري(٢) ، ففي النجاشي : كوفيّ انتقل إلىٰ قم وسكنها ، وهو صاحب دار أحمد بن أبي عبدالله ، رُمي بالضعف والغُلوّ ، له كتاب ، روىٰ عنه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب .

وفي ابن الغضائري : كوفيّ سكن قم ، وروىٰ عنه القميّون ، ضعيف جدّاً ، لا يُلتفت إليه ، وفي مذهبه غُلوّ .

وعلي بن أحمد أبو القاسم : كما في النجاشي(٣) والفهرست (٤) ، ورجال الشيخ (٥) ، وابن الغضائري (٦) .

ففي النجاشي : رجل من أهل الكوفة، كان يقول : إنه من آل أبي طالب ، وغلا في آخر عمره ، وفسد مذهبه ، وصنّف كتباً كثيرة ، أكثرها علىٰ الفساد ،

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٣٨ الرقم ٦٣٣ .

(٢) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٩ مخطوط .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٦٥ الرقم ٦٩١ .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩١ الرقم ٣٧٩ .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٨٥ الرقم ٥٤ .

(٦) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٩ مخطوط .

وهذا الرجل تدّعي له الغلاة منازل عظيمة .

وفي الفهرست : كان إمامياً مستقيم الطريقة ، وصنّف كتباً كثيرة سديدة ، ثمّ خلّط وأظهر مذهب المخمّسة ، وصنّف كتباً في الغُلوّ والتخليط ، وله مقالة تُنسب إليه .

وفي رجال الشيخ : مخمّس ورد فيمن لم يَروِ عنهم ، وفي ابن الغضائري : المدّعي العلويّة ، كذاب ، غالٍ ، صاحب بدعة ومقالة ، رأيت له كتباً كثيرة لا يُلتفت اليه ، والمخمّسة طائفة من الغلاة يقولون : إنّ سلمان ، والمقداد ، وعمّاراً ، وأبا ذر ، وعمر بن أمية الضميري[1] ، هم الموكّلون بمصالح العالم ، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً .

وعلي بن حكمة[2] : على ما في الكشي[3] من أنه من الغلاة في وقت علي بن محمد العسكري عليه السلام .

وعلي بن حماد الأزدي : على ما في الكشي[4] ، عن محمد بن مسعود ؛ من أنه متهم بالغُلوّ ، وهو الذي [يروي][5] كتاب الأظلّة .

---

(١) في نسخة ش : الضمري .

(٢) في المصدر : حسكة .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٠٣ الرقم ٩٩٥ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٧٣ الرقم ٧٠٣ ، وفيه : مُتّهم ، بدون ذكر الغُلوّ .

(٥) أثبتناه من المصدر ، ولم ترد في النسختين .

وعلي بن العباس الحراذيني[١] الرازي : علىٰ ما في النجاشي [٢] من أنه رُمي بالغُلوّ ، وغُمِز عليه ، قال : وهو ضعيف جداً ، له كتب ، روىٰ عن محمد بن الحسن الطائي الرازي .

وعمر بن فرات الكاتب[٣] : علىٰ ما في رجال الشيخ [٤] من أنه بغداديّ غالٍ[٥] ، ورد في أصحاب الإمام الرضا .

وفارس بن حاتم بن حاتم [٦] بن ماهويه القزويني : نزيل العسكري ، كما في رجال الشيخ [٧] من أنه غالٍ ملعون ، ورد في أصحاب الإمام الهادي ، وفي ابن الغضائري [٨] : فسد مذهبه ، وقتله بعض أصحاب أبي محمد عليه السلام بالعسكر ، لايُلتفت إلىٰ حديثه ، وله كتب كلّها تخليط ، وروىٰ الكشي [٩] أخباراً تدلّ علىٰ لعنه وكذبه ، ومن الغريب ذكر ابن داود[١٠] له في البابين .

---

(١) في المصدر : الجراذيني .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٥٥ الرقم ٦٦٨ .

(٣) في المصدر : كاتب .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٨٣ الرقم ٤٩ .

(٥) في نسخة ش : قال .

(٦) لم ترد في المصدر وليس في نسخة ش .

(٧) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٢٠ الرقم ٣ .

(٨) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٠ مخطوط .

(٩) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٠٥ ، وص ٨٠٦ الرقم ٩٩٩ والرقم ١٠٠٣ .

(١٠) رجال ابن داود : ص ١٥٠ الرقم ١١٨٥ ، وص ٢٦٥ الرقم ٣٨٨ .

وفارس بن محمد القزويني ، وفارس بن حاتم الفهري : علىٰ ما في رجال ابن داود [١] ـ عن الكشي ـ من أنهما غليا[٢] في زمن علي بن محمد العسكري عليه السلام .

وفرات بن الأحنف العبدي : علىٰ ما في رجال الشيخ [٣] من أنه يُرمىٰ بالغُلوّ والتفريط في القول ، ورد في أصحاب الإمام زين العابدين والإمام الباقر والإمام الصادق ، وفي ابن الغضائري[٤] : كما زعموا غالٍ كذّاب ، لكن في الخلاصة [٥] عن العقيقي : أنه كان زاهداً رافضاً للدنيا ، ثمّ روىٰ عن بعض مشايخه من أهل الكوفة ، أنه كان يقول : إنّ في محمد شيئاً من القديم .

والقاسم بن علي بن يقطين : علىٰ ما في رجال ابن داود[٦] عن النجاشي[٧]، وليس في النجاشي إلّا الرمي بالضعف ، فإنه قال : سكن قم ، وما أظن له كتاباً يُنسب إليه إلّا زيادة في كتاب التجمّل والمروّة للحسين بن سعيد ، وكان ضعيفاً علىٰ ما ذكره ابن الوليد .

---

(١) رجال ابن داود : ص ٢٦٦ الرقم ٣٨٨ .

(٢) في المصدر : غاليان .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٩٩ الرقم ١ ، وص ١٣٣ الرقم ٦ ، وص ٢٧٣ الرقم ٣٩ .

(٤) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٠ .

(٥) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ٢٤٧ الرقم ١ .

(٦) رجال ابن داود : ص ٢٦٦ الرقم ٣٩٧ ، وفيه : القاسم بن الحسن بن علي ...

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣١٦ الرقم ٨٦٥ وفيه القاسم بن الحسن بن علي ....

نعم ، في ابن الغضائري[١] : حديثه نعرفه وننكره ، ذكر القميّون : أنّ في مذهبه ارتفاعاً ، والأغلب عليه الخير .

والقاسم الشعراني اليقطيني : على ما في رجال الشيخ [٢] من أنه يُرمى بالغلوّ ، ورد في أصحاب الإمام الهادي ، وفي الكشي[٣] : أنه من الغلاة في وقت أبي محمد العسكري عليه السلام ، واحتمل في النقد[٤] أنهما واحد .

والقاسم بن محمد القمي : المعروف بكاسولا ، على ما في رجال ابن داود[٥] عن الكشي ، ولم نعثر في الكشي على شيء ، لكن في النجاشي[٦] لم يك[٧] بالمرضي ، له كتاب نوادر ، روى عنه ، البرقي ، وفي ابن الغضائري[٨] : أبو محمد حديثه يُعرف تارة ويُنكر أخرى ، ويجوز أن يخرج شاهداً .

---

(١) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٠ ، وفيه القاسم بن الحسن بن علي ....

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٢١ الرقم ٢ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٠٢ الرقم ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ ...

(٤) نقد الرجال (التفريشي) : ص ٢٧٠ الرقم ٩ .

(٥) رجال ابن داود : ص ٢٦٧ الرقم ٤٠٢ ، وفي هامشه : لا يوجد القاسم بن محمد القمي في (كش) حتى ينسب إليه الغُلوّ ، وكذلك نحن لم نعثر عليه .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣١٥ الرقم ٨٦٣ .

(٧) في المصدر وفي نسخة ش : يكن .

(٨) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٠ ، وفيه : «الاصبهاني» بدل «القمي» ، ولعلّه اصفهاني أصلاً ، قمي مسكناً ، أو العكس ، وكذلك كاسولا .

ومحمد بن أسلم الطبري البجلي : علىٰ ما في النجاشي[١] فإنّ فيه : أبو جعفر أصله كوفيّ ، كان يتّجر إلىٰ طبرستان ، يُقال : إنه كان غالياً ، فاسد الحديث ، له كتاب ، روىٰ عنه محمد بن علي ، وفي الفهرست [٢] : له كتاب روىٰ عنه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب .

ومحمد بن أورمة [٣] : غمز عليه القميّون بالغُلوّ ، لكن ظهر براءة ساحته ، كما سيجيء في الفائدة الثانية [٤] .

ومحمد بن بحر الدهني : علىٰ ما في الفهرست[٥] ، وابن الغضائري [٦] ، ففي الفهرست : كان من المتكلمين ، وكان عالماً بالأخبار ، فقيهاً ، إلّا أنه متّهم بالغُلوّ ، وله نحو من خمسمائة مصنّف ورسالة ، وكتبه موجودة ببلاد خراسان[٧] .

وفي ابن الغضائري : ضعيف ، في مذهبه ارتفاع ، لكن في النجاشي[٨] :

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٦٨ الرقم ٩٩٩ ، وفيه : «الجبلي» بدل «البجلي» .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٣٠ الرقم ٥٧٦ ، وفيه : «الجبلي» بدل «البجلي» .

(٣) في نسخة ش : أرومة .

(٤) يأتي في الفائدة الثانية ص٤٥٨ ، ذكره النجاشي ، وفيه : ابن اوريمة ص ٣٢٩ الرقم ٨٩١ ، والفهرست : ص ١٤٣ الرقم ٦١٠ .

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٣٢ الرقم ٥٨٧ ، وفي الفهرست : الرهني .

(٦) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٣ .

(٧) في المصدر : أكثرها موجودة في خراسان .

(٨) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٨٤ الرقم ١٠٤٤ ، وفي المصدر : الرهني .

قال بعض أصحابنا : إنه كان في مذهبه ارتفاع ، وحديثه قريب من السلامة ، ولا أدري من اين قيل ذلك ؟ روىٰ عنه أبو العباس أحمد بن نوح .

ومحمد بن بشير : علىٰ ما في رجال الشيخ (١) من أنه غالٍ ملعون .

وروىٰ الكشي(٢) أخباراً كثيرة تدلّ علىٰ ذمّه ، كقول الرضا عليه السلام : (إنّ محمد بن بشير كذب علىٰ أبي الحسن موسىٰ عليه السلام ، فاذاقه الله حرّ الحديد) وكيف كان ، فهذا غير محمد بن بشير الثقة ، الذي يروي عنه محمد بن الحسن بن أبي الخطاب .

ومحمد بن جمهور : أبو عبدالله القمي البصري ، علىٰ ما في الفهرست (٣) ، فإنه قال : له كتب أخبرنا برواياته كلّها ـ [إلاّ ما كان](٤) فيها من غلوّ وتخليط ـ جماعة .

وفي النجاشي(٥) : ضعيف في الحديث فاسد المذهب ، وقيل : فيه أشياء الله أعلم بها من عظمها ، له كتب ، رواها(٦) الحسن (٧) ابنه .

---

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٦١ الرقم ٣٨ ، وفيه : بشر .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٩١ الرقم ٥٤٤ .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٤٦ الرقم ٦١٥ ، وفيه : العمي .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٣٧ الرقم ٩٠١ ، وفيه : «العمي» ، وليس «القمي» .

(٦) في النسختين : روىٰ .

(٧) لم ترد في نسخة ش .

وفي رجال الشيخ [١] : غالٍ ، ورد في أصحاب الإمام الرضا ، وفي ابن الغضائري[٢] : غالٍ ، فاسد الحديث ، لا يكتب حديثه ، رأيت له شعراً يُحلّل فيه مُحرّمات الله عزّ وجلّ .

ومحمد بن الحسن بن شمعون [٣] : على ما في النجاشي[٤] ، ورجال الشيخ [٥] ، وابن الغضائري[٦] ، ففي النجاشي : أبو جعفر بغداديّ ، واقف ، ثمّ غلا [وكان ضعيفاً جداً ، فاسد المذهب ، له كتب ، وفي رجال الشيخ : بصريٌّ غال][٧] ورد في أصحاب الإمام الجواد [والإمام الهادي والإمام العسكري ، وفي ابن الغضائري : واقف ، ثمّ غلا][٨] ، ضعيف متهافت ، لا يُلتفت إليه ولا الىٰ مصنّفاته ، وسائر ما يُنسب إليه .

ومحمد بن الحسين بن سعيد الصائغ : علىٰ ما حكىٰ في النجاشي [٩] ،

---

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٨٧ الرقم ١٧ ، وفيه : العمّي .

(٢) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١١ مخطوط .

(٣) في نسخة ش : شمون .

(٤) رجال النجاشي(النجاشي) : ص ٣٣٥ الرقم ٨٩٩ ، وفيه : بن شمون .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٠٧ الرقم ٢٩ ، وص ٤٢٤ الرقم ٢٧ ، وص ٢٣٦ الرقم ٢٠ ، وفيه : شمون .

(٦) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٢ مخطوط .

(٧) لم ترد في نسخة ش .

(٨) لم ترد في نسخة ش .

(٩) رجال النجاشي(النجاشي) : ص ٣٣٧ الرقم ٩٠٠ .

قال : أبو جعفر ضعيف جداً ، قيل : إنه غالٍ ، له كتاب التباشير ، وكتاب النوادر .

ومحمد بن سليمان الديلمي : علىٰ ما في رجال الشيخ (١) : من أنه يُرمىٰ بالغُلوّ ، ورد في أصحاب الإمام الرضا ، وفي ابن الغضائري(٢) : ضعيف في حديثه ، مرتفع في مذهبه ، وفي النجاشي(٣) : ضعيف جداً لايُعولّ عليه في شيء ، روىٰ أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عنه .

وفي الفهرست (٤) : له كتاب ، روىٰ عنه إبراهيم بن إسحاق النهاوندي ، وأحمد بن أبي عبدالله .

ومحمد بن سنان : علىٰ ما في ابن الغضائري(٥) : من أنه غالٍ ، وفي الفهرست (٦) : له كتب : وقد طُعن عليه وضُعِّف ، وكتبه مثل كتب الحسين بن سعيد علىٰ عددها ، وله كتاب النوادر ، وجميع ما رواه ـ إلّا ما كان فيها من تخليط ، أو غُلوّ ـ أخبرنا به جماعة ، عن الصدوق ، عن أبيه ، وابن الوليد ، عن سعد ، والحميري ، والعطّار ، عن محمد بن الحسين الزيّات ، وأحمد بن محمد ، عنه ، ثم رواها بطريقٍ آخر ، عن محمد بن الصيرفي ، عنه ، وفي رجال

---

(١) رجال الشيخ الطوسي : ٣٥٩ الرقم ١٠ .

(٢) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١١ مخطوط .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٥٦ الرقم ٩٨٧ .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٣١ الرقم ٥٨١ .

(٥) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١١ مخطوط .

(٦) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٤٣ الرقم ٦٠٩ .

الشيخ (١) : ضعيف ، ورد في أصحاب الإمام الكاظم ، والإمام الرضا ، والإمام الجواد ، وفي النجاشي (٢) : أنه محمد بن الحسن بن سنان ، ولكن تُوفي أبوه وهو طفل ، وكفله جدّه فنُسب إليه ، ثمّ روىٰ عن ابن عقدة : أنه روىٰ عن الرضا عليه السلام ، وأن له مسائل عنه معروفة ، وأنه (٣) رجل ضعيف جداً ، لا يُعوّل عليه ، ولا يُلتفت إلىٰ ما تفرّد به ، وعن (٤) أبي عمرو في رجاله ، عن (٥) محمد بن قتيبة ، عن الفضل بن شاذان ، أنه قال : لا أُحلّ لكم أن ترووا أحاديث محمد بن سنان (٦) ، وعن (٧) أبي عمرو أيضاً : أنه وجد بخطّ الشاذاني : أنه سمع العاصمي يقول : إنّ (٨) سنان بن محمد بن عيسىٰ ، قال : كنت مع صفوان بن يحيىٰ بالكوفة في منزل ؛ إذ دخل علينا محمد بن سنان ، فقال صفوان : إنّ (٩) هذا ابن سنان لقد همّ أن يطير غير مرّة فقصصناه حتىٰ ثبت معنا ، قال : وهذا يدلّ علىٰ اضطراب زال ، وقد صنّف كتباً ، روىٰ عنه

---

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٦١ الرقم ٣٩ ، وص ٣٨٦ الرقم ٧ ، وص ٤٠٥ الرقم ٣.

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٢٨ الرقم ٨٨٨.

(٣) في المصدر : وهو .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٩٦ الرقم ٩٧٩ .

(٥) في المصدر : أبو الحسن علي بن محمد بن قتيبة .

(٦) في المصدر : عني .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٩٦ الرقم ٩٨٠ .

(٨) في المصدر : إنّ عبدالله بن محمد بن عيسىٰ الأسدي .

(٩) لم ترد في المصدر .

محمد بن الحسين الزيّات، ومات سنة عشرين ومائتين. وفي الكشي[1]، عن حمدويه: أنّ أيّوب بن نوح دفع إليه دفتراً فيه أحاديث محمد بن سنان، فقال: إن شئتم ان تكتبوا ذلك فافعلوا، فإنّي كتبت عن محمد بن سنان، ولكن لا أروي لكم عنه شيئاً، فإنه قال قبل موته: كلما حدثتكم[2] لم يكن لي سماع، ولا رواية، وإنما وجدته.

ثم ذكر: أنه وجد في بعض كتب الفضل بن شاذان: أنّ من الكذّابين المشهورين[3] ابن سنان، وليس عبدالله[4] بن سنان مولى قريش، ثمّ حكى عن أبي عمرو: أن قد روى عنه الفضل بن شاذان، وأبوه، ويونس، ومحمد بن عيسى العبيدي، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، والحسن والحسين ابنا سعيد الأهوازيّان، وأبناء دندان، وأيّوب بن نوح، وغيرهم من العدول والثقات من أهل العلم، قال: وكان محمد بن سنان مكفوف البصر أعمى فيما بلغني، ثمّ روى عدّة أخبار تدلّ على مدحه:

منها[5]: ما رواه عن حمدويه، عن الحسن بن موسى، عنه من أنّ أبا الحسن موسى عليه السلام، حين نعى إليه نفسه، وأخبره بُظلم ولده الرضا عليه السلام من بعده، وجحد إمامته، فقال له ابن سنان: لئن مدّ الله في عمري

---

(١) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٧٩٥ الرقم ٩٧٦، وفيه: فقال لنا.

(٢) في المصدر: به.

(٣) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٨٢٣ الرقم ١٠٣٣.

(٤) ربما ظهر من هذا ان محمداً ليس أخا عبدالله «رحمه الله».

(٥) لم ترد في نسخة ش.

لأُسلِمنّ إليه حقّه ، ولأُقرّنّ له بالإمامة ... إلىٰ آخر ما قال ، قال له : (يا محمد يمد الله في عمرك ، وتدعو إلىٰ إمامته وإمامة من يقوم مقامه من بعده : قال محمد : فقلت [١] : جُعلت فداك ومن ذاك ، قال : محمد ابنه ، قلت : بالرضا والتسليم ، فقال : كذلك ، وقد وجدتك في صحيفة أمير المؤمنين عليه السلام ، أما إنّك في شعيتنا أبين من البرق في الليلة الظلماء ، ثمّ قال : يا محمد إنّ المفضّل أُنسي ومستراحي ، وأنت أُنسهما ومستراحهما ، حرام علىٰ النار أن تمسّك أبداً) .

وروىٰ شيخ الطائفة [٢] عن أبي طالب القمّي ، قال : دخلت علىٰ أبي جعفر الثاني فيآخر عمره ـ أي [٣] [آخر عمر محمد بن سنان] [٤] ـ فسمعته يقول : (جزىٰ الله صفوان بن يحيىٰ ، ومحمد بن سنان ، وزكريّا بن آدم ، وسعد ابن سعد ، عني خيراً) .

وقال في كتاب الغيبة [٥] : وأما محمد بن سنان ، فإنه روىٰ عن علي بن الحسين بن داود شاذويه [٦] قال : سمعت أبا جعفر الثاني صلوات الله عليه

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٩٦ الرقم ٩٨٢ .
(٢) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٤٨ ح ٣٠٣.
(٣) في نسخة ش : في .
(٤) لم ترد في المصدر .
(٥) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٤٨ ح ٣٠٤.
(٦) لم ترد في المصدر .

يذكر محمد بن سنان بخير ، ويقول : (رضي الله عنه برضائي عنه ، فما خالفني ، وخالف أبي قط) .

وقال المفيد في إرشاده (١) : إنه من خاصّة الكاظم عليه السلام وثقاته ، وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته ، وممّن روىٰ النصّ علىٰ الرضا عليه السلام .

قال السيد رضيّ الدين بن طاووس (٢) : إني لأعجب ممّن ذمّ ؛ أليسوا رووا أخبار مدحه عن الائمّة الثلاثة عليهم السلام ؟! وذكر أنه يكون بعض الأشياء من بعض المعاصرين مع بعضهم ، فإنّ الفضل بن شاذان ذكر : أنّ لا ترووا أحاديث محمد بن سنان مادمت حياً ، وارووها بعد موتي ، فلا تعجل في ذمّ مَن ذمّوا ، ورواية الثقات العدول عنه [تدلّ علىٰ ذلك](٣) .

وعن السيد الزاهد ابن طاووس في كتاب فلاح السائل (٤) أنه قال : سمعت من يذكر طعناً علىٰ محمد بن سنان ، ولعلّه لم يقف [إلا علىٰ الطعن عليه](٥) ، ولم يقف علىٰ تزكيته والثناء عليه(٦) ، وكذلك يحتمل اكثر الطعون .

---

(١) الارشاد (المفيد) : ص ٣٠٤ .

(٢) فلاح السائل (ابن طاووس) : ص ١٣ وردت بالمعنىٰ .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) فلاح السائل (ابن طاووس) : ص ١٢ .

(٥) لم ترد في المصدر .

(٦) لم ترد في النسخة المعتمدة ، واثبتناه من نسخة ش .

ثم حكىٰ عن المفيد في كتاب كمال شهر رمضان [١] ـ لما ذكر محمد بن سنان ، بعد الثناء عليه ، ونقل ما مرّ من الأخبار في مدحه ـ مالفظه : هذا مع جلالته في الشيعة ، وعلوّ شأنه ورئاسته ، وعظم قدره ، ولقائه من الأئمّة عليهم السلام ثلاثة ، وروايته عنهم عليهم السلام ، وكونه بالمحلّ الرفيع منهم ـ الكاظم[٢] والرضا والجواد عليهم السلام ـ مع معجز[٣] أبي جعفر عليه السلام[٤] فيما رواه محمد بن الحسن [٥] بن أبي الخطّاب : أنّ محمد بن سنان كان ضرير البصر ، فتمسّح بأبي جعفر الثاني عليه السلام ، فعاد إليه بصُره بعدما كان افتقد ، انتهىٰ .

قيل : ومن هنا كان [٦] شبيه فطرس .

قلت : وفي كلام صفوان الذي سمعت ما يجمع بين الكلمة المختلفة فيه ، فمن ذمّ وضعّف نظر إلىٰ اضطرابه الذي كان يقع منه أحياناً ، ويظهر لمن يأخذ

---

(١) فلاح السائل (ابن طاووس) : ص ١٢ .

(٢) في المصدر : أبو إبراهيم موسىٰ بن جعفر ، وأبو الحسن علي بن موسىٰ ، وأبو جعفر محمد بن عليّ .

(٣) في المصدر : ومع معجزة .

(٤) في المصدر : الذي أظهرها الله تعالىٰ ، وآيته التي أكرمه بها.

(٥) في المصدر : الحسين .

(٦) في نسخة ش : يسمّىٰ .

بظاهر الحال ، ومن وثق عمل على ما اطّلع عليه من الثبات ، على أنّ [١] ما يُرمىٰ به من الضعف ودعوىٰ الارتفاع إنما جاء من عدم تماسكه ، وكتمانه لما يُلقىٰ إليه من سرّ ، فروىٰ الكشي [٢] ، عن حمدويه ، عن سهل [٣] ، عن محمد المرزبان ، عنه أنه قال : شكوت إلىٰ الرضا عليه السلام وجع العين ، فأخذ قرطاساً ، فكتب إلىٰ أبي جعفر عليه السلام [٤] ، ودفع الكتاب إلىٰ الخادم ، وأمرني أن أذهب معه ، وقال : اكتم فأتيناه وخادم قد حمله ، قال : فتح الخادم الكتاب بين يدي أبي جعفر عليه السلام ، وجعل [٥] عليه السلام ينظر في الكتاب ، ويرفع رأسه إلىٰ السماء ، ويقول : ناجٍ ، ففعل ذلك مراراً ، فذهب كلّ وجع في عيني ، وأبصرت بصراً لا يبصره أحد ، وقلت له [٦] : جعلك الله شيخاً علىٰ هذه الأمّة ، كما جعل عيسىٰ بن مريم شيخاً علىٰ بني إسرائيل [٧] ، ثم قلت له : يا شبيه صاحب فطرس [يعني الحسين عليه السلام حين [٨] تمسح

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٤٩ الرقم ١٠٩٢ .

(٣) في المصدر : أبو سعيد الآدمي .

(٤) في المصدر : وهو أقلّ من يفتي .

(٥) في المصدر : فجعل أبو جعفر .

(٦) في المصدر قال : فقلت لأبي جعفر عليه السلام ، وفي نسخة ش : جُعلت فداك .

(٧) في المصدر : قال .

(٨) في نسخة المعتمدة : حتّىٰ .

بمهده الملك فطرس ، وجبر جناحه][1] ، قال : وانصرفت وقد أمرني الرضا عليه السلام أن أكتم ، فمازلت صحيح النظر[2] ، حتىٰ أذعت ماكان من أبي جعفر عليه السلام في أمر [عيني][3] فعاودني الوجع ، وسأله ابن المرزبان عن حديث فطرس فقصّه عليه .

وحكىٰ [4] أيضاً بطريقه عن شاذويه بن [5] الحسين بن داود القمي ، قال : دخلت علىٰ أبي جعفر عليه السلام وبأهلي حبل ، فقلت : جُعلت فداك ادعُ الله أن يرزقني ولداً ذكراً ، فأطرق ملياً ، ثم رفع رأسه ، فقال : إذهب فإنّ الله يرزقك غلاماً ذكراً ثلاث مرات ، قال : فقدمت مكّة فصرت إلىٰ المسجد ، فأتىٰ محمد بن الحسن بن صباح برسالة من [6] جماعة من أصحابنا منهم صفوان بن يحيىٰ ، ومحمد بن سنان ، وابن أبي عمير[7] ، فأتيتهم فسألوني ، فخبّرتهم بما قال : فقالوا لي : فهمت عنه ذكراً وزكىٰ ، فقلت : [ذكيٌ][8] مذ

---

(١) لم ترد في المصدر .

(٢) في المصدر : البصر .

(٣) في النسخة المعتمدة : «عيسىٰ» ، وفي نسخة ش وفي المصدر : «عنّي» ، والظاهر أنّها تصحيف كلمة «عيني» التي أثبتناها .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٤٨ الرقم ١٠٩٠ .

(٥) في نسخة ش : أنّ .

(٦) كذا في المصدر ونسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : عن .

(٧) في المصدر : وغيرهم .

(٨) أثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : ذكر .

قد فهمت [١]، قال ابن سنان : أما أنت فستُرزق ولداً ذكراً ، أما إنه يموت على المكان ، أو يكون ميّتاً ، فقال أصحابنا لمحمد بن سنان : أسأتَ ، قد علمنا الذي علمت ، فأتى غلام في المسجد ، فقال : أدرك فقد مات أهلك ، فذهبت مسرعاً ، فوجدتها على شرف الموت ، لم تلبث ان ولدت غلاماً ذكراً ميتاً .

ولقد كان متسرّعاً متهتكاً في أمر أهل البيت عليهم السلام ، وقد مرّ فيما يقع به القدح ما يوضّح لك هذا المقام ، فليُلحظ .

ثمّ رأيت الشريف نعمة الله الجزائري يقول في كنز الطالب :

التحقيق : أنّ الطعن إنّما جاء إليه من طريقين :

الأوّل : ماروى الكشي [٢] ، وذكر كلام أيوب بن نوح المتقدّم .

الثاني : [٣] من اشتمال أحاديثه على الغُلوّ ، وارتفاع القول ؛ والجواب :

أمّا عن الأوّل : فبعدم صحّته ، وعلى تقديرها [٤] فلعلّ فيه دلالة على كمال ورعه ؛ حيث إنه لم يرضَ أن يُروى عنه ما رواه بطريق الوجدان في الكتب ، مع أنّ ذلك من جملة الطرق المذكورة في تحمّل الأحاديث [لا] سيّما في الكتب المتواترة ، كما كانت في أعصار أصحاب الأئمّة عليهم السلام .

---

(١) في المصدر : فهمته .

(٢) لم ترد في النسخة المعتمدة .

(٣) في نسخة ش : ماذكره بعضهم .

(٤) في نسخة ش : تقديره .

وأما عن الثاني : فهو أنّ من[1] مارس الأخبار وتصفّح الآثار ، لايشكّ في أنه قد كان لكلّ واحدٍ من الأئمة عليهم السلام خواصٌّ من شيعته ، يُطلِعونهم على عجائب أُمورهم ، وغرائب أخبارهم ، ولم يُطْلعوا سواهم عليها ؛ لعدم إتّساع صدورهم لتحمّل مثل تلك الأُمور النادرة ، فإذا حدّث أولئك الخواصّ بتلك الأحاديث ـ التي لم يشاركوا في روايتها ـ بادر طوائف الشيعة إلى تكذيبهم ، والردّ عليهم ، ونسبتهم إلى الغُلوّ ، وارتفاع القول ، كما وقع في شأن سلمان ، وأبي ذر ، رحمهما الله ، من قوله[2] صلّى الله عليه وآله : (لو علم أبو ذرّ ما في قلب سلمان لقتله) ، فكيف الظن بغيره ؟!

قال : ولا شكّ أنّ محمد بن سنان ، كان من أخصّ خواصّ الإمامين الطاهرين الرضا والجواد عليهما السلام .

ويؤيّده ما روي[3] عن الحسن بن شعيب ، عن محمد بن سنان ، قال : دخلتُ على أبي جعفر الثاني عليه السلام فقال : (يا محمد كيف أنت إذا لعنتُك وبرئتُ منك ، وجعلتُك محنة للعالمين ، قلت[4] : تفعل بعبدك ما تشاء[5] ، ثمّ

---

(١) أضفناها من نسخة ش .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٧٠ الرقم ٤٠ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٤٩ رقم ١٠٩١ .

(٤) في المصدر : له .

(٥) في المصدر : ياسيدي .

قال : يا محمد أنت عبدٌ[١] أخلصت لله إني ناجيت الله فيك ، فأبىٰ إلّا أن يُضِلّ بك كثيراً ، ويهدي بك كثيراً) ، ونحو هذا .

قال : والحاصل : إنَّ ما به طُعن عليه بعينه هو الثناء عليه .

ثم ذكر ما حاصله : إنَّ طريقة المشايخ استمرّت علىٰ أنهم إذا عثروا من أحدهم علىٰ رواية خلاف ما عندهم ، أو علىٰ مذهب يُخالف ما ذهبوا إليه ، أنهم يستبيحون تخطئته ونسبته إلىٰ الخلل والخبط ، بل نقصان الإيمان ، لئلّا يتّبعه الناس في ذلك الخطأ ، كما وقع للسيد المرتضىٰ مع الصدوق في سهو النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله ، ولصاحب المدارك مع المولىٰ الصالح العالم عبدالله التستري ؛ حيث زار علماء النجف عند وفوده ولم يزره ؛ لمنعه من العمل بأخبار الآحاد ، حتىٰ قال : إنه مُبدع ، ومن زار ذا بدعةٍ فكأنّما سعىٰ في خراب الدين ، وخاصّة محمد بن سنان وأضرابه ، فقد [رووا][٢] من الأخبار الغريبة ، والأسرار العجيبة ، ما يتعلّق به الغلاة والمفوّضة في ترويج مذاهبهم الفاسدة ، ولم يتنبهوا لتأويلها .

ومحمد بن صدقة البصري : علىٰ ما في رجال الشيخ[٣] من أنه غالٍ ، لكن في النجاشي[٤] : ابن صدقة العنبري البصري ، أبو جعفر ، روىٰ عن [أبي

---

(١) في المصدر : قد .

(٢) لا توجد في النسخة المعتمدة ، واثبتناها من نسخة ش .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٩١ الرقم ٦٠ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٦٤ الرقم ٩٨٣ .

الحسن موسىٰ وعن الرضا عليهما السلام][(١)] ، له كتاب عن موسىٰ بن جعفر عليه السلام ، روىٰ عنه الحسن بن علي بن زكريّا.

ومحمد بن عبدالله بن مهران الكرخي : علىٰ ما في رجال الشيخ[(٢)] من أنه يرمىٰ بالغُلوّ ، ضعيف ، ورد في أصحاب الإمام الجواد والإمام الهادي ، روىٰ عنه محمد بن يحيىٰ ، وفي ابن الغضائري[(٣)] : أبو جعفر غالٍ ضعيف كذاب ، له كتاب في الممدوحين والمذمومين ، يدلّ علىٰ خبثه وكذبه ، ونبّه في النجاشي[(٤)] والفهرست[(٥)] علىٰ ضعفه ، وترجمة محمد بن أحمد بن يحيىٰ .

ومحمد بن علي بن إبراهيم بن موسىٰ بن جعفر : القرشي مولاهم المعروف بأبي سمينة ، علىٰ ما في الكشي ، عن حمدويه ، عن بعض مشيخته من أنه رُمي

---

(١) أثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : (روى عن الجواد والرضا) ، والظاهر أنه اشتباه من النساخ ، فبدل أن يرمز بـ(م) للامام الكاظم رمز بـ(د) والجواد لا يقدّم على أبيه ، وقد راعينا المصادر الرجالية في ذلك .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٠٦ الرقم ١٥ وص ٤٢٣ الرقم ٢٦ وص ٤٩٣ الرقم ١٧ .

(٣) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٢ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٥٠ الرقم ٩٤٢ .

(٥) لم يذكره في الفهرست بالضعف ، بل جاء ذلك في رجاله ، والظاهر أنّ الاشتباه وقع من الناسخ أو من المؤلف قدّس سرّه ، حيث أراد أن يقول : رجال الشيخ . فقال : الفهرست ؛ وعبارته في رجال الشيخ : (يرمى بالغُلوّ ضعيف) : ص ٤٢٣ رقم ٢٦ .

بالغُلوّ ، [وفيه : إنه من أصحاب الرضا عليه السلام][١] ، وأنّ الفضل[٢] بن شاذان ذكر في بعض كتبه : الكذّابون المشهورون أبو الخطّاب ، ويونس بن ظبيان ، ويزيد الصائغ ، ومحمد بن سنان ، وأبو سمينة أشهرهم . وفي النجاشي[٣] : ضعيف جداً ، فاسد الاعتقاد ، لا يُعتمَد في شيء[٤] ، ورد قم ، وقد اشتهر بالكذب[٥] بالكوفة ، ونزل علىٰ أحمد بن محمد بن عيسىٰ مدّة ، ثمّ شهر[٦] بالغُلوّ ، فجُفي[٧] ، وأخرجه أحمد بن محمد بن عيسىٰ عن قم ، له قصّة ، له كتب ، روىٰ عنه محمد بن أبي القاسم ماجيلويه ، وجعفر بن عبدالله المحمدي ، وفي الفهرست[٨] : له كتب ، وقيل : إنها مثل كتب الحسين بن سعيد ، أخبرنا [بذلك][٩] جماعة عن الصدوق ، عن أبيه ، وابن الوليد ، ومحمد بن علي ماجيلويه ، عن محمد بن أبي القاسم ، عنه ، إلّا ما كان فيها من

---

(١) لم ترد في الكشي في ترجمة أبي سمينة أنه من أصحاب الرضا عليه السلام .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٣٢ الرقم ٨٩٤ .

(٤) في المصدر ونسخه ش : وكان .

(٥) في نسخة ش : بالكذّاب .

(٦) في المصدر : «تشهّر» ، وفي نسخة ش : فشهر .

(٧) كذا في المصدر ، وفي النسختين : فخفي .

(٨) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٤٦ الرقم ٦١٤ .

(٩) لم ترد في النسختين ، وإنما أثبتناها من المصدر .

تخليط ، أو غُلوّ[١] وتدليس ، أو ينفرد به ، ولا يعرف من غير طريقه ، وفي ابن الغضائري[٢] : كوفيّ ، كذّاب ، غالٍ ، وكان شهيراً في الارتفاع ، لا يلتفت إليه ، ولا يكتب حديثه .

ومحمد بن عيسىٰ بن عبيد اليقطيني : على ما حكيٰ في الفهرست[٣] ؛ حيث قال : ضعيف ، استثناه أبو جعفر بن بابويه من رجال نوادر الحكمة ، وقال: لا أروي ما يختصّ بروايته ، وقيل : إنه كان يذهب مذهب الغلاة . وفي رجال الشيخ : يونس[٤] ضعيف ، ورد في أصحاب الإمام الرضا والإمام الجواد والإمام الهادي والإمام العسكري[٥] .

---

(١) في المصدر : أو .

(٢) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٢ .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٤٠ الرقم ٦٠١ .

(٤) هو محمد بن عيسىٰ بن عبيد بن يقطين مولىٰ بني أسد بن خزيمة ، أبو جعفر العبيدي اليقطيني الأسدي الخزيمي البغدادي اليونسي ، قيل : وجه النسبة إلى يونس باعتبار كثرة روايته عن يونس بن عبدالرحمن ، ولكن الذي يظهر من قول الشيخ رحمه الله في باب أصحاب الهادي عليه السلام : أنّ يونس أحد أجداده أيضاً ، وهو والد يقطين ، واليونسي نسبة إليه ، فلاحظ .

(٥) لم يذكره الشيخ في رجاله في أصحاب الجواد ، وعدّه في أصحاب الرضا (ص ٣٩٣ الرقم ٧٦) قائلاً : محمد بن عيسىٰ بن عبيد بغدادي ، وفي أصحاب الهادي (ص ٤٢٢ الرقم ١٠) قائلاً : محمد بن عيسىٰ بن عبيد اليقطيني بن يونس ضعيف ، وفي أصحاب العسكري (ص ٤٣٥ الرقم ٣) قائلاً : محمد بن عيسىٰ بن عبيد اليقطيني بغدادي يونسي ، وفيمن لم يروِ عنهم عليهم =

لكن قال النجاشي(١) : أبو جعفر جليل في أصحابنا ، ثقة ، عين ، كثير الرواية ، حسن التصانيف ، روىٰ عن أبي جعفر الثاني مكاتبة ومشافهة .

ذكر أبو جعفر بن بابويه ، عن ابن الوليد أنه قال : ما تفرَّد به محمد بن عيسىٰ ـ من كتب يونس وحديثه ـ لا يُعتمد عليه . قال النجاشي : ورأيت أصحابنا ينكرون هذا القول ، ويقولون : مَن مثلُ أبي جعفر محمد بن عيسىٰ ، ثم حكىٰ عن الكشي(٢) ، عن القتيبي : أنه كان الفضل بن شاذان يُحبّ العبيدي ، ويُثني عليه ، ويمدحه ، ويميل إليه ، ويقول : ليس في أقرانه مثله.

قال النجاشي(٣) : وبحسبك هذا الثناء من الفضل رحمه اللّٰه ، ثم ذكر : أنَّ له كتباً ، روىٰ عنه الحميري ، وسعد .

وقال(٤) في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيىٰ ـ عند ذكر المستثنين ـ قال أبو العباس بن نوح : وقد أصاب شيخنا أبو جعفر محمد بن الحسن بن الوليد في ذلك كلّه ، وتبعه أبو جعفر بن بابويه رحمه اللّٰه علىٰ ذلك ، إلاّ في

= السلام (ص ٥١١ الرقم ١١١) قائلاً : محمد بن عيسىٰ اليقطيني ضعيف .

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٣٣ الرقم ٨٩٦ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨١٧ الرقم ١٠٢١ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٣٣ الرقم ٨٩٦.

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤٨ الرقم ٩٣٩ .

محمد بن عيسىٰ بن عبيد ، فلا أدري ما [رابه][١] فيه ؛ لأنه كان علىٰ ظاهر العدالة والثقة .

وروىٰ الشيخ في التهذيب[٢] في الطلاق ، عن محمد بن أحمد ، [عن محمد][٣] بن عيسىٰ ، قال : بعث إليّ أبو الحسن الرضا عليه السلام رُزَمَ ثيابٍ وغلماناً ودنانير[٤] ، وحجّة لي ولأخي[٥] موسىٰ بن عيسىٰ ، وحجّة ليونس بن عبدالرحمن ، وأمرنا أن نحجَّ عنه ، وأمره فيه بطلاقٍ وإعتاق ، وإشهاد صفوان وغيره ، قال الفاضل المقدس : وفي هذه الرواية شهادة علىٰ عدالة الجميع .

وفي الكشي[٦] ـ بعد أن ذكر ما حكاه النجاشي[٧] عن جعفر بن معروف ـ قال : صرتُ إلىٰ محمد بن عيسىٰ لأكتب عنه فرأيته [يتقلنس][٨] بالسواد ، فخرجت من عنده ولم أعد إليه ، ثم اشتدّت ندامتي لما تركت من الاستكثار منه ، لما رجعت وعلمتُ أني[٩] غلطت .

---

(١) كذا في المصدر ، وفي النسختين : «رأىٰ» ، وهو تصحيف .

(٢) تهذيب الاحكام (الشيخ الطوسي) : ج ٨ ص ٤٠ ح ١٢١ .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) لم ترد في المصدر .

(٥) في المصدر : ولأخي موسىٰ بن عبيد .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨١٧ الرقم ١٠٢٢ .

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٣٣ الرقم ٨٩٦ .

(٨) اثبتناه من المصدر ، وفي النسخة المعتمدة : «يتعشّى» ، وفي نسخة ش : «يتعيّش» .

(٩) في المصدر : قد .

قلتُ : لا يبعد أن يكون تضعيف الشيخ مَبنيّاً علىٰ استثناء ابن الوليد ، مع أنَّ أقصىٰ ما حكيٰ عن ابن الوليد أنه قال : ما تفرّد به محمد بن عيسىٰ من كُتُب يونس وحديثه لا يُعتمد عليه ، وهو كما قال إبن داود[١] : لا يستلزم الطعن في محمد بن عيسىٰ ؛ لجواز أن يكون العلّة في ذلك أمراً آخر ، كصغر السن المُقتضي ثبوت الواسطة بينهما ، علىٰ أنَّ الأصحاب أنكروا ذلك عليه ، كما في النجاشي[٢] .

وقد قال العلّامة[٣] في ترجمته : والأقوىٰ عندي قبول روايته ، لكن قال[٤] في ترجمة بكر بن محمد الأزدي : وعندي في محمد بن عيسىٰ توقُّف .

أمّا منال ابن طاووس[٥] منه[٦] فلكثرة ما رُوي في زرارة من المذامّ ؛ حيث قال : ولقد أكثر محمد بن عيسىٰ من القول في زرارة ، حتّىٰ لو كان بمقام[٧] عدالةٍ كادت الظنون تُسرع إليه بالتهمة ، فكيف وهو مقدوح فيه ؟

ففيه : أنه كما روىٰ المذامّ ، فقد روىٰ فيه ما يطريه ، كما روي عن

---

(١) رجال ابن داود : ص ٢٧٥ الرقم ٤٧٤ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٣٣ الرقم ٨٩٦ .

(٣) الخلاصة (العلامة الحلي) : ص ١٤١ الرقم ٢٢ .

(٤) الخلاصة (العلامة الحلي) : ص ٢٦ الرقم ٢ .

(٥) التحرير الطاووسي (ابن طاووس) : ص ٢٤٠ .

(٦) كذا في المصدر ، وفي النسختين : عنه .

(٧) في النسخة ش : في مقام .

القاسم[١] بن عروة ، عن ابن بكير ، قال : دخل زرارة علىٰ أبي عبدالله عليه السلام ، قال : إنكم قلتم لنا في الظهر والعصر علىٰ ذراع وذراعين ، ثمّ قلتم : أبرِدوا بها في الصيف ، فكيف الإبراد بها ؟ وفَتحَ ألواحه ليكتب ما يقول ، فلم يُجبه أبو عبدالله بشيء ، فأطبق ألواحه ، فقال : إنّما علينا أن نسألكم ، وأنتم أعلم بما عليكم ، وخرج ، ودخل أبو بصير علىٰ أبي عبدالله عليه السلام ، فقال : إنّ زرارة سألني عن شيء فلم أُجبه ، وقد ضقت[٢] فاذهب أنت رسولي إليه ، فقل : صلِّ الظهر في الصيف ، إذاكان ظِلّك مثلك ، والعصر إذاكان مثليك ، وكان زرارة هكذا يصلي في الصيف ، ولم أسمع أحداً من أصحابنا يفعل ذلك غيره ، وغير ابن بكير ، وعن ابن أبي عمير[٣] عن ابن أُذينة ، عن زرارة ، قال : كنتُ قاعداً عند أبي عبدالله عليه السلام أنا وحمران ، فقال له حمران ، ما تقول فيما يقول زرارة ، فقد خالفته فيه ؟ قال عليه السلام : فما هو ؟ قال : يزعم أنَّ مواقيت الصلاة مفوَّضة إلىٰ رسول الله صلىٰ الله عليه وآله ، وهو الذي وضعها . قال عليه السلام : فما تقول أنت ؟ قال : قلت :[٤] جبرئيل أتاه في اليوم الأوّل بالوقت الأوّل ، وفي اليوم الثاني بالوقت الأخير ، ثم قال[٥] : يا محمد ، ما

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٥٥ الرقم ٢٢٦ .

(٢) في نسخة ش : من تلك .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٥٥ الرقم ٢٢٧ .

(٤) في المصدر : ان جبريل عليه السلام .

(٥) في المصدر : قال جبريل .

بينهما وقت ، فقال عليه السلام[1] : يا حمران إنّ زرارة يقول : إنّما جاء جبرائيل مُشيراً علىٰ محمد صلّىٰ الله عليه وآله ، صدق زرارة ، جعل[2] الله ذلك إلىٰ محمد ، فوضعه ، فأشار جبرئيل عليه السلام .

وعن ابن عمير أيضاً[3] ، عن عبدالرحمن بن الحجّاج ، عن حمزة بن حمران ، قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : (بلغني أنك برئتَ من عمّي ؛ يعني زرارة ؟ قال : فقال عليه السلام : أنا لم أبرأ من زرارة ، لكنّهم يجيئون ويذكرون ويروون عنه ، فلو سكتُّ[4] ألزمونيه ، فأقول : مَن قال هذا فأنا إلىٰ الله منه بريء) .

ولو لم يُروَ له إلّا ما رواه الكشي[5] عن حمدويه عنه ، عن يونس ، عن عبدالله بن زرارة ، عن الصادق عليه السلام من الإعتذار عن إعابته ، و بيان أنه إنّما كان للدفاع عنه ، لكفىٰ ، فإنّ فيه تصديقاً لما روي فيه ، وجواباً عنه ، وتحبّباً إليه ، وترحُّماً له ، وثناءً يبلغ به[6] إلىٰ أقصىٰ الغايات ، وذلك أنه قال : (قال لي

---

(١) في المصدر : ابو عبدالله عليه السلام .

(٢) في المصدر : فجعل .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٥٨ الرقم ٢٣٢ .

(٤) في المصدر : عنه .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٤٩ الرقم ٢٢١ .

(٦) لم ترد في نسخة ش .

أبو عبدالله عليه السلام : [إقرأ منّي][١] علىٰ والدك السلام ، وقل[٢] إني أنا أعيبك دفاعاً مني عنك ، فإنّ الناس والعدوّ يُسارِعون إلىٰ كلّ من قرّبناه ، وحمدنا مكانه ؛ لإدخال الأذىٰ فيمن نُحبّه ونقرّبه ، ويرمونه بمحبتنا[٣] له وقربه ودنوّه منّا ، يرون إدخال الأذىٰ عليه وقتله ، ويحمدون[٤] كلّ مَن عِبْناه نحن ، وإن يحمد أمره ، فإنّما[٥] أعيبك لأنك اشتهرت بنا ، ولمَيْلِك إلينا ، فأنت في ذلك مذموم عند الناس ، غير محمود الأثر بمودّتك لنا ، وبمَيْلِك إلينا ، فأحببتُ أن أعيبك ؛ ليحمدوا أمرك في الدين بعيبك ونقصك ، ويكون ذلك منّا دافع شرّهم عنك ، يقول الله عز وجل : ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي ٱلْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً﴾[٦] ، هذا التنزيلُ من عند الله ، صالحة ، لا والله ما عابها إلّا لكي تَسلم من الملك ، ولا تعطب علىٰ يديه ، ولقد كانت صالحة ليس للعيب[٧] فيها[٨] مساغ ، فالحمد

---

(١) كذا في المصدر ، وفي النسخين : أقرائي .

(٢) في المصدر : له .

(٣) في المصدر ونسخة ش : لمحبّتنا .

(٤) في نسخة ش : ويجدون .

(٥) في المصدر ونسخة ش : فأنا .

(٦) سورة الكهف الآية : ٧٩ .

(٧) كذا في المصدر ونسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : في العيب .

(٨) في المصدر : منها .

لله ، فافهم المثل يَرحمك الله ، فإنّك ـ والله ـ أحبّ الناس إليّ ، وأحبّ أصحاب أبي حيّاً وميّتاً ، فإنك أفضل سفن ذلك البحر القمقام الزاخر ، وإنّ[1] من ورائك مَلِكاً ظلوماً غصوباً ، يرقب عبور كلّ سفينةٍ صالحة ترد[2] من بحر بالهدىٰ ؛ ليأخذها غصبا ، ثم يغصبها وأهلها ، فرحمة الله عليك حيّاً ورحمتُهُ ورضوانه عليك ميّتاً ، ولقد [أدّىٰ[3]] اليّ ابناك الحسن والحسين رسالتك ، [حاطهما][4] الله تعالىٰ ، وكَلاهُما ورعاهما ، وحفظهما بصلاح أبيهما ، كما حفظ الغلامين ، فلا يضيقنّ صدرك من الذي أمرك أبي عليه السلام ، وأمرتك به ، وأتاك أبو بصير بخلاف الذي أمرناك به ، فلا والله ما أمرناك ولا أمرناه إلّا بأمرٍ وسعنا ووسعكم[5] الأخذ به ، ولكلّ ذلك عندنا تصاريف ومعانٍ توافق الحقّ ، ولو أُذن لنا لعلِمتُم أنّ الحق في الذي أمرناكم[6] ، فردّوا إلينا الأمر وسلّموا[7] ، واصبروا لأحكامنا وارضوا[8] بها، والذي فرّق بينكم فهو

---

(١) في المصدر : إنّ .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) كذا في المصدر ، وفي النسختين : أوىٰ .

(٤) أثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : خاطبهما .

(٥) في نسخة ش : وسعكم .

(٦) في المصدر : به .

(٧) في نسخة ش والمصدر : لنا .

(٨) في نسخة ش : واصبروا .

راعيكم الذي استرعاهُ اللّه خلقه ، وهو أعرف بمصلحة غنمه في فساد أمرها ، فإن شاء فرّق بينها لتسلم ، ثمّ يجمع بينها ليأمَن[١] من فسادها وخوف عدوّها في آثار ما يأذن اللّه ، ويأتيها بالأمن من مأمنه ، والفرج من عنده ، عليكم بالتسليم ، والردّ إلينا ، وانتظار أمرنا وأمركم ، وفرجنا وفرجكم ، ولو قد قام قائمنا ، وتكلّم متكلّمنا ، ثمّ استأنف بكم تعليم القرآن ، وشرائع الدين والأحكام والفرائض ، كما أُنزل[٢] علىٰ محمد صلّىٰ اللّه عليه واله ، لأنكر[٣] أهلُ البصائر فيكم[٤] إنكاراً شديداً ، ثمّ لم تستقيموا[٥] علىٰ دين اللّه وطريقته ، إلّا من تحت حدِّ السيوف[٦] فوق رقابكم.

إنَّ الناس بعد نبيّ اللّه ركب اللّه[٧] بهم سُنّة مَن كان من قبلكم ، فغيّروا وبدّلوا وحرّفوا ، وزادوا في دين اللّه ونقصوا منه[٨] فما من شيء عليه الناس اليوم ، إلّا وهو محرّف عمّا نزل به الوحي من عند اللّه ، فأجب رحمك اللّه من

---

(١) في المصدر : لتأمن .

(٢) كذا في نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : «أنزله» ، وفي المصدر : أنزله اللّه .

(٣) في المصدر : لأنكم .

(٤) في المصدر: فتكم ذلك اليوم إنكاراً شديداً .

(٥) في النسختين : «يستقيموا» ، والصحيح ما أثبتناه من المصدر .

(٦) في نسخة ش ، وفي المصدر : السيف .

(٧) لم ترد في نسخه ش .

(٨) في النسختين : «عنه» ، والصحيح ما أثبتناه من المصدر .

حيث تُدعىٰ إلىٰ حيث تدعىٰ ، حتىٰ يأتي من يستأنف بكم دين الله استئنافاً ، وعليك بالصلاة الستة والأربعين ، وعليك بالحج أن تُهلّ بالإفراد، وتنوي الفسخ إذا قدمت مكة ، وطُفتَ وسعيتَ فسختَ ما أهللت به ، وقلبتَ الحجّ عمرة ، أحللت إلىٰ يوم التروية ، ثمّ استأنف الإهلال بالحجّ مُفرداً إلىٰ منىٰ ، وتَشهد المنافع بعرفات والمزدلفة ، فكذلك حجّ رسولُ اللّه صلّىٰ اللّه عليه وآله ، [وهكذا أمر أصحابه أن يفعلوا ، أن يفسخوا ما أهلُّوا به ، ويقلبوا الحجَّ عمرة ، وإنّما أقام رسول اللّه صلىٰ اللّه عليه وآله][1] علىٰ إحرامه لسَوقِ الذي ساق معه ، فإنَّ السائق قارن ، والقارن لا يُحِلّ حتىٰ يبلغ هديه محلّه ، ومحلّه النحر[2] بمنىٰ ، فاذا بلغ أحلّ ، فهذا الذي أمرناك به حجّ المتمتّع ، فالزم ذلك ، ولا يضيق صدرك ، والذي أتاك به أبو بصير في[3] صلاة إحدىٰ وخمسين ، والإهلال بالتمتّع بالعمرة إلىٰ الحجّ ، وما أمرنا به من أن يهلّ بالتمتّع ، فلذلك عندنا معانٍ وتصاريف لذلك ما يسعنا ويسعكم ، ولا يخالف شيء منه[4] الحقّ ، ولا يضادّه ، والحمد للّه ربّ العالمين) .

ورویٰ الكشي[5] هذه الرواية أيضاً عن محمد بن قولويه ، والحسين بن

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) في المصدر : المنحر .

(٣) في المصدر : من .

(٤) في المصدر : من ذلك .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٤٩ الرقم ٢٢١ .

الحسن ، عن سعد بن عبدالله ، عن هارون بن الحسن بن محبوب ، عن محمد بن عبدالله بن زرارة ، وابنيه الحسن والحسين ، عن عبدالله بن زرارة .

وروي[1] أيضا ما يؤيّدها عن محمد بن قولويه ، عن سعد ، عن محمد بن عبدالله المسمعي ، وأحمد بن محمد بن عيسىٰ ، عن علي بن أسباط ، عن الحسين بن زرارة ، قال : (قلتُ لأبي عبدالله عليه السلام[2] : أبي يقرأ عليك السلام ، ويقول لك : جعلنا اللّه فداك ، إنه لا يزال الرجل والرجلان يقدمان فيذكران أنك ذكرتني ، وقلت فيّ ، فقال[3] :

إقرأ أباك السلام ، وقل له : أنا[4] أُحبُّ لك الخير في الدنيا ، وأحبُّ لك الخير في الآخرة ، وأنا ـ والله ـ عنك راضٍ ، فما تُبالي ما قال الناس بعد هذا) .

ثمّ هذا ما للثقات الأجلّاء ، مثل حمدويه ، وسعد ، وغيرهما ، يروون عنه هذه الأخبار ، وهم مُجمِعون علىٰ وثاقة زرارة وصِدقِه إلّا ردّوها عليه ، وأعرضوا عنها ، واتّهموه لولا أنهم يعلمون[5] إختلاف الأخبار فيه ، للوجوه التي نصّ عليها ، وأوضح[6] عنها .

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٥٢ الرقم ٢٢٢ .

(٢) في نسخة ش والمصدر : ان .

(٣) في نسخة ش : لي .

(٤) في المصدر : والله .

(٥) في النسخة المعتمدة : «يعملون» ، والصحيح ما أثبتناه من نسخة ش .

(٦) في نسخة ش : واضح .

وهل اختلاف الأخبار فيه[١] إلّا كاختلاف الأخبار في الأحكام المُجمَع عليها بين الطائفة ، تروىٰ ولا يعمل عليها ، والمدار علىٰ ما عليه[٢] الطائفة ، علىٰ أنّ غيره قد روىٰ من تلك المذامّ أعظمها شناعة ، كما لا يخفىٰ علىٰ مَن رجع إلىٰ كتاب الكشي .

ومن هنا يظهر لك ما في دعوى الشهيد الثاني[٣] من استناد جميع أخبار المذامّ إلىٰ محمد بن عيسىٰ ، وجعل ذلك قرينة علىٰ انحرافه عنه ، وتحامله عليه .

فإن قلت : أقصىٰ ما في هذين الخبرين[٤] الاعتذار عمّا ورد فيه عن أبي عبدالله عليه السلام ، فمن لنا بالعُذرِ عمّا روى عن زرارة مما يدلُّ علىٰ ارتيابه في إمامة أبي عبدالله عليه السلام وإساءة الأدب إليه ؟

قلت : كما اقتضت الحكمة والدفاع ذمَّ أبي عبدالله عليه السلام له ، كذلك تقتضي إظهار الشكّ منه في أبي عبدالله عليه السلام ، والريب في إمامته ، والإعراض عنه ، ولعلَّ ذلك كان بأمرٍ منه عليه السلام .

ومحمد بن فرات الجُعفي : علىٰ ما في الكشي[٥] ؛ حيث ذكر : أنه كان

---

(١) في النسخة المعتمدة : «منه» ، والصحيح ما أثبتناه من نسخة ش .

(٢) في نسخة ش : عليها .

(٣) حاشية الشهيد الثاني على الخلاصة : ص ١٨ .

(٤) في نسخة ش : ونحوهما .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٢٩ الرقم ١٠٤٨ .

يدّعي أنه باب ، وأنه نبيّ ، قال : وكان القاسم اليقطيني ، وعلي بن حسكه القمي ، كذلك يدّعيان ، لعنهما الله .

وروى (١) عن جبرئيل [بن أحمد ، عن] (٢) محمد بن عبدالله بن مهران ، عن بعض أصحابنا : أن ابن الفرات كان يغلو في القول ، وكان يشرب الخمر ، ثم روى (٣) بطريقه إلى العبيدي ، عن يونس وغيره ، عن الرضا عليه السلام تضمّناً لعنه ، والبراءة منه ، والدعاء عليه بالقتل ، وأنّ كذبه عليهم السلام أشدّ من كذب الخطّابيّة ، ثمّ روى العبيدي عن جماعة : أنه ما لبث بعد الدعاء إلّا قليلاً حتى قتله ابن شكلة أخبث قتلة .

وفي النجاشي (٤) : كوفيّ ، ضعيفٌ ، له كتاب ، روى عنه عباد بن يعقوب ، وفي ابن الغضائري (٥) : ضعيف ابن ضعيف ، لا يكتب حديثه .

وأبو الخطاب محمد بن أبي زينب مقلاص : حسبما اتّفقت عليه الكلمة ، وتظافرت به الأخبار ، وكان يقول في أبي عبدالله عليه السلام مقال النصارى في المسيح ، ويقول : في السماء إله ، وفي الأرض إله ، ويدّعي لنفسه البابيّة

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٢٩ الرقم ١٠٤٦ .

(٢) في نسخة ش : أن أحمد بن .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٢٩ الرقم ١٠٤٧ والرقم ١٠٤٨ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٦٣ الرقم ٩٧٦ .

(٥) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١١ .

والنبوّة ،فروىٰ الكشي[١] عن حمدويه ، عن يعقوب ، عن ابن أبي عمير ، عن[٢] عبدالصمد بن بشير ، عن مصادق[٣] ، قال : لما أتىٰ القوم الذين أتوا بالكوفة ، دخلتُ علىٰ أبي عبدالله عليه السلام ، وأخبرته بذلك فخرّ[٤] ساجداً ، وألزقَ جُؤجؤه بالأرض ، وبكىٰ ، وأقبل يلوذ بأصبعه ويقول : بل عبدٌ لله[٥] قِنّ داخر ، مراراً كثيرة ، ثم رفع رأسه ودموعه تسيل علىٰ لحيته ، فندمتُ علىٰ إخباري إياه.

فقلت : جُعلت فداك وما عليك أنت من ذا ؟ فقال : يا مصادق[٦] إنّ عيسىٰ لو سكت عمّا[٧] قالت النصارىٰ فيه ، لكان حقاً علىٰ الله أن يصمّ سمعه ، ويعمي بصره ، ولو سكت عمّا قال فيّ أبو الخطاب ، لكان حقاً علىٰ الله أن يصمّ سمعي ، ويُعمي بصري . ثم روىٰ خبراً آخر في معناه .

وعن[٨] حمدويه وأخيه عن العبيدي ، عن ابن أبي عمير ، عن

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٨٧ الرقم ٥٣١ والرقم ٥٣٨ .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) في المصدر : مصادف .

(٤) في نسخة ش : لله .

(٥) في المصدر : يا عبدالله .

(٦) في نسخة ش : بما ، في المصدر : يا مصادف .

(٧) في نسخة ش : بما .

(٨) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٨٦ الرقم ٥٢٥ .

المفضّل بن يزيد ، قال : (قال أبو عبدالله عليه السلام وقد ذكر أصحاب أبي الخطاب الغلاة[١] : يا مفضّل لا تقاعدوهم ، ولا تواكلوهم ، ولا تشاربوهم[٢] ولا توارثوهم) .

وعن حمدويه[٣] : عن محمد بن عيسىٰ ، عن النضر بن سويد ، عن يحيىٰ الحلبي، عن ابنه[٤] عمران بن علي ، قال : سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول : (لعن الله أبا الخطّاب ، ولعن مَن قُتِل معه ، ولعن الله مَن بقي منهم ، ولعن الله مَن دخل قلبه رحمة لهم) .

وعن[٥] حمدويه ، عن أيوب بن نوح ، عن حنان بن سدير ، قال : (كنتُ جالساً عند أبي عبدالله عليه السلام ، وميسر[٦] [عنده][٧] ، فقال ميسر[٨] : جُعلت فداك عجبت لقوم كانوا يأتون معنا إلىٰ هذا الموضع فإنقطعت آثارهم ، وفَنيت آجالهم ، قال : ومَن هم ؟ قلت : أبو الخطاب وأصحابه . وكان متكئاً

---

(١) في المصدر : فقال لي .

(٢) في المصدر : ولا تصافحوهم .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٨٤ الرقم ٥٢١ .

(٤) في نسخة ش : أبيه .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج٢ ص ٥٨٤ الرقم ٥٢٤ .

(٦) في نسخة ش : عيسىٰ .

(٧) اثبتناها من المصدر ، وفي النسخة المعتمدة ونسخة ش : عنه .

(٨) في نسخة ش : عيسىٰ .

فجلس ، ورفع إصبعه إلىٰ السماء ، ثم قال : علىٰ أبي الخطاب لَعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، وأشهد بالله إنه كافر فاسق مشركٌ ، وإنه يُحشر مع فرعون في أشدِّ العذاب غدوّاً وعشيّاً ، ثمّ قال : أما ـ والله ـ إني لأنفس على أجساد [أُصليت](١) معه النار) .

وعن(٢) حمدويه وأخيه ، عن الحسين بن موسى ، عن إبراهيم بن عبدالحميد ، عن عيسى بن أبي منصور ، قال : (سمعت أبا عبدالله وذكر أبا الخطاب ، فقال : اللّهمّ العن أبا الخطاب ، فإنه خوّفني قاعداً وقائماً ، وعلىٰ فراشي ، اللّهمّ أذقْهُ حرَّ الحديد) ... إلىٰ غير ذلك من الأخبار الكثيرة ، وفيها ما يدلُّ علىٰ أنه لم يكن مِن قبلُ علىٰ الفساد ، ثم فَسد وأبدَع ، وأكثر الأكاذيب .

فروىٰ الكشي(٣) أيضاً : عن حمدويه ، عن محمد بن عيسى ، عن يونس ، عن ابن مسكان ، عن عيسىٰ شلقان ، قال : قلتُ لأبي الحسن عليه السلام ـ وهو يومئذ غلام قبل أوان بلوغه ـ : جُعلتُ فداك ما هذا الذي نسمع من أبيك أنه أمرنا بولاية أبي الخطاب ، ثمّ أمرنا بالبراءة منه ؟ فقال عليه السلام(٤) : إنّ الله خلق الأنبياء علىٰ النبوّة ، فلا يكونون إلّا أنبياء ، وخلق المؤمنين علىٰ الإيمان ، فلا يكونون إلّا مؤمنين ، واستودع قوماً إيماناً ، فإن شاء

---

(١) أثبتناها من المصدر ، وفي النسختين : أُصيبت .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٧٥ الرقم ٤٠٩ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٨٤ الرقم ٥٢٣ .

(٤) في المصدر : من تلقاء نفسه .

أتمّه لهم ، وإن شاء سلبهم إيّاه ، وإنّ أبا الخطاب كان ممن أعاره اللّٰه الإيمان فلما كذب على أبي سلبه اللّه الإيمان ، قال : فعرضتُ هذا الكلام على أبي عبداللّه فقال : لو سألتنا عن ذلك ماكان ليكون عندنا غير ما قال) .

وعن(١) محمد بن مسعود ، عن جبرئيل ، عن العبيدي ، عن يونس عن رجل ، قال : قال أبو عبداللّه عليه السلام : (كان أبو الخطّاب أحمق ، فكنتُ أحدِّثُه فكان لا يحفظ ، وكان يزيد من عنده) .

وعن(٢) سعد ، عن محمد بن خالد الطيالسي ، عن عبدالرحمن بن أبي نجران ، عن ابن سنان ، عن(٣) أبي عبداللّه عليه السلام انه قال : (إنّا ـ أهل البيت ـ صادقون ، لا نخلو من كذّاب يكذب علينا ، ويسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس ، كان رسولُ اللّه صلّى اللّه عليه وآله أصدق البرية لحجّته ، وكان مسيلمة يكذب عليه ، وكان أمير المؤمنين عليه السلام أصدق مَن برأ اللّه من بعد رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله ، وكان الذي يكذب عليه ـ ويعمل في تكذيب صدقه بما يفتري عليه من الكذب ـ عبداللّه بن سبأ(٤) ، وكان أبو عبداللّه الحسين عليه السلام قد ابتلى بالمختار ، ثمّ ذكر أنّ الحرث(٥) الشامي،

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٨٤ الرقم ٥٢٢ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٩٣ الرقم ٥٤٩ .

(٣) في المصدر : قال .

(٤) في المصدر : لعنه اللّه .

(٥) في المصدر : أبو عبداللّه الحارث .

وبياناً[١] كانا يكذبان على علي بن الحسين عليه السلام ، ثم ذكر المغيرة بن سعيد ، وبزيعاً ، والسريّ ، وأبا الخطاب ، ومعمراً ، وبشار الشعيري[٢] ، وحمزة البربري[٣] ، وصائد النهدي ، وقال : لعنهم الله ، فإنّا لا نخلو من كذّاب يكذب علينا ، أو عاجز الرأي ، كفانا الله مؤنة كلّ كذّاب ، وأذاقهم[٤] حرَّ الحديد) .

ومحمد بن موسىٰ السريعي : علىٰ ما في رجال الشيخ[٥] من أنه غالٍ ، ورد في أصحاب الامام العسكري .

ومحمد بن عيسى أبو جعفر الهمداني السمّان[٦] : علىٰ ما في النجاشي[٧] عن القميّين ، وذلك أنه قال : ضعّفه القميّون بالغُلوّ .

وكان ابن الوليد يقول : إنه كان يضعُ الحديث ، مع أنه ذكر أنَّ له كتاباً في الردِّ علىٰ الغلاة ، وفي ابن الغضائري[٨] : ضعيف يروي عن الضعفاء ، يجوز أن يخرج شاهداً.

---

(١) في المصدر : وبنان ، فقال.... .

(٢) في المصدر : الاشعري ، وفي نسخة ش : الشعري .

(٣) في المصدر : الزيدي .

(٤) في المصدر : الله .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٣٦ الرقم ١٩ .

(٦) لم ترد في نسخة ش .

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٣٨ الرقم ٩٠٤ ، وفيه : محمدبن موسىٰ بن عيسى .

(٨) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٢ ، وفيه : محمد بن عيسى موسىٰ بن عيسىٰ .

تكلّم القميّون[١] فأكثروا[٢] ، واستثنوا[٣] من كتاب نوادر الحكمة ما رواه .

ومحمد بن أبي نصر النميري : علىٰ ما في رجال الشيخ[٤] من أنه غالٍ ، ورد في أصحاب الإمام العسكري ، وفي الخلاصة[٥] : أنّ أبا محمد العسكري عليه السلام لعنه ، وضَبط «نُصَير» بالتصغير ، وفي ابن الغضائري[٦] عن ابن طلحة عن الجعابي : أنه من أفاضل البصرة علماً ، وكان ضعيفاً ، بدو النصيرية ، وإليه ينسبون .

والمعلّىٰ بن خنيس : علىٰ ما في ابن الغضائري[٧] من أنّ الغلاة يضيفون إليه شيئاً[٨] كثيراً ، وأنه كان من أوّل أمره مُغيرياً ، ثم عاد[٩] إلىٰ محمد بن عبدالله المعروف بالنفس الزكيّة، وفي هذه الظنّة أخذه داود بن علي فقتله ،

---

(١) في المصدر : فيه بالردّ .

(٢) لم ترد في المصدر .

(٣) في المصدر وفي نسخة ش : واستثنوه .

(٤) لم نعثر عليه في رجال الامام العسكري ، وكذلك النسخة المعتمدة التي لدينا من رجال الشيخ ، ولكن ذكره من رجاله في مجمع الرجال .

(٥) الخلاصة (العلامة الحلي) : ص ٢٥٤ الرقم ٤٠ ، وفيه : محمد بن نصير .

(٦) مجمع الرجال (القهبائي) : ج ٦ ص ٦٢ .

(٧) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٠ .

(٨) لم ترد في المصدر .

(٩) في المصدر : دعا .

وضعّفه النجاشي[١] ، لكن الكشي[٢] روىٰ أخباراً كثيرة تدلُّ علىٰ مدحه ، وأنه من أهل الجنّة ، وإن روىٰ[٣] أيضاً ما يدلُّ علىٰ ذمّه لتركه التقيّة ، وإذاعة سِرّ مولاه الصادق عليه السلام .

وقال العلّامة[٤] في الخلاصة : قال الشيخ في كتاب الغيبة[٥] : إنه كان من قوّام أبي عبدالله عليه السلام ، وكان محموداً عنده ، ومضىٰ علىٰ منهاجه ، وهذا يقتضي وصفه بالعدالة .

ولقد ذكر الشيخ في الغيبة[٦] : أنه من السفراء والوكلاء الممدوحين ، وروىٰ أخباراً في مدحه ، وقال التقي المجلسي[٧] الذي يظهر من ظاهر كلام مَنْ ذمّه وذمّ أمثاله : أنَّ الغلاة رووا عنهم أخباراً فاسدة ، فدعاهم ذلك إلىٰ ذمّهم وذمّ الغلاة ، قال : ونسبة الكذب إلىٰ الغلاة أظهر .

والمفضّل بن عمر : علىٰ ما في ابن الغضائري[٨] أيضاً من أنه ضعيف ،

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤١٧ الرقم ١١١٤ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٧٤ الرقم ٧٠٧ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٧٦ الرقم ٧٠٩ .

(٤) الخلاصة (العلامة الحلي) : ص ٢٥٩ الرقم ١ .

(٥) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٤٧ .

(٦) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٤٧ ح ٣٠٠ وح ٣٠١ .

(٧) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٢٧٨ .

(٨) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١١ .

متهافت[١] ، [مرتفع القول ، خطابيّ ، وقد زيد عليه شيء كثيراً ، وحمل الغلاة في حديثه حملاً عظيماً ، ولا يجوز أن يكتب حديثه][٢] ، وضعفه النجاشي[٣] والشيخ[٤] أيضاً ، لكن روىٰ المفيد[٥] في إرشاده أنه من شيوخ أصحاب أبي عبدالله عليه السلام ، وخاصّته ، وبطانته ، وثقاته الفقهاء الصالحين.

وأما الكشي[٦] فقد روىٰ أخباراً تدلُّ علىٰ مدحه ، وأخباراً تدلُّ علىٰ ذمّه ، وقد سمعت كلام التقي المجلسي[٧] فيه وفي أضرابه .

ومنخل بن جميل الأسدي : علىٰ ما في ابن الغضائري[٨] من أنه ضعيف ، في مذهبه غُلوّ ، وفي النجاشي[٩] : ضعيف فاسد الرواية ، من أصحاب الصادق[١٠] عليه السلام ، له كتاب التفسير ، روىٰ عنه محمد بن سنان .

---

(١) في المصدر : ضعيف جداً ، غال المذهب .

(٢) لم ترد في المصدر .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤١٦ الرقم ١١١٢ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣١٤ الرقم ٥٥٤ ، وص ٣٦٠ الرقم ٢٣ ، ولم يتطرق الشيخ لتضعيفه في كلا البابين .

(٥) الارشاد (الشيخ المفيد) : ص ٢٨٨ .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦١٢ الرقم ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٥ .

(٧) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٢٨١ .

(٨) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١١ .

(٩) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٢١ الرقم ١١٢٧ .

(١٠) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٢٠ الرقم ٣ .

ومنصور بن المُعتمر : علىٰ ما في رجال ابن داود[١] ، عن رجال الشيخ[٢] ، وإنّما في رجال الشيخ بتريّ ، ورد في أصحاب الإمام الباقر والإمام الصادق .

وموسىٰ بن جعفر الكمنداني[٣] : علىٰ ما في رجال الشيخ[٤] والنجاشي[٥] : من أنه كان مرتفِعاً في القول ، وذكر انه كان ضعيفاً في الحديث ، له كتاب ، روىٰ أحمد بن محمد بن يحيىٰ[٦] عن أبيه ، عنه .

والمشهور أنه الكميداني بالياء والدال المهملة ، وضبطهُ في الخلاصة[٧] بالنون والذال المعجمة .

وموسىٰ السوّاق : علىٰ ما في الكشي[٨] ، عن نصر : من أنّ له أصحاباً علياويّة يقعُون في رسول الله صلىٰ الله عليه وآله ، ويزعمُون أن عليّاً عليه السلام هو الله ، تعالىٰ عن ذلك علوّاً كبيراً .

---

(١) رجال ابن داود : ص ٢٨١ الرقم ٥٢١ .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٣٧ الرقم ٤٨ وص ٣١٢ الرقم ٥٣٠ .

(٣) «الكمنداني» أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : الكذابي .

(٤) لم نعثر عليه في رجال الشيخ الطوسي .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٠٦ الرقم ١٠٧٧ ، والموجود : الكُميذانيّ .

(٦) في النسخة المعتمدة : يحيىٰ بن ، والصحيح ماأثبتناه من نسخة ش المصدر.

(٧) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٥٨ الرقم ٥ ، والموجود : الكُمُنْذاني .

(٨) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٠٦ الرقم ١٠٠١ .

ونصر بن الصبّاح : أبو القاسم البلخي ، الذي لازال يروي عنه الكشي[١] على ما في الكشي ، والنجاشي[٢] ورجال الشيخ[٣] ، ففي الكشي[٤] في ترجمة المفضّل بن عمر : حدّثني أبو القاسم نصر بن الصبّاح ، وكان غالياً ، قال : حدّثني أبو يعقوب إسحاق بن محمد البصري[٥] ، وهو غالٍ ركن من أركانهم أيضاً ، قال[٦] محمد بن الحسن بن شمّون ، وهو أيضاً منهم ، قال[٧] محمد بن سنان ، وهو كذلك ، عن بشير النبّال[٨] ، قال أبو عبدالله عليه السلام لمحمد بن كثير الثقفي ، وهو من أصحاب المفضّل بن عمر[٩] : [ما تقول في المفضّل بن عمر][١٠] قال : ما عسيت أن أقول فيه ، لو رأيت في عنقه صليباً وفي وسطه كُسْتيجاً[١١] ، لعلمتُ أنه على الحق بعد ما سمعتُكَ تقول فيه ما تقول ، قال عليه

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : : ج ٢ ص ٦١٣ الرقم ٥٨٤ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٢٨ الرقم ١١٤٩ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٥١٥ الرقم ١ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦١٣ الرقم ٥٨٤ و ٥٨٣ .

(٥) في المصدر : أبو يعقوب بن محمد البصري .

(٦) في المصدر : أيضاً ، وفي نسخة ش : حدثني .

(٧) في المصدر : أيضاً ، وفي نسخة ش : حدثني .

(٨) في المصدر : أنه .

(٩) في المصدر : أيضاً .

(١٠) لم ترد في نسخة ش .

(١١) في النسختين : «كستجاً» ، وما في المتن أثبتناه من المصدر ، والكُستيج : خيط غليظ بقدر =

السلام(١) : رحمه الله ، لكن حجر بن زائدة ، وعامر بن جذاعة أتياني فشتماهُ عندي ، فقلت لهما : لا تفعلا ، فإنّي أهواه ، فلم يقبلا ، فسألتهما وأخبرتُهما أنَّ الكفّ عنه حاجتي ، فلم يفعلا ، فلا غفر الله لهما ، أما إني لو كرمتُ عليهما لكرم عليهما من يكرم عليّ ، ولقد كان كُثير عزة في مودته لها أصدق منهما في مودّتهما لي؛ حيث يقول :

لقد عَلِمتْ بالغيب أنّي أخونُها ... إذا هو لم يكرُمْ عليّ كريمُها

وأمّا النجاشي(٢) فقال : نصر بن الصبّاح غالي المذهب ، روىٰ عنه العياشي ، له كتب ، روىٰ عنه عمر بن عبدالعزيز الكشي .

وأمّا الشيخ فقال في رجاله(٣) ـ في باب من لقي جملة مَن كان في عصره من المشايخ والعلماء ، وروىٰ عنهم ـ : إلّا إنه قيل(٤) : من الطيّارة غالٍ .

قلتُ : من الغريب نسبة الغُلوّ إليه ، وهو مازال يرمي الناس بالغُلوّ ، ويعيبهم به .

= الاصبع ، يشدّه الذمّي فوق ثيابه ، دون الزنار . تعليقة المحقق الميرداماد الاسترابادي علىٰ رجال الكشي ٢ : ٦١٢ ـ ٦١٣ عن القاموس والمغرب .

(١) لم ترد في المصدر .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٢٨ الرقم ١١٤٩ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٥١٥ الرقم ١ ، وفي المصدر : حدّثنا عنه جعفر بن محمد ، قال : حدّثنا محمد بن عمر بن عبدالعزيز الكشي .

(٤) في نسخة ش : كان .

ويوسف بن السخت : علىٰ ما في ابن الغضائري[١] من أنه ضعيف ، مرتفع القول ، وقد استثناه القميّون من نوادر الحكمة ، وقد نبّه الشيخ[٢] ، والنجاشي[٣] علىٰ ضعفه في ترجمة محمد بن أحمد بن يحيىٰ .

ويونس بن يهمس[٤] : على ما في ابن الغضائري[٥] من أنه غالٍ ، خطابي ، يضع الحديث إلىٰ غير ذلك .

هذا واعلم أنّ الأصحاب لم يزالوا يأخذون بما ترويه هذه الطوائف عن أئمّتنا عليهم السلام في الجملة ،كما لا يخفىٰ على مَن راعى كتب الحديث .

وقد حكىٰ الشيخ[٦] ذلك عن الأصحاب على وجهٍ يُؤذنُ بدعوىٰ الإجماع ، حسبما مرّت الإشارة إليه ، قال في العدّة ـ بعد أن نجز الكلام علىٰ أخبار العدول ـ ما نصّه : فأمّا إذا كان مخالفاً في الاعتقاد لأصل المذهب ، وروى مع ذلك عن الأئمّة عليهم السلام نُظر فيما يرويه ، فإن كان هناك من طرق الموثوق بهم ما يخالفه وجب اطّراح خبره ، وإن كان[٧] هناك ما يوافقه وجب

---

(١) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٣ .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٤٤ الرقم ٦١٢ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤٨ الرقم ٩٣٩ .

(٤) في المصدر : يهمن .

(٥) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٣ .

(٦) العدة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦ .

(٧) في المصدر : فيكون هناك .

العمل به ، وإن لم يكن[١] من الفرقة المحقّة خبرٌ يوافق ذلك ولا يُخالِفه ، ولا[٢] يعرف لهم قول فيه ، وجب أيضاً العمل به ؛ لِما روي عن الصادق عليه السلام أنه قال[٣] : (إذا نزلت بكم حادثة لا تجدون حكمها فيما روي عنّا ، فانظروا إلىٰ ما رووه عن عليّ عليه السلام فاعملوا به) ، ولأجل ما قلناه عملت الطائفة بما رواه حفص بن غياث ، وغياث بن كلوب ، ونوح بن دراج ، والسكوني ، وغيرهم من العامّة عن أئمّتنا فيما لم ينكروه[٤] ، ولم يكن عندهم خلافه .

وأمّا إذا كان الراوي من فرق الشيعة مثل الفطحيّة ، والواقفة ، والناووسية، وغيرهم ، نُظر[٥] فإن كان[٦] قرينة تعضده ، أو خبر آخر[٧] من جهة الموثوق[٨] بهم ، وجب العمل به ، وإن كان هناك خبر يخالفه[٩] من طرق[١٠]

(١) في المصدر : هناك .

(٢) في المصدر : يفرق .

(٣) العدة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦ .

(٤) كذا في المصدر ، وهو الصحيح ، وفي النسختين : ينكره .

(٥) في المصدر : فيما يرويه .

(٦) في المصدر : هناك .

(٧) في المصدر : أخبر .

(٨) في المصدر : الموثوقين .

(٩) في المصدر : ولا يعرف .

(١٠) في المصدر : طريق .

الموثوقين ، وجب اطّراح ما إختصّوا بروايته ، والعمل بما رواه الثقة ، وإن كان ما رواه[(١)] ليس هناك ما يخالفه ، ولا يُعرف من الطائفة العمل بخلافه ، وجب أيضاً العمل به ، إذا كان متحرّجاً في روايته ، موثوقاً به في أمانته ، وإن كان مخطئاً في أصل الاعتقاد .

ولأجل ما قلناه عملت الطائفة بأخبار الفَطَحية ، مثل عبدالله بن بكير وغيره ، وأخبار الواقفة ، مثل سماعة بن مهران ، وعليّ بن حمزة ، وعثمان بن عيسى ، ومن بعد هؤلاء بما رواه بنو فضّال ، وبنو سماعة ، والطاطريون ، وغيرهم ، فيما لم يكن عندهم فيه خلافه .

فأمّا ما يرويه الغُلاة ، والمتّهمون ، والمُضعّفون[(٢)] ، وغير هؤلاء ؛ ممّا[(٣)] يختصُّ الغلاة بروايته ، فإن كانوا ممّن عُرف لهم حال استقامة ، وحال غُلوّ ، عُمِل[(٤)] بما رووه في حال الاستقامة ، وترك ما رووه في حال خطئهم[(٥)] ولأجل ذلك عملت الطائفة بما رواه أبو الخطّاب محمد بن أبي زينب في حال استقامته ، وتركوا ما رواه في حال تخليطه ، وكذلك القول في أحمد بن هلال

---

(١) في المصدر : رووه .

(٢) في المصدر : المستضعفون .

(٣) في المصدر : فيما يختص .

(٤) في المصدر : عملوا .

(٥) في المصدر : خلطهم .

العبرتائي ، وابن أبي عزاقر ، وغير هؤلاء ، فأمّا ما يروونه[١] في حال تخليطهم ، فلا يجوز العمل به علىٰ كلّ حال ، وكذلك القول فيما يرويه المتّهمون ، والمضعّفون ، وإن كان هناك ما يعضد روايتهم ، ويدلُّ علىٰ صحّتها ، وجب العمل به ، وإن لم يكن هناك ما يشهد لروايتهم بالصحّة ، وجب التوقّف في أخبارهم ، لأجل ذلك توقّف المشايخ عن أخبارٍ كثيرة هذه صورتها ، ولم يرووها ، واستثنوها[٢] في فهارسهم من جُملة ما يروونه من التصنيفات ، فأما مَن كان مُخطئاً في بعض الأحوال أو فاسقاً بأفعال الجوارح ، وكان ثقة في روايته متحرّزاً فيها ، فإنّ ذلك لا يُوجب ردّ خبره ، ويجوز[٣] العمل به ؛ لأنّ العدالة المطلوبة في الرواية حاصلة فيه ، وإنّما الفسق بأفعال الجوارح يمنع من قبول شهادته ، وليس بمانع من قبول خبره ، ولأجل ذلك قبلت الطائفه أخبار جماعة هذه صفتهم . [انتهىٰ][٤] لفظه .

وقد مرّ الجواب في الفائدة[٥] الرابعة لتوجيه العمل بأخبار هؤلاء ، مع إتفاق الكلمة علىٰ اشتراط العدالة .

---

(١) في المصدر : يرويه .

(٢) في النسختين : «واستثنوا» ، والصحيح ما أثبتناه من المصدر .

(٣) في المصدر : وكون .

(٤) في النسختين : هذا ، والظاهر تصحيف من النساخ ، إذ الصحيح ما أثبتناه .

(٥) راجع ص ٩٨ .

الفائدة الثانية

في ذكر جماعة من مشيخة العصابة طُعِن عليهم ، أو توهّم ذلك فيهم ، أو لم يعلم حالهم ، فعُدّوا في المجاهيل ، وهم من الممدوحين بالتوثيق أو نحوه

ولقــد أولع بـذلك ابـن الغـضائري ، وهـو مـجهول الحـال ، لا يُـعرف مقامه ، وليس هو شيخ المشايخ ،كما نصّ عليه غير واحدٍ من أهل هذا الشأن ، وسيجيء التنبيه عليه ، ولنذكرهم علىٰ ترتيب حروف المعجم ليسهل التناول .

أبان بن عثمان الأحمر : وقد مرّ في الفائدة الأولىٰ في الناووسية[(١)] .

إبراهيم بن عبدالحميد : مرّ في الواقفة[(٢)] ، لكن على تقدير ثبوت وقفه لا يبعد رجوعه ،كما قال التقي المجلسي[(٣)] ؛ لروايته عن الرضا عليه السلام والجواد عليه السلام ، ورواية صفوان وابن أبي عمير عنه ، وقول الفضل بـن شاذان : إنه صالح ، ولم يرمه ، وكذلك النجاشي[(٤)] ذكره ولم يرمه ، وكذا الشيخ

---

(١) عدة الرجال : ج ١ ص ٣٢٢ ، وكذلك رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٤٠ الرقم ٦٥٩ .

(٢) عدة الرجال : ج ١ ص ٢٦٠ ، وكذلك رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٤٤ الرقم ٨٣٩ وكذلك معالم العلماء : ص ٧ ، ورجال ابن داود : ص ٢٢٦ ، والخلاصة : ص ١٩٧ .

(٣) روضة المتقين (محمدتقي المجلسي) : ج ٤ ص ٣٤ ، وقال الوحيد البهبهاني في تعليقته على رجال الاسترابادي ص ٥٩ ان بروايته عن الرضا ، مايدلّ على رجوعه ، وذكر الكشي ج ٢ ص ٧٤٤ الرقم ٨٣٩ : ذكر الفضل بن شاذان : أنه صالح ، قال نصر بن الصباح : إبراهيم ، عن أبي الحسن موسىٰ ، وعن الرضا ، وأبي جعفر عليه السلام .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٠ الرقم ٢٧ .

في الفهرست[١] وثّقه، وذكر: أنه من أصحاب الأصول، ولم يرمه، لكنّه في رجال الشيخ[٢] ذكره في عدّة مواضع، وثّقه في بعضها، ورماه في بعض، فكان كلامه في الكتابين متناقضاً، ولعلّه أخذ القدح من حكاية ابن الصباح، وقول سعد بن عبدالله فيه[٣]: إنه أدرك الرضا عليه السلام، ولم يسمع منه، فتُرِكت روايته لذلك.

ولعلّ ذلكَ ـ أعني عدم السماع من الرضا عليه السلام ـ هو الأصل في توهّم ذلك عليه، ونسبته إليه، وهذا القدر لا يعارض ما تقدّم، فالرجحان للبراءة، وكيف كان، فروايته معتبرة؛ لأنه من أهل الأصول التي رواها الأجلاء، الذين لا يروون إلّا عن ثقة.

إبراهيم بن سليمان الخزاز: وثّقه الشيخ[٤] والنجاشي[٥]، وأطلقا القول فيه، وذكر ابن الغضائري[٦]: أن في مذهبه ضعفاً، وأنه يروي عن الضعفاء،

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي): : ص ٧ الرقم ١٢.

(٢) رجال الشيخ الطوسي: ص ١٤٦ الرقم ٧٨، وص ٣٤٢ الرقم ٤، وص ٣٦٦ الرقم ١.

(٣) لم ترد في نسخة ش.

(٤) رجال الشيخ الطوسي: ص ٤٤٠ الرقم ٢٤، ولم يوثّقه، ولكن في الفهرست ص ٦ الرقم ٨، قال: إبراهيم بن سليمان بن عبدالله بن حيان النهمي، الخزاز الكوفي: ثقة في الحديث، فالتوثيق أُخذ من الفهرست.

(٥) رجال النجاشي (النجاشي): ص ١٨ الرقم ٢٠.

(٦) الضعفاء (ابن الغضائري): ص ٢.

وأين يقع طعنه من توثيق الشيخين ؟! والرواية عن الضعفاء ـ بعد تسليمها ـ لا تقدح في مقام الراوي ، أنّىٰ ومن الجائز أن يُرمىٰ الرجل بالضعف ، وهو عند الراوي ـ بل في نفس الأمر ـ [بمكانة من الوثاقة][1] ، سلّمنا ، لكن أيّ بأس في أن يروي عن الضعيف لقرائن حفّت به ؟! وهل من جليلٍ إلّا وقد روىٰ عن ضعيف ؟

بلىٰ اللّهم ، الإكثار المُفضي إلىٰ عدم المبالاة ، والثقات بمنأىً عن ذلك .

إبراهيم بن عمر اليماني : قال النجاشي[2] : إنه شيخ من أصحابنا ثقة ، روىٰ عن أبي جعفر عليه السلام وأبي عبدالله عليه السلام ، ذكر ذلك أبو العباس وغيره ، وذكر الشيخ[3] رحمه الله : أن له أصولاً[4] .

وقد عرفت أنّ ذلك ضرب من المدح ، وقد دلّلنا علىٰ وجه ذلك من قبل ، فكان مؤيّداً لما ذكر النجاشي ، وقال ابن الغضائري[5] : إنه ضعيف جدّاً ، وكيف يُلتفت إلىٰ مقال مجهول في معلوم قد شهد له الأئمّة النقّاد ؟!

فأما ما اعترض به الشهيد الثاني[6] فيما كتب علىٰ الخلاصة عند ترجيح

---

(١) في النسختين : بمكانة وثاقة .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٠ الرقم ٢٦ .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩ الرقم ٢٠ .

(٤) في المصدر : أصل .

(٥) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١ .

(٦) حاشية الخلاصة (الشهيد الثاني) : ص ٢ .

العلّامة قبول روايته : من أنّ أبا العباس هذا وإن احتُمِل أن يكون أحمد بن نوح الثقة ، كذلك يُحتمل أن يكون ابن عُقدة وهو زيديّ المذهب ، فلا يعتمد على توثيقه ، مع أنّ الجرح مقدّم على التعديل .

فيدفعه : أنّ أبا العباس إذا أُطلِق فإنّما يراد به ابن نوح ، على ما صرّح به بعض أئمّة هذا الشأن ، وذكر أنّ علامة المشايخ على ذلك ، على أنّ شيخ النجاشي[1] ـ الذي يروي عنه ـ إنّما هو ابن نوح ، لا ابن عُقدة ، فإنّ ذلك متقدّم على هذه الطبقة ، مع أنّ ابن عُقدة ممّا لا يتوقّف في تعديله وجرحه ؛ لوثاقته وجلالته وأمانته وطول باعه[2] ، وهو الذي قال فيه الشيخ[3] : أمرُهُ في الثقة والجلالة[4] والحفظ أشهر من أن يذكر ، وقال النجاشي[5] : هذا الرجل جليل في أصحاب [الحديث][6] مشهورٌ بالحفظ ، ذكره أصحابنا ؛ لاختلاطه بهم ، ومداخلته[7] إيّاهم ، وعِظَم محلّه وثقته وأمانته .

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٨٦ الرقم ٢٠٩ ، ذكر عنه النجاشي : أنه أُستاذنا وشيخنا ، ومَن استفدنا منه .

(٢) في نسخة ش : وحفظه .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٢٨ الرقم ٧٦ .

(٤) في المصدر : وعظم .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٩٤ الرقم ٢٣٣ .

(٦) اثبتناه من المصدر ونسخة ش .

(٧) اثبتناه من المصدر ونسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : ومداخلتهم .

وأمّا تقديم الجرح فبعد تسليمه إنّما ذلك مع التكافؤ ، وقد بان لك أنّ الجارح هنا مجهول الحال ، والمعدِّل من الأجلاّء ، مع أنّ هنا مرجّحاً آخر خارجيّاً ، وهو كثرة المعدِّلين ، مضافاً إلىٰ ما ذكر[1] الشيخ فيه ، علىٰ أنّا منعنا في السابعة تقديم الجرح مع التكافؤ ، وأبنّا السند هنا .

إبراهيم بن نُعَيم أبو الصبّاح الكناني : قال فيه النجاشي[2] : كان الصادق عليه السلام يسمّيه الميزان لثقته ، ذكره أبو العباس ، ووثّقه الكشي[3] ، عن محمد بن مسعود ، عن عليّ بن الحسن بن فضّال ، وروىٰ الكشي[4] والشيخ[5] عن الصادق أنه قال لأبي الصباح : (أنت ميزان ، فقال له : جُعلت فداك إنّ الميزان ربّما كان فيه عين ؟ قال عليه السلام : أنت ميزانٌ ليس فيه عين) .

وقد روىٰ الكشي[6] بسنده عن أبان بن عثمان ، عن بريد البجلي[7] ، قال : (كنتُ أنا وأبو الصباح الكناني عند أبي عبدالله عليه السلام ، فقال : كان أصحاب أبي ـ والله ـ خيراً منكم ، كان أصحاب أبي ورقاً لا شوك فيه ، وأنتم

---

(١) في نسخه ش : ذكره .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٩ الرقم ٢٤ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٤٠ الرقم ٦٥٨ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٣٩ الرقم ٦٥٤ .

(٥) رجال الشيخ (الطوسي) : ص ١٠٢ الرقم ٢ .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : : ج ٢ ص ٦٣٩ الرقم ٦٥٥ .

(٧) في المصدر : العجلي .

اليوم شوك لا ورق فيه ، فقال أبو الصباح الكناني : جُعلت فداك فنحنُ أصحابُ أبيك ، قال : كنتُم يومئذٍ خيراً منكم اليوم) .

وأنت تعلم أنّ هذا لا يُعارِض ما سبق من التوثيق ، والرواية المعروفة ، على أنَّ مثل هذا الكلام ربّما قاله الرئيس المُطاع ، إذا صدرَ من بعض أصحابه ـ ممّن حضر أو غاب ـ إساءة أدب ، أو تقاصرت خُطاه عمّا كان يرجوه لمثله ، ولا يوجب ذلك فسقاً ، أو سقوط منزلة ، ولو قدح لقدح في «بريد»(١) .

---

(١) وهو ممّن أجمعت العصابة على تصديقهم كما ذكره الكشي : ج ٢ ص ٥٠٧ الرقم ٤٣١ في تسمية الفقهاء من أصحاب أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام وجاء فيه : «أفقه الأولين ستّة : زرارة ، ومعروف بن خربوذ ، وبريد ، وأبو بصير الأسدي ، والفضيل بن يسار ، ومحمد بن مسلم الطائفي...» .

وكذلك قال الكشي (ج ١ ص ٣٤٩ الرقم ٢٢١) ـ كما في صحيحة عبدالله بن زرارة ـ : أنّ أبا عبدالله عليه السلام قال : (اقرأ مني على والدك السلام وقل له : إني إنما أعيبك دفاعاً مني عنك ، فانّ الناس والعدو يسارعون الى كلّ من قرّبناه وحمدنا مكانه لإدخال الأذى في من نحبّه ونقرّبه ، ويرمونه لمحبتنا له ، وقربه ودنوّه منّا ، ويرون إدخال الأذى عليه وقتله ، ويحمدون كلّ من عبناه نحن ، فانما أُعيبك لأنّك رجل اشتهرت بنا ولميلك إلينا ، وأنت في ذلك مذموم عند الناس غير محمود الأثر لمودّتك لنا ، ولميلك إلينا ، فأحببت أن أُعيبك ليحمدوا أمرك في الدين بعيبك ونقصك ، ويكون بذلك منّا دافع شرّهم عنك ، يقول الله جلّ وعزّ : أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فأردت أن أعيبها وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصباً . (الكهف ـ ٧٩) .

وهذه الصحيحة وغيرها ومن خلال سيرة الأئمة وأصحابهم تؤكّد أنه إذا صدر نقص أو عيب بالنسبة إلى مثل هؤلاء من باب التقيّة والمحافظة على نفوسهم وأموالهم وهي صريحة بذلك .

أحمد بن علي بن العباس بن نوح : أبو العباس السيرافي ، قال النجاشي[١] فيه : كان ثقة في حديثه ، مُتقناً[٢] لما يرويه ، فقيهاً ، بصيراً بالحديث ، وذكر أنّه أُستاذه وشيخه الذي إستفاد منه ، وقال الشيخ[٣] في الرجال : إنه ثقةٌ ، وذكره فيمن لم يروِ ، لكنه قال في الفهرست[٤] : واسع الرواية ، ثقة في روايته ، غير أنه حُكي عنه مذاهب فاسدة في الأُصول ، مثل القول بالرؤية وغيرها ، وذكر : أنَّ له كتباً ، وأنه رواها عن جماعةٍ من أصحابنا ، وأنه مات من قُربٍ ، وأنه لم يتّفق لقاؤه ؛ لأنه كان بالبصرة ، فهذه الحكاية ـ التي حكاها في أحد كتابيه عمّن لا يُعرف ـ لا تعارض الدراية ، وكيف كان ، فوثاقته في الرواية ، وكونه من فقهاء الإمامية الاثنىٰ عشرية ومشايخهم ومحدّثيهم ، ممّا لا كلام فيه .

أحمد بن محمد بن خالد البرقي : وثقه الشيخ[٥] والنجاشي[٦] ، ونصّا

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٨٦ الرقم ٢٠٩ .

(٢) في النسخة المعتمدة : «متقناً» ، والصحيح ما أثبتناه من المصدر ونسخة ش .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٥٦ الرقم ١٠٨ وفيه هو : أحمد بن محمد بن نوح البصري السيرافي ، يكنّىٰ أبا العباس ، ثقة ، وهو عين ما ذكره في الفهرست ، كما سيأتي .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٣٧ الرقم ١٠٧ ، وقال الكاظمي في مشتركاته : أحمد بن محمد بن نوح الثقة السيرافي ، هو أحمد بن علي العباس بن نوح السيرافي ، ويعرف برواية النجاشي صاحب الرجال عنه ، وكثيراً ما يرد أبو العباس أحمد بن محمد ، والمراد به أحمد بن نوح السيرافي علىٰ الظاهر ، هداية المحدثين (الكاظمي) : ص ٢٨٨ .

(٥) الفهرست (الطوسي) : ص ٢٠ الرقم ٥٥ .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٧٦ الرقم ١٨٢ .

علىٰ أنه ثقة في نفسه ، غير أنه كان يروي عن الضعفاء ، ويعتمد المراسيل ، وذكر ابن الغضائري[١] : أنَّ القميّين طعنوا عليه، وليس الطعن فيه ، إنّما الطعنُ فيمن يروي عنه ، وإن كان أحمد بن محمد أبعده عن قم ، ثمّ أعاده اليها ، واعتذر إليه ،[ولما تُوفّي مشىٰ في جنازته حافياً حاسراً ؛ ليبرىء نفسه مما قذفه به][٢] .

ثم روىٰ الكليني[٣] ـ في باب ما جاء في الاثني عشر ، عن محمد بن الحسن الصفّار ، عن أحمد هذا ـ حديثاً ، وأنَّ محمد بن يحيىٰ قال لمحمد بن الحسن : يا أبا جعفر وددتُ أنَّ هذا الخبر جاء من[٤] غير جهة أحمد بن أبي عبدالله ، قال : فقال : لقد[٥] حدَّثني قبل الحَيرة بعشر سنين ، وظاهره أنه قد عرضت له حَيرة.

والحقّ أنَّ هذا لا يعارض توثيق الشيخين ، فلتُنزَّل الحيرة علىٰ حيرة الناس في أمره ؛ لما يعلمون من وثاقته وجلالته وتهمة ابن عيسى إيّاه ؛ أي قبل أن يُتّهم بسوءٍ أيامَ كان الناس يتناولون منه ، ويأخذون عنه .

وأما روايته عن الضعفاء فالوثاقة تأبىٰ أن يتهاون في أمر الرواية ، حتىٰ لا يبالي عمّن أخذ علىٰ ما زعم ابن الغضائري ، فلينزّل ما وقع له من رواية عن

---

(١) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١ .

(٢) لم ترد في المصدر .

(٣) اصول الكافي (الكليني) : ج ١ ص ٥٢٦ ح ٢ .

(٤) في نسخة ش : في .

(٥) لم ترد في نسخة ش .

ضعيف ، أو اعتماد على مرسل على مراعاة ما يؤيّده ويقوّمه ، ويؤيّد ذلك إكثار الأجلّاء عنه ، واعتمادهم عليه ، كالكليني وغيره .

وبالجملة : فالأصحاب لا يتوقّفون في شأنه ، وروايته معدودة في الصحاح عندهم .

أحمد بن محمد بن[1] عيسى : وثّقه الشيخ[2] في رجاله ، وذكر هو والنجاشي[3] : أنه شيخ القمّيين ووجههم وفقيههم غير مدافع ، ووثّقه العلّامة[4] أيضاً ، وعدّه في أصحاب الإمام العسكري .

إدريس بن زياد الكفرثوثي[5] : أبو الفضل ، وثّقه النجاشي[6] ولا يضرّه قول ابن الغضائري[7] : إنه يروي عن الضعفاء .

إسماعيل بن جابر الجعفي : قال الشيخ[8] : إنه ثقة ممدوح ، له أُصول

---

(١) أثبتناه من نسخة ش .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٦٦ الرقم ٣ ، وص ٣٩٧ الرقم ٦ ، وص ٤٠٩ الرقم ٣ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٨٢ الرقم ١٩٨ .

(٤) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ١٣ الرقم ٢ ، وعدّه في أصحاب الإمام الرضا والجواد والهادي والعسكري عليهم السلام .

(٥) في المصدر: الكفرثوثاني .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٠٣ الرقم ٢٥٧ .

(٧) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١ .

(٨) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٠٥ الرقم ١٨ ، وفيه : أنه الخثعمي ، وذكر في أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام : إسماعيل بن جابر ، روى عنهما عليهما السلام ص ٣٤٣ الرقم ١٣ ، قال =

رواها عنه صفوان بن يحيىٰ ، ولا يضرّه ما روىٰ الكشي[1] عن العبيدي ، عن يونس : أنَّ أبا عبدالله عليه السلام قال : (هلك المُترأسون[2] في أديـانهم[3] : زرارة ، وبريد ، ومحمد بن مسلم ، وإسماعيل الجعفي) ، بل فيه ما يدلُّ علىٰ جلالته حيث قُرِن إلىٰ الأجلاء ، وذبَّ عنه كما يذبّ عنهم ، حسبما عرفت في زرارة .

= السيدالخوئي : وقد وقع الكلام في تعدّد الرجل واتّحاده ، والصحيح هو الاتّحاد ، وأنَّ إسماعيل بن جابر هو الجعفي ، وقد وقع التحريف في نسخة الرجال ، فأبدل الجعفي بالخثعمي ، والذي يدلّنا علىٰ ذلك : أنَّ من المستبعد جداً أن يكون المسمىٰ باسماعيل بن جابر رجلين ، لكلّ منهما كتاب رواه صفوان بن يحيىٰ ، مع ذلك لا يتعرّض لأحدهما من أصحاب الأُصول ، غير الشيخ ، ولا يتعرّض الشيخ للآخر في كتابيه ، ولا يروي عمّن تعرّض له ، ولا رواية واحدة ، فإنّا لم نجد في التهذيبين ولا غيرهما رواية عن إسماعيل بن جابر الخثعمي يرويها صفوان أو غيره ، بل الروايات الموجودة : إما عن إسماعيل بن جابر من غير توصيف ، وهو الأكثر ، أو عن إسماعيل الجعفي ، وهو أيضاً كثير ، وإن كان دون الأوّل ، والمراد به إسماعيل بن جابر ، أو اسماعيل بن عبدالرحمن ، أو إسماعيل بن جابر الجعفي ، كما في الفقيه ج ٣ في باب اللاتي يطلّقن علىٰ كل حال ح ١٦١٥ ، وما يؤيّد ذلك : أنّ العلّامة في الخلاصة في القسم الأوّل الباب ٢ من فصل الهمزة : إسماعيل بن جابر الجعفي الكوفي : ثقة ممدوح ، وهذه العبارة بعينها عبارة الشيخ قدس سرّه عند عدّ الرجل من أصحاب الباقر عليه السلام ثم قال العلّامه : وكان من أصحاب الباقر عليه السلام ، فمن المطمأن به أنّ العلّامة قد آخذ ما ذكره من رجال الشيخ ، وأنّ الموجود في النسخة التي عنده الجعفي دون الخثعمي ، ويؤكّد ذلك : أنّ الموجود في نسخة النقد للفاضل التفريشي ، وكذلك في نسخة الرجال التي كانت عند المولىٰ الشيخ عناية الله ـ علىٰ ماذكره في مجمع الرجال ـ كان الجعفي دون الخثعمي ، والله العالم بحقيقة الحال .

(١) رجال الكشي (الكشي) : : ص ٤٥٢ ج ٢ الرقم ٢٥٠ ـ ٣٥٠.

(٢) في نسخة ش : المتراؤون .

(٣) في المصدر : منهم .

إسماعيل بن مهران السكوني : وثّقه الشيخ[١] والنجاشي[٢] والعيّاشي ، علىٰ ما روىٰ الكشي[٣] ، فلا يُلتفت إلىٰ قول ابن الغضائري[٤] : إنّ حديثه ليس بالنقيّ ، يضطرب تارة ، ويَصلُح أخرىٰ، وروىٰ[٥] عن الضعفاء كثيراً ، ويجوز أن يخرج شاهداً ، فأمّا ما روىٰ الكشي عن محمد بن مسعود ، عن علي بن الحسن : من أنه رُمي بالغُلوّ ، فقد قال ابن مسعود بعد أن روىٰ ذلك : يكذبون عليه ،كان تقيّاً ، ثقة ، خيّراً ، فاضلاً .

جابر بن يزيد الجعفي : وإن اختلف الناسُ في أمره ، قديماً ، لكن ابن الغضائري[٦] وثّقه ، وناهيك بتوثيق مَن لا يقنع بواحدةٍ دون أخرىٰ ، فلا يقدح قوله بعد ذلك : ولكن جُلّ مَن روىٰ عنه ضعيف ، وما علىٰ الرجل أن لا يروي عنه إلّا ثقة ، وأيّ غضاضة في أن يروي عنه الثقة وغيره ؟! وقد ترحّم عليه الصادق عليه السلام ، فروىٰ[٧] الصفّار عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم ، عن زياد بن أبي الحلال ، قال : (اختلف الناس في جابر بن يزيد ، وفي

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١١ الرقم ٣٢.

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٦ الرقم ٤٩ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٥٤ الرقم ١١٠٢ .

(٤) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١ .

(٥) في المصدر : ويروي .

(٦) لم نعثر عليه ، والظاهر أنه في كتاب الموثّقين المفقود .

(٧) بصائر الدرجات (الصفار) : ص ٢٣٨ ح ١٢ .

أحاديثه وأعاجيبه[١] ، فدخلت على أبي عبدالله عليه السلام وأنا أُريد أن أسأله عنه ، فابتدأني من غير أن أسأله : رحم الله جابر بن يزيد الجعفي ، كان يَصدُق علينا ، ولعن الله المُغيرة ، كان يكذب علينا) ، ورواه العقيقي وابن عُقدة والكشي[٢] أيضاً ، عن حمدويه وإبراهيم ، عن محمد بن عيسى ، عن عليّ بن الحكم ، لكن قال النجاشي[٣] : روى عنه جماعة غُمز فيهم وضُعّفوا ، وكان في نفسه مختلطاً ، وكان شيخنا أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان ، ينشدنا أشعاراً كثيرة[٤] تدلّ على الاختلاط ، فإن كان ما رماه به مِن الاختلاط أخذه من شعره ـ كما إستظهره بعضهم ـ فالمذاهب لا تعرف من النشيد ، فإنّ الشعر كما وصف الله تعالى أهلَهُ كثيراً ما يتضمّن خلاف ما عليه المُنشد ، وكيف كان ، فالرجحان لما سبق ، والظاهر أنّ الرجل كان من عِياب الأسرار ، تحمّل عنهم عليهم السلام ما لا يتحمّله غيره ، فكان يرمى لذلك بالاختلاط .

حبيب بن المعلّى[٥] الخثعمي : وثّقه النجاشي[٦] على ضربٍ من التأكيد ،

---

(١) في المصدر : قال

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٤٣٦ الرقم ٣٣٦ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٢٨ الرقم ٣٣٢ .

(٤) في المصدر : في معناه .

(٥) في المصدر : المعلل .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٤١ الرقم ٣٦٨ ، وفيه : المعلل .

فقال : ثقة ثقة ، صحيح ، له كتاب ، رواه محمد بن أبي عمير ، وذكر الشيخ[١] أنّ له أصلاً ، وليس هناك إلّا ما روىٰ ابن عُقدة عن الحجّال بطريق مجهول ، عن حبيب هذا ، عن الصادق عليه السلام : (أنه كان يكذب عليّ ، مع أنـه لا يزال لناكذّاب) ، ويبعد[٢] كلّ البعد أن يروي في نفسه مثل ذلك ، ولعلّه أراد إنساناً آخر ، أو أنه «يُكذَب» بالمجهول .

وكيف كان ، فلا تقع هذه الرواية المجهولة ـ التي يبعد صدقها في العادات ـ من ذلك التوثيق المؤيّد برواية ابن أبي عمير ، وكونه من أهل الأُصول .

حذيفة بن منصور الخزاعي : وثّقه النجاشي[٣] ، وذكر أنه كان من أصحاب الصادقين عليهما السلام ، وأنّ له كتاباً روىٰ عنه ابن أبي عمير ، وحكىٰ العلّامة[٤] توثيقه عن المفيد[٥] أيضاً ، ومدحه له ، فلا يُلتفت بعد ذلك إلىٰ قول ابن الغضائري[٦] : حديثه غير نقيّ ، يروي الصحيح والسقيم ، وأمره

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٦٤ الرقم ٢٤٣ ، وفيه : أنّ له أصلاً ، وفي رجاله : ص ١٧٢ الرقم ١١٦ ، أنه حبيب بن معلّل الخثعمي .

(٢) في نسخة ش : في العادات .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٤٧ الرقم ٣٨٣ ، وفيه : روىٰ عن أبي جعفر وأبي عبدالله ، وأبي الحسن عليهم السلام .

(٤) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٦٠ الرقم ٢ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٣ .

ملتبس ، ويخرج شاهداً ، ولا وجه لتوقّف العلّامة لذلك ، ولما روي أنه كان والياً مِن قبل بني أُمية ، وهو يرىٰ توثيق الشيخين ، وكم من ثقة كان يعمل لهؤلاء ، وناهيك في ذلك ما روىٰ النجاشي[١] في ابن بزيع عن الرضا عليه السلام ، أنه قال له : (إنّ للّٰه تعالىٰ في أبواب الظالمين مَن نوّره ـ إلىٰ أن قال ـ : إليهم يفزع ذوو الحاجة من شيعتنا ، وبهم يؤمن اللّٰه روعة المؤمن في دار الظّلَمة ، أولئك المؤمنون حقّاً ، أولئك أمناءُ اللّٰه في أرضه ، ويزهر[٢] نورهم لأهل السموات كما تزهر[٣] الكواكب الدرّيّة لأهل الأرض ، أولئك من نورهم يُضيء الموقف يوم القيامة ، خُلِقوا ـ واللّٰه ـ للجنّة ، وخُلِقت الجنة لهم ، فهنيئاً لهم ، ما علىٰ أحدكم أن لو شاء لنال[٤] لهذا كلّه ، قال : قُلتُ بماذا جعلني اللّٰه فداك ؟ قال يكون معهم ، فيسرّنا بإدخال السرور علىٰ المؤمنين من شيعتنا ، فكن فيهم يا محمد) .

حريز بن عبداللّٰه السجستاني : وثّقه الشيخ في الفهرست[٥] ، وذكر أن له كتباً تعدّ كلّها في الأُصول ، وقد روىٰ عنه الأجلّاء ومن لا يروي إلّا عن ثقة ، ولا يعرف أنّ أحداً من الطائفة توقّف فيه ، ولم يزالوا يحكمون بصحّة ما

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٣١ الرقم ٨٩٣ .

(٢) في النسختين : يزهو ، وما اثبتناه من المصدر .

(٣) في النسختين : يزهو ، وما اثبتناه من المصدر .

(٤) في النسختين : لنا ، وما أثبتناه من المصدر .

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٦٢ الرقم ٢٣٩ .

يُروىٰ عنه ، غير أنّ الكشي(١) والكليني(٢) والنجاشي(٣) رووا : أنه شهر السيف في قتال الخوارج بسجستان ، وأنّ أبا عبدالله عليه السلام جفاه وحجبه لذلك ، والظاهر أنّ ذلك كان للتقيّة ليتسامع الناس بذلك ، ويرقىٰ إلىٰ السلطان ، مع أنّ مثله عليه السلام لا يخلو من عيونٍ للسلطان ترصده ، يرشد إلىٰ ذلك ما روىٰ الكليني(٤) ـ في الحسن بإبراهيم ـ عن أبي العباس البقباق ، قال : (قلت لأبي عبدالله عليه السلام : ما للرجل ان يُعاقِب به مملوكه ؟ فقال : علىٰ قدر ذنبه . قال ، فقلت : قد عاقبتُ حريزاً بأعظم من جُرمِه ، فقال : ويلك مملوك لي هو ؟! إنّ حريزاً شهر السيف ، وليس منّي مَن شهر السيف) .

وروىٰ الكشي(٥) عن حمدويه ومحمد ، عن العبيدي ، عن صفوان ، عن عبدالرحمن بن الحجاج ، قال : سأل فضل البقباق لحريز الإذن علىٰ أبي عبدالله عليه السلام فلم يأذن [فعاودهُ فلم يأذن](٦) ، فقال : أيّ شيء للرجل أن يبلغ في عقوبة غلامه ؟ قال عليه السلام : علىٰ قدر جريرته ، فقال : قد عاقبت ـ والله ـ حريزاً بأعظم ممّا صنع ، قال : ويحك إنّي فعلتُ ذلك ، إنّ حريزاً جرّد السيف ،

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٢٧ الرقم ٦١٥ .

(٢) اصول الكافي (الكليني) : ج ٧ ص ٣٧٠ ح ٢ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٤٤ الرقم ٣٧٥ .

(٤) فروع الكافي (الكليني) ج ٧ ص ٣٧٠ ح ٣ ، أي الرواية الحسنة بابراهيم بن هاشم .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٨٠ الرقم ٧١٧ .

(٦) لم ترد في نسخة ش .

ثمّ قال : أما لو كان حذيفة بن منصور ما عاودني فيه بعد أن قلت لا ، ولعلّه على سوء أدب البقباق أدلّ .

الحسين بن شاذويه : وثّقه النجاشي(١) ، وذكر أنّ له كتاب الصلاة والأعمال وغيره ، وقال ابن الغضائري(٢) زعم القمّيّون أنه كان غالياً ، ورأيت له كتاباً في الصلاة سديداً ، وقد عرفت أنّ للقمّيّين في الغُلوّ طريقة ممتازة يُخالفون بها الناس ، حتىٰ أنّ أحدهم ليرمي مَن خالف رأيه في بعض العقائد ، كما قال الصدوق(٣) فيمن لم يُجز السهو علىٰ النبيّ صلّىٰ اللّٰه عليه وآله أو الإمام عليه السلام : إنّ ذلك ضربٌ من الغلّو ، وإنه ينبغي أن يُتّقىٰ ، إنّما الغلّو أن يدّعي في البشر الربوبيّة ، كما ادُّعي في عيسىٰ عليه السلام وعليّ عليه السلام .

خلف بن حماد : وثّقه النجاشي(٤) ، وذكر هو والشيخ : أنّ له كتاباً يرويه محمد بن الحسن الزيّات وغيره ، وقد رواه سعد ، والحميري ، وغيرهما من الأجلّاء ، وقال ابن الغضائري(٥) : أمره مختلط ، يعرف حديثه تارة ويُنكر أُخرىٰ ، ويجوز أن يخرج شاهداً .

داود بن القاسم الجعفري : وهو ابن القاسم بن إسحاق بن عبداللّٰه بن

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٥٨ الرقم ٤١١ .

(٢) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٤ .

(٣) روضات الجنات (الخوانساري) : ج ٦ ص ١٣٤ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٥٢ الرقم ٣٩٩ .

(٥) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٥ .

جعفر بن أبي طالب ، أبو هاشم الجعفري ، وثّقه الأصحاب ، وأثنوا عليه ، فقال النجاشي(١) : كان عظيم المنزلة عند الأئمة عليهم السلام ، [شريف القدر ثقة ، وقال الشيخ في رجاله(٢) ثقةٌ ، وفي الفهرست(٣) : جليل القدر عظيم المنزلة عند الأئمة عليهم السلام](٤) ، وقد شاهد جماعة منهم : الرضا ، والجواد ، والهادي ، والعسكري ، وصاحب الأمر عليهم السلام ، وقد روىٰ عنهم كلّهم ، وله أخبار ومسائل ، وله شعرٌ جيّد فيهم ، وله كتاب ، وعدّه ابن طاووس(٥) في ربيع الشيعة : من سفراء الصاحب عليه السلام والأبواب المعروفين الذين لا تختلف الاثنا عشرية فيهم ، ثمّ وقع في كتاب الكشي(٦) ما يُوهِم دعوىٰ الارتفاع ، مع أنه أثنىٰ عليه ، وذلك أنه قال : له منزلة عالية عند أبي جعفر وأبي الحسن وأبي محمد عليهم السلام ، وموقع جليل ، علىٰ ما يستدلّ بما يروي في نفسه وروايته ، وتدلّ روايته علىٰ ارتفاع في القول ، وأين دعوىٰ دلالة الرواية من الدراية ، واشتهار الوثاقة والجلالة ، مع أنّا لا ندري ما هذا الارتفاع الذي

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٥٦ الرقم ٤١١ .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٠١ الرقم ١ .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٦٧ الرقم ٢٦٦ .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

(٥) اعلام الورىٰ (الطبرسي) : ص ٤٤٤ .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٤١ الرقم ١٠٨٠ .

عقله منها ، ولعلّه على طريقة القميّين ، وقد قال التقيّ المجلسي[١] : الارتفاع رواية المعجزات الكثيرة .

داود بن كثير الرقي : وثّقه الشيخ في رجاله[٢] ، وذكر فيه وفي الفهرست[٣] : أنّ له أصلاً رواه ابن أبي عمير ، عن الحسن بن محبوب ، عنه ، وذكر المفيد[٤] في إرشاده : أنه من خاصّة الكاظم عليه السلام وثقاته ، وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته ، وممن روى النصّ [٥] على الرضا عليه السلام ، وروى الكشي[٦] والصدوق[٧] عن الصادق عليه السلام انه قال : (أنزلوا داود الرقي مني بمنزلة المقداد من رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله) ، ثمّ قال النجاشي[٨] : أنه ضعيف جداً ، والغُلاة تروي عنه ، فلعلّه أخذ ذلك من رواية الغُلاة عنه ، وأنه لو لم يكن منهم لما رووا عنه ، وقد حكى الكشي[٩]

---

(١) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٣٢٠ .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٩٠ الرقم ٩ وص ٣٤٩ الرقم ١ .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٦٨ الرقم ٢٧١ .

(٤) الارشاد (الشيخ المفيد) : ص ٣٠٤ .

(٥) لم ترد في نسخة ش .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٠٤ الرقم ٧٥٠ .

(٧) لم ترد في نسخة ش .

(٨) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٥٦١ الرقم ٤١٠ .

(٩) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٠٨ الرقم ٧٦٦ .

أيضاً[١] ذلك عنهم ، فقال بعد أن روىٰ الخبر السابق في مدحه : ويذكر الغلاة أنه من أركانهم ، وقد يروىٰ عنه المناكير في الغُلوّ ، و ينسب اليهم .

لكنّه قال بعد ذلك : ولم أسمع أحداً من مشايخ العصابة يطعن فيه ، وكيف يصدق الغلاة علىٰ الثقات ؟! وليس بالبعيد أن يكون الغرض التشبيه علىٰ الناس بِادّعاء الأجلّاء لترويج باطِلهم ، ولو كان له أصل لأطّلع عليه مشايخ العصابة وطعنوا فيه ، وكيف كان ، فالرجحان لما سبق ، فيقدم علىٰ الجرح ، مع [أنّ][٢] الشيخ[٣] عثر علىٰ ما رماه به من دعوىٰ الغلاة ، فلولا أنه اطّلع علىٰ بُطلانه لم يوثّقه ، وليس هذا جرحاً لا يعرفه المعدّل ؛ ليقدّم عليه جمعا ، علىٰ أنّ كتابه من الأصول المعروفة التي رواها الأجلّاء ، وَمن لا يروي إلاّ عن ثقة كابن أبي عمير ، وأخباره [معول][٤] عليها بين الأصحاب ، ولا يُصغىٰ إلىٰ ما حكىٰ ابن داود[٥] عن ابن عبدون ، أنه قال : قلّما رأيت له حديثاً سديداً ، وكيف يترك العيان إلىٰ الخبر ؟! فأمّا قول ابن الغضائري[٦] :كان فاسد المذهب ،

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) اثبتناه من نسخة ش ، وهي غير موجودة في النسخة المعتمدة .

(٣) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ١٩٠ الرقم ٩ وص ٣٤٩ الرقم ١ ، وكذلك الفهرست للشيخ الطوسي : ص ٦٨ الرقم ٢٧١ .

(٤) في النسختين : معمول .

(٥) رجال ابن داود : ص ٢٤٥ الرقم ١٧٩ .

(٦) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٥ .

ضعيف الرواية ، لا يُلتفت إليه ، فابن الغضائري قلّما يَسلم منه مَن سلم من الناس ، فماظنُّك بمن نالته الأيدي .

زرارة بن أعين : وثّقه الشيخ في رجاله(١) ، وذكر في الفهرست(٢) : أن اسمه عبدربّه ، وزرارة لقبه ، ويكنى أبا الحسن ، وأبا عليّ ، وأنّ له عدّة أولاد ، ومنهم : الحسن ، والحسين ، ورومي ، وعبيدالله ، ويحيىٰ ، وأخوة جماعة منهم : حمران ، وبكير ، وعبدالرحمن ، وعبدالملك ، وله مصنّفات ، وقال النجاشي(٣) : أبو الحسن شيخ أصحابنا في زمانه ، ومتقدّمهم ، وكان قارئاً ، فقيهاً ، متكلّماً ، شاعراً ، أديباً ، قد اجتمعت فيه خلال الفضل والدين ، صادق فيما يرويه ، روىٰ ابن أبي عمير ، عن بعض أصحابه ، عنه ، وروىٰ الكشي(٤) أخباراً كثيرة تدلّ علىٰ عظم شأنه ، وجلالة قدره ، حتىٰ روىٰ في الصحيح(٥) عن ابن أبي عمير ، عن جميل بن درّاج ، قال : سمعت الصادق عليه السلام يقول : (بشّر المُخبِتين بالجنّة بُريد بن معاوية العجلي ، وأبو بصير ليث بن البختري المرادي ، ومحمد بن مسلم ، وزرارة ؛ أربعة نجباء أمناء لله علىٰ حلاله وحرامه ، لولا هؤلاء انقطعت آثار النبوّة ، واندرست .

---

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢٠١ الرقم ٩٠ .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٧٤ الرقم ٣٠٢ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٧٥ الرقم ٤٦٣ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٤٥ الرقم ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٩٨ الرقم ٢٨٦ .

ثمّ قال(١) : أجمعت العصابة علىٰ تصديق هؤلاء الأوّلين من أصحاب الباقر عليه السلام والصادق عليه السلام ، وانقادوا لهم بالفقه ، ثمّ ذكر : أنّ أفقه الأوّلين ستة : زرارة ، ومعروف بن خربوز ، وبريد ، وأبو بصير الأسدي ، والفضيل ، ومحمد بن مسلم ، وأنّ بعضهم ذكر مكان «الأسدي» ، «المرادي» ، وأنّ أفقه الستّة زرارة .

وروىٰ(٢) هو وغيره في عدّة أخبار عن الصادق عليه السلام ، أنه قال ـ في جماعة منهم زرارة ـ إنّهم أحبّ الناس إليه أحياءً وأمواتاً .

وفي بعضها(٣) : (ولكن الناس يكثرون عليّ فيهم ، فلا أجدُ بُدّاً من موافقتهم(٤)) ، وفي آخر(٥) : (ولكنّهم يجيئون ، فيقولون لي(٦) فلا أجد بُدّاً من أن أقول) ، لكنه مع ذلك روىٰ أخباراً تنال منه .

والصدوق(٧) : روىٰ عدّة أخبار في مدحه ، وبالغ في الإكمال في الذبّ عنه ، حتىٰ انتهىٰ في ذلك إلىٰ أقصىٰ الغايات ، وكذلك غيره .

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٠٧ الرقم ٤٣١ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٤٧ الرقم ٢١٥ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٤٨ الرقم ٢٢١ ، وردت بالمعنىٰ .

(٤) في نسخة ش : متابعتهم .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٥٨ الرقم ٢٣٢ ، وردت بالمعنىٰ .

(٦) في نسخة ش : فلا .

(٧) كمال الدين وتمام النعمة (الصدوق) : ص ٧٦ .

وبالجملة : فالأصحاب في سائر الأعصار لا يختلفون في عِظَم شأنه ، وجلالة قدره ، وقبول روايته ، فأين يقع[١] ما جاء في ابن الغضائري[٢] عنه ، مع إعراض الأصحاب عنه ، على أنه عليه السلام كفانا مؤنته ؛ حيث ذكر في عدّة أخبار[٣] : أنّ ذلك إنّما كان دفاعاً عنه ، ولو لم يكن إلّا ما رواه الكشي عن حمدويه ، عن العبيدي ، عن يونس ، عن عبيدالله بن زرارة ، عنه ، لكفى ، وقد مرّ بطوله في ترجمة العبيدي ، ومنه يظهر براءة العبيدي عمّا رمي به من التحامل عليه ، وليس هو وحده ، فقد رمى غيره من الأجلاء .

ومما ينبّه على ذلك ما روى الصدوق في الإكمال[٤] ، عن الرضا عليه السلام ، عن إبراهيم بن محمد الهمداني ، قال : قلت للرضا عليه السلام : (أخبرني عن زرارة بن أعين ، هل كان يعرف حق أبيك ؟ فقال : نعم ، فقلت : فلِمَ بعثَ ابنه[٥] ليتعرَّف الخبر إلى مَن أوصى الصادق عليه السلام ؟ فقال عليه السلام : إنَّ زرارة كان يعرف أمر أبي ، ونصّ أبيه عليه ، وإنما بعث ابنه ليتعرّف من أبي هل يجوز له أن يرفع التقيّة في إظهار أمره ونصّ أبيه عليه ؟ ولما أبطأ ابنه عنه طُولب بإظهار قوله في أبي ، فلم يُحبّ أن يقدم على ذلك دون أمره ،

---

(١) لم ترد في النسخة ش .

(٢) لم يتعرض له ابن الغضائري ، علماً بأن الموجود بأيدينا لابن الغضائري ، هو كتاب الضعفاء .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٤٩ الرقم ٢٢١ ، وقد مرت الرواية في هامش «بريد» .

(٤) كمال الدين وتمام النعمة (الصدوق) : ص ٧٥ .

(٥) في المصدر : عبيداً .

فرفع المصحف ، فقال : إنّ إمامي مَن أثبت هذا المصحف إمامته من وُلد جعفر) .

وما روىٰ الكليني[١] في الكافي ـ في الحسن بابراهيم[٢] ـ عن عبدالملك بن أعين ، قال : (حجّ جماعة من أصحابنا ، فلمّا قدِمُوا المدينة دخلوا علىٰ الباقر عليه السلام ، فقالوا : إنّ زرارة أمرنا أن نهلّ بالحج[٣] ، فقال[٤] : تمتّعوا ، فلمّا خرجوا من عنده دخلت عليه ، فقلت : جُعلت فداك ، لئن لم تُخبرهم بما أخبرت زرارة ، لنأتين الكوفة ولنصبحنّ به كذّابا ، فقال عليه السلام : فردّهم[٥] ، فدخلوا عليه ، فقال عليه السلام : صدق زرارة ، أما والله لا يسمع هذا بعد هذا اليوم مني أحد) ، وفي ملاحظة أخباره في الأُصول والفروع والآداب والمواعظ ما يُغني عن النظر في حاله .

زيد بن علي بن الحسين عليه السلام : أثنىٰ عليه الشيخ المفيد في إرشاده[٦] ،

---

(١) فروع الكافي (الكليني) : ج ٤ ص ٢٩٤ ح ١٨ .

(٢) في المصدر : علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد بن عيسىٰ ، عن حريز ، عن عبدالملك بن أعين .

(٣) في المصدر : إذا أحرمنا .

(٤) في المصدر : لهم .

(٥) في المصدر : ردّهم .

(٦) الارشاد (الشيخ المفيد) : ص ٢٦٨ .

فقال ـ بعد أن ذكر : أنه وإن لم يبلغ في الفضل[١] مكان الخلافة ـ : إنه [عين][٢] إخوته بعد أبي جعفر عليه السلام ، وأفضلهم ،كان عابداً ، ورعاً ، فقيهاً ، شيخاً ، شجاعاً ، ظهر بالسيف ، يأمرُ بالمعروف ، وينهىٰ عن المنكر ، ويطلب ثارات الحسين عليه السلام ، ثم روىٰ عن بعضهم أنه قال : ما علمتُ مَن يبكي من خشية الله حتىٰ تختبط دموعه بمخاطه غيره ، وكان يعتقد كثير من الشيعة فيه الإمامة ؛ لخروجه بالسيف ، وكان يدعو إلىٰ الرضا من آل محمد ، فظنّوه أنه يريد نفسه ، وما كان ليريدها وهو يعلم مكانة أخيه ، واستحقاقه للإمامة من قبله ، ووصيته عند وفاته إلىٰ أبي عبدالله عليه السلام وقريب من هذا ما في كتاب ربيع الشيعة[٣] لابن طاووس ، وكتاب إعلام الورىٰ بأعلام الهدىٰ لأبي علي الطبرسي ، فروىٰ الكشي[٤] بسنده عن علي بن إسماعيل ، قال : أخبرني ، الفضيل[٥] [الرسّان][٦] قال : (دخلت علىٰ أبي عبدالله عليه السلام بعد ما قتل زيد بن علي، فأُدخلتُ بيتاً جوف بيت ، فقال لي : يا فضيل قتل عمّي

---

(١) في نسخة ش : فضله .

(٢) أثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : غير .

(٣) إعلام الورىٰ (الطبرسي) : ص ٢٦٢ ؛ حيث إنّ كتاب ربيع الشيعة وإعلام الورىٰ متّحد في المادّة ومتوافق في النظم والأبواب والفصول حرفاً بحرف ،كما مرّ في مقدّمة الكتاب : ص ٢٩ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٦٩ الرقم ٥٠٥ .

(٥) في نسخة ش والمصدر : فضيل .

(٦) في النسختين : السرسان .

زيد ، قلت[١] : جُعلت فداك ، قال : رحمه اللّٰه ، أما[٢] إنه كان مؤمناً ، وكان عارفاً ، وكان عالماً ، وكان صدوقاً[٣] ، أما إنه لو ظفر لوفىٰ ، أما إنه لو ملك لعرف كيف يضعها) وفي كتب الأخبار كالأمالي[٤] ، وغيرها ، ما يدلّ علىٰ مكانته .

وما ورد في بعض الأخبار من الغضّ لعلّه خرج مخرج التقيّة ، أو لصدّ الشيعة عنه ؛ لئلا يضلّوا ، أو لبيان أنه قد أخطأ في اجتهاده في الخروج قبل أن يأمر أبو عبداللّٰه عليه السلام ، وكان السبب[٥] في خروجه أنّ هشاماً لعنه اللّٰه قال له لما دخل عليه : ما فعل أخوك البقرة ؟ فقال زيد رحمه اللّٰه : سمّاه رسول اللّٰه صلّىٰ اللّٰه عليه وآله باقر العلم ، وأنت تسميه [البقرة][٦] لقد [اختلفتما][٧] فلما بلغ الكوفة ، اجتمع عليه الناس ، ولم يزالوا به حتّىٰ بايعوه علىٰ الحرب ، ثمّ نقضوا وأسلموه إلىٰ القتل ، وصلبوه أربع سنين ، حتىٰ سرقه بعض

---

(١) في المصدر : نعم .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) في المصدر : صادقاً .

(٤) الامالي (الشيخ الطوسي) : ج ٢ ص ٢٨٤ .

(٥) اعلام الورىٰ (الطبرسي) : ص ٢٦٣ .

(٦) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : بقراً .

(٧) اثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : اختلفها.

الشيعة ودفنوه في بطن [النهر][١] فاستخرجوه وأحرقوه، لعنهم الله

وروي[٢] أنه قال: شهدتُ هشاماً لعنه الله يُسَبّ عنده رسول الله صلّى الله عليه وآله وهو لا يُنكر، فوالله لو لم يكن إلّا أنا وابني لخرجتُ عليه.

وروي[٣] أنه لمّا دخل على هشام لعنه الله أمر أهل الشام أن يتضامّوا، حتى لا يصل إلى قُربه، فقال له زيد: إنه[٤] ليس من عباد الله أحد فوق أن يُوصى بتقوى الله جلّ شأنه، وأنا أوصيك بتقوى الله يا أمير المؤمنين فاتقه، فقال له هشام: أنتَ المؤهَّل نفسَهُ[٥] للخلافة؟ وما أنت وذاك لا أُمّ لك، وإنما أنتَ ابنُ أمةٍ، فقال زيد رضي الله عنه: إنّي لا أعلم أحداً أعظم عند الله من نبيٍّ بعثه، وهو ابن أمة، فلو كان ذلك يقصر عن منتهى غايته لم يبعث، وهو إسماعيل بن إبراهيم، فالنبوّة أعظم عند الله أم الخلافة، وبعد، فما يقصر رجل أبوه رسول الله، وهو ابن عليّ بن أبي طالب، فوثب هشام من[٦] مجلسه، وقال: لا يبيتن هذا في عسكري، فخرج زيد وهو يقول: لم يكره قوم قطّ حرّ السيوف إلّا ذلّوا، ولمّا قتل حزن عليه أبو عبدالله عليه السلام، ونال منه كلّ

---

(١) اثبتناه من نسخة ش، وفي النسخة المعتمدة: البطن.

(٢) كشف الغمة (الاربلي): ج ٢ ص ٣٥٢.

(٣) الارشاد (المفيد): ص ١٦٨، وورد الحديث بالمعنى.

(٤) في نسخة ش: ان.

(٥) في المصدر: نفسك.

(٦) في النسخة المعتمدة: في.

مثال ، وفرّق من ماله في عيالات من خرج معه [غير مرّة][١] .

سالم بن مكرم الجمال أبو خديجة : ويكنّىٰ أيضاً بأبي سلمة ، وثّقه النجاشي[٢] ، وقال : إنه ثقة ثقة ، له كتاب يرويه عن[٣] جماعة من أصحابنا منهم : الحسن بن علي الوشا ، وفي الكشي[٤] قال محمد بن مسعود : سألت أبا الحسن علي بن الحسن عن إسم أبي خديجة ، قال : سالم بن مكرم ، فقلت له : ثقة ، فقال : صالح ، [وقال] :[٥] من أهل الكوفة ، وكان جمّالاً ، وذكر : أنه حمل الصادق عليه السلام من مكّة إلىٰ المدينة ، ثمّ روىٰ[٦] عن عبدالرحمن بن أبي هشام ، عنه ، أنه قال الصادق[٧] عليه السلام : (لا تُكنىٰ بأبي خديجة ، قلت : فَبِمَ أُكنىٰ ؟ قال عليه السلام : بأبي سلمة) .

ثم روي[٨] أنه كان من أصحاب أبي الخطّاب ، وأنهم لما قُتلوا في مسجد الكوفة ، أصابته جراحة ، فسقط بين القتلىٰ ، فلمّا جنّه الليل خرج

---

(١) أثبتناه من نسخة ش .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٨٨ الرقم ٥٠١ .

(٣) في نسخة ش : عنه .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٤١ الرقم ٦٦١ .

(٥) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : قال .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٤١ الرقم ٦٦١ .

(٧) في المصدر : أبو عبدالله .

(٨) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٤١ الرقم ٦٦١ .

وتخلّص، وأنه تاب بعد ذلك .

وقال الشيخ في الفهرست[١] : إنه ضعيف ، له كتاب ، ورواه تارة بطريقه إلىٰ الحسن بن علي الوشا ، وأخرىٰ إلىٰ عبدالرحمن بن أبي هاشم[٢] ، لكن العلّامة[٣] رحمه الله حكىٰ[٤] عنه : أنه وثّقه في موضع من كتبه ، وضعّفه في مواضع ، ثمّ قال[٥] : والأرجح عندي الإعتماد عليه لرجحان التزكية ، وضعف التضعيف بعمل الشيخ والأصحاب برواياته ، وهو متّجه مع أنّ المزكّي هنا الجماعة ، والشيخ أيضا في بعض المواضع ، فأين يقع تضعيفه في البعض ؟

سهل بن زياد الأدمي : وثّقه الشيخ[٦] في رجاله ، لكن ضعّفه في الفهرست[٧] ، وكذا ابن الغضائري[٨] ، وزاد أنه فاسد الرواية والمذهب ، وقال النجاشي[٩] : كان ضعيفاً في الحديث ، غير معتمد عليه ، وكان ابن عيسىٰ يشهد

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٧٩ الرقم ٣٢٧ .

(٢) في المصدر : عبدالرحمن بن هاشم .

(٣) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢١٧ الرقم ٢ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢٠٩ الرقم ١١٦ ، ولم يتعرّض الشيخ الطوسي لهذه الحكاية .

(٥) هذا القول معارض لما هو موجود في الخلاصة ؛ إذ قال : والوجه عندي التوقف عمّا يرويه ؛ لتعارض الأقوال فيه .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤١٦ الرقم ٤ .

(٧) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٨٠ الرقم ٣٢٩ .

(٨) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٧ .

(٩) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٨٥ الرقم ٤٩٠ .

عليه بالغُلوّ والكذب ، ولا ريب أن الرجحان هنا في الجرح ، وقد يجمع بين كلامي الشيخ بتنزيل التضعيف على إرادة الضعف في الحديث ، كما صرّح به النجاشي[١] ، وحينئذٍ فلا ينافي الوثاقة ، وقد يُتأمّل في دعوى ضعف الحديث أيضاً ؛ لكثرة روايته واستفاضتها ، وعمل الأصحاب بها ، ورواية الأجلّاء عنه ، كرجال[٢] العدّة ، وإكثار الكليني[٣] منها ، مع شدّة تحرّجه ، على أنه من مشايخ الإجازة ، وذلك قاضٍ بأمرين :

أحدهما : علوّ مكانته ، كما تقدّم .

الثاني : عدم انقداح روايته على تقدير[٤] ضعفه .

وأمّا رميه بالغُلوّ وإخراجه من قم فقد عرفت طريقة أهل قم ، وكذلك صدّ الناس عنه ونفيه من البلد ، ربما كان بتوهّم الريبة[٥] ، ولا سيّما ابن عيسى ، وإن شئت فعليك بما روى الأصحاب عنه في هذا الباب ، فإنك لا تكاد تعثر في شيء منها على غُلوّ أو ما ينافي المذهب ، ولقد قال التقيّ المجلسي[٦] : إن ابن عيسى أخرج جماعة من قم باعتبار روايتهم عن الضعفاء ، وإيرادهم المراسيل ،

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٨٥ الرقم ٤٩٠ .

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٢ الفائدة الثالثة .

(٣) فروع الكافي (الكليني) : ج ٦ ص ٧٣ ح ١ .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

(٥) في نسخة ش : الربوبيّة .

(٦) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٢٦١ .

وكان ذلك اجتهاداً منه ، والظاهر خطؤه ، ولكن كان رئيس قم ، والناس مع المشهورين ، إلّا مَن عصمه الله تعالىٰ .

ثم أشار إلىٰ ما يُنسب إليه من أنه أنكر النصّ علىٰ الهادي عليه السلام ، ثمّ اعترف واعتذر بتقديمهم غيره عليه، قال : ولكنه تاب .

وأما قدح ابن الغضائري ، فقد عرفت أنه غير قادح ، ولعلّه مبنيّ علىٰ ما حكاه عن ابن عيسىٰ ، وكذا استثناء ابن الوليد من رجال نوادر الحكمة .

وكيف كان ، فالوجه الأخذ بروايته ، وما اشتهر بين المتأخّرين من التوقّف في روايته لم يكن معروفاً بين المتقدّمين ، ورُبّما اتفق للشيخين[1] والصدوق[2] محاولة ردّ بعض الأخبار بكلّ وجهٍ من سندٍ وغيره ، ولم يتعرّضوا له ، مع أنه في الطريق ، فلو كان سهل محلّ ريبة ، وهم يتعلّقون في ردّه بكل رطبٍ ويابسٍ ، لردّوه من جهة الراوي .

وسيف بن عميرة : وثّقه[3] النجاشي[4] ، لكن ابن شهرآشوب[5] ـ بعد أن وثّقه ـ رماه بالوقف ، وليس في الأصول الأربع من هذا عينٌ ولا أثر ، وقد

---

(١) الشيخان : هما الشيخ المفيد والشيخ الطوسي .

(٢) الصدوق : هو محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي .

(٣) في نسخة ش : الشيخ و...

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٨٩ الرقم ٥٠٤ .

(٥) معالم العلماء (ابن شهرآشوب) : ص ٥٦ الرقم ٣٧٧ .

قال التقي[١] المجلسي: لم نَرَ من أصحاب الرجال ولا غيرهم ، ما[٢] يدلُّ على وقفه ، وكأنه وقع منه[٣] سهواً .

وكيف كان فلا يُعارض إطلاق الشيخين القول بالوثاقة ، وهو كثير الرواية مقبولها ، روىٰ عنه الأجلّاء كابن أبي عمير ، وفضالة ، والحسن بن محبوب وغيرهم .

علي بن اسباط : وثّقه النجاشي[٤] وأثنىٰ عليه ، وكان من أهل الأُصول ، وذكر : أنه كان فَطَحياً ، فرجع على يدي أبي جعفر عليه السلام ، وحكىٰ الكشي[٥] عن بعضهم أنه لم يرجع[٦] .

وقد عرفتَ الترجيح في الفائدة الأُولىٰ[٧] ؛ للعلم بوثاقة المعدِّل ، والجهل بحال الجارح ، مع أنَّ أقصىٰ ما عند الجارح هنا عدم العلم بما وقع من بعد .

---

(١) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ١٤٧ .

(٢) في المصدر : شيئاً .

(٣) في المصدر : عنه .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٥٢ الرقم ٦٦٣ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٥ الرقم ١٠٦١ .

(٦) في المصدر : ينجع .

(٧) لم يكن هذا البحث في الفائدة الأُولىٰ ، بل في الفائدة الرابعة ، ج ١ ص ٩٨ ، فراجع .

والذي يدلّ علىٰ ذلك ما روي في الصحيح[١] من ترضّي الإمام عليه السلام عنه بعد موته .

وفي الصحيح عن علي بن مهزيار قال : (كتبَ علي بن أسباط إلىٰ أبي جعفر عليه السلام في أمر بناته ، وأنه لا يجد أحداً مثله ، فكتب إليه أبو جعفر عليه السلام : فهمتُ ما ذكرت من أمر بناتك ، وأنك لا تجد أحداً مثلك ، فلا تنظر في ذلك رحمك الله ، فإنَّ رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله قال : إذا جاءكم مَن ترضون خُلقه ودينه فزوّجوُه ...) إلىٰ آخر الحديث ، مضُافاً إلىٰ إكثار الأجلّاء عنه .

محمد بن أحمد بن يحيىٰ بن عمران الأشعري : لا كلام لهم في وثاقته في نفسه ، وإنّما رُمي بالرواية عن الضعفاء ، وذلك لا يقدح في ثقته وصدقه علىٰ مَن يروي عنه ، فمن ثَمّ قال النجاشي[٢] : كان ثقة في الحديث ، وليس يُريد اختصاص الثقة بحديثه علىٰ ما تشعر به الإضافة ، لما عرفت من أنه لا كلام في وثاقته وعدالته ، بل في جلالة قدره ، وقد قال النجاشي بعد ذلك : إلّا أنّ أصحابنا قالوا : كان يروي عن الضعفاء ، ويعتمد المراسيل ، ولا يُبالي عمّن أخذ ، وما عليه في نفسه مطعنٌ في شيء ، وعلىٰ هذا فإذا روىٰ عن ثقة ، أو مَن يؤخذ بروايته ، فلا كلام ، إنّما الكلام فيما إذا روىٰ عمّن لا يُعرف حاله ؛ لجواز

---

(١) فروع الكافي (الكليني) : ج ٥ ص ٣٤٧ الرقم ٢ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤٨ الرقم ٩٣٩ .

أن يكون ضعيفاً ، فإنه ممّن يروي عن الضعفاء ، على أن الأصل في هذا الكلام هم القميّون المتشدّدون في أمر الرواية ، وقد استثنوا عليه مواضع معدودة ، فكان ما عدا ذلك من روايته مقبولاً لديهم ، وناهيك بقبولهم ، وقد عرفت أنّ مجرّد الرواية عن الضعيف لا تُغضي من جانب الراوي ، بل ربما قيل : إنّ إستثناء هؤلاء لا يوجب قدحاً فيهم ، فضلاً عمّن[١] روى عنهم بجواز[٢] أن يكون استثناء الرواية عنهم إنّما كان لعدم كونها قراءة ، بل إجازة ، أو قراءة لكن لا على وجه البصيرة ؛ لصغره ونحوه ، كما قيل ذلك في رواية العبيدي ، عن يونس ، فإنه يوم قرأ عليه كان صغيراً ، لا يعرف ما التناول وما الإجازة ، فلذلك خصّ الردّ فيه بروايته عن يونس .

وربما أيّد ذلك بتوثيق النجاشي[٣] وغيره لبعض هؤلاء ، كالعبيدي ، واللؤلؤي .

والحقّ : أنّ استثناء ابن الوليد إنما كان للقدح في عدالة المستثنى ، وهو الذي عقله عنه[٤] مَن تبعه فيه ، كالصدوق ، ولذلك قال في الاستثناء ـ عند رواية ما رواه محمد بن أحمد بن يحيى ـ : إلّا ما كان فيها من تخليط ، وهو الذي

---

(١) في النسختين : عمّا .

(٢) في نسخة ش : لجواز .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤٨ الرقم ٩٣٩ .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

يكون طريقه محمد بن موسى الهمداني ، أو يرويه[(١)] عن رجلٍ... إلى آخر ما قال ، وكذلك المشايخ من بعده ، ولذلك قال أبو العباس بن نوح : أصاب شيخنا أبو جعفر محمد بن الحسن في ذلك كلّه ، وتبعه أبو جعفر بن بابويه ، إلّا في محمد بن عيسى بن عبيد ، فلا أدري ما [رابه][(٢)] فيه ؛ لأنه كان على ظاهر العدالة والثقة .

وبالجمله : فلا توقّف للأصحاب فيه ، ولا في روايته عدا ما استثني ، وقد روى عنه الأجلّاء ، كسعد ، ومحمد بن يحيى العطّار ، وأحمد بن إدريس ، وأكثر عنه الكليني وغيره ، وكتابه معروف بينهم ، وقد قال الشيخ في الفهرست[(٣)] : جليل القدر، كثير الرواية ، ثمّ مواضع الاستثناء حسبما ذكر النجاشي[(٤)] ، والشيخ في الفهرست ، عن الصدوق : القمي هي ما رواه عن محمد بن موسى الهمداني ، وما رواه عن رجل ، أو يقول : بعض أصحابنا ، أو عن محمد بن يحيى الغازي[(٥)] ، أو عن أبي عبدالله الرازي الجاموراني ، أو عن[(٦)] عبدالله السياري ، أو عن يوسف بن السخت ، أو عن وهب ابن منبه ،

---

(١) في المصدر : ما رواه .

(٢) أثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : رأى .

(٣) الفهرست (الطوسي) : ص ١٤٤ الرقم ٦١٢ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤٨ ، الرقم ٩٣٩ .

(٥) في المصدر : المعاذي

(٦) في المصدر : أبي .

أو عن أبي علي النيسابوري ، أو عن أبي يحيىٰ الواسطي ، أو عن محمد بن عليّ أبو سمينة ـ أو يقول : في حديث ، أو كتاب ، ولم أروه أي وجدته في كتاب ولم اروِه رواية منه ـ أو [عن][1] سهل بن زايد الآدمي ، أو عن محمد بن عيسىٰ بن عبيد بإسناد منقطع ، أو عن أحمد بن هلال ، أو محمد بن علي [2] الهمداني ، أو عبدالله بن محمد الشامي ، أو عبدالله بن أحمد الرازي ، أو أحمد بن الحسين بن سعيد ، أو أحمد بن بشير الرقي ، أو [عن][3] محمد بن هارون ، أو عن قمويه[4] بن معروف ، أو عن محمد بن عبدالله بن مهران أو ما ينفرد به الحسن بن الحسين اللؤلؤي ، أو[5] ما يرويه عن جعفر بن محمد بن مالك ، أو يوسف بن الحرث[6] ، أو عبدالله بن محمد الدمشقي ، وزاد الصدوق : أو عن الهيثم بن عدي ، أو جعفر بن محمد الكوفي ، وقال : بدل قوله : «أو يقول في حديث ، أو كتاب ، ولم أروه» : أو يقول : وجدت في كتاب ولم أروه .

---

(١) أثبتناه من المصدر .

(٢) في النسخة المعتمدة : بن ، ولا وجود لها في المصدر ونسخة ش .

(٣) أثبتناه من المصدر .

(٤) ورد في رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٩٣ الرقم ١٦ في باب من لم يروِ عنهم عليهم السلام : (مموية) وفي جامع الرواة (الأردبيلي) : ج ٢ ص ٦٤ ورد (ممنويه بن معروف) وفي الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٦١ الرقم ١٥ : (ممويه) ـ بالميم بعد الميم ـ ابن معروف ، ضعيف ، وفي رجال ابن داود : ص ٢٨١ الرقم ٥١٥ (ممويه بن معروف) ، وفي نسخة ش (قمويه) .

(٥) لم ترد في المصدر .

(٦) في المصدر: الحارث .

فإن قلت : الصدوق كثيراً ما يروي عن جعفر الكوفي ، فكيف يستثنيه ؟

قلت : الذي يروي عنه جعفر بن علي بن الحسن بن علي الكوفي ، وهو علي بن عبدالله بن المغيرة ، وجعفر بن محمد بن الحسن بن علي ويترضّىٰ عن هذا ، ولعلّهما ابنا عم .

وكيف كان ، فهما من مشايخ الصدوق ، وأين مقام جعفر بن محمد هذا ـ الذي يروي عنه صاحب النوادر ـ من رواية الصدوق عنه ؟!

ثمّ إنّهم شرطوا في استثناء العبيدي كون الرواية بإسناد منقطع ، فإن أرادوا رواية صاحب النوادر عنه ـ كما هو الظاهر ـ فصاحب النوادر ممّن يروي عنه بلا واسطة ، ولئن فرض أنه ممّن يروي عنه بواسطة أيضاً ، ويكون السبب في الردّ هو الإرسال ، فلا فرق في ذلك بين العبيدي وغيره ، ويحتمل أن يكون المراد رواية العبيدي [وغيره ، ويُحتمل أن يكون المراد رواية العبيدي][1] عن يونس أو غيره ، بدليل قول الصدوق[2] علىٰ ما في الفهرست[3] ، بإسناد منقطع منفرد به حتّىٰ يكون إشارة إلىٰ ما ذكر الصدوق أيضاً في ترجمة يونس من أنّ كتب يونس ـ التي هي بالروايات ـ كلّها صحيحة معتمدة ، إلّا ما ينفرد به محمد بن عيسىٰ بن عبيد ، ولم يروِهِ غيره ، فإنه لا يعتمد عليه ، ولا يُفتىٰ به ، وفيه نظر .

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) في نسخة ش : الصادق عليه السلام .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٨١ الرقم ٧٨٩ .

محمد بن إسماعيل بن أحمد بن بشير البرمكي[١] : أبو عبدالله الرازي المعروف بصاحب الصومعة ، وثقه النجاشي[٢] ، وقال : إنه كان ثقة مستقيماً ، وروى عنه محمد بن جعفر الأسدي ، فلا يعارضه قول ابن الغضائري[٣] : إنه ضعيف ، [ابن اسماعيل البندقي][٤] النيسابوري الظاهر ـ كما في النقد[٥] وغيره ـ أنه هو الذي يروي عنه الكليني في الكافي كثيراً عن الفضل بن شاذان ؛ بدليل أن الكشي[٦] يروي عن البندقي صريحاً ، والكليني والكشي في طبقة واحدة .

وليس هو ابن بزيع ـ كما توهم ـ لعُلوّ طبقته ، فإنّ الكليني إنّما يروي عنه بواسطتين ، أو أكثر ، فيروي عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه ، وعن محمد بن يحيىٰ العطار ، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ ، عنه ، ولأنّ هذا يروي

---

(١) هذا الاسم ورد عن كتاب النجاشي : ص ٣٤١ الرقم ٩١٥ ، وفيه : محمد بن إسماعيل بن أحمد بن بشير البرمكي ، المعروف بصاحب الصومعة ، أبو عبدالله ، وفي نخسة ش كان بياضاً ، ولكن بما أنّ التسلسل في حرف الميم ، ووجود البياض في نسخة ش ، وبعض اسمه في النسخة المعتمدة ؛ حيث قال فيها : أبو عبدالله الرازي ، المعروف بصاحب الصومعة ، وثقه النجاشي... إلى آخره فلذا من المحتمل قوياً أنّ اسمه هو الذي أثبتناه من المصدر .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤١ ، الرقم ٩١٥ .

(٣) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٣ .

(٤) اثبتناه من نسخة ش .

(٥) نقد الرجال (التفريشي) : ص ٢٩٣ الرقم ١٢٣ .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨١٨ الرقم ١٠٢٤ .

عن الفضل ، والفضل يروي عن ذلك ، وأنّىٰ يُدركه الكليني وقد تُوفّي في أيام الجواد عليه السلام ، كما في المنتقىٰ(١) ؟! وقد روىٰ الكشي(٢) عن العطار ، عن ابن عيسىٰ أنه زار قبره .

ولا هو ابن إسماعيل بن ميمون الزعفراني ، فإنه وابن بزيع لقيا أصحاب الصادق عليه السلام ، وأنّىٰ للكليني الرواية عن الصادق عليه السلام بواسطتين ؟!

ولا البرمكي صاحب الصومعة ، فإنه أيضاً ممّن يروي عنهم ، والكليني يروي عنه بواسطة الأسدي ، وكذا الكشي بواسطة حمدويه وإبراهيم ، ويسمّيه الرازي ، على أنّ هذا نيسابوري ، وذاك رازي ، وأما الباقون فمتقدّمون ، وهم كثيرون .

وبالجملة : فالذي استقرّ عليه رأي من عاصرناه من الشيوخ ، ومَن تقدّمهم : أنه هو البندقي ، ثمّ الظاهر أنّ هذا الواقع بين الكليني والفضل كائناً مَن كان بمكانه ؛ لاعتماد مثل(٣) الكليني عليه وإكثاره من الرواية عنه ، حتىٰ إنه روىٰ في الكافي ما يزيد علىٰ خمسمائة حديث ، مع ما شرط في أوّل كتابه ، فعلم أنه

---

(١) منتقىٰ الجمان (الشيخ حسن العاملي) : ج ١ ص ٤٤ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٦ الرقم ١٠٦٦ قال : وحدث في كتاب محمد بن الحسين بن بندار القمي بخطه ، حدثني محمد بن يحيىٰ العطار ، عن محمد بن أحمد بن يحيىٰ ....الحديث .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

من عُمَد مشايخه ، ومشاهيرهم ، ومن ثَمّ أطلق ، ولم يميّزه .

ولقد قال النجاشي[١] في التنويه بشأن علي بن محمد اليقطيني[٢] : إنّ الكشي[٣] إعتمد عليه في كتاب الرجال ، فما ظنّك في اعتماد[٤] ثقة الإسلام في أحكام الشريعة ؛ أصولها وفروعها .

ولأنه شيخ إجازة ، وإلّا فكتُب الفضل عند الكليني متواترة ، وقد عرفت من قبل إنّ مشيخة الإجازة بمكانة عليا ، وقد عدّها غير واحد في أعلىٰ مراتب الوثاقة والجلالة .

وقد قال الشهيد الثاني[٥] : إن مشايخ الإجازة لا يحتاجون إلىٰ التنصيص علىٰ تزكيتهم ، ثمّ قال : ومشايخنا ـ من عهد الكليني إلىٰ زماننا ـ لا يحتاجون إلىٰ التنصيص علىٰ تزكيتهم ؛ لما إشتهر في كلّ عصر من ثقتهم[٦] وورعهم .

وكيف كان ، فالخبر الذي يرويه بمكانة من الحسن ، بل المشهور عدّه

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٥٩ الرقم ٦٧٨ .

(٢) في نسخة ش : القتيبي ، وفي المصدر : ابن قتيبة .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٤٥٦ الرقم ٣٥٤ ، وج ٢ ص ٨٢٤ الرقم ١٠٣٧ ، وص ٨١٥ الرقم ١٠١٩ .

(٤) في نسخة ش : اعتقاد .

(٥) الدراية (الشهيد الثاني) : ص ٦٩ .

(٦) في المصدر : وضبطهم .

في الصحاح ، وحكاه في المنتقىٰ[1] عن العلاّمة وغيره ، بل حكىٰ الشهيد الثاني[2] فيما كتب علىٰ الخلاصة : إطباق الأصحاب عدا ابن داود[3] علىٰ الحكم بصحة حديثه ، فلا وجه لعدِّه في المجاهيل .

محمد بن أورمة : ذكر النجاشي[4] أن قد غمز عليه القميّون ، ورَموهُ بالغُلوّ ، حتىٰ دسّ عليه من يفتك به ، فوجدوه يصلّي من أول الليل إلىٰ آخره ، فتوقّفوا عنه ، ثم حكىٰ عن ابن الوليد : أنه قال لمحمد بن أورمة : يطعن عليه بالغُلوّ ، وأنه لا يعتمد علىٰ ما تفرّد به ، ثمّ ذكر : أنّ بعض أصحابنا رأىٰ توقيعاً عن[5] أبي الحسن الثالث عليه السلام إلىٰ أهل قم في براءته مما قُذف به ، وأنّ كتبه صحاح ، إلّا كتاباً ينسب اليه ترجمة[6] تفسير الباطن ، فإنه مختلط[7] .

وذكر الشيخ في الفهرست[8] : أنّ له كتباً مثل كتب الحسين بن سعيد ، وأنه رواها جميعاً[9] إلّا ما كان فيها من تخليط ، أو غُلوّ ، ثم حكي عن الصدوق

---

(١) منتقىٰ الجمان (الشيخ حسن العاملي) : ج ١ ص ٤٥ .

(٢) لم نعثر عليه في الحاشية علىٰ الخلاصة .

(٣) رجال ابن داود : ص ٣٠٦ الرقم ١ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٢٩ الرقم ٨٩١ ، وفيه : محمد بن أُورمة .

(٥) في نسخة «ش» وفي المصدر : من .

(٦) في المصدر: ترجمته .

(٧) في المصدر : مخلط .

(٨) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٤٣ الرقم ٦١٠ .

(٩) في المصدر : أخبرنا بجميعها .

ما مرّ عن[1] ابن الوليد ، كما هو شأنه في اقتفاء أثره ، وعليه بنىٰ الشيخ[2] التضعيف في رجاله ، كما وقع لهم مثل ذلك في العبيدي ، وقد عرفت غير مرّة ما في مؤاخذة القمّيين ، والتجسّس أصدق شاهد علىٰ البراءة ، كما نطق به التوقيع ، وقد أعرب عن مقام جليل ، وقد حكم الثقة العدل بصحّة كتبه ، إلّا ما ينسب إليه من تفسير الباطن ، ولم يثبت علىٰ القطع ، فلا وجه بعد هذا للتوقّف فيما عداه ، وناهيك في ذلك مقال مَن لا يقنع بواحدة دون أخرىٰ ، ولا يبلغ رضاه إلّا الواحد بعد الواحد ، ابن الغضائري[3] ، فإنه قال : اتهمه القميّون بالغُلوّ، وحديثه نقيّ لا فساد فيه ، وما لا يليق بحديثه فاظنّه موضوع عليه ، ورأيت كتاباً خرج من أبي الحسن علي بن محمد عليه السلام إلىٰ القمّيين في براءته ممّا قُذف به ، والذي يدلّ علىٰ براءة ساحته : أنّ من جملة كتبه كتاب الردّ علىٰ الغلاة ، وأنه روىٰ أخباراً في بطلان الغُلوّ ، كقوله في خبرٍ[4] : (إنّ الأئمّة خُزّان علم الله ، وتراجمة وحيه) .

وفي آخر كما في كتاب الحجّة من الكافي[5] إنّ المفضل قال : كنتُ وجماعة نتناظر في الربوبيّة ، ونحن صائرون إليه ، فوالله ما بلغنا الباب إلّا وقد

---

(١) في نسخة ش : في .

(٢) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ٣٩٢ الرقم ٧٥ ، وص ٥١٢ الرقم ١١٢ .

(٣) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١١ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٩٤ الرقم ٥٥١ .

(٥) فروع الكافي (الكليني) : ج ٨ ص ١٩٤ ح ٣٠٣ والحديث بالمعنىٰ .

خرج علينا بلا حذاء ، ولا رداء ، وقد قام كلّ شعره من رأسه وهو يقول : لا يا مفضّل ، ويا فلان ، وسمّاهم ، بل عبادٌ مكرمون ، لا يسبقونه بالقول ، وهم بأمره يعملون .

وفي آخر[١] : عن[٢] الصادق عليه السلام أنه قال : (الحمد لله الذي لا يُحسّ ، ولا[٣] يُمسّ[٤] ، لا يقع عليه الوهم[٥] ، وكلّ شيء حسّته[٦] الحواس ، أو تلمسه[٧] الأيدي ، فهو مخلوق) .

وفي كشف الغمة[٨] : أنه قال : دخلتُ على سعيد بن الحاجب[٩] لعنه الله ، وقد دفع إليه المتوكل لعنه الله أبا الحسن عليه السلام ليقتله ، فقال لي سعيد : أتحب أن تنظر إلى إلهك ؟ فقلتُ سبحان الله ، إلهي لا تدركه الأبصار ، فقال اللعين : الذي تزعمون أنه إمامكم ، قلت : ما أكره ذلك ، فوجدته جالساً ، وهناك قبر يحفر ، فسلّمت عليه ، وبكيت بكاءً شديداً ، فقال عليه السلام : ما يبكيك ؟ فقلت ما

---

(١) التوحيد الصدوق (الصدوق) : ص ٧٥ ح ٢٩ .

(٢) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : إنّ .

(٣) في المصدر : يجس ولا .

(٤) في المصدر : ولا يدرك بالحواسّ الخمس .

(٥) في المصدر : ولا تصفه الألسن .

(٦) أثبتناه من نسخة ش والمصدر ، وفي النسخة المعتمدة : حسّه .

(٧) في المصدر : لمسته .

(٨) كشف الغمة (الإربلي) : ج ٣ ص ١٨٤ .

(٩) في المصدر : سعيد الحاصب .

أرىٰ ، قال : إنّه لا يتمّ لهم ذلك ، وإنه لا يلبث أكثر من يومين حتىٰ يسفك اللّٰه دمه ودم صاحبه ، فواللّٰه ما مضىٰ يومان حتىٰ قُتِل) .

علىٰ أنّ ظاهر ابن داود[1] توثيقه صريحاً ، وذلك أنه قال : محمد بن جعفر بن أحمد بن بطّة المؤدِّب ، أبو جعفر القمي ، أثنىٰ عليه النجاشي[2] فقال ـ بعد ذكره هذه الأسماء ـ : كان كبير المنزلة بقم ، كثير الأدب والفضل والعلم ، يتساهل في الحديث ، ويعلّق الأسانيد بالإجازات ، وفي الفهرست : ما رواه غلط كثير ، وقال ابن الوليد : كان محمد بن جعفر بن بطّة ضعيفاً ، مخلّطاً فيما يسنده ، له كتب ، روىٰ عنه حمزة[3] العلوي الطبري ، وأبو المفضل محمد بن[4] عبداللّٰه بن المطلب ، وفيه[5] كثرة العلم والفضل ، وعلوّ المنزلة بين القمّيين والجلالة ، وعظم القدر ، مضافاً إلىٰ كونه من مشايخ الإجازة ، فلا يبعد أن يكون المراد بتساهله في الحديث ، هو تعليقه الأسانيد في الإجازات ؛ أي إنه إذا أجاز علّق الإسناد ، لا عدم المبالاة بالأخبار ، وأن مراد ابن الوليد بالضعف والتخليط ذلك ؛ أي ضعيف الرواية ، مخلّط فيها ؛ بإعتبار التعليق الذي[6] يرتكبه لا في الاعتقاد .

---

(١) رجال ابن داود : ص ٢٧١ الرقم ٤٣٦ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٧٢ الرقم ١٠١٩ .

(٣) في المصدر : الحسن بن حمزة العلوي .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

(٥) في نسخة ش : وقضيته .

(٦) في النسخة المعتمدة : لا ، وفي نسخة ش لا توجد هذه الكلمة ، فبحذفها يستقيم الكلام .

وأنىٰ تكبر منزلته فيهم ، ويظهر فضله وعلمه لديهم ، ويرجع إليه العلماء في الإجازة ، ويعوّلون عليه ، وهو بهذه المكانة ، وهم مما يأخذون علىٰ الأوهام ؟! ومن هنا ذكره العلّامة[١] في القسم الأوّل ، وذكره ابن داود[٢] في البابين ، والوجه ما صنع العلّامة رحمه الله .

محمد بن جعفر بن محمد بن عون الأسدي : أبو الحسين الكوفي ، وهو محمد بن أبي عبدالله ، من مشايخ الكليني، أحد رجال العُدّة[٣] إلىٰ سهل بن زياد ، وثّقه النجاشي[٤] ، وحكم بصحّة حديثه ، فقال :كان ثقة ، صحيح الحديث ، وقال الشيخ في رجاله[٥] :كان أحد الأبواب ، وقال في كتاب الغيبة[٦] : وقدكان في زمان السفراء المحمودين أقوام ثقات ، ترد عليهم التوقيعات من قِبَل المنصوبين للسفارة من الأصل ، وعدّ جماعة منهم أبو الحسين الأسدي رضي الله عنه ، ثم قال ـ بعد أن قصّ له أقاصيص ـ : ومات الأسدي علىٰ ظاهر العدالة ، لم يتغيّر ، ولم يطعن عليه ، ويبجّله[٧] ، وترحّم

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ١٦٠ الرقم ١٤٤ .

(٢) رجال ابن داود (ابن داود) : ص ١٦٧ الرقم ١٣٣٢ .

(٣) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٢ الفائدة الثالثة .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٧٣ الرقم ١٠٢٠ .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٩٦ الرقم ٢٨ .

(٦) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٤١٥ الرقم ٣٩١ و٣٩٢ و٣٩٣ و٣٩٤ .

(٧) لم ترد في المصدر .

عليه ، وأفتىٰ الصدوق[١] بروايته ، ممّا ورد عليه من أبي جعفر العمري رحمه اللّٰه ، وترضّىٰ عنه ، وحكىٰ عنه : أن من وكلاء الصاحب عليه السلام الذين رأوه ، ووقفوا علىٰ معجزاته ، من أهل الري البستامي ، والأسدي يعني نفسه ، فلا يضرّ بعد هذا كلّه ما رماه به النجاشي بعد ذلك ، مستدركاً من أنه روىٰ عن الضعفاء ؛ لما مرّ غير مرة ، فأما ما رماه به من أنه كان يقول بالجبر والتشبيه ، فأين مقام الوثاقة والعدالة والوكالة من الجبرية ، وهم مجوس هذه الأُمّة[٢] ، أو التشبيه وهو الكفر الصريح[٣] ؟! ليت شعري ، كيف صحّ له توثيقه وهو يحكم بذلك عليه ؟! وكأنه رآه يورد أخبار الجبر والتشبيه ساكتاً عليها من دون تأويل ، فظن عليه أنه يقول بذلك ، وتلك طريقة المحدّثين ولا سيّما أهل قم ، ومن هنا قيل : إنّ أهل قم علىٰ الجبر والتشبيه سوىٰ ابن بابويه[٤] ، وذلك أنّهم يروون الأخبار من دون تأويل ، إما لظهور المذهب ، لأنـهم يتحاشون عن

---

(١) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج ٢ ص ١١٨ ح ١٨٩٢ ، وكذلك كمال الدين وتمام النعمة (الصدوق) : ص ٤٤٢ .

(٢) في نسخة ش : لعنهم اللّٰه

(٣) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : الصراح .

(٤) قال السيد المرتضىٰ في مسألة إبطال العمل بأخبار الآحاد : وإنّ القمّيّين كلّهم من غيراستثناء لأحد منهم ـ إلّا أبا جعفر بن بابويه رحمة اللّٰه عليه ـ بالأمس كانوا مشبّهة مجبّرة ، وكتبهم وتصانيفهم تشهد بذلك ، وتنطق به . رسائل الشريف المرتضىٰ : المجموعة الثالثة ص ٣١٠ .

الجرأة على التقوّل على أرباب الشريعة ، ويكتفون بالردّ الى[١] أهله ، والقول بأنهم عليهم السلام أعلم به ، كما جاء في الأخبار ، والعلم بأنّ له محملاً في الجملة ، وأين الرواية من الاعتقاد ، وماكلّ ما يروي المحدّث يدين الله به .

فأما ما نسبه إليه هو وغيره من كتاب الردّ على أهل الاستطاعة ، فلعلّ الذي أثبته فيه ما عليه أهل الحقّ ، من أنه لا جبر ولا تفويض ، بل أمر بين أمرين ، والردّ فيه إنّما كان على المعتزلة الذاهبين إلى استقلال العباد بالأفعال ، لا على الإمامية ، وإلّا فما للشيخ وغيره لم يتّهموه بشيء ، وهم يسندون إليه هذا الكتاب ، ما ذاك إلّا لأنهم وجدوه على القانون الشرعي ، ولقد قال التقي المجلسي[٢] : الظاهر أنّ النجاشي[٣] لما رأى أنه صنّف ذلك الكتاب للردّ على أهل الاستطاعة توهّم أنه جبري ، ولمّا رأى أنه روى أخبار التشبيه في كتابه ، ولم يؤوّلها ، توهّم أنه مشبّه ، فلهذا لم يذكر الشيخ هذين المذهبين عنه ، وحاشاه أن يكون مذهبه فاسداً ، فإنه كان من الأبواب ، قال[٤] : ويظهر من إكمال الدين[٥] والكافي[٦] ما يدلّ على ذلك ، وأنّه عظيم الشأن .

---

(١) في النسخة المعتمدة : على .

(٢) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٢٣٧ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٧٣ الرقم ١٠٢٠ .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

(٥) كمال الدين وتمام النعمة (الصدوق) : ص ٤٨٨ الرقم ٩ .

(٦) أصول الكافي (الكليني) : ج ١ ص ٥٢٢ ح ١٧ .

وقال الشيخ في العُدّة(١) ـ في الجواب عن الاعتراض على الأصحاب في عملهم بما يرويه المخالفون والمجبّرة والمشبّهة ـ:

[وأما المجبّرة ، والمشبهة](٢) : فأوّل ما في ذلك أنّا لا نعلم أنّهم مجبّرة ولا مشبّهة ، وأكثر ما معنا أنهم كانوا يروون ما تضمّنها(٣) ، وليس روايتهم دليلاً على اعتقادهم بصحّتها(٤) ، وقد روي عن الأسدي هذا الصدوق ، والحسن بن حمزة ، وأحمد بن حمدان القزويني ، والتلعكبري ، والشيخ يروي عن جماعة ، عن التلعكبري ، عنه .

محمد بن حسان الرازي : أبو عبدالله الزينبي ، ضعّفه ابن الغضائري(٥) .

وذكر النجاشي(٦) : أنه يُعرف ويُنكر ، بين بين ، وأنه يروي عن الضعفاء كثيراً ، وحاول الأُستاذ(٧) توثيقه بقول الصدوق فيه : خادم الرضا عليه السلام ، وبروايته عنه ، فإنه طريقه إلى محمد بن مسلم ، وبعدم استثنائه على

---

(١) العدّة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥١ .

(٢) لم ترد في نسخة ش ، وفي المصدر : وأما المشبّهة ، وأما المجبّرة .

(٣) في المصدر : ما يتضمّن من الجبر والتشبيه .

(٤) في المصدر : على أنهم كانوا معتقدين بصحّتها .

(٥) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٢ ، وفيه : محمد بن حسان الرازي أبو جعفر .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٣٨ الرقم ٩٠٣ ، الظاهر أنّ السيّد الأعرجي اعتمد على النجاشي في ضبط الكنية واللقب في (أبي عبدالله) و(الزينبي) ، ويختلف في الكنية على ما مرّ في ابن الغضائري ؛ حيث كنّاه بأبي جعفر .

(٧) تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال : ص ٢٩٠ .

صاحب النوادر ، وبرواية الأجلّاء عنه ، كالصفّار ، والعطّار ، وابن إدريس ، قال : وقول[١] النجاشي : إنه يعرف وينكر لا يريد اعتقاده ، بل بحسب الرواية ، قلت : جميع ما ذكره لا يقتضي التوثيق ، بل أقصاه المدح ، وخاصّة عدم الاستثناء ، فإنهم لم يستثنوا كلّ من ليس بعدل ، وإن كان ممدوحاً ، بل من رمي بالضعف ، أو كان مجهولاً ، وما ذكره في كلام النجاشي تأويل .

محمد بن الحسن بن أبي خالد القمي ، الأشعري : الذي يقال : إنه هو الملقّب بـ«شنبولة»[٢] ، ويظهر من الكافي[٣] فيما يروون من الكتب ، أنّه روى عن أبي جعفر الثاني عليه السلام ، لم يذكروه بقدح ، ولا مدح ، وإنّما

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) ذكر الشيخ المامقاني في تنقيحه ج ٣ ص ٩٩ ما نصّه : فانا قد وقفنا فيه على أقوال أربعة :

أحدها : ما عن المولى صالح من ضبطه شَيْنُوْلَة بفتح الشين المعجمة ، وسكون الياء المنقطة نقطتين من تحت ، وضم النون ، وسكون الواو ، وفتح اللام بعدها هاء .

ثانيها : ما عن الايضاح ، عن محمد بن أبي خالد المعروف بـ«شَيْنَر» ، بفتح الشين المعجمة ، وسكون الياء المنقط تحتها نقطتين ، وضمّ النون ، وإسكان الراء المهملة .

ثالثها : ما في ترجمة سعد بن سعد من الفهرست من التعبير بسنبولة ، وضبطه بعضهم بالسين المهملة والنون والباء الموحّدة واللام والهاء .

رابعها : ما عن الخليل من ضبطه شُنْبُوْلة ، بضم الشين المعجمة ، وسكون النون وضم الباء الموحّدة من تحت وسكون الواو ، من الشنبلة ، وهي التقيلة ! والأرجح عندي هذا الأخير ؛ لكون الخليل أخبر باللغة من غيره .

(٣) أصول الكافي (الكليني) : ج ١ ص ٥٣ ح ١٥ .

ذكروا : أنه كان وصيّ سعد بن سعد الأشعري ، كما يظهر من التهذيب[1] في باب وصية الإنسان لعبده ، فطفق الأُستاذ[2] يحاول تعديله بذلك ، ويقول : إنّ هذا دليل الاعتماد والوثوق ، وحسن الظاهر[3] ، وظاهر في العدالة ، وهو كما ترىٰ .

محمد بن الحسن بن إسحاق العلوي : أبو عبدالله الشريف ، روىٰ عنه الصدوق ، وصحّح حديثه في الإكمال[4] .

محمد بن الحسن البرّاني[5] : لم يذكر بشيء ، ولكن يروي عنه الكشي[6] كثيراً ، فاستظهر الأُستاذ[7] من ذلك اعتماده عليه ، قال : وربما يظهر منه

---

(١) تهذيب الاحكام (الطوسي) : ج ٩ ص ٢٢٦ ح ٨٨٨ .

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني علىٰ منهج المقال : ص ٢٩٠ .

(٣) في المصدر : الحال .

(٤) كمال الدين وتمام النعمة (الصدوق) : ص ٥٤٣ ح ٩ .

(٥) وفي تنقيح المقال للشيخ المامقاني ج ٣ ص ١٠٠ ، قال : والبرّاني نسبة إلىٰ برّان ، بتشديد الراء ، وآخره نون تثنية ، من قرىٰ بخارىٰ ، علىٰ خمسة فراسخ منها ، يقال لها : بوران أيضاً ، قاله في المراصد، وفي نسخة الكشي في ترجمة سليمان بن خالد رواية في طريقها الرجل مبدّلا ، البراني بالبراثي ، بالثاء المثلثة ، وعليه فيكون نسبة إلىٰ براثا بالمثلّثة .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥١٥ الرقم ٤٥٦ ، وج ٢ ص ٧٥٨ الرقم ٨٦٦ ، وج ٢ ص ٧٦٠ الرقم ٨٧٠ و٨٧١ و٨٧٢ و٨٧٣ .

(٧) تعليقة الوحيد البهبهاني علىٰ منهج المقال للاسترابادي : ص ٢٩٠ .

جلالته والوثوق به ، قال[١] : وكثيراً ما يذكر الكشي كلامه ، وما وجد بخطه على وجه ظاهره الاعتماد عليه ، ثم استظهر أنه محمد بن الحسن القمي الآتي ، وأنه أخو الحسن بن الحسن[٢] بن بندار .

محمد بن الحسن الصفّار : الثقة ، الجليل ، ذكره ابن داود[٣] تارة بهذا العنوان ، ولم يوثقه ، وأُخرى كما ذكر النجاشي[٤] : محمد بن الحسن بن فروخ الصفّار ، ووثّقه ، ولعلّ ذلك لتوهّم التعدّد ، وإنّما هو واحد ، وذكر التقي المجلسي[٥] : أنّ ابن الوليد لم يروِ كتاب بصائر الدرجات ؛ لتوهّم اشتماله على الغلوّ ، قال : والحقّ أن ما فيه دون رتبتهم ، ويمكن أن يكون ذلك لأنه لم يتّفق له روايته عنه .

محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن الصلت القمي : أثنى عليه الصدوق في أوّل الإكمال[٦] ، ثناءً عظيماً يتجاوز التوثيق .

---

(١) تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال للاسترابادي : ص ٢٩٠ ، والظاهر هنا تداخل بين الترجمتين ، فالتعليقة الأُولى لمحمد بن الحسن البرّاني ، والثانية لمحمد بن الحسن بن بندار القمّي .

(٢) في نسخة ش : يحيى .

(٣) رجال ابن داود : ص ١٦٩ الرقم ١٣٥٣ ، وص ١٧٠ الرقم ١٣٥٩ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٥٤ الرقم ٩٤٨ .

(٥) روضة المتقين (محمدتقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٢٤٠ .

(٦) كمال الدين وتمام النعمة (الصدوق) : ص ٣ .

محمد بن الحسن القمي : ذكر الشيخ[١] في رجاله ، في باب من لم يروِ عنهم : أنه نظير ابن الوليد ، وأنه روىٰ عن جميع شيوخه : سعد ، والحميري ، والأشعريّين ، وذلك قاضٍ بوثاقته ، بل بجلالته ، كما هو ظاهر التنظير ، واستظهر الأُستاذ[٢] أنه محمد بن الحسن بن بندار .

محمد بن حكيم : ذكر الكشي[٣] : أنه من أصحاب الكاظم عليه السلام ، ثمّ روىٰ بطريق صحيح : أنه عليه السلام كان يأمرهُ أن يجالس أهل المدينة في مسجد النبي صلىٰ الله عليه وآله ، وأن[٤] يخاصمهم ، حتىٰ كلّمهم في صاحب القبر ، فكان إذا انصرف إليه قال له : ما[٥] قلت لهم ؟ وما قالوا لك ؟ ويرضىٰ بذلك منه ، وهذا ينبيء عن مكانته ، ويُؤيّد ذلك برواية صفوان وابن أبي عمير عنه .

محمد بن حمران بن أعين : وإن لم يُذكر في كتب الرجال بشيء ، لكن روىٰ الصدوق[٦] في المجلس الثاني من مجالسه في الصحيح عن ابن أبي عمير

---

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٩١ الرقم ١ .

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال : ص ٢٩٠ ، وعنونه بـ(محمد بن الحسن بن بندار القمي) .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : : ج ٢ ص ٧٤٦ الرقم ٨٤٣ ، ٨٤٤ .

(٤) في المصدر وفي نسخة ش : يكلّمهم .

(٥) لم ترد في المصدر .

(٦) أمالي الصدوق (الصدوق) : ص ١٥ ح ٢ .

أنه قال : حدَّثني جماعة من مشايخنا منهم : أبان بن عثمان ، وهشام بن سالم ، ومحمد بن حمران ... إلىٰ الحديث .

وفي مجرّد روايته ، ورواية صفوان عنه ، فضلاً عن الاعتراف بمشيخته ، ما يُنبىء عن حُسن حاله .

محمد بن حمزة بن اليسع : أخو أحمد وأبي طاهر الثقتين الجليلين ، ابني حمزة بن اليسع ، واستظهر صاحب النقد(١) وغيره أنَّ محمداً هذا هو أبو طاهر بن حمزة المذكور ، وربما أيّد ذلك : بأنَّ أحمد بن محمد بن عيسىٰ يروي عنه(٢) صاحب النوادر ، ولم يستثنِ عليه .

محمد بن خالد السناني : يروي عنه الصدوق(٣) مترضّياً ، والظاهر أنه من مشايخه .

محمد بن خالد الطيالسي : من أصحاب(٤) الكاظم عليه السلام ، عمّر(٥) طويلاً حتىٰ قارب المائة ، وروىٰ عنه حُمَيْد أُصولاً كثيرة ، وكذلك محمد بن سليمان الزاري ، روىٰ عنه كتاب عاصم بن حميد ، وكتاب سيف بن عُميرة ،

---

(١) نقد الرجال (التفريشي) : ص ٣٠٤ الرقم ٢٨٤ .

(٢) في نسخة ش : فتارة بالاسم ، وأُخرىٰ بالكُنية ، وكيف كان ، فمحمد هذا من أُصحاب الكتب ، وقد روي عنه

(٣) تنقيح المقال (المامقاني) : ج ٣ ص ١١٤ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٦٠ الرقم ٢٦ .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤٠ الرقم ٩١٠ .

وكتاب العلاء بن زرين ، وكتاب إسماعيل بن عبدالخالق النجار[1] ، وأشياء غير ذلك .

وقد روى عنه أجلّاء العصابة ، كسعد ، وعلي بن فضال ، ومحمد بن علي بن محبوب ، وغيرهم .

محمد بن سالم بن عبدالحميد : ذكر الكشي[2] والشيخ[3] في رجاله : أنه فَطَحيّ من أجلّة[4] الفقهاء والعدول ، وظنّ الأُستاذ[5] أنه هو محمد بن عبدالحميد بن سالم [الثقة المشهور ، وأن التقديم والتأخير من المشايخ ؛ متعلّقاً بأنّ محمد بن سالم][6] لا يكاد يوجد في سند حديث ، فضلاً عن تلك المكانة .

قلت : ليس في وصفه بالجلالة والعدالة ما يقتضي كثرة الرواية ، وعلى ما ظنّ الأُستاذ يكون المشهور فَطَحيّاً ، مع أنّا لم نر أحداً رماه بذلك .

محمد بن سنان : مرَّ في الفائدة الأولى[7] .

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : : ج ٢ ص ٨٣٥ الرقم ١٠٦٢ .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٠٦ الرقم ٢٢ .

(٤) في المصدر : العلماء .

(٥) تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال : ص ٢٩٦ ، وفيه : محمد بن سالم بن عبدالحميد في الظنّ أنه ابن عبدالحميد بن سالم الكوفي .

(٦) لم يرد في نسخة ش .

(٧) تقدّم في ص ٣٧٨ .

محمد بن سهل القمي الأشعري[١] : لا يخلو من مدح ؛ لأنّ له مسائل عن الرضا عليه السلام ، ولأنّ له كتاباً يرويه جماعة منهم أحمد بن محمد بن عيسى ، ولو لم يكن إلّا اعتماد القميّين عليه ، وتناولهم عنه ، لكفى .

محمد بن شاذان النيسابوري : ذكر الصدوق[٢] ، عن محمد بن أبي عبدالله الأسدي : أنه من الوكلاء الذين رأوا الصاحب عليه السلام ، ووقفوا على معجزاته ، من أهل نيسابور ، في ربيع[٣] الشيعة : أنه من وكلاء[٤] الناحية ، والظاهر أنّ هذا هو محمد بن أحمد بن نعيم أبو عبدالله الشاذاني ، فإنه ممّا يكنى بابن شاذان .

ففي الكشي[٥] ، عن آدم بن محمد ، قال : سمعتُ محمد بن شاذان بن نعيم يقول : (جُمع عندي مال للغريم ، فأنفذتُ به إليه ، وألقيتُ فيه شيئاً من صُلب مالي[٦] ، فورد منه عليه السلام الجواب : قد وصل اليّ ما أنفذتَ من خاصّة مالك ، فيها كذا وكذا ، تقبّل[٧] الله منك) .

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٤٧ الرقم ٦٢ ، والنجاشي : ص ٣٦٢ الرقم ٩٩٦ .

(٢) كمال الدين وتمام النعمة (الصدوق) : ص ٤٤٢ .

(٣) إعلام الورى (الطبرسي) : ص ٤٥٣ ، في الفصل الرابع ذكر أسماء الذين شاهدوه .

(٤) في نسخة ش : فضلاء .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨١٤ الرقم ١٠١٧ .

(٦) في المصدر : من ، وفي نسخة ش : فيه .

(٧) في المصدر : فقبل .

محمد بن عبدالحميد بن سالم العطّار : ذكر الشيخ في الفهرست[١] : أنّ له كتاباً ، وذكر الطريق إليه ، ولم يزد ، وقال في رجاله[٢] في أصحاب الرضا عليه السلام : محمد بن عبدالحميد العطّار : أبو[٣] عبدالحميد بن سالم العطّار ، مولىً لبجيلة ، وفي أصحاب الإمام العسكري : محمد بن عبدالحميد ، كوفيّ ، مولىً لبجيلة ، وقال النجاشي[٤] : محمد بن عبدالحميد بن[٥] سالم العطّار ، أبو جعفر ، روىٰ عبدالحميد عن الكاظم عليه السلام ، وكان ثقة من أصحابنا الكوفيّين ، له كتاب النوادر ، روىٰ عنه عبدالله بن جعفر ، وعبارته هذه تحتمل رجوع التوثيق فيها لكلّ من الأب والابن ، والعلّامة[٦] في الخلاصة جاء بمثلها ، ولم يزد ، لكنه قال في ترجمة ابنه ، عبدالحميد بن سالم العطّار : روىٰ عن موسىٰ عليه السلام ، وكان ثقة ، وظاهره أنه أراد بالتوثيق هناك الأب ، غير أنه حكم بعد ذلك بصحة طريق الصدوق إلىٰ منصور بن حازم[٧] ، وهو فيه ،

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٥٣ الرقم ٦٧٥ .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٨٧ الرقم ١٠ ، وص ٤٣٥ الرقم ١٠ .

(٣) في المصدر : وأبوه .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٣٩ الرقم ٩٠٦ .

(٥) لم ترد كلمة «بن» في النسخة المعتمدة ، فأثبتناها من «ش» والمصدر .

(٦) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ١٥٤ الرقم ٨٤ وص ١١٦ الرقم ٣ .

(٧) الخلاصة (العلّامة الحلّي) ص ٢٧٧ الفائدة الثامنة .

فكان هذا منه حكماً بتوثيقهما ، والعلاّمة المجلسي[١] رحمه اللّٰه صرّح بوثاقتهما .

وممّا يدلّ علىٰ وثاقة الأب : ما روىٰ الشيخ في الصحيح ، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع ، وكان قاضي الكوفة : (قد جعل عبدالحميد قيّماً علىٰ مال أيتام ، وكان فيه جوارٍ ، فضعف قلبه عن بيعهن ؛ لأنّ الميّت لم يكن يوصي إليه ، قال محمد : فذكرتُ ذلك لأبي جعفر عليه السلام ، فقلت : جعلت فداك يموت الرجل من أصحابنا فلا يوصي إلىٰ أحد ، وخلّف جواري ، فيقيم القاضي رجلاً [منا][٢] لبيعهن ؟ أو قال : يقوم بذلك رجل منّا ، فيضعف قلبه ؛ لأنهنّ فروج فما ترىٰ في ذلك ؟ فقال : إن كان القيّم مثلك ومثل عبدالحميد فلا بأس) .

محمد بن عثمان القاضي أبو الحسن : استظهر الأُستاذ[٣] أنه شيخ إجازة ، كما يظهر من ترجمة حذيفة بن منصور ، وحريز ، وعبداللّٰه بن أحمد بن نهيك ، ومحمد بن أبي عمير ، وغيرهم .

محمد بن علي بن إبراهيم بن محمد : روىٰ النجاشي[٤] ، عن أبي العبّاس ، وابن[٥] نوح : أنه وكيل الناحية ، وأنّ ابنه القاسم بن محمد وكيل الناحية ، وأنّ

---

(١) الوجيزة (المجلسي) : ص ٢٨ وص ٤٨ .

(٢) أثبتناه من المصدر .

(٣) تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال للاسترابادي : ص ٣٠٥ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤٤ الرقم ٩٢٨ ، وفيه : أبو العباس أحمد بن علي بن نوح .

(٥) لم ترد في المصدر .

أباه علياً وكيل ، وجدّه إبراهيم وكيل .

محمد بن علي بن بلال : وثّقه الشيخ في رجاله[١] ، وذكره العلاّمة[٢] في باب الثقات ، ووثّقهُ ، وحكىٰ عن الشيخ أنه قال في كتاب الغيبة[٣] : من المذمومين : أبو طاهر محمد بن علي بن بلال ، ثم قال : فنحن في روايته من المتوقّفين ، ثم ذكره في باب الضعفاء ، ونقل عن الشيخ أنه من المذمومين ، وفي النقد[٤] عن ربيع الشيعة[٥] : أنّ محمداً هذا كان من السفراء الموجودين في الغيبة الصغرىٰ ، والأبواب المعروفين الذين لا تختلف الإماميّة القائلون بإمامة الحسن بن علي عليه السلام فيهم ، وقد روىٰ عنه صاحب النوادر ، ولم يستثن عليه .

قلت : لعلّه كان ، فتغيّر ، وفي الاحتجاج[٦] ما يُنبىء عن ذلك ، قال : وكان أيضا من جملة الغلاة أحمد بن هلال الكرخي ، وقد كان من قبل في عداد أصحاب أبي محمد عليه السلام ، ثمّ تغيّر عمّا كان عليه ، وأنكر بابيّة أبي جعفر

---

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٣٥ الرقم ٤ .

(٢) الخلاصة (العلاّمة الحلّي) : ص ١٤٢ الرقم ٢٦ وص ٢٥٧ الرقم ٦٤ .

(٣) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٥٣ الرقم ٣١٣ .

(٤) النقد (التفريشي) : ص ٣٢٢ الرقم ٥٦٤ .

(٥) إعلام الورىٰ (الطبرسي) : ص ٤٤٤ .

(٦) الاحتجاج (الطبرسي) : ص ٤٧٥ .

محمد بن عثمان ، فخرج التوقيع بلعنه[١] من قِبَل صاحب الأمر عليه السلام ، وبالبراءة منه[٢] في جملة من لعن وتبرّأ منه ، وكذا كان أبو طاهر محمد بن علي بن بلال ، والحسين بن منصور الحلاّج ، ومحمد بن علي الشلمغاني[٣] ، وخرج لعنهم[٤] جميعاً على يد الشيخ أبي القاسم الحسين بن روح ، ثم ذكر التوقيع إلى آخره ، وكيف كان فالوجه التوقّف .

محمد بن علي بن الحسين الصدوق : قال النجاشي[٥] : شيخنا وفقيهنا ، ووجه الطائفة بخراسان ، وكان ورد بغداد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة ، وسمع منه شيوخ الطائفة ، وهو حدث السنّ ، ومات رضى الله عنه بالريّ سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة .

وقال الشيخ في الفهرست[٦] : كان جليلاً حافظاً للأحاديث ، بصيراً بالرجال ، ناقداً للأخبار ، لم يُرَ في القمّيّين مثله في حفظه ، وكثرة علمه ، له نحو من ثلاثمائة مصنّف ، أخبرني بجميع كتبه ورواياته جماعة من أصحابنا ، منهم : أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان ، وأبو عبدالله الحسين بن

---

(١) في المصدر : يلعنهم .

(٢) أثبتناه من المصدر .

(٣) في المصدر : المعروف بابن أبي العزاقري لعنهم الله ، فخرج التوقيع .

(٤) في المصدر : بلعنهم والبراءة منهم .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٨٩ الرقم ١٠٤٩ .

(٦) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٥٦ الرقم ٦٩٥ .

عبيدالله ، وأبو الحسين جعفر بن الحسن بن حسكة القمّي ، وأبو زكريّا محمد بن سلمان الحمراني ، كلّهم عنه .

وقال[١] في رجاله ـ في باب من لم يروِ ـ : جليل القدر ، حفظة ، بصير بالفقه والأخبار والرجال ، له مصنّفات كثيرة ، روىٰ عنه التـلعكبري ، وذكـر العلّامة في الخلاصة[٢] نحواً من كلامهما ، وكلّهم يترضّىٰ عنه ، غير أنـهم لم يصرّحوا بوثاقته ، فظلّ ناس يتوقّفون في توثيقه ، وهذا من العمىٰ والجمود ، وكيف وأنىٰ ، وهو شيخ مشايخ الطائفة ، وفقيهها ، غـير مـدافـع ، والذي ولد بدعوة صاحب الأمر ، وذلك أنّ أباه علي بن الحسين رضي اللّٰه عنه لمّا قـدم العراق[٣] ، واجتمع بأبي القاسم الحسين بن روح رضي اللّٰه عنه ، وسأله مسائل كاتبه بعد ذلك أن يوصل له رقعة إلىٰ الصاحب عليه السلام ، ويسأله فيها الولد ، فكتب عليه السلام إليه : (قد دعونا اللّٰه لك بذلك ، وستُرزق ولديـن ذكـرين خيّرين) ، فولد له أبو جعفر ، وأبو عبداللّٰه من أُمّ ولد ، وكان الصـدوق رضي اللّٰه عنه يقول[٤] : أنا ولدت بدعوة[٥] صاحب الأمر عليه السلام ، ويفتخر بذلك ،

---

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٩٥ الرقم ٢٥ .

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ١٤٧ الرقم ٤٤ .

(٣) إعلام الورىٰ (الطبرسي) ص ٤٥٠ وكذلك فرج المهموم لابن طاووس ص ١٣٠ .

(٤) ليس في نسخة ش .

(٥) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : لدعوة .

علىٰ أنه قد صرّح بتوثيقه ابن طاووس في كتاب فلاح السائل[١] وغيره، وكذلك العلّامة[٢] في المختلف، بل الأصحاب كلّهم، وذلك أنهم لا يختلفون في الحكم بصحّة ما يصحّ إليه، بل ربما حكم ناس بصحّة مراسيله، وقالوا: إنها لا تقصر عن مراسيل ابن أبي عمير، وأخرون بصحّة جميع ما في كتابه، وهو المدعوّ فيما بينهم بالصدوق، ورئيس المحدّثين.

وقال التقيّ المجلسي[٣]: وثّقه ابن طاووس صريحاً في كتاب النجوم[٤]، بل وثّقه جميع الأصحاب، لمّا حكموا بصحّة أخبار كتابه، بل هو ركن الدين، جزاه الله عن الإسلام والمسلمين أفضل الجزاء، وقال: وكان الحسين بن علي بن بابويه ثقة، وخلف ولداناً كثيرة، كلّهم من أصحاب الحديث، وذكره الشيخ الجليل منتجب الدين في كتاب رجاله[٥]، قال: وظاهر كلامه توثيقهما، فإنهما لو كانا كاذبين لامتنع أن يصفهما المعصوم بالخيرية.

وذكر الأُستاذ[٦] عن مشايخه أنهم نقلوا عن شيخنا البهائي: أنه سُئل عن توثيقه، فوثّقه وأثنىٰ عليه، وقال: سُئلتُ قديما عن زكريّا بن آدم، والصدوق:

---

(١) فلاح السائل (ابن طاووس): ص ١١.

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلّي): ص ١٤٧ الرقم ٤٤.

(٣) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي): ج ١٤ ص ٤٤٤.

(٤) فرج المهموم في تاريخ علماء النجوم (ابن طاووس): ص ١٢٩.

(٥) الفهرست (منتجب الدين): ص ٤٤ الرقم ٧٥.

(٦) تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال للاستراباذي: ص ٣٠٧، نسخة حجرية.

أيهما أفضل وأجلّ مرتبة ؟ فقلت : زكريا لتوفّر الأخبار بمدحه ، فرأيت[١] الصدوق يعتب[٢] عليّ ويقول[٣] : من أين ظهر لك فضل زكريّا عليّ ؟! وأعرض عنّي .

محمد بن علي ماجيلويه القمي : هو محمد بن علي بن أبي القاسم المعروف بماجيلويه بن عبدالله[٤] بن عمران البرقي ، كما في النجاشي[٥] ، في ترجمة أبيه علي ، وجدّه محمد ، ولا كلام في وثاقة أبيه وجده وفضلهما ، وأما هو فمن مشيخة الصدوق[٦] ، كلّما ذكره ترضّىٰ عنه ، وتلك مكانة فوق التوثيق ، مع أنّ العلّامة[٧] حكم بصحة السند ، وهو فيه ، وليس هو العلّامة وحده ، بل الأصحاب في ذلك على منهاجه ، وقد ذكر الجليل صاحب المنهج[٨] ـ عند ذكر طريق الصدوق إلىٰ إسماعيل بن رياح[٩] ـ : أنّ مشايخنا تابعوا العلّامة في عدّ روايته صحيحة ، وقال في أوسطه : ماجيلويه يلقّب به

---

(١) في المصدر : شيخنا .

(٢) في المصدر : عاتباً .

(٣) في المصدر : وقال .

(٤) في المصدر : عبيدالله .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٥٣ الرقم ٩٤٧ .

(٦) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ص ٢٤٩ .

(٧) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٨ الفائده الثامنة .

(٨) منهج المقال (الاسترابادي) : ص ٣٠٩ نسخة حجرية .

(٩) في المصدر : رباح .

محمد بن عليّ بن أبي القاسم عبدالله ، أو عبيدالله ، وجدّه محمد بن أبي القاسم ، وهما ثقتان ، وفي جوامع الكلم : لم أرَ مَن شكّ فيه ممّن يُعتدّ به .

محمد بن علي بن مهزيار : في النقد[1] عن ابن طاووس في ربيع الشيعة[2] : أنه من السفراء والأبواب المعروفين الذين لا يختلف الإمامية ـ القائلون بإمامة الحسن ـ فيهم، وفي اسحاق بن يعقوب رواية في شأنه[3] .

محمد بن عيسىٰ الأشعري : أبو أحمد بن محمد بن عيسىٰ ، وإن لم يصرّحوا بتوثيقه ، لكن قال النجاشي[4] : أبو عليّ شيخ القمّيين ، ووجه الأشاعرة ، دخل علىٰ الرضا عليه السلام ، وسمع منه ، وروىٰ عن أبي جعفر الثاني عليه السلام ، وروىٰ عنه ابنه أحمد ، وحكم العلّامة[5] بصحة رواياته ، وذكره في القسم الأوّل ، بل صرّح الشهيد الثاني[6] في المسالك في كتاب

---

(١) نقد الرجال (التفريشي) : ص ٣٢٤ الرقم ٥٨٥ ، واعتمد الأعرجي علىٰ صاحب النقد ، في حين أنّ الذي في ربيع الشيعة هو إبراهيم بن مهزيار ومحمد بن إبراهيم . راجع ربيع الشيعة (الطبرسي) ص٤٤٤ في غيبته الصغرىٰ ، وورد في رجال الشيخ الطوسي في أصحاب الإمام العسكري عليه السلام : محمد بن إبراهيم بن مهزيار ص ٤٣٦ الرقم ١٥ .

(٢) إعلام الورىٰ (الطبرسي) : ص ٤٤٤ .

(٣) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٢٩٠ ح ٢٤٧ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٣٨ الرقم ٩٠٥ .

(٥) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ١٥٤ الرقم ٨٣ ، وقد مرّ في الفائده الثامنة ص ٢٧٦ وص ٢٨١ ، وقد ذكره باسم ولده أحمد بن محمد بن عيسىٰ .

(٦) مسالك الافهام (الشهيد الثاني) : ج ٢ ص ١٩٢ ، طبعة حجرية .

الأطعمة والأشربة بتوثيقه ، وقال في حاشية الخلاصة(١) عند حكاية كلام النجاشي : هذا لا يدلّ صريحاً علىٰ توثيقه ، نعم قد يظهر من الأخبار ذلك ، مع [أنّ](٢) المصنّف ـ يعني العلّامة ـ وصف الروايات التي هو فيها بالصحّة .

محمد بن عيسىٰ بن(٣) عبيد : مرّ في الفائدة(٤) .

محمد بن الفضيل بن غزوان القمي(٥) : المذكور في أصحاب الصادق عليه السلام ، لا كلام في وثاقته ، وإنّما الكلام في محمد بن الفضيل ، المعدود في أصحاب الرضا عليه السلام ، ذاك الذي كثرت عنه الرواية ، وأكثر عنه الحسين بن سعيد وغيره ، وروىٰ كثيراً عن أبي الصباح ، والمذكور في كتب الرجال ابن كثير الأزدي ، وقد ضعّفهُ الشيخ(٦) تارة ، وذكر [اخرون](٧) أنه يُرمىٰ بالغُلوّ ، والظاهر أنّ تضعيفه من ذلك ، وقد عرفت ما في الرمي بالغُلوّ ، وقال صاحب النقد(٨) في الحاشية : الظاهر أنّ محمد بن الفضيل الذي روىٰ عن أبي الصباح

---

(١) لم نعثر عليه في حاشية الشهيد الموجودة عندنا ، وقال الشيخ سليمان الماحوزي في حواشي البلغة ص ٤١٣ ـ بعد ذكر قول الشهيد الثاني في المسالك ـ : ومال إليه في حواشي الخلاصة .

(٢) أثبتناه من نسخة ش .

(٣) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : بياض .

(٤) أي الفائدة الاولىٰ ، راجع ج ١ ص ٣٩١ .

(٥) في نسخة ش : الضبي .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٦٠ الرقم ٢٥ ، وص ٣٨٩ الرقم ٣٥ .

(٧) في نسخة ش : أُخرىٰ .

(٨) نقد الرجال (التفريشي) : ص ٣٢٨ الرقم ٦٤٣ .

الكناني ، وروىٰ عنه الحسين بن سعيد كثيراً ، هو هذا ، لا محمد بن الفضيل بن غزوان الثقة ؛ لأنه من أصحاب الصادق عليه السلام ،كما لا يخفىٰ ، ثم حكىٰ عن المحقّق[1] أنه ضعّف في نكت النهاية محمد بن الفضيل ، الذي يروي عن أبي الصباح الكناني ، لكنه قال في ترجمة أبي الصباح : روىٰ عنه محمد بن الفضيل كثيراً ، ويحتمل أن يكون محمد بن الفضيل هذا هو محمد بن القاسم بن الفضيل[2] الثقة ؛ لأنّ الصدوق[3] روىٰ كثيراً في الفقيه عن محمد بن الفضيل ، عن أبي الصباح الكناني ، ثمّ قال في مشيخته[4] : القاسم بن الفضيل البصري ، صاحب الرضا عليه السلام ، فقد رويته عن فلان... إلىٰ آخره ، قال : ولم يذكر في المشيخة طريقه إلىٰ محمد بن الفضيل أصلاً ، وقال العلّامة المجلسي في الوجيزة[5] في ابن غزوان الثقة : ولا يبعد أن يكون هو[6] الذي روىٰ[7] عن أبي الصباح الكناني ، وقال ابن التقي المجلسي رحمه

---

(١) النهاية ونكتها (المحقق الحلّي) : ج ٢ ص ٤٩٠ ، وقد قال المحقّق فيه : محمد بن الفضيل ، وهو واقفيّ ، وقد ذكره في هامش الكتاب في نسخة (ح) محمد بن الفضيل ، وهو ضعيف .

(٢) في نسخة ش : فضيل .

(٣) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج ٢ ص ٧٥ ح ٣٢٦ ، ج ٣ ص ٣٥١ ح ١٦٧٨ ، ج ٣ ص ٣٥١ ح ١٦٨٢ .

(٤) روضة المتقين (محمدتقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٢٥٠ .

(٥) الوجيزة (المجلسي) : ص ٥١ .

(٦) في المصدر : هذا .

(٧) في المصدر : يروي كثيراً .

اللهٰ[١] : محمد بن الفضيل الذي يروي عن أبي الصباح ، واعتمد عليه المشايخ ، يحتمل الثقة وغيره ، ولكن الظاهر من أخباره الصحة ، وليس في باب من أبواب الأُصول والفروع إلّا وله حديث صحيح المتن ، موافق لأخبار الفضلاء الأجلّاء ، وقال في موضع آخر : والذي تتبعتُ من أخباره ظنّي أنه من الثقات ، وأكثر العلماء عملوا بأخباره ، لكني تبعاً لأكثر المتأخرين جعلت خبره قوياً كالصحيح ، ويؤيّده إكثار الأجلّاء عنه ، كابني سعيد ، وابن عيسىٰ ، وسعد بن سعد ، ومحمد بن إسماعيل ، ومحمد بن الحسين الزيّات ، والهيثم بن مسروق ، ومحمد بن عبدالله بن زرارة ، وإن محمد بن أحمد بن يحيىٰ روىٰ عنه في الصحيح ، ولم يستثنِ عليه ، وأيّده الأُستاذ[٢] : بأنّ الرواة يكتفون في التعبير عن المشهور المعروف الكامل بالإطلاق من جهة أنه ينصرف إليه كما في ابن المغيرة ، وابن مسكان ، ومحمد بن مسلم ، وغيرهم ، حسبما استمرت عليه طريقة أهل العرف في المحاورات ، وفي قول النجاشي[٣] : وهذه النسخة... إلىٰ آخره ، شهادة واضحة في الاعتماد عليه ، ثمّ لا يبعد أن يكون هذا الذي أكثروا عنه هو ابن الفضيل بن كثير الأزدي ، الذي ضعّفه الشيخ[٤] ، وتبعه

---

(١) الوجيزة (المجلسي) : ص ٥١ ، الظاهر أنّ الكلام مكرّر ، لأنّ العلّامة المجلسي هو ابن التقي المجلسي ، وما ذكره في الوجيزة عن ابن الفضيل يدلّ علىٰ أنّ الكلام واحد لراوٍ واحد .

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني ، عنه في تنقيح المقال (المامقاني) : ج ٣ ص ١٧٣ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٦٧ الرقم ٩٩٥ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢٩٧ الرقم ٢٨٣ وص ٣٦٠ الرقم ٢٥ وص ٣٨٩ الرقم ٣٥ .

المحقّق[١] ، وانّه بمكانة اعتماد ، إذ الظاهر أنَّ تضعيفه ممّا رُمي به من الغُلوّ ، وقد عرفت أنّ الرمي بذلك كثيراً ما يكون على غير موجب ، وقد قال النجاشي[٢] فيه : أبو جعفر الأزرق من أصحاب الكاظم عليه السلام والرضا عليه السلام ، له كتاب مسائل[٣] ، روى عنه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، وهذه النسخة يرويها جماعة ، وفي العيون[٤] في الصحيح عن الهيثم بن[٥] مسروق ، عن محمد بن الفضيل ، قال : (نزلت ببطن مَرّ[٦] ، فأصابني العرق المدني[٧] في جنبي ، وفي رجلي ، [فدخلت على الرضا عليه السلام بالمدينة ، فقال عليه السلام : مالي أراك [متوجعاً][٨] ؟ فقلت : إني لمّا أتيت بطن مَرّ أصابني العرق المدني في جنبي ، وفي رجلي][٩] ، فأشار عليه

(١) النهاية ونكتُها (المحقق الحلّي) : ج ٢ ص ٤٨٣ ، وقد ورد فيه : واقفي... ، وفي هامش الكتاب قال في نسخة (ح) : ضعيف .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٦٧ الرقم ٩٩٤ .

(٣) في المصدر : ومسائل .

(٤) عيون أخبار الرضا (الصدوق) : ج ٢ ص ٢٢١ ح ٣٩ .

(٥) في المصدر : أبي .

(٦) بطن مَرّ : بفتح الميم ، وتشديد الراء ، من نواحي مكة ، عنده يجتمع وادي النخلتين ، فيصيران وادياً واحداً . معجم البلدان (الحموي) : ج ١ ص ٤٤٩ .

(٧) في المصدر : المديني .

(٨) أثبتناه من المصدر ، وفي النسخة المعتمدة ونسخة ش : متجعاً .

(٩) لم ترد في نسخة ش .

السلام إلى الذي في جنبي تحت الإبط ، وتكلّم بكلام ، وتفل عليه ، ثمّ قال : ليس عليك بأس من هذا ، ونظر إلى ما في رجلي ، وقال[1] : أبو جعفر عليه السلام : من بُلي من شيعتنا ببلاء فصبر ، كتب اللّٰه له مثل أجر ألف شهيد ، فقلت في نفسي : لا أبرأ ـ واللّٰه ـ من رجلي أبداً . قال الهيثم : فما زال يعرج منها حتى مات) .

ثمّ إنهم جميعاً ذكروا محمد بن الفضيل الأزدي الكوفي ، ووثّقوه ، فكان يحتمل أن يكون هو ابن الفضيل الأزدي المذكور ، إلّا أنهم جميعاً ذكروا ابن الفضيل الأزدي ووثّقوه[2] ، وذكروا ابن الفضيل الأزدي ، ثمّ منهم من لم يذكره بسوء كالنجاشي[3] ، ومنهم من ضعّفه ؛ لما رمي به من الغُلوّ كالشيخ[4] ، فعلم أنّهما اثنان ، وأنّ احتمال الاتّحاد بعيد .

محمد بن القاسم : أو ابن أبي القاسم المفسّر ، الاسترابادي ، المعروف بأبي الحسن الجرجاني ، من مشايخ الصدوق ، يروي عنه كثيراً ويترضّى عنه ، لكن ابن الغضائري[5] نال منه ، وقال : ضعيف كذّاب ، وذكر : أنّ الصدوق روى عنه تفسيراً ، وأنه يروي عن رجلين مجهولين : أحدهما يعرف بيوسف

---

(١) في المصدر : فقال .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٦٧ الرقم ٩٩٤ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٨٩ الرقم ٣٥ .

(٥) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٣ .

ابن(١) زياد ، والآخر ، علي بن محمد بن سيار ، عن أبيهما ، عن أبي الحسن الثالث عليه السلام ، قال : والتفسير موضوع عن سهل الديباجي ، عن أبيه [بأحاديث](٢) من هذه المناكير ، والتقي المجلسي(٣) أنكر هذا عليه ، وقال : إنه باطل ، وذكر أنه توهّم : أنّ مثل هذا التفسير لا يليق أن يُنسب إلى المعصوم عليه السلام ـ يعني لما فيه من المعاجز العجيبة والأمور الغريبة التي يستعظمها القمّيون ويرمون من يرويها بارتفاع القول ـ فرماه بالانتحال والكذب ، ثم قال : ومَن كان مرتبطاً بكلام الأئمة عليهم السلام يعلم أنه كلامهم ، ثم حكى عن الشهيد(٤) الثاني أنه اعتمد عليه ، ونقل أخباراً كثيرة في كتبه ، ثمّ قال : وفي اعتماد مثل الصدوق ما يكفي ، وقال في موضع آخر : إنّ معرفة الصدوق بأُستاذه ، وقوله : واعتقاداته حجّة فيما بيني وبين ربي ، وذكره في الأخبار عنه ، وكذا معرفة(٥) أُستاذه أكثر من معرفة ابن الغضائري ، وكذا جماعة كثيرة من الأصحاب مع أنّ متن الكتاب دليل صحّته كالصحيفة والقرآن ، وقال ابنه

---

(١) في المصدر وفي نسخة ش : محمد بن .

(٢) أثبتناه من المصدر .

(٣) روضة المتّقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٢٥٠ ، وقد قال فيه : واعتمد عليه شيخنا الشهيد الثاني .

(٤) الوجيزة (المجلسي) : ص ٥١ .

(٥) في نسخة ش : استاد .

العلّامة في الوجيزة[١] : مدحه الصدوق ، وضعّفه ابن الغضائري ، قلت : فيما ذكره الشيخ أبو الفضل شاذان[٢] بن جبرئيل القمي رحمه الله في مسند هذا التفسير ، علىٰ ما هو مسطور في أوّله ما يؤيّد المدح ، وذلك أنه روىٰ عن الصدوق بأربعة وسائط[٣] ، أنه قال : أخبرنا أبو الحسن محمد بن القاسم الاسترابادي ، قال : حدثني أبو يعقوب بن محمد بن زياد ، وأبو الحسن علي بن محمد بن سيّار ، وكانا من الشيعة الإماميّة ، قالا : كان أبوانا إماميّين ، وكانت الزيديّة هم الغالبون باستراباد ، وذكرا فرارهم من الزيديّة إلىٰ الحسن بن علي عليه السلام بعد أخذ أموالهم ، وما أراهم عليه‌السلام عند استئذانهم عليه من الإعجاز ، وما أمرهما به من الرجوع إلىٰ بلادهم ، وإبقاء الوليدين للعلم وبشارته لهم بالأمان ، وهلاك أعدائهم ، [السُّعاة][٤] فيهم . الحديث .

وفي[٥] الاحتجاج[٦] بسنده إلىٰ الصدوق ، قال : حدّثني... إلىٰ قوله : قالا : حدّثنا... الحديث .

وذكر الشيخ الحرّ في آخر الهداية : أنّ هذا التفسير تفسير مشهور

---

(١) الوجيزة (المجلسي) : ص ٥١ .

(٢) في النسختين : شان ، والصحيح : شاذان .

(٣) في نسخة ش : بغير واسطة .

(٤) اثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : والسعادة .

(٥) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : في .

(٦) الاحتجاج (الطبرسي) : ص ١٦ .

معتمد ، قد اعتمد عليه رئيس المحدّثين ، ونقل منه في كتبه كثيراً ، حتىٰ في كتاب مَن لا يحضره الفقيه[(١)] ، وكذلك الطبرسي في الاحتجاج ، ويشهدان له بأنه معتمد ثابت .

قال : وهذا التفسير ليس هو الذي طعن فيه بعض علماء الرجال ؛ لأنّ ذاك مرويّ عن أبي الحسن الثالث عليه السلام ، وهذا عن أبي محمد عليه السلام ، وذاك يرويه سهل الديباجي ، عن أبيه ، وهما غير مذكورين في هذا التفسير أصلاً ، وذاك فيه مناكير ، وهذا خالٍ منها .

محمد بن قولويه : لا كلام في وثاقة ابنه جعفر بن محمد بن قولويه ، وجلالته ، وعظم شأنه ، وهو أشهر من أبيه بهذه الكُنية ، ولا في مدح الأب ومكانته ، وإنّما البحث في التنصيص علىٰ وثاقته ، فإنّ أقصىٰ ما ذكر النجاشي[(٢)] في ترجمة ابنه جعفر : أنه من خيار أصحاب سعد ، لكن هذه الكلمة علىٰ التحقيق ممّا تؤذن بالتوثيق ، بل الجلالة ، فإنّ خيار أصحاب سعد كلّهم ، مشايخ الطائفة وثقاتها وعظماؤها ، كمحمد بن يحيىٰ العطّار ، ومحمد بن الحسن بن الوليد ، وعلي بن الحسين بن بابويه ، وأحمد بن إدريس ، وحمزة بن القاسم ، وأضرابهم .

---

(١) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج ٢ ص ٣٢٧ ح ٢٥٨٦ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٢٣ الرقم ٣١٨ .

وعلي بن أحمد بن طاووس[1] : نصّ علىٰ توثيقه في ترجمة الحسن بن فضّال ، وذلك أنه روىٰ خبراً في طريقه محمد بن قولويه ، ومحمد بن عبدالله بن زرارة ، ثم قال : لم أستثبت حال ابن زرارة ، وباقي الرجال موثقون[2] ، وصاحبا المعالم[3] والمدارك[4] حكما بصحّة روايته ، وفي الوجيزة[5] أنه ثقة علىٰ الأظهر .

محمد بن مبشّر المعروف حبيش : قال النجاشي[6] فيه : كان من أصحابنا ، وروىٰ من أحاديث العامّة فأكثر ، له كتاب كبير حسن سمّاه «أخبار السلف» ، وفيه الطعون علىٰ المتقدّمين علىٰ أمير المؤمنين عليه السلام ، وتلك ممدحة ، ويؤكّدها رواية الأجلاء كابن أبي عمير عنه ، ثمّ أحمد بن محمد بن عيسىٰ ، ثم سعد والحميري ، بل في رواية ابن أبي عمير ما يؤذن بالوثاقة ، فانه ممّن لا يروي إلّا عن ثقة ، بل الظاهر ـ كما قال غير واحد ـ أنه ابن ميسر الثقة ، ويؤيّده رواية ابن أبي عمير عنهما ، ثمّ إنهم ذكروا محمد بن ميسرة بالهاء ، ولم

---

(١) التحرير الطاووسي (ابن طاووس) : ص ١٣٤ .

(٢) التحرير الطاوسي (ابن طاووس) : ص ١٣٤ .

(٣) منتقىٰ الجمان (الشيخ حسن العاملي) : ج ١ ص ٥٢ .

(٤) مدارك الاحكام (السيد محمدالعاملي) : ج ١ ص ٤٤ .

(٥) الوجيزة (المجلسي) : ص ٥١ .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٤٦ الرقم ٣٧٩ ، وفيه : حُبَيْش بن مُبَشّر .

يذكروه بقدح ولا مدح ، فاحتمل التقيّ المجلسي[١] أنه ابن ميسر الثقة ، وتبعه الأُستاذ[٢] .

محمد بن نصير الكشي : الذي يروي عنه الكشي كثيراً ، لاكلام في وثاقته وجلالته ، وعظم قدره ، والغالي الضعيف إنّما هو النميري ، رئيس النصيريّة ، وقد لعنه أبو محمد العسكري[٣] عليه السلام .

محمد بن يحيىٰ بن سليمان الخثعمي : ذكر النجاشي[٤] أنه ثقة ، روىٰ عنه أبو إسماعيل السرّاج ، والشيخ في الفهرست[٥] : أنّ له كتاباً روىٰ عنه ابن أبي عمير ، ثمّ ذكر الشيخ في الاستبصار[٦] في باب مَن فاته الوقوف في المشعر : أنّ محمد بن يحيىٰ الخثعمي عاميّ ، فاستبعد التقي المجلسي[٧] اتحادهما ؛ لحكم النجاشي بوثاقته ، ورواية مثل ابن أبي[٨] عمير والسراج عنه ، وليس بذلك البعيد ، كما في النقد[٩] ، فكثيراً ما يروي

---

(١) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٤٥٢ .

(٢) تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال : ص ٣٢٧ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٠٥ الرقم ٩٩٩ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٥٩ الرقم ٩٦٣ .

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٦٢ الرقم ٧٠١ .

(٦) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ٢ ص ٣٠٥ ح ٣ .

(٧) روضة المتقين (محمدتقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٣٥٨ .

(٨) لم ترد في نسخة ش .

(٩) نقد الرجال (التفريشي) : ص ٣٣٩ الرقم ٨٢٠ .

الثلاثة[١] الذين لا يروون إلّا عن ثقة عن الموثّقين ، كعثمان بن عيسىٰ قد رووا عن البطائني ، وقد مرّ في الفائدة[٢] .

المختار بن عبيدة الثقفي : جاءت أخبار كثيرة بالثناء عليه ، والترحّم له ، فروىٰ الكشي[٣] في الصحيح عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن يحيىٰ[٤] ، عن سدير ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : (لا تسبّوا المختار ، فإنه قتل قتلتنا ، وطلب بثأرنا ، وزوّج أراملنا ، وقسّم فينا المال علىٰ العُسرة) .

وفي خبر آخر[٥] عنه عليه السلام ، وقد قال له ابنه الحكم : (أصلحك اللّٰه إنّ الناس قد أكثروا في أبي ، [والقول][٦] ـ واللّٰه ـ قولك ، قال : وأيّ شيء يقولون ؟ قال : يقولون : كذّاب[٧] ، فقال عليه السلام : سبحان اللّٰه... إلىٰ أن قال عليه السلام : رحم اللّٰه أباك ، رحم اللّٰه أباك[٨] ، رحم اللّٰه أباك[٩] ، ما ترك لنا حقاً عند أحد إلّا

---

(١) الثلاثة هم : ابن أبي عمير ، وصفوان بن يحيىٰ ، وعثمان بن عيسىٰ .

(٢) ص ١٢٩ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٤٠ الرقم ١٩٧ .

(٤) في المصدر : المثنىٰ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٤٠ الرقم ١٩٩ .

(٦) أثبتناه من المصدر ونسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : وقالوا .

(٧) في المصدر : ولا تأمرني بشيء الا قبلته .

(٨) لم ترد في المصدر .

(٩) في المصدر : مرتين ، وفي نسخة ش : مرة .

طلبه ، قتل قتلتنا ، وطلب بدمائنا) ، وفي آخر[١] : عن علي بن الحسين عليه السلام : (أنه لما أُتي برأس عبيدالله بن زياد لعنه الله[٢] ، ورأس عمر بن سعد لعنه الله[٣] ، خرّ[٤] ساجداً ، وقال : الحمد لله الذي أدرك لي ثأري[٥] ، وجزىٰ[٦] المختار خيراً) ، وعن الأصبغ قال[٧] : (رأيتُ المختار علىٰ فخذ أمير المؤمنين عليه السلام وهو يمسح رأسه ، ويقول : يا كيّس يا كيّس) .

وجاء في بعضها[٨] : أنه[٩] يكذب علىٰ علي بن الحسين عليه السلام ، وفي خبر آخر[١٠] : أنه أرسل إليه بعشرين ألف دينار فقبلها ، وبنىٰ بها دار عقيل[١١] ودارهم التي هدمت[١٢] .

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٤١ الرقم ٢٠٣ .

(٢) لم ترد في المصدر .

(٣) لم ترد في المصدر .

(٤) في المصدر : قال فخر .

(٥) في المصدر : من أعدائي .

(٦) في المصدر: الله .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٤١ الرقم ٢٠١ .

(٨) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٤٠ الرقم ١٩٨ .

(٩) في نسخة ش : كان .

(١٠) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٤١ الرقم ٢٠٤ .

(١١) في المصدر : ابن أبي عقيل

(١٢) في المصدر : قال .

ثمّ[١] بعث إليه بأربعين ألف دينار بعد ما أظهر الكلام الذي أظهره فردّها[٢] ، وفي آخر[٣] : أنه بعث إليه بهدايا من العراق ، فلمّا وقفوا على بابه [و] دخل إليه الآذن ليستأذن لهم ، خرج يقول : أميطوا عن بابي ، فإنّي لا أقبل هدايا الكذّابين ، ولا أقرأ كتبهم ، ولا كلام في أنه من الشيعة ، وأنه الذي دعا الناس إلى محمد بن الحنفية ، وسمّوا المختاريّة كيسانيّة ؛ لأنه كان يلقّب بكيسان ؛ لقول أمير المؤمنين عليه السلام فيه : (ياكيّس ياكيّس) ، وقيل : إنه سُمّي بكيسان اسم مولىً لعلي بن أبي طالب عليه السلام ، وهو الذي حمله على الطلب بدم الحسين عليه السلام ، ودلّه على قتلته ، وكان صاحب سِرّه ، والغالب على أمره ، وكان لا يبلغه عن رجل من أعداء الحسين عليه السلام : أنه في دارٍ أو في موضعٍ ، الّا قصده ، وهدم الدار بأسرها ، وقتل مَن فيها من ذي روح ، وكلّ دار في الكوفة خراب فهي ممّا هدمها، وفي الخلاصة[٤] عن ابن عُقدة : أنَّ الصادق عليه السلام ترحّم عليه .

مسمع كُردِيْن : إن لم يوثّقه النجاشي[٥] ، والشيخ[٦] ،

---

(١) في المصدر : إنه .

(٢) في نسخة ش : ردّها ، وفي المصدر : ولم يقبلها .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٤١ الرقم ٢٠٠ .

(٤) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ١٦٩ الرقم ٢ .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٢٠ الرقم ١١٢٤ .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٣٦ الرقم ٢٣ وص ٣٢١ الرقم ٦٥٧ .

والعلّامة[١]، وابن داود[٢]، فقد وثّقه الكشي[٣].

وقال[٤] له الصادق عليه السلام: (إنّي لأعدُّك يا أبا سيّار لأمر عظيم)، وكان يُجلّه، وقد روىٰ له شيخنا فخرالدين ـ في كتاب المراثي ـ خبراً طويلاً في ثواب البكاء علىٰ الحسين عليه السلام، يتضمّن أنّه من أهل الجنّة مع كثرة روايته، وقبول الأصحاب لها.

معاذ بن كثير الكسائي الكوفي: ذكره الشيخ[٥] في رجال الصادق عليه السلام، وفي إرشاد المفيد[٦]: أنه من شيوخ أصحاب الصادق عليه السلام، وخاصّته، وذوي بطانته، وثقاته الفقهاء الصالحين.

وفي بعض الأخبار: معاذ[٧] بيّاع الأكسية، وكأنه هو هذا، وروىٰ الشيخ في التهذيب[٨]: (أنّ الصادق عليه السلام سأل يوماً عن معاذ بن كثير بيّاع الكرابيس، فقيل: ترك التجارة، فقال: [إنّه من][٩] عمل الشيطان؛ مَن ترك

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلّي) ص ١٧١ الرقم ١٣.

(٢) رجال ابن داود: ص ١٨٩ الرقم ١٥٦٤.

(٣) رجال الكشي (الكشي): ج ٢ ص ٥٩٨ الرقم ٥٦٠.

(٤) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٤٢٠ الرقم ١١٢٤ (إنّي لأعدّك لأمر عظيم يا أبا السيّار).

(٥) رجال الشيخ الطوسي: ص ٣١٤ الرقم ٥٤٣.

(٦) الارشاد (الشيخ المفيد): ص ٢٨٨.

(٧) تهذيب الاحكام (الشيخ الطوسي): ج ٧ ص ٣ الرقم ٧.

(٨) تهذيب الاحكام (الشيخ الطوسي): ج ٧ ص ٤ الرقم ١١.

(٩) لم ترد في المصدر.

التجارة ذهب ثُلثا عقله) .

وفي أُخرىٰ[1] أنه قال : تركي للتجارة لأني كنت أنتظر أمرك ، وذلك حين قتل الوليد ، فقال عليه السلام : لا تتركها) .

وفي الروضة[2] عنه ، قال : (نظرت إلىٰ الموقف والناس فيه كثير ، فدنوت من[3] أبي عبدالله عليه السلام ، فقلت : إنّ أهل الموقف لكثير ، فصرف ببصره وأداره فيهم ، ثمّ قال : أُدنُ منّي يا أبا عبدالله ، لا والله ما الحجُّ إلّا لكم ، لا والله لا يتقبّل الله إلّا منكم) .

وفي الكافي[4] عنه عن الصادق عليه السلام ، قال : (إنّ الوصيّة نزلت من السماء علىٰ محمد صلّىٰ الله عليه وآله كتاباً ؛ لم ينزل عليه كتاب مختوم إلّا الوصيّة) ، الحديث الذي ذكر فيه الوصيّة لكلّ واحدٍ منهم عليهم السلام أمر مختوم ، فإذا قام فضّه ، وعمل بما فيه ، وفي آخره : (فقلتُ : أسألُ الله الذي رزقك من آبائك هذه المنزلة أن يرزقك من عَقِبك مثلها قبل الممات ، قال[5] : قد فعل الله ذلك يا معاذ ، قال : فقلتُ : مَن هو جُعلت فداك ؟ قال : هذا الراقد ، وأشار إلىٰ العبد الصالح) .

---

(١) تهذيب الاحكام (الطوسي) : ج ٧ ص ٢ ح ٣ ، ورد الحديث بالمعنىٰ .

(٢) فروع الكافي (الكليني) : ج ٨ ص ١٩٨ ح ٣١٨ .

(٣) في المصدر : إلىٰ .

(٤) اصول الكافي (الكليني) : ج ١ ص ٢٧٩ ح ١ .

(٥) في نسخة ش : فقال .

ومعاذ بن مسلم الفراء النحوي : ويقال : الفرّاء من أصحابهما[١] عليهما السلام ، أسند عنه ، بل صرّح النجاشي[٢] بتوثيقه في ترجمة ابن عمّه أبي جعفر الرواسي ، محمد بن الحسن بن أبي سارة ، حيث ذكرهما ، وذكر معهما ثالثاً سمّاه عليّاً ، وقال : هم أهل بيت فضلٍ وأدب ، ثم قال : وهم ثقات لا يُطعَن عليهم بشيء ، وذكر : أن الكسائي والفرّاء يحكيان في كتبهما كثيراً عن محمد بن الحسن ، فيقولون : قال أبو جعفر الرواس ، قال محمد بن الحسن ، وكذا وثّقه العلّامة[٣] في الخلاصة ، وروىٰ الكشي[٤] في الصحيح عن ابن أبي عمير ، عن حسين بن معاذ ، عن أبيه معاذ بن مسلم النحوي ، عن الصادق عليه السلام ، قال[٥] : (قال لي : بلغني أنك تقعد في الجامع فتُفتي الناس ؟ قال : قلت : نعم ، وقد أردت أن أسألك عن ذلك قبل أن أخرج ، إني أقعد في المسجد ، فيجيئني[٦] الرجل فيسألني عن الشيء ، فإذا عرفت بالخلاف لكم أخبرته بما يفعلون ، ويجيء الرجل أعرفه بحبّكم ومودّتكم ، فأخبره بما جاء

---

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٣٧ الرقم ٤٣ ، وفيه : الهراء ، وص ٣١٤ الرقم ٥٤١ ، وفيه : الهراء الانصاري النحوي الكوفي .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٢٤ الرقم ٨٨٣ .

(٣) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ١٧١ الرقم ١٢ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٢٢ الرقم ٤٧٠ .

(٥) لم ترد في المصدر .

(٦) في المصدر : فيجيء الرجل يسألني .

عنكم ، ويجيء الرجل لا أعرفه لا أدرى ممّن هو ، فأقول : جاء عن فلان كذا ، وجاء عن فلان كذا ، فأدخل قولكم فيما بين ذلك[١] ، فقال عليه السلام[٢] : رحمك الله هكذا فاصنع ، فإني أصنع كذا[٣]) .

هذا ، وفي الفقيه[٤] في رواية حذيفة بن منصور ، عن معاذ بن كثير ، ويقال له : معاذ بن مسلم الفرّاء[٥] ، وقضيّته أنهما واحد ، وفي الوجيزة[٦] : معاذ بن كثير ، وثّقه المفيد[٧] ، وابن مسلم أُستاذ الفراء النحوي ، ثقة ، وفي رجال[٨] أبيه : معاذ بن كثير الكسائي ، وذكر ما في الإرشاد : معاذ بن مسلم الهرّاء الأنصاري النحوي الكوفي ثقة ، كما في النجاشي[٩] والخلاصة[١٠] ، وفي الكشي[١١] ما يدلّ على جلالة قدره .

---

(١) في المصدر : قال .

(٢) في المصدر : لي .

(٣) في المصدر : (اصنع كذا فاني كذا أصنع) .

(٤) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج ٢ ص ١٦٩ ح ٢٠٤١ .

(٥) في المصدر : الهرا ، وفي نسخة ش : الهراء .

(٦) الوجيزة (المجلسي) : ص ٥٥ مخطوط .

(٧) الإرشاد (الشيخ المفيد) : ص ٢٨٨ .

(٨) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٤٥٦ .

(٩) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٢٤ الرقم ٨٨٣ .

(١٠) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ١٧١ الرقم ١٢ .

(١١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٢٢ الرقم ٤٧٠ .

المعلّىٰ بن خُنيس والمفضّل بن عمر : مضىٰ الكلام عليهما فيمن رُمي بالغُلوّ[١] .

المفضّل بن صالح : أبو جميلة ، ذكره الشيخ في كتابيه[٢] ولم يرمه بشيء ، وإنّما ذكر أنّ له كتاباً ، روىٰ عنه الحسن بن علي بن فضّال ، وقال ابن الغضائري[٣] : ضعيف كذّاب ، يضع الحديث ، لكن كثرة روايته واستقامتها ورواية الأجلّاء عنه ، ومن أجمعت له العصابة ، كابن أبي عمير ، والحسن بن محبوب ، وابن أبي نصر البزنطي ، وعبدالله بن المغيرة ، والحسن بن علي بن فضّال ، وفيهم مَن لا يروي إلّا عن ثقة مما يُنبىء عن مكانته ، والاعتماد عليه ، بل وثاقته ، وطعنُ ابن الغضائري لا يبعد أن يكون لروايته في شأن آل محمد صلّىٰ الله عليه وآله ما يوجب ـ بحسب نظره ونظر أمثاله من القمّيين ـ الحكم بالغُلوّ ، وارتفاع القول ، كيف ؟! وما رواه من الأخبار ينادي علىٰ خلاف ذلك .

منصور بن يونس بن نوح : وثّقه النجاشي[٤] ، وذكر : أنّ له كتاباً ، روىٰ عنه عيسىٰ ، ورماه الشيخ في رجاله[٥] بالوقف ، لكنه في الفهرست[٦] لم يزد

---

(١) ص ٤٠٩ .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣١٥ الرقم ٥٦٥ والفهرست (الطوسي) : ص ١٧٠ الرقم ٧٤٣ .

(٣) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٠ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤١٣ الرقم ١١٠٠ ذكر منصور بن يونس بُزرُج .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٦٠ الرقم ٢١ وص ٣١٣ الرقم ٥٣٤ .

(٦) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٦٤ الرقم ٧١٩ .

أن ذكر الكتاب ، وأن ابن عمير وابن بزيع ، وعليّ بن حديد ، رووا عنه ، وفي إكثار ابن أبي عمير ، ورواية الأجلاء ، مثل عبيس ، وابن بزيع ، ما يؤيّد إطلاق النجاشي[(١)] .

موسى بن بكر الواسطي : ذكره الشيخ[(٢)] والنجاشي[(٣)] من دون توثيق ، وإنما ذكرا : أنّ له كتاباً يرويه الأجلاء ، بل رماه الشيخ[(٤)] في رجاله بالوقف ، وفي رواية مثل صفوان ، وابن أبي عمير ، وابن المغيرة ، وعليّ بن الحكم ، وفضالة ، وجعفر بن بشير ، ما ينبىء عن الوثاقة ، هذا مع كثرة روايته ، والعمل بها ، ولقد طعن ابن طاووس[(٥)] يوماً في سندٍ بوقوع العبيدي وابن سنان فيه ، ولم يذكر [موسى بن][(٦)] بكر ، مع وقوعه فيه .

موسى بن عيسى بن عبيد : أخو محمد بن عيسى العبيدي ، مرّ في الكلام على أخيه ما ينبىء عن وثاقته ، وذلك فيما رُوي[(٧)] من إرسال الرضا عليه

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤١٣ الرقم ١١٠٠ .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٦٢ الرقم ٧٠٥ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٠٧ الرقم ١٠٨١ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٩ الرقم ٩ .

(٥) التحرير الطاووسي (ابن طاووس) : ص ٥٤٨ الرقم ٤٠٤ ، ولم يذكر ابن طاووس في سند هذه الرواية العبيدي ، بل قال : وخلف بن حماد في قوله إشكال .

(٦) أثبتناه من نسخة ش .

(٧) تهذيب الأحكام (الطوسي) : ج ٨ ص ٤٠ ح ١٢١ ، والاستبصار ج ٣ ص ٢٧٩ ح ٩٩٢ .

السلام أن يحجّا عنه عليه السلام .

نصر بن الصباح أبو القاسم البلخي : رماه النجاشي[1] بالغلو ، وذكر أنّ له كتباً روىٰ عنه العياشي[2] والكشي[3] ، وقال الشيخ في رجاله[4] : إنه لقي جملة[5] مَن كان في عصره من المشايخ والعلماء ، وروىٰ عنهم ، إلّا إنّه قيل : كان من الطيّارة ، غالياً ، وفي استكثاره من المشايخ والعلماء ، وإكثاره من الرواية عنهم ، مع رميه الغلاة بالغُلوّ ، كما وقع له في شاه رئيس ، وعباس بن صدقة ، وعلي بن حسكة ، وغيرهم ، ما يكذّب دعوىٰ الغُلوّ عليه ، ولئن كان لها أصل لم يبعد أن يكون لروايته الأخبار الموهمة لذلك ، كما مرّ في ابن سنان ، والمُعلّىٰ ، والمفضّل .

فإن قلت : ناهيك في ذلك قول من أكثر من الرواية عنه ؛ أعني الكشي[6] في ترجمة المفضّل بن عمر : حدّثني أبو القاسم نصر بن الصباح ، وكان غالياً .

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٢٨ الرقم ١١٤٩ .

(٢) وهو جعفر بن محمد بن مسعود العياشي .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦١٣ الرقم ٥٨٤ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٥١٥ الرقم ١ .

(٥) في المصدر وفي نسخة ش : جلّة .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦١٣ الرقم ٥٨٤ .

قلتُ : إنّ الكشي هو الذي روىٰ[1] عنه : أنه قال في شاه رئيس وعباس بن صدقة : إنّهما من الغلاة الكبار الملعونين في وقت علي بن محمد العسكري ، فلعلّه أراد بالغُلوّ ـ الذي رماه به ـ ما قلناه من المبالغة في أمر الأئمة عليهم السلام ، لا ما يقول أهل الغُلوّ الحقيقي ، كعليّ بن حسكة ؛ حيث زعم أنّ علي بن محمد العسكري هو القديم الأوّل ، وأنه بابه ونبيّه ، وأنّ مَن عرف ذلك فهو مؤمن كامل سقط عنه الصوم والصلاة والحجّ .

* * *

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٠٦ الرقم ١٠٠١ والرقم ١٠٠٢ .

فهرس الموضوعات

عدة الرجال

تأليف

المقدس السيد محسن بن الحسن الحسيني

الأعرجي الكاظمي

(المتوفى سنة ١٢٢٧ هـ)

الجزء الثاني

تحقيق

مؤسسة الهداية لإحياء التراث

عدّة الرجال

ايران ـ قم ـ خيابان سمية ـ سمية ١٨ ـ بلاك ٤٧ .

عدة الرجال

تأليف

المقدس السيد محسن بن الحسن الحسيني

الأعرجي الكاظمي

(المتوفى سنة ١٢٢٧ هـ)

الجزء الثاني

تحقيق

مؤسسة الهداية لإحياء التراث

٢٢

• اسم الكتاب : .... عدة الرجال
• المؤلف : .... السيد محسن الأعرجي الكاظمي
• التحقيق : .... مؤسسة الهداية لإحياء التراث
• الناشر : .... اسماعيليان
• تاريخ النشر : .... رمضان ١٤١٥ هـ
• الكمية : .... ٢٠٠٠ نسخة
• السعر : .... ١٥٠٠ ريال
• الطبعة : .... الأولى

بسم الله الرحمن الرحیم

الفائدة الثالثة

في ذكر بعض أكابر الصحابة ، والتابعين ، وتابعيهم المرضيين سرداً

والصحابي[1] عندهم : مَن لقي النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله وهو مؤمن ، أو مسلم ، ومات علىٰ ذلك ، ومنهم من اعتبر في الصحبة رواية الحديث ، ومنهم من قدّرها بإقامة سنة ، ومنهم سنتين ، ومنهم من اعتبر الغزو معه صلّىٰ الله عليه وآله ، وهم كثيرون ، وقد قيل : إنّهم في غزوة تبوك ثلاثون ألفاً ، أو أربعون ألفاً ، أو سبعون ، وفي حجّة الوداع ما يزيد علىٰ مائة ألف ، ولمّا تُوفّي كانوا أربعة عشر ألفاً ومائة ، وهي لا تقتضي العدالة .

فمن الصحابة : أبو طالب رضي الله عنه ، وحمزة سيد الشهداء ، وجعفر الطيّار رضي الله عنه ، والعبّاس ، وعبدالله ، وعبيدالله ، وقثم ، والفضل ، وتمام أبنائه ، وعبدالله ، وعون ، وغيرهما أبناء جعفر الطيّار ، وعقيل بن أبي طالب ، وعبّاس بن عُتْبة بن أبي لهب ، وربيعة بن الحرث بن عبدالمطلب ، والمغيرة بن نوفل بن الحرث ، وعبدالله بن ربيعة ، وعبدالله بن الزبير بن عبدالمطلب ، وجعفر بن أبي سفيان بن عبدالمطلب ، وأبو سفيان بن الحارث بن عبدالمطلب ، وغيره من أولاد الحرث ، وسلمان رحمه الله ، وعمّار ، وأبو ذر ،

---

(١) الصّحابي ـ علىٰ ما هو المختار عند جمهور أهل الحديث ـ : كلّ مسلم رأىٰ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله ، قيل : وروىٰ عنه ، وقيل : أو رآه الرسول ، قيل : وكان أهل الرواية عند وفاته مائة ألف وأربعة عشر ألفاً . مجمع البحرين : ج ٣ ص ٢٩٦ ، مادّة : صحب . مقباس الهداية : ج ٣ ص ٢٩٦ .

وبريد بن الحصين الأسلمي ، وخالد بن سعيد بن العاص ، وأبو الهيثم مالك بن التيهان الأنصاري ، وعثمان بن حُنيف الأنصاري، وسهل بن حُنيف ، وحكيم ابن جبلّة ، وحُذيفة بن اليماني الأنصاري ، وخُزيمة بن ثابت ، وأبو أيّوب خالد ابن زيد الأنصاري ، وأُبيّ بن كعب ، وسعد بن عبادة ، وقيس بن سعد ، وجرير ابن عبدالله البَجَلي ، وحِجر بن عَدِيّ الكِندي الكوفي ، وعَدِي بن حاتم الطائي ، وأُسامة بن زيد، وإبراهيم بن أبي رافع ، والبراء بن مالك ، والبراء بن عازب[١] ، والبراء[٢] بن معروف ، وبِشر ابنه[٣] ، وعقبة بن عمر ، وابن ثعلبة ، وحارث ابن سراقة ، وحارث[٤] بن نُعمان بن أمية ، وحارث[٥] بن هشام بن المغيرة القرشي المخزومي ، وحارث بن هشام بن المغيرة القرشي المخزومي ، وحارث بن عمير[٦] ، وعَرَفة الأزدي ، وعبدالله بن بديل بن وَرْقاء الخُزاعي ، وعبدالرحمن بن جند الجَمَحي، وأسعد بن زرارة ، أبو أُمامة الخزرجي ، وأبو اليُسر كعب بن عمر بن عبّاد ، وعمرو بن الحَمِق الخزاعي ، وأُسيد بن حُضير ، وأوس بن ثابت بن منذر ، وأُبيّ بن ثابت ، وأُبيّ بن عمارة ، وأُبيّ بن قيس ،

---

(١) في النسخة المعتمدة : غالب ، وما أثبتناه من نسخة ش .

(٢) في نسخة ش : والبر .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) في نسخة ش : حارثة .

(٥) في نسخة ش : حارثة .

(٦) في النسخة المعتمدة : حارث بن غزية ، وفي نسخة ش : حارثة .

وأرقم بن أبي أرقم المخزومي ، وثابت بن زيد ، وثابت بن قيس ، وثابت بن الضحّاك ، وحريث بن زيد ، وزيد بن ثابت ، وزيد بن أرقم ، وعُبادة بن الصامت ، وحباب بن الأرث[١] ، وعبداللّه ابنه ، وعبدالغفار بن القاسم ، ومحمد بن عمر بن حزم ، ونعمان بن عجلان الزرقي ، وسعد بن معاذ ، وتميم مولىٰ خدش بن الصمّة ، وأبو ساسان ، وأبو عمرة ، ومالك بن نويرة ، وبلال بن رياح ، والحرث بن قيس، والحرث بن هشام ، وعمرو بن أُمّ مكتوم القرشي العامري ، وهاشم بن عتبة بن أبي وقّاص ، وأبو سعيد الخُدْري ، وأبو الطُّفيل عامر بن واثلة ، وجابر بن عبداللّه الأنصاري .

ومن التابعين : محمد بن أمير المؤمنين عليه السلام ، ومحمد بن أبي بكر ، وأُويس[٢] القرني ، ومالك بن الحرث الأشتر النّخَعي ، وزيد بن صوحان ، وأخوه صعصعة، ومحمد بن أبي حُذيفة ، وجعدة بن هُبيرة ، وسعيد ابن‌قيس الهمداني ، وربيع بن خيثم الثوري الكوفي ، وأعين بن صبيعة[٣] بن ناحية ، وعبدالرحمن بن صرد التنوخي ، والطِّرِمّاح بن عَدِيّ ، وسعيد بن جُبير ، وأصبغ بن نباتة ، ومسلم بن[٤] المجاشعي ، وجابر بن يزيد الجعفي، وميثم التمار ، وحبيب بن مظاهر .

---

(١) في نسخة ش : الأرت .

(٢) في نسخة ش : وأوس .

(٣) في نسخة ش : صبيه .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

وقيل : صحابيّ ، والحرث بن عبدالله بن الأعور الهمداني ، ووحيد بن حريز العرني الكوفي ، ورشيد الهجري ، ونعيم بن دجاجة الأسدي ، وسفيان بن أبي ليلىٰ الهمداني ، والمحفر ، وقنبر ، غلاما أمير المؤمنين عليه السلام ، وعبدالله بن أبي رافع ، وصيفي، وثابت بن البناني ، وجُعيدة الهمداني ، وخوات بن جبير ، وزياد بن كعب بن مرحب ، وابن أبي جُعدة ، وسَلَمة بن كُهيل التزقي ، وسليمان بن مُسهِر ، وظالم بن سراق الأزدي ، وعامر بن شَرَحْبيل ، وعبدالله بن حجل ، وعبدالله بن جناب ، وعبدالله بن سلمة ، وعبدالله بن شدّاد ، وعبدالله بن الصامت ، وعبدالرحمن بن أبي ليلىٰ ، وعلقمة بن قيس ، وعلي بن ربيعة الوالبي ، وعمرو بن الحصين ، وعمر بن دينار ، والفاكه بن سعيد[١] ، وكعب بن عبدالله ، وكيسان بن كلب ، ولوط بن يحيىٰ أبو مخنف ، ومنهال بن عمر ، وقُدامة السعدي ، ومخنف بن سليم ، والمسوّر بن مخرمة ، والمسيب بن جرير ، والمهدي مولىٰ عثمان بن عفّان ، والنعمان بن صهبان[٢] ، والنعمان بن عجلان ، ونميلة الهمداني ، وأبو جند[٣] بن عبدي ، وأبو الجوشاء ، وأبو حيّة ، وأبو زيد ، وأبو زيد عقيصا ، وأبو السفاح العجلي ، وأبو شحر[٤] بن ابرهة بن الصباح الحِمْيري ، وأبو ظَبْيان ، وأبو قرة

---

(١) أثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : الفاكهة بن سعد .

(٢) أثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : صيهبان .

(٣) في نسخة ش : جندي .

(٤) في نسخة ش : شجر .

القاضي ، وأبو عمرة ، وأبو عمرو الفارسي ، وأبـو يـحيىٰ ، حكـيم بـن سـعد الخثعمي ، وأبو الأسود الدُؤَلي ، وأبان بن تَغلب .

ومن تابعي التابعين : أبو خالد الكابلي ، وأبو حمزة الثمالي ، ثـوير بـن فاختة ، عبدالله بن شريك ، سعد بن طريف ، قاسم بن عوف ، سالم بـن أبـي حفصة العجلي الكوفي ، القاسم بن محمد بن أبي بكر ، يحيىٰ بن أُمّ الطويل ، إسماعيل بن عبد الخالق ، عبدالخالق بن عبد ربّه ، عبدالله بـن أبـي يـعفور ، الفضل بن يسار ، ليث بن البختري ، بريد بن معاوية العجلي ، محمد بن مسلم الثقفي ، زرارة بن أعين ، حمران أخوه ، عبدالملك أخوهما ، بكير أخـوهم ، عبدالعزيز بن أحمد بن عيسىٰ الجلودي ، محمد بن قيس ، أبو نصر الأسدي ، محمد بن أبي الحسن بن أبي سارة ، إسماعيل بن الفضل الهاشمي ، أبو هارون مسمع بن عبدالملك ، سليمان بن خالد ، عبدالله بن ميمون القداح ، عبدالمؤمن ابن‌القاسم بن قيس ، إسماعيل بن أبي خالد ، حارث بن المغيرة البصري ، رافع ابن زياد الأشجعي ، عبدالله بن علي بن أبي شعبة الحلبي ، محمد بن علي بـن النعمان الأحول ، هشام بن الحكم، هشام بن سالم ، جميل بن دراج ، حماد بن عيسىٰ ، حمزة الطيار ، أبو الصباح الكـناني ، سـورة بـن كُـليب ، المـعلّىٰ بـن خُنيس ، يونس بن يعقوب، معاوية بن عمّار ، إسـحاق بـن عـمّار الصـيرفي ، عبدالله بن سنان ، أبو بكر الحضرمي ، عمرو بن حريث ، منصور بـن سـعيد الأعرج ، علي بن يقطين ، صفوان بن مهران ، عبد الرحمن بن الحجّاج ، محمد ابن حكيم ، نصر بن قابوس ، نوح بن شعيب البغدادي ، الحسن بـن عـلي بـن

فضّال ، عبدالجبّار بن مبارك ، صفوان بن يحيىٰ ، ومحمد بن أبي عمير ، وأحمد ابن أبي نصر البزنطي ، زكريّا بن آدم ، مرزبان بن عمر بن قصي ، عبدالعزيز الهندي(١) ، أبو الصلت الهروي ، الريّان بن الصلت ، علي بن مهزيار ، الحسن ابن سعيد ، أحمد بن داود ، إبراهيم بن سليمان المزني ، إبراهيم بن هاشم الكوفي ، إبراهيم بن أبي البلاد ، إسماعيل بن مهران ، الحسن بن علي بن زياد الوشا ، أيوب بن نوح ، سيف بن عميرة ، أحمد بن عامر ، أبو الحسن بن(٢) علي بن إسماعيل بن شعيب ، ابن ميثم التمار ، إلىٰ غير هؤلاء ، وهم كثيرون .

تتمة

في مشاهير الأصحاب الوكلاء ، المعروفون بوكلاء الحضرة المقدّسة ، حضرة الصاحب عليه السلام : إسماعيل بن محمد بن إسماعيل المخزومي المكّي الثقة ، الحسن بن محمد بن عليّ بن العبّاس النوبختي ، إسماعيل بن علي بن إسحاق النوبختي البغدادي ، الحسن بن موسىٰ النوبختي ، الكليني رحمه الله ، الصدوقان ، المفيد ، الشيخ رحمه الله ، المرتضىٰ ، أخوه الرضي رحمهم الله ، الحسن بن أبي عقيل ، أحمد بن الجنيد ، الحسن بن محمد بن أحمد الصفّار ، الحسين(٣) بن محمد بن عمران الأشعري الثقة ، الحسين بن

---

(١) في نسخة ش : المهتدي ، وذكره النجاشي : ص ٢٤٥ الرقم ٦٤٢ : المهتدي .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) في نسخة ش : الحسن

علي بن موسىٰ بن بابويه القمّي ، الحسين بن عبيدالله الغضائري ، أحمد بن محمد بن خالد بن عبدالرحمن بن علي البَرقي ، شيخ النجاشي ، أبو العباس النجاشي ، أحمد بن محمد بن عيسىٰ الأشعري... إلىٰ غير هؤلاء من مشايخ الكليني ، ومشايخ الصدوق ، والمفيد ، والشيخ ، وأتباع الشيخ ، وَمن بعدهم الىٰ المحقّق والعلّامة معاصريهم ، وَمن بعدهم ، وهم أمم .

الفائدة الرابعة

في بيان مايحتاج إلىٰ البيان وهو أمور :

الأول : ربما عدُّوا الرجل من أصحاب إمام ، وقد صحب غيره ممّن تقدّم أو تأخّر ، وهذا كما عدّ في الخلاصة(١) إسماعيل بن جابر من أصحاب الباقر عليه السلام ، مع أنه روىٰ عن الصادق عليه السلام أحاديث كثيرة ، وكما عدّ(٢) عليّ بن جعفر الصادق عليه السلام من أصحاب الرضا عليه السلام ، مع أنّ روايته(٣) عن أخيه الكاظم عليه السلام أكثر من أن تُحصىٰ ، بل ربما روىٰ عن أبيه الصادق عليه السلام ، وكما عدّ العلّامة(٤) محمد بن عبدالجبار من أصحاب أبي الحسن الثالث عليه السلام ، [مع أنه روىٰ(٥) عن العسكري عليه السلام منع الصلاة في تكّة الحرير ، وكما عدّ(٦) الحسن بن صالح من أصحاب الباقر عليه السلام](٧) ، مع أنه روىٰ في الكافي(٨) في حديث الكُرّ عنه ، عن الصادق

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ٨ الرقم ٢ .

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ٩٢ الرقم ٤ .

(٣) في نسخة ش : رواياته .

(٤) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ١٤٢ الرقم ٢٥ .

(٥) التهذيب (الشيخ الطوسي) : ج ٢ ص ٢٠٧ الرقم ٨١٠ .

(٦) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ٢١٥ الرقم ٧ .

(٧) لم ترد في نسخة ش .

(٨) فروع الكافي (الكليني) : ج ٣ ص ٢ ح ٤ .

عليه السلام ، وإبراهيم بن عبدالحميد[١] من رجال الصادق عليه السلام ، مع أنه روىٰ[٢] حديث (لا يُمَسّ المصحف علىٰ غير طهر)[٣] عن الكاظم عليه السلام... إلىٰ غير ذلك، ومن هذا الباب قول العلّامة[٤] في محمد بن مسكين : روىٰ أبوه عن الصادق عليه السلام ، مع أنّ محمداً روىٰ عن الصادق عليه السلام ،كما في باب التيمم[٥] .

الثاني : مراتب النسب ستة :

الشَّعْب : بالفتح ، وهو النسب الأبعد الأعلىٰ ،كعدنان للفاطميين ، وسُمّي بذلك لتشعب القبائل منه .

والقبيلة : هي ما انقسم فيه الشعب ،كربيعة ومُضَر ، وربما سُمّيت القبائل جماجم .

والعمارة : وهي ما انقسمت إليه القبيلة ،كمُناف ، ومخزوم .

والبَطْن : وهي ما انقسمت إليه العمارة .

والفخذ : وهو ما انقسمت إليه أنساب البطن ،كبني هاشم ، وبني أُميّة .

والفصيلة : وهي ما انقسم إليه أنساب الفخذ .

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص١٩٧ الرقم ١ .

(٢) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ١١٤ ح ٣٧٨ .

(٣) في نسخة ش : طهور .

(٤) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ١٥٨ الرقم ١٢٤ ، وفيه : محمد بن سكين بالسين المهملة أولا .

(٥) تهذيب الأحكام (الطوسي) : ج ١ ص ١٨٤ الرقم ٥٢٩ .

وأمّا العشيرة ، فقيل : إنّها الفصيلة ، وقيل : الرهط الأدنون ، والشائع النسبة إلىٰ القبيلة والبطن .

ثم اعلم أنّ الرواة قد تُنسب إلىٰ القبيلة ونحوها ، وتلك عادة العرب ، وقد تُنسب إلىٰ المساكن من بلدٍ ، أوقرية ، أو ناحية ، وهي لغيرهم ، وقد يُنسب إلىٰ الصحبة كصحابيّ ، وهو مَن لقيَ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله مؤمناً ، ومات علىٰ الإيمان ، وكذلك صحابة الأئمّة عليهم السلام ، وأوّل الصحابة أمير المؤمنين عليه السلام وآخرهم موتاً أبو الطفيل عامر بن واثلة ، وقد روي أنه صلّىٰ الله عليه وآله قُبض وهم يومئذ مائة ألف وأربعة عشر[1] صحابياً .

وأمّا أصحاب أهل البيت عليهم السلام فكثيرون ، وقد ينسبون للتابعيّة ، والتابعيّ مَن لقي الصحابي مؤمناً ، ومات علىٰ الإيمان .

وهنا طريق آخر من النسبة : وهو التَّخضْرم ، والخضرمي : هو مَن أدرك الجاهليّة والإسلام ، ولم يلقَ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله .

ثمّ الرواية أنحاء : رواية الأصاغر عن الأكابر ، واللاحق عن السابق ، وهو الشائعُ الكثير ، ورواية الأقران بعضهم عن بعض ، كالشيخ عن المرتضىٰ ، وقد أخذا عن المفيد .

والمديح : وهو رواية الراوي عمّن هو دونه ، كالعبادلة[2] عن كعب

(١) في نسخة ش : ألف .

(٢) بهجة الآمال في شرح زبدة المقال (العلياري) : ج ١ ص ٤١٣ ، والعبادلة : هم عبدالله بن =

الأحبار ، وهو تابعيّ ، وكرواية التابعي عن تابعي التابعي ، ورواية الأكابر عن الأصاغر ، والآباء عن الأبناء ، كالعبّاس عن ابنه الفضل : أنه جمع بين الصلاتين في المزدلفة ، زعم صاحب الإيجاز : أنّ العلّامة حكم بتعدّد جماعة ، كعلي بن الحكم ، وحماد بن عثمان ، وإسماعيل الأشعري ، وبكر بن محمد بن خالد الأزدي ، وهم آحاد لا شِرْكة فيهم بلا مِرْية ، قال : والسبب في ذلك : أنّ جمال الدين بن طاووس يحكي عن متقدّمي أهل الرجال ، ويتصرّف في حكاية كلامِهم بالاختصار ، فلا يجيء للرجل بتمام صفاته ، بل يسمّيه تارةً بصفةٍ ، وأُخرىٰ بأُخرىٰ ، فيظنّ أنه اثنان ، وزعم : أنّ العلّامة لا يتجاوز كتاب السيّد غالباً ، فالوجه الرجوع إلىٰ الأُصول القديمة ، وعدم الاتّكال علىٰ المتأخّرين في فهمهم .

قلت : ويؤيّد ذلك : أنّ المشايخ الثلاثة لم يذكروا عليّ بن الحكم إلّا واحداً وإن وُصِف كلّ بصفة .

* * *

= عباس ، وعبدالله بن عمر ، وعبدالله بن الزبير ، وعبدالله بن مسعود .

الفائدة الخامسة

في ذكر بعض مشاهير القوم ، فربما مسّت الحاجة إلىٰ معرفتهم ومعرفة تواريخهم

ألف

إبراهيم بن إسحاق المروزي : إمام عصره ، روىٰ عن أبي العبّاس بن شرع ، وأقام ببغداد طويلاً ، وإليه ينسب درب المروزي ، ثمّ ارتحل إلىٰ مصر ، وتُوفّي فيها سنة أربعين وثلاثمائة ، ودفن قريباً من الشافعي ، ونسبته إلىٰ مرو ، والزّاء من تغيير النسب ، وإنّما تزاد في نسبة الإنسان دون غيره ، كالثوب ، ونحوه ، و«مرو» هذه تسمّىٰ «مرو الشاهيجان» ؛ أي روح الملك ، بناها الإسكندر ، وهي أحد كراسي خراسان ، والثاني هرات ، والثالث بلخ ، والرابع النيسابور ، وهنا مرو أُخرىٰ وهي[1] مرو الرود .

إبراهيم بن خالد اليماني : أبو ثور الكلبي ، الفقيه البغدادي ، صاحب الشافعي ، ناقل أقواله القديمة،من الثقات المأمونين فيهم ، له[2] كتب في الحديث والفقه ،كان من أهل الرأي ، وتبع الشافعي لمّا قدم من[3] العراق ،

---

(١) في النسخة المعتمدة : هو .

(٢) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : لهم .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

ومات ببغداد سنة أربعين ومائتين .

الأُستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد[١] الإسفرائيني : ركن الدين ، الفقيه الشافعي المتكلّم الأُصولي ، أخذ عنه الكلام والأُصول عامّة شيوخ نيسابور ، وأقرّ له أهل العراق وخراسان ، له كتب منها : جامع الحُليّ في أُصول الدين خمس مجلّدات ، تُوفّي في نيسابور سنة ثماني عشر وأربعمائة ، ونقل إلىٰ إسفرائين ، ودفن فيها ، وروىٰ عنه : أبو القاسم القشيري ، والحافظ أبو بكر البيهقي .

وإسفرائين ـ بكسر الهمزة ـ : بلدة بخراسان بنواحي نيسابور ، علىٰ منتصف الطريق إلىٰ جرجان .

إبراهيم بن محمد[٢] السري : ابن سهل الزجّاج النحوي ، أخذ عن المبرّد ، وثعلب ، وأخذ عنه عبدالرحمن الزجّاجي ، له كتب في العربيّة ، وكتاب في معاني القرآن ، تُوفّي سنة بضع عشرة وثلاث مائة .

إبراهيم بن محمد بن عرفة : من آل المهلب الملقّب بنفطويه ، النحوي ، الشاعر ، المشهور ، ومن شعره :

قلبي أرقُّ عليك من خديكا ... وقوايَ أوهىٰ من قوىٰ جنبيكا
لمَ لا ترِقُّ لمن يُعذّبُ نفسه ... ظلماً ويعطفُهُ هواه عليكا

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) في نسخة ش : ابن .

تُوفّي في الكوفة سنة أربع وعشرين وثلاثمائة .

أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحرث بن هشام : من التابعين ، أحد الفقهاء السبعة المتعاصرين في المدينة ، جُمعوا في قوله :

فخذهم : عبيدُاللّه ، عروةُ ، قاسمٌ سعيدٌ ، أبو بكرٍ ، سليمانُ ، خارجة(١)

ولد في خلافة عمر ، وتُوفّي سنة أربع وتسعين سنة الفقهاء .

أبو عمر بن العلاء : أحد القراء السبعة ، أعلم الناس بالقراءة والنحو والعربية ، وتُوفّي في نيّف وخمسين ومائة .

القاضي أبو يوسف : بن إبراهيم بن حبيب بن حُبَيش بن سعيد(٢) الأنصاري : صحب أبا حنيفة هو وزفر ، وفتاويه وقضاياه مشهورة ، مات سنة اثنين وثمانين ومائة على القضاء .

أحمد بن أبي داود : قاضي القضاة ، صحب واصلاً ، فصار إلى الاعتزال ، وكان شاعراً فصيحاً بليغاً ، ألزم أحمد بن حنبل القول بخلق القرآن ، وسخط عليه المتوكّل ، ووكل على ضياعه ، ثم صالح ابنه عليها بألف ألف دينار ،

---

(١) وقد جمعهم بعض العلماء في بيتين ، قال :

ألا كُلّ من لا يقتدي بأئمةٍ فقِسْمَتُهُ ضِيزَىٰ عن الحقّ خارجة

فخذهم : عبيدُاللّهِ ، عروةُ ، قاسمٌ سعيدٌ أبو بكرٍ سُليمانُ خارجة

روضات الجنات (الخوانساري) : ج ١ ص ٢٨٣ .

(٢) تاريخ الإسلام (الذهبي) : ص ٤٩٧ الرقم ٤٥٥ ، حوادث سنة ١٨٢ ، وفيه : يعقوب بن إبراهيم ابن حبيب بن حبيش بن سعد بن بجير بن معاوية الأنصاري .

وجوهر قيمته أربعون ألف دينار .

أحمد بن أبي طاهر الإسفرائيني : الفقيه الشافعي ، إليه انتهت الرئاسة ببغداد ، وكان أفقه من الشافعي وأنظر ، وقد زعموا أنه كان يحضر في مجلسه أكثر من ثلثمائة فقيه ، مات ببغداد سنة ستٍّ وأربعمائة.

أحمد بن أبي العباس المعروف بابن الرفاعي : ويكنى بأبي العبّاس ، وكان فقيهاً شافعيّاً ، من أهل المغرب(١) ، وسكن البطائح بين واسط والبصرة ، وانظمّ إليه خلق كثير ، وأتباعه هم المعروفون بأكل الحيّات ، والقعود في النيران ، ولهم مواسم يجتمع عليهم خلق ، مات سنة ثمان وسبعين وخمسمائة ، وليس له عقب ، وإنّما العقب لأخيه ، وإليهم انتهت المشيخة ، ودفن في البطائح ، وله شعر حسن منه :

يسائلني عن سرّ ليلى وددته بعمياءَ من ليلى بغير يقينِ
يقولون خبّرنا فأنت أمينُها وما أنا إن خبّرتُهم بأمينِ

ومنه :

إذا جَنّ ليلي هام قلبي بذكركم أنوح كما ناح الحمام المطوَّقُ
وفوقي سحاب يمطر الهمّ والأسى وتحتي بحار بالجوى تتدفّقُ
سلوا أمّ عمروٍ كيف مات أسيرها تفكّ الأسارى دونه وهو مُوْثَقُ
فلا هو مقتول ففي القتل راحة ولا هو ممنون عليه فيُعْتَقُ

(١) في نسخة ش : الغرب .

أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي : الفقيه ، الشافعي ، الحافظ المشهور ، وهو أوّل من جمع نصوص الشافعي في عشر مجلّدات ، وله السنن الكبير ، والصغير ، ولد سنة أربع وثمانين وثلاثمائة ، ومات سنة ثمانٍ وخمسين وأربعمائة بنيسابور ، ونقل إلىٰ بيهق ، وهي قرىً مجتمعة بنواحيها .

أبو الفضل أحمد بن الحسين الهمداني : الحافظ ، المعروف ببديع الزمان ، صاحب الرسائل الرائقة ، والمقامات الفائقة ، وعلىٰ منواله نسج الحريري مقاماته ، وهو أحد الفصحاء ، أخذ عن ابن فارس صاحب المجمل ، وله نظم مليح ، سكن هرات ، وتُوفّي فيها سنة ثمانٍ وتسعين وثلاثمائة ، وقد روي أنه أصابته سكتة فدفن ، وسُمع منه أنين ، فنبشوه ، فوجدوه قابضاً بيده علىٰ لحيته ، وذكر الحرّ في رجاله(١) : أنّ أحمد بن الحسين بن محمد بن حمدان الهمداني أبو الفضل الشاعر المشهور ، فاضل جليل إماميّ المذهب ، له المقامات العجيبة ، وله ديوان شعر ، وكان عجيب البديهة والحفظ .

أبو العباس أحمد : المُلقّب بصلاح الدين ، حاجب مظفر الدين زنكي ، صاحب اربل ، كان ذا فضيلة ، وافر الحرمة عند الملوك ، وكان مع الملك الكامل ، ولما قصد الروم صحبه ، ومات قبل دخول البلد سنة إحدىٰ وثلاثين

---

(١) معجم رجال الحديث (الخوئي) : ج ٢ ص ١٠٠ ، نقلاً عن تذكرة المتبحّرين للحرّ العاملي ص٢٦ .

وستمائة ، ودفن في ظاهرها ، ثمّ نقله ولده إلىٰ مصر ، ودفنه في القرافة[(١)] الصغرىٰ .

أحمد بن عبدالله الأصبهاني : الحافظ المشهور ، صاحب حِلْية الأولياء ، من أعلم المحدّثين والثقات فيهم ، أخذ عن الأفاضل ، وأخذوا عنه ، ورد بغداد ، فنُصب له منبر بجامع المنصور ، فتكلم عليه ، فنهض إليه شخص ، وقال : يا أبا نعيم تتشيّع ، فأعرض عنه ، ثمّ كرّر ذلك ، فلمّا ألحّ عليه قال : يا أهل بغداد ما أعلم ما جمعني بكم ، ولا أي ريح قذفت بي إليكم ، ثم أنشد :

ومــا زال لي حــبُّهُ حــتىٰ كأنّــني ... لتركي جواب السائلي عنك أبكمُ
لأسلم مــن قــول الوشاة وتسلمي ... سلمتِ وهل حيٌّ من الناس يسلمُ

تُوفّي سنة ثلاثين وأربعمائة بأصبهان .

الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي : صاحب التاريخ ، من العلماء المتبحّرين ، له نحو مائة مصنَّف سوىٰ التاريخ الأعظم ، تُوفّي سنة ثلاث وستين وأربعمائة ببغداد ، وهو كان حافظ المشرق ، ويوسف بن عبدالبَرّ صاحب الإستيعاب ، حافظ المغرب، وماتا في سنة واحدة .

أبو عبدالرحمن أحمد بن علي النسائي : الحافظ ، إمام عصره في

---

(١) جاءت في المخطوطة : «الفرافة» ، وفي نسخة ش : «الفراقة» ، وكلا العبارتين غير صحيحة ؛ إذ ضبطها الحموي بـ«القرافة» : خطّة بالفسطاط من مصر ، كانت لبني غُصْن بن سيف بن وائل من المعافر ، وقرافة : بطن من المعافر نزلوها فسمّيت بهم ، وهي اليوم مقبرة أهل مصر . معجم البلدان (الحموي) : ج ١ ص٣١٧.

الحديث ، له كتاب السنن ، سكن مصر ، وانتشرت تصانيفه بها ، وأخذ عنه الناس ، وخرج إلىٰ دمشق فسئل عن فضائل معاوية ، فقال : ما أعرف له فضيلة ، فما زالوا يدفعون في خُصْيَتِهِ حتىٰ أخرجوه وداسوه ، فحمل إلىٰ الرملة ، فمات بها سنة ثلاث وثلاثمائة ، وله كتاب الخصائص في فضل علي بن أبي طالب ، أكثر رواياته عن أحمد بن حنبل ، وكان يصوم يوماً ويفطر يوماً .

أبو العباس أحمد بن شريح : قاضي شيراز ، يفضل جميع أصحاب الشافعي حتىٰ المُزني(١) ، يشتمل فهرست كتبه علىٰ أربعمائة مصنّف ، ومنه انتشر مذهب الشافعي في أكثر الآفاق ، وناظره محمد بن داود الظاهري ، فقال له : أبلعني ريقي ، فقال : أبلعتك دجلة ، وقال : أمهلني ساعة ، فقال : أمهلتك إلىٰ قيام الساعة ، وزعم أنه رأىٰ الباري ـ تعالىٰ الله عن ذلك ـ في المنام ، وخاطبه بالعجميّة ، وكان أعجمياً ، تُوفّي سنة ستّ وثلاثمائة ، ودُفن في الكرخ .

أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي : أوحد زمانه في علم التفسير [وله التفسير](٢) الكبير ، ويقال له الثعالبي والثعلبي ، موثوق فيهم ، تُوفّي سنة سبع وعشرين ، أو ثلاثين وأربعمائة .

أبو عبيد أحمد بن محمد بن أبي عبيد الهروي : صاحب الغريبين : غريب القرآن ، وغريب الحديث ، من العلماء الكبار ، صحب أبا منصور الأزهري

---

(١) في نسخة ش : المراني .

(٢) أثبتناه من نسخة ش .

اللُّغوي ،كان يحبّ البذلة ، ويتناول في الخلوة ، ويعاشر أهل الأدب في محلّ اللّذّة والطرب ، تُوفّي سنة إحدىٰ وأربعمائة .

أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم : الميداني النيسابوري ، الأديب ، العارف باللُّغة ، صحب الواحدي المفسّر ، وأتقن اللغة ، وأمثال العرب ، صاحب كتاب الأمثال .

وأنشد بيتين كأنهما له :

تنفّسَ صُبحُ الشيب في ليلِ عارضي   فقلتُ : عساه يكتفي بعِذاري

فلما فشىٰ عاتبْتُه فأجابني   أيا هل ترىٰ صبحاً بغيرِ نهار ؟!

تُوفّي سنة ثماني عشرة وخمسمائة بنيسابور ، ودفن في باب الميدان .

أبو الحسين أحمد بن محمد بن القندوزي[1] : الفقيه الحنفي ، انتهت إليه رئاسة الحنفية[2] بالعراق ، له المختصر المشهور ، وكان يناظر الشيخ[3] أبا حامد الإسفرائيني الشافعي ، مات ببغداد سنة ثمانٍ وعشرين وأربعمائة ، ودفن بداره ، ثمّ نُقل إلىٰ شارع المنصور ، بجنب أبي بكر الخوارزمي الفقيه .

أبو بكر أحمد بن محمد بن الحسن الأرجاني : قاضي تستر ، وتسمىٰ ششتر ، قالوا : إنه من أبناء فارس الذين نالوا العلم المتعلّق بالثريّا ، وله شعر رائق منه :

---

(١) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : القدودي .

(٢) في النسخة المعتمدة : هو بالعراق .

(٣) في نسخة ش : للشيخ .

أُحبّ المرءَ ظاهره جميل لصاحبه ، وباطنه سليمُ

تُوفّي فيها سنة أربعٍ وأربعين وخمسمائة .

الإمام أبو عبدالله أحمد بن حنبل : قدمتْ أُمّه من «مرو» وهي حامل ، فولدته ببغداد ، إمام المحدّثين ، له المسند المشهور ، ولما إرتحل الشافعي إلىٰ مصر قال : ما تركت أتقىٰ ولا أفقه من ابن حنبل ، وحُبس علىٰ أن يقول بخلق القرآن ، فلم يُجب ، كان يُخضّب لحيته بالحِنّاء ، أخذ عنه الأماثل : البخاري ومسلم وغيرهما ، تُوفّي سنة إحدىٰ وأربعين ومائتينن في بغداد ، وحضر جنازته علىٰ ما قيل ثمانمائة ألف من الرجال ، وستّين ألف من النساء .

أبو الفتوح أحمد بن محمد الغزالي : أخو الإمام أبي حامد الغزالي[1] الفقيه الشافعي ، درس في النظامية بعد أخيه لما ترك التدريس ، واختصر كتاب أخيه الإحياء ، تُوفّي في قزوين سنة عشرين وخمسمائة .

أبو الحسين أحمد بن يحيىٰ : ابن إسحاق الراوندي المشهور ، له مقالة في علم الكلام ، وله كتب ومجالس ومناظرات مع علماء الكلام ، وقد انفرد بمذاهب ، مات سنة خمسين ومائتين ببغداد .

الصاحب بن عباد : أبو القاسم[2] إسماعيل بن أبي الحسن ، عبّاد بن العبّاس بن عبّاد الطالقاني ، نادرة الدهر ، وأُعجوبة العصر في فضائله ومكارمه ،

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) في نسخة ش : أبو العباس .

أخذ الأدب عن ابن فارس اللغوي ، وابن العميد ، وغيرهما ، وتفرّد بالغايات في المحاسن ، وجمع شتات المفاخر ، نشأ من الوزارة في حجرها ، ودرج من وكرها[١] ، ورضع من أفاريق[٢] دَرّها ، وورثها عن آبائه ، وهو أوّل من لُقّب بالصاحب من الوزراء ؛ لأنه صحب أبا الفضل بن العميد ، ومؤيّد[٣] الدولة ابن بويه ، له المحيط في اللغة في سبع مجلدات والكافي في الرسائل، وكتاب الأعياد ، وفضائل النوروز ، وكتاب في الإمامة فيه فضائل عليّ ، ويثبت إمامة من تقدّمه ، وكتاب الوزراء ، وكتاب الكشف عن مساوي شعر المتنبي ، تُوفّي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة بالريّ ، ثم نقل إلى أصبهان .

أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني : صاحب الشافعي ، من أهل مصر ، عابد ، زاهد ، عالم ، مجتهد ، له الجامع الكبير والصغير ، وفيه قال الشافعي : المزني ناصر مذهبي ، مات سنة أربع وستّين ومائتين بمصر ، ودفن بجنب الشافعي .

القاضي أياس : أبو واثلة بن[٤] معاوية بن قرة بن أياس ، اللسن البليغ ، صاحب الفطنة والذكاء ، رأس أهل الفصاحة والرجاحة ، تضرب بذكائه

---

(١) في النسخة المعتمد : ذكرها .

(٢) لسان العرب (ابن منظور) ج ١٠ ص ٢٤٤ ـ فرق ـ افاريق العرب : وهو جمع أفراق ، وأفراق جمع فرقة .

(٣) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : أو مؤيد .

(٤) في النسختين : إن .

الأمثال، ولّاه عمر بن عبدالعزيز قضاء البصرة، وأخباره في الفراسة مشهورة، وتراءىٰ الهلال لناس فيهم أياس وأنس بن مالك، وقد قارب أنس المائه...، فقال: رأيتُه، فمسح أياس حاجبه، وقال له: أرنا الهلال يا أبا حمزة، فجعل ينظر ويقول[1]: ما أراه، فكان ما رآه أوّلاً[2] شعرة.

أبو الفيض ثوبان بن إبراهيم المصري: المعروف بذي‌النون، من صلحاء الصوفيّة، المشهور، أحد رجال الطريقة، واحد وقته علماً ومالاً[3] وأدباً، روىٰ الموطّأ عن مالك، كان حكيماً فصيحاً، مات سنة خمس وأربعين ومائتين.

أبو القاسم الجنيد بن محمد بن الجنيد: الخزاز، الزاهد، المشهور، وكلامه في الحقيقة مشهور، تفقّه علىٰ أبي ثور صاحب الشافعي، وصحبه ابن شريح، فإذا تكلّم في الأُصول والفروع وأعجب الحاضرين، يقول: هذا من بركة الجنيد، مات سنة سبع وتسعين ومائتين.

أبو فراس الحارث بن أبي العلاء: سعيد بن أحمد بن حمدون الحمداني، ابن عمّ ناصر الدولة، وسيف الدولة ابني حمدان، فريد دهره، وشمس عصره أدباً، وفضلاً، وكرماً، ومجداً، وبلاغةً، وشجاعةً، أُسر مرتين، أفلت في

---

(١) في النسخة المعتمدة: فيقول.

(٢) لم ترد في نسخة ش.

(٣) في نسخة ش: وحالا.

الأُولىٰ ، وحُبس في الثانية بقسطنطينية ، وقتل سنة سبع وخمسين وثلاثمائة .

أبوسعيد الحسن البصري(١) : أبوه مولىٰ زيد بن ثابت ، قال أبو عمرو بن العلا : ما رايت أفصح منه، ومن الحجّاج بن يوسف ، وحاله مشهور ، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر ، ومات سنة عشر ومائة .

أبو علي الفارسي : إمام زمانه في النحو ،كان بينه وبين المتنبّي مجالس ، له التذكرة ، وكتاب الحجّة في القراءة ، وغير ذلك تُوفّي [يوم الأحد لسبع عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الآخر ، وقيل : ربيع الأوّل ، سنة سبع وسبعين وثلثمائة](٢)

أبو علي الحسن بن الحسين : ابن أبي هريرة ، الفقيه الشافعي ، أخذ الفقه(٣) عن ابن شريح ، انتهت إليه رئاسة العراقين ، مات سنة خمس وأربعين ومائتين .

أبو سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي : النحوي ، المعروف بالقاضي ببغداد ،كان من أعلم الناس بنحو البصرة ، اشتغل عليه الناس في القرآن ، وعلومه ، والقراءة ، والنحو ، واللغة ، وسائر علوم العربيّة ، وكان معتزليّاً ، وكان بينه وبين أبي الفرج الأصبهاني تنافس ، مات سنة ثمانٍ وستّين وثلاثمائة .

---

(١) في نسخة ش : من التابعين .

(٢) أثبتناه من وفيات الأعيان لابن خلكان : ج ٢ ص ٨٢ ، وفي النسختين بياض .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

أبو محمد الحسن بن علي : المعروف بابن وكيع التنبسي ،كان فاضلاً في الفقه ، والنحو ، والسير[١] ، وأيّام الناس ، شاعر جامع ، له مصنّفات ، مات سنة ستّ وثلاثمائة .

أبو علي بن محمد الصباح الزعفراني : صاحب الشافعي ، برع وسار[٢] ذكره في الآفاق ، أحد رواة الأقوال القديمة للشافعي ، وهم أربعة : هذا ، وأبو ثور ، وأحمد بن حنبل ، والكرابيسي .

ورواة الأقوال الجديدة ستّة : المزني ، والربيع بن سليمان المرادي ، والبؤيطي ، وحرملة ، ويونس بن عبدالأعلىٰ ، وقد روىٰ عنه البخاري وأبو داود [و][٣] الترمذي ، تُوفّي سنة تسع وأربعين ومائتين .

الرئيس أبو علي الحسين بن عبدالله بن سينا : الحكيم المشهور ، استقل بالعلوم حتىٰ إذا بلغ عشرين أتقن علم القرآن والآداب ، وشيئاً من أُصول الدين والهندسة ، ثمّ قرأ علىٰ بعض الحكماء المنطق ، وإقليدس ، والمجسطي ، وفاقه ، واختلف إلىٰ إسماعيل الزاهد ، ثمّ اشتغل بالطبيعي والإلهي ، وعلم الطبّ حتىٰ فاق الأوائل والأواخر ، واتّصل بخدمة نوح بن نضر الساماني ـ صاحب خراسان ـ حتىٰ تمكّن من بيت كتبه ، وكانت تشتمل علىٰ كتب الأوائل

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : وصار .

(٣) اضافة يقتضيها السياق .

وغيرها ، وإنتخب فوائدها ، فاتفق أن حُرِقت الخزانة ، فتفرّد أبو علي بنخبها ، تُوفّي سنة ثمانٍ وعشرين وأربعمائة ، ودفن بأصبهان .

أبو علي الحسين بن علي بن إسحاق : ابن العباس الملقّب بنظام الملك الطوسي ، من أولاد الدهاقين ، إشتغل بالحديث والفقه ، وانتهت إليه الامرة في زمن ملك شاه ، وأجلسه المقتدر بالله بين يديه ، فكان مجلسه عامراً بالفقهاء والصوفيّة ، وكان يبالغ في إكرام إمام الحرمين والقشيري ، وبنىٰ المدارس والربط ، وهو أوّل من أنشأ المدارس وتبعه الناس ، وشرع في عمارة مدرسة ببغداد سنة سبع وخمسين وأربعمائة ، وفي سنة تسع وخمسين جمع الناس علىٰ طبقاتهم ليدرس بها الشيخ أبو إسحاق الشيرازي .

وكان من حسنات الدهر ، مات سنة خمس وثمانين وأربعمائة .

أبو محمد الحسين المعروف بالفرا البغوي الشافعي : المحدّث المفسّر أوضح التفسير ، له معالم التنزيل وغيره ، والمصابيح ، والجمع بين الصحيحين ، تُوفّي سنة عشرة وخمسمائة .

أبو مبعث الحسين بن منصور الحلّاج : الزاهد ، المشهور ، من أهل بيضاء ، صحب الجنيد ، واختلف الناس فيه ، فمعظّمٌ ومكفِّر ، وكان يقول : أنا الحقّ ، وما في جبّتي إلاّ الله ، ونحو ذلك .

واعتذر له الغزالي : بأنّ ذلك من شدّة المحبّة ، ضربه المقتدر ألف سوط ، وقطع يديه ورجليه ، وحزّ رأسهُ ، وأحرق جثته ، وذرّاها بدجلة سنة تسع وثلاثمائة .

حمّاد الراوية : أبو القاسم بن أبي ليلىٰ ، أعلم الناس بأيّام العرب وأشعارها وأنسابها ولغاتها ، حفظ كثيراً من شعر الجاهليّة ، كلّ حرف أكثر من مائة قصيدة ، تُوفّي في خلافة المهدي سنة تسعٍ وستّين ومائة ، وكان قليل البضاعة في العربيّة(١) ، حفظ القرآن من الصحف ، فصحف في نيّف وثلاثين حرفاً ، ولأبي حنيفة ولد إسمه حمّاد ولي قضاء البصرة ، وعزل بيحيىٰ بن أكثم .

أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي : إمام في النحو ، ومستنبط علم العروض ، وكان صالحاً عاقلاً حكيماً وقوراً ، له كتاب العين وغيره ، أخذ عنه حسن وغيره ، تُوفّي سنة ستّين ومائة .

أبو سليمان داود الظاهري : الإمام المشهور ، المعروف بالظاهري ، زاهد متقلّل ، أخذ عن أبي ثور ، تعصّب للشافعي كثيراً ، وصنّف في فضائله ، وله مذهب مستقلّ ، تبعه عليه ناس يسمّون الظاهريّة ، وولده ، محمد علىٰ مذهبه ، انتهت إلىٰ داود الرئاسة ببغداد ، يحضر مجلسه أربعمائة صاحب طيلسان أخضر ، كان من عقلاء الناس ، [عقله أكثر من علمه ، مات فيها سنة سبعين ومائتين](٢) .

أبو علي دعبل بن علي الخزاعي : الشاعر المشهور ، شاعر مجيد ، مولع بهجاء الخلفاء ، ولد سنة ثمانٍ وأربعين ومائة ، وتُوفّي سنة ستّ وأربعين ومائتين .

---

(١) في نسخة ش : العرب .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

أبو بكر دلف بن جحدر الشبلي[١] : خراسانيّ الأصل ، ولد في سُرّ من رأى ، مالكيّ المذهب ، صحب الجنيد ، كان والياً في [دُنباوَنْدَ][٢] ، ثمّ تاب[٣] ، مات سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة ، ودفن في مقبرة الخيزُران .

أمّ جعفر زبيدة أم الأمين بنت جعفر بن أبي جعفر المنصور : لها خير كثير ، ومعروف معروف ، وقصّتها في حجّها[٤] مشهورة ، وعملت عقبة البستان ، وقال لها وكيلها : يلزمك خرج كثير ، فقالت : اعمل ولو كانت ضربة الفأس بدينار ، وكان لها مائة جارية يحفظن القرآن ، ولكلّ واحدة ورد عشر القرآن ، فكان يُسمع في قصرها مثل دَويّ النحل ، ماتت سنة عشرة ومائتين بعد أن أعرس بها الرشيد بأربعين سنة .

زهير بن محمد بن علي[٥] الكاتب : من فضلاء عصره ، أحسنهم نظماً ونثراً وخطّاً وقدراً ومروّة ، واتصل بخدمة الملك الصالح أيوب ، وله سجايا ، فنفع خلقاً كثيراً ، وشعره السهل الممتنع ، تُوفّي في مصر سنة ستّ وخمسين وستّمائة ، ودُفن قرب الشافعي .

---

(١) في نسخة ش : المشهور .

(٢) أثبتناه من وفيات الأعيان لابن خلّكان : ج ص ٢٧٣ ، وفي النسختين : مادنة .

(٣) في المصدر السابق : فلما تاب في مجلس خير النساج ، مضى إليها ، وقال لأهلها : كنت والي بلدكم ، فاجعلوني في حلّ... .

(٤) في نسخة ش : حجتها .

(٥) لم ترد في نسخة ش .

أبو الفوارس سعد بن محمد : المعروف بحيص بيص ، الشاعر المشهور ، شافعيّ المذهب ، وأخذ عنه الناس أدباً وفضلاً ، وكان من ولد أكتم بن صيفي حكيم العرب ، تُوفّي سنة أربع وتسعين وخمسمائة ، ودُفن في مقابر قريش .

أبو عبدالله و أبو محمد سعيد بن جبير : أحد أعلام التابعين ، وكان أسود ، أخذ عن ابن عباس ، وأكثر روايته عنه ، وكان كاتباً لعبيدالله بن عيينة ، ثمّ لأبي بردة بن أبي موسىٰ الأشعري ، وكان يلعب بالشطرنج ، ذكره أبو إسحاق في كتاب فضل الشطرنج ، وقرأ القرآن في ركعة في البيت الحرام، ضرب عنقه الحجّاج سنة خمس وتسعين .

أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي : المعروف بابن الدهّان ، النحوي البغدادي ، سيبويه زمانه ، له كتب منها شرح الإيضاح ، والتكملة في ثلاث وأربعين مجلّداً ، وكان في أيام ابن[1] الخشّاب[2] وابن الشجري وغيرهما ، وهو أوجههم ، مات سنة ستّ وتسعين وخمسمائة .

أبو عبدالله سفيان بن سعيد بن مسروق : الثوري ، الكوفي ، من أئمة الحديث الذي أجمع القوم علىٰ علمه وزهده وثقته ، أحد الأئمّة المجتهدين ، وكان الجنيد علىٰ مذهبه ، تُوفّي سنة إحدىٰ وستّين ومائة متوارياً من السلطان .

سفيان أبو محمد بن عيينة : من أئمتهم المُجمَع منهم علىٰ علمه وزهده ،

---

(١) في نسخة ش : الخساب .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

وصحّة حديثه ، حجّ سبعين حجّة ، روىٰ عنه الشافعي ، وابن جريح ، ويحيىٰ بن أكثم القاضي ، وغيرهم ، مات بمكة سنة ثمان وتسعين ومائة .

السيّدة سُكينة[1] بنت الحسين عليه السلام : بنت الرباب بنت امرىء

---

(١) قال السيد المقرّم : إنّ علماء النسب والتأريخ يشهدون : بأنّ زوجها الأوّل عبدالله الأكبر ابن الإمام الحسن المجتبىٰ ، سيّد شباب أهل الجنّة ، وهو أخو القاسم ، أُمّهما رملة ، استشهد يوم الطّف قبل القاسم ، ومن هؤلاء الأعلام النسّابة أبو الحسن العمري ـ في القرن السادس ـ في كتابه المجدي ، وأبو علي الطبرسي صاحب مجمع البيان في اعلام الورىٰ : ص ١٢٧ عند ذكر أولاد الحسن ، والشيخ محمد الصبّان في إسعاف الراغبين على هامش نور الأبصار للشبلنجي ص ٢٠٢ ، وقال أبو الفرج في الأغاني : ج ١٤ ص ١٦٣ : أوّل أزواجها عبدالله بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، قتل عنها ولم تلد منه ، وفي إعلام الورىٰ : قتل قبل البناء بها ، وقال ابن حبيب في المحبر: ص ٤٣٨ ، والمدائني في المترادفات : ص ٦٤ (المجموعة الأولىٰ من نوادر المخطوطات) : كان عبدالله بن الحسن أبا عُذرها ، فمات عنها ، ومقتضاه البناء بها ، لإرادة هذا المعنىٰ من هذا التعبير ، قال الزبيدي في تاج العروس : ج ٤ ص ٣٨٧ مادة عذر : يقال أبو عُذرها وأبو عُذرتها إذا افترعها وافتضّها .

إنّ السيّدة الكريمة لم تستبدّ في الرأي في أُمورها دون وليّها زين العابدين ، ومن المقطوع به أنه لا يرىٰ لأيّ زبيريّ أو أُمويّ كفاءة لمصاهرته ، كيف ؟! ونصب عينه أحقاد القوم وتحزّباتهم عليه وعلىٰ الدين من يوم جدّه أمير المؤمنين وإلىٰ أبيه الحسين ، وسيوفهم تنطف من دمائهم الزاكية ، والشماتة بادية علىٰ جباههم ، ويقذفونها في فلتات ألسنتهم ، فهل والحالة هذه يتطامن إلىٰ مصاهرة هؤلاء وكلّ أحد يجد في قرارة نفسه التباعد عن مصاهرة من يحرش عليه ويطعن بمقدساته وان بلغ من الشرف أقصاه ، بل حتّىٰ لوكان شقيقه من أبيه وأُمّه ، وهذا الحجّاج الثقفي يعذل خالد بن يزيد بن معاوية لمّا خطب رملة بنت الزبير أُخت مصعب ، وقال له : كيف خطبت إلىٰ قوم ليسوا لك بأكفاء ؟! وكذلك قال جدّك معاوية ، وهم الذين قارعوا أباك علىٰ الخلافة ، ورموه بكلّ قبيحة ، وشهدوا عليه وعلىٰ جدّك بالضلالة ، فأعرض خالد عن مصاهرة آل الزبير (الأغاني : ج ١٦ ص ٨٥) ، ولمّا تزوّج =

القيس ، سيدة نساء عصرها ، وأخفرهنّ ، وأجملهنّ ، وأحسنهنّ أخلاقاً ، تزوّجها مصعب بن الزبير فهلك عنها ، ثمّ عبدالله بن عثمان بن عبدالله بن حكيم ، فولدت ، ثمّ الأصبغ بن عبدالعزيز، وفارقها قبل الدخول ، ثمّ زيد بن عمرو بن عثمان بن عفّان ، فأمره سليمان بن عبدالملك بطلاقها ، ففعل ، توفّيت بالمدينة سنة سبع ومائة .

أبو القاسم سليمان بن أحمد الطوراني : حافظ عصره سمع من ألف شيخ ، له المصنّفات النافعة ، منها المعجمات الثلاثة ، تُوفّي سنة ستين وثلاثمائة ، وعمره مائة سنة .

= عبيدالله بن زياد بنت أسماء بن خارجة قبل ولايته الكوفة ، لامه عمر بن حريث ، وقال : تزوّجه ولا سلطان له عليك . أنساب الاشراف (البلاذري) : ج ٤ ص ٨٣.

فالإمام زين العابدين أجدر بالتباعد عن مصاهرة من جرّع آباءه الغصص ، ونصبوا لهم الغوائل ، على أن أبا الفرج يحدّث : أنّ مصعب بن الزبير تزوّج منها وهو عامل أخيه بالبصرة (الاغاني : ج ١٤ ص ١٦٣) ولم يكن مسيطراً على الحجاز ؛ ليخاف السجاد عليه السلام سطوته ، ولم تكن الظروف تساعد الزبيريين على أخذها اغتصابا ، لأنّ العواطف كانت وقتئذٍ ثائرة على كلّ من يمسّ أهل البيت بسوء ، حتى أنّ عبدالله بن الزبير نفسه نصب الهتاف بظلامة السبط الشهيد أبي عبدالله الحسين عليه السلام شَرَكاً يصطاد به البسطاء ، ولما حسب أنه بلغ من الملك أُمنيته ترك ذلك وتجرّأ على قدس المنقذ الأكبر ، رسول‌الله صلى الله عليه وآله ، فترك الصلاة عليه عند ذكره أربعين جمعة ، ولمّا عوتب قال : إنّ له أهل بيت سوء إذا ذكرته اشرأبّت نفوسهم إليه ، وفرحوا بذلك ، فلا أحبّ أن أقرّ عيونهم (مقاتل الطالبيين : ص١٦٥ ، طبع ايران) ، (السيدة سكينة ، عبدالرزاق المقرّم ص ٨٧ ـ ٨٩) ، وما يتعلّق بسكينة لم يرد في نسخة ش .

أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش : الكوفي ، الإمام المشهور ، الثقة بينهم ، عالم فاضل ، لقي كبار التابعين ، روىٰ عنه[١] سفيان الثوري ، وشعبة بن الحجّاج ، وحفص بن غياث ، وغيرهم ، وكان لطيفاً مزّاحاً ، عاده أبو حنيفة فأطال المكث ، فقال له عند القيام : كأني ثقلتُ عليك ؟ فقال : والله إنك لثقيل عليّ وأنت في بيتك .

ولد يوم قتل الحسين عليه السلام ، وأبوه حاضر قتله عليه السلام ، وكتب إليه هشام بن عبدالملك : اكتب مناقب عثمان ، فكتب إليه : بسم الله ، أما بعدُ[٢] يا أمير المؤمنين لو كان لعثمان مناقب أهل الأرض ما نفعتك ، ولو كان لعلي مساوىء ، أهل الأرض ما ضرّتك ، فعليك بخويصة نفسك .

أبوحاتم السجستاني : النحوي ، اللغوي ، نزيل البصرة ، وعالمها ، وإمامها في علوم الأدب ، أخذ عنه علماء عصره ، [كابن][٣] دريد والمبرّد ، قرأ كتاب سيبويه علىٰ الأخفش مرّتين ، تُوفّي سنة ثمان وأربعين ومائتين .

أبو أُميّة شريح بن الحرث : القاضي المشهور ، من كبار التابعين ، أدرك الجاهلية ، واستقضاه عمر علىٰ الكوفة ، فأقام قاضياً خمساً وستّين سنة ، لم يتعطّل إلّا ثلاث سنين في فتنة ابن الزبير ، واستعفىٰ الحجّاج عن القضاء ،

---

(١) أثبتناه من نسخة ش .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) اثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : وكان .

فأعفاه ، مات سنة سبع وثمانين ، وهو ابن مائة وعشرين ، وقيل : مائة وثمانٍ وستّين ، وهو أحد الطُّلْس الأربعة[1] ، لا شعر في وجهه .

أبو عبدالله شريك بن عبدالله القاضي : تولّىٰ القضاء بالكوفة أيّام المهدي ، عالم فقيه ، ذكيّ فطن ، وُصِف عنده معاوية بالحلم فقال : ليس بحليم من سفه الحقّ ، وقاتل عليّ بن أبي طالب عليه السلام ، وخرج يوماً إلىٰ أهل الحديث ليسمعوا منه ، فشموا رائحة النبيذ ، فقالوا : لو كانت هذه الرائحة منّا لاستحينا ، فقال : لأنكم أهل ريبة ، مات سنة سبع وسبعين ومائة .

أبو عبدالرحمن طاووس بن كيسان الخولاني ، اليماني : أحد أعلام التابعين سمع من ابن عباس وغيره ، وروىٰ عنه مجاهد ، وعمر بن دينار ، فقيه جليل القدر ، تُوفّي حاجّاً بمكّة سنة ستّ ومائة[2] .

أبو الأسود ظالم بن عمر الدوئلي : من سادات التابعين ، صحب عليّاً ، وشهد معه وقعة صفّين ، وهو بصريّ من أكمل الرجال رأياً ، وأسدّهم عقلاً ، وهو أوّل من وضع النحو ، واستعمله عليّ عليه السلام في البصرة بعد ابن عباس ، تُوفّي سنة تسع وتسعين في الطاعون الجارف ، أو قبله .

---

(١) تاج العروس (الزبيدي) ج ١٦ ص ٢٠٥ قال : والأطلس : الخفيف العارض ، وهم طُلْس ، أو هو الكوسج ، يمانيّة ، والطُّلْس ، وهم أربعة : عبدالله بن الزبير ، وقيس بن سعد بن عبادة ، والأحنف بن قيس ، والقاضي شريح ، والأطلس : الذي لا شعر في وجهه .

(٢) في نسخة ش : ست وستّمائة .

أبو عمرو عامر بن شَرَحَبيل الشعبي : قيل : من أقيال(١) اليمن ، كوفيّ ، تابعي ، جليل القدر ، وافر العلم ، مرّ به ابن عمر وهو يحدّث عن المغازي ، فقال : شهدتُها ، وهو أعلم بها منّي ، وقال الزهري ، العلماء أربعة : ابن المسيّب بالمدينة ، والشعبي بالكوفة ، والحسن البصري بالبصرة ، ومكحول بالشام ، أدرك الشعبي خمسمائة من الصحابة وأقام في البطن(٢) سنتين ، ولد سنة إحدىٰ وعشرين أو ثلاثين ، ومات سنة أربع ومائة .

أبو الفرج عبدالرحمن بن أبي الحسن الجوزي : وهو من عقب محمد بن أبي بكر البكري البغدادي ، الفقيه الحنبلي ، الواعظ المشهور ، علّامة عصره ، وإمام وقته في الحديث والوعظ ، وله شعر وأجوبة نادرة ، وسئل عن [المفاضلة](٣) بين عليّ عليه السلام وأبي بكر ، فقال : من كانت ابنته تحته ، ونزل عن كرسيّ الوعظ حتىٰ لا يراجع ، فقال السنّة : عنىٰ أبا بكر ، وقال

---

(١) والقَيْل : الملك من ملوك حِمْيَر يتقيّل من قبله من ملوكهم ، يشبهه ، وجمعه أقيال وقُيُول ، ومنه الحديث : إلىٰ قَيْل ذي رُعين أي ملكها ، وهي قبيلة من اليمن تنسب إلىٰ ذي رُعين ، وهو من أذواء اليمن وملوكها . لسان العرب (ابن منظور) : ج ١١ ص ٣٧٦ .

(٢) البطن : البُطْنان : بالضم ثم السكون ونونان بينهما ألف وبُطْنان الأودية : المواضع التي يستريض فيها ماء السيل فيكرم نباتها ، واحدتها بطن عن أبي منصور ، وهو اسم واد بين منبج وحلب ، بينه وبين كلّ واحد من البلدين مرحلة خفيفة ، فيها أنهار جارية ، وقرىً متّصلة ، قصبتها بزاعة . معجم البلدان (الحموي) : ج ١ ص ٤٤٧ .

(٣) اثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : المفاضل .

الشيعة : عنىٰ علياً عليه السلام ، له تصانيف كثيرة حتىٰ سخّن ماء غُسله بما جمع من بري أقلامه في كتابة الحديث فزاد ، وله مآثر كثيرة ، تُوفّي سنة سبع وتسعين وخمسمائة ببغداد .

أبو عيسىٰ عبدالرحمن بن أبي ليلىٰ : من أكابر تابعي [التابعين][(١)] ، سمع علياً عليه السلام ، وعثمان ، وأبا أيّوب الأنصاري وغيرهم ، ولأبيه رواية عن النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله ، وشهد وقعة الجمل ومعه راية عليّ عليه السلام ، وسمع منه الشعبي ومجاهد ، وولد لستٍّ سنين من خلافة عمر[(٢)] ، وقتل سنة اثنين وثمانين ، أو غرق[(٣)] بدجيل .

أبو محمد عبدالسلام : المشهور بـ«ديك الجنّ» ، الشاعر المشهور ، مولده بحمص ، ما رحل من الشام ، ولا تعرّض لأحد ، وكان يتشيّع تشيّعاً حسناً ، وله مراثٍ في الحسين عليه السلام ، وكان كريماً ، بذل ما ورثه من أبيه ، وله شعر في غاية الجودة ، تُوفّي أيّام المتوكّل سنة خمس وثلاثين ومائتين .

أبو بكر عبدالله بن أحمد[(٤)] بن عبدالله : الفقيه الشافعي المشهور بالقفّال المروزي ، وحيد زمانه حفظاً وفقهاً وزهداً ، وله في مذهب الشافعي ما ليس لغيره ، أخذ عنه إمام الحرمين وغيره ، وكان اشتغاله علىٰ كِبَرٍ وسنّه ثلاثون بعد

---

(١) اثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : التابعة .

(٢) أثبتناه من نسخة ش .

(٣) في نسخة ش : وغرق .

(٤) «بن أحمد» لم ترد في نسخة ش .

ما أفنىٰ شيبته في عمل الأقفال ، تُوفّي سنة سبع عشرة وأربعمائة .

أبو القاسم عبدالله بن أحمد بن محمود الكعبي : البلخي المشهور ، رأس طائفة من المعتزلة يقال لهم الكعبية[1] ، صاحب مقالات في الكلام منها : نفي إرادة الله ومشيئته ، تُوفّي سنة سبع عشرة وثلاثمائة .

أبو سعيد عبدالله بن كثير : أحد القرّاء السبعة ، المكّي ، كان يخضب بالحناء ، وهو قاضي الجماعة بمكّة ، من التابعين ، مات سنة عشرين ومائة .

أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة المروزي : النحوي اللغوي ، محدّث فاضل ، له كتب كثيرة ، تُوفّي سنة ستّ وتسعين ومائتين .

عبدالله بن المعتزّ بن المتوكّل العبّاسي : أديب ، شاعر ، مقتدر ، أخذ الأدب عن المبرّد وغيره ، له كتب في الأدب جيّد القريحة، ولمّا جرت كائنة المقتدر وخُلِع ، بويع له ، ولُقّب بالراضي بالله ، وأقام يوماً وليلة ، وتحزّب أصحاب المقتدر ، فأعادوه إلىٰ دسته ، وقتل عبدالله سنة ستّ وتسعين ومائتين .

عبدالله بن المُقفَّع :الكاتب المشهور بالبلاغة ، صاحب الرسائل البديعة ، مجوسيّ أسلم علىٰ يدي عيسىٰ ابن عمّ السفّاح ، وكتب له ، واختصّ به ، وكان مع فضله متّهماً بالزندقة ، وقال المهدي بن المنصور الخليفة : ما وجدتُ كتاب زندقة إلّا وأصله ابن المقفّع ، وهو الذي وضع كتاب كليلة ودمنة ، وكان يعبث

---

(١) الملل والنحل (الشهرستاني) : ج ١ ص ٧٣ .

بسفيان بن معاوية بن يزيد بن المهلب ، وكان يشتمه بـ«ابن المغتلمة» ، [و«جرير هنات»][1] ، فاستأذن يوماً عليه ، فأخر الإذن حتىٰ خرج الناس ، وأذن له ، وعدل به إلىٰ موضع آخر ، وكان أعدّ له تنّوراً ، فقال : أتذكر ماكنت تقول في أُمي ؟ ثم قطّعه عضواً عضواً ، وألقاه في التنّور وأطبقه عليه .

أبو المعالي عبدالملك : إمام الحرمين ، الجويني ، الفقيه الشافعي ، الإمام في الأُصول والفروع والأدب ، سافر إلىٰ بغداد ، ولقي العلماء ، ورحل إلىٰ الحجاز ، وجاور بمكة أربع سنين وبالمدينة ، يُدرّس ويُفتي ، فلقّب بإمام الحرمين ، ثمّ بنىٰ له نظام الملك الوزير المدرسة النظامية في نيسابور ، له البرهان في الأُصول وغيره ، تُوفّي سنة ثمانٍ وسبعين وأربعمائة في نيسابور ، ودفن فيها .

أبوالوليد عبدالملك بن عبد العزيز بن جُريج : ـ بالضمّ[2] ـ مولىٰ بني أُميّة أحد العلماء المشهورين ، ويقال : إنه أوّل مَن صنّف في الإسلام ، تُوفّي ببغداد سنة تسعٍ وأربعين ومائة .

عبدالملك بن قريب بن عبدالملك الأصمعي : صاحب لغة ونحو ، إمام في الأخبار ، والنوادر ، والمِلَح ، والغرائب، من أهل البصرة ، حفظ ستة عشر ألف أُرجوزة ، له كتب في ذلك ، مات في بضعة عشر ومائتين .

---

(١) غير واضحة المعنىٰ ، وليس لها وجود بالمصدر .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

أبو منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري : راق تَلَعات العلم ، جامع شتات النثر والنظم ، سار ذكره مسير المثل ، صاحب يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ، وفقه اللغة ، وسرّ البلاغة ، تُوفّي سنة تسع وعشرين وأربعمائة .

أبو عبدالله عِكرمة : مولىٰ عبدالله بن عبّاس أحد فقهاء مكّة وتابعيها ، قال له ابن عباس : انطلق فأفتِ الناس ، وكان أعلم من سعيد بن جبير ، وكان يرىٰ رأي الخوارج ، روىٰ عن جماعة من الصحابة ، ومات مولاه عبدالله وهو في الرقّ ، فباعه ولده عليّ بن عبدالله علىٰ خالد بن يزيد بن معاوية بأربعة الآف دينار ، فقال عِكرمة لعليّ : ما خبرك ، بعت علم أبيك بأربعة آلاف دينار[1] ؟! فاستقال خالداً ، فأقاله فأعتقه ، وربطه يوماً موثقاً عند الكنيف ، فقيل له في ذلك ، فقال : أنه يكذب علىٰ أبي ، ومات هو وكثيّر عزة في يوم واحد[2] في سنة عشرة ومائة ، فقيل : مات أفقه الناس ، وأشعر الناس .

أبو الحسن علي بن أبي الكرام : المعروف بابن الأثير ، الجزري ، سمع بموصل وبغداد والشام جماعات ، كان إماماً في الحديث ، حافظاً للتواريخ ، خبيراً بأنساب العرب ، تُوفّي سنة ثلاثين وستّمائة بالموصل .

أبو محمد علي بن حزم الأموي : كان شافعياً ، وانتقل إلىٰ أهل الظاهر ،

---

(١) أثبتناه من نسخة ش .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

صاحب الإحكام في أُصول الأحكام ، وكتب أُخر منها : كتاب في إظهار تبديل اليهود والنصارىٰ للتوراة والإنجيل ، مات بعد الأربعمائة .

أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي : صاحب التفسير المشهور ، إستاذ عصره في النحو والتفسير ، أخذ علم التفسير عن الثعالبي ، تُوفّي سنة ثمانٍ وستّين وأربعمائة .

أبو الحسن علي بن اسماعيل بن أبي بشر بن أبي بردة بن أبي موسىٰ الأشعري : صاحب الأُصول ، القائم بنصرة مذهب أهل السنّة ، والقاضي الباقلاني مؤيّد مذهبه وناصره ، مات سنة أربع وعشرين وثلاثمائة ، ودفن بباب الكرخ .

ابن القصاراللغوي : علي بن الحسين بن عبدالرحيم البغدادي ، قرأ الأدب علىٰ ابن الشجري ، والجواليقي ، أقرأ الناس زماناً ، وكان عارفاً ، وكان له حفظ يتنافس فيه ، ولم يكن ذكياً ، تُوفّي سنة ستّ وسبعين وخمسمائة .

أبو الفرج عليّ بن الحسين الأموي المرواني الاصبهاني[١] : صاحب كتاب الأغاني الذي لم يُرَ مثله ، بغداديّ المنشأ ، من أعيان أُدبائها ، عالم بأيّام الناس والأنساب والسّيَر ، واللغة[٢] ، والنحو ، والمنادمة[٣] ، والطبّ ، والبيطرة ،

---

(١) في النسخة المعتمدة : «صاحب الكتاب ، الأصبهاني كتاب الاغاني» والجملة بهذا السياق غير منسجمة ، ولذا أثبتنا في المتن العبارة السليمة بتصرّف منّا .

(٢) في النسخة المعتمدة : «وباللغة» ، والأنسب ما أثبتناه من نسخة ش .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

والنجوم ، وغير ذلك ، وحفظ من الشعر والأغاني والأخبار والآثار والأحاديث المسندة مالم يُرَ مثله ، وُلد سنة مات البُحتري ، ومات سنة ست وخمسين ومائتين ببغداد ، سنة مات سيف الدولة ، ومعزّ الدولة بن بويه(١) ، وكافور الأخشيدي(٢) .

أبو الحسن علي بن عبدالعزيز : الجرجاني ، القيرواني ، الفقيه الشافعي ، فرد الزمان ، نادرة الفلك ، إنسان حدقة العلم ، تاج الأدب ، سمع الحديث من سائر الشيوخ ، ومات بالريّ ، وهو قاضي القضاة ، سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة ، وحمل إلىٰ جرجان .

أبو محمد علي بن عبدالله بن عباس : شريف بليغ ، له خمسمائة أصل زيتون ، يصلّي كلّ يوم إلىٰ واحد ركعتين ، وكان يدعىٰ ذو الثفنات ، حنّكه عليّ عليه السلام يوم ولادته ، وردّه إلىٰ أبيه عبدالله ، وقال له :(خُذ إليك أبا الأملاك سميّته علياً ، وكنّيته أبا الحسن)، فكنّاه معاوية أبا محمد ، فَجَرت ، وكان مُفرِطاً في الطول إذا طاف كأنه بين الناس راكب ، وكان مع هذا إلىٰ منكب أبيه عبدالله ، وعبدالله إلىٰ منكب أبيه العبّاس ، والعبّاس إلىٰ منكب أبيه عبدالمطّلب ، وكان العبّاس عظيم الصوت ، جاءتهم غارة وقت الصبح ، فصاح : واصباحاه ، فلم تسمعه حامل إلّا أسقطت ، وكان يقف علىٰ سَلَع ـ أعلىٰ جبل

---

(١) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : بابويه .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

بالمدينة ـ وينادي غلمانه في آخر الليل ، وهم بالغابة على ثمانية أميال ، مات على سنة سبع عشر ومائة ، وكان يخضب بالسواد ، فلا يعرف من ابنه محمد .

أبو الحسن علي بن عمر الدار قطني : البغدادي المشهور ، عالم حافظ ، فقيه ، شافعيّ ، سمع من ابن مجاهد ، وانفرد بالإمامة في الحديثين ، وروى عنه الحافظ أبو نعيم ، تُوفّي ببغداد سنة خمس[1] وثمانين وثلاثمائة .

أبو الحسن علي بن عيسى الرمّاني : النحوي ، البغدادي ، المتكلّم ، جمع بين الكلام والنحو والعربية ، أخذ عن ابن دريد وغيره ، تُوفّي سنة أربع وثمانين وثلاثمائة .

الحافظ أبو القاسم[2] علي بن محمد بن الحسين : المعروف بابن عساكر الدمشقي ، محدِّث الشام ، لقي المشايخ ، وصنّف التصانيف المفيدة ، وصنّف التاريخ في دمشق على نسق تاريخ بغداد ، مات سنة إحدى وتسعين وخمسمائة في دمشق .

أبو عثمان الجاحظ : المتكلّم المشهور ، تلمّذ على النظام ، وكان مشوّه الخلق ، وقيل : جاحظ ؛ لأنّ عينيه جاحظتين ، أي ناتئتين ، وفلج في آخر عمره ، مات سنة خمس وخمسين ومائتين ، وقد ناف على التسعين .

أبو عثمان عمر بن عبيد : الزاهد ، المتكلّم المشهور ، وكان أبوه من

---

(١) في نسخة ش : أربع .

(٢) في نسخة ش : أبو الحسن .

أصحاب الشرطة بالبصرة ، وكان الناس تقول إذا رأوا عُمراً : هذا خير الناس ابن شرّ الناس ، فيقول أبوه : صدقتم ، هذا إبراهيم بن آزر ، وكان يختلف إلىٰ الحسن البصري ، وكان شيخ المعتزلة ، وسُئل عنه الحسن البصري ، فقال للسائل: تسأل عن رجل كأنّ الملائكة أدّبته ، وكأنّ الأنبياء ربّته ، إن قام بأمرٍ قعد به ، وإن قعد بأمر قام به ، وإن أمر بشيء كان ألزم الناس له ، وإن نهىٰ عن شيء كان أترك الناس له ، ما رأيت ظاهراً أشبه بباطن ، ولا باطناً أشبه بظاهر منه ، ومواعظه مشهورة ، تُوفّي سنة ثمان وأربعين ومائة .

الحريري : صاحب المقامات ، رزق بها الحظوة التامّة ، وكان قبيح المنظر ، زاره إنسان فاستزراه ، فقال له اكتب :

ما أنتَ أوّل سارٍ غرّه قمرٌ ورائدٍ(١) أعجبته خُضْرةُ الدِّمَنِ
فاخترْ لنفسك غيري إنّني رجلٌ مثل المعيديِّ إسمعْ بي ولا تَرَني

تُوفّي في بضعة عشر وخمسمائة .

الشاطبي : صاحب الشاطبية ـ ألف ومائة وثلاثة وسبعون بيتاً في القراءة ـ كان أعلم أهل زمانه بالقراءة ، والنحو ، واللغة ، وغير ذلك ، مات سنة تسعين وخمس مائة ، ودُفن في القرافة الصغرىٰ .

أبو الخطّاب قتادة بن دعامة : تابعيّ ، عالم كبير ، قال أبو عبيدة : ماكنّا

---

(١) في نسخة ش : ورائك .

نفقد[١] في كل يوم ركباً ينيخ على باب قتادة يسأله عن خبر ، أو نسب ، أو شعر ، مات سنة سبع عشرة ومائة .

مالك بن أنس : أبو عبدالله ، صاحب المذهب ، أحد الأئمة الأربع ، أخذ العلم عن ربيعة الرأي ، وهو صاحب الموطأ ، ولد سنة خمس وتسعين ، وبقي في بطن أُمّه ثلاث سنين ، ومات سنة تسع وسبعين ومائة .

أبو السعادات المبارك ابن أبي الكرم : المشهور بابن الأثير الشيباني ، أحد الفضلاء المشار إليهم ، له كتب منها : جامع الأصول في أحاديث الرسول ، والنهاية في غريب الحديث ، وغير ذلك ، مات في الموصل سنة ست وستمائة .

أبو عبدالله محمد بن أبي الحسن بن اسماعيل البخاري : الحافظ الإمام في علم الحديث ، صاحب الصحيح المشهور ، زعموا أنه ألّفه في ستّة عشر سنة ، وأنه أخرجه من ستّمائة ألف حديث ، وأنه رواه عنه تسعون ألف رجل ، وقد روىٰ الترمذي : مات سنة ستّ وخمسين ومائتين بخرتنك ، وما قيل : إنه بمصر ، غلط .

أبو الفتح محمد بن أبي القاسم الشهرستاني : المتكلّم علىٰ مذهب الأشعري ، إمام مبرّز ، صاحب الملل والنحل ، تُوفّي سنة ثمانٍ وأربعين وخمسمائة .

---

(١) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : نفقه ؛ وفي وفيات الأعيان لابن خلّكان : ج ٤ ص٨٥ : ما كنا نفقد في كل يوم راكباً من ناحية بني أُميّة... .

الأمير المسيحي(١) : صاحب تاريخ مصر ثلاثة عشر ألف ورقة ، وله غيره ، مات سنة عشرين وأربعمائة .

محمد بن أبي ليلىٰ : ابن عبدالرحمن بن أبي ليلىٰ الأخباري الكوفي : من أصحاب الرأي ، تولّىٰ القضاء بالكوفة ، وأقام حاكماً ثلاثاً وثلاثين سنة ، ولي لبني أُميّة ، ثمّ لبني العبّاس(٢) ، أخذ عنه سفيان الثوري ، وكان بينه وبين أبي حنيفة خشونة ، مات [سنة ثمان واربعين ومائة بالكوفة](٣) .

أبو عبدالله محمد بن أبي نصر الحميدي : صاحب الجمع بين الصحيحين ، طاف البلاد ، واستوطن بغداد ، له نغمة حسنة في قراءة الحديث ، مات سنة ثمانٍ وثمانين وأربعمائة ببغداد ، ودفن ثمّ نقل(٤) .

أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري : اللغوي ، الإمام المشهور في اللغة ، المتّفق فيهم علىٰ فضله ودرايته وثقته ، له كتاب التهذيب في عشر مجلّدات ، مات سنة سبعين وثلاثمائة .

أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر الترمذي : الفقيه الشافعي ، رأسهم في

---

(١) في نسخة ش : يحيىٰ .

(٢) أثبتناها من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : عبّاس .

(٣) في النسخة المعتمدة إلىٰ كلمة «مات» وما بعدها بياض ، وفي نسخة ش توجد كلمة «سنة» بعد «مات» ، وما بين المعقوفتين أثبتناه من وفيات الأعيان (ابن خلكان) : ج ٤ ص ١٨١ الرقم ٥٦٥ ، والظاهر هو مصدر الترجمة .

(٤) عبارة «ودفن ثم نقل» لم ترد في نسخة ش .

[وقته](١) ، وكان علىٰ حالة عظيمة فقراً وصبراً وعلماً وزهداً ، حتىٰ أنه يتقوّت في السبعة عشر يوماً خمس حبّات ، وكان يقول : تفقّهت علىٰ مذهب أبي حنيفة ، فرأيتُ النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله في المدينة عام حججت ، فقلت : يا رسول الله تفقّهت بقول أبي حنيفة فآخذ به ؟ فقال : لا ، فقلت : فآخذ بقول مالك بن أنس ؟ فقال : خذ منه ما وافق سنّتي ، فقلتُ : فآخذ بقول الشافعي ؟ فقال : ما هو إلّا أنه أخذ بسنّتي . تُوفّي سنة خمس وتسعين ومائتين .

الإمام الشافعي ، محمد بن إدريس المطّلبي : علمه وأدبه وفضله أشهر من أن يذكر ، حفظ الموطّأ عن مالك ، وزعموا أنّه أوّل من استنبط أُصول الفقه ، ومشىٰ ابن حنبل خلف بغلته ، وأخذ عنه ، ولد في اليوم الذي تُوفّي فيه أبو حنيفة ، ومات سنة أربع ومائتين ، ودفن بالقرافة الصغرىٰ .

أبو جعفر محمد بن جرير الطبري : صاحب التفسير الكبير ، والتاريخ المشهور ، إمام في فنون كثيرة : التفسير ، والحديث ، والفقه ، والتاريخ ، وهو الثقة فيهم ، من الأئمّة المجتهدين ، وتاريخه أصحّ التواريخ ، تُوفّي سنة عشر وثلاثمائة ببغداد ، وأبو بكر الخوارزمي ابن أخته .

محمد بن الحسن الشيباني : من الغوطة ـ قرية علىٰ باب دمشق ـ نشأ بالكوفة ، وحضر مجلس أبي حنيفة سنتين ، وتفقّه علىٰ أبي يوسف ، ونشر علم أبي حنيفة ، ويقال له : خليفة أبي حنيفة ، له كتب منها : الجامع الكبير

---

(١) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : فقه .

والصغير، مات في الريّ سنة ثلاثين ومائة، وقال الرشيد: دفنّا القراءة والفقه بالريّ، يعني الكسائي والشيباني.

الأستاذ أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك: المتكلّم الأصبهاني، له نحو مائة مصنّف، مات في الطريق سماً[١]، ونقل إلىٰ نيسابور سنة ستّ وأربعين وأربعمائة.

أبو بكر محمد بن سيرين البصري: كان أبوه عبداً لأنس بن مالك، روىٰ عن أنس وغيره، وروىٰ عنه قتادة أحد فقهاء أهل البصرة، له اليد الطولىٰ في تعبير الرؤيا، تُوفّي سنة عشر ومائة بعد الحسن البصري بمائة يوم.

أبو نصر محمد بن طرخان: التركي[٢] الفارابي، الحكيم المشهور، أكبر حكماء المسلمين، والشيخ الرئيس تخرّج بكتبه، وله الطرب المسمّىٰ بالقانون، كان من وضعه، مات سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة، ويسمّىٰ المعلّم الثاني، يقال[٣]: إنه قرأ كتاب النفس لأرسطو مائتي مرّة، والسماع الطبيعي له أربعين مرّة[٤].

أبو علي الجبائي: أحد أئمّة المعتزلة، إمام في الكلام، له مقالات مشهورة، أخذ عنه أبو الحسن الأشعري علم الكلام، ثمّ فارقه، تُوفّي سنة ثلاث وثلاثمائة.

---

(١) لم ترد في نسخة ش.

(٢) أثبتناه من نسخة ش، وفي النسخة المعتمدة: الترك.

(٣) في نسخة ش: فقال.

(٤) لم ترد في نسخة ش.

أبو علي محمد بن علي بن الحسن : ابن مقلة ، الكاتب المشهور ، استوزره المقتدر ، ثمّ نفاه القاهر فاستتر ، ثم استوزره الراضي ، ثمّ عزله ، وأخذ منه[1] مالاً عظيماً ، ثمّ قطع يمينه ، ولم يزل على حالة سيئة إلى أن مات سنة ثمانٍ وعشرين وثلاثمائة .

أبو الحسين البصري : المتكلّم المعتزلي ، أحد الأئمّة[2] الأعلام ، له التصانيف الفائقة في الأُصول ، منها : المُعتمد كتاب كبير ، منه أخذ الفخر الرازي كتاب المحصول ، سكن بغداد ، وتُوفّي بها سنة ستّ وثلاثين وأربعمائة .

محمد بن علي محيي الدين ابن العربي : المشهور ، الشيخ الكبير ، ويعرف بابن عربي ، وبالقشيري لتصوّفه ، له الفتوحات ، والفصوص ، طبّق الدنيا وآفاقها ، مات سنة ثمانٍ وثلاثين وستّ مائة ، وقد عُدّ له نحو مائتي كتاب ، فيها عنقاء مغرب وغيره .

محمد بن عمر بن الحسن الرازي : المشهور بفخر الدين ، الفقيه الشافعي ، فريد عصره في المعقول والمنقول ، صاحب التفسير الكبير ، والمحصول في الأُصول ، وغيره في سائر الفنون حتى النحو ، مات قريباً من هرات سنة ست وستمائة .

---

(١) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : عنه .

(٢) في النسخة المعتمدة : أئمّة .

أبو عبدالله محمد بن عمر بن واقد : الواقدي ، المدني إمام عالم ، مصنّف في المغازي وغيرها ، سمع من مالك بن أنس والثوري وغيرهما ، وتولّى القضاء بشرقي بغداد والعسكر ، وضعّفوه في الحديث ، وتكلّموا فيه ، مات على قضاء بغداد سنة سبع ومائتين .

محمد بن العميد الكاتب : المعروف بابن العميد ، له فضل واسع ، ويسمّى الحافظ الثاني .

وكان كامل الرئاسة ، جليل القدر ، ومن[1] أتباعه الصاحب بن عباد ، ولصحبته سُمّي الصاحب ، وفيه قيل : بدأت الكتابة بعبدالحميد وختمت بابن العميد ، مات سنة ستّين وثلاثمائة .

أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي : الحافظ المشهور ، أحد الأئمّة في الحديث ، له كتاب الجامع ، تلميذ البخاري ، وشاركه في بعض شيوخه مثل قتيبة ، وعلي بن حجر ، وبشّار ، مات سنة خمس وسبعين ومائتين .

أبو حامد محمد بن[2] أحمد الغزالي : لم يكن في الشافعية مثله ، اختلف إلى إمام الحرمين ببغداد ، وأخذ عنه ، وصنّف في زمانه ، وكان يتبجّح به ، واشتهر وسارت إليه الركبان ، وفُوّضت إليه المدرسة النظاميّة ببغداد ، ثمّ سلك طريق أهل الزهد والانقطاع ، واجتهد في العبادة ، وزيارة المشاهد المعظّمة ،

---

(١) في نسخة ش : بعض .

(٢) في نسخة ش : أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد .

وأقام بالإسكندرية مدّة ، ثم رجع إلىٰ طوس ، وصنّف بها كتباً ، منها : الإحياء ، والمستصفىٰ في أُصول الفقه ، والمنخول ، وغيرها ، ثمّ درّس بالمدرسة النظاميّة بنيسابور ، ثمّ عاد لوطنه ، تُوفّي سنة خمس وخمسين وخمسمائة في طوس ، ودفن فيها .

أبو الهذيل محمد بن الهذيل : المعروف بالعلّاف ، المتكلّم ، شيخ البصريّين في الاعتزال ، مات سنة خمس وثلاثين ومائتين بسُرّ من رأىٰ .

أبو بكر محمد بن يحيىٰ الصولي : الشطرنجي ، أحد الأدباء المشاهير ، [نادم][1] المكتفي ، والراضي ، والمقتدر ، وروىٰ عن أبي داود السجستاني ، وثعلب ، والمبرّد ، وروىٰ[2] عنه الدار القطني ، والمرزباني ، وغيرهما ، له كتب في الشعراء وأخبارهم ، واسع الرواية ، أوحد زمانه ، يلعب الشطرنج ، وقيل : إنه مخترعه ، وهو خطأ ، بل هو الهندي ، مات سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة .

أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري : المعتزلي ، الإمام الكبير في التفسير ، والحديث ، والنحو ، واللّغة ، والبيان ، غير مدافع ، تُشدّ إليه الرحال ، له التصانيف البديعة ، منها : الكشاف، لم يُصنّف مثله ، والكشّاف القديم في التفسير ، والأساس ، والمنهاج في الأُصول ، والمفصّل ، وربيع الأبرار ،

---

(١) اثبتناه من نسخة ش .

(٢) وفيات الأعيان (ابن خلّكان) : ج ٤ ص ٣٥٦ .

وغيرها، تُوفّي سنة ثمانٍ وثلاثين وخمسمائة على شاطي جيحون .

أبو مسلم معاذ بن[1] الهراء : النحوي ، قرأ عليه الكسائي ، وروى الحديث ، وروي[2] عنه ، وحُكيت عنه في القراءات حكايات ، وصنّف في النحو كثيراً ، وكان يتشيّع، توُفّي سنة سبع وثمانين ومائة .

أبو محفوظ معروف بن فيروز : الكرخي ، الصالح المشهور ، من موالي عليّ بن موسىٰ الرضا عليه السلام ، وكان أبواه نصرانيّين ، فأسلماه إلىٰ المؤدّب وهو صبي ، فكان يقول له[3] : قل : ثالث ثلاثة ، فيقول معروف : بل هو إله واحد ، فضربه المؤدّب علىٰ ذلك ضرباً مبرحاً ، فهرب منه[4] ، ثمّ أسلم علىٰ يد[5] علي بن موسىٰ الرضا عليه السلام ، ورجع إلىٰ أبويه ، فدقّ الباب ، فقالا له : علىٰ أيّ دين ؟ فقال : الإسلام ، فأسلما ، وكان يعرف بإجابة الدعاء[6] ، تُوفّي ببغداد سنة مائتين وأربع وثلاثين .

أبو عبيدة معمّر بن المثنّىٰ : التيمي ، البصري ، النحوي ، العلّامة ، كان يرىٰ رأي الخوارج ، له كتب كثيرة في اللغات وغيرها ، ككتاب الخيل ، وكتاب

---

(١) في نسخة ش : واحد ، وفي الحاشية : خ ل أوحد .

(٢) في نسخة ش : يروي .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) في النسخة المعتمدة : عنه .

(٥) في نسخة ش : يدي .

(٦) في نسخة ش : الدعوى .

الإبل ، وكتاب لصوص العرب ، وكتاب أخبار الحجّاج ، وكتاب مقتل عثمان... وهكذا ، وأقدمه الرشيد من البصرة إلىٰ بغداد ، وقرأ عليه شيئاً من كتبه ، روىٰ عنه المازني ، والقاسم بن سلام ، وأبو حاتم السجستاني ، وغيرهم .

وأُحضر له فرس بمجلس الرشيد ، فوصفه عضواً عضواً ، واختاره الرشيد للمنادمة ، واختاره أبو نواس للتعلّم ، وكان أعلم من الأصمعي ، وأبو زيد أعلم منهما بالنحو ، وكان جبّاهاً ما من أحد إلّا يداريه ، ولم يحضر جنازته أحد ، لأنه لم يسلم من لسانه شريف ، ولا وضيع ، وكان وسخا ألثغ ، مدخول النسب ، ويكرّم أبا حاتم السجستاني ؛ لأنه من خوارج سجستان ، وكان يميل إلىٰ الغلمان ، مات في البصرة سنة عشر ومائتين ، أُطعم موزاً ، فمات فيه في الليلة التي تُوفّي فيها الحسن البصري .

أبو الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي : الفقيه ، النحوي ، الأديب ، له كتاب المُعرب[1] في غريب الفقهاء ، ويقال : إنه خليفة الزمخشري ، مات سنة عشر وستّمائة .

أبو حنيفة النعمان بن ثابت : أدرك أربعة من الصحابة ، ولم يأخذ عنهم ، وأخذ الفقه عن حمّاد وغيره ، وروىٰ عنه وكيع ، وأبو يوسف ، والشيباني ، وغيرهم ، كان إماماً في القياس ، ولّاه المنصور القضاء في بغداد[2] ، ومات

---

(١) في نسخة ش : العرب .

(٢) في نسخة ش : ببغداد .

عليه ، مات سنة خمسين ومائة .

واصل بن عطاء المعتزلي : أحد أئمة الكلام ، أُعجوبة ، كان ألثغ قبيح اللثغة في الراء ، وكان يخلّص كلامه منها وهو غافل ؛ لشدّة اقتداره ، وكان يجلس إلى الحسن البصري ، فلمّا ظهر الاختلاف ، وقالت الخوارج بتكفير مرتكب الكبائر ، وقال[1] الجماعة : إنه مؤمن ، وإن فسق بالكبيرة ، خرج واصل عن[2] الفريقين ، وقال : الفاسق لا مؤمن ولا كافر ، منزلة بين منزلتين ، فطرده الحسن من مجلسه ، واعتزل ، وجلس إليه عمر[3] بن عبيد ، فقيل لهما ولأتباعهما : معتزلة ، ولد سنة ثمانين بالمدينة .

أبو عبدالله وهب بن منبه اليماني : صاحب الأخبار والقصص ، العارف بأخبار الأوائل ، وأحوال الأنبياء ، وسير الملوك ، قيل : إنه قرأ من كتب الله عزّ وجلّ اثنين وسبعين كتاباً ، تُوفّي في بضع عشرة ومائة ، وعمره[4] تسعون .

الشريف أبو السعادات هبة الله بن علي : الشجري ، العلوي الحسيني[5] ، المعروف بالشجري البغدادي ، إمام في النحو ، واللغة ، وأشعار العرب ، وأحوالهم ، كامل الفضائل ، متضلّع بالأدب ، له فيه كتب ، وفي النحو ، فصيح

---

(١) في النسخة المعتمدة : فقال .

(٢) في نسخة ش : من .

(٣) في نسخة ش : عمير .

(٤) في نسخة ش : وخمس .

(٥) في نسخة ش : العامري الحسني .

جيّد اللّسان(١) ، كان نقيب الطالبيين بالكرخ ، له شعر حسن ، تُوفّي سنة اثنين وأربعين وخمسمائة ، ودفن في داره .

أبو القاسم(٢) و أبو الكرم : هبة الله بن علي المعروف بالبوصيري ، أديب ، كاتب ، عارف بالأسناد تُوفّي في سنة ثمانٍ وتسعين وخمسمائة في مصر .

أبو الدُّرّ ياقوت بن عبدالله الموصلي : الكاتب ، أخذ النحو عن ابن الدهان ، وانتشر خطّه في الآفاق ، وكان في نهاية الحُسن ، ولم يكن في زمانه من يقاربه فيه ، ولا يؤدّي طريقته ابن(٣) البوّاب الكاتب في النّسخ مثله ، مع فضل غزير ، ونباهة تامّة ، وكان مولعاً بنسخ صحاح الجوهري ، فكتب منها نسخاً كثيرة ؛ كلّ نسخة بمجلّد تباع بمائة دينار ، وكتب عليه خلق كثير ، مات سنة ثماني عشرة وستّمائة ، وقد أسنّ .

يحيىٰ الفرّاء النحوي : ابن منظور الأسلمي ، المعروف بالفرّاء الكوفي ، أبرع الكوفيّين ، وأعلمهم بالنحو ، واللغة ، وفنون الأدب ، قال ثعلب : لولا الفرّاء لسقطت العربيّة ، أخذ النحو عن الكسائي ، وهو والأحمر ـ أشهر أصحابه ـ في اللغة بحر ، وفي النحو شيخ وحده ، عالم بالنجوم ، ماهر في

---

(١) في نسخة ش : البيان .

(٢) في نسخة ش : الكارم .

(٣) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : من .

الطبّ ، خبير بأيّام العرب ، اتّصل بالمأمون فأملىٰ كتاب الحدود في أُصول النحو والعربيّة بسنتين ، وابتدأ كتاب المعاني ، فكتبه من القضاة نحو ثمانين قاضياً ، وفسّر القرآن بلحن الزورقة وغير ذلك ، وهو مؤدّب ولدي المأمون ، وتنازعا يوماً علىٰ تقديم نعله ، فتراضيا أن يقدم كلّ واحد واحدة ، فنقل ذلك ، فقال : مَن أعزّ الناس ؟ فقيل : أمير المؤمنين ، فقال المأمون : بل من تنازع وليّا [عهد](١) المسلمين علىٰ نعليه ، ثمّ قال : ليس يكبر الرجل وإن كان كبيراً عن ثلاث : عن تواضعه لسلطانه ، ووالده ، ومعلّمه ، وفضل الفرّاء مشهور ، تُوفّي في طريق مكّة سنة سبع ومائتين عن ثلاث وستّين .

ابن يعمر العدواني : النحوي البصري ، تابعيّ ، لقي ابن عبّاس وغيره ، أحد قرّاء البصرة ، عالم بالقرآن ، والنحو ، ولغات العرب ، أخذ النحو عن أبي الأسود الدُؤلي ، وكان شيعيّاً من الشيعة الأُوَل ، المفضّلين لأهل البيت من تنقيص لغيرهم ، توفي سنة سبع وعشرين ومائة .

أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكّيت : الإمام في اللغة ، صاحب إصلاح المنطق في اللغة ، وله كتب كثيرة ، وكان يميل إلىٰ تقديم عليّ عليه السلام ، قتله المتوكّل لعنه اللّٰه سنة أربع وأربعين ومائتين ؛ علىٰ تفضيل الحسنين عليهما السلام علىٰ ولديه(٢) .

---

(١) اثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : عهدي .

(٢) في نسخة ش : والديه .

أبو يعقوب يوسف البويطي : صاحب الشافعي ، وواسطة عقد جماعة ، حبس على أن يقول بخلق القرآن فأبى ، وبقي محبوساً إلى أن مات ، سنة إحدى وثلاثين ومائتين .

تتمة

عُدَّ في مجالس المؤمنين في صوفيّة الشيعة : كميل بن زياد ، وبشر بن الحارث الحلفي ، والبهلول بن عمرو ، وأبو يزيد البسطامي ، وإبراهيم بن أدهم ، وإبراهيم البلخي ، ويحيى بن معاذ الرازي ، ومالك بن دينار ، وطاووس اليماني ، ومعروف الكرخي [والجنيد البغدادي ، والشيخ الشبلي ـ تلميذ الجنيد ـ والشيخ السيّار محمد السوّار ، تلميذ معروف الكرخي][1] وحسين بن منصور الحلّاج ، المرتاض[2] المظلوم ، والأمير مختوم ، و ابن الفارض ، الحموي الأندلسي المشهور ، صاحب الديوان ، واستدل على تشيّعه بقوله في الثائية :

وأوضح بالتأويل ماكان مشكلاً ... علي بعلمٍ قاله بالوصيّة

ومحيي الدين بن العربي العارف ، وشهاب الدين السهروردي ، سعدالدين الحموي ، وغير هؤلاء .

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) في نسخة ش : المرتضى .

الفائدة السادسة

في مشيخة الصدوق رحمه الله

فطريقه إلىٰ ابن أبي ليلىٰ ـ وهو محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلىٰ ـ لم يذكره في المشيخة ، وابن أبي ليلىٰ هذا من أكابر أئمّة القوم وقضاتهم، تولّىٰ القضاء بالكوفة لبني أُميّة ، وبني العبّاس ثلاثا وثلاثين سنة ، وممّن أخذ عنه سفيان الثوري ، وكان بينه وبين أبي حنيفة خشونة ، وقد ذكره الشيخ[١] رحمه الله في رجال الصادق عليه السلام ، وتجاوز ابن داود[٢] فذكر أنه ممدوح ، وقد روىٰ الشيخ في التهذيب[٣] عن الحسين[٤] بن سعيد ، عن فضالة[٥] ، عن داود بن فرقد ، عن رجل[٦] ، عن سعيد بن أبي الحصيب[٧] ، قال : (كنت مع ابن أبي ليلىٰ مزاملة حتىٰ إذا[٨] جئنا المدينة ، فبينا نحن في مسجد الرسول صلّىٰ الله عليه وآله إذ دخل جعفر بن محمد عليه السلام ، فقلتُ لابن أبي ليلىٰ :

---

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٢٩٣ الرقم ٢١٠ .

(٢) رجال ابن داود : ص ١٧٧ الرقم ١٤٤٢ .

(٣) تهذيب الاحكام (الشيخ الطوسي) : ج ٦ ص ٢٢٠ ح ٥٢١ .

(٤) في نسخة ش : الحسن .

(٥) في المصدر : فضالة بن أيوب .

(٦) في المصدر : قال حدثني رجل .

(٧) في المصدر : الخضيب ، وفي نسخة ش : الخصيب .

(٨) لم ترد في المصدر .

تقوم بنا إليه ، فقال : وما نصنع عنده ؟ فقلت(١) : نسأله ونحدّثه ، فقال : قم ، فقمنا إليه ، فسألني عن نفسي وأهلي ، ثمّ قال : مَن هذا معك ؟ فقلت : ابن أبي ليلىٰ قاضي المسلمين ، فقال له(٢) : [أنت ابن أبي ليلىٰ قاضي المسلمين ؟](٣) فقال : نعم ، فقال : تأخذ مال هذا فتعطيه هذا ، وتقتل(٤) هذا(٥) وتفرّق بين المرء وزوجه ، لا تخاف في ذلك أحداً ؟ قال : نعم ، قال : فبأيّ شيء تقضي ؟ قال : بما بلغني عن رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله ، وعن علي عليه السلام ، وأبي بكر ، وعمر ، قال : فبلغك عن رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله أنه قال : عليّ(٦) عليه السلام أقضاكم ، قال : نعم ، قال : فكيف تقضي بغير قضاء عليّ عليه السلام ، وقد بلغك هذا ؟ فما تقول إذا جيء بأرض(٧) من ذهب(٨) وسماء(٩) من فضّة ، ثمّ أخذ رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله بيدك ، وأوقفك بين يدي ربّك ، وقال : ياربّ إنّ هذا قضىٰ بغير ما قضيته ؟! قال : فاصفر وجه ابن

---

(١) في نسخة ش : فقال .

(٢) لم ترد في المصدر .

(٣) أثبتناه من المصدر ، وفي النسختين بياض .

(٤) كذا في المصدر ونسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : وتقبل .

(٥) لم ترد في المصدر .

(٦) في المصدر : إنّ علياً .

(٧) في نسخة ش : بالأرض .

(٨) في المصدر : فضة ، وفي نسخة ش بياض .

(٩) في المصدر : سماوات .

أبي ليلىٰ حتّىٰ عاد مثل الزعفران ، ثمّ قال لي: التمس لنفسك زميلاً ، والله لا أُكلّمك من رأسي كلمة أبداً) .

وروىٰ الشيخ[١] أيضاً في باب العيب ، عن الكليني[٢] رحمه الله : أنه قدم رجل إلىٰ ابن أبي ليلىٰ خصماً له ، فقال : إنّ هذا باعني هذه الجارية ، فلم أجد علىٰ ركبها حين كشفتُها شعراً ، فقال له ابن أبي ليلىٰ : إنّ الناس ليحتالون لهذا بالحيل ، فما الذي كرهت منه ؟ فقال : أيّها القاضي إن كان عيباً فاقضِ لي به ، قال : اصبر[٣] حتىٰ أخرج إليك ، فإني أجد أذىً في بطني ، ثمّ ذهب وخرج من باب آخر ، وجاء[٤] إلىٰ محمد بن مسلم[٥] ، وقال له : أيّ شيء تروون عن أبي جعفر عليه السلام في المرأة لا يكون علىٰ ركبها شعرٌ ، يكون ذلك عيباً ؟ فقال له محمد بن مسلم : أما هذا فلا أعرفه ، ولكن حدّثني أبو جعفر عليه السلام ، عن أبيه ، عن آبائه عليهم السلام ، عن النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله أنه قال : (كلّما كان في أصل الخلقة ، فزاد أو نقص فهو عيب) ، فقال : حسبك ، ثم رجع إلىٰ القوم ، فقضىٰ لهم بالعيب .

وإلىٰ ابن أبي نجران ـ وهو عبدالرحمن ـ أبوه ، عن سعد ، عن أحمد بن

---

(١) تهذيب الاحكام (الشيخ الطوسي) : ج ٧ ص ٦٥ ح الرقم ٢٨٢ .

(٢) فروع الكافي (الكليني) : ج ٥ ص ٢١٥ ح ١٢ .

(٣) لم ترد في النسخة المعتمدة .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

(٥) في المصدر : الثقفي .

محمد بن عيسىٰ ، عنه ، وهو صحيح ، وعبدالرحمن ثقة .

وإلىٰ أبي أُسامة ـ وهو زيد الشحام ـ أبوه ، وابن الوليد رضى الله عنه ، عن سعد[1] ، عن محمد بن عبدالحميد ، عن أبي جميلة ، عنه ، وهو ضعيف لمكان أبي جميلة ، وزيد هذا ثقة .

وإلىٰ أبي الأعزّ النخّاس ، أبوه رضي الله عنه ، عن محمد بن يحيىٰ العطار عن إبراهيم بن هاشم ، عن صفوان بن يحيىٰ ، ومحمد بن أبي عمير ، عنه ، وهو كالصحيح لمكان إبراهيم ، وأبو الأعز هذا مُهمَل لا يعرف له اسم ، غير أنّ صفوان وابن أبي عمير رويا عنه ، وهما ممّن لا يرويان إلّا عن ثقة .

وإلىٰ أبي أيّوب الخزاز ، إبراهيم بن عثمان ، أو ابن عيسىٰ ، محمدُ بن موسىٰ المتوكّل ، عن الحميري ، عن الزيّات ، عن الحسن بن محبوب ، عنه ، وهو صحيح ، وأبو أيّوب ثقة .

وإلىٰ أبي البُختري وهب [بن وهب][2] ، القاضي القرشي المدني[3] ، أبوه ، و ابن الوليد ، عن سعد ، عن أحمد البَرْقي ، عن أبيه ، عنه ، وهو صحيح ، لكن وهباً هذا عاميّ كذّاب .

وإلىٰ أبي بصير ، محمدُ بن علي ماجيلويه رضي الله عنه ، عن محمد بن

---

(١) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : سعيد .

(٢) أثبتناه من نسخة ش .

(٣) في نسخة ش : والمدني .

أبي القاسم، عن أحمد البَرْقي، عن أبيه عن ابن أبي عمير، عن عليّ بن حمزة البطائني، عنه، وهو ضعيف لمكان البطائني، فإنه أصل الوقف، حتىٰ قال ابن الغضائري[(١)] فيه: لعنه الله، وقال في الخلاصة[(٢)]: كذّاب متّهم ملعون، فإن تمّ أنّ ابن أبي عمير لا يروي إلّا عن ثقة، كان موثّقاً، وأمّا محمد بن عليّ ماجيلويه، فهو محمد بن عليّ بن أبي القاسم محمد المعروف بماجيلويه بن عبدالله بن عمران البَرْقي، كما في النجاشي[(٣)]، في ترجمة عليّ وأبيه محمد، وعليّ هذا يكنىٰ أبا الحسن، وهو ابن بنت أحمد بن محمد بن خالد البَرْقي، لقي جدّه أحمد، وأخذ عنه العلم والأدب، وكأنه من مشايخ الكليني، وهو الواقع في عدّة جدّه أحمد؛ حيث يعدّ فيهم علي بن محمد بن عبدالله ابن بنته، وربما صُحّف ابن أُميّة.

ويؤيّد هذا: أنّ الكليني[(٤)] نفسه صرّح بذلك في بيان عدّة أحمد في كتاب العتق، وليس هو علي بن أحمد بن عبد الله بن أحمد الذي يروي عنه الصدوق رحمه الله، فإنّ ذلك ابن ابنه لا ابن بنته، وهذا أسبق منه، يروي عنه الكليني رحمه الله، وكيف كان فعليّ هذا وأبوه محمد المعروف بماجيلويه

---

(١) الضعفاء (ابن الغضائري): ص ٤، وقال فيه: الحسن بن علي بن أبي‌حمزة البطائني، مولىٰ الأنصار أبو محمد، واقف بن واقف، ضعيف في نفسه، وأبوه أوثق منه.

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلّي): ص ٢٣١ الرقم ١، وفيها: واقفي.

(٣) رجال النجاشي (النجاشي): : ص ٢٦١ الرقم ٦٨٣ وص ٣٥٣ الرقم ٩٤٧.

(٤) فروع الكافي (الكليني): ج ٦ ص ١٨٣ ح ٥.

ثقتان فاضلان منصوص علىٰ توثيقهما ، وأما محمّد بن عليّ ـ هذا الذي يروي عنه الصدوق كثيراً ـ فهو وإن لم ينصّ علىٰ توثيقه ، لكنك ترىٰ الصدوق[1] رحمه الله كلّما ذكره ترضّىٰ عنه ، وتلك مكانة فوق الوثاقة ، مع أنّ العلّامة[2] حكم بصحّة السند ، وهو فيه ، وفي جوامع الكلام لم أرَ مَن شكّ فيه ممّن يعتمد عليه .

ثمّ إنّ محمداً ـ جدّ محمد هذا[3] ـ يكنىٰ بأبي القاسم ، كما في النجاشي[4] ؛ حيث قال في ترجمة علي ابنه : علي بن أبي القاسم محمد ماجيلويه ، وكذلك أبوه عبدالله يكنىٰ بذلك كما في النجاشي[5] ، قال العلّامة[6] في الخلاصة ، وابن داود[7] : ويلقّب أبو القاسم هذا ببندار ، وكثيراً ما يقول الصدوق[8] رحمه الله : محمد بن علي ماجيلويه ، عن محمد بن أبي القاسم ، فكان محمد مشارك الجدّ في الاسم ، كما أنّ جدّه وأبا جدّه عبدالله

---

(١) كمال الدين وتمام النعمة (الصدوق) : ص ٢٥٦ ح ١ وص ٢٦٠ ح ٦ وص ٢٦٩ ح ١٢ . وكذلك عيون اخبار الرضا (الصدوق) : ص ٢٩٩ ح ٥٨ وص ٣٣ ح ٨٤ .

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٨ ، الفائدة الثانية .

(٣) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : وهذا .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٥٣ الرقم ٩٤٧ .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٦١ الرقم ٦٨٣ .

(٦) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ١٥٧ الرقم ١١١ .

(٧) رجال ابن داود : ص ١٦٠ الرقم ١٢٧٤ .

(٨) كمال الدين وتمام النعمة (الصدوق) : ص ٢٥٦ ح ١ .

مشتركان في الكُنية ، غير أنه ليس في كتب الرجال محمد بن أبي القاسم إلّا واحد، وهو جدّ محمد هذا ابن عبدالله بن عمران ،كما سيجيء التنبيه عليه .

وأما أبو بصير ، فالظاهر انه يحيىٰ بن أبي القاسم لمكان البطائني ، فإنّه قائده ، وهو أحد الستّة الأوائل من أصحاب الإجماع[١] .

وإلىٰ أبي[٢] بكر بن أبي سمال ، ابن الوليد ، [عن الحسين][٣] بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن عثيم[٤] ، عنه ، وهو مجهول لمكان عثيم ، وقال : يحتمل أن يكون المراد به عثمان بن عيسىٰ ، أو نحوه ، وأبو بكر هذا واقف ، لكن اختلف في توثيقه .

وإلىٰ أبي بكر الحضرمي ـ وهو عبدالله بن محمد الحضرمي ـ أبوه رضي الله عنه عن سعد ، عن الزيّات ، عن عبدالله بن عبدالرحمن الأصمّ عنه ، وهو ضعيف لمكان الأصمّ ، فإنّه غالٍ[٥] كذّاب ، كما[٦] في النجاشي[٧] وابن

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٠٧ الرقم ٤٣١ .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) أثبتناه من نسخة ش .

(٤) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : غثيم .

(٥) في المصدر : ضعيف غالٍ ليس شيء .

(٦) في نسخة ش : قال .

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : : ص ٢١٧ الرقم ٥٦٦ .

الغضائري (١) ، وأما أبو بكر فلا يخلو من مدح ، وحكمُ العلّامة (٢) في الخلاصة بصحّته غريب ، وقول صاحب الإيجاز ـ كأنه نظر إلىٰ الطريق الآخر له مع كليب الأسدي ـ : فإنّه صحيح ، أغرب ، وذلك أنّ الصدوق رحمه الله روىٰ عن الحضرمي وحده ، وعن كليب وحده ، وعنهما معاً ، وطريقه الصحيح إنّما هو في روايته عن كليب وحده ، وأمّا الآخران ففيهما الأصمّ .

وإلىٰ أبي تمامة ـ صاحب أبي جعفر عليه السلام ـ [محمد بن علي ماجيلويه رضي الله عنه ، ومحمد بن موسىٰ بن المتوكل ، والحسين بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن أبي تمامة صاحب أبي جعفر عليه السلام .] (٣) وهو كالصحيح بإبراهيم ، وأما أبو تمامة فهو مهمل ، ولكن لا يخفىٰ ما في وصفه بالصُّحبة من الاختصاص .

وإلىٰ أبي الجارود زياد بن المنذر ، محمدُ بن علي ماجيلويه رضي الله عنه ، عن عمّه محمد بن أبي القاسم ، عن محمد بن علي القرشي الكوفي ، عن محمد بن سنان ، عنه ، وفيه محمد بن سنان ، وهو مختلف فيه ، والقرشي ، وهو مهمل ، وأما محمد بن أبي القاسم فقد ذكره النجاشي (٤) ، ووثّقه ، وقال : إنّه سيد من أصحابنا القمّيين ، ثقة فاضل ، وأما أبو الجارود فضعيف مذموم .

---

(١) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٨ .

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٨ ، الفائدة الثامنة .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٥٣ الرقم ٩٤٧ .

وإلىٰ أبي جرير زكريّا بن إدريس ـ صاحب موسىٰ بن جعفر عليه السلام ـ محمدُ بن علي ماجيلويه رضي الله عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن أبي جرير بن إدريس ـ صاحب موسىٰ بن جعفر عليه السلام ـ وهو كالصحيح بإبراهيم ، وقد حكم العلّامة[1] بصحّته ، وأمّا أبو جرير فليس له إلّا الوصف بالصحّة ، وقال النجاشي[2] أيضاً : كان وجهاً ، وأبوه إدريس ثقة .

وإلىٰ أبي جميلة الفضل بن صالح ، أبوه ، عن الحميري ، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ ، عن البزنطي ، عنه ، وهو صحيح ، لكن المفضّل ضعيف .

وإلىٰ أبي الجوزاء منبه بن عبدالله ، أبوه ، وابن الوليد رضي الله عنه ، عن سعد ، عنه ، وهو صحيح ، وأبو الجوزاء ثقة .

وإلىٰ أبي حبيب ناجية بن أبي عمارة الصيداوي الأسدي ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد ، عن معاوية بن حكيم ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن مثنّىٰ الحنّاط ، عنه ، وهو قويّ ؛ لمكان معاوية الفَطَحي ، العالم الثقة ، والحنّاط الممدوح إن كان هو الوليد بن عبدالسلام ، لقول ابن فضّال : لابأس به بناءً علىٰ انّه الحناط ـ بالمعجمة ـ وإن كان بالمهملة فمهمل ، وعليه فالسند مجهول ، وأمّا أبو حبيب فقال : إنّه ممدوح لم نرَ فيه غير المدح .

وإلىٰ أبي الحسن النهدي ، أبوه رضي الله عنه ، عن أحمد بن محمد بن

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٥ ، الفائدة الثامنة .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٠٤ الرقم ٢٥٩ ، وقد ذكر ذلك في ترجمة والده .

عيسىٰ ، عن الحسن بن علي الوشا ، عنه ، وهو صحيح ـ كما في الخلاصة[١] ـ إذ ليس هناك إلّا الوشا ، وقد قالوا : إنّه خيّر ، من أصحاب الرضا عليه السلام ، من وجوه هذه الطائفة ، بل صرّح في الوجيزة[٢] بتوثيقه ، وأمّا النهدي فهو لقب للهيثم بن مسروق ، وأبي جعفر محمد بن أحمد بن خاقان ، وقال النجاشي[٣] : أبو الحسن النهدي ، ثم ذكر أنّه روىٰ كتابه ، عن الحسين ، عن ابن حمزة[٤] ، عن ابن بطّة ، عن محمد بن عليّ بن محبوب ، عنه ، وكذلك فعل الشيخ في الفهرست[٥] .

والثلاثة لا تلائم طبقة النهدي هذا ، فإنّ الهيثم ممّن يروي عنه سعد ، والصفّار ، ومحمد ، عن عليّ بن محبوب ، وابن خاقان ممّن يروي عنه العطّار ، وأين هم من طبقة من يروي عنه الوشا ، الذي هو من أصحاب الكاظم والرضا عليهما السلام ؟! وأمّا أبو الحسن النهدي ـ الذي ذكره الشيخ والنجاشي ـ فلا يبعد أن يكون هو الهيثم لرواية ابن محبوب عنه ، ومن الغريب أنّ الشيخ[٦] عدّ الهيثم بن أبي مسروق النهدي في رجال الباقر عليه السلام ، ولعلّه توهّم

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٩ ، الفائدة الثامنة .

(٢) الوجيزة (المجلسي) : ص ١٥ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٥٧ الرقم ١٢٤٥ .

(٤) في نسخة ش : الحسين بن أبي حمزة .

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٨٩ الرقم ٨٤٦.

(٦) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ١٤٠ الرقم ٦ .

بالنهدي هذا ، فسهىٰ بذكر الهيثم ، أو أنّه أراد أبا جعفر الثاني عليه السلام ، فذكره في رجال الأوّل[١] ، وإلّا فمن أبعد الأشياء أن يروي سعد ـ ومَن في طبقته ـ عن الباقر عليه السلام بواسطة واحدة ، فقد بان أنّ النهدي هذا مهمل مجهول الحال .

وإلىٰ أبي الحسين محمد بن جعفر الأسدي ، عليّ بن أحمد بن موسىٰ الدقاق ، ومحمد بن أحمد السناني ، والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم المؤدّن[٢] رضي الله عنهم ، عن الأسدي ، والمشايخ[٣] الثلاثة الذين هم الواسطة بينه وبين الأسدي وإن لم يذكرهم أهل الرجال ، لكنه ترضّيه عنهم ، واجتماعهم ممّا[٤] يُفيد الاعتبار ، وأمّا الأسدي فقد ذكر النجاشي[٥] أنه ثقة صحيح الحديث ، وأنّ أحمد بن محمد بن عيسىٰ روىٰ عنه ، لكنّه رماه بالجبر والتشبيه ، وذكر غيره أنه من الأبواب ، وقال التقيّ المجلسي[٦] أيضاً : إنّ النجاشي لمّا رأىٰ أنّه صنّف في الردّ علىٰ أهل الاستطاعة توهّم أنّه جبريّ ،

---

(١) أي الإمام الباقر عليه السلام .

(٢) في المصدر : المؤدب .

(٣) وهم علي بن أحمد بن موسىٰ الدقّاق ، ومحمد بن أحمد السناني ، والحسين بن إبراهيم ابن أحمد بن هشام المؤدّب .

(٤) في نسخة ش : بما .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٧٣ الرقم ١٠٢٠ .

(٦) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٢٣٧ .

ولمّا رأىٰ أنّه روىٰ أخبار التشبيه في كتابه ، ولم يتأوّلها ، توهّم أنّه مشبّه ، وحاشاه أن يكون مذهبه فاسداً ، فانّه كان من الأبواب ، قال : ولذلك لم يذكر الشيخ عنه(١) هذين المذهبين ؛ يعني القول بالجبر والتشبيه ، ثمّ قال : ويظهر من الكافي(٢) والإكمال(٣) ما يدلّ علىٰ ذلك ، وأنّه عظيم الشأن .

وإلىٰ أبي حمزة الثمالي ، ثابت بن دينار ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد [عن](٤) إبراهيم بن هاشم ، عن البزنطي ، عن محمد بن الفضيل ، وفي بعضها الفضل ، عنه ، قال رحمه الله(٥) بعد ذلك : ودينار يكنىٰ أبا صفية ، وهو من حيٍّ من بني ثعل ، ونُسب إلىٰ ثمالة ؛ لأنّ داره كانت فيهم ، وتُوفّي سنة خمسين ومائة ، وهو ثقة عدل ،(٦) لقي أربعة من الأئمّة عليهم السلام : علي بن الحسين عليه السلام ، ومحمد بن علي عليه السلام ، وجعفر بن محمد عليه السلام ، وموسىٰ بن جعفر عليه السلام ، وطرقي إليه كثيرة ، ولكنّي اقتصرت علىٰ طريق واحد منها .

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) اصول الكافي (الكليني) : ج ١ ص ٥٢٣ ح ٢٣ .

(٣) كمال الدين وتمام النعمة (الصدوق) : ص ٤٨٨ ح ٩ .

(٤) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : بن .

(٥) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٧٠ .

(٦) في المصدر : قد .

قلتُ: وقد ذكر الشيخ في الفهرست[١] طريقاً من تلك الطرق صحيحاً، وذلك أنّه قال في ترجمته: ثقة له كتاب أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن محمد بن عليّ بن الحسين، عن أبيه، ومحمد بن الحسن بن محبوب[٢]، وموسىٰ بن المتوكّل، عن سعد بن عبدالله، والحميري، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عنه، ثمّ قال[٣] في ترجمة الحسن بن محبوب: أخبرنا بجميع كتبه ورواياته عدّة من أصحابنا، عن أبي جعفر محمد بن عليّ بن الحسين بن بابويه[٤]، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن الهيثم بن [أبي][٥] مسروق، ومعاوية بن حكيم، وأحمد بن محمد بن عيسىٰ، عن [الحسن][٦] بن محبوب، فكان هذا طريقاً آخر؛ وذلك لأنّ من جملة رواياته ما رواه عن أبي حمزة الثمالي، وقد رواها جمع بهذا الطريق، وهو صحيح أيضاً.

فأمّا طريق الصدوق الذي ذكره في المشيخة ـ ذلك الذي قدّمنا ذكره ـ ففيه محمد بن الفضيل، وهو مشترك بين الثقة وغيره ـ سواء كان بالتصغير، أو

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي): ص ٤١ الرقم ١٢٧.

(٢) في النسخة المعتمدة: محمد بن الحسن.

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي): ص ٤٦ الرقم ١٥١.

(٤) في المصدر: القمّي.

(٥) أثبتناه من المصدر.

(٦) أثبتناه من نسخة ش والمصدر، وفي النسخة المعتمدة: الحسين.

التكبير ـ فكان مجهولاً ، وقد عدّه(١) العلّامة(٢) وغيره قويّاً ، فإن كان ذلك منهم بناءً على أنّه الثقة ـ إمّا ابن الفضيل بن غزوان ، أو ابن الفضل الأزدي ـ فالوجه عدّه صحيحاً ، وإن كان غيرهما ، فالجهالة ، ولعلّ ذلك اعتماداً على أنّ البزنطي ممّن لا يروي إلّا عن ثقة ؛ إما بالمعنىٰ الأعمّ ، أو الأخصّ .

وإلىٰ أبي خديجة سالم بن مكرم الجمّال ، محمدُ بن علي ماجيلويه رضي الله عنه ، عن محمد بن أبي القاسم ، عن محمد بن علي الكوفي ، عن عبدالرحمن بن أبي هاشم ، عنه ، وهو ضعيف ؛ لمكان الكوفي ، فإنّه أبو سمينة الغالي الكذّاب ، ومحمد بن أبي القاسم ممّن يروى عنه ، وأمّا أبو خديجة فقد حكىٰ في الخلاصة(٣) توثيقه عن الشيخ(٤) ، وحكىٰ الكشي(٥) عن ابن مسعود أنه سأل ابن فضّال(٦) عن وثاقته ، فقال : صالح ، ثم نقل حكايته المشهورة ، وأنّه كان من الدعاة لأبي الخطّاب ، ولما قتلوا أُصيب فيما بينهم ، وسقط بين القتلىٰ إلىٰ

---

(١) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : عدّ .

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٨ ، الفائدة الثامنة .

(٣) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٢٧ الرقم ٢ ، وفيه : قال الشيخ الطوسي رحمه الله : إنّه ضعيف ، وقال في موقع آخر : إنّه ثقة .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٧٩ الرقم ٣٢٧ ، وفيه : ضعيف .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٤١ الرقم ٦٦١ .

(٦) في نسخة ش : الصادق .

أن جنّه الليل وهرب ، وتاب ، وجعل يروي الحديث ، وضعّفه ابن الغضائري[١] .

وإلىٰ أبي الدرداء ـ وفي بعض النسخ : أبي الورد ـ مهمل لم يذكره في المشيخة ، وأبو الدرداء من الصحابة .

وإلىٰ أبي ذرّ كذلك .

وإلىٰ أبي الربيع الشامي ، خليدُ بن أوفىٰ ، أو خالد أبوه رضي الله عنه ، عن سعد ، عن ابن أبي الخطّاب ، عن الحسن بن مسكين ، عن الحسن بن رباط ، عنه ، وهو مجهول ؛ لمكان الحكم والحسن ، فإنّهما مجهولان .

نعم في الفهرست[٢] : أنّ الشيخ روىٰ كتاب أبي الربيع عن ابن الوليد ، عن سعد والحميري ، عن محمد بن الحسين ، عن الحسن بن محبوب ، عن خالد بن جرير ، عنه ، والشيخ يروي جميع روايات ابن الوليد عن الصدوق ، فكان هذا طريقاً له ، وليس فيه إلّا خالد ، وهو ممدوح ؛ لقول ابن فضّال : إنّه كان صالحاً ، وذكره بما يدلّ علىٰ إيمانه ، فيكون حسناً ، وطريق النجاشي[٣] إليه كذلك ، وأما أبو الربيع هذا فهو من أصحاب الإمام الصادق[٤] ، وله كتاب

---

(١) لم يتعرض ابن الغضائري له في «الضعفاء» ، ويؤيّد ذلك عدم تعرض صاحب مجمع الرجال له مع أنّه اعتمد نسخة ابن الغضائري عند ذكر أحوال الرجال .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٨٦ الرقم ٨١٧ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٥٥ الرقم ١٢٣٣ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٣٩ الرقم ١٦ .

يرويه عبدالله بن مسكان، كما في النجاشي[١]، وفي الفهرست[٢]: رواه خالد ابن جرير.

وإلىٰ أبي زكريّا الأعور، أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله عنه، عن عليّ بن إبراهيم، عن محمد بن عيسىٰ بن عبيد، عنه، وليس إلّا أبا عبيد، وأبو زكريّا ثقة.

وإلىٰ أبي سعيد الخُدْري ـ في وصيّة النبيّ[٣] صلّىٰ الله عليه وآله لعليّ عليه السلام في دخول العروس ـ محمد بن إبراهيم الطالقاني رضي الله عنه، عن أبي سعيد الحسن بن علي العَدَوي، عن يوسف بن يحيىٰ الاصفهاني أبي يعقوب، عن أبي [علي][٤] إسماعيل بن حاتم، عن أبي جعفر أحمد بن صالح بن سعيد المكّي، عن عمر[٥] بن حفص، عن إسحاق بن [نجيح][٦]، عن حصيف، عن مجاهد، عنه، وهو مجهول؛ لاشتماله علىٰ عدّة[٧] مجاهيل مهملين، بل لا يبعد أن يكون فيهم من العامّة، فيكون ضعيفاً، وأمّا أبو سعيد فلا يخلو من مدح.

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي): ص ١٥٣ الرقم ٤٠٣، وقد ذكره في ترجمة خليد بن أوفىٰ.

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي): ص ١٨٦ الرقم ٨١٧.

(٣) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي): ج ١٤ ص ٣١٦.

(٤) أثبتناه من نسخة ش والمصدر.

(٥) في المصدر: عمرو.

(٦) أثبتناه من المصدر، وفي النسختين: يحيىٰ.

(٧) في النسختين: عدم، والأصح: عدة.

وإلىٰ أبي سعيد المكاري ، هاشم بن حيّان ، أو هاشم الواقفي ، مهمل لم يذكره .

وإلىٰ أبي الصباح الكناني ، غيرُ مذكور في المشيخة ، لكن صفوان بن يحيىٰ ، ومحمد بن الفضيل ، يرويان كتاب أبي الصباح ، فطريقه إليهما طريق إليه ؛ إذ[1] روىٰ به جميع ما يرويانه ، وأبو الصباح ثقة .

وإلىٰ أبي عبدالله الخراساني ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد ، عن إبراهيم بن هاشم ، عنه ، وهو كالصحيح ، لكن الخراساني مهمل .

وإلىٰ أبي عبدالله الفراء ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد ، عن أحمد البرقي ، عن أبيه ، عن [ابن][2] أبي عمير ، عنه ، فهو صحيح ، لكن الفرّاء مجهول .

وإلىٰ أبي عبيدة الحذّاءُ ، غير مذكور ، وأبو عبيدة ثقة .

وإلىٰ أبي كهمش الكوفي ، هيثمُ بن عبيد ، أو عبيدالله ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد ، عن ابن أبي الخطّاب ، عن الحكم بن مسكين ، عن عبدالله بن علي الزرّاد عنه ، وهو مجهول ؛ لمكان الحكم ، والزراد ، فإنّه مهمل ، وأبو كهمش مهمل .

وإلىٰ أبي مريم عبدالغفّار بن القاسم بن قيس الأنصاري ، أبوه رضي الله

---

(١) في نسخة ش : اذا .

(٢) أثبتناه من نسخة ش والمصدر .

عنه ، عن سعد ، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن أبان بن عثمان ، عنه ، وليس فيه إلّا أبان ، وهو من أصحاب الإجماع ، فيكون بمكانة الصحيح ، والعلامة[1] مع حكمه بفساد عقيدته حكم بصحّته ، وأبو مريم ثقة .

وإلىٰ أبي المعزىٰ حميد بن المثنّىٰ العجلي ، الكوفي ، أبوه رضي اللّٰه عنه ، عن سعد ، عن ابن أبي الخطّاب ، عن عثمان بن عيسىٰ ، عنه ، وقد حكم العلّامة[2] بقوّته ؛ لمكان عثمان ، نعم له في [الفهرست][3] طريق صحيح ، وفي ذلك أنّه قال : أخبرنا به ـ يعني كتاب أبي المعزا ـ عدّة من أصحابنا ، عن محمد بن عليّ بن الحسين ، عن ابن الوليد ، عن ابن الصفّار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن ابن أبي عمير ، وصفوان بن يحيىٰ ، عنه ، وطريق النجاشي[4] إليه أيضا صحيح ، فكان مؤيّداً ، وأبو المعزا ثقة .

وإلىٰ أبي النمير ، مولىٰ الحرث بن المغيرة ، حمزة بن محمد العلوي رضي اللّٰه عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان ، عنه ، وبه

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٧ ، الفائدة الثامنة .

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ٢٧٩ ، الفائدة الثامنة ، وفيه : أحمد بن المثنّى العجلي .

(٣) اثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : التهذيب ، ولم نعثر في كتاب التهذيب في مشيخة الشيخ منه على طريق أبي المعزا ، والظاهر أنّ الصحيح ما أثبتناه من الفهرست ص ٦٠ الرقم ٢٢٦ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٣٣ الرقم ٣٤٠ .

محمد بن سنان ، وأمّا أبو النمير فمجهول .

وإلىٰ أبي الورد ، أبوه رضي الله عنه ، عن الحميري ، عن ابن أبي الخطّاب ، عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن [رئاب][1] ، عنه ، وهو صحيح، وأمّا أبو الورد ، فلا يخلو من مدحٍ ، وذلك قول أبي عبدالله عليه السلام له ـ فيما روىٰ الكليني[2] بطريق صحيح إلىٰ سلمة بن محرز ، عنه ـ : (يا أبا الورد أمّا أنتم فترجعون ـ يعني من الحجّ ـ مغفوراً لكم ، وأما غيركم فيُحفظون في أهاليهم وأموالهم) .

وإلىٰ أبي الولّاد[3] الحناط[4] حفص بن سالم ، أبوه ، عن سعد ، عن ابن أبي الخطّاب ، عن جعفر بن بشير ، عن حمّاد بن عثمان ، عنه ، وأبوه أيضاً ، عن سعد ، عن الهيثم بن أبي مسروق ، عن الحسن بن محبوب ، عنه ، وهو بالأوّل صحيح ، وبالثاني حسن ؛ لمكان الهيثم ، وأبو ولّاد ثقة .

وإلىٰ أبي هاشم الجعفري ، داود[5] بن القاسم عن [6] محمد بن موسىٰ بن المتوكّل رضي الله عنه ، عن عليّ بن الحسين السعدآبادي ، عن أحمد البَرْقي ،

---

(١) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : رائب .

(٢) فروع الكافي (الكليني) : ج ٤ ص ٢٦٣ الرقم ٤٦ .

(٣) في نسخة ش : ولّاد

(٤) أثبتناه من نسخة ش والمصدر ، وفي النسخة المعتمدة : الخيّاط .

(٥) في نسخة ش : ابن داود .

(٦) لم ترد في النسختين .

عنه ، وفيه السعدآبادي ، ولا يخلو من مكانة لترضّيه ، مع رواية الأجلّاء عنه ، وتعليمه للزراري ، وامّا الجعفري فثقة من عظماء هذه الطائفة .

وإلىٰ أبي همّام ، إسماعيل بن همام ، أبوه ، عن سعد والحميري جميعاً ، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ ، وإبراهيم بن هاشم ، عنه ، وهو صحيح ، وأبو همّام هذا ثقة .

وأمّا الأسماء : فإلىٰ أبان بن تغلب ، أبوه ، عن سعد بن عبدالله ، عن يعقوب بن يزيد ، عن صفوان بن يحيىٰ ، عن أبي أيوب ، عن أبي علي صاحب الكلل ، عنه ، وهو مجهول ؛ لمكان صاحب الكلل ، غير أنّ الشيخ وغيره ذكروا : أنّ صفوان ممّن لا يروي إلّا عن ثقة ، علىٰ أنّ الظاهر أنّ ما روي في الفقيه إنّما كان من أصله ، لا من كتاب التفسير ، ولا من كتاب الفضائل ؛ اذ لا مناسبة .

والأُصول ـ ولا سيّما أصل مثله ـ في أيام الصدوق كانت مشهورة ، فلا يضرّ توسّط ما جهل ، مع أنّ بعض المحقّقين قال : أظنّ أنّ أبا علي هذا هو عبدالرحمن بن الحجّاج ؛ لكثرة روايته عن أبان ، لكن عبدالرحمن يدعىٰ : بيّاع السابري ، وأبان هذا ثقة جليل القدر ، عظيم المنزلة ، وقُدّم حتىٰ قال له أبو جعفر[1] عليه السلام : (اجلس في مسجد المدينة ، وافت الناس ، فإنّي أُحبّ أن يُرىٰ في شيعتي مثلك) .

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٢٢ الرقم ٦٠٣ ، وفيه : (جالس أهل المدينة فإني أُحب ان يرىٰ في شيعتنا مثلك) .

وفي خبر آخر : (ناظر أهل المدينة ، فإنّي أُحبّ أن يكون مثلك من رواتـي ورجـالي)[١] ، وكـان[٢] إذا قـدم المـدينة تـفوضّت[٣] إليـه الخـلق ، وأخليت له سارية النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله ، وقال الصادق[٤] عـليه السـلام لأبان بن عثمان : (إنّ أبان بن تغلب أدّىٰ[٥] عنّي ثلاثين ألف حديث ، فاروِها عنه) ، ولسليمان[٦] بن أبـي حـيّة حين أراد أن يـودّعه ، فـقال : «أحب أن تزوّدني» : (ائتِ أبان بن تغلب ، فإنّه قد سمع منّي حديثاً كثيراً ، فما روىٰ لك عني فاروِهِ عنّي) ، ولمّا[٧] جاء نعيه ، قال : (أما والله لقد أوجع قـلبي مـوت أبان) ، وكان من وجوه القرّاء ، له قراءة مفردة مشهورة فيما بينهم ، إماماً في التفسير ، والفقه ، والحديث ، والأدب ، واللغة ، والنحو ، سمع العرب ، وحكىٰ

---

(١) في النسخة المعتمدة : رواة ورجال .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٠ الرقم ٧ .

(٣) في المصدر : تقوضت .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٠ الرقم ٧ .

(٥) في المصدر : روىٰ .

(٦) رجال الكشي (الكشي) : ص ٦٢٢ الرقم ٦٠٤ ، وكذلك رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٠ الرقم ٧ ، وفي نسخة ش : سليم بن أبي حبيبة ، وفي الكشي : مسلم بن أبي حية ، وفي النجاشي : سُلَيم بن أبي حيّة .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ص ٦٢٢ الرقم ٦٠١ ، ورجـال النـجاشي (النـجاشي) : ص ١٠ الرقم ٧ .

عنهم ، وله أصل [في الأُصول][١] ، وله كتب أُخر تفسير غريب القرآن ، وكتاب الفضائل ، وكتاب صفّين .

وروى الكشي[٢] عن ابن مسكان ، أنّه قال للصادق عليه السلام : (إنّي أقعد في المجلس ، فيجيء الناس ، فيسألون ، فإن لم أُجبهم لم يقبلوا منّي ، وأكره أن أُجيبهم بقولكم ، وما جاء عنكم ، فقال[٣] : انظر ما علمت أنّه من قولهم فأخبرهم به) ، ولقد كان يروي لهم عن أنس بن مالك ، والأعمش ، وابن المنكدر ، وسمال[٤] بن حرب ، وغيرهم ، ووثاقته معروفة فيهم ، ففي ميزان الاعتدال[٥] : أبان بن تغلب الكوفي شيعي جلد ، لكنّه صدوق ، فلنا صدقه ، وعليه بدعته ، وفي بعض النسخ مكان أبي علي محمد بن موسىٰ بن مريم صاحب اللؤلؤ .

والىٰ[٦] أبان بن عثمان بن محمد بن الحسن رضي اللّٰه عنه ، عن محمد بن الحسن الصفّار ، عن يعقوب بن يزيد ، وأيّوب بن نوح ، وإبراهيم بن هاشم ، ومحمد بن عبدالجبار ، كلّهم ، عن محمد بن أبي عمير ، وصفوان بن

---

(١) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : وله أصل والأُصول .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٢٢ الرقم ٦٠٢ .

(٣) في نسخة ش : له .

(٤) في نسخة ش : وسماك .

(٥) ميزان الاعتدال (الذهبي) : ج ١ ص ٥ الرقم ٢ .

(٦) لم ترد في نسخة ش .

يحيىٰ ، عنه ، وأبان هذا ممّن أجمعت له العصابة ، وأقرّوا له بالفقه ، غير أنّ الكشي[١] ـ مع نقله للإجماع ـ حكىٰ[٢] عن محمد بن [مسعود][٣] ، عن علي ابن فضّال : أنّه ناووسيّ ، وربما قيل : إنّ الإجماع علىٰ تصحيح ما يصحّ عنه دليل العدالة ، فيكون معارضاً لرواية الناووسيّة .

وإلىٰ إبراهيم بن [أبي][٤] البلاد أبوه ، عن عبدالله بن جعفر الحميري ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب ، [٥] عنه ، وهو صحيح ، كما في الخلاصة[٦] .

وإبراهيم هذا ثقة ، من أصحاب موسىٰ والرضا عليهما السلام ، وله أصل في الأصول .

وإلىٰ إبراهيم بن أبي زياد الكرخي ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أيّوب بن نوح ، عن محمد بن أبي عمير ، عنه ، وهو صحيح ، وإبراهيم هذا ، وان لم يذكره أهل الرجال بمدح ولا قدح ، لكن روىٰ عنه من لا يروي إلّا عن ثقة ، كابن أبي عمير ، وروىٰ عنه أيضاً الحسن بن محبوب ،

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٧٣ الرقم ٧٠٥ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٤٠ الرقم ٦٦٠ .

(٣) اثبتناه من المصدر ، وفي النسخة المعتمدة : سعيد .

(٤) أثبتناه من المصدر ونسخة ش .

(٥) في النسخة المعتمدة : «وإلىٰ» ، حذفناها لزيادتها ، ولم ترد في نسخة ش .

(٦) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٩ ، الفائدة الثامنة .

وكان من أصحاب الصادق عليه السلام .

وإلىٰ إبراهيم بن أبي محمود ، محمد بن علي ماجيلويه رحمه الله ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه ، وأبوه ، عن الحسن بن أحمد المالكي ، عن أبيه ، عنه ، ومحمد بن الحسن رضي الله عنه ، عن سعد بن عبدالله ، ومحمد بن الحسن الصفّار ، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ ، عنه ، والأوّل حسن كالصحيح ؛ لمكان إبراهيم بن هاشم ، بل في الخلاصة[1] أنّه صحيح ، والثاني مجهول ؛ لمكان الحسن وأبيه ، والثالث صحيح ، وإبراهيم هذا ثقة من أصحاب الرضا عليه السلام .

وإلىٰ إبراهيم بن [أبي][2] يحيىٰ المدني ، محمد بن الحسن [عن][3] محمد بن الحسن الصفّار ، عن محمد بن عبدالجبار ، عن الحسن بن علي بن فضّال ، عن ظريف بن ناصح ، عنه ، وهو موثّق بابن فضّال ، كما في الخلاصة[4] ، بل الظاهر أنّه صحيح ، وإبراهيم هذا أيضاً [الظاهر][5] انّه هو ابن محمد بن أبي يحيىٰ[6] من أصحاب الباقر والصادق عليهما السلام ، له كتاب

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٧ ، الفائدة الثامنة .

(٢) أثبتناه من نسخة ش والمصدر .

(٣) أثبتناه من المصدر .

(٤) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٨٠ ، الفائدة الثامنة .

(٥) أثبتناه من نسخة ش .

(٦) في نسخة ش : المسيحي .

مبوّب في الحلال والحرام ، عن الصادق عليه السلام .

وقد ذكر الشيخ(١) والنجاشي(٢) أنّه كان خصيصاً بحديثنا . قالا : والعامّة لذلك تضعّفه . قلتُ : ظاهر ذلك انّه من القوم ، لكنه يروي لنا .

وإلى إبراهيم بن سفيان ، محمد بن علي بن ماجيلويه رضي اللّٰه عنه ، عن عمّه محمد بن أبي القاسم ، عن محمد بن علي الكوفي ، [عن محمد بن سنان ، عنه ، وهو كما في الخلاصة(٣) ضعيف ؛ لمكان الكوفي](٤) فانّه الصيرفي الذي يُكنّى أبا سمينة ، وكان من الغلاة الكذّابين ، وبعد أن اشتهر بالكذب في الكوفة ، انتقل الى قم ، ونزل على أحمد بن محمد بن عيسى ، ثمّ اشتهر بالغُلوّ ، فأخرجه أحمد من قم ، وله كتب(٥) ، وليس هذا محمد بن علي بن الفضل بن تمام بن سكّيت ، الكوفي ، الثقة العين ، الذي يروي عنه أحمد بن نوح والتلعكبري ؛ لتأخره في الطبقة ، وإبراهيم هذا(٦) .

وإلى إبراهيم بن عبدالحميد ، الكوفي ، الثقة ـ وربما رُمي بالوقف ـ

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٣ الرقم ١ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٤ الرقم ١٢ .

(٣) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٨٠ ، الفائدة الثامنة .

(٤) أثبتناه من نسخة ش والمصدر .

(٥) في نسخة ش : مثل كتب الحسين .

(٦) في النسختين بياض ، وإبراهيم هذا لم يرد له ذكر في كتب الرجال ، والظاهر أنّ الجملة في روضة المتقين : قال : مختلف فيه .

محمد بن الحسن ، عن محمد بن الحسن الصفّار ، عن العبّاس بن معروف ، عن سعدان بن مسلم عنه ، وأبوه رضي الله عنه ، عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عنه ، والأوّل ليس فيه إلّا سعدان ، وقد روىٰ عنه أكابر العلماء ، وكتابه معدود في الأُصول ، وأمّا الثاني فصحيح ، أو كالصحيح ، وإبراهيم هذا ثقة واقف ، فإنّ الشيخ(١) ذكره في أصحاب الإمام الصادق ، ووثّقه ورماه ، وكذا في أصحاب الإمام الكاظم(٢) ، لكنّه ذكره في أصحاب الإمام الكاظم مرّة أُخرىٰ(٣) من دون توثيق ، ولا رمي ، فربما توهّم تعدّده ، والظاهر إتّحاده ؛ لأنّ أهل الرجال لم يذكروا إلّا واحداً ، والتكرار في كلام الشيخ غير عزيز .

وأمّا إلىٰ إبراهيم بن عثمان ، أو ابن عيسىٰ ، فسيأتي في الكنىٰ ، فإنّ إبراهيم هذا هو أبو أيّوب الخزاز الثقة ، وهو يُكنّيه .

وإلىٰ إبراهيم بن عمر اليماني الضعيف ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد بن عبدالله ، عن يعقوب بن [يزيد](٤) ، عن حماد بن عيسىٰ ، عنه ، وهو صحيح .

وإلىٰ إبراهيم بن محمد الثقفي ، الممدوح ، أبوه رضي الله عنه ، عن

---

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٤٦ الرقم ٧٨ ، لم يتعرض له الشيخ بشيء .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٤٤ الرقم ٢٦ ، رماه الشيخ بدون توثيق .

(٣) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٤٢ الرقم ٤ ، لم يتعرض له الشيخ بشيء .

(٤) أثبتناه من نسخة ش والمصدر ، وفي النسخة المعتمدة : بريد .

عبدالله بن [الحسين] [١] المؤدّب ، عن أحمد بن علي الاصبهاني ، عنه ، ومحمد بن الحسن رضي الله عنه ، عن أحمد بن علوية الاصبهاني ، عنه ، والأول [مجهول لمكان أحمد بن علي ، فإنّه مسكوت عنه ، وأمّا الثاني ففيه : ابن علوية ويعرف] [٢] بابن الأسود الكاتب ، ويسمّى الرحّال لأنّه رحل خمسين رحلة من حجّ إلى غزوة ، كما في رجال ابن داود [٣] ، وروي أنّ الصدوق [٤] اعتمد عليه .

وإلى إبراهيم بن محمد الهمداني ، الثقة ، الوكيل ، أحمد بن عليّ بن زياد بن جعفر الهمداني ، عن [٥] علي بن إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عنه ، وهو صحيح أو كالصحيح ، وفي بعض النسخ : أحمد بن علي بن زياد ، وهو بهذا العنوان غير موجود في كتب الرجال ، قيل : ولعلّه سهو من النسّاخ .

وإلى إبراهيم بن مهزيار ، أبوه رضي الله عنه ، عن الحميري ، عنه ، وهو صحيح ، وإبراهيم هذا عدّه ابن طاووس [٦] في ربيع الشيعة [٧] من سفراء

---

(١) أثبتناه من نسخة ش والمصدر ، وفي النسخة المعتمدة : الحسالي .

(٢) أثبتناه من نسخة ش .

(٣) رجال ابن داود : ص ٤٠ الرقم ١٠٣ .

(٤) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج ٣ ص ١٩ ح ٣٢٤٩ .

(٥) في نسخة ش : ابن .

(٦) اعلام الورى (الطبرسي) : ص ٤٤٤ .

(٧) في النسخة المعتمدة : «من سفراء الشيعة» ، ولم ترد في نسخة ش ، فحذفناها لزيادتها .

الصاحب والأبواب المعروفين الذين لا يختلف الاثنا عشرية فيهم ، ولعلّ أباه كان من الوكلاء ، فإنه لمّا حضرته الوفاة دفع إليه مالاً وأعطاه علامة ، وقال له : مَن أتاك بهذه العلامة فادفع إليه المال ، فخرج إبراهيم بالمال إلىٰ بغداد ، فجاء العمري بالعلامة وتفصيل المال ، فدفعه إليه .

والعلّامة[(١)] رحمه الله ، حكم بصحّة طريق الصدوق[(٢)] إلىٰ بحر[(٣)] السقّا وهو فيه .

وإلىٰ إبراهيم بن ميمون ، واحتمل في إيجاز المقال أن يكون أخا عبدالله بن ميمون القدّاح ، قال رحمه الله : فيشمله قول الصادق عليه السلام : (إنّكم نور الله في ظلمات الأرض) ، قلت : يأبىٰ هذا قول ابن حجر[(٤)] : إنّه كوفي ، فإنّ القدّاح مكّيّ ، مع أنّه إنّما يتمّ لو أراد عبدالله بقوله : نحن أربعة ـ حين قال له عليه السلام : (كم أنتم بمكّة) ؟ ـ أربعة بيوت ، أمّا لو أراد أربعة أنفس فلا .

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٨ ، الفائدة الثامنة ، وفيه : إبراهيم بن مهزيار .

(٢) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٦٥ .

(٣) في نسخة ش : يحيىٰ .

(٤) تقريب التهذيب (ابن حجر) : ج ١ ص ٤٥ الرقم ٢٩٢ ، ٢٩١ ، وتهذيب التهذيب (ابن حجر) : ج ١ ص ١٥١ الرقم ٣١٦ ، ٣١٧ ، وإبراهيم بن ميمون هذا ليس له ذكر في نسخة ش ، بل المذكور هو الآتي .

وإلىٰ إبراهيم بن ميمون بيّاع الهروي مولىٰ آل[١] الزبير ـ المسكوت عنه فينا ، الموثق في القوم ؛ لقول ابن حجر[٢] : إنّه كوفيّ صدوق ـ محمد بن الحسن رضي الله عنه ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسىٰ ، عن معاوية بن عمار ، عنه ، وهو صحيح ؛ إذ ليس فيه الّا ابن أبان ، وقد وثّقه ابن داود[٣] صريحاً ، وتأويل عبارته مجازفة ، مع أنّ العلّامة[٤] رحمه الله كثيراً ما يصحّح [الحديث وهو في طريقه ، وأنّ الصدوق حكم بصحة روايات ابن الوليد ، وقد روىٰ ابن الوليد][٥] ، [جميع][٦] كتب ابن أبان علىٰ أنّه شيخ إجازة ، روىٰ كتب الحسن[٧] كلّها ، وفي الوجيزة[٨] يعدّ حديثه صحيحاً ؛ لكونه من مشايخ الإجازة .

---

(١) أثبتناه من نسخة ش والمصدر ، ولم ترد في النسخة المعتمدة .

(٢) تقريب التهذيب (ابن حجر) : ج ١ ص ٤٥ الرقم ٢٩٣ .

(٣) رجال ابن داود : ص ٢٧٠ الرقم ٤٣١ .

(٤) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٨٠ ، الفائدة الثامنة .

(٥) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : كثيراً ما يصحح حديث ابن الوليد ، جمع كتب ابن أبان ....

(٦) في النسختين : جمع .

(٧) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٦٩ الرقم ٤٤ ، وفيه : الحسين بن الحسن بن أبان روىٰ عن الحسين بن سعيد كتبه كلها .

(٨) الوجيزة (المجلسي) : ص ١٤ مخطوط .

وإلىٰ إبراهيم بن هاشم أبوه، ومحمد بن الحسن رحمه الله، عن سعد بن عبدالله، وعبدالله بن جعفر الحميري، عنه، ومحمد بن موسىٰ المتوكّل رضي الله عنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، وكلاهما صحيح، وإبراهيم وإن لم يُنصّ علىٰ توثيقه، لكنه بمكانة وثاقة؛ لما مرّ في الإمارات.

وطريقه إلىٰ أحمد بن أبي عبدالله البَرْقي، أبوه، ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبدالله، عنه، ومحمد بن موسىٰ المتوكّل، عن عليّ بن الحسين السعدآبادي، [عمّه، والأوّل صحيح، وأمّا الثاني فليس فيه إلّا السعدآبادي][١] وهو وإن كان مسكوتاً عنه لكن أجلاّء المشايخ اعتمدوه ورووا عنه، كالكليني في العِدّة[٢] والصدوق[٣] عليّ بن الحسين، وعليّ بن إبراهيم، ومحمد بن موسىٰ بن المتوكّل، وأبي غالب الزراري الثقة، العين، وكان مؤدّباً له، والصدوق[٤] إذا ذكره ترضّىٰ عنه، مع أنّه شيخ إجازة، ولم يرو إلّا عن أحمد بن محمد البَرْقي، وأحمد هذا ثقة، وثّقه الشيخ[٥] والنجاشي[٦] وغيرهما، لكنهم ذكروا أنّه كان يروي عن الضعفاء، ويعتمد المراسيل،

---

(١) لم ترد في نسخة ش.

(٢) أصول الكافي (الكليني): ج ١ ص ٢٦ ح ٢٧.

(٣) عيون أخبار الرضا (الصدوق): ج ١ ص ٢٩٢ ح ٤٤.

(٤) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي): ج ١٤ ص ٤٣.

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي): ص ٢٠ الرقم ٥٥.

(٦) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٧٦ الرقم ١٨٢.

ولذلك أبعده أحمد بن محمد بن عيسىٰ عن قم ، ثمّ ذكروا أنّه أعاده واعتذر إليه ، وأنّه لما مات مشىٰ في جنازته حافياً حاسراً ، وكيف كان ، فالأصحاب علىٰ قبول روايته ، وقد روىٰ عنه سعد وغيره من الأجلّاء .

وإلىٰ أحمد بن الحسن الميثمي ، محمد بن الحسن رضي الله عنه ، عن محمد بن الحسن الصفّار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن محمد بن الحسن بن زياد ، عنه ، وهو صحيح ، والصفّار وإن كان مسكوتاً عنه بهذا العنوان ، لكنّهم وثّقوا محمد بن الحسن بن فروخ ، وقالوا[1] : إنّه وجهٌ في أصحابه القمّيين ، ثقة ، عظيم القدر ، وهما واحد ، وإن كان ظاهر ابن داود التعدّد ، علىٰ انّهم لا زالوا يصحّحون الطريق ، وهو فيه ، مع أنّه شيخ اعتمد عليه الأجلاّء ، وأحمد هذا ثقة واقف ، لكن النجاشي[2] ـ بعد أن حكىٰ عن الكشي[3] حكاية الوقف ـ قال : وقد روىٰ عن الرضا عليه السلام ، وهو علىٰ كلّ حال ثقة ، صحيح الحديث ، يُعتمد[4] عليه .

وإلىٰ أحمد بن عائذ ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ ، عن الحسن بن علي الوشا ، عنه ، وليس فيه إلّا

---

(١) أثبتناه من نسخة ش .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٧٤ الرقم ١٧٩ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٦٨ الرقم ٨٩٠ .

(٤) في المصدر ونسخة ش : معتمد .

الوشا ، وهو وإن لم يُنصّ على توثيقه ، لكن العلّامة(١) حكم بصحة هذا الطريق ، مع أنّ القوم ذكروا : أنّه من وجوه هذه الطائفة ، وأحمد هذا ثقة .

وإلىٰ أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، أبوه ، ومحمد بن الحسن رضي الله عنه ، عن سعد بن عبدالله والحميري جميعاً ، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ ، عنه ، وأبوه ومحمد بن علي ماجيلويه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه ، والأوّل صحيح ، والثاني كالصحيح ، والبزنطي جليل القدر ، عظيم المنزلة عند الرضا والجواد عليهما السلام ، وهو ممّن أجمعت [عليه](٢) العصابة ، وذكروا : أنّه لا يروي إلّا عن ثقة .

وإلىٰ أحمد بن محمد بن سعيد الهمداني ، الكوفي ، مولىٰ بني هاشم ، محمد بن إبراهيم بن إسحاق الطالقاني رضي الله عنه ، عنه ، ومحمد هذا وإن كان مسكوتاً عنه ، لكن الصدوق(٣) كما رأيت يترضّىٰ عنه ، مع أنّه روىٰ عن أبي القاسم الحسين بن روح رحمه الله ما(٤) ينبىء عن حُسن حاله ، حسبما في كتاب الغيبة(٥) للشيخ ، وأحمد هذا هو ابن عبدالله الثقة ، الجليل ، المشهور ، الزيدي ، الجارودي .

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٩ ، الفائدة الثامنة .

(٢) إضافة يقتضيها السياق ، وفي نسخة ش : له .

(٣) كمال الدين وتمام النعمة (الصدوق) : ص ٤٨٣ ح ٣ .

(٤) أثبتناه من نسخة ش .

(٥) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٢٤ ح ٢٧٣ .

وإلى أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري ، أبوه رضي الله عنه ، ومحمد بن الحسن ، عن سعد بن عبدالله ، والحميري جميعاً ، عنه ، وهو صحيح وأحمد هذا هو الثقة الجليل ، شيخ القمّيين ، ووجههم ، ونقيبهم غير مدافع .

وإلى أحمد بن محمد بن مظهر[1] صاحب أبي محمد عليه السلام ، الممدوح بهذا القول فيه ، أبوه ومحمد بن الحسن ، عن سعد بن عبدالله ، [والحميري جميعاً ، عنه ، وهو صحيح .

وإلى أحمد بن هلال العبرتائي ، أبوه ، ومحمد بن الحسن ، عن سعد بن عبدالله][2] ، عنه ، وأحمد هذا غالٍ متّهم في دينه ، جاءت فيه المذامّ عن أبي محمد عليه السلام ، لكن ذكر النجاشي[3] : أنّه صالح الرواية ، يُعرف منها ويُنكر ، وفي الخلاصة[4] : توقّف ابن الغضائري في حديثه ، إلّا فيما يرويه عن الحسن بن محبوب من كتاب المشيخة ، ومحمد بن أبي عمير من نوادره ، وقد سمع هذين الكتابين جلّ أصحاب الحديث ، واعتمدوه فيهما ، لكنّه قال : وعندي أنّ روايته غير مقبولة .

وطريقه إلى إدريس بن زيد ، وعلي بن إدريس صاحبي الرضا عليه السلام الممدوحين بذلك ، محمد بن علي ماجيلويه رضي الله عنه ، عن علي بن

---

(١) في المصدر : مطهر .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٨٣ الرقم ١٩٩ .

(٤) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٠٢ الرقم ٦ .

إبراهيم بن هاشم ، عن أبيه ، عنهما ، وهو كالصحيح .

وإلىٰ ادريس بن زيد القمي ، المُهَمل علىٰ ما في الإيجاز ـ والظاهر أنّه الأوّل ـ أحمد بن علي بن زياد رضي الله عنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه ، وهو كالصحيح .

وإلىٰ إدريس بن عبدالله بن سعد الأشعري القمّي الثقة ، وإن وهم في إيجاز المقال فعدّه في المسكوت عنه ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد بن عبدالله ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب ، عن جعفر بن بشير ، عن حماد بن عثمان ، عنه ، وهو الصحيح .

وإلىٰ إدريس بن هلال ، المهمل ، محمد بن علي ماجيلويه رحمه الله ، عن محمد بن يحيىٰ العطّار ، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، عن محمد بن سنان ، عنه ، وفيه محمد بن سنان .

وطريقه إلىٰ إسحاق بن جرير الثقة ، الواقف ، لم يذكره في المشيخة فهو مجهول .

وإلىٰ إسحاق بن عمّار ، أبوه رضي الله عنه ، عن عبدالله بن جعفر الحميري ، عن علي بن إسماعيل ، عن صفوان بن يحيىٰ ، عنه ، وهو صحيح ، كما في الخلاصة[1] ، وإسحاق هذا مُجمع علىٰ توثيقه ، والظاهر فيما بينهم

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٧ ، الفائدة الثامنة .

اتّحاده ، ولا سيّما ابن طاووس[١] والعلّامة[٢] ، حيث نصّا علىٰ فطحيّته ، واستبعد الأوّل قول الصادق[٣] عليه السلام فيه : (ويجمعهما[٤] لأقوامٍ) ، وتوقّف الثاني في روايته ، لكن الذي ذكر في النجاشي[٥] : أنّه ابن عمّار بن حيّان ، أبو يعقوب الصيرفي ، وقال : إنّه شيخ من أصحابنا ، ثقة ، وأُخوته يونس ، ويوسف ، وقيس ، وإسماعيل ، وهو بيت كبير في الشيعة ، وابنا أخيه ، عليّ بن إسماعيل وبشير بن إسماعيل كانا من وجوه مَنْ[٦] روىٰ الحديث ، وكذا في رجال الشيخ[٧] : ابن عمّار الكوفي الصيرفي ، والذي في الفهرست[٨] : ابن عمار الساباطي كان فَطَحيّاً ، إلّا أنّه ثقة ، وأصله معتمد ، فلعلهما اثنان ، ذكر كلّ واحد منهما واحداً ، كما قال غير واحد من المتأخّرين .

وكيف كان ، فقد ذكروا : أنّ رواية صفوان وعبدالرحمن بن أبي نجران

---

(١) التحرير الطاووسي (ابن طاووس) : ص ٣٨ الرقم ٢١ .

(٢) الخلاصة (للعلّامة الحلّي) : ص ٢٠٠ الرقم ١ .

(٣) التحرير الطاووسي (ابن طاووس) : ص ٣٨ الرقم ٢١ ، ورجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٠٥ الرقم ٧٥٢ ، والخرائج الجرائح (الراوندي) : ج ٢ ص ٦٣٩ ح ٤٥ .

(٤) في المصدر : (وقد يجمعهما لأقوام) يعني الدنيا والآخرة .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٧١ الرقم ١٦٩ .

(٦) أثبتناه من المصدر ومن نسخة ش .

(٧) رجال الشيخ الطوسي (الطوسي) : ص ١٤٩ الرقم ٥٢ .

(٨) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٥ الرقم ٥٢ .

وغياث بن كلوب وعلي بن إسماعيل وبشر[١] أخيه ، أو أحد إخوته ، قرينةٌ على إرادة الصيرفي ، وقولُ العلّامة[٢] : ابن عمّار بن حيّان ، أبو يعقوب الصيرفي ، كان شيخاً من أصحابنا ثقة ، روى عن الصادق والكاظم عليهما السلام ، وكان فطحيّاً ، مبنيٌّ على الجمع بين كلامي الشيخ والنجاشي على واحد ، وقد عرفت أنّ الظاهر التعدّد ، وأنّ الصيرفي إماميّ ، والساباطي فطحيّ .

وإلى إسحاق بن يزيد ، محمدُ بن موسى بن المتوكّل ، عن عليّ بن الحسين السعدآبادي ، عن أحمد بن أبي عبدالله البَرْقي ، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي ، عن المثنّى بن الوليد ، عنه ، وهو حَسَنٌ لمكان السعدآبادي ، والمثنّى ، وقد عرفت مكان الأوّل ، وذكر صاحب المجمع في تلخيصه : أنّ ظاهر جمع من الأصحاب اعتباره ، وفي الوجيزة[٣] : أنّه من مشايخ الإجازة ، وفي الفهرست[٤] في ترجمة أحمد البَرْقي : أنّه أبو الحسن القمي ، وأمّا المثنّى[٥] فقد قال فيه ، علي بن الحسن بن فضّال ، أنّه لاباس به ، وذلك نوع من المدح ، وإسحاق هذا لاكلام في وثاقته ، وهو أبو يعقوب الطائي الكوفي ، وإنّما

---

(١) في النسخة المعتمدة : بشير ، وما اثبتناه من رجال النجاشي .

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٠٠ الرقم ١ .

(٣) الوجيزة (محمد باقر المجلسي) : ص ٣٤ .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٢٠ الرقم ٥٥ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٢٩ الرقم ٦٢٣ .

اختلف في ضبط اسم أبيه ، فضبطه العلّامة[١] في الخلاصة بالياء المثناة ، فالزاء[٢] ، وكذا في بعض نسخ النجاشي[٣] الصحيحة ، ورجال الشيخ[٤] ، وابن داود[٥] بالباء المفردة ، ولعلّ هذا هو الظاهر ، فإنّ الشيخ[٦] في رجاله قال في باب الباء : بريد بن اسماعيل الطائي ، أبو عامر كوفيّ ، ولم يذكره في باب المثناة .

وطريقه إلى الأسدي محمد بن الحسين الأسدي رحمه الله ، مهمل ، لم يتعرّض له في المشيخة ، وأمّا الأسدي فليس فيه إلّا ترضّيه .

وطريقه[٧] إلى أسماء بنت عميس في خبر[٨] ردّ الشمس على أمير المؤمنين عليه السلام ، في حياة النبيّ صلّى الله عليه وآله ، أحمد بن الحسن القطّان ، عن محمد بن صالح ، عن عمر بن خالد المخزومي ، عن أبي نباتة ، [أو أصبغ بن نباتة][٩] عن محمدبن موسى ، عن عمارة بن مهاجر ، عن أمّ

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ١١ الرقم ٤ .

(٢) في النسختين : فالزّاي .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٧٢ الرقم ١٧٢ .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٠٥ الرقم ٢٦ وص ١٤٩ الرقم ١٤٦ .

(٥) رجال ابن داود : ص ٤٨ الرقم ١٦١ .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ١٥٨ الرقم ٦٢ .

(٧) في نسخة ش : وامّا طريقه .

(٨) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج ١ ص ٢٠٣ ح ٦١٠ .

(٩) لم ترد في المصدر .

جعفر ، وأُمّ محمد ـ ابنتي محمد بن جعفر ـ عن أحدهما ، عن أسماء بنت عميس ، وأحمد بن محمد بن إسحاق ، عن الحسين بن موسىٰ النخّاس ، عن عثمان بن أبي[1] شيبة ، عن عبدالله[2] بن موسىٰ ، عن إبراهيم بن الحسن ، عن فاطمة بنت الحسين عليه السلام ، عن أسماء بنت عميس ، وكلاهما مجهول ؛ لاشتماله علىٰ مَن لا يُعرف حاله ، كالقطّان ، وأبي نباتة ، وإبراهيم ، وعثمان ، وإن وثّقه المخالفون[3] ؛ لأنهم لم يذكروا تشيّعه ، كما صنعوا ذلك في عبيدالله .

وأمّا أسماء فقد روىٰ الصدوق[4] في العيون ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام ـ في حديث طويل ـ بعدّة أسانيد : أنّها هي التي قبلت الزهراء عليها السلام بالحسين[5] عليه السلام ، ورواه ابن شهرآشوب في مناقبه[6] ، وهو المرويّ في صحيفة الرضا[7] عليه السلام ، وحالها علىٰ الجملة لا يخلو من حُسن ، وميلها الىٰ أهل البيت ظاهر ، وطريقه إلىٰ إسماعيل بن أبي رباح

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) في نسخة ش : أو عبيدالله .

(٣) ميزان الاعتدال (الذهبي) : ج ٣ ص ٣٥ الرقم ٥٥١٨ ، وتقريب التهذيب (العسقلاني) : ج ٢ ص ١٣ الرقم ١٠٧ .

(٤) عيون أخبار الرضا (الصدوق) : ج ٢ ص ٢٥ الرقم ٥ .

(٥) في نسخة ش : بالحسين ؛ اي بولادته .

(٦) المناقب (ابن شهرآشوب) : ج ٤ ص ٢٥ .

(٧) صحيفة الإمام الرضا : ص ٧٣ ح ١٤٥ .

مهمل ، لم يتعرّض له أيضاً ، وكذلك إسماعيل لم يذكره أهل الرجال .

وإلىٰ إسماعيل بن أبي زياد ، وما سيجيء في إسماعيل بن مسلم السكوني ، فإنّهما واحد .

وإلىٰ إسماعيل بن أبي فديك ، المُهمَل فينا ، وإن كان الظاهر أنّه هو[1] الذي قال فيه ابن حجر في مناقبه : إسماعيل بن مسلم بن فديك، والد محمد ، وذكر أنهما صدوقان .

وإلىٰ[2] الحسين[3] بن أحمد بن إدريس ، عن أبيه ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن محمد بن سنان ، عن المفضل بن عمر ، عنه ، وفيه محمد بن سنان ، والمفضل .

وإلىٰ إسماعيل بن جابر الثقة ، محمد بن موسىٰ بن المتوكّل ، عن عبدالله بن جعفر الحميري ، عن محمد بن عيسىٰ ، عن صفوان بن يحيىٰ ، عنه ، وفيه العبيدي ، لكن العلّامة في الخلاصة[4] حكم بصحّته ، فكأنّه ممّن يوثّقه ، كالنجاشي[5] ، وإن ضعّفه الشيخ[6] .

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) لم ترد في النسختين .

(٣) أي وطريقه الىٰ إسماعيل بن أبي زياد والىٰ إسماعيل بن أبي فديك هو الحسين بن أحمد ...

(٤) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٨٠ ، الفائدة الثامنة .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : : ص ٣٣٣ الرقم ٨٩٦ .

(٦) رجال الشيخ الطوسي : ص ٤٢٢ الرقم ١٠ .

وإلى إسماعيل الجعفي ، الممدوح ، محمد بن علي ماجيلويه ، عن عمّه محمد بن أبي القاسم ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان ، وصفوان بن يحيى ، عنه ، وهو صحيح .

وإلى إسماعيل بن رباح[١] الكوفي ، محمد بن علي ماجيلويه ، عن أبيه ، عن أحمد بن أبي عبدالله البَرْقي ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي عمير ، عنه ، وقد حكم في الخلاصة[٢] بصحته ، وكذلك من جاء بعده ، وليس فيه إلّا ابنا ماجيلويه ، وقد عرفت مكانهما ، وإسماعيل هذا مسكوت عنه ، لكن تروى رواية ابن [أبي][٣] عمير عنه ، ولعلّ هذا هو ابن أبي رباح[٤] السابق .

وإلى إسماعيل بن عيسى المهمل ، محمد بن موسى المتوكّل ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه ، وهو صحيح ، أو كالصحيح ، وقد عدّه في الخلاصة[٥] صحيحاً ، وفي كثير من النسخ عن عليّ بن إبراهيم ، عنه ، فيكون صحيحاً بلا إشكال .

وإلى إسماعيل بن الفضل الثقة ، في ذكر الحقوق ، عن السجّاد عليه

---

(١) في النسخة المعتمدة : رياح .

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٨ ، الفائدة الثامنة .

(٣) أثبتناه من نسخة ش .

(٤) في النسخة المعتمدة : رياح .

(٥) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٨ ، الفائدة الثامنة .

السلام ، عليٌّ بن أحمد[١] بن موسىٰ ، عن محمد بن جعفر الكوفي الأسدي ، عن محمد بن إسماعيل البرمكي ، عن عبدالله بن أحمد ، عنه ، عن ثابت بن دينار الثمالي ، عن سيد العابدين عليّ بن الحسين عليه السلام ، وفيه عليّ بن أحمد ، وهو مهمل ليس فيه إلّا ترضّيه ، والبرمكي ففيه قول ، وعبدالله بن أحمد ، فإنّه مشترك ، وقيل : إنّه ابن نهيك الثقة .

وإلىٰ إسماعيل بن الفضل الهاشمي ، جعفر بن محمد بن مسرور رضي الله عنه ، عن الحسين بن محمد بن عامر ، عن عمّه عبدالله بن عامر ، عن محمد بن أبي عمير ، عن عبدالرحمن بن محمد ، عن الفضل بن إسماعيل ، عن أبيه إسماعيل بن الفضل ، وهو مجهول لمكان ابنه الفضل ، فإنّه مهمل ، وكذا جعفر بن محمد بن مسرور ، لكن فيه ترضّيه ، وأمّا إسماعيل هذا فهو ثقة من أصحابهما عليهم السلام ، وهو من ولد الحرث بن عبدالمطلب .

وإلىٰ إسماعيل بن أبي زياد مسلم السكوني ـ المشهور بهذا الوصف ـ أبوه وابن الوليد ، عن سعد ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن الحسين بن يزيد النوفلي عنه ، وفيه النوفلي ، فقد رماه جماعة من القمّيّين بالغُلوّ في آخر عمره ، لكن النجاشي[٢] قال : ما رأينا له رواية تدلّ علىٰ ذلك ، ويؤيّده رواية إبراهيم عنه في القمّيّين من غير نكير .

---

(١) في نسخة ش : أحمد بن علي بن أحمد .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : : ص ٣٨ الرقم ٧٧ .

إلّا أن يقال : إنّ تناول الأخبار عنه كان أيام الاستقامة ، فلذلك لم ينكروا ، وأمّا السكوني ، فالمعروف أنّه عاميّ ، لكن الشيخ عدّه في العدّة[١] فيمن عملت الطائفة بأخباره ، بل وثّقه المحقّق[٢] ، وفي عمل الطائفة بأخباره ما يدلّ على حُسن حال النوفلي عندهم ، فانّ أخبارهم[٣] اكثر ما تُتلّقى عنه[٤] ، الّا أن يكون الطعن بعد الاشتهار والتناول ، كما هو ظاهر كونه في آخر عمره .

وإلى اسماعيل بن مهران في حديث الزهراء ، محمد بن موسى بن المتوكّل رحمه الله ، عن عليّ بن الحسين السعدآبادي ، عن أحمد بن محمد بن خالد البَرْقي ، عن أبيه ، عنه ، وليس فيه إلّا السعدآبادي ، وهو وإن لم يوثّق ، لكن حديثه يعدّ في الحسان ، وإسماعيل هذا ثقة .

نعم طريقه[٥] إلى زينب بنت أمير المؤمنين عليه السلام [لا يخلو عن جهالة ، فإنّه يروي عن أحمد بن محمد الخزاعي ، عن محمد بن جابر ، عن عباد العامري ، عن زينب بنت أمير المؤمنين عليه السلام][٦] ، عن فاطمة عليها السلام .

---

(١) العدة (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٥٦ .

(٢) المسائل العزية (المحقّق الحلّي) : ص ٦٤ ، وفيه : هو وإن كان عامياً فهو من ثقات الرواة .

(٣) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : أخباره .

(٤) في نسخة ش : عنه .

(٥) أثبتناه من نسخة ش .

(٦) لم ترد في نسخة ش .

وطريقه إلىٰ الأصبغ بن نباتة، محمد بن علي ماجيلويه ، رضي الله عنه ، عن أبيه ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن الهيثم بن عبدالله النهيكي ، عن الحسين بن علوان ، عن عمرو بن ثابت ، عن سعد بن طريف ، عنه ، وهو مجهول ؛ لمكان عمرو ، وابن الغضائري[(١)] وإن ضعّفه في مقام ، ولكنه وثّقه في آخر ، وأمّا ابن علوان فقد وثّقوه ، لكن المعروف أنّه عاميّ ، وقال الكشي[(٢)] إنّه من رجال العامّة ، إلّا أنّ له ميلاً ومودّة[(٣)] شديدة ، وقد قيل : إنّه كان مستوراً ، ولم يكن مخالفاً ، وأما سعد بن طريف فقد قالوا : إنّه صحيح الحديث[(٤)] وأمّا الأصبغ ، فإنّه من خاصّة أمير المؤمنين .

وطريقه إلىٰ أميّة بن عمرو الشعيري[(٥)] أحمدُ بن [محمد بن][(٦)] يحيىٰ العطّار ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحمد بن هلال ، عنه ، وهو ضعيف ؛ لمكان ابن هلال العبرتائي ، وأُمية هذا أيضاً ضعيف فإنّه واقف لم يوثّق .

وطريقه إلىٰ أنس بن محمد بن مالك ـ في وصيّة النبيّ صلّىٰ الله عليه وآله لأمير المؤمنين عليه السلام ـ محمد بن عليّ الشاه ، عن أبي حامد ، عن أبي

---

(١) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٧ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٨٧ الرقم ٧٣٣ .

(٣) في المصدر : ومحبّة .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

(٥) في نسخة ش : الشمري .

(٦) أثبتناه من نسخة ش والمصدر .

زيد ، عن محمد بن أحمد بن صالح التميمي ، عن أبيه ، عنه ، وهو مجهول ، فإنّهم أجمعين مجاهيل ، حتى أنس .

وطريقه إلى أيّوب بن أعين ، أبوه ، عن سعد ، عن ابن أبي الخطّاب ، عن الحكم بن مسكين ، عنه ، وهو ضعيف(١) مجهول ؛ لمكان الحكم ، وأيّوب هذا مهمل .

وإلى أيوب بن الحرّ الجعفي ، الكوفي ، أخو أديم بن الحر ، ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن أحمد البَرْقي ، عن أبيه ، عن النضر بن سويد ، عن يحيى الحلبي ، عنه ، وهو صحيح ، وأيّوب هذا ثقة ، كأخيه أديم .

وإلى أيّوب بن راشد لم يذكره في المشيخة ، وأيّوب هذا مهمل .

وإلى أيّوب بن نوح ، أبوه ، وابن الوليد ، عن سعد ، والحميري جميعاً ، عنه ، وهو صحيح ، وأيّوب هذا ثقة .

الباء

وإلى بحر السقاء بن كثير البصري ، أبوه ، عن سعد ، عن إبراهيم بن مهزيار ، عن أخيه علي ، عن حمّاد بن عيسى ، عن حريز ، عنه ، وليس فيه إلّا إبراهيم ، وهو من سفراء الصاحب عليه السلام ، والأبواب المعروفين الذين

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

لم يختلف الأثنا عشريّة فيهم ، كما في ربيع الشيعة(١) وغيره ، ولعلّ حكمه في الخلاصة(٢) بصحّته لذلك ، وأمّا بحر فمجهول .

وإلى بريد بن معاوية العجلي ، مهمل ، وبريد من أجلّاء الثقات .

وإلى بزيع المؤذّن ، ابن المتوكّل رضي الله عنه ، عن عليّ بن الحسين السعدآبادي ، عن أحمد البرقي ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان ، عنه ، ليس فيه إلّا محمد بن سنان ، وأمّا بزيع هذا ففي الفهرست(٣) : أنّ له كتاباً رواه محمد بن سنان ، نعم جاء ذمّه في بزيع على الإطلاق .

وإلى بشّار بن [بشّار](٤) ، الحسن بن أحمد بن إدريس رضي الله عنه ، عن أبيه ، عن محمد بن أبي الصهبان(٥) ، عن محمد بن سنان ، عنه ، وفيه : محمد بن سنان .

نعم ذكر الشيخ في الفهرست(٦) أنّ لبشار هذا أصلاً ، رواه ابن أبي عمير ،

---

(١) اعلام الورى (الطبرسي) : ص ٤٤٤ .

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٨ ، الفائدة الثامنة .

(٣) لم نعثر على ترجمته في كتاب الفهرست للشيخ الطوسي ، وكذلك لم يتعرض له القهبائي عن الفهرست بشيء ، ولا الأردبيلي في جامع الرواة ، ولكن ذكر في مشيخة الصدوق : أنّ له كتاباً . راجع روضة المتقين (المجلسي) : ج ١٤ الرقم ١٢٠ .

(٤) اثبتناه من نسخة ش .

(٥) في نسخة ش : الصبهان .

(٦) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٤٠ الرقم ١٢٠ .

وكذلك النجاشي[١] ، وطريق الصدوق[٢] إلى ابن أبي عمير في جميع[٣] رواياته صحيح ، وأمّا بشّار فالذي ذكر الشيخ[٤] والصدوق[٥] : ابن بشّار ، والثابت في أكثر نسخ النجاشي والكشي : ابن يسار ، وبه ضبطه العلّامة في الخلاصة[٦] ، فإن كانا واحداً ـ كما هو الظاهر ـ فقد وثّقه النجاشي ، وإلّا فمسكوت عنه .

وإلى بشير النبّال ، محمد بن علي ماجيلويه ، عن العطّار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن محمد بن سنان ، عنه ، وليس فيه إلّا[٧] ابن سنان أيضاً ، وبشير مجهول .

وإلى بكار بن كردم ، ابن الوليد ، [عن الصفّار ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن محمد بن سنان ، عنه ، وهو كسابقه ، وبكار مجهول أيضاً][٨] .

وإلى بكر بن صالح الأزدي ، أبوه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه ،

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١١٣ الرقم ٢٩٠ .

(٢) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج ٤ ص ٤٦٠ .

(٣) في نسخة ش : وجميع .

(٤) رجال الشيخ الطوسي : ص ١٥٦ الرقم ٢٢ ، وكذلك الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٤٠ الرقم ١٢٠ ، وفي النسخة التي بين أيدينا : بشار بن يسار .

(٥) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج ٤ ص ٥٢٢ ، وفيه : بشار بن يسار .

(٦) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٨١ ، الفائدة الثامنة ، وفيها : بشار بن بشار .

(٧) لم ترد في نسخة ش .

(٨) لم ترد في نسخة ش .

وهو كالصحيح ، مع أنّ الشيخ[١] روى بجميع كتب أحمد وروياته في الصحيح ، وفيه : ابن الوليد ، وقد روى الصدوق جميع رواياته عنه .

وإلى بكر بن محمد الأزدي ، ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن العبّاس بن معروف وأحمد بن إسحاق بن سعد ، وإبراهيم بن هاشم ، عنه فهو صحيح كما في الخلاصة[٢] .

وأمّا بكر هذا فالظاهر أنّه الغامدي[٣] الثقة الوجه ؛ لرواية العبّاس ، وأحمد ، كما في النقد[٤] ، وإن كان ابن أخي سدير الصيرفي كما اختار في الايجاز ذلك فقد ذكروا أنّه خيّر فاضل ، بل زعم بعض الأفاضل : أنّ هذا والغامدي واحد ، واعترضه في النقد : بأنّ الغامدي هو ابن محمد بن شديد بن عبدالرحمن ، كما في النجاشي ، وابن أخي سدير يكون جدّه حكيماً ، فإنّ سدير ابن حكيم .

وإلى بكير بن أعين ، أبوه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عنه ، وهو كالصحيح ، وبكير هذا هو الذي قال فيه الصادق[٥] عليه

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٢١ الرقم ٥٥ .

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٨٧ ، الفائدة الثامنة .

(٣) في النسخة المعتمدة : العائذي .

(٤) نقد الرجال (التفريشي) : ص ٦٠ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٤١٩ الرقم ٣١٥ .

السلام ـ لمّا نُعي إليه ـ : (أما والله لقد أنزله الله عزّ وجلّ بين رسوله[١] صلّى الله عليه وآله وأمير المؤمنين[٢] عليه السلام) .

وإلى بلال ـ في حديث الأذان وثوابه ـ أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله عنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن أحمد بن العبّاس ، والعبّاس بن عمرو [الفقيمي][٣] ، عن هشام بن الحكم ، عن ثابت بن هرمز ، عن الحسن بن أبي الحسن ، عن أحمد بن عبدالحميد ، عن عبدالله بن علي ، قال : حملت متاعي من البصرة ... الحديث[٤] ، وهو مجهول ؛ لاشتماله على عدّة مجاهيل ، بل غير مذكورين ، وبلال ممدوح .

الثاء

وإلى أبي إسحاق ثعلبة بن ميمون ، أبوه ، وابن الوليد ، ومحمد بن المتوكّل ، عن الحميري ، عن الزيّات ، عن عبدالله بن عبدالله بن محمد الحجّال الأسدي ، عنه ، وهو صحيح ، كما في الخلاصة[٥] ، وثعلبة ممدوح .

وإلى ثوير بن أبي فاختة سعيد بن علاقة ، ابن الوليد ، عن سعد ، عن

(١) في المصدر ونسخة ش : رسول الله .

(٢) في المصدر : وبين أمير المؤمنين صلوات الله عليهما .

(٣) أثبتناه من نسخة ش والمصدر ، وفي النسخة المعتمدة : التميمي .

(٤) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج ١ ص ٢٩٢ ح ٩٠٥ .

(٥) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٨١ ، الفائدة الثامنة .

الهيثم بن أبي مسروق النهدي ، عن الحسن بن محبوب ، عن مالك بن عطية ، عنه ، وهو حسن بالهيثم ، وثوير مجهول .

الجيم

وإلى جابر بن إسماعيل ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد ، عن سلمة بن الخطاب ، عنه ، وهو ضعيف بسلمة ، وجابر هذا مجهول .

وإلى جابر بن عبدالله الأنصاري ، عليّ بن أحمد بن موسى ، عن محمد بن أبي عبدالله الكوفي ، عن محمد بن إسماعيل البرمكي ، عن جعفر بن محمد [عن عبدالله بن المفضل](١) ، عن(٢) المفضل بن عمر ، عنه ، وفيه المفضّل ، وتوقّف فيه في الخلاصة(٣) ، وجابر هذا عالي الشأن .

وإلى جابر بن يزيد الجعفي ، محمدُ بن علي ماجيلويه رضي الله عنه ، عن محمد بن أبي القاسم ، عن أحمد البَرْقي ، عن أبيه ، عن ابن عمرو بن شمر ، عنه ، وهو ضعيف بعمرو بن شمر ، وجابر هذا مختلف فيه ؛ فموثّق ومضعّف .

وإلى جراح المدائني ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن النضر بن سويد ، عن القاسم بن

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) في نسخة ش : ابن .

(٣) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٨ ، الفائدة الثامنة .

سليمان ، عنه ، وهو مجهول ؛ لمكان القاسم ، فإنّه مهمل ، لكن النجاشي[1] يروي عن النضر ، عنه ، بدون القاسم ، وأما جراح فمهمل .

وإلى جعفر [بن][2] بشير البجلي ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد ، عن الزيّات عنه ، وهو صحيح ، وجعفر هذا من أجلّ الثقات .

وإلى جعفر بن القاسم ، أبوه ، وابن الوليد رضي الله عنه ، عن سعد ، والعطّار وأحمد بن إدريس جميعاً ، عن أحمد البَرْقي ، عن أبيه عنه ، وهو صحيح ، كما في الخلاصة[3] ، وجعفر هذا مهمل .

وإلى جعفر بن عثمان ، أبوه رضي الله عنه ، عن علي بن موسى الكمنداني[4] ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي جعفر [الشامي][5] ، عنه ، وهو مجهول ؛ لمكان الكمنداني والشامي ، وأما جعفر فإن كان ابن زياد الرواسي ، فثقة ، وإن كان ابن شريك [الكلابي][6] الوحيدي ، فأقصى ما ذكروا : انّ له كتاباً رواه ابن أبي عمير ، لكن

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٣٠ الرقم ٣٣٥ .

(٢) اثبتناه من نسخة ش .

(٣) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٨٠ ، الفائدة الثامنة .

(٤) أثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : الكميذاني .

(٥) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : أبي جعفر الثاني عليه السلام .

(٦) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : المنكلاني .

الصدوق[١] روى جميع روايات ابن أبي عمير في الصحيح .

وإلى جعفر بن محمد بن يونس ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد ، عن إبراهيم بن هاشم ، عنه ، فهو كالصحيح ، وقد رواه الشيخ[٢] والنجاشي[٣] ، عن أحمد البرقي ، والصدوق[٤] يروي جميع رواياته في الصحيح ، عن ابن الوليد ، وأمّا جعفر هذا فثقة .

وإلى جعفر بن ناجية ، محمد بن الحسن ، عن الحسن بن متيل الدقاق ، عن الزيّات عن جعفر بن بشير ، عنه ، وهو صحيح ، كما في الخلاصة[٥] ، وجعفر هذا مهمل .

وإلى جميل بن درّاج ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن محمد بن حمران ، وجميل ، وهو صحيح ، وهو[٦] من أجلّ الثقات ، وأفقه الستّة الأواسط[٧] .

---

(١) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج ١ ص ٤ .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٤٣ الرقم ١٣٨ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٢٠ الرقم ٣٠٧ .

(٤) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج ١ ص ٤ .

(٥) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٨٠ ، الفائدة الثامنة .

(٦) في نسخة ش : جميل .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٧٣ الرقم ٧٠٥ .

وإلىٰ جويرية[١] بن مسهر ـ في ردّ الشمس[٢] علىٰ أمير المؤمنين عليه السلام بعد وفاة النبي صلّىٰ الله عليه وآله ـ أبوه رضي الله عنه، وابن الوليد، عن سعد، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ، عن الحسين بن سعيد، عن أحمد بن عبدالله الغروي، عن الحسين بن المختار القلانسي، عن أبي بصير، عن عبدالواحد بن المختار الأنصاري، عن أُمّ المقدام الثقفيّة، عنه، وهو مشتمل علىٰ مجاهيل، وعلىٰ الحسين وإن كان موثّقاً، لكنّه واقف، وجويرية هذا لا يخلو من مدح.

وإلىٰ جهيم بن أبي جهيم، أو جهيمة، ابن الوليد رضي الله عنه [عن الصفّار][٣]، عن العبّاس بن معروف، عن سعدان بن مسلم، عنه، وهو مجهول بسعدان.

الحاء

وإلىٰ الحارث، بياع الأنماط، محمد بن علي ماجيلويه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عنه، وفيه ابن سنان، والحارث هذا مجهول، بل هو بهذا العنوان مهمل.

وإلىٰ الحارث بن المغيرة النصري، محمد بن علي ماجيلويه، عن أبيه،

---

(١) أثبتناه من البحار: ج ٤١ ص ٥٨ ح ١١، وفي النسختين: جريرة.

(٢) من لا يحضره الفقيه (الصدوق): ج ١ ص ٢٠٣ ح ٦١١.

(٣) أثبتناه من نسخة ش، لم ترد في النسخة المعتمدة.

عن أحمد البَرْقي ، عن أبيه ، عن يونس بن عبدالرحمن ، وابن أبي عمير جميعاً ، عنه ، وهو صحيح ، كما في الخلاصة[1] ، والحارث هذا ثقة .

وإلىٰ حبيب[2] بن المعلّىٰ الخثعمي ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد ، عن محمد بن الوليد الخزاز ، عن حماد بن عثمان ، عنه ، وليس فيه إلّا الخزاز ، وذلك أنّ النجاشي[3] قال : إنّه ثقة ، عين ، نقيّ الحديث ، ولم يُطعَن عليه بشيء ، وذكره الكشي[4] ، وقال : إنّه فَطَحيّ من أجلّة العلماء والفقهاء والعدول ، فإن كان واحداً ، كما قال العلّامة[5] وغيره ، وحكّمنا مقالة الكشي ـ كما هو الطريقة في الجميع ـ كان السند قوياً ، وكذا إن كانا اثنين أخذنا[6] بالأدنىٰ عند الاشتباه ، وأمّا حبيب فثقة .

وإلىٰ حُذيفة بن منصور ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد ، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ ، عن محمد بن سنان ، عنه ، وفيه ابن سنان ، وللنجاشي[7] إليه

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٨ ، الفائدة الثامنة ، وفيه : الحارث بن المغيرة البصري .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٤١ الرقم ٣٦٨ ، وفيه : حبيب بن المعلّىٰ الخثعمي المدائني .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤٥ الرقم ٩٣١ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٥ الرقم ١٠٦٣ .

(٥) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ١٥١ الرقم ٦٩ .

(٦) في النسختين : أخذا .

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٤٧ الرقم ٣٨٣ .

طريق ينتهي إلىٰ ابن أبي عمير ، وللشيخ(١) اليه طريق ينتهي إلىٰ محمد بن أبي حمزة ، وله طريق(٢) آخر إليه ، وهي مؤيّدة لما هنا ، وحذيفة ثقة .

وإلىٰ حريز بن عبدالله السجستاني ، أبوه وابن الوليد ، عن سعد ، والحميري ، والعطّار ، وأحمد بن إدريس ، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ ، عن الحسين بن سعيد ، وعلي بن حديد ، وعبدالرحمن بن أبي نجران ، عن حماد بن عيسىٰ الجهني(٣) ، عنه [وأبوه ، وابن الوليد رضي الله عنه ، وابن المتوكّل ، عن الحميري ، عن علي بن إسماعيل ، ومحمد بن عيسىٰ العبيدي ، ويعقوب بن يزيد والحسن بن ظريف ، عن حماد بن عيسىٰ ، عنه](٤) وكلاهما صحيح ، وله آخران في الحسان ، وحريز ثقة ، وأمّا حجبه فالظاهر أنّه كان تقيّة ؛ لخروجه بالسيف .

وإلىٰ حريز أيضاً ، ولكن في خصوص الزكاة(٥) ، أبوه رضي الله عنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حماد ، عنه ، وابن الوليد ، عن الصفّار ، عن العبّاس بن معروف ، عن إسماعيل بن سهل ، عن حمّاد ، عنه ، والأوّل كالصحيح ، وأمّا الثاني ففيه إسماعيل ، وفيه قول .

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٦٥ الرقم ٢٥١ .

(٢) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ص ٨٦ .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

(٥) تهذيب الاحكام (الشيخ الطوسي) : ج ١١٢ ح ٣٢٨ .

وإلى الحسن بن الجهم ، محمد بن علي ماجيلويه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه ، وهو كالصحيح ، والحسن ثقة .

وإلى الحسن بن راشد ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، وإبراهيم بن هاشم جميعاً ، عن القاسم بن يحيى ، عن جدّه الحسن بن راشد ، ومحمد بن علي ماجيلويه رضي الله عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن القاسم ، عن جدّه الحسن بن راشد ، وهو ضعيف بالقاسم ، والحسن هذا ضعيف أيضاً.

وفي مشتركات الكاظمي[(١)] : انّ جدّ القاسم هو ابن راشد الثقة ، مولى آل المهلّب ، الذي يروي عن الجواد عليه السلام ، وعرّفه به ، وأنّ الذي يروي عن الصادق عليه السلام ، ويروي عنه علي بن السندي ، وهو الطغاوي الضعيف ، مع انّ الصدوق ممّن يروي عمّن يروي عن الصادق عليه السلام ، بروايته عن القاسم ، عنه ، إلّا ان يكون له إليه طريق آخر لم يذكر ، وأيضاً فالقاسم هذا يُعرف بمولى المنصور ، وابن راشد الثقة مولى[(٢)] آل المهلّب ، نعم الطغاوي مولى المنصور ، ويعرف أيضاً بمولى بني العباس ، ثمّ إنّ النجاشي[(٣)] ذكر : أنّ الذي يروي عنه علي بن السندي كثير العلم .

---

(١) المشتركات (الكاظمي) : ص ١٨٨ .

(٢) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : من .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٨ الرقم ٧٦ .

وإلىٰ الحسن بن زياد الصيقل ، ابن المتوكّل رضي اللّٰه عنه ، عن عليّ بن الحسين السعدآبادي ، عن أحمد البَرقي ، عن أبيه ، عن يونس ، عن عبدالرحمن ، عنه ، وليس فيه إلّا السعدآبادي ، وأمّا الصيقل فمجهول .

وإلىٰ الحسن بن السري، ابن الوليد رضي اللّٰه عنه ، عن الحسن بن متيل الدقّاق ، عن الزيات ، عن جعفر بن بشير ، عنه ، وهو حسن با[1]لحسن بن[2] متيل وفي الخلاصة[3] انّه صحيح ، مع انّ فيه ابن متيل ، وأقصىٰ ما جاء فيه انّه وجه من وجوه أصحابنا ، كثير الحديث ، وامّا ابن السري فثقة .

وإلىٰ الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني ، ابن ماجيلويه رضي اللّٰه عنه ، عن عمّه ، [4] محمد بن أبي القاسم ، عن محمد بن علي الصيرفي ، عن إسماعيل بن مهران ، عنه ، وهو ضعيف بالصيرفي ، فإنّه أبو سمينة كما عرفت ، والبطائني مرّ الكلام عليه فيمن لا يروي إلّا عن ثقة .

وإلىٰ الحسن بن علي بن فضّال ، أبوه رضي اللّٰه عنه ، عن سعد ، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ ، عنه ، وهو[5] صحيح ، كما

---

(١) في النسخة المعتمدة : بن ، والصحيح ما أثبتناه .

(٢) أثبتناه من المصدر .

(٣) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٩ ، الفائدة الثامنة ، وص ٤٢ الرقم ٢٧ .

(٤) في النسخة المعتمدة : «عن» ، وقد حذفت ، لأن عم ابن ماجيلويه هو محمد بن أبي القاسم ، كما في نسخة ش والمصدر .

(٥) لم ترد في نسخة ش .

في الخلاصة[١] ، والحسن هذا ثقة ، لكنّه كان فَطَحياً فرجع .

وإلىٰ الحسن بن علي الكوفي ، أبوه ، عن علي بن الحسن هذا ، عنه ، وجعفر بن علي بن الحسن الكوفي ، عن جدّه الحسن الكوفي ، وهو في كليهما مجهول ؛ لجهالة عليّ بن الحسن ، وجعفر بن علي .

نعم نقل عن ظاهر عبارة الصدوق[٢] توثيق عليّ بن الحسن وأبيه الحسن الكوفي ، وذكر الشيخ[٣] في الفهرست : أنّ للحسن كتاباً رواه في الصحيح ، عن محمّد بن علي بن محبوب ، ثمّ روىٰ جميع كتب ابن محبوب هذا ورواياته في الصحيح ، عن الصدوق ، عن أبيه ، وابن الوليد ، عن أحمد بن إدريس ، عن محمّد بن علي بن محبوب ، فقد صحّ للصدوق أيضاً طريق ، وأمّا الحسن الكوفي فثقة ، وهو الحسن بن علي بن عبدالله بن المغيرة ، كما صرّح به الصدوق[٤] رضي الله عنه في طريقه إلىٰ روح بن عبدالرحيم .

وإلىٰ الحسن بن علي بن قارن ، حمزة بن محمّد العلوي ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه[٥] ، عنه ، وحمزة هذا لم يذكر بشيء سوىٰ ترضّيه ، وأمّا الحسن فمهمل .

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٨٠ ، الفائدة الثامنة .

(٢) من لايحضره الفقيه (الصدوق) : ج١ ص٢٥٠ رقم ٧٦٥ .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٥٠ الرقم ١٦٦ .

(٤) روضة المتقين (محمّدتقي المجلسي) : ج١٤ ص ١١٧ .

(٥) عن أبيه لم ترد في نسخة ش .

وإلىٰ الحسن بن علي بن النعمان : أبوه ، وابن الوليد رضي الله عنه ، عن سعد ، عنه ، وهو صحيح وأمّا الحسن ، فثقة لقول النجاشي في ترجمته : ثقة ، ثبت ، صحيح الحديث ، كثير الفوائد ، ونصّ ما في النجاشي[١] : الحسن بن علي بن النعمان ، مولىٰ بني هاشم ، أبوه علي بن النعمان ،الأعلم ، ثقة ، ثبت ، له كتاب نوادر ، صحيح الحديث ،كثير الفوائد ، روىٰ عنه الصفّار ، وأعاد التوثيق دون صحّة الحديث وما بعده إلىٰ أبيه ، مع توثيق أبيه في ترجمته ، وإطرائه هناك مجازفة ، مع أنّ الحكم بصحّة الحديث كافٍ في التوثيق بالمعنىٰ الأعمّ ، فإذا انضمّ إليه التشيّع ،كان بالمعنىٰ الأخصّ .

وإلىٰ الحسن بن علي الوشا ، المعروف بابن بنت الياس ، ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ ، وإبراهيم [بن][٢] هاشم ، جميعاً عنه ، وهو صحيح ، والوشا هذا من عيون هذه الطائفة ووجوهها ، خيّر ، من أصحاب الرضا عليه السلام ، وقد حكم في الوجيزة[٣] بوثاقته .

وإلىٰ الحسن بن محبوب ، ابن المتوكّل رضي الله عنه ، عن الحميري ، وسعد ، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ ، عنه ، فهو صحيح ، والحسن ثقة جليل ، من أصحاب الإجماع .

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٠ الرقم ٨١.

(٢) اثبتناه من نسخة ش .

(٣) الوجيزة (المجلسي) : ص ١٥ .

وإلىٰ الحسن بن موسىٰ بن جعفر عليه السلام مهمل ، وكذلك الحسن.

وإلىٰ الحسن بن هارون ، ابن الوليد رضي الله عنه ، عن الصفّار ، عن ابن عيسىٰ ، عن البزنطي ، عن عبدالكريم بن عمرو ، عنه ، وهو قويّ بعبد الكريم الواقف الثقة ، والحسن مهمل .

وإلىٰ الحسين بن أبي العلاء ، أبوه رضي اللّه عنه ، عن سعد ، عن الزيّات ، عن موسىٰ بن سعدان ، عن عبدالله بن أبي القاسم ، عنه ، وهو ضعيف بموسىٰ بن سعدان ، وفيه ، أيضاً عبداللّه ، وهو مهمل ، لكن ذكر في الفهرست[١] : أنّ الحسين هذا له كتاب يعدّ في الأُصول ، أخبره به جماعة من الأصحاب ، عن الصدوق ، عن ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن الزيّات ، عن ابن أبي عمير ، وصفوان ، عنه ، فكان للصدوق[٢] إليه طريق صحيح ، وللنجاشي[٣] إليه طريق آخر[٤] ، وأمّا الحسين فقد زكّاه في البشرىٰ وربما توهّم توثيقه من مقام آخر ، وفي الوجيزة[٥] : أنه ممدوح ، وفي رواية صفوان ، وابن أبي عمير مايؤيّد الوثاقة .

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٥٤ الرقم ١٩٤ .

(٢) روضة المتقين (محمّد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٩٨ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٥٢ الرقم ١١٧ .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

(٥) الوجيزة (المجلسي) : ص ١٦ .

وإلىٰ الحسين بن بشار مهمل ، وهو ثقة ، وروىٰ الكشي(١) حديثاً يدلّ علىٰ أنّه وقف ، ثمّ قطع .

وكذا إلىٰ الحسين بن بشير ، والحسين مجهول .

وإلىٰ الحسين بن زيد بن علي بن الحسين عليه السلام ، ابن ماجيلويه ، عن العطّار ، عن أيّوب بن نوح ، عن ابن أبي عمير ، عنه ، وهو صحيح ، كما في الخلاصة(٢) وأمّا الحسين هذا فلا يخلو من مدح ، فإنّ الصادق عليه السلام تبنّاه وربّاه وزوّجه ، وكان يلقّب ذا الدمعة(٣) .

وإلىٰ الحسين بن حمّاد الكوفي ، أبوه ، وابن الوليد رضي‌الله عنه ، عن سعد والحميري جميعاً ، عن ابن عيسىٰ ، عن البزنطي ، عن عبدالكريم بن عمرو ، عنه ، وهو قويّ لمكان عبدالكريم الثقة الواقف ، وأمّا الحسين فمهمل .

وإلىٰ الحسين بن سالم ، أبوه ، عن سعد ، عن الزيّات ، عن عبدالله بن جبلّة ، عن أبي عبدالله الخراساني ، عنه ، وهو مجهول لمكان الخراساني المهمل ، والحسين هذا مهمل أيضاً .

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج٢ ص ٧٤٦ الرقم ٨٤٧ .

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٨ ، الفائدة الثامنة .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٥٢ الرقم ١١٥ ، الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ٥١ الرقم ١٦ .

وإلىٰ الحسين بن سعيد ، ابن الوليد ، عن ابن أبان ، عنه ، وأبوه ، عن سعد عن ابن عيسىٰ ، عنه ، وهو بالثاني صحيح ، وبالأوّل يُعدّ كذلك ؛ إمّا لوثاقة ابن أبان ، أو لأنه من مشايخ الإجازة ، وأمّا الحسين فثقة جليل .

وإلىٰ الحسين بن عبدالله الأرجاني ، مهمل ، وكذا الحسين .

وإلىٰ الحسين بن محمّد القمّي ، ابن ماجيلويه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه ، عن الرضا عليه السلام ، وهو كالصحيح ، والحسين هذا مهمل .

وإلىٰ الحسين بن المختار القلانسي ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد ، والحميري ، والعطّار ، وأحمد بن إدريس جميعاً ، عن الزيّات ، عن حماد بن عيسىٰ ، عنه ، وابن الوليد ، عن ابن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد ، عنه ، وهو بالأوّل صحيح ، وبالثاني يُعدّ كذلك كما عرفت .

والحسين هذا وثّقه ابن عقدة ، عن عليّ بن فضّال ، والشيخ[1] رماه في الرجال[2] بالوقف ، مع أنّ المفيد[3] في إرشاده ذكر : أنه من خاصّة الكاظم عليه السلام ، وثقاته ، وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته ، وممّن روىٰ النصّ علىٰ الرضا عليه السلام ، لكن العلّامة[4] بعد حكايته لمقالة الشيخ وابن عقدة ،

---

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٤٦ الرقم ٣.

(٢) في نسخة ش : رجاله .

(٣) الارشاد (الشيخ المفيد) : ص ٣٠٤.

(٤) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ٢١٥ الرقم ١ .

قال : والاعتماد عندي على الأوّل.

وإلىٰ حفص بن البختري ، أبوه ، وابن الوليد ، رضي الله عنه ، عن سعد والحميري جميعاً ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عنه ، وهو صحيح ، وحفص هذا ثقة .

وإلىٰ حفص بن سالم أبي ولّاد الحنّاط ، الكوفي ، أبوه ، عن سعد الزيّات ، عن جعفر بن بشير ، عن حمّاد بن عثمان ، عنه ، وهو صحيح ، وله إلىٰ الكنية ـ فحسب ـ طريق آخر فيه[1] .

وإلىٰ حفص بن غياث القاضي النخعي ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد ، عن أحمد البرقي ، عنه ، وعليّ بن أحمد بن موسىٰ رحمه الله ، عن محمّد بن أبي عبدالله ، عن محمّد بن أبي بشير ، عن الحسين بن الهيثم ، عن سليمان بن داود المنقري ، عنه ، وأبوه ، عن سعد ، عن القاسم بن محمّد الأصفهاني ، عن سليمان بن داود المنقري ، عنه ، والأوّل صحيح ، والآخران علىٰ الجهالة ، بل الضعف .

وإلىٰ حكم بن حكيم ـ وفي بعض النسخ بن أخي خلّاد ـ أبوه رضي الله عنه ، وابن الوليد ، عن سعد ، والحميري ، عن أحمد البرقي ، عن أبيه ، عنه ، وهو صحيح ، كما في الخلاصة[2] ، وحكم هذا ثقة .

---

(١) في نسخة ش : الهيثم بن أبي مسروق ، وكلاهما مرّ في الكنىٰ ، وحفص هذا ثقة أيضاً .

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٧ ، الفائدة الثامنة .

وإلىٰ الحكم بن مسكين مهمل ، والحكم مجهول .

وإلىٰ حمّاد بن عثمان ، أبوه رضي اللّه عنه ، عن سعد والحميري جميعاً ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عنه ، وهو صحيح ، وحمّاد ثقة من الستّة الأواسط[١] .

وإلىٰ حمّاد بن عمرو ، وأنس بن محمّد في وصية النبيّ صلّىٰ اللّه عليه لأمير المؤمنين عليه السلام ـ محمد بن علي [الشاه][٢] ، بمروالرود ، ، عن أبي حامد أحمد بن محمّد بن أحمد بن الحسين ، عن أبي يزيد ، أحمد بن خالد الخالدي ، عن محمّد بن أحمد بن صالح التميمي ، عن أبيه أحمد بن صالح التميمي ، عن محمّد بن حاتم القطّان ، عن حمّاد بن عمرو ، عن جعفر بن محمّد ، عن أبيه ، عن جدّه ، عن علي بن أبي طالب عليه السلام ، ومحمّد بن علي الشاه ، عن أبي حامد ، عن أبي يزيد ،عن محمّد بن أحمد بن صالح التميمي ، عن أبيه ، عن أنس بن محمّد بن أبي مالك ، عن أبيه ، عن جعفر بن محمّد عليه السلام ، عن آبائه ، عن النبيّ صلّىٰ اللّه عليه ، وكلاهما مجهول ، وحمّاد هذا مهمل .

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٧٣ الرقم ٧٠٥ .

(٢) اثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : الشاط . وقد ذكر في النسختين : الورد ، أو بهرود ، أو طارود ، أو بمروالرود ، أو البردود ، والظاهر أن هذا من الناسخ لعدم استطاعته أن يقرأ الجملة الصحيحة فوضع هذه الاحتمالات ، وما أثبتناه من مشيخة الصدوق .

وإلى حمّاد بن عيسى الجهني[1] ، أبوه ، عن سعد ، عن إبراهيم بن هاشم ، ويعقوب بن يزيد ، عنه ، وأبوه أيضاً ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه ، وكلاهما صحيح ، وله ثالث صحيح أيضاً ، ولكن في طريقه إلى زرارة ، وهو أبوه ، عن الحميري ، وعن العبيدي ، والحسن بن ظريف ، وعلي بن إسماعيل بن عيسى كلّهم ، عن حمّاد بن عيسى ، عن حريز ، عن زرارة ، وحمّاد ثقة من الستّة الأواسط[2] أيضاً .

وإلى حمّاد النوّا ، ابن ماجيلويه ، عن عمّه محمّد بن القاسم ، عن أبيه ، عن محمّد بن خالد البرقي ، عن محمّد بن سنان ، عن ابن مسكان ، عنه ، وفيه : ابن سنان وحمّاد مهمل .

وإلى حمدان بن الحسين ، علي بن حاتم إجازةً ، عن القاسم بن محمّد ، عنه ، وهو مجهول ، وكذا حمدان .

وإلى حمدان الديواني : أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه ، وهو كالصحيح ، وحمدان هذا مهمل .

وإلى حمران بن أعين مهمل .

وإلى حمزة بن حمران مولى بني شيبان الكوفي ، ابن الوليد رضي اللّه عنه ، عن الصفّار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عنه ، وهو صحيح

---

(١) في نسخة ش : الحلبي .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٧٣ الرقم ٧٠٥ .

كما في الخلاصة[١] ، وحمزة مجهول .

وإلىٰ حمزة بن عبدالله الجعفريّ مهمل .

وكذا حمزة بهذا العنوان ، ولعلّه هو حمزة بن محمّد الطيّار ، وحمزة هذا ممدوح ، ترحّم له الصادق عليه السلام .

فروىٰ[٢] هشام بن الحكم ومؤمن الطاق عنه عليه السلام أنه قال : (ما فعل ابن الطيّار ؟ فقالا : مات ، فقال عليه السلام : رحمه الله ولقّاه نضرة وسروراً ، فقدكان شديد الخصومة عنّا أهل البيت) .

وكذا إلىٰ حمزة بن محمّد ، وحمزة هذا مشترك .

وإلىٰ حيّان[٣] بن سدير ، أبوه وابن الوليد ، عن سعد والحميري جميعاً ، عن العبيدي ، عنه ، وابن الوليد رضي الله عنه ، عن [الصفّار][٤] عن عبدالصمد بن محمّد ، عنه ، وابن ماجيلويه عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه ، والأوّل صحيح ، والثاني مجهول بعبد الصمد ، فإنّ أقصىٰ ما ذُكر فيه : انه قمّي من أصحاب الهادي عليه السلام ، والثالث كالصحيح ، وحيّان ثقة واقف .

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ٢٨٠ ، الفائدة الثامنة .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج٢ ص ٦٣٨ الرقم ٦٥١ والرقم ٦٥٢ .

(٣) في نسخة ش : حنّان .

(٤) اثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : صفار.

الخاء

وإلى خالد بن أبي العلاء الخفّاف ، ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن[١] أبي عمير ، عنه ، وهو صحيح ، وخالد هذا مجهول ، وقيل : عاميّ ، لكن في تقريب[٢] ابن حجر : خالد بن طهمان الكوفي[٣] ، وهو أبو العلاء الخفّاف مشهور بكنيته ، صدوق ، رمي بالتشيّع ، ثمّ اختلط بالخامسة ، وفي مختصر[٤] الذهبي : صدوق شيعي ، ثم الثابت في كتب الرجال الخاصّة والعامّة ، انمّا هو خالد أبو العلاء ، وهو خالد بن طهمان ، أو العلاء الخفّاف كما سمعت ، فلعلّ كلمة «ابن» من سهو القلم .

وإلى خالد بن الحجاج مهمل ، وخالد هذا فربّما ظهر من ترجمة أخيه توثيقه ، وهو ممّن يروي عنه عبدالله بن مسكان .

وإلى خالد بن ماذا وزياد القلانسي ، أبوه ، عن الحميري ، عن محمّد بن عبد الجبار ، عن النضر بن شعيب ، عنه ، وهو مجهول ، بالنضر ، فإنه مهمل ، وخالد هذا ثقة .

وإلى خالد بن نجيح الجوان ، أبوه ، عن الحميري ، عن ابن عيسى ، عن

---

(١) أثبتناه من نسخة ش .

(٢) تقريب التهذيب (ابن حجر) : ج١ ص ٢١٤ الرقم ٤٣ .

(٣) في المصدر ، وهو خالد بن أبي خالد .

(٤) ميزان الاعتدال (الذهبي) : ج١ ص ٢٣٢ الرقم ٢٤٣٣ .

ابن أبي عمير ، عنه ، وهو صحيح ، وخالد هذا مجهول ، وإن كان هو الخوار فقد قال الكشي[١] : إنه من أهل الارتفاع .

الدال

وإلى داود بن أبي زيد ، أبوه ، عن سعد ، عن العبيدي ، عنه ، وهو صحيح إلّا أن يتوقّف في العبيدي ، وأمّا داود فإن كان هو النيسابوري ـ كما هو الظاهر ـ فثقة .

وإلى داود بن أبي[٢] يزيد ، أبوه ، عن سعد ، عن ابن عيسى ، عن عبّاس بن معروف ، عن أبي محمّد الحجّال ، عنه ، وهو صحيح ، كما في الخلاصة[٣] ، وأمّا داود هذا فهو ابن فرقد الثقة .

وإلى داود بن إسحاق ، ابن ماجيلويه ، عن محمّد بن أبي القاسم ، عن أحمد البرقي ، عن محمّد بن سنان ، عنه ، وفيه ، ابن سنان ، وداود هذا مهمل .

وإلى داود بن الحصين الأسدي ، أبوه وابن الوليد ، عن سعد ، عن الزيّات ، عن الحكم بن مسكين ، عنه ، وهو مجهول بالحكم .

نعم ذكر الشيخ في الفهرست[٤] : أنّ له كتاباً أخبره به ابن أبي جيد ، عن

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦١٨ الرقم ٥٩١ .

(٢) أثبتناه من نسخة ش .

(٣) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ٢٧٨ ، الفائدة الثامنة .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٦٨ الرقم ٢٦٧ .

ابن الوليد، عن الصفّار، عن أيوب بن نوح، عن العباس بن عامر، عنه، وهو طريق لابن الوليد إلىٰ داود صحيح، والصدوق يروي جميع روايات ابن الوليد عنه، فقد صحّح له إلىٰ داود الطريق[1]، وابن أبي جيد وان لم يُنصّ عليه بالتوثيق، إلّا أنّه شيخ إجازة مع أنهم صحّحوا الطريق وهو فيه.

وإلىٰ داود بن سرحان العطّار الكوفي، أبوه، وابن الوليد، عن سعد عن ابن عيسىٰ، عن البزنطي وعبدالرحمٰن بن أبي نجران، عنه، وهو صحيح، وداود هذا ثقة.

وإلىٰ داود الصرمي، ابن المتوكّل رضي الله عنه، عن سعد وعلي بن إبراهيم جميعاً، عن العبيدي، عنه، وفيه العبيدي، والصرمي مجهول.

وإلىٰ داود الضرير مهمل، وكذا داود.

وإلىٰ داود بن كثير الرقي، الحسين بن أحمد بن إدريس رضي الله عنه، عن أبيه، عن أحمد بن محمّد، عن عبدالله بن أحمد الرازي، عن جرير[2] بن صالح، عن إسماعيل بن مهران، عن زكريا بن آدم، عنه، وهو مجهول بجرير فإنه مهمل، وبالرازي فإنه لم يوثّق، بل الحسين، فإنّ أقصىٰ ما فيه الترضّي والمشيخة.

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلي): ص ٢٧٨، الفائدة الثامنة.

(٢) في نسخة ش: حريز.

وأما داود فقد رمي بالارتفاع ، لكن روي[1] عن الصادق عليه السلام أنه قال : (أنزلوا داود الرقي مني بمنزلة المقداد من رسول اللّه صلىٰ اللّه عليه وآله) .

وإلىٰ درست بن أبي منصور الواسطي ، أبوه ، عن سعد ، عن ابن عيسىٰ ، عن الحسن بن علي الوشا ، عنه ، وهو صحيح ، كما في الخلاصة[2] ، ودرست واقف .

الذال

وإلىٰ ذريح بن يزيد بن محمّد المحاربي ، أبوه رضي اللّه عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عنه ، وأبوه عن عليّ ، عن أبيه ، عن الحسن بن محبوب ، عن صالح بن رزين ، عنه .

والأوّل كالصحيح ، لكن الصدوق[3] يروي جميع روايات ابن أبي عمير في الصحيح ، فيكون صحيحاً بهذا الاعتبار .

وأما الثاني ففيه صالح ، وليس فيه ، إلّا أنّ له أصلاً ، فإن أفاد ذلك مدحاً كان حسناً ، وذريح ثقة ، من أهل الأُصول ، روىٰ عنه ابن أبي عمير وغيره من الأجلاء .

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٠٤ الرقم ٧٥٠ .

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلي) : ص ٢٧٩ ، الفائدة الثامنة .

(٣) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج ١ ص ٤ .

الراء

وإلىٰ ربعي بن عبيد[١] الله بن الجارود الهمداني ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد والحميري جميعاً ، عن ابن عيسىٰ ، عن الحسين بن سعيد ، عن حماد بن عيسىٰ ، عنه[٢] ، وهو صحيح ، وربعي ثقة .

وإلىٰ رفاعة بن موسىٰ النخّاس ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير ، عنه وهو صحيح ، ورفاعة ثقة.

وإلىٰ روح بن عبدالرحيم ، جعفر بن علي بن الحسن بن علي بن عبدالله بن المغيرة الكوفي ، عن جدّه الحسن بن علي الكوفي ، عن الحسن بن علي بن فضّال ، عن غالب بن عثمان ، عنه ، وهو مجهول لمكان جعفر ، علىٰ أنّ غالب واقفي وإن كان ثقة ، غير أنّ الصدوق[٣] روىٰ جميع روايات ابن فضال في الصحيح ، وروح ثقة .

وإلىٰ رومي بن زرارة ، جعفر بن مسرور رضي الله عنه ، عن الحسين بن محمد بن عامر ، عن عمّه عبدالله بن عامر ، عن ابن أبي[٤] عمير ، عنه ، وفيه جعفر ، ولكن ترضّيه مع المشيخة ، ورومي هذا ثقة .

---

(١) في نسخة ش : عبد .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج ١ ص ٤ .

(٤) أثبتناه من نسخة ش .

وإلىٰ الرّيان بن الصلت ، أبوه ، وابن المتوكّل رضي اللّه عنه ، وابن ماجيلويه رضي اللّه عنه ، والحسين بن إبراهيم رضي اللّه عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه ، وهو كالصحيح ، وله آخر صحيح ، وذلك أنّ النجاشي[١] روىٰ كتابه[٢] في الصحيح عن الحميري ، عنه ، والصدوق[٣] يروي جميع روايات الحميري عنه في الصحيح والريّان هذا ثقة ، وفي بعض النسخ ابن شبيب ، وهو كذلك .

الزاء

وإلىٰ زرارة بن أعين ، أبوه ، عن الحميري ، عن العبيدي ، والحسين بن طريف ، وعلي بن إسماعيل بن عيسىٰ ، كلّهم عن حمّاد بن عيسىٰ ، عن حريز ، عنه ، وهو صحيح ، وزرارة من أجلّ الثقات .

وإلىٰ زرعة بن محمّد الحضرمي ، عن سماعة بن مهران ، أبوه رضي اللّه عنه ، عن سعد ، عن ابن عيسىٰ ، عن الحسين بن سعيد ، عن أخيه الحسن ، عن زرعة ، عن سماعة ، وهو صحيح ، وزرعة وسماعة ثقتان ، لكنهما واقفيان .

وإلىٰ زكريّا بن آدم القمّي ـ صاحب الرضا عليه السلام ـ محمّد بن زياد بن جعفر الهمداني ، عن علي بن إبراهيم ، عن أحمد بن إسحاق بن سعد ، عنه .

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٦٥ الرقم ٤٣٧ .

(٢) أثبتناه من نسخة ش .

(٣) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج ١ ص ٤٠ .

والظاهر أنّ أحمد هذا هو ابن إسحاق بن عبدالله بن سعد الثقة ، خاصّة أبي محمّد عليه السلام ، فنسب إلىٰ جدّه ، وهو صحيح ،كما في الخلاصة[١] ، وزكريّا ثقة .

وإلىٰ زكريّا الفيّاض أو النقاس مهمل .

وإلىٰ زكريّا بن مالك الجعفي ، الحسين بن أحمد بن إدريس رضي الله عنه ، عن أبيه ، عن محمد بن أحمد ، عن عليّ بن إسماعيل ، عن صفوان بن يحيىٰ ، عن عبدالله بن مسكان ، عن أبي العبّاس الفضل بن عبدالملك ، عنه ، وفي الحسين ليس إلّا الترضّي ، وعليّ بن إسماعيل ، وهو إما الدهقان صاحب العبّاس ، الزاهد ، الخيّر ، الفاضل ، أبو الميثمي ، الذي هو من وجوه متكلّمي الأصحاب ، أو ابن عمّار ، الذي هو من وجوه من روىٰ الحديث .

وكيف كان ، فهو حسن بناء علىٰ ظاهر الترضّي ، علىٰ أنّ الصدوق[٢] يروي جميع روايات محمّد بن أحمد بن يحيىٰ في الصحيح ، وزكريّا هذا مجهول .

وإلىٰ زكريّا النقاض ، أبوه ، عن محمّد بن يحيىٰ ، عن محمّد بن أحمد ، عن علي بن إسماعيل ، عن صفوان بن يحيىٰ ، عن عبدالله بن مسكان ، عن أبي

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ١٥ الرقم ٨ ، وفيه : ثقة كان وافد القمّيين ، روىٰ عن أبي جعفر عليه السلام وأبي الحسن عليه السلام ، وكان خاصّة أبي محمّد عليه السلام ، وهو شيخ القمّيّين ، رأىٰ صاحب الزمان عليه السلام .

(٢) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج ١ ص ٣ .

العبّاس ، الفضل بن عبدالملك ، عنه ، وليس فيه إلّا عليّ بن إسماعيل ، فيكون حسناً ، وأمّا زكريّا هذا فقد قال الصدوق[1] بعد ذكر الطريق إليه ، وهو زكريّا بن مالك الجُعْفي .

وإلىٰ الزهري محمّد بن مسلم بن شهاب ، أبوه رضي اللّه عنه ، عن سعد عن القاسم بن محمد الأصبهاني ، عن سليمان بن داود المنقري ، عن سفيان بن عيينة ، عنه ، وفيه القاسم ، وهو مجهول ، وكذا سفيان ؛ لاشتراكه ، لكن العلّامة[2] صحّح الطريق ، وهو فيه ، وأمّا الزهري فعاميّ .

وإلىٰ زياد بن سوقة ، أبوه ، عن سعد ، عن أيوب بن نوح ، عن ابن أبي عمير ، عنه ، وهو صحيح ، وزياد ثقة .

وإلىٰ زياد بن مروان القندي ، أبوه رضي اللّه عنه ، عن سعد ، عن العبيدي ، ويعقوب بن يزيد ، عنه ، وهو صحيح ، والقندي ضعيف ، من أركان الوقف .

وإلىٰ زيد الشحّام ، أبوه رضي اللّه عنه ، وابن الوليد رضي اللّه عنه ، عن سعد ، عن محمّد بن عبدالحميد ، عن أبي جميلة ، عنه ، وهو ضعيف بأبي جميلة ، لكن النجاشي[3] روىٰ كتاب الشحّام ، عن صفوان ، والصدوق[4]

---

(١) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج ٤ ص ٤٧١ ، من مشيخته .

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٩ ، الفائدة الثامنة.

(٣) رجال النجاشي(النجاشي) : ص ١٧٥ الرقم ٤٦٢ .

(٤) روضة المتقين (محمدتقي المجلسي) : ج ١٤ ص ١٥١ .

يروي جميع رواياته في الصحيح ، فإن صحّ طريق النجاشي صحّ للصدوق ، والشحّام ثقة .

وإلىٰ زيد بن علي ، أبوه رضي الله عنه ، وابن الوليد ، عن سعد ، عن أبي الجوزاء منبّه بن عبدالله ، عن الحسين بن علوان ، عن عمرو بن خالد ، عنه ، وهو ضعيف بالحسين ـ فإنّه عاميّ ـ وعمرو فإنه تبريّ ، وزيد رضي الله عنه .

السين

وإلىٰ سالم بن مكرم الجمّال أبي خديجة ، مرّ في الكنىٰ[1] .

وإلىٰ سدير بن حكيم بن صهيب الصيرفي ، أبوه ، عن سعد ، عن الزيّات ، عن الحكم بن مسكين ، عن عمر بن أبي نصر الأنماطي ، عنه ، وهو مجهول بالحكم ، وكذا سدير ، بل ربما رمي بالتخليط .

وإلىٰ السري مهمل ، وهو ضعيف ، ورد لعنه[2] .

وكذا إلىٰ سعد بن إسماعيل مهمل ، وكذا سعد ، لكنه ممّن يروي عن أبيه إسماعيل في أبواب شتّىٰ .

وكذا إلىٰ سعد بن سعد ، وسعد هذا ثقة .

وإلىٰ سعد بن ظريف الخفّاف ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد ، عن

---

(١) رقم الصفحة ٧٤ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٩٣ الرقم ٥٤٩ .

الهيثم بن أبي مسروق ، عن النهدي، عن الحسين بن علوان ، عن عمرو بن ثابت ، عنه ، وهو قويّ بالحسين ، فإنه وإن كان ثقة إلّا أنه عاميّ ، وقد كان شديد المحبّة والمودّة ، وربما قيل : إنه مستور غير مخالف ، وسعد هذا قال النجاشي[1] : إنّه صحيح الحديث ، وجاء فيه مايدلّ على مدحه ، لكن قال حمدويه[2] : إنّه ناووسيّ ، وضعّفه ابن الغضائري[3] .

وإلىٰ سعد بن عبدالله بن أبي خلف ، أبوه رضي الله عنه ، وابن الوليد ، عنه ، وهو صحيح ، وسعد ثقة جليل .

وإلىٰ سعدان بن مسلم ، ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن العبّاس بن معروف ، وأحمد بن إسحاق ، جميعاً ، عنه ، وهو صحيح ، وسعدان مجهول ، لكن روىٰ عنه الأجلّاء ، كصفوان ، والعبّاس ، وأحمد .

وإلىٰ سعيد بن إسماعيل مهمل ، وسعيد مجهول .

وإلىٰ سعيد بن عبدالله الأعرج الكوفي ، أبوه ، عن سعد ، عن ابن عيسىٰ ، عن البزنطي ، عن عبدالكريم بن عمرو ، عنه ، وهو موثّق بعبدالكريم ، لكن

---

(١) في رجال النجاشي لم يتعرّض لصحّة حديثه ، والظاهر وقع اشتباه من الناسخ ، أو من المؤلّف ، إذ أراد ان يقول : في رجال الشيخ الطوسي ، فقال : في النجاشي ، والصحيح ماورد في رجال الشيخ الطوسي : ص ٩٢ الرقم ١٧ ، حيث قال : وهو صحيح الحديث .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٤٧٦ الرقم ٣٨٤.

(٣) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٦ نسخة خطية.

ذكر الشيخ في الفهرست(١) : أنّ لسعيد هذا كتاباً يرويه صفوان ، وغيره ، روى جميع كتب صفوان ، ورواياته عن الصدوق(٢) في الصحيح ، عن صفوان ، فقد صحّ له طريق ، والنجاشي(٣) أيضاً روى كتابه بطريق صحيح ، عن صفوان ، عنه ، وهو مؤيّد ، وأمّا سعيد فثقة .

وإلى سعيد النقّاش ، ابن المتوكّل رضي الله عنه ، عن علي بن الحسين السعدآبادي ، عن أحمد البرقي ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان ، عنه ، وفيه ابن سنان ، وسعيد هذا مهمل .

وإلى سعيد بن سيّار العجلي ، الأعرج الحنّاط الكوفي ، ابن الوليد عن الصفّار ، عن ابن عيسى ، عن البزنطي ، عن المفضّل ، عنه ، وفيه المفضّل ، لكن صفوان ممّن يروي كتاب سعيد هذا ، فإنّ الشيخ في الفهرست(٤) روى كتاب سعيد هذا مع كتاب سعيد الأعرج ، عن صفوان ، عنه ، وقد عرفت أنّ الصدوق(٥) يروي جميع روايات صفوان في الصحيح .

وإلى سلمة بن تمام ـ صاحب أمير المؤمنين عليه السلام ـ مهمل ، كسلمة .

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٧٧ الرقم ٣١٣ .

(٢) روضة المتقين (محمّدتقي المجلسي) : ج ١٤ ص ١٥١ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٨١ الرقم ٤٧٧ .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٧٧ الرقم ٣١٢ ، وفيه : بن يسار .

(٥) روضة المتقين (محمّدتقي المجلسي) : ج ١٤ ص ١٥١ .

وإلىٰ سلمة بن الخطّاب البراوستاني ، أبوه ، وابن الوليد ، عن سعد ، عنه ، وهو صحيح ، وسلمة هذا ضعيف الحديث ، لكن روىٰ عنه الأجلّاء ، كسعد ، والعطّار ، والحميري ، والصفّار ، وأحمد بن إدريس .

وإلىٰ سليمان بن جعفر الجعفري ، ابن المتوكّل ، عن السعدآبادي ، عن أحمد البرقي ، عنه ، وأبوه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه ، وأبوه ، عن الحميري ، عن ابن عيسىٰ ، عن الحسين بن سعيد ، عنه ، والأوّل فيه السعدآبادي ، والثاني كالصحيح ، والثالث صحيح .

وإلىٰ سليمان بن حفص المروزي ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد ، عن أحمد البرقي ، عنه ، وهو صحيح كما في الخلاصة[1] ، وسليمان هذا إن كان ابن حفصويه فمجهول ، وربما وقع في العيون[2] مايدلّ علىٰ أنّه متكلّم خراسان ، وإلّا فمهمل .

وإلىٰ سليمان بن خالد البجلي الأقطع الكوفي ، أبوه ، عن سعد ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن ابن أبي عمير ، عن هشام بن سالم ، عنه ، وهو كالصحيح ، وسليمان ثقة ، قال : وكان خرج مع زيد بن عليّ عليه السلام ، فأفلت .

---

(١) لم يُذكر هذا الطريق في الخلاصة ، ولكن نفس هذا الطريق الصحيح ذكره صاحب روضة المتقين (محمدتقي المجلسي) : ج١٤ ص ١٣٨ .

(٢) عيون أخبار الرضا (الصدوق) : ج١ ص ١٧٩ ح ١

وإلىٰ سليمان بن داود المنقري ، المعروف بابن الشاذكوني ، أبوه ، عن سعد ، عن القاسم بن محمّد الأصبهاني ، عنه ، وهو ضعيف بالقاسم ، فانه القمّي المعروف بكاسولا ، وقد قال النجاشي[١] : لم يكن بالمرضي ، وسليمان هذا ضعّفه ابن الغضائري[٢] ، ووثّقه النجاشي[٣] ، لكنه قال : ليس بـالمتحقّق[٤] بنا .

وإلىٰ سليمان الديلمي ، أبوه ، وابن الوليد ، عـن سـعد ، عـن عـباد بـن سليمان ، عن محمّد بن سليمان ، عن أبـيه سـليمان الديـلمي ، وهـو ضـعيف بمحمّد ابنه ، فإنه مطعون عليه بالغُلوّ والكذب ، وكذلك أبوه .

وإلىٰ سليمان بن عمر الأحمر ، ابن الوليـد ، عـن الصـفّار ، عـن أحـمد البرقي ، عن أحمد بن علي ، عن عبدالله بن جِبِلّة ، عن علي بن شجرة ، عنه ، وهو مجهول بأحمد بن علي ، وسليمان كذلك .

وإلىٰ سماعة بن مهران ، أبوه ، عن علي بن إبـراهـيم ، عـن أبـيه ، عـن عثمان بن عيسىٰ العامري ، عنه ، وهو قويّ بعثمان ، فإنه وان كان واقفاً ، لكنه ثقة ، وسماعة كذلك .

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣١٥ الرقم ٨٦٣ .

(٢) الضعفاء (ابن الغضائري) ص ٦ نسخة خطّية .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٨٤ الرقم ٤٨٨ .

(٤) في نسخة ش : بالتحقيق.

وإلىٰ سويد القلاء ، ابن الوليد ، عن الصفّار ، والحسن[١] بن متيل ، عن الزيّات ، عن عليّ بن النعمان ، عنه ، وهو صحيح ، كما في الخلاصة[٢] ، وسويد هذا ثقة .

وإلىٰ سهل بن اليسع ، أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه ، وهو كالصحيح ، وسهل هذا[٣] ثقة.

وإلىٰ سيف التمّار ، ابن المتوكّل ، عن السعدآبادي ، عن أحمد البرقي ، عن الحسن بن محبوب ، عن الحسن بن رباط ، عنه ، ولا يخلو من جهالة ؛ لمكان السعدآبادي ، وابن رباط ، وسيف هذا ثقة ، فإنه ابن سليمان .

وإلىٰ سيف بن عميرة النَّخعي ، ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن ابن عيسىٰ ، عن علي بن سيف ، عن أخيه الحسين ، عن أبيه سيف بن عميرة ، وهو مجهول بالحسين بن سيف .

نعم روىٰ الشيخ[٤] كتاب سيف بطريق صحيح فيه الصدوق[٥] ، وهو : عدّة من أصحابنا ، عن الصدوق ، عن أبيه ، وابن الوليد ، عن سعد ، وابن[٦]

---

(١) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : الحسين .

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٨٠ ، الفائدة الثامنة .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٧٨ الرقم ٣٢٣ .

(٥) أثبتناه من نسخة ش .

(٦) في نسخة ش : عن ابن .

عيسىٰ ، عن علي بن الحكم ، عن سيف ، فصحّ للصدوق إليه طريق ، وسيف هذا ثقة .

الشين

وإلىٰ شعيب بن واقد ـ في المناهي ـ حمزة بن محمّد بن أحمد بن جعفر بن محمّد بن زيد بن علي بن الحسين عليه السلام ، عن أبي عبدالله عبدالعزيز بن محمّد بن عيسىٰ الأبهري ، عن أبي عبدالله محمّد بن زكريا الجوهري الغلابي البصري ، عنه ، وفيه حمزة العلوي ـ وهو مجهول الحال ـ وعبدالعزيز ، وهو مهمل ، وشعيب هذا مجهول .

وإلىٰ شهاب بن عبد ربّه ، أبوه ، عن سعد ، عن ابن عيسىٰ ، عن الحسن بن محبوب عنه ، وهو صحيح ، وشهاب ثقة .

الصاد

وإلىٰ صالح بن الحكم الأحول ، أبوه ، عن سعد ، عن الزيّات ، عن جعفر بن بشير ، عن حمّاد بن عثمان ، عنه ، وهو صحيح ، وصالح ضعيف .

وإلىٰ صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان بن[1] أبي ربيحة[2] ـ مولىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله ـ ابن المتوكّل رضي الله عنه ، عن السعدآبادي

---

(١) أثبتناه من نسخة ش .

(٢) أثبتناه من روضة المتقين : ج ١ ص ١٤٩ ، وفي النسختين : بيحة .

[عن أحمد البرقي ، عن أبيه ، عن محمّد بن سنان ، ويونس بن عبدالرحمٰن جميعاً ، عنه ، وفيه السعدآبادي][١] ، ومن الناس من يعتبره ؛ لما مرّ من تعليمه للزراري ، لكن في الفهرست[٢] : أنّ الصدوق روىٰ جميع كتب يونس ، ورواياته عن ابن الوليد[٣] ، عن سعد ، والحميري ، وعلي بن إبراهيم ، والصفّار ، كلهم ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن إسماعيل بن مرار وصالح بن السندي ، عن يونس ، وعن حمزة العلوي ، وابن ماجيلويه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إسماعيل ، وصالح ، عنه ، وفيه أيضاً : أنّ الصدوق[٤] قال : سمعت ابن الوليد يقول : كُتب يونس ـ التي هي بالروايات ـ كلّها صحيحة ، ويعتمد عليها ، إلّا ماينفرد به العبيدي عن يونس ، ولم يروِهِ غيره ، فإنه لا يعتمد عليه ، ولا [يُفتىٰ به][٥] .

وفي النجاشي[٦] : أن الصدوق روىٰ جميع روايات صالح ، عن أبيه ،

---

(١) اثبتناه من نسخة ش .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٨١ الرقم ٧٨٩ .

(٣) في المصدر : وعن أحمد بن محمّد بن الحسن ، عن أبيه ، عنه ، وأخبرنا بذلك ابن أبي جيد ، عن محمّد بن الحسن .

(٤) روضة المتقين (محمّدتقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٤٧٤ .

(٥) أثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : يقربه .

(٦) لم يتعرّض النجاشي لذكر صالح بن عقبة ، كما ذكره المؤلّف ، بل في مشيخة الصدوق : وما كان فيه عن صالح بن عقبة فقد رويته عن محمّد بن موسىٰ بن المتوكّل رضي الله عنه ، عن علي بن الحسين السعدآبادي ، عن أحمد بن محمّد بن خالد ، عن أبيه ، عن محمّد بن سنان ، ويونس بن =

وابن الوليد ، وابن ماجيلويه ، عن عليّ بن إبراهيم ، إلّا حديثاً واحداً من كتاب الشرائع في تحريم لحم البعير ، وصالح هذا ضعيف .

وإلىٰ الصباح بن سيابة ـ أخي عبدالرحمٰن بن سيّابه الكوفي ـ ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن الزيّات ، عن جعفر بن بشير ، عن حمّاد بن عثمان ، عنه ، وهو صحيح ، والصباح مجهول .

وإلىٰ صفوان بن مهران الجمّال ، ابن ماجيلويه رضي اللّه عنه ، عن عمّه محمّد بن أبي القاسم ، عن أحمد البرقي ، عن ابن أبي عمير ، عنه ، وأبوه ، عن العطّار ، عن محمّد بن أحمد بن يحيىٰ ، عن موسىٰ بن عمر ، عن عبداللّه بن محمّد الحجال ، عنه ، والأوّل صحيح ، وكذا الثاني إن كان موسىٰ بن عمر بن بزيع ، وصفوان ثقة ، وإلىٰ صفوان بن يحيىٰ ، أبوه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه ، وهو كالصحيح .

وصفوان ثقة ، لا يروي إلّا عن ثقة ، وقد أجمعت له العصابة.

الطاء

وإلىٰ طلحة بن زيد ، أبوه ، وابن الوليد ، عن ابن عيسىٰ ، عن محمّد بن يحيىٰ الخزاز ومحمّد بن سنان جميعاً ، عنه ، وهو صحيح ، وطلحة عـامّيّ، أو

= عبدالرحمٰن ، جميعاً عن صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان بن أبي ربيحة مولىٰ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله . روضة المتقين (محمّدتقي المجلسي) : ج ١٤ ص ١٤٩ .

تبري ، وفي باب[1] وصف الصلاة : (وسأل طلحة السلمي أبا عبدالله عليه السلام ...) الحديث ، ولايدري هل هو ابن زيد ، أو غيره ؟

العين

وإلىٰ عائذ بن حبيب الاحمسي ، أبوه رضي الله عنه وابن الوليد ، عن سعد والحميري جميعاً ، عن ابن عيسىٰ ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيّوب ، عن جميل ، عنه ، وهو صحيح ، وعائذ هذا[2] مجهول .

وإلىٰ عاصم بن حميد ، أبوه ، وابن الوليد ، عن سعد ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن عبدالرحمٰن بن أبي نجران ، عنه ، وهو كالصحيح ، وله في الفهرست[3] طريق إليه صحيح ، وذلك أنّ الشيخ روىٰ كتاب عاصم عن المفيد ، عن الصدوق ، عن ابن الوليد ، عن الصفّار ، وسعد ، عن محمّد بن عبدالحميد ، والسندي بن محمّد ، عنه ، وفيه أيضاً ـ وبهذا الإسناد ـ عن سعد والحميري ، عن أحمد بن محمّد ، عن عبدالرحمٰن بن أبي نجران ، عنه ، وعاصم هذا ثقة .

وإلىٰ عامر بن عبدالله بن جداعة الأزدي ، ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن الزيّات ، عن الحكم بن مسكين ، عنه ، وهو مجهول بالحكم ، وعامر هذا ثقة ،

---

(١) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج ص ٣١٢ ح ٩٢٨ .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٢٠ الرقم ٥٣٢ .

روىٰ الكشي[١] فيه : أنه من حواريّ الباقر عليه السلام ، وروىٰ[٢] عن الصادق عليه السلام أنه قال فيه وفي حجر بن زائدة : (لا غفر الله لهما) .

وإلىٰ عامر بن النباح ـ مؤذّن علي عليه السلام ـ مهمل ، كعامر .

وإلىٰ عامر بن نعيم القمّي ابن ماجيلويه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عنه ، وهو كالصحيح ، وفي الخلاصة[٣] صحيح ، وعامر هذا مجهول .

وإلىٰ عبّاس بن عامر القصباني ، أبوه ، عن عليّ بن الحسن بن عليّ الكوفي ، عن أبيه ، عنه ، وجعفر بن علي بن الحسن بن علي الكوفي ، عن جدّه الحسن بن عليّ ، عنه ، والأوّل مجهول بعليّ بن الحسن ، والثاني بجعفر ، وقد روىٰ[٤] الشيخ والنجاشي[٥] كتاب العبّاس بطريق صحيح ، والعبّاس هذا ثقة صدوق .

وإلىٰ العبّاس بن معروف ، ابن الوليد ، عن الصفّار ، عنه ، وأبوه ، عن سعد عن ابن عيسىٰ وأحمد البرقي جميعاً ، عنه ، وكلاهما صحيح ، والعبّاس هذا ثقة .

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج١ ص ٣٩ الرقم ٢٠ ، وفيه : عامر بن عبدالله بن جداعة .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج٢ ص ٧٠٨ الرقم ٧٦٤ .

(٣) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٨ ، الفائدة الثامنة .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١١٨ الرقم ٥١٧ .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٨١ الرقم ٧٤٤ .

وإلىٰ العبّاس بن هلال [الحسين][1] [بن إبراهيم ثـاثانة][2] رضـي اللّـه عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه ، وفيه الحسين][3] ، وهو مـهمل ، ليس فيه إلّا ترضّيه ، والعبّاس هذا مجهول .

وإلىٰ عبد الأعلىٰ ـ مولىٰ سام ـ ابن الوليد ، عن الحسن بن متيل ، عن الزيّات ، عن جعفر بن بشير ، عن خالد بن إسماعيل ، وفي بعض النسخ ابن أبي إسماعيل ، عنه ، وهو حسن بالحسن بن متيل ، وحكم في الخلاصة[4] بصحّته ، وقد حكم في غيره بذلك أيضاً ، مع وجود الحسن فيه ، وعبد الأعلىٰ ممدوح .

وإلىٰ عبدالحميد الأزدي ، ابن ماجيلويه ، عن عمّه محمّد بن أبي القاسم ، عن محمّد بن علي القرشي ، عن إسماعيل بن يسار ، عن أحمد بن حبيب ، عن الحكم الحنّاط ، عنه ، وفيه إسماعيل ، وهو مجهول ، وأحمد بن حبيب ، وهو مهمل ، ومحمد بن عليّ ، وهو مشترك بين الضعيف وغيره ، فكـان ضـعيفاً ، وعبد الحميد هذا ثقة .

وإلىٰ عبدالحميد بن عواض الطائي ، أبوه ، عن العطّار ، عن محمد بـن

---

(١) اثبتناه من روضة المتقين (محمّد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ١٥٦ ، وفي النسخة المعتمدة ونسخة ش : الحسيني .

(٢) في المصدر عن نسختين : تاتانه وناتانة .

(٣) اثبتناه من المصدر ، وهو روضة المتقين ونسخة ش .

(٤) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٨ ، الفائدة الثامنة .

أحمد بن عمران بن موسىٰ ، عن الحسن بن علي بن(١) النعمان ، عن أبيه ، عنه ، وقد حكم في الخلاصة(٢) بصحّته ، مع أنّ فيه محمّد بن أحمد ، وهو مجهول ، ولا منافاة ، فكم من مجهول عندنا، معلوم [عند](٣) غيرنا ، ولاسيّما مثله في طول الباع ، وعبدالحميد هذا ثقة .

وإلىٰ عبدالرحمٰن بن أبي عبدالله البصري ، أبوه ، عن سعد ، عن أيوب بن نوح ، عن ابن أبي عمير ، وغيره ، وهو صحيح ، وعبدالرحمٰن ثقة.

وإلىٰ عبدالرحمٰن بن أبي نجران ، ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن ابن عيسىٰ ، عنه ، وهو صحيح ، وعبدالرحمٰن ثقة(٤) .

وإلىٰ عبدالرحمٰن بن الحجّاج البَجَلي ، الكوفي ، أحمد بن محمّد بن يحيىٰ العطّار ، عن أبيه ، عن ابن عيسىٰ ، عن ابن أبي عمير ، والحسن بن محبوب جميعاً ، عنه ، وقد صحّحه في الخلاصة(٥) ، مع أنّ فيه أحمد بن العطّار ، وليس فيه إلّا ترضّيه ، وهو أعلم بمكانه ، وقد حكم(٦) بالصحّة في غير

---

(١) أثبتناه من نسخة ش .

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٨١ ، الفائدة الثامنة .

(٣) لم ترد في النسختين .

(٤) في نسخة ش : ثقة ثقة .

(٥) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٨ ، الفائدةالثامنة ، وفيه : عبدالرحمٰن بن الحجاج العجلي الكوفي .

(٦) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٦ ، الفائدة الثامنة .

هذا ، وهو فيه ، وعبدالرحمٰن هذا ثقة ، من السفراء ، وقد شهد له أبو الحسن عليه السلام بالجنّة ، وما روي في الضعيف من قوله عليه السلام ـ وقد ذكر يوماً ـ : (إنّه لثقيل[١] على الفؤاد) ، فلعلّه لمكان اسمه .

وإلىٰ عبدالرحمٰن بن كثير الهاشمي ، ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن عليّ بن حسّان الواسطي ، عنه ، وهو ضعيف بعليّ بن حسّان ، وكذلك عبدالرحمٰن .

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج٢ ص ٧٤٠ الرقم ٧٢٩ ، وقد استظهر بعض المحقّقين ذمّه من هذه العبارة ، ولكن العكس هو الصحيح لأمرين :

أحدهما : ما ذكره المحقّق الأعرجي في المتن من ضعف السند .

وثانيهما : ما ذكره الشيخ المامقاني في تنقيحه ج٢ ص ١٤٢ قائلاً : وجّهوا ذلك بوجوه :

أحدها :أنه ثقيل على فؤاد المخالفين ،كما يشهد به قوله في رواية الكشي المزبورة : (يا عبدالرحمٰن كلّم أهل المدينة ، فإنّي أحبّ أن يرىٰ في رجال الشيعة مثلك) .

ثانيها : أن يراد به ثقل هاتين الكلمتين ، لأنّ عبدالرحمٰن هو اسم ابن ملجم ألجمه الله بلجام من نار ، حتّىٰ قيل : إنّ التسمية به مكروهة ، والحجّاج عرف به وهو عدوّ أهل البيت ، وقاتل ذريّتهم عليهم السلام ، وعليه اللعنة .

ثالثها :أنه بمعنىٰ موقّر ومعظّم في القلوب أو في قلبي ، والشاهد على ذلك ما في مشيخة الفقيه من قوله : وكان موسىٰ عليه السلام إذا ذكر عبدالرحمٰن هذا قال : (إنه لثقيل في الفؤاد) والمشعر بذلك ، قال المجلسي الأوّل رحمه الله في روضة المتقين ج ١٤ ص ١٦١ : موقّر في القلوب أو في قلبي ، ويمكن أن يكون المراد أنه كان يعظم أبا الحسن عليه السلام ، والظاهر : أنه مدح لازم ، كما توهّم بخلاف ما لو قيل على الفؤاد ، ثمّ نقل حديث ابن ناجية ، ثم قال : ويمكن أن يكون تبديل «في» بـ«على» من النساخ .

وإلىٰ عبدالرحيم القصير الأسدي الكوفي ، جعفر بن عليّ بن الحسن بن عليّ بن عبدالله بن المغيرة الكوفي ، عن جدّه الحسن بن عليّ ، عن العبّاس بن عامر القصبائي[١] عنه ، وهو مجهول بجعفر ، وكذا عبدالرحيم .

وإلىٰ عبدالصمد بن بشير[٢] ، ابن الوليد ، عن الحسن بن متيل الدقّاق ، عن الزيّات ، عن جعفر بن بشير ، عنه ، وهو حسن بالحسن بن متيل ، لكن العلّامة[٣] عدّه صحيحاً ، وعبدالصمد ثقة ثقة .

وإلىٰ عبدالعظيم بن عبدالله الحسني ، ابن المتوكّل ، عن السعدآبادي ، عن أحمد البرقي ، عنه ، وعليّ بن أحمد بن موسىٰ ، عن محمّد بن أبي عبدالله الكوفي ، عن سهل بن أبي زياد الآدمي ، عنه ، والأوّل مجهول أو حسن ، والثاني فيه سهل ، وأمّا عبدالعظيم فقال الصدوق[٤] : وكان مرضيّاً ، وقد روىٰ الشيخ[٥] والنجاشي[٦] كتابه بطريقين آخرين غير هذين كلّ بطريق .

وإلىٰ عبدالكريم بن عتبة الهاشمي ، أبوه ، عن سعد ، عن ابن عيسىٰ ، عن البزنطي ، عن عبدالكريم ، عن عمر الخثعمي ، عن ليث المرادي ، عنه ، وهو

---

(١) في نسخة ش : القصباني .

(٢) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : الصمداني .

(٣) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٩ ، الفائدة الثامنة .

(٤) روضة المتقين (محمّد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ١٦٣ .

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٢١ الرقم ٥٣٧ .

(٦) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٢٤٧ الرقم ٦٥٣ .

قويّ بعبدالكريم الخثعمي ، فإنه وإن كان ثقة[(١)] ، لكنه واقف[(٢)] ، [وعبدالكريم الهاشمي ثقة][(٣)] .

وإلىٰ عبدالكريم بن عمرو ، أبوه ، وابن الوليد ، عن سعد ، عن ابن عيسىٰ ، عن البزنطي ، عنه ، وهو صحيح ، وعبدالكريم ثقة ، واقف ، كما مرّ .

وإلىٰ عبدالله بن أبي يعفور ، أحمد بن محمّد بن يحيىٰ[(٤)] العطّار [رضي الله عنه ، عن سعد ، عن أحمد البرقي ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن حمّاد بن عثمان ، عنه ، وقد صحّحه العلّامة[(٥)] مع اشتماله علىٰ أحمد العطّار][(٦)] ، وليس فيه إلّا ترضّيه ، وابن أبي يعفور ثقة جليل .

وإلىٰ عبدالله بن بكير ، أبوه رضي الله عنه ، عن الحميري ، عن ابن عيسىٰ ، عن الحسن بن[(٧)] عليّ بن فضّال ، عنه ، وليس فيه إلّا ابن فضّال ، وهو الثقة العابد ، وكان خصّيصاً بأبي الحسن الرضا عليه السلام ، ورجوعه وإن ظهر عند الموت ، لكنه يعرب عن سبق وذلك انه لمّا سئل عن عبدالله قال : ما

---

(١) في نسخة ش: ثقة ثقة .

(٢) في نسخة ش : كما مر .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) في نسخة ش : عن .

(٥) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٧ ، الفائدة الثامنة .

(٦) لم ترد في نسخة ش .

(٧) أثبتناه من نسخة ش .

وجدنا له في الكتب شيئاً ، وابن بكير ثقة فَطَحيّ من الستّة الأواسط[1] .

وإلىٰ عبدالله بن جِبِلّة ، أبوه ، وابن الوليد ، وابن المتوكّل عنهم ، عن الحميري ، عن محمّد بن عبدالجبار ، عنه ، وهو صحيح ، وابن جِبِلّة ثقة واقف .

وإلىٰ عبدالله بن جعفر بن جامع الحميري ، أبوه وابن الوليد ، وابن المتوكّل ، عنه ، وهو صحيح ، وعبدالله ثقة جليل .

وإلىٰ عبدالله بن جندب ، ابن ماجيلويه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عنه ، وهو كالصحيح ، وعبدالله ثقة .

وإلىٰ عبدالله بن الحكم ، الحسين بن أحمد بن إدريس ، عن أبيه ، عن محمّد بن أحمد بن يحيىٰ ، عن سهل بن زياد ، عن سفيان الجريري[2] ، عن أبي عمران الأرمني ، عنه ، وأبوه ، وابن الوليد ، عن أحمد بن إدريس ، عن محمّد بن حسّان ، عن أبي عمران موسىٰ بن رنجويه الأرمني ، عنه ، وكلاهما ضعيف : فالأوّل بسهل ، والأرمني ، والثاني بابن حسّان ، والأرمني ، وعبدالله ضعيف .

وإلىٰ عبدالله بن حمّاد الأنصاري ، ابن المتوكّل ، عن السعدآبادي ، عن أحمد البرقي ، عن أبيه ، عن محمّد بن سنان ، عنه ، وفيه ابن سنان ، وعبدالله مجهول .

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٧٣ الرقم ٧٠٥ .

(٢) في نسخة ش : الجوهري .

وإلىٰ عبدالله الرافقي[١] ـ وفي بعض النسخ الواقفي ـ مهمل كعبدالله .

وإلىٰ عبدالله[٢] بن سليمان ، ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن صفوان بن يحيىٰ ، ومحمّد بن أبي عمير جميعاً عنه ، وهو صحيح ، وعبدالله وإن كان مجهولاً ، لكن له أصل يرويه صفوان وابن أبي عمير[٣] .

وإلىٰ عبدالله بن سنان ، أبوه ، عن الحميري ، عن أيّوب بن نوح ، عن محمّد بن أبي عمير ، عنه ، وهو صحيح ، وعبدالله ثقة .

وإلىٰ عبدالله بن عجلان مهمل ، وعبدالله ورد[٤] فيه عن الصادق عليه السلام خبر يدلّ علىٰ مكانه .

وكذا إلىٰ عبدالله بن عمر مهمل ، والظاهر أنه ابن عمر بن الخطاب ، وهو معلوم الحال .

وإلىٰ عبدالله بن فضالة ، ابن المتوكّل ، عن السعدآبادي ، عن أحمد البرقي ، عن أبيه ، عن محمّد بن سنان ، عن بندار بن حمّاد ، عنه ، وفيه ابن سنان ، وعبدالله مجهول .

وإلىٰ عبدالله بن القاسم ، الحسين بن أحمد بن إدريس رضي الله عنه ، عن أبيه ، عن محمّد بن أحمد بن يحيىٰ ، عن أبي عبدالله الرازي ، عن

---

(١) في نسخة ش : الرافعي .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) في نسخة ش : رحمه الله ثقة .

(٤) رجال الكشي (الكشيّ) : ج ٢ ص ٥١٢ الرقم ٤٤٣ و ٤٤٤ .

عبدالله بن أحمد ، عن محمّد بن خشنام الأصبهاني ، عنه ، وهو مجهول ؛ لاشتماله على مجهول ومهمل ، وعبدالله هذا ضعيف .

وإلى عبدالله بن لطيف التفليسي ، جعفر بن محمّد [بن][1] مسرور رضي الله عنه ، عن الحسين بن محمّد بن عامر ، عن عمّه عبدالله بن عامر ، عن ابن أبي عمير ، عنه ، وفيه جعفر ، وهو مهمل ليس فيه إلّا ترضّيه ، وعبدالله هذا مهمل أيضاً .

وإلى عبدالله بن محمّد الجعفي ، أبوه ، عن سعد ، عن الزيّات ، عن جعفر بن بشير ، عنه ، وهو صحيح ، وعبدالله ضعيف .

وإلى عبدالله بن محمّد الحضرمي ، تقدم في الكنى[2] في أبي بكر ، فإنّها كنيته .

وإلى عبدالله بن مسكان ، أبوه ، وابن الوليد ، عن العطّار ، عن الزيّات، عن صفوان بن يحيى ، عنه ، وهو صحيح ، وعبدالله هذا ثقة جليل ، من الستّة الأواسط[3].

وإلى عبدالله بن المغيرة الكوفي ، جعفر بن محمّد الكوفي رضي الله عنه ، عن جدّه الحسن بن عليّ ، عن جدّه عبدالله بن المغيرة ، وأبوه ، عن

---

(١) اثبتناه من المصدر .

(٢) راجع ص ٦٧.

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٧٣ الرقم ٧٠٥ .

عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه ، وابن الوليد ، عن الصفّار ، عن إبراهيم بن هاشم وأيّوب بن نوح ، عنه ، والأوّل لا يخلو من جهالة ، والثاني كالصحيح ، والثالث صحيح ، وعبدالله هذا[١] ثقة من الستّة[٢] الأواخر .

وإلىٰ عبدالله بن ميمون القدّاح المكّي ، أبوه ، وابن الوليد ، عن سعد ، عن إبراهيم بن هاشم ، عنه ، وأبوه ، وابن المتوكّل ، وابن ماجيلويه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه ، وكلاهما كالصحيح ، وعبدالله ثقة .

وإلىٰ عبدالله بن يحيىٰ الكاهلي ، أبوه ، عن سعد ، عن ابن عيسىٰ ، عن البزنطي ، عنه ، وهو صحيح ، والكاهلي ممدوح ، وله آخر كالصحيح ؛ وذلك أن الشيخ في الفهرست[٣] يروي عن المفيد ، عن الصدوق ، عن أبيه ، وحمزة بن محمّد ، ومحمّد بن علي ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عنه .

وإلىٰ عبدالمؤمن بن القاسم الأنصاري ، أبوه ، عن سعد ، عن الزيّات ، عن الحكم بن مسكين ، عن أبي كهمش ، عنه ، وهو مجهول بالحكم ، وأبي كهمش ، وعبدالمؤمن ثقة .

وإلىٰ عبدالملك بن أعين ، ابن ماجيلويه ، عن عمّه محمّد بن أبي القاسم ،

---

(١) في نسخة ش : هو .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٠ الرقم ١٠٥٠ .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٠٢ الرقم ٤٣٠ .

عن أحمد البرقي ، عن أبيه ، عن يونس بن عبدالرحمٰن ، عنه ، وهو صحيح ، وعبد الملك ممدوح ، وزار الصادق[1] عليه السلام قبره بالمدينة مع أصحابه ، وكنيته أبو ضريس .

وإلىٰ عبدالملك بن عتبة الهاشمي ، أبوه ، عن سعد ، عن الزيّات ، عن الحسن بن علي بن فضّال ، عن محمّد بن أبي حمزة ، عنه ، وهو قويّ بابن فضّال ، بل صحيح ؛ لرجوعه قبل الموت ، وعبدالملك هذا ثقة .

وإلىٰ عبدالملك بن عمرو الأحول الكوفي ، أبوه ، عن سعد ، عن الزيّات ، عن الحكم بن مسكين ، عنه ، وهو مجهول بالحكم ، وعبدالملك ممدوح .

وإلىٰ عبدالواحد بن محمّد بن عبدوس ، المشافهة ؛ فانه قال : فقد رويته عنه ، ثمّ الذي اتّفقت عليه نسخ أصل[2] الكتاب قبل باب بدء النكاح ، عبدالواحد محمّد بن عبدوس بدون لفظ ابن قبل محمّد ، ومحمّد هذا روىٰ عن العسكري ، علىٰ ما في الاستبصار[3] في باب أنه لا تجوز الوصيّة بأكثر من الثلث .

وإلىٰ عبدالواحد بن المختار الأنصاري ، مهمل ، وعبدالواحد لايخلو من مدح .

---

(١) روضة المتقين (محمّد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ١٧٨ .

(٢) أثبتناه من نسخة ش .

(٣) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ٤ ص ١٢٣ ح ١٨ .

وإلىٰ عبيد بن زرارة ـ وربما جاء بعنوان عبيدالله ـ أبوه ، عن سعد ، عن الزيّات ، عن الحكم بن مسكين ، عنه ، فهو مجهول لكن روىٰ النجاشي[١] كتاب عبيد هذا بطريق صحيح ، وعبيد هذا ثقة .

وإلىٰ عبيدالله الرافقي ، جعفر بن محمّد بن مسرور رضي الله عنه ، عن الحسين بن محمّد بن عامر ، عن عمّه عبدالله بن عامر عن أبي أحمد محمّد بن زياد الأزدي ، عنه ، وليس فيه إلّا جعفر بن مسرور ، وأمّا محمّد بن زياد فهو ابن أبي عمير ، وعبدالله الرافقي مهمل .

وإلىٰ عبيد الله بن علي الحلبي ، أبوه وابن الوليد ، عن سعد والحميري جميعاً ، عن ابن عيسىٰ وأخيه عبدالله المعروف بنيان ، عن ابن أبي عمير ، عن حمّاد بن عثمان ، عنه ، وأبوه ، وابن الوليد ، وجعفر بن محمّد بن مسرور رضي الله عنه ، عن الحسين بن محمّد بن عامر ، عن عمّه عبيد[٢] الله بن عامر ، عن ابن أبي عمير ، عن حمّاد بن عثمان ، عنه ، وكلاهما صحيح ، وعبيد[٣] الله ثقة .

وإلىٰ عبيدالله بن الوليد الوصّافي ، ابن ماجيلويه ، عن العطّار ، عن ابن عيسىٰ ، عن ابن فضّال ، عنه ، وفيه ابن فضّال ، وابن ماجيلويه ، والأوّل من أجلّ الثقات ، والثاني لا يخلو من مدح ، فيكون قويّاً ، والوصّافي ثقة .

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٣٣ الرقم ٦١٨ .

(٢) في نسخة ش : عبد .

(٣) في نسخة ش : وعبيد .

وإلىٰ عثمان بن زياد ، عبدالواحد بن محمّد بن عبدوس العطّار النيشابوري ، عن عليّ بن محمّد بن قتيبة ، عن حمدان ، أو أحمد بن سليمان ، عن محمّد بن الحسين ، عن عثمان بن عيسىٰ ، عن عبدالصمد بن بشير ، عنه ، وفيه ابن عبدوس ، فإنه مهمل ، لكن [فيه][1] ترضية ، وفيه أيضاً عثمان بن عيسىٰ ، وعثمان هذا مجهول .

وإلىٰ العِدّة[2] ؛ حيث يقول عدّة من أصحابنا ،عن أبي عبداللّه عليه السلام ،كما في باب ما يستحبّ من الدعاء في كلّ صباح ومساء[3] ، والعدّة مجهولة .

وإلىٰ عقبة بن خالد مهمل ، وعقبة ممدوح .

وإلىٰ عطاء بن السائب ، الحسين بن أحمد بن إدريس ، عن أبيه عن محمّد بن أبي الصهبان ، عن أبي أحمد محمّد بن زياد الأزدي ، عن أبان الاحمر عنه ، وفيه أبان ، وهو وإن كان ناووسيّاً ، لكنه ثقة من الستّة الأواسط[4] ، وعطاء هذا مهمل .

---

(١) اضافة يقتضيها السياق ، وقد ترضىٰ عليه في المشيخة ، وكذلك في كتاب التوحيد : ص ٢٤٢ ح ٤ ، وكذلك عيون أخبار الرضا : ج ٢ ص ١٢١ ح ١ .

(٢) اصول الكافي (الكليني) : ج٢ ص ٥٢٢ح ٢ وص ٥٢٣ح ٨ وص ٥٢٤ح ١٠ وص ٥٢٦ح١٤ وص ٥٢٨ح ٢٠ وص ٥٢٩ ح٢٣ ، يراجع تفسير العِدّة في مجمع الرجال (للقهبائي) : ج٧ ص ٢٠٠ .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج٢ ص٦٧٣ الرقم ٧٠٥ .

وإلىٰ العلاء بن رزين ، أبوه ، وابن الوليد ، عن سعد والحميري جميعاً ، عن ابن عيسىٰ ، عن محمّد بن خالد ، عنه ، وأبوه وابن الوليد ، عن سعد والحميري جميعاً ، عن محمّد بن أبي الصهبان ، عن صفوان بن يحيىٰ ، عنه ، وأبوه ، عن علي بن سليمان الرازي الكوفي ، عن محمّد بن خالد ، عنه ، وابن الوليد عن الصفّار ، عن ابن عيسىٰ ، عن ابن فضّال ، والحسن بن محبوب ، عنه .

والأوّلان والرابع صحاح ، والثالث مجهول بعلي بن سليمان ، فإنه مهمل ، والعلاء ثقة .

وإلىٰ العلاء بن سيّابة ، أبوه ، عن سعد ، عن ابن عيسىٰ ، عن الحسن بن علي الوشا ، عن أبان بن عثمان ، عنه ، وفيه أبان ، وعدّه في الخلاصة[١] صحيحاً ، والعلاء هذا مجهول .

وإلىٰ العلاء بن الفضيل مهمل ، والعلاء ثقة ، وهو ابن الفضيل بن يسار .

وإلىٰ عليّ بن أبي حمزة ، ابن ماجيلويه ، عن العطّار ، عن الزيّات ، عن البزنطي ، عنه ، وهو حسن بابن ماجيلويه ، وربما عدّ صحيحاً ، وعليّ بن[٢] حمزة مشترك بين البطائني والثمالي الثقة ، ورواية البزنطي ـ من حيث إنه لا

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٨٠ ، الفائدة الثامنة .

(٢) في نسخة ش : أبي .

يروي إلّا عن ثقة ـ لا تعيّن الثاني ، فإنه وصفوان بن يحيىٰ ، ومحمّد بن أبي عمير ، ممّن يروون عن الأوّل كما عرفت ، بل الظاهر أنّ الرواية المعروفة إنّما هي عنه ، فإنه[١] صاحب الأصل المعروف بين الأصحاب ، وقد عدّه الشيخ[٢] فيمن عملت الطائفة بأخباره من الطوائف المنحرفة[٣] ، وذكر ما يدلّ علىٰ وثاقتهم ، فمن ثَمّ عدّ بعض المتأخّرين خبره في الموثّق ، وإن اشتهر عدّه في الضعاف ، وفي قول ابن الغضائري[٤] في ابنه الحسن : أبوه أوثق منه ، ما يدلّ علىٰ توثيقه .

وإلىٰ علي بن أبي راشد مهمل ، وعليّ هذا[٥] مسكوت عنه ، وإنّما ذكر فيه : أنّ له كتاباً صغيراً .

وإلىٰ علي بن أحمد بن أشيم ، ابن ماجيلويه ، عن عمّه محمّد بن أبي القاسم ، عن أحمد البرقي ، عنه ، وهو صحيح ، لكن ابن أشيم مجهول .

وإلىٰ علي بن إدريس ـ صاحب الرضا عليه السلام ـ ابن ماجيلويه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن إدريس بن زيد ، وعلي بن إدريس ، عن الرضا

---

(١) في نسخة ش : هو .

(٢) العدّة (الشيخ الطوسي) : ص ٥٦ ، وفيه : علي بن حمزة .

(٣) أي من الواقفيّة الذين وقفوا علىٰ الإمام الكاظم عليه السلام ، ولم يقولوا بإمامة الإمام الرضا عليه السلام .

(٤) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ٤ ، مخطوط.

(٥) لم ترد في نسخة ش .

عليه السلام ، وهو حسن ، وابن إدريس هذا مهمل ، ولكن وصفه بالصحبة ممّا ينوّه بشأنه ، ويكسبه مدحاً .

وإلىٰ علي بن أسباط ، ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن الزيّات ، عنه ، وهو صحيح ، وعليّ ثقة .

وإلىٰ عليّ بن إسماعيل الميثمي ، أبوه ، عن سعد ، عن الزيّات ، عن صفوان بن يحيىٰ ، عنه ، وهو صحيح ، وعليّ هذا ممدوح .

وإلىٰ عليّ[1] بن عقيل الكوفي ، ابن الوليد ، عن الحسن بن متيل الدقّاق، عن الزيّات ، عن أبي عبدالله الحكم بن مسكين ، الثقفي ، عنه ، وهو مجهول ، وكذلك عليّ .

وإلىٰ علي بن الهلال ، ابن ماجيلويه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه ، وهو حسن ، لكن للنجاشي[2] إلىٰ كتاب عليّ هذا طريق صحيح ؛ وذلك أنه رواه عن عبدالله[3] بن شاذان ، عن أحمد بن محمّد بن يحيىٰ العطّار ، عن أحمد بن أبي قتادة ، ومحمّد بن أحمد بن يحيىٰ بن عمران ، عنه ، بل في الفهرست[4] : أنّ الصدوق[5] أيضاً يروي جميع كتبه ورواياته عنه في

---

(١) في نسخة ش : ابن بجيل .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٧٨ الرقم ٧٣٠ .

(٣) في المصدر : أبو عبدالله بن شاذان .

(٤) لم يتعرّض له الشيخ الطوسي بهذه المواصفات .

(٥) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج ١ ص ٣ .

الصحيح ، إلّا ما كان فيها من تخليط ، وعليّ بن بلال ثقة .

وإلىٰ علي بن جعفر ، أبوه ، عن العطّار ، عن العمركي بن علي البرمكي البوفكي ، عنه ، عن أخيه موسىٰ ، عنه ، وابن الوليد ، عن الصفّار وسعد جميعاً ، عن ابن عيسىٰ ، والفضل بن عامر ، عن موسىٰ بن القاسم البجلي ، عنه ، عن أخيه[1] عليه السلام .

قال : وجميع كتب علي بن جعفر عليه السلام ، فقد رويتها بهذا الإسناد وكلاهما[2] صحيح ، وعليّ من أجلّ الثقات .

وإلىٰ عليّ بن حسّان الواسطي ، ابن الوليد رضي الله عنه ، عن الصفّار عنه ، وأبوه ، عن سعد ، عن الحسين بن موسىٰ الخشّاب ، عنه ، والأوّل صحيح، [والثاني مجهول بالخشّاب ، وعليّ ثقة .

وإلىٰ علي بن الحكم ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد ، عن ابن عيسىٰ ، عنه ، وهو صحيح][3] ، وأمّا عليّ فيوصف تارة بالكوفي ، وتارة بـالأنباري ، وأُخرىٰ بالنَّخَعي ، واقتصر الشيخ في الفهرست[4] علىٰ الاول ،فقال : علي بن الحكم الكوفي ، [ثقة جليل ، والكشي[5] علىٰ الثاني ، فقال : عليّ بن

---

(١) المراد به موسىٰ بن جعفر عليه السلام .

(٢) في النسخة المعتمدة : «كلاهما» بدون واو .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٨٧ الرقم ٣٦٦ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٤٠ الرقم ١٠٧٩ .

الحكم](١) الأنباري من أهل الأنبار، والنجاشي(٢) على الثالث، فقال: عليّ بن الحكم بن الزبير النَّخعي، وقد استظهر غير واحد من علماء الرجال المتأخّرين ـ كصاحب النقد(٣)، والإيجاز ـ أنه واحد، فإنّ الأنبار محلّة أو قرية بالكوفة، والنسبة إلى النَّخع، وكونه مولاهم، لا تأبىٰ النسبة إلى الكوفة، أو إلى موضع منها، ولذلك لم يذكر كلّ من الشيخ والنجاشي والكشي إلّا واحداً.

[نعم العلّامة(٤) في الخلاصة ذكرهما اثنين، وابن داود(٥) في كتابه ثلاثة، والظاهر ما رآه المتأخرون](٦)، وفي كلام النجاشي والشيخ ما يدلّ على ذلك أيضاً، وذلك أنّ النجاشي(٧) قال في ترجمة أبي شعيب المحاملي: كوفيّ، ثقة، من رجال أبي الحسن موسىٰ عليه السلام، مولىٰ عليّ(٨) بن الحكم بن الزبير الأنباري، وفي الخلاصة(٩) أيضاً ما يدلّ على ذلك، وصرّح الشيخ(١٠)

---

(١) لم ترد في نسخة ش.

(٢) النجاشي (النجاشي): ص ٢٧٤ الرقم ٧١٨.

(٣) نقد الرجال (التفريشي): ص ٢٣٤ الرقم ٨٧.

(٤) الخلاصة (العلّامة الحلّي): ص ٩٣ الرقم ١٤ وص ٩٨ الرقم ٣٣.

(٥) رجال ابن داود: ص ١٣٨ الرقم ١٠٤٤ والرقم ١٠٤٥ والرقم ١٠٤٦.

(٦) لم ترد في نسخة ش، وإنّما تأتي في ذيل هذا الاسم.

(٧) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٤٥٦ الرقم ١٢٤٠.

(٨) لم ترد في نسخة ش.

(٩) الخلاصة (العلّامة الحلّي): ص ١٨٧ الرقم ٥.

(١٠) رجال (الشيخ الطوسي): ص ٣٨٢ الرقم ٣٠.

في رجاله : بأنّ علي بن الحكم بن الزبير مولىٰ النَّخعي[١] كوفيّ ، فكان فيها دلالة علىٰ اتّحاد الثلاثة ، وإذا بان أنه واحد ، فعليّ بن الحكم الكوفي ثقة جليل ، كما في الفهرست[٢] .

وإلىٰ علي بن رئاب ، أبوه وابن الوليد ، عن سعد والحميري جميعاً، عن ابن عيسىٰ وإبراهيم بن هاشم جميعاً ، عن الحسن بن محبوب ، عنه ، وهو صحيح ، وعليّ ثقة .

وإلىٰ عليّ بن الريّان ، ابن ماجيلويه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه ، وهو حسن ، وفي الفهرست[٣] : عليّ ومحمّد ابنا الريّان ، لهما كتاب مشترك بينهما رويناه ، عن محمّد بن محمّد بن النعمان ، عن محمّد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عنهما ، فكان هذا طريق آخر للصدوق[٤] صحيح ، وأمّا عليّ هذا فهو ثقة من وكلاء الرضا عليه السلام .

وإلىٰ عليّ بن سعيد مهمل ، وأمّا علي بن سعيد فثلاثة : ابن سعيد المدائني ورد[٥] في أصحاب الإمام الرضا ، وابن سعيد المكاري

---

(١) في المصدر : النخع .

(٢) في نسخة ش : (نعم العلّامة في الخلاصة ذكرهما اثنين ، وابن داود في كتابه ثلاثة ، والظاهر مارآه المتأخّرون) ، وهذه هي العبارة المتقدّمة في النسخة المعتمدة ذكرت هنا في نسخة ش .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩٠ الرقم ٣٧٦ .

(٤) روضة المتقين (محمّد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ١٩٤ .

(٥) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٨٤ الرقم ٥٨ .

ورد[1] في أصحاب الإمام الكاظم ، وهما مجهولان ، وابن سعيد بن رزام القاشاني متأخر الطبقة ، يروي عن الزيّات وأحمد بن محمّد بن عيسىٰ ، وهو ثقة مأمون .

وإلىٰ عليّ بن سويد ، أبوه ، وابن الوليد ، عن سعد والحميري جميعاً ، عن عليّ بن الحكم ، عنه ، وهو صحيح ،كما في الخلاصة[2] ، وعليّ بن سويد هذا ثقة .

وإلىٰ عليّ بن عبدالعزيز ، أبوه ، عن سعد ، عن أحمد البرقي ، عن أبيه ، عن حمزة بن عبدالله ، عن إسحاق بن عمّار ، عنه ، وهو مجهول بحمزة ، وكذلك عليّ هذا .

وإلىٰ علي بن عطيّة الأصمّ الحنّاط الكوفي ، أبوه ، عن سعد ، عن ابن عيسىٰ ، عن عليّ بن حسّان ، عنه ، وعليّ بن حسّان ، مشترك بين الواسطي الثقة ، والهاشمي الغالي ، لكن ذكر العلّامة[3] وغيره : أن الهاشمي لا يروي إلّا عن عمّه ، فيكون الواقع ها هنا هو الواسطي رحمه الله ، فيصحُّ الطريق إلىٰ ابن عطيّة ، وابن عطية أيضاً ثقة .

وإلىٰ عليّ بن غراب ـ وهو ابن أبي المغيرة الأزدي ـ أبوه ، وابن الوليد ،

---

(١) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٥٦ الرقم ٤٥ .

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٨٠ ، الفائدة الثامنة .

(٣) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٣٣ الرقم ١٤ .

عن أحمد بن إدريس ، عن محمّد بن حسّان ، عن إدريس بن الحسن ، عنه ، وهو مجهول بإدريس بن الحسن المهمل ، بل ضعيف[١] لمكان ابن حسّان ؛ إذ الظاهر أنّ الرازي ضعيف وعليّ بن غراب مجهول .

وإلى عليّ بن المفضّل الواسطي ـ صاحب الرضا عليه السلام ـ أبوه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه ، وهو كالصحيح ، وعليّ هذا لا يخلو من مدح ؛ لمكان هذا الوصف .

وإلى عليّ بن محمّد الحصيني ، ابن ماجيلويه ، عن عمّه محمّد بن أبي القاسم ، عن محمّد بن علي الكوفي ، عن محمّد بن سنان ، عنه ، وفيه ابن سنان ، وعليّ هذا مهمل .

وإلى علي بن محمّد النوفلي ، ابن ماجيلويه ، عن أبيه ، عن أحمد البرقي ، عن أبيه ، عنه ، وهو كالصحيح ، والنوفلي هذا مجهول .

وإلى عليّ بن مطر ، أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمّد بن سنان ، عنه ، وفيه ابن سنان ، وعليّ هذا مهمل .

وإلى علي بن مهزيار ، أبوه ، عن العطّار ، عن الحسين بن إسحاق التاجر ، عنه ، وأبوه ، عن سعد والحميري جميعاً ، عن إبراهيم بن مهزيار ، عن أخيه عليّ ، وابن الوليد ، عن الصفّار ، عن العبّاس بن معروف ، عنه ، والأوّل

---

(١) اثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : الضعيف .

مجهول ؛ لمكان الحسين ، والثاني صحيح ، ولم[1] يُنص علىٰ توثيق إبراهيم ، لكن روىٰ الكشي[2] ما يدلّ علىٰ أنه وكيل ، وصرّح ابن طاووس[3] في ربيع الشيعة : بأنه من سفراء الصاحب عليه السلام ، والأبواب المعروفين ، الذين لا يختلف[4] الاثنا عشرية فيهم ، وتلك مكانة أعلىٰ من التوثيق ، ولذلك حكم العلّامة[5] بصحة الطريق إلىٰ بحر السقاء ، وهو فيه ، وأمّا الثالث فصحّته ظاهرة ، وأمّا علي هذا فثقة جليل ، من أجلّ الوكلاء .

وإلىٰ علي بن ميسر مهمل ، وعليّ مهمل .

وإلىٰ عليّ بن ميسرة ، أبوه ، عن سعد ، عن محمّد بن عيسىٰ ، عن الحسن بن علي الوشا ، عنه ، وفيه العبيدي ، وعليّ هذا مجهول .

وإلىٰ عليّ بن النعمان ، أبوه ، وابن الوليد ، عن سعد ، عن ابن عيسىٰ وإبراهيم بن هاشم جميعاً ، عنه ، وهو صحيح ، وعليّ ثقة .

وإلىٰ عليّ بن يقطين ، أبوه ، عن سعد ، عن ابن عيسىٰ ، عن الحسن بن علي بن يقطين ، عن أخيه الحسين ، عن أبيه علي بن يقطين ، وهو صحيح ، وعليّ ثقة جليل .

---

(١) في نسخة ش : وان لم .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج٢ ص ٨١٣ الرقم ١٠١٥ .

(٣) اعلام الورىٰ (الطبرسي) : ص ٤٤٤ ، وفي نسخة ش : ابن طاووس رحمه الله .

(٤) في نسخة ش : الشيعة .

(٥) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٩ ، الفائدة الثامنة .

وإلىٰ عمار بن مروان[1] ، ابنُ المتوكّل ، عن الحميري ، عن الزيّات ، عن الحسن بن محبوب ، عن أبي أيّوب الخزاز ، عنه وهو صحيح ، وعمّار هذا ثقة جليل ، فإنه مولىٰ بني ثوبان بن سالم .

وإلىٰ عمار بن موسىٰ الساباطي ، أبوه وابن الوليد ، عن سعد ، عن أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضّال ، عن عمر بن سعيد المدائني ، عن مصدّق بن صدقة ، عنه ، وهو قويّ بالفطحيّة الثقات ، وعمّار أيضاً كذلك ، وهؤلاء الأربعة لم يزالوا يروي اللاحق منهم عن السابق .

وإلىٰ عمرو بن أبي المقدام ، ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن الزيّات ، عن الحكم بن مسكين ، عنه ، وهو مجهول بالحكم ، وعمرو هذا كذلك ، قال الصدوق[2] : واسم أبي المقدام ثابت بن هرمز الحدّاد .

وإلىٰ عمر[3] بن جميع ، أبوه ، عن أحمد بن إدريس ، عن محمّد بن أحمد ، عن الحسن بن الحسن اللؤلؤي ، عن الحسن بن علي بن يوسف ، عن معاذ الجوهري عنه ، وهو مجهول بالجوهري ، مع أن ابن اللؤلؤي ممّن استثناه ابن الوليد علىٰ نوادر الحكمة ، لكن النجاشي[4] وثّقه ، وأمّا الحسن بن علي بن

---

(١) في نسخة ش : الكلبي .

(٢) روضة المتقين (محمّد تقي المجلسي) : ج١٤ ص ٢٠٦ .

(٣) في نسخة ش : عمرو .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٠ الرقم ٨٣ ، وفيه : الحسن بن الحسين اللؤلؤي .

يوسف فهو ابن بقاح[١] الثقة ، وأمّا ابن جميع فهو تبريّ ضعيف .

وإلىٰ عمرو بن خالد ، أبوه ، عن سعد ، عن الهيثم بن أبي مسروق ، عن الحسين بن علوان ، عنه ، وهو قويّ بالحسين بن علوان ، فانه عاميّ ثقة ، بل قيل : إنه مستور ، وعمرو هذا مجهول .

وإلىٰ عمرو بن سعيد الساباطي ، أحمد بن العطّار ، عن سعد ، عن أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضّال ، عنه ، وهو قويّ بأحمد بن الحسن ، فإنه من الفَطَحيّة الثقات ، وكذلك عمرو .

وإلىٰ عمرو بن شمر ، ابن المتوكّل ، عن السعدآبادي ، عن أحمد البرقي ، عن أبيه ، عن أحمد بن النضر[٢] الخزاز ، عنه ، وفيه السعدآبادي وعمرو ضعيف .

وإلىٰ عمرو بن أبي زياد ، أبوه ، عن سعد ، عن الزيّات ، عن الحكم بن مسكين ، عنه ، وهو مجهول بالحكم ، وعمر هذا ثقة .

وإلىٰ عمران بن أبي أيّوب[٣] ابن ماجيلويه عن العطّار ، عن الزيّات ، عن جعفر بن بشير ، عن حمّاد بن عثمان ، عنه ، وفيه ابن ماجيلويه ، وليس فيه إلّا ترضّيه ، لكن العلّامة[٤] حكم بصحّة الطريق وهو فيه ، وعمران ثقة .

---

(١) في نسخة ش : بقادح .

(٢) في نسخة ش : عمر .

(٣) لم ترد في نسخة ش .

(٤) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٨ ، الفائدة الثامنة .

وإلىٰ عمر بن أُذينة ، أبوه ، عن سعد ، عن ابن عيسىٰ ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن عمير ، عنه ، وهو صحيح ، كما في الخلاصة[١] ، وعمر هذا ثقة .

وإلىٰ عمر بن حنظلة ، الحسين بن أحمد بن إدريس ، عن أبيه ، عن محمّد بن أحمد بن يحيىٰ ، عن العبيدي ، عن صفوان بن يحيىٰ ، عن داود بن الحصين ، عنه ، وهو قويّ بداود ، فإنه واقف ثقة ، وعن الخلاصة[٢] : الحكم بصحّته ، ولا وجه له .

وأمّا عمر هذا فلم يُصرّح في كتب الرجال بتوثيقه ، ولكن جاء فيه : (إذن لا يكذب علينا) ، نعم وثّقه الشهيد الثاني ، ومدركه في ذلك علىٰ ما حكىٰ ولده في المنتقىٰ[٣] هذا الخبر ، وهو غير صالح لذلك إذ أقصاه نفي الكذب ، وهو لا يستلزم نفي سائر موجبات الفسق ، أو منافيات العدالة ، وبذلك تعقبه ، نعم فيه دلالة علىٰ قبول خبره ، فكان بمكانة خبر الثقة .

وإلىٰ عمر ـ أو عمرو ـ بن قيس[٤] أبوه وابن الوليد ، عن سعد ، عن أحمد البرقي ، عن أبيه ، عن محمّد بن سنان وغيره ، عنه ، وفيه : ابن سنان ، ولكنه مجبور بالعطف ، وعمر هذا تبريّ .

وإلىٰ عمر بن يزيد ، أبوه ، عن العطّار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٨ ، الفائدة الثامنة .

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٨ ، الفائدة الثامنة .

(٣) منتقى الجمان (الشيخ حسن العاملي) : ج١ ص١٩ .

(٤) في نسخة ش : الماصر .

أبي عمير وصفوان بن يحيىٰ ، عنه ، وأبوه ، عن الحميري ، عن محمّد بن عبدالحميد ، عن محمّد بن عمر هذا ، عن أخيه الحسين ، عنه ، وهو صحيح بالأوّل ، مجهول بالثاني ؛ لمكان محمّد ابنه ، وأمّا عمر نفسه فثقة .

وإلىٰ عمران الحلبي ، أبوه ، عن سعد ، عن الزيّات ، عن جعفر بن بشير ، عن حمّاد بن عثمان ، عنه ، ويكنىٰ أبا الفضل أو أبا اليقظان ، وهو صحيح ، وعمران ثقة .

وإلىٰ عيسىٰ بن أبي منصور ، ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن الزيّات ، عن جعفر بن بشير ، عن حمّاد بن عثمان ، عنه ، وهو صحيح ، وعيسىٰ هذا ثقة ، وقد روىٰ الصدوق[١] عن ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عن إبراهيم بن عبدالحميد ، عن عبدالله بن سنان ، عن ابن أبي يعفور ، قال : (كنت عند أبي عبدالله عليه السلام إذ أقبل عيسىٰ بن أبي منصور ، فقال لي : إذا أردت أن تنظر في الدنيا خياراً في الآخرة فانظر إليه) .

وإلىٰ عيسىٰ بن أعين ، أبوه ، عن محمّد بن أحمد بن عليّ بن الصلت ، عن أبي طالب عبدالله بن الصلت ، عن عبدالله بن المغيرة عنه ، وهو مجهول ، وأما محمّد بن أحمد ، فإنه مهمل ، وأمّا عيسىٰ بن أعين ، فهو مشترك بين الحريري الأسدي الثقة ، والشيباني المجهول الحال ، أخي زرارة ، غير أنّ الأوّل صاحب الكتاب الذي تروي عنه الرواة ، كمحمّد بن سماعة ، وعبدالله

---

(١) روضة المتقين (محمّد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٢١٣ .

ابن جبلّة ، ولعلّه لذلك استظهر صاحب الإيجاز الأوّل .

وإلىٰ عيسىٰ بن عبدالله الهاشمي ، ابن المتوكّل ، وعن العطّار ، عن محمّد بن عبدالله ، عنه ، عن عليّ بن عمر بن علي بن الحسين ، وقد صحّحه في الخلاصة[1] وتبعه في الإيجاز ، وتنظّر في ذلك الميرزا[2] وغيره ؛ لاشتراك محمّد بن عبدالله ، وهو في محلّه ، إلّا أن يتعيّن الثقة بأمر من الخارج ، وعيسىٰ هذا مجهول الحال .

وإلىٰ عيسىٰ بن يونس ، أحمد بن محمّد بن زياد بن جعفر الهمداني ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمّد بن سنان ، عن حمّاد بن عثمان ، عنه ، وفيه ابن سنان ، وعيسىٰ هذا مجهول .

وإلىٰ العيص بن القاسم ، ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن صفوان بن يحيىٰ ، عنه ، وهو صحيح ، والعيص ثقة .

الغين

وإلىٰ غياث بن إبراهيم ، أبوه ، عن سعد ، عن ابن عيسىٰ ، عن ابن بزيع ، عن محمّد بن يحيىٰ الخزّاز ، عنه ، وهو صحيح ، وغياث تبري ثقة .

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٨٠ ، الفائدة الثامنة .

(٢) منهج المقال (الاسترآبادي) : ص ٢٥٦ ، وفيه : والظاهر ان مافي الفهرست عن عيسى بن عبدالله الهاشمي هو هذا .

الفاء

وإلىٰ فضالة بن أيوب ، أبوه ، عن سعد ، عن ابن عيسىٰ ، عن الحسين بن سعيد ، عنه ، وابن الوليد ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عن ابن سعيد ، عنه ، وهو صحيح ، وفضالة ثقة .

وإلىٰ الفضل بن قرّة السمندي ، أبوه ، وابن المتوكّل ، عن السعدآبادي عن أحمد البرقي ، عن شريف بن سابق التغلبي ، عنه ، وهو مجهول بشريف ، والفضل ضعيف .

وإلىٰ الفضل بن شاذان ، عبدالواحد بن عبدوس النيشابوري العطّار، عن عليّ بن محمّد بن قُتيبة ، عنه ، وفيه ابن عبدوس ، وهو مهمل ، لكنّه ممّن يروي عنه الصدوق[١] مترضّياً ، وقال في العيون[٢] : وحديث ابن عبدوس عندي أصحّ ، وقد وصف العلّامة في التحرير[٣] الرواية ـ التي هو من رجالها ـ بالصحّة ، وهي الرواية المتضمّنة لإيجاب ثلاث كفّارات عمّن أفطر علىٰ

---

(١) عيون أخبار الرضا (الصدوق) : ج٢ ص ١٢١ ح ١ ، ٢ .

(٢) عيون أخبار الرضا (الصدوق) : ج٢ ص ١٢٧ ح ٢ .

(٣) لم نعثر عليه في كتاب الصوم من تحرير الأحكام للعلّامة الحلّي بهذا المعنىٰ ، بل إنّ الشهيد الثاني في المسالك قال : واعلم أنّ العلّامة في التحرير في باب الكفّارات شهد بصحّة الرواية ، وهو صريح في التزكية لعبدالواحد ، وإن كان قد قال في غيره من الكتب : إنه لا يحضره حاله ، وكيف كان فالعمل بها متعيّن مع اعتضادها بموثّقة سماعة . مسالك الأفهام في شرح شرائع الإسلام (الشهيد الثاني) : ج١ ص٥٦ .

محرّم ، وابن قتيبة وإن لم يُنصّ على توثيقه ، لكنه صاحب الفضل ، وروايته ممدوحة معتمد عليها .

وإلى الفضل بن عبدالملك ، أبي العبّاس البقباق ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد ، عن الزيّات ، عن جعفر بن بشير ، عن حمّاد بن عثمان ، عنه ، وهو صحيح ، والفضل ثقة .

وإلى الفضيل ، أو الفضل بن عثمان[١] ، ابن الوليد رضي الله عنه ، عن الصفّار ، عن العبيدي ، عن صفوان بن يحيى ، عنه ، وهو صحيح ، والفضل هذا ثقة[٢].

وإلى الفضيل بن يسار ؛ ابن المتوكّل رضي الله عنه ، عن السعدآبادي ، عن أحمد البرقي ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن عمر بن أُذينة ، عنه ، وفيه السعدآبادي ، لكنك عرفت أنّ للصدوق[٣] إلى البرقي وابن أبي عمير في جميع رواياتهما طريق صحيح ، مع أنه ربما عُدّ ممدوحاً ؛ لأخذ الكليني والزراري ـ أحد السفراء الممدوحين ـ عنه ، وأمّا الفضيل فثقة جليل ، قال الصدوق[٤] هاهنا :كان أبو جعفر عليه السلام إذا رآه قال : (بشّر المُخبتين) ،

---

(١) في نسخة ش : الاعور .

(٢) في نسخة ش : ثقة ثقة .

(٣) روضة المتقين (محمّد تقي المجلسي) : ج١٤ ص ٤١ وص ٢٣١ .

(٤) روضة المتقين (محمّد تقي المجلسي) : ج١٤ ص ٢٢٦ .

وذكر ربعي بن عبدالله ، عن غاسله[١] أنه قال : (إني لأُغسّل الفضيل وإنّ يده لَتسبقُني إلىٰ عورته ، قال : فخبرت بها[٢] أبا عبدالله عليه السلام ، فقال : رحم الله الفضيل بن يسار ، هو منّا أهل البيت) .

القاف

وإلىٰ القاسم بن يزيد[٣] بن معاوية العجلي ، ابنُ المتوكّل رضي الله عنه ، عن السعدآبادي ، عن أحمد البرقي ، عن أبيه ، عن محمّد بن سنان ، عنه ، وفيه ابن سنان ، والقاسم هذا ثقة .

وإلىٰ القاسم بن سليمان ، ابن الوليد رضي الله عنه ، عن الصفّار ، عن العبيدي ، عن النضر بن سويد ، عنه ، وهو صحيح ، والقاسم مجهول .

وإلىٰ قاسم الخيّاط مهمل ، كالقاسم .

وإلىٰ القاسم بن عروة ، أبوه رضي الله عنه ، عن الحميري ، عن هارون بن مسلم بن سعدان ، عنه ، وهو صحيح ، وما قيل في هارون : من أنّ له مذهباً [في الجبر][٤] والتشبيه غير قادح في وثاقته ؛ إذ لعلّ ذلك لروايته بعض أخبارهما ، والقاسم هذا لم يذكر بمدح ولا قدح ، غير أنّ له كتاباً يرويه عنه

---

(١) في المصدر: غاسل الفضيل .

(٢) في المصدر: بذلك .

(٣) في نسخة ش : بريد .

(٤) أثبتناه من نسخة ش .

الأجلّاء ، مثل : النضر وابن نهيك ، وابن سعيد ، والبرقي ، بل وجدنا العلّامة[(١)] رحمه الله يُصحّح السند وهو فيه ، ثمّ رأيت الفاضل المقدّس يحكي مدحه عن بعضهم .

وإلىٰ القاسم بن محمّد مهمل ، والقاسم مشترك بين جماعة لا[(٢)] موثّق فيهم إلّا ابن محمّد بن أبي بكر .

وإلىٰ القاسم بن يحيىٰ ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد ، والحميري ، جميعاً عن ابن عيسىٰ وإبراهيم بن هاشم جميعاً ، عنه ، وهو صحيح ، والقاسم ضعيف .

الكاف

وإلىٰ الكاهلي عبدالله بن يحيىٰ ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد ، عن ابن عيسىٰ ، عن البزنطي ، عنه ، وهو صحيح ، وأمّا الكاهلي فقد جاء فيه ما يتجاوز التوثيق[(٣)] ، فقد كان وجهاً عند الكاظم عليه السلام ، ووصّىٰ به ابن[(٤)] يقطين ، فقال له : (اضمن لي الكاهلي وعياله أضمن لك علىٰ الله الجنّة) ، وقال له ـ حين نعىٰ إليه نفسه وبكىٰ ـ : (أبشر فإنّك من شيعتنا ، وأنت إلىٰ خير) .

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٨٠ ، الفائدة الثامنة .

(٢) أثبتناه من نسخة ش .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج٢ ص ٧٤٥ الرقم ٨٤١ و ٨٤٢ .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

وإلىٰ كامل مهمل ، وكامل مشترك بين مجاهيل .

وإلىٰ كردويه الهمداني ، أبوه رضي الله عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه ، وهو كالصحيح ، وفي الخلاصة[(١)] صحيح ، وكردويه مهمل ، وربما قيل : إنه مسمع كردين ، وقيل عليه : إنّ مسمعاً بصريّ ، وهذا همداني .

وفيه : أنه لا منافاة ، بل النسبة[(٢)] إلىٰ القبيلة والبلد .

وقال العلّامة[(٣)] في المختلف في مسألة النجاسة التي لا يرد فيها : (كردويه لا أعرف حاله ، فإن كان ثقة فالحديث صحيح) .

وإلىٰ كليب بن معاوية الأسدي الصيداني ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد عن ابن عيسىٰ ، عن محمّد بن خالد ، عن فضالة بن أيّوب ، عنه ، وهو صحيح ، كما في الخلاصة[(٤)] ، وكليب ممدوح ، وإلىٰ كليب هذا مع أبي بكر الحضرمي ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد ، عن ابن عيسىٰ الزيّات ، عن عبدالرحمٰن الأصمّ ، عنهما ، وهو ضعيف بالأصمّ .

اللّام

وإلىٰ ليث المرادي مهمل .

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٧ ، الفائدة الثامنة .

(٢) أثبتناه من نسخة ش .

(٣) المختلف (العلّامة الحلّي) : ج١ ص٢١٧ .

(٤) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٨ وص ٢٨٠ ، الفائدة الثامنة .

الميم

وإلى مالك بن أعين الجهني ، أبوه رضي الله عنه ، عن عليّ بن موسى بن جعفر بن أبي جعفر الكميذاني ، عن ابن عيسى ، عن الحسن بن محبوب عن عمر بن أبي المقدام ، عنه ، وهو مجهول بعلي الكميذاني ، لكن الصدوق[(١)] يروي جميع روايات[(٢)] الحسن بن محبوب وكتبه ، وجميع روايات ابن عيسى وكتبه في الصحيح ، قال في الفهرست[(٣)] في الحسن بن محبوب : أخبرنا بجميع كتبه ورواياته عِدّة من أصحابنا ، عن أبي جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن الهيثم بن أبي مسروق ، ومعاوية بن حكيم ، وأحمد بن محمّد بن عيسى ، عن[(٤)] الحسن بن محبوب ، وقال[(٥)] في أحمد بن محمّد بن عيسى : وأخبرنا عِدّة من أصحابنا ، [عن أحمد ابن محمّد عن الحسن بن الوليد ، عن أبيه ، عن محمّد بن الحسن الصفّار ، وسعد جميعاً][(٦)] ، عن أحمد بن محمد بن عيسى.

نعم ، ابن أبي المقدام فيه قول ، وأمّا مالك هذا فمجهول ، ويكنى أبا

---

(١) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج١ ص٣.

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٤٦ الرقم ١٥١ .

(٤) في نسخة ش : و .

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٢٥ الرقم ٦٥ .

(٦) لم ترد في نسخة ش .

محمّد قال : وهو عربيّ كوفيّ ، وليس من آل سفيان .

وإلى مبارك العقرقوفي ، الحسين بن إبراهيم بن تاتانة رضي الله عنه ، عن علي بن إبراهيم[١] عن محمّد بن سنان ، عنه ، وفيه ابن سنان ، وابن تاتانة أيضاً مهمل ، ليس فيه إلّا ترضية ، ومبارك هذا ضعيف .

وإلى مثنّى بن عبدالسلام ، ابن الوليد رضي الله عنه ، عن الصفّار ، عن معاوية بن حكيم ، عن عبدالله بن المغيرة ، عنه ، وهو قويّ بمعاوية ، وأمّا المثنّى فقال فيه ابن فضّال[٢] وفي آخرين : كلّهم حنّاطون ، كوفيّون ، لابأس بهم ، وربما عُدّ ذلك توثيقاً .

وإلى محمّد بن أبي حمزة مهمل ، ومحمّد هذا مشترك بين الثمالي الثقة والتيملي المجهول ، ولعلهما واحد على أن يكون التيملي تصحيف الثمالي كما في النقد[٣] ، مع أنّ الثمالي هو صاحب الكتاب الذي يرويه ابن أبي عمير وغيره ، ولم يذكر للتيملي شيء .

وإلى محمّد بن أبي عمير ، أبوه رضي الله عنه ، وابن الوليد ، عن سعد ، والحميري[٤] ، عن أيوب بن نوح ، وإبراهيم بن هاشم ويعقوب بن يزيد ، ومحمد بن عبدالجبار جميعاً ، عنه ، وهو صحيح ، وابن أبي عمير من أجلّ

---

(١) في المصدر: عن علي بن إبراهيم عن أبيه .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٢٩ الرقم ٦٢٣ .

(٣) نقد الرجال (التفريشي) : ص ٢٨٣ الرقم ٢٧ .

(٤) في نسخة ش : جميعاً .

الثقات من الستّة الأواخر[١] .

وإلىٰ محمّد بن أحمد بن يحيىٰ بن عمران الأشعري ، أبوه وابن الوليد رضي الله عنه ، عن العطّار ، وأحمد بن إدريس جميعاً ، عنه ، وهو صحيح ، ومحمّد ثقة .

وإلىٰ محمّد بن إسحاق بن عمّار مهمل ، ومحمّد ثقة ، غير أنّ العلّامة[٢] حكىٰ في الخلاصة عن الصدوق[٣] : أنّه رماه بالوقف ، وفي إرشاد المفيد[٤] : أنّه من خاصّة الكاظم عليه السلام ، وثقاته ، وأهل الورع والعلم والفقه من شيعته ، وممّن روىٰ النصّ علىٰ الرضا عليه السلام .

وإلىٰ محمّد بن أسلم الجبلي ، ابن الوليد ، عن الحسن بن متيل ، عن محمّد بن حسّان الرازي ، عن محمّد بن زيد الزرائي[٥] ـ خادم الرضا عليه السلام ـ عنه ، وهو صحيح ، كما في الخلاصة[٦] ، والجبلي غالٍ ، فاسد المذهب .

وإلىٰ محمّد بن إسماعيل البرمكي ، عليّ بن أحمد بن موسىٰ ، ومحمّد بن

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٠ الرقم ١٠٥٠ .

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ١٥٨ الرقم ١٢٣ .

(٣) عيون أخبار الرضا (الصدوق) : ج ٢ ص ٢١٣ ح ٢٠ .

(٤) الارشاد (الشيخ المفيد) : ص ٣٠٤ .

(٥) في نسخة ش : الرزامي .

(٦) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٨١ ، الفائدة الثامنة .

أحمد السناني[١] ، والحسين بن إبراهيم بن أحمد[٢] بن هاشم المكتب رضي الله عنه ، عن محمّد بن أبي عبدالله الكوفي ، عنه ، وهو مجهول بعليّ بن أحمد والحسين بن إبراهيم ، فإنهما مهملان ، والسناني ـ المنسوب إلىٰ محمّد بن سنان ـ مجهول ، بل حكىٰ ابن داود[٣] عن ابن الغضائري : أنّ نسبه وحديثه مضطرب ، لكن قال : فانّ اجتماع هؤلاء في مرتبة يؤيّد الاعتماد ، وأمّا محمّد بن عبدالله فالظاهر أنّه محمّد بن جعفر بن عون الأسدي الثقة ، كما يظهر من النجاشي[٤] : والبرمكيّ ثقة .

وإلىٰ محمّد بن إسماعيل بن بزيع ، ابن الوليد رضي الله عنه ، عن الصفّار عن ابن عيسىٰ ، عنه ، وهو صحيح ، وابن بزيع ثقة .

وإلىٰ محمّد بن بجيل بن عقيل الكوفي ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد ، عن الهيثم بن مسروق ، عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن الحسن بن رباط ، عنه ، وهو صحيح ، كما في الخلاصة[٥] في ثوير ، وابن بجيل مجهول .

وإلىٰ محمّد بن جعفر أبي الحسين الأسدي الكوفي ، عليّ بن أحمد بن

---

(١) أثبتناه من نسخة ش ، وفي المعتمدة : السنائي .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) رجال ابن داود : ص ٣٠٠ الرقم ١١ ، وفيه : محمّد بن أحمد بن محمّد بن سنان .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٧٣ الرقم ١٠٢٠ .

(٥) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٨١ ، الفائدة الثامنة .

موسىٰ ، ومحمّد بن أحمد السناني والحسين بن إبراهيم بن هاشم [المؤدب][١] رضي اللّه عنه ، والكلام فيه كما مرّ في طريق البرمكي ، والأسدي ثقة ، يقال له : محمّد بن أبي عبداللّه .

وإلىٰ محمّد بن حسّان ، أبوه ، وابن الوليد رضي اللّه عنه ، والحسين بن أحمد بن إدريس جميعاً ، عنه ، وهو صحيح ، لكن ابن حسّان ضعيف .

وإلىٰ محمّد بن الحسن الصفّار ، ابن الوليد رضي اللّه عنه ، عنه ، وهما ثقتان .

وإلىٰ محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب الزيّات ، أبوه وابن الوليد رضي اللّه عنه ، عن سعد ، والحميري ، والعطّار ، وأحمد بن إدريس ، جميعاً عنه ، والكلّ ثقات أجلّاء ، وقال : واسم أبي الخطّاب زيد .

وإلىٰ محمّد بن حكيم ، أبوه رضي اللّه عنه ، عن الحميري ، عن أحمد البرقي ،عن حمّاد بن عيسىٰ ، عن حريز[٢] ، عنه ، وهو صحيح ،كما في الخلاصة[٣] ، ومحمّد هذا مجهول لاشتراكه .

وإلىٰ محمّد بن حمران ، أبوه رضي اللّه عنه ، عن سعد ، عن يعقوب بن

---

(١) اثبتناه من روضة المتقين (محمّد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٢٣٨ ، وفي النسخة المعتمدة : المؤذن المكتب .

(٢) في نسخة ش : وحريز .

(٣) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٨٠ ، الفائدة الثامنة .

يزيد عن[١] ابن أبي عمير ، عنه ، وهذا طريق مشترك بينه وبين جميل بن درّاج ، وله إليه آخر مختصّ به ، وهو : أبوه رضي اللّه عنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عنه ، وآخر وهو : ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن أيّوب بن نوح ، وإبراهيم بن هاشم ، جميعاً عن صفوان بن يحيىٰ ، وابن أبي عمير ، جميعاً عنه ، والأوّل والأخير صحيح ، والثاني كالصحيح ، وأمّا ابن حمران فثلاثة : ابن أعين الشيباني ابن أخي زرارة ، وأبو جعفر النهدي ، وهما ثقتان ؛ لاندراج الأوّل في الجماعة الذين قيل فيهم : هؤلاء كلّهم ثقات ، نصّهم[٢] بالتوثيق في خصوص الثاني ، ولكلٍّ كتاب يروىٰ عنه ، ويؤخذ منه ، والثالث النهرير[٣] ، وهذا لم يذكر بشيء ، لكن الظاهر أنّ المراد هنا أحد الأوّلين ، فإنّ الظاهر من رواية العلماء الأجلاء إنّما هو[٤] عن أهل الكتب ، بل الظاهر هو الأوّل ؛ لوقوع ابن أبي عمير في الطرق الثلاثة ، وهو ممّن يروي عن الأوّل .

وإلىٰ محمّد بن خالد والي المدينة ، وهو محمّد بن[٥] عبداللّه البجلي

---

(١) أثبتناه من نسخة ش .

(٢) أثبتناه من نسخة ش ، وفي المعتمدة : خصّهم .

(٣) في نسخة ش : الضهري .

(٤) في نسخة ش : هي .

(٥) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٢٤٣ ، وفيه : محمد بن خالد بن عبداللّه البجلي القسري .

القسري ، جعفر بن محمّد بن مسرور ، عن الحسين بن عامر بن خزاعة ، عن خفقة ، عنه ، وهو مجهول ، مع أنّ مسروراً ليس فيه إلّا الترضّي ، وكذلك ابن خالد هذا مجهول .

وإلى محمّد بن خالد البرقي ، ابن الوليد ، عن الصفّار ، عنه ، وهو صحيح ، ومحمّد هذا ثقة ، وثّقه الشيخ[١] ، واعتمده العلّامة[٢] ، وقول العلّامة : ـضعيف فيالحديث ـ لا يقدح في وثاقته .

وإلى محمّد بن سنان ، ابن ماجيلويه رضي اللّه عنه ، عن محمّد بن أبي القاسم ، عن محمّد بن علي الكوفي ، عنه ، وفيه الكوفي ، الظاهر أنه أبو سمينة الضعيف ، وله إليه آخر ، وهو : أبوه رضي اللّه عنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه ، وهذا كالصحيح ، وله إليه آخر ثالث ، ولكن مخصوص بماكتبه الرضا عليه السلام في جواب مسائله ، وهو : علي بن أحمد بن موسىٰ الدقّاق ، ومحمّد بن أحمد السناني ، والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم المكتب[٣] رضي اللّه عنه ، عن محمّد بن أبي عبداللّه الكوفي ، عن محمّد بن إسماعيل البرمكي ، عن علي بن العبّاس ، عن القاسم بن الربيع الصحّاف ، عنه ، وهو ضعيف بالصحّاف الضعيف في حديثه ، الغالي في مذهبه، مع أنّ الظاهر في

---

(١) رجال (الشيخ الطوسي) : ص ٣٨٦ الرقم ٤ وص ٤٠٤ الرقم ١ .

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ١٣٩ الرقم ١٤ ، ونقل فيه قول النجاشي : إنه ضعيف الحديث .

(٣) لقد اثبتنا سابقاً أن المكتب هو الكاتب على مشيخة الصدوق فراجع .

عليّ بن العبّاس أنه الرازي ، وقد رُمي بالغُلوّ ، وقد اشتهر أنّ طريقه في غير ما كتبه الرضا عليه السلام حسن ، والوجه تخصيصه بالثاني .

وأمّا محمّد هذا فقد اختلفت فيه الأخبار واضطربت فيه كلمة[١] العلماء ، فزكّاه المفيد[٢] وابن طاووس[٣] وبجّلوه .

وضعّفه آخرون[٤] ، وتوقّف فيه العلّامة[٥] ، وقال فيه صفوان بن يحيىٰ وهو معه : هذا ابن سنان همّ أن يطير غير مرّة ، فقصصناه حتّىٰ ثبت معنا ، ولعلّها كلمة جامعة بين النّقَلة المختلفين ، فإنّها تدلّ علىٰ اضطراب سابق كان وزال ، وتمام القول في بابه .

وإلىٰ محمّد بن سهل بن اليسع بن الأشعري ، أبوه وابن الوليد رضي اللّٰه عنه ، عن سعد عن[٦] ابن عيسىٰ ، عنه ، وهو صحيح ، ومحمّد هذا مجهول .

وإلىٰ محمد بن عبدالجبار بن أبي الصهبان ، أبوه وابن الوليد ، عن سعد ، والحميري ، والعطّار ، وأحمد بن إدريس ، جميعاً عنه ، وهو صحيح ، ومحمّد هذا ثقة .

---

(١) في نسخة ش : كلمات .

(٢) الارشاد (الشيخ المفيد) : ص ٣٠٤ .

(٣) التحرير الطاووس (ابن طاووس) : ص ٥٠٨ الرقم ٣٧٢ .

(٤) رجال (الشيخ الطوسي) : ص ٣٨٦ الرقم ٧ .

(٥) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٥١ الرقم ١٧ .

(٦) أثبتناه من نسخة ش ، وفي المعتمدة : بن .

وإلىٰ محمّد بن عبدالله بن مهران ، ابن المتوكّل رضي الله عنه ، عن السعدآبادي عن أحمد البرقي ، عنه ، وفيه السعدآبادي ، لكن الشيخ[1] في الصحيح ، عن ابن الوليد ، عن سعد ، عن أحمد البرقي ، في[2] جميع[3] كتبه ورواياته ، ومحمّد هذا ضعيف .

وإلىٰ محمّد بن عثمان العمري ، قدّس الله روحه ، أبوه ، وابن الوليد ، وابن المتوكّل ، عن الحميري ، عنه ، وهو صحيح ، والعمري رضي الله عنه ، أوّل الأبواب الأربعة .

وإلىٰ محمّد بن عذافر الصيرفي ، أبوه وابن الوليد ، عن سعد ، والحميري ، جميعاً عن الزيّات ، عن ابن بزيع ، عنه ، وهو صحيح ، ومحمّد هذا ثقة .

وإلىٰ محمّد بن علي الحلبي ، أبوه ، وابن الوليد ، وابن المتوكّل ، عن الحميري ، عن أيّوب بن نوح ، عن صفوان بن يحيىٰ ، عن عبد [الله][4] بن مسكان ، عنه ، وهو صحيح ، والحلبي ثقة .

وإلىٰ محمّد بن علي بن محبوب ، أبوه ، وابن الوليد ، وابن المتوكّل ، وأحمد بن العطّار ، وابن ماجيلويه رضي الله عنه ، عن العطّار ، عنه ، وأبوه ،

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٢٠ الرقم ٥٥ .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) في المصدر : بجميع .

(٤) أثبتناه من المصدر .

والحسين بن أحمد بن ادريس رضي الله عنه ، عن أحمد بن إدريس ، عنه ، وكلاهما صحيح ، ومحمّد هذا ثقة .

وإلىٰ محمّد بن عمرو بن أبي المقدام ، أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن محمّد بن سنان ، عنه ، وفيه ابن سنان .

وأمّا أحمد بن زياد فقد زعم صاحب الإيجاز : أنه غير معلوم ، ثمّ ذكر ما يدلّ علىٰ أن ليس هناك إلّا أحمد بن زياد الواقفي ، من أصحاب الكاظم عليه السلام ، قال : ولا يخفىٰ بعد رواية المصنّف عنه[١] .

قلت : ما هو البعد بل القطع ، وكيف يترضّىٰ الصدوق[٢] عن واقف ؟!

ثمّ إنّ العلّامة[٣] وابن داود[٤] ذكرا[٥] أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني ، وقال العلّامة : كان رجلاً ديّناً فاضلاً[٦] ، وقال ابن داود في باب مَن لم يروِ عنهم : ثقة ، ثمّ وجدنا الصدوق[٧] نفسه يقول في إكمال الدين :

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٢٤٨ .

(٣) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ١٩ الرقم ٣٧ .

(٤) رجال ابن داود : ص ٣٨ الرقم ٧٧ .

(٥) في النسخة المعتمدة كلمة «أنّ» بعد «ذكرا» ، وهي زائدة ، علماً بأنها لم ترد في نسخة ش .

(٦) في المصدر : كان رجلاً ثقة ديناً فاضلاً رضي الله عنه .

(٧) كمال الدين وتمام النعمة (الصدوق) : ص ٣٦٩ .

أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني ، كان رجلاً ثقة ديّناً فاضلاً رحمة الله عليه ورضوانه ، وأمّا ابن أبي المقدام مجهول .

وإلىٰ محمّد بن عمران العجلي ، ابن ماجيلويه رضي اللّه عنه ، عن محمّد بن أبي القاسم ، عن أحمد البرقي ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عنه ، وهو صحيح ، كما في الخلاصة(١) ، والعجلي مجهول .

وإلىٰ محمّد بن عيسىٰ بن عبيد اليقطيني ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد ، عنه ، وابن الوليد ، عن الصفّار ، عنه ، وكلاهما صحيح ، وأمّا العبيدي ، فقال النجاشي(٢) : إنه جليل في أصحابنا ، ثقة ، عين ، كثير الرواية ، حسن التصانيف ، ثم ذكر : أنّ الصدوق حكىٰ عن ابن الوليد أنه قال : ما تفرّد به محمّد بن عيسىٰ من كتب يونس وحديثه لا يعتمد عليه ، قال النجاشي : ورأيت أصحابنا ينكرون هذا القول ، ويقولون : من مثل أبي جعفر(٣) ، ثم روىٰ عن الكشي(٤) : أنّ الفضل بن شاذان كان يحبّه ويثني عليه ، ويميل إليه ، ويقول : ليس في أقرانه مثله ، قال(٥) : وبحسبك هذا الثناء من الفضل ، نعم ضعّفه الشيخ

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٨ ، الفائدة الثامنة .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٣٣ الرقم ٨٩٦.

(٣) في المصدر : محمّد بن عيسىٰ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨١٧ الرقم ١٠٢١ .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٣٣ الرقم ٨٩٦.

في كتابيه[١] وهو مبنيّ على استثناء ابن الوليد، كما يظهر من الفهرست، وقوّى العلاّمة[٢] قبول روايته، وابن طاووس[٣] ردّها، وقطع في الوجيزة[٤] بوثاقته.

وإلى محمّد بن الفرج مهمل، ومحمّد مجهول.

وكذلك إلى محمّد بن الفضل الهاشمي، ومحمّد هذا أيضاً مجهول.

وكذا إلى محمّد بن الفضيل، ومحمّد مشترك بين ابن غزوان الثقة وغيره.

وإلى محمّد بن العيص التميمي، أبوه رضي الله عنه، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد البرقي، عن داود بن إسحاق الحذّاء، عنه، وهو مجهول، بالحذّاء، فإنه مهمل، والتميمي هذا مجهول.

وإلى محمّد بن الفيض، جعفر بن محمّد بن مسرور رضي الله عنه، عن الحسين بن محمّد بن عامر، عن عمّه عبدالله بن عامر، عن ابن أبي عمير، عنه، وليس فيه إلاّ ابن مسرور، وهو في مقام مدح لترضّيه، وقد روى الشيخ

---

(١) رجال الشيخ الطوسي: ص ٤٢٢ الرقم ١٠ و ص ٥١١ الرقم ١١١، الفهرست (الشيخ الطوسي): ص ١٤٠ الرقم ٦٠١.

(٢) الخلاصة (العلاّمة الحلّي): ص ١٤١ الرقم ٢٢.

(٣) التحرير طاووسي (ابن طاووس): ص ٥٢٦ الرقم ٣٨٧.

(٤) الوجيزة (المجلسي): ص ٥١.

في الفهرست[١] جميع كتب ابن أبي عمير[٢] ورواياته بطريق كالصحيح ، فيه الصدوق ، وهو : جماعة[٣] عن أبيه وابن الوليد ، عن سعد والحميري ، عن إبراهيم بن هاشم ، عنه ، ورواها أيضاً بطريق آخر كذلك ، وآخر صحيح ، ومحمّد هذا مجهول .

وإلىٰ محمّد بن القاسم الاسترآبادي ، المشافهة ، ومحمّد هذا ضعيف .

وإلىٰ محمّد بن القاسم بن الفضيل البصري ، الحسين بن إبراهيم بن ناتانة رضي الله عنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عمرو بن عثمان ، عنه ، وفيه الحسين ، وهو في مقام مدح لمكان[٤] الترضّي ، فيكون حسناً ، علىٰ أنّ للصدوق[٥] في جميع روايات عليّ بن إبراهيم ـ إلّا حديث[٦] تحريم لحم البعير ـ طريقاً صحيحاً ، وذلك أنّ الشيخ في الفهرست[٧] روىٰ جميع ذلك عن المفيد ، عن الصدوق ، عن أبيه ، وابن الوليد ، وحمزة بن محمّد العلوي ، وابن ماجيلويه عنه ، والبصري هذا ثقة .

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٤٢ الرقم ٦٠٧ .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) في نسخة ش : عنه .

(٤) أثبتناه من نسخة ش ، وفي المعتمدة : مكان .

(٥) روضة المتقين (محمّد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٣٩٠ .

(٦) لم ترد في نسخة ش .

(٧) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٨٩ الرقم ٣٧٠ .

وإلى محمّد بن قيس ، أبوه رضي الله عنه [عن سعد ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن عبدالرحمٰن بن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عنه][1] ، وهو كالصحيح ، ومحمّد بن قيس هذا هو البجلي الثقة ؛ لرواية عاصم عنه ، كما قال صاحب المدارك[2] : إذا كان الراوي عن محمد بن قيس ، عاصم بن حميد ، أو يوسف بن عقيل ، فهو الثقة البجلي .

وإلى محمّد بن مرازم بن حكيم ، ابن ماجيلويه رضي الله عنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عنه ، وهو كالصحيح[3] ، وللنجاشي[4] إلى كتابه طريق آخر ، وللشيخ[5] في الفهرست إليه طريق[6] ثالث ، ومحمّد هذا ثقة كأبيه .

وإلى محمد بن مروان مهمل ، ومحمّد مشترك بين الثقة وغيره

وإلى محمّد بن مسعود العيّاشي ، المظفر بن جعفر بن المظفر العلوي ،

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) المشتركات (الكاظمي) : ص ٢٥١ ، وفيه : قال بعض المحقّقين : الذي ينبغي تحقيقه : أنّ محمّد بن قيس إن كان راوياً عن أبي جعفر عليه السلام ، فالظاهر أنه الثقة إن كان الناقل عنه عاصم بن حميد أبو يوسف بن عقيل ، أو عبيد ابنه .

(٣) روضة المتقين (محمّد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٤٥١ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٦٥ الرقم ٩٨٦ .

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٥٥ الرقم ٦٨٩ .

(٦) في نسخة ش : آخر .

والعمري رضي الله عنه ، عن جعفر بن محمّد بن مسعود ، عن أبيه أبي النضر محمّد بن مسعود العيّاشي ، وهو حسن بترضّيه عن العلوي ، فإنه نوع من المدح ، وقولهم في جعفر ابنه : إنه فاضل ، وابن مسعود هذا ثقة جليل .

وإلىٰ محمّد بن مسلم الثقفي علي بن أحمد بن عبدالله بن أحمد البرقي ، عن أبيه ، عن جدّه أحمد ، عن أبيه محمّد بن خالد ، عن العلاء بن رزين ، عنه ، وهو مجهول بعليّ بن أحمد ، وأبيه أحمد بن عبدالله ، فإنهما مهملان ، لكنّك علمت أنّ الصدوق[١] يروي جميع روايات أحمد البرقي بطريق صحيح ، مع أنّ العلّامة[٢] حكم بصحّة بعض الروايات المرويّة عن محمّد بن مسلم بطريق فيه الصدوق ، ومحمّد بن مسلم ثقة جليل ، أحد الأُمناء من الستّة الأوائل[٣] .

وإلىٰ محمّد بن منصور ، ابن ماجيلويه رضي الله عنه ، عن العطّار ، عن محمّد بن أبي الصهبان ، عن محمّد بن سنان ، عنه ، وفيه ابن سنان ، وابن منصور ثقة .

وإلىٰ محمّد بن النعمان ، ابن ماجيلويه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، والحسن بن محبوب ، جميعاً عنه ، وهو حسن بابن

---

(١) روضة المتقين (محمّد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٤١.

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٦ ، الفائدة الثامنة .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٥٠٧ الرقم ٤٣١ ، وفيه : محمّد بن مسلم الطائفي .

ماجيلويه رضي الله عنه ، الممدوح بالترضّي ، مع أنّ الصدوق[١] يروي روايات ابن أبي عمير وابن محبوب في الصحيح ، وابن النعمان هذا ثقة .

وإلىٰ محمّد بن الوليد الكرماني ، أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه ، وهو كالصحيح ، والكرماني مهمل .

وإلىٰ محمّد بن يحيىٰ الخثعمي ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد ، عن العبيدي ، عن زكريّا المؤمن ، عنه ، وهو ضعيف بزكريّا ، كما في الخلاصة[٢] فإنه واقف مختلط ، والخثعمي ثقة .

وإلىٰ محمّد بن يعقوب الكليني ، محمّد بن محمد بن عصام الكليني ، وعلي بن محمد بن موسىٰ ، ومحمد بن أحمد السناني رضي الله عنه ، وهو حسن ؛ لأنّهم في مقام مدح بالترضّي ، وإن كان الأوّلان مهملين ، والثالث مجهولاً ، مع ما في اجتماعهم من قوة الظن بالصدق ، وربّما صحّحه بعضهم ، والكليني أوثق النّاس وأثبتهم .

وإلىٰ مرازم بن حكيم ، ابن ماجيلويه رضي الله عنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عنه ، وهو حسن ، كما في الخلاصة[٣] ، ومرازم ثقة .

---

(١) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج ١٤ ، ص ٤ .

(٢) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٨ ، الفائدة الثامنة .

(٣) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٨ ، الفائدة الثامنة .

وإلىٰ مروان بن مسلم ، أبوه ، عن العطّار ، عن محمّد بن أحمد بن يحيىٰ ، عن سهل بن زياد ، عن محمّد بن الحسين ، عن علي بن يعقوب الهاشمي ، عنه ، وفيه سهل ، [وهو مخُتلف فيه ، والظاهر ضعفه ، لكنه شيخ إجازة لا يضرّ توسّطه ، والهاشمي وهو مهمل ، إلّا أنه روىٰ في الفهرست[(١)] كتاب مروان ، عن جماعة ، عن أحمد بن محمد بن الوليد ، عن أبيه ، عن سعد][(٢)] ، والحميري ، عن الزيّات عن الحسن بن عليّ بن فضّال ، عنه ، وروىٰ[(٣)] جميع روايات ابن فضال ، عن عِدّة من أصحابنا ، عن الصدوق ، عن أبيه ، وابن الوليد ، عن سعد ، والحميري ، عن أحمد بن محمد ، والزيّات ، عنه ، وعن ابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن محمّد بن عبدالجبار ، عنه ، مع أنّ الصدوق روىٰ روايات ابن الوليد عنه ، وروايات ابن فضّال ، في الصحيح ، وأمّا مروان هذا فثقة .

وإلىٰ مسعدة بن زياد الربعي ، أبوه رضي اللّه عنه ، وابن الوليد رضي اللّه عنه ، عن سعد والحميري ، جميعاً عن هارون بن مسلم ، عنه ، وهو صحيح ، كما في الخلاصة[(٤)] ، ولا يضرّ ما ينسب إلىٰ هارون بعد وثاقته ، ومسعدة ثقة .

وإلىٰ مسعدة بن صدقة ، أبوه رضي اللّه عنه ، عن الحميري ، عن

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٦٩ الرقم ٧٤٠ .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٤٨ الرقم ١٥٣ .

(٤) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٨١ ، الفائدة الثامنة .

هارون بن مسلم ، عنه ، وهو صحيح ، ومسعدة هذا تبريّ أو عاميّ .

وإلى مسمع بن عبدالملك البصري ، أبوه رضي اللّه عنه ، عن سعد ، عن ابن عيسى ، عن الحسين بن سعيد ، عن القاسم بن محمد الجوهري ، عن أبان ، عنه ، وهو ضعيف بالقاسم الجوهري فإنه واقف ، ومسمع هذا ثقة ، وهو الملقب بكردين ، ويكنى أبا سيّار ، ويقال[1] : إنّ الصادق عليه السلام أوّل ما رآه قال له : (ما اسمك ؟ فقال[2] : مسمع ، فقال : ابن من أنت[3] ؟ قال : ابن مالك فقال : بل انت مسمع بن عبدالملك) .

وإلى مصادف مولى أبي عبدالله عليه السلام ، ابن المتوكّل رضي اللّه عنه ، عن الحميري ، عن ابن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ، عن علي بن رئاب ، عنه ، وهو صحيح ، ومصادف ضعّفه ابن الغضائري[4] .

وإلى مصعب بن يزيد الأنصاري ـ عامل أمير المؤمنين عليه السلام ـ أبوه ، وابن الوليد رضي الله عنه ، عن سعد ، عن ابن عيسى ، عن عليّ بن الحكم ، عن إبراهيم بن عمران الشيباني ، عن يوسف بن إبراهيم ، عن يحيى بن أبي الأشعث الكندي ، عنه ، وهو مجهول بإبراهيم ، فإنه مهمل ،

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ١٧١ الرقم ١٣ .

(٢) في المصدر : قال .

(٣) لم ترد في المصدر .

(٤) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١١ ، نسخة خطّية .

ويوسف ويحيىٰ فإنهما مجهولان ، ومصعب هذا قال فيه أبو العبّاس[1] : ليس بذاك ، ولاّه أمير المؤمنين عليه السلام علىٰ أربعة رساتيق منها المدائن ، له كتاب يروىٰ .

وإلىٰ معاوية بن حكيم ، أبوه ، وابن الوليد رضي الله عنه ، عن سعد ، عنه ، وابن الوليد رضي الله عنه ، عن الصفّار ، عنه ، وكلاهما صحيح ، ومعاوية ثقة جليل ، لكن رماه الشيخ[2] بالفَطَحيّة .

وإلىٰ معاوية بن شريح[3] ، أبوه رضي الله عنه ، عن سعد ، عن ابن عيسىٰ ، عن عثمان بن عيسىٰ ، عنه ، وهو قويّ بعثمان المثنّىٰ .

لكن روىٰ الشيخ في[4] الفهرست[5] عن جماعة ، عن أبي الفضل[6] ، عن ابن بطة ، عن ابن عيسىٰ ، عن ابن أبي عمير ، عنه ، وكذلك النجاشي[7] رواه بطريقه إلىٰ ابن أبي عمير ، عنه .

---

(١) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : العياش .

(٢) لم يرمه الشيخ الطوسي في كتابيه الرجال والفهرست ، بل وثّقه ، ولم يتعرّض إلىٰ فطحيّته ، بل الرمي جاء من رجال الكشي يراجع ج٢ ص ٨٣٥ الرقم ١٠٦٢ .

(٣) في نسخة ش : القاضي .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٦٦ الرقم ٧٢٧ .

(٥) في نسخة ش : «كتابه» ، وفي المعتمدة : «كتابيه» .

(٦) في المصدر : المفضل .

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤١٠ الرقم ١٠٩٣ .

وقد عرفت أنّ الصدوق[١] يروي جميع روايات ابن أبي عمير في الصحيح، ومعاوية هذا مجهول.

وإلى معاوية بن عمّار الدهني، أبوه وابن الوليد رضي الله عنه، عن سعد والحميري، جميعاً عن يعقوب بن يزيد، عن صفوان بن يحيى ومحمّد بن أبي عمير جميعاً، عنه، وهو صحيح، ومعاوية هذا ثقة، ويكنى أبا القاسم.

وإلى معاوية بن ميسرة، أبوه عن الحميري، عن ابن عيسى، [عن][٢] عليّ بن الحكم، عنه، وهو صحيح، واشتراك عليّ غير قادح؛ للاتّحاد الذي عرفت، ولو سُلّم فالظاهر هنا أنه الكوفي، شيخ أحمد بن محمّد بن عيسى، ومعاوية هذا مجهول، وقيل: إنه ابن شريح القاضي المتقدّم، وهو الثابت في المشيخة[٣]، فإنه قال: عن علي بن الحكم، عن معاوية بن ميسرة بن شريح القاضي، فيكون تكراراً، ويكون للصدوق إليه طريقان: صحيح وموثّق.

وإلى معاوية بن وهب البجلي الكوفي، ابن ماجيلويه رضي الله عنه، عن العطّار، عن ابن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عنه، وهو صحيح، كما في الخلاصة[٤]، ومعاوية هذا ثقة، ويكنى أبا القاسم.

وإلى معروف بن خربوذ، أبوه رضي الله عنه، عن سعد، عن ابن

---

(١) روضة المتقين (محمّد تقي المجلسي): ص ٢٣١.

(٢) اثبتناه من نسخة ش، وفي النسخة المعتمدة: من.

(٣) روضة المتقين (محمّد تقي المجلسي): ص ٢٧٠.

(٤) الخلاصة (العلّامة الحلّي): ص ٢٧٨، الفائدة الثامنة.

عيسىٰ ، عن الحسن بن محبوب ، عن مالك بن عطيّة الأحمسي ، عنه ، وهو صحيح ، وفي الخلاصة[١] حسن ، ولا وجه له ، اذ ليس هنالك من يتوقّف في توثيقه ، ومعروف هذا أحد الستّة الأوائل[٢] ، وأقلّ مراتب الإجماع علىٰ تصحيح ما يصحّ عنهم ، الحكمُ بوثاقتهم ولو بالمعنىٰ الأعمّ[٣] ، فإذا انضمّ إلىٰ ذلك أنه من الاثني عشريّة كان بالمعنىٰ الأخصّ ، وهو صاحب السجود الطويل .

وإلىٰ المعلّىٰ بن خُنيس ـ مولىٰ الصادق عليه السلام ـ أبوه رضي الله عنه ، عن سعد ، عن ابن عيسىٰ ، عن عبدالرحمٰن بن أبي نجران ، عن حمّاد بن عيسىٰ ، عن المسمعي ، عنه ، وليس فيه إلّا المسمعي ، فإنه مشترك بين عبدالله بن عبدالرحمٰن ، الأصمّ البصير ، الغالي ، الكذّاب ، فإنه ممّن يروي عن مسمع كردين ، وبين محمّد بن عبدالله المسمعي المهمل ، وإنّما وقع في باب تلقين المحتضرين في التهذيب[٤] .

والمعروف بهذه النسبة بين أهل الرجال إنّما هو الأوّل ، فيكون ضعيفاً

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٩ ، الفائدة الثامنة .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج٢ ص ٥٠٨ الرقم ٤٣١ .

(٣) والشيعي بالمعنىٰ الاعم ، مايشمل الاثني عشري وغيره من أصحاب الفرق الفاسدة ، وهذا بخلاف الاثني عشري القائل بإمامة اثني عشر إماماً ؛ إذ هو شيعيّ بالمعنىٰ الأخصّ ، لا يقول بإمامة غيرهم ، ولا يستثني منهم أحداً .

(٤) تهذيب الأحكام (الشيخ الطوسي) : ج١ ص ٣١٣ ح٩١١ .

لكن العلّامة[١] في الخلاصة حكم بصحّته ، ولعلّ ذلك بناء على أنّ المراد به مسمع كردين ؛ بزعم أنه ممّن يدعى بهذه النسبة ؛ لوقوع مسمع في آبائه مرّتين ، فإنه مسمع بن عبدالملك بن مسمع بن مالك بن مسمع ، ومن ثَمّ قال[٢] : فيه سيّد المسامعة يعنيه ، وجدّ جدّه ، وأنه سيّد الثلاثة ، وأمّا المعلّى هذا فضعّفه النجاشي[٣] ، وقد قال ابن الغضائري[٤] : إنه كان أوّل أمره مغيريّاً[٥] ، ثمّ دعي إلى محمّد بن عبدالله المعروف بالنفس الزكيّة ، وفي[٦] الظنّة أخذه داود بن علي فقتله ، وروى الكشي[٧] فيه أخباراً كثيرة تدلّ على

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٧ ، الفائدة الثامنة .

(٢) الخلاصة (العلامةالحلي) : ص ١٧١ الرقم ١٣ ، وفيه : مسمع بن مالك ، وقيل : بن عبدالملك .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤١٧ الرقم ١١١٤ .

(٤) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٠ .

(٥) قال الشهرستاني : المغيرية : أصحاب المغيرة بن سعيد العجلي ، ادّعى أنّ الإمامة بعد محمّد بن علي بن الحسين في محمّد ذي النفس الزكيّة بن عبدالله بن الحسن بن الحسن ، الخارج بالمدينة ، وزعم أنه حيّ لم يمت ، وكان المغيرة مولىً لخالد بن عبدالله القسري ، ادّعى الإمامة لنفسه بعد الإمام محمّد ، وبعد ذلك ادّعى النبوّة لنفسه ، واستحلّ المحارم ، وغلا في حقّ عليّ رضي الله عنه غلواً لا يعتقده عاقل ، وزاد على ذلك قوله بالتشبيه ، فقال : إنّ لله تعالى صورة على رأسه تاج من نور ، ولمّا قتل المغيرة اختلف أصحابه ، فمنهم من قال بانتظاره ورجعته ، ومنهم من قال بانتظار إمامة محمّد الملل والنحل (الشهرستاني) : ج ١ ص١٥٧ .

(٦) في المصدر ونسخة ش : هذه .

(٧) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٨٤ الرقم ٧٠٧ وص ٦٧٦ الرقم ٧٠٩ ، مايدلّ على ذمّه .

مدحه ، وأنه من أهل الجنّة ، وروىٰ أيضاً ما يدلّ علىٰ ذمّه ؛ لتقصيره في التقيّة ، وإذاعته سرّ مولاه .

وقال الشيخ في كتاب الغيبة[١] : إنه من قوّام أبي عبدالله عليه السلام ، وكان محموداً عنده ، ومضىٰ علىٰ منهاجه ، وقال التقي المجلسي[٢] الذي يظهر من كلامه[٣] من ذمّه وذمّ أمثاله ، أنّ الغلاة رووا عنهم أخباراً فاسدة ، فدعاهم ذلك إلىٰ ذمّهم وذمّ الغلاة ، قال : ونسبة الكذب إليهم من بين العلماء[٤] أظهر .

وإلىٰ المعلّىٰ بن محمّد البصري ، أبوه رضي اللّه عنه ، وابن الوليد وجعفر بن محمّد بن مسرور ، عن الحسين بن محمّد بن عامر ، عنه ، وهو صحيح ، [والمعلّىٰ][٥] هذا مضطرب الحديث والمذهب .

وإلىٰ معمر بن خلّاد ، ابن المتوكّل ، وابن ماجيلويه ، وأحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي اللّه عنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه ، وهو حسن ، كما في الخلاصة[٦] ، ومعمّر هذا ثقة .

وإلىٰ معمر بن يحيىٰ ، أبوه ، عن الحميري ، عن ابن عيسىٰ ، عن

---

(١) الغيبة (الشيخ الطوسي) : ص ٣٤٧ ح ٣٠٠ .

(٢) روضة المتقين (محمّد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٢٧٨ .

(٣) في نسخة ش : كلام .

(٤) في نسخة ش : يعني الغلاة .

(٥) اثبتناه من نسخة ش .

(٦) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٩ ، الفائدة الثامنة .

الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن حمّاد بن عثمان ، عنه ، وهو صحيح ، ومعمّر ثقة أيضاً .

وإلى المفضّل بن صالح بن جميلة ، ما مرّ في الكنى[1] ، وهو صحيح ، والمفضّل ضعيف .

وإلى المفضّل بن عمر ، ابن الوليد رضي الله عنه ، وعن الحسن بن متيل الدقاق ، عن أحمد البرقي ، عن محمّد بن سنان ، عنه، وفيه ابن سنان والمفضل[2] مختلف فيه ، وذلك أنّ النجاشي[3] وابن الغضائري[4] بلغا في تضعيفه كلّ مبلغ ، والكشي[5] روى أحاديث في مدحه ، وأُخر في ذمه ، وقال المفيد[6] : إنه من شيوخ أصحاب أبي عبدالله عليه السلام ، وخاصّته وبطانته ، وثقاته الفقهاء الصالحين .

وإلى منذربن جيفر أو جعفر[7] ، أبوه رضي الله عنه ، عن العطّار، عن إبراهيم ابن هاشم ، عن عبدالله بن المغيرة ، عنه ، وهو كالصحيح ، والمنذر هذا مجهول .

---

(١) في نسخة ش : الكشي .

(٢) في نسخة ش : هذا .

(٣) رجال النجاشي(النجاشي) : ص ٤١٦ الرقم ١١١٢ .

(٤) الضعفاء (ابن الغضائري) : ص ١٠ .

(٥) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦١٢ الرقم ٥٨١ والرقم ٥٨٢ .

(٦) الارشاد (الشيخ المفيد) : ص ٢٨٨ .

(٧) في نسخة ش : جفير.

وإلىٰ منصور بن حازم ، ابن ماجيلويه ، عن العطّار ، عن ابن عيسىٰ ، عن محمّد بن عبدالحميد ، عن سيف[1] بن عميرة ، عنه ، وليس فيه الا سيف ، وقد وثقة النجاشي[2] في كتابه ، ومن ثَمّ حكم العلّامة[3] بصحته ، لكن ابن شهرآشوب[4] رماه بالوقف ، ومنصور هذا ثقة .

وإلىٰ منصور الصيقل ، أبوه ، عن سعد ، عن محمّد بن عبدالجبار ، عن أبي محمّد الذهلي ، عن إبراهيم بن خالد العطّار ، عن محمّد بن منصور الصيقل ، عن أبيه منصور [الصيقل ، وهو مجهول ؛ لاشتماله علىٰ مجاهيل ، الذهلي والعطّار ، وابن منصور][5] ، ومنصور هذا أيضاً مجهول .

وإلىٰ منصور بن يونس بزرج ، أبوه عن الحميري ، عن ابن عيسىٰ ، عن عليّ بن حديد ، وابن بزيع جميعاً عنه ، وهو صحيح ، كما في الخلاصة[6] ، ومنصور هذا ثقة ، واقف .

وإلىٰ منهال القصّاب ، أبوه ، عن العطّار ، عن ابن عيسىٰ ، عن الحسن بن محبوب ، عنه ، وهو صحيح ، ومنهال مجهول .

---

(١) في نسخة ش : وسيف .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٨٩ الرقم ٥٠٤ .

(٣) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٧ .

(٤) معالم العلماء (ابن شهر آشوب) : ص ٥٦ الرقم ٣٧٧ .

(٥) اثبتناه من نسخة ش .

(٦) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٩ ، الفائدة الثامنة .

وإلىٰ موسىٰ بن بكر مهمل ، لكن في الفهرست[١] : له كتاب أخبرنا ابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن ابن أبي عمير ، عن موسىٰ ، وفي النجاشي[٢] : له كتاب ، أخبرنا علي بن أبي جيد بن أحمد[٣] ، عن محمّد بن الحسن ، عن الصفّار ، عن أحمد بن محمّد ، عن علي بن الحكم ، عنه ، وكلاهما بمكانة الصحيح ، وقد علمت أنّ الصدوق[٤] ممّن يروي جميع روايات ابن أبي عمير في الصحيح ، وروايات ابن الوليد ، عنه ، فقد صحّ له إليه طريق .

وإلىٰ موسىٰ بن عمر بن بزيع ، ابن ماجيلويه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه ، وهو حسن ، وموسىٰ هذا ثقة .

وإلىٰ موسىٰ بن القاسم البجلي ، أبوه وابن الوليد ، عن سعد ، عن الفضل بن عامر ، وابن عيسىٰ ، عنه ، وهو صحيح ، كما في الخلاصة[٥] ، وموسىٰ هذا ثقة[٦] .

وإلىٰ الميثمي مرّ في أحمد بن الحسن ، فانها نسبة .

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٦٢ الرقم ٧٠٥ .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٠٧ الرقم ١٠٨١ .

(٣) في المصدر : علي بن أحمد .

(٤) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج ١ ص ٤ .

(٥) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٩ ، الفائدة الثامنة .

(٦) في نسخة ش : ثقة ثقة .

وإلىٰ ميسر مهمل، وميسر مشترك بين الثقة وغيره.

وإلىٰ ميمون بن مهران، أحمدُ بن العطّار، عن أبيه، عن جعفر بن محمّد بن مالك، عن أبي يحيىٰ الاهوازي، عن محمّد بن جمهور، عن الحسين بن المختار، بيّاع الأكفان، عنه، وهو ضعيف بابن جمهور الضعيف الغالي، فاسد المذهب، وجعفر المرمي بالضعف والوضع، مع اشتماله علىٰ أبي يحيىٰ وابن المختار، وهما مجهولان، مع احتمال الأخير للقلانسي الواقف، وابن مهران هذا مجهول.

النون

وإلىٰ نشيط بن صالح مهمل، لكن في النجاشي[1]: له كتاب، أخبرنا محمّد بن أحمد الرازي[2]، عن السعدآبادي، عن أحمد بن محمّد بن خالد، عن أبيه، عنه بكتابه، وفي الفهرست[3]: له كتاب، أخبرنا جماعة، عن أبي الفضل[4]، عن ابن بطّة، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن نشيط.

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٤٢٩ الرقم ١١٥٣.

(٢) في المصدر: محمّد بن محمّد عن الزراري.

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي): ص ١٧٢ الرقم ٧٥٢.

(٤) في المصدر: المفضل.

وقد عرفت[١] أنّ الصدوق[٢] إلىٰ محمّد بن خالد طريق صحيح .

وإلىٰ نصر الخادم ، أو ابن قابوس مهمل ، كالخادم ، وأمّا قابوس فثقة، وكيل ، توكّل لأبي عبدالله عليه السلام عشرين سنة .

وإلىٰ النضر بن سويد ، ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن العبيدي ، عنه ، وهو صحيح ، كما في الخلاصة[٣] ؛ لما عرفت في العبيدي ، مع أنّ في الفهرست[٤] رواه ـ يعني كتاب النضر ـ محمّد بن علي بن الحسين ، عن ابن الوليد ، عن سعد والحميري ، ومحمّد بن يحيىٰ ، وأحمد بن إدريس ، عن أحمد[٥] بن أبي عبدالله عن محمّد بن خالد البرقي ، والحسين بن سعيد ، عن النضر ، وهو ـ كما ترىٰ ـ صحيح سليم ، والنضر هذا ثقة .

وإلىٰ النعمان الرازي ، ابن الوليد ، عن الحسن بن متيل الدقّاق ، عن أحمد البرقي ، عن أبيه ، عن محمد بن سنان ، عنه ، وفيه ابن سنان ، والرازي هذا مجهول .

وإلىٰ النعمان بن سعد ، ابن المتوكّل ، رضي الله عنه ، عن السعدآبادي ، عن أحمد البرقي ، عن أبيه ، عن محمّد بن سنان ، عن ثابت بن صفية ، عن سعيد بن جبير ، عنه ، وفيه ابن سنان وغيره والنعمان هذا مجهول أيضاً .

---

(١) اثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : وقد .

(٢) روضة المتقين (محمّد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٢٤٣ .

(٣) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٨٠ ، الفائدة الثامنة.

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٧١ الرقم ٧٥٠ .

(٥) في المصدر : عن أحمد بن محمّد عن أبي عبدالله محمّد بن خالد البرقي .

الواو

وإلىٰ الوصّافي عبيد الله بن الوليد ، ابن ماجيلويه رضي الله عنه ، عن العطّار ، عن ابن عيسىٰ ، عن ابن فضال ، عنه ، وفيه الحسن بن علي بن فضّال ، والوصّافي ثقة .

وإلىٰ الوليد بن صبيح ، أبوه رضي الله عنه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حمّاد بن عيسىٰ ، عن الحسين بن المختار ، عنه ، وفيه ابن المختار ، وهو مشترك بين موثّق ومجهول ، لكن روىٰ النجاشي(١) كتابه عن المفيد ، عن الحسن بن حمزة ، عن ابن بطّة ، عن الصفّار ، عن ابن عيسىٰ ، عن الحسن بن محبوب ، عن العبّاس بن الوليد ، عن أبيه الوليد بن صبيح ، والوليد هذا ثقة .

وإلىٰ وهب بن عبد ربه الثقة مهمل ، ووهب ثقة .

وإلىٰ وهب(٢) القاضي القرشي ، أبوه وابن الوليد رضي الله عنه ، عن سعد ، عن أحمد البرقي ، عن أبيه ، عنه ، وهو صحيح ، ووهب هذا ضعيف أكذب البريّة .

وإلىٰ وهب بن حفص الكوفي ، ابن ماجيلويه رضي الله عنه ، عن عمّه محمد بن أبي القاسم ، عن محمّد بن عليّ الهمداني ، عنه ، وهو ضعيف بالهمداني الضعيف ، ووهب ثقة واقف ، وجاء في باب الأضاحي مكبّراً .

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٣١ الرقم ١١٦١ .

(٢) في نسخة ش : ابن وهب .

الهاء

وإلى هارون بن حمزة الغنوي، ابن الوليد رضي الله عنه، عن الصفّار، عن الزيّات، عن يزيد بن إسحاق شعر[١]، عنه[٢]، وهو حسن بابن إسحاق، فإنّ أقصى ماجاء فيه المدح، لكن العلّامة[٣] في الخلاصة حكم بصحّته، فلعلّه عثر على ما يدلّ على وثاقته، وتجاوز الشهيد[٤] الثاني، فحكم في الدراية بوثاقته، ولعلّه بناء على تصحيح العلّامة لهذا الطريق، وهو فيه، وهارون هذا ثقة.

وإلى هارون بن خارجة الكوفي، [أبوه، عن سعد، عن أحمد البرقي، عن محمّد بن علي الكوفي عن عثمان بن عيسى وهو ضعيف بالكوفي][٥]، فإنه أبو سمينة على الظاهر، وفيه أيضاً عثمان، لكن في النجاشي[٦]: أنّ أحمد بن إدريس روى كتاب هارون هذا، عن محمّد بن عبدالجبّار، وفي الفهرست[٧]: أنّ ابن الوليد روى روايات ابن عبدالجبّار، عن سعد، والعطّار،

---

(١) في النسخة المعتمدة: شعري.

(٢) لم ترد في النسخة المعتمدة.

(٣) الخلاصة (العلّامة الحلّي): ص ٢٧٩، الفائدة الثامنة.

(٤) الدراية (الشهيد الثاني): ص ١٣١.

(٥) اثبتناه من نسخة ش.

(٦) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٤٣٧ الرقم ١١٧٦.

(٧) الفهرست (الشيخ الطوسي): ص ١٤٧ الرقم ٦١٩.

وأحمد بن إدريس ، عنه ، ومعلوم أنّ الصدوق يروي جميع روايات ابن الوليد في الصحيح .

وإلىٰ هاشم الحنّاط ، ابن الوليد رضي اللّه عنه ، عن الصفّار ، عن إبراهيم بن هاشم ، وأحمد بن إسحاق بن سعد ، عنه ، وهو كالصحيح ، والظاهر أنّ هاشماً هذا هو ابن المثنّىٰ ، فيكون ثقة .

وإلىٰ هشام بن إبراهيم العبّاسي[1] ـ صاحب الرضا عليه السلام ـ ابن ماجيلويه رضي اللّه عنه ، عن العطّار ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن هشام بن إبراهيم صاحب الرضا عليه السلام ، وهو حسن كالصحيح ، وأمّا هشام هذا ـ ويُسمىٰ هاشماً أيضاً ـ فقد قال حمدويه فيه : إنّه ثقة [ثقة][2] ، لكن روىٰ العياشي[3] ـ عن الرضا عليه السلام ـ لعنه ولعن يونس ، وأنه زنديق ، ولعلّ ذلك اتّقاء عليهما ، كما وقع مثله عن الصادق عليه السلام في زرارة[4] .

وإلىٰ هشام بن الحكم ، أبوه وابن الوليد ، عن سعد والحميري ، عن ابن عيسىٰ ، عن عليّ بن الحكم ، وابن أبي عمير ، جميعاً عنه ، وهو صحيح ، وهشام ثقة .

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) اثبتناه من نسخة ش .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٩١ الرقم ٩٥٨ .

(٤) رجال الكشي (الكشي) : ج ١ ص ٣٦٤ الرقم ٢٣٧ .

وإلىٰ هشام الخيّاط [١] مهمل ، كهشام .

وإلىٰ هشام بن سالم الجواليقي ، أبوه وابن الوليد رضي الله عنه ، عن سعد والحميري ، جميعاً عن يعقوب بن يزيد ، والحسن بن ظريف ، وأيّوب بن نوح ، عن النضر بن سويد ، عنه ، وأبوه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير وعليّ بن الحكم ، جميعاً عنه ، وكلاهما صحيح ، وتوسّط إبراهيم في الثاني لا يضرّ بالصحّة ؛ لتوسّط ابن أبي عمير ؛ لما علمت من أنّ الصدوق يروي جميع رواياته في الصحيح ، وهشام هذا أيضاً ثقة .

وإلىٰ هشام بن المثنّىٰ مهمل ، وهشام مجهول .

وكذا إلىٰ هلقام ابن أبي هلقام [٢] وهلقام مجهول .

الياء

وإلىٰ ياسين الضرير ، أبوه وابن الوليد ، عن سعد والحميري ، جميعاً عن العبيدي ، عنه ، وهو صحيح ، كما في الخلاصة [٣] ، وياسين مجهول .

وإلىٰ يحيىٰ بن أبي العلاء ، ابن الوليد رضي الله عنه ، عن ابن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة بن أيّوب ، عن أبان بن عثمان الأحمر [٤] ، وهو

---

(١) في نسخة ش : أو الحنّاط .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٨٠ ، الفائدة الثامنة .

(٤) في نسخة ش : عنه ، وفيه : أبان الاحمر .

وإن رماه الكشي[١] ـ عن عليّ بن فضّال ـ بالناووسيّة ، لكنه ممّن أجمعت العصابة من الأواسط[٢] ، فيكون خبره به مجمعاً علىٰ صحّته ، ولا يقدح[٣] ما رُمي به ، وما يُحكىٰ عن الفخر[٤] ، عن أبيه العلّامة من تقريب ردّ روايته لآية النبأ ، يبطله بعد الذي قلنا ما في الخلاصة[٥] من تقريب القبول ، وربما استدلّ بالآية علىٰ نفي مارُمي به ، وذلك أنه لو صحّ ذلك لفسق ، ولم يجمعوا علىٰ قبول نبئه ، وأمّا الحسين[٦] بن الحسن بن أبان ، فهو وإن لم يُنصّ علىٰ توثيقه ، لكن العلّامة في غير موضع حكم بصحّة الطريق ، وهو فيه ، مع أنه شيخ إجازة ، وأمّا يحيىٰ هذا فإن كان ابن العلاء ـ كما في النجاشي[٧] ـ فثقة ، وإن كان ابن [أبي العلاء ـ كما في الفهرست[٨] ـ فمجهول ، لكن الظاهر أنهما واحد ، كما في النقد[٩]][١٠] وغيره ، فيكون ثقة .

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٤٠ الرقم ٦٦٠ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٦٧٣ الرقم ٧٠٥ .

(٣) في نسخة ش : يقدح في ذلك .

(٤) حاشية الشهيد الثاني على الخلاصة : ص ٣ ، مخطوط .

(٥) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢١ الرقم ٣ .

(٦) والحسين هذا لم يذكر في مشيخة الكتاب كما هو مذكور سابقاً .

(٧) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٤٤ الرقم ١١٩٨ .

(٨) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٧٨ الرقم ٧٧٨ ، وفيه : يحيىٰ بن أبي العلاء الرازي .

(٩) نقد الرجال (التفريشي) : ص ٣٧١ الرقم ٦ وص ٣٧٤ الرقم ٦٢ .

(١٠) اثبتناه من نسخة ش .

وإلى يحيى بن أبي عمران ـ تلميذ يونس بن عبدالرحمن ـ ابن ماجيلويه رضي الله عنه، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عنه، وهو حسن، ويحيى هذا مجهول.

وإلى يحيى بن أكثم القاضي مهمل، ويحيى خبيث.

وإلى يحيى بن حسّان الزرق[1]، أبوه، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبان بن عثمان، عنه، وهو بمكانة الصحيح، على انك تعلم أنّ الصدوق ممّن يروي جميع روايات ابن أبي عمير في الصحيح، ويحيى هذا مجهول أيضاً.

وإلى يحيى بن سعيد الأهوازي، مهمل، كيحيى.

وإلى يحيى بن عباد المكّي، ابن المتوكّل رضي الله عنه، عن محمّد بن عبدالله الأسدي الكوفي، عن موسى بن عمران النّخعي، عن عمّه، الحسين بن يزيد النوفلي، عنه، وهو مجهول بالنوفلي، بل قال قوم من الكوفيّين: إنه غلا في آخر عمره، لكن قال النجاشي[2]: ما رأينا له رواية تدلّ على ذلك[3]، ويحيى هذا مجهول.

وإلى يحيى بن عبدالله بن محمّد بن عمر بن عليّ بن أبي طالب،

---

(١) في المصدر: الأزرق.

(٢) رجال النجاشي (النجاشي): ص ٣٨ الرقم ٧٧.

(٣) في المصدر: هذا.

أحمد بن الحسين القطّان ، عن أحمد بن محمّد بن سعيد بن عيسىٰ الهمداني مولىٰ بني هاشم ، عن عبدالرحمٰن بن جعفر الحريري ، عنه ، وهو مجهول بالقطّان والحريري المجهولين ، ويحيىٰ لم يذكر بمدح ولا بقدح .

وإلىٰ يعقوب بن شعيب بن ميثم الأسدي ، ابن الوليد ، عن الحسن بن متيل الدقاق ، عن الزيّات[1] ، عن جعفر بن بشير ، عن حمّاد بن عثمان ، عنه ، وفيه الدقّاق ، وقال النجاشي[2] : هو وجه من وجوه أصحابنا ، كثير الحديث ، وقد حكم في الخلاصة[3] بصحّته ، كما حكم بالصحّة في طريقه إلىٰ جعفر بن ناجية وهو فيه ، ويعقوب ثقة .

وإلىٰ يعقوب بن عثيم ، ابن المتوكّل ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عنه ، وأبوه عن سعد ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، عنه ، وهو بالأوّل كالصحيح ، وبالثاني صحيح ، ويعقوب هذا مجهول .

وإلىٰ يعقوب بن يزيد ، أبوه وابن الوليد رضي اللّه عنه ، عن سعد والحميري ، والعطّار[4] ، وأحمد بن إدريس ، عنه ، وهو صحيح ، ويعقوب ثقة.

وإلىٰ يوسف بن إبراهيم الطاطري ، أبوه ، عن سعد ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن محمّد بن سنان ، عنه ، وفيه ابن سنان ، والطاطري مهمل ، والثابت

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٩ الرقم ١٠٣ .

(٣) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٨٠ ، الفائدة الثامنة .

(٤) في نسخة ش : ومحمّد العطّار .

في الرجال بلا نسبة مجهول .

وإلىٰ يوسف بن يعقوب ، أبوه ، عن سعد ، عن العبيدي ، عن محمّد بن سنان ، عنه ، وفيه ابن سنان ، ويوسف هذا فَطَحيّ كأخيه يونس .

وإلىٰ يونس بن عبدالرحمٰن ، ابن الوليد ، عن سعد ، والحميري ، وعليّ بن إبراهيم ، عن إسماعيل بن مرار ، وصالح بن السندي ، عنه ، وحمزة بن محمّد العلوي ، ومحمّد بن علي ماجيلويه رضي اللّٰه عنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن إسماعيل بن مرار ، وصالح ، عنه ، وهما مجهولان بإسماعيل وصالح المجهولين ، ولكنّك تعلم أنّ الصدوق يروي في الصحيح جميع روايات ابن الوليد ، ويونس ممّن أجمعت له العصابة في الأواخر[1] ، وصرّح الشيخ[2] بتوثيقه ، وقال فيه النجاشي[3] :كان وجهاً في أصحابنا ، متقدّماً عظيم المنزلة ، [وضمن له الرضا عليه السلام الجنّة ثلاث مرّات][4] ، وأشار إليه بالفتيا[5] ، وأحال[6] عليه في أخذ معالم الدين مثل عبدالعزيز بن

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٨٣٠ الرقم ١٠٥٠ .

(٢) رجال الشيخ الطوسي : ص ٣٦٤ الرقم ١١ وص ٣٩٤ الرقم ٢ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٤٦ الرقم ١٢٠٨ .

(٤) لم ترد في المصدر .

(٥) في المصدر : في العلم والفتيا.

(٦) في النسخة المعتمدة : وأحاله .

المهتدي الوكيل الجليل ، وقال[١] فيه أبو محمّد عليه السلام ، لما رأىٰ كتابه يوم وليلة : (أعطاه الله بكل حرف نوراً يوم القيامة) ، وتظافرت الأخبار بمدحه[٢] ، وما جاء[٣] في ذمّه ، فيه ـ علىٰ ضعفه ـ ما يدلّ علىٰ افتعاله حسداً ؛ لاشتماله علىٰ البذاءة والفحش ، وهم عليهم السلام منزّهون عن مثله ، وما وقع في كتاب ابن داود[٤] ـ راوياً عن الكشي ـ من رميه بالفَطَحيّة ، إذ ليس في كتاب الكشي ـ ولا في غيره من كتب الرجال ـ ذلك ، وإنّما يونس بن يعقوب ، ولعلّه أراده ، فانه ذكره في القسم الأوّل وقال : فطحي وسيأتي في باب الضعفاء ولم يذكره فيهم .

وإلىٰ يونس بن عمّار ـ أخي إسحاق بن عمّار الصيرفي ، الكوفي ـ أبوه رضي الله عنه ، عن سعد ، عن أحمد البرقي ، عن الحسن بن محبوب ، عن مالك بن عطيّة ، عنه ، وهوصحيح ، ويونس هذا مجهول .

وإلىٰ يونس بن يعقوب ، أبوه ، عن سعد ، عن الزيّات ، عن الحكم بن مسكين ، عنه ، وهو مجهول بالحكم ، ويونس هذا فَطَحي ، ثقة ، وطريقه فيما فيه : (جاء نفر من اليهود إلىٰ رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله) عليّ بن أحمد بن عبدالله البرقي ، عن أبيه رضي الله عنه ، عن جدّه ، عن أحمد بن أبي عبدالله ،

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٤٦ الرقم ١٢٠٨ .

(٢) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٧٩ رقم ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٣ .

(٣) رجال الكشي (الكشي) : ج ٢ ص ٧٨٥ رقم ٩٣٧ ، ٩٣٠ ، ٩٤١ .

(٤) رجال ابن داود : ص ٢٨٥ الرقم ٥٦٥ .

عن أبيه ، عن أبي الحسن علي بن الحسين البرقي ، عن عبدالله بن جِبِلّة ، عن معاوية بن عمار ، عن الحسن [بن][1] عبدالله ، عن آبائه ، عن جدّه الحسن بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام ، وفيه جماعة مهملون ، وفيما كان من حديث سليمان بن داود عن علي بن أحمد بن موسىٰ رضي الله عنه ، عن محمّد بن أبي عبدالله الكوفي ، عن موسىٰ بن عمران النَّخَعي ، عن عمّه الحسين بن يزيد النوفلي ، عن عليّ بن سالم ، عن أبيه ، عن الصادق عليه السلام ، وهو مجهول بالنوفلي ، وابن سالم ، وأبيه ، وابن عمران ، وقد سمعت ما في النوفلي ، وفيما فيه [من][2] خبر بلال ، أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني رضي الله عنه ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن أحمد بن العبّاس ، والعبّاس بن عمر ، والفقيمي ، عن هشام بن الحكم ، عن ثابت بن هرمز ، عن الحسن بن أبي الحسن ، عن أحمد بن عبدالحميد ، عن عبدالله بن علي ، وهم بين مجهول ومهمل ، وفيما كان فيه من قضايا أمير المؤمنين عليه السلام ، عن محمّد بن قيس ، أبوه ، وابن الوليد رضي الله عنه ، عن سعد ، عن إبراهيم بن هاشم ، عن عبدالرحمٰن بن أبي نجران ، عن عاصم بن حميد ، عنه ، وهو كالصحيح ، وابن قيس ثقة ، وفي الفهرست[3] في ترجمته : له كتاب قضايا أمير المؤمنين عليه

---

(١) اثبتناه من نسخة ش .

(٢) اثبتناه من نسخة ش .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص١٣١ الرقم ٥٧٩ .

السلام ، أخبرنا به جماعة عن المفيد رضي الله عنه ، والحسين بن عبيد الله ، وجعفر بن الحسين بن [حسكة][١] القمّي ، عن ابن بابويه ، عن أبيه ، عن سعد والحميري ، عن إبراهيم بن هاشم ، وفيما كان فيه من وصية[٢] أمير المؤمنين عليه السلام لابنه محمّد ، أبوه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حمّاد بن عيسىٰ ، عمّن ذكره ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، وهو مرسَل ، ولكن المرسِل حمّاد ، ولا قوّة الّا باللّٰه العليّ العظيم .

الألف

وأمّا شيخنا شيخ الطائفة قدّس الله روحه فيما أهمل في كتابيه من الطرق، فطريقه إلىٰ أبان بن عثمان الأحمر مهمل ، لكن له في الفهرست إليه عدة طرق فيها الصحيح وغيره ، منها ابن أبي جيد أبو الحسين القمّي ، والحسين بن عبيد الله ، عن أحمد بن محمّد بن يحيىٰ العطّار ، عن عبدالله بن جعفر الحميري ، عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ ، عن أحمد بن محمّد بن أبي نصر ، عنه .

قال : وله نسخة أُخرىٰ أنقص منها ، رواها القميّون ، أخبرنا بها الحسين بن عبدالله ، عن أحمد بن جعفر بن سفيان البزوفري ، عن أحمد بن إدريس بن محمّد بن الحسين ، عن ابن أبي الخطاب ، عن جعفر بن بشير ،

---

(١) اثبتناه من المصدر ، في النسخة المعتمدة ونسخة ش : مسكة.

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١١٨ الرقم ٥٢ .

عنه ، وليس في الأوّل إلّا أحمد ، ولا في الثاني إلّا البزوفري ، وكلاهما شيخ إجازة ، مع أنّ العلّامة[1] رحمه الله ممّا يحكم بصحّة السند ، وأحمد فيه ، وهذا وإن لم يدلّ على التوثيق بناء على أنّ التوثيق[2] من باب الشهادة ، والتصحيح من باب الاجتهاد ؛ لابتنائه على تمييز المشتركات ، الّا أنه لا اشتراك هاهنا ، مع أنّ التوثيق ربما كان عن اجتهاد ؛ لابتنائه على الجمع والترجيح عند اختلاف الكلمة فيه .

وكيف كان ، فشيخ الإجازة لا يضرّ توسّطه ؛ إذ ليس الغرض من ذكره الّا اتّصال السند في رواية ما في الكتب المشهورة ، مع أنّ الظاهر وثاقتهم وجلالتهم ،كما يُعرب عنه ترضّي الصدوق رحمه الله ، فإنه حيثما ذكر أحمد وغيره من مشايخه ترضّى عنهم ، وأبان هذا عرفت حاله .

وإلى[3] إبراهيم بن إسحاق الأحمري ، المفيد ، والحسين بن عبيدالله، عن أبي محمّد هارون بن موسى التلعكبري ، عن محمّد بن هوذة ، عنه ، وهو مجهول بابن هوذة ، والأحمري ضعيف .

وإلى إبراهيم بن عيسى ، أو عثمان المكنى بأبي أيّوب الخزاز مهمل ، لكن له في الفهرست[4] طريق ، وهو : ابن أبي جيد ، عن محمّد بن الحسن بن

---

(١) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٧ ، الفائدة الثامنة .

(٢) في نسخة ش : من باب التوثيق .

(٣) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ٤ ص ٣٢٦ .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٨ الرقم ١٣ .

الوليد ، والمفيد ، عن أحمد بن محمّد بن الحسن بن الوليد ، عن أبيه ، عن محمّد بن الحسن[١] الزيّات[٢] ، عن ابن أبي عمير ، وصفوان[٣] ، عنه ، وليس في الأوّل إلّا ابن أبي[٤] جيد ، وهو من مشايخ الإجازة ، أخذ عنه الشيخ[٥] والنجاشي[٦] ، والشيخ يؤثره علىٰ غيره ، لعلوّ طريقه ، فإنه يروي عن محمّد بن الحسن بن [الوليد][٧] .

وقد قال صاحب جوامع الكلام : إنّ علىٰ تصحيح طريقه عامّة الأصحاب من غير نكير ، وأحمد بن الوليد قد عرفت الشأن فيه ، وإبراهيم هذا ثقة كبير المنزلة .

وإلىٰ إبراهيم بن عبدالحميد مهمل ، لكن له في الفهرست[٨] طريق ، ذلك أنه ذكر أنّ له أصلاً ، أخبره به الشيخ المفيد ، والحسين بن عبيدالله ، عن الصدوق ، عن الوليد ، عن الصفّار ، عن يعقوب بن يزيد ، والزيّات[٩] ،

---

(١) في المصدر وفي نسخة ش : الصفار عن يعقوب بن يزيد ، عن محمّد بن الحسين .

(٢) لم ترد في المصدر .

(٣) في المصدر: عن أبي أيّوب الخزّاز.

(٤) لم ترد في نسخة ش .

(٥) تنقيح المقال (المامقاني) : ج ٢ ص٢٦٧ .

(٦) تنقيح المقال (المامقاني) : ج ٢ ص٢٦٧ .

(٧) اثبتناه من نسخة ش وفي النسخة المعتمدة : العائذ.

(٨) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٧ الرقم ١٢ .

(٩) في المصدر : محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب .

وإبراهيم بن هاشم ، عن ابن أبي عمير وصفوان ، عنه ، وهو صحيح ، وإبراهيم ثقة من أصحاب الأُصول .

وكذا إلىٰ إبراهيم بن مهزيار ، وأمّا إبراهيم هذا فقد سمعت قول الكشي[١] : إنه[٢] من الفقهاء[٣] ، وإنه[٤] كان مأموناً علىٰ الحديث ، وقول ابن طاووس[٥] : إنه من السفراء والأبواب الذين لا خلاف فيهم .

وكذا إلىٰ إبراهيم بن هاشم ، لكن له في الفهرست[٦] : جماعة من أصحابنا منهم المفيد ، وأحمد بن عبدون ، والحسين ، كلّهم عن الحسن بن حمزة العلوي ، عن علي بن إبراهيم ، عنه ، وهو مجهول ، بالعلوي ، وإبراهيم وإن لم يُصرّح بوثاقته ، لكن هناك من الأمارات ما يدّل عليها ، ولعلّ لذلك حكم العلّامة[٧] وغيره في غير موضع بصحّة السند وهو فيه .

وإلىٰ أحمد بن أبي عبدالله البرقي ، المفيد ، عن أحمد بن الوليد ، عن سعد ، عنه ، والمفيد ، عن الصدوق ، عن أبيه ، وابن الوليد ، عن سعد ،

---

(١) رجال الكشي (الكشي) : ج٢ ص ٨١٣ الرقم ١٠١٥ .

(٢) في المصدر : كان .

(٣) في المصدر : القوم.

(٤) لم ترد في المصدر .

(٥) التحرير الطاووسي (ابن طاووس) : ص ٤٤٤ .

(٦) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٤ الرقم ٦ .

(٧) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٩ ، الفائدة الثامنة.

والحميري ، عنه ، مضافا إلىٰ طرقه الآتية عن الكليني ، عن عِدّة من أصحابنا معروفين ، عنه ، والكلّ صحيح ، وأحمد هذا ثقة وإن طُعن في حديثه .

وإلىٰ أحمد[١] بن إدريس ، طرقه الآتية عن الكليني ، عنه ، والمفيد والحسين جميعاً ، عن أحمد بن محمّد بن جعفر بن سفيان البزوفري[٢] ، عنه ، وفيه البزوفري ، وأحمد هذا ثقة.

وإلىٰ أحمد بن الحسن بن عليّ بن فضّال مهمل ، لكن له في الفهرست[٣] إلىٰ كتاب الصلاة وكتاب الوضوء طريقان معتبران :

أحدهما : ابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عن الصفّار ، عنه .

والثاني : ابن عبدون ، عن ابن الزبير ، عن عليّ بن الحسن أخيه ، عنه ، وأحمد هذا ثقة من الفَطَحيّة ، روىٰ عنه أخوه علي بن الحسن ، وغيره من الكوفيّين ، والقمّيّين .

وإلىٰ أحمد[٤] بن داود القمّي ، المفيد والحسين ، عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن داود ، عن أبيه ، وهو صحيح ؛ إذ الظاهر أنّ محمداً ابنه ثقة كأبيه .

---

(١) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج٤ ص٣٠٣.

(٢) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج٤ ص٣٠٣، وفيه : عن أبي جعفر محمّد بن الحسين بن سفيان البزوفري.

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص٢٤ الرقم ٦٢.

(٤) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج٤ ص٣٢٤.

وإلىٰ أحمد بن رزق الغشاني[١] الثقة مهمل ، وفي الفهرست[٢] : له كتاب أخبرنا به عدّة من أصحابنا ، عن أبي محمّد هارون بن موسىٰ التلعكبري ، عن ابن عقدة ، عن يحيىٰ بن زكريا بن شيبان ، عن علي بن الحسن بن فضّال ، عن العبّاس بن عامر القصباني ، وهو موثّق بابن عُقدة وابن فضال .

وكذا إلىٰ أحمد بن رباح الثقة الواقفي[٣] ، وله في الفهرست[٤] : إلىٰ كتاب الصيام الحسين بن عبيدالله ، عن أحمد بن محمّد [الزراري][٥] ، عنه .

وإلىٰ جميع كتبه ابن عبدون ، عن أبي طالب ، عبيدالله بن أحمد بن أبي زيد الأنباري ، عنه .

والأوّل صحيح ، والثاني ، فيه ابن عبدون ، وقد صحّح العلّامة[٦] الطريق وهو فيه ، مع أنه شيخ إجازة.

---

(١) في المصدر وفي نسخة ش : الغمشاني.

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٣٥ الرقم ٩٦ .

(٣) في نسخة ش : الواقف .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٢٦ الرقم ٧٢ ، وفيه : أحمد بن محمد بن علي بن عمر ابن رباح .

(٥) أثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : الرازي .

(٦) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ص ٢٧٦ ، الفائدة الثامنة .

وكذا إلىٰ أحمد بن محمّد بن أبي نصر ، لكن له في الفهرست[(١)] طرق فيها الصحيح وغيره ، منها : إلىٰ الجامع ، عدّة من أصحابنا منهم الشيخ المفيد ، والحسين بن عبيداللّه ، وابن عبدون ، عن أحمد بن محمّد بن سليمان الرازي[(٢)] ، عن خال أبيه[(٣)] محمّد بن جعفر ، وعمّ أبيه[(٤)] عليّ بن سليمان، عن الزيات ، عنه ، وابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عن الصفّار ، [عن أحمد بن محمّد بن عيسىٰ ، ومحمّد بن عبدالحميد العطّار ، جميعاً عنه .

وإلىٰ كتاب النوادر][(٥)] أحمد بن محمّد بن موسىٰ ، عن ابن عقدة ، عن يحيىٰ بن زكريّا بن شيبان ، عنه ، والأوّل صحيح ، وليس في الثاني الّا ابن أبي جيد ، وقد عرفت مقامه ، وأمّا الثالث فأحمد في أوّله هو المعروف بابن أبي الصّلت ، عن[(٦)] مشايخ الشيخ ، وهو شيخ إجازة.

وإلىٰ أحمد[(٧)] بن محمّد بن سعيد المعروف بابن عقدة ، أحمد بن محمد بن موسىٰ ، عنه ، وابن موسىٰ هذا هو المعروف بابن أبي الصلت من

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٩ الرقم ٥٣ .

(٢) في المصدر : الزراري .

(٣) في المصدر : أبي .

(٤) في المصدر : أبي .

(٥) أثبتناه من المصدر ، وفي النسختين : الرازي .

(٦) في نسخة ش : «بالصحاف عن» ، بدلاً عن «بابن أبي الصلت عن» .

(٧) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ٤ ص ٣٢١.

مشايخ الشيخ ، وابن عقدة ثقة ، لكنّه جارودي .

وإلىٰ أحمد بن محمّد بن سيار ، الضعيف ، مهمل ، وله في الفهرست(١) إلىٰ نوادره ـ عدا ما فيها من غُلوّ وتخليط ـ الحسين بن عبد(٢) الله ، عن أحمد بن محمّد بن يحيىٰ ، عن أبيه ، عنه ، وإليها وإلىٰ غيرها جماعة ، منهم الثلاثة المتقدّم ذكرهم ، عن أحمد(٣) بن محمد(٤) بن داود ، عن سلامة بن محمّد ، عن عليّ بن محمّد الجبائي ، عنه .

وإلىٰ أحمد بن محمّد بن عاصم العاصمي ، المفيد ، وابن عبدون ، عن ابن الجنيد ، عنه .

وإلىٰ أحمد بن محمّد بن جعفر بن سفيان البزوفري ، الشيخ المفيد ، وأحمد بن عبدون ، والحسين بن عبيدالله .

وإلىٰ أحمد بن محمّد بن عيسىٰ ، الطرق ، عن الكليني(٥) ، عن عِدّة من أصحابنا ، عنه ، والحسين ، عن أحمد بن محمّد بن يحيىٰ العطّار ، عن أبيه ، عن محمّد بن علي بن محبوب ، عنه ، والمفيد مع الحسين وابن عبدون ، كلّهم عن أحمد بن الوليد ، عن أبيه ، عن الصفّار ، عنه ، وأبو الحسين بن أبي جيد ، عن

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٢٣ الرقم ٦٠.

(٢) في المصدر ونسخة ش : عبيد.

(٣) في المصدر : محمّد .

(٤) في المصدر : أحمد .

(٥) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ٤ ص ٣٠٦.

ابن الوليد ، عن الصفّار ، عنه ، والمفيد ، عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن أبيه ، عن سعد ، عنه ، والمفيد ، عن الصدوق ، عن أبيه ، عن سعد ، عنه .

وإلىٰ نوادر المفيد ، عن الحسين وابن عبدون ، كلّهم عن الحسن بن حمزة العلوي والبزوفري ، جميعاً عن أحمد بن إدريس ، عنه ، والحسين مع ابن أبي جيد ، عن أحمد العطّار ، عن أبيه ، عنه ، وكلّها صحيح إلّا ما كان فيه البزوفري ، وقد عرفت مكانه ، والعلوي إن كان هو المرعشي الطبري ، فثقة ، ولا يقدح في ذلك حكم الشيخ[1] ـ في باب المذي والوذي ـ بضعف حديث يرويه ابن عيسىٰ عن ابن بزيع ، عن الرضا عليه السلام ، مع صحّة طريقه إليه ؛ لأنّ الصحّة والضعف ـ في اصطلاحهم ـ لم يكونا مقصورين علىٰ وثاقة رجال السند وضعفهم ، بل كثيراً مايُطلقون الصحيح علىٰ مايرويه الضعيف إذا كان مقبولاً ، والضعيف علىٰ ما يرويه الثقة إذا كان مخالفاً لما عليه الطائفة ، أو الأخبار المعلومة ، أو نحو ذلك .

وإلىٰ إسحاق بن عمّار الساباطي[2] ، مهمل ، لكن له في الفهرست[3] طريق صحيح ، وذلك أنه قال : له أصل يعتمد[4] عليه ، أخبرنا به الشيخ

---

(١) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج١ ص٩٢ ح ٢٩٥ .

(٢) في نسخة ش : الفطحي .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٥ الرقم ٥٢ .

(٤) في المصدر ونسخة ش : معتمد .

المفيد ، والحسين بن عبدالله بن الصدوق ، عن ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن الزيّات ، عن ابن أبي عمير ، عنه .

وكذا إلىٰ إسماعيل بن جابر الثقة ، غير أنّ له في الفهرست(١) طريقاً معتبراً وهو ابن أبي [جيد](٢) ، عن الوليد ، عن الصفّار ، عن العبيدي ، عن صفوان ، عنه ، وهو صحيح ، فإنّ العبيدي ثقة .

وكذا إلىٰ إسماعيل بن رياح .

وكذا إلىٰ أيّوب بن الحسن ، وفي الفهرست(٣) : له كتاب أخبرنا به عدّة من أصحابنا ، [عن أبي المفضّل ، عن ابن بطّة ، عن أحمد البرقي ، عنه .

وكذا إلىٰ أيّوب بن نوح ، وفي الفهرست(٤) : له كتاب وروايات ومسائل ، عن أبي الحسن الثالث عليه السلام أخبرنا بها عدّة من أصحابنا](٥) ، عن الصدوق ، عن أبيه ، وابن الوليد ، عن سعد ، والحميري ، عنه.

وإلىٰ جعفر بن بشير ، ابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عن الصفّار ، والحسن بن متيل ، عن الزيات ، عنه .

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٥ الرقم ٤٩ .

(٢) اثبتناه من نسخة ش والمصدر ، وفي النسخة المعتمدة : عبيد .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٦ الرقم ٥٠ ، وفيه : أيّوب بن الحر .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٦ الرقم ٤٩ .

(٥)لم ترد في نسخة ش .

وإلى جعفر(١) بن محمّد بن قولويه ، المفيد(٢) ، وجعفر هذا جليل .

وإلى جميل بن درّاج ، وابن صالح ، وحريز ، مهمل ، لكن في الفهرست طرق فيها الصحيح وغيره :

ففي الأوّل(٣) : له أصل أخبرنا به الحسين بن عبدالله ، عن الصدوق ، عن ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن يعقوب بن يزيد ، عن ابن أبي عمير ، وصفوان ، عنه .

وفي الثاني(٤) : له أصل أخبرنا به [ابن](٥) أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن الزيّات ، عن غير واحد ، عنه .

وفي الثالث(٦) : ثقة كوفي ، له كتب ، منها : كتاب الصلاة ، كتاب الزكاة ، كتاب الصيام ، كتاب النوادر ، وتُعدُّ كلّها في الأُصول ، أخبرنا برواياته(٧) الشيخ المفيد ، عن جعفر بن محمّد بن قولويه ، عن أبي القاسم جعفر بن محمد العلوي الموسوي ، عن ابن نهيك ، عن ابن أبي عمير ، عن حمّاد ، عنه ، وعدّة من

---

(١) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ٤ ص ٢٩٩ .

(٢) في نسخة ش : والحسين .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٤٤ الرقم ١٤٣ .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٤٤ الرقم ١٤٤ .

(٥) اثبتناه من نسخة ش والمصدر .

(٦) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٦٢ الرقم ٢٣٩ .

(٧) في المصدر : بجميع كتبه ورواياته .

أصحابنا ، عن الصدوق ، عن أبيه ، عن سعد ، والحميري ، ومحمّد بن يحيىٰ ، وأحمد بن إدريس ، وعليّ بن موسىٰ بن جعفر ، كلّهم [عن](١) أحمد بن محمّد ، [عن](٢) الحسين بن سعيد ، وعليّ بن حديد ، وابن أبي نجران ، عن حمّاد بن عيسىٰ ، عنه ، والحسين بن عبد(٣) الله ، عن أبي محمّد الحسن بن حمزة العلوي ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن حمّاد ، عنه .

الحاء

وكذا(٤) الحسن بن حذيفة .

وكذا إلىٰ الحسن بن علي بن عبيدالله بن المغيرة الكوفي ، وفي الفهرست(٥) : له كتاب أخبرنا به الحسين بن عبيدالله ، عن أحمد بن محمّد بن يحيىٰ ، عن أبيه ، عن محمّد بن علي بن محبوب ، عنه .

وكذا إلىٰ الحسن بن عليّ بن فضّال ، وله في الفهرست(٦) [طريق](٧)

---

(١) اثبتناه من المصدر ونسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : ابن .

(٢) اثبتناه من المصدر ونسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : بن .

(٣) في المصدر ونسخة ش : عبيد .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٥٠ الرقم ١٦٦ .

(٦) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٤٧ الرقم ١٥٣ .

(٧) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : علي بن .

صحيح ، وآخر مكانته[١] فيه ابن أبي جيد .

وكذا إلى الحسن بن علي الكرخي المجهول[٢] .

وإلى الحسن بن محبوب ـ فيما أخذه من[٣] كتُبه ومصنّفاته ـ أحمد بن عبدون ، عن عليّ بن محمّد بن الزبير القرشي ، عن أحمد بن الحسين بن عبدالملك الأزدي ، عنه ، والوليد ، والحسين ، وأحمد بن عبدون ، عن أحمد بن محمّد بن الوليد ، عن أبيه ، عن محمّد بن الحسن الصفّار ، عن أحمد بن محمّد ، ومعاوية بن حكيم ، والهيثم بن أبي مسروق ، عنه ، وأبو الحسين بن أبي جيد ، عن محمّد بن الحسن بن الوليد ، عن الصفّار ، عن الثلاثة ، عنه ، وله[٤] طريق آخر ، وهو طريقه إلى ابن عيسى فيما أخذه من نوادره ، لكن هذا أعمّ من الكتب والمصنّفات ، فإنه قال فيه : وماذكرته عن الحسن بن محبوب مارويته بهذا الاسناد : عن أحمد بن محمّد ، عنه ، وله إليه طريق آخر ، ولكن مع الحسين بن سعيد ، وهو طريقه إلى سعد بن عبدالله ، إلى أحمد بن محمّد بن عيسى ، عنهما ، ولكن عبّر عنه بقوله : ومن جملة ماذكرته عن الحسين بن سعيد ، والحسن بن محبوب معاً مارويته بهذا الإسناد ، عن أحمد بن محمّد ، عنهما ، وأمّا إلى غير كتبه ومصنّفاته ، فقد أطلق ناسٌ القول : بأنّ طريقه إليه حسن .

---

(١) في نسخة ش : بمكانته .

(٢) في نسخة ش : مجهول .

(٣) أثبتناه من نسخة ش ، في النسخة المعتمدة : «عن» .

(٤) في نسخة ش : إليه .

وقال ابن داود[1]: واعلم أنّ كلّ رواية رواها شيخنا أبو جعفر رحمه الله ، عن ابن محبوب ، أو عن محمّد بن عليّ بن محبوب ، أو عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ ، أو عن علي بن جعفر ، أو عن محمد بن أبي عمير ، أو الصفّار ، فطريقهما[2] إلىٰ كلّ واحد منهم واحد ، ومقتضىٰ ذلك أنّ طريقه إلىٰ الكلّ صحيح ، بل لعلّه لا يريد إلّا ذلك ، ولا يريد الاتّحاد حقيقة لتحقّق الاختلاف في الجملة .

وإلىٰ الحسن بن محمّد بن سماعة ، ابن عبدون ، عن أبي طالب الأنباري ، عن حميد بن زياد ، عنه ، وفيهما حميد ، وهو ثقة واقف ، وفي الفهرست[3] : ابن عبدون ، عن عليّ بن محمد بن الزبير ، عن[4] الحسن بن فضّال ، عنه ، وفي هذا ابن الزبير ، والحسن هذا ثقة واقف .

وإلىٰ الحسين بن أبي العلاء مهمل ، وفي الفهرست[5] : جماعة ، عن الصدوق ، عن ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن الزيّات ، عن ابن أبي عمير ، وصفوان ، عنه .

وإلىٰ الحسين بن بشير مهمل .

---

(١) رجال ابن داود : ص ٣٠٧ التنبيه السادس .

(٢) في المصدر : فطريق الشيخ .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٥١ الرقم ١٨٢ .

(٤) في المصدر : علي .

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٥٤ الرقم ١٩٤ .

وكذا الحسين بن الحسن الحسيني الممدوح .

وإلى الحسين[١] بن سعيد ، المفيد ، والحسين ، وابن عبدون ، كلّهم عن أحمد بن محمّد بن الوليد ، عن أبيه ، عن الحسين بن الحسن بن أبان ، عنه[٢] ، وابن[٣] أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عن ابن أبان ، عنه ، قال : ورواه أيضاً ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن ابن عيسىٰ[٤] ، عنه .

ثم قال : وما ذكرته عن الحسين بن سعيد[٥] ، عن زرعة ، عن سماعة ، وفضالة بن أيّوب ، والنضر بن سويد ، وصفوان بن يحيىٰ ، فقد رويته بهذه الأسانيد عن الحسين بن سعيد[٦] .

وأثبت له إليه في المنتقى[٧] طريقاً آخر ، وهو : الصدوق ، عن أبيه وابن الوليد ، عن سعد ، والحميري ، عن ابن عيسىٰ ، عنه .

وله إليه ، آخر ، ولكن مع الحسن بن محبوب ، وهو طريقه إلىٰ سعد ، إلىٰ ابن عيسىٰ ، إليهما ، كما عرفت .

---

(١) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج٤ ص٣١٣ .

(٢) في المصدر : عن أبيه محمّد بن الحسن بن الوليد ، وأخبرني أيضاً.

(٣) في المصدر : أبو الحسن .

(٤) في المصدر : عن أحمد بن محمّد .

(٥) في المصدر : عن الحسن .

(٦) في المصدر : عنهم رحمهم الله .

(٧) منتقى الجمان (الشيخ حسن العاملي) : ج١ ص٢٩ .

وله إليهما آخر أيضاً ، وهو : طريقه إلىٰ محمّد بن علي بن محبوب ، عن أحمد ، عنهما .

وإلىٰ الحسين[١] بن محمّد ، طريقه الى الكليني رحمه الله ، والحسين هذا ثقة .

وإلىٰ حمّاد بن عثمان مهمل ، ولكن في الفهرست[٢] : عدّة من أصحابنا ، [عن الصدوق ، عن أبيه ، عن سعد والحميري ، عن محمّد بن الوليد الخزاز ، عنه ، وهو صحيح ، وحمّاد ثقة ، وله آخر أيضاً.

وإلىٰ حمّاد بن عيسىٰ مهمل ، وفي الفهرست[٣] : عدّة من أصحابنا][٤] ، عن أبي المفضل ، عن ابن بطّة ، عن أحمد البرقي ، عنه ، ورواه ابن بطّة أيضاً ، عن أحمد ، عن أبيه ، عنه ، ورواه أيضاً ، عن ابن عيسىٰ ، عن عبدالرحمٰن بن أبي نجران ، وعليّ بن حديد ، عنه ، وابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن محمّد بن أبي الصهبان ، عن أبي القاسم الكوفي ، عنه .

وإلىٰ حميد[٥] بن زياد طريقه إلىٰ الكليني ، عنه ، وابن عبدون ، عن أبي طالب الأنباري ، عنه .

---

(١) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ٤ ص ٣٠٤.

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٦٠ الرقم ٢٣٠ .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٦١ الرقم ٢٣١ .

(٤) اثبتناه من المصدر والنسخة المعتمدة ، ولم ترد في نسخة ش .

(٥) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ٤ ص ٣٠٥.

الدال

وإلىٰ داود بن يزيد مهمل ، وفي الفهرست[١] : له كتاب رواه حميد ، عن القاسم بن إسماعيل ، عنه ، وجماعة ، عن التلعكبري ، عن[٢] ابن همام ، عن حميد ، عن محمد بن شتيم[٣] ، عن الحجّال ، عنه .

الراء

وكذا إلىٰ الريّان بن الصلت الثقة ، وفي الفهرست[٤] : له كتاب أخبرنا به الشيخ المفيد ، والحسين بن عبيدالله[٥] ، عن الصدوق عن أبيه ، وحمزة بن محمد ، ومحمد بن عليّ ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه .

وكذا إلىٰ زرارة ، وفي الفهرست[٦] : له مصنفات ، منها : كتاب الاستطاعة والجبر ، أخبرنا ابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عن سعد ، والحميري ، عن أحمد البرقي ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن بعض أصحابه ، عنه .

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٦٩ ، الرقم ٢٧٧ .

(٢) أثبتناه من نسخة ش والمصدر ، وفي النسخة المعتمدة : وعن .

(٣) في المصدر : تسنيم .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٧١ الرقم ٢٨٥ .

(٥) لم ترد في نسخة ش .

(٦) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٧٤ الرقم ٣٠٢ .

الزاي

وكذا إلىٰ زيد الشحّام ، وفي الفهرست[١] : له كتاب ، أخبرنا به ابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، وعدّه [من[٢]] أصحابنا ، عن الصدوق ، عن أبيه وابن الوليد ، عن سعد ، عن محمد بن عبدالحميد ، عن أبي جميلة عنه .

السين

وإلىٰ سعد بن عبدالله ، المفيد ، عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه ، عن أبيه ، عنه ، والمفيد ، عن الصدوق ، عن أبيه ، عنه .

واعلم أنه ربما روىٰ [سعد[٣]] عن جميل أو عن حمّاد بن عيسى ، كما اتفق في باب حكم الجنابة عن التهذيب[٤] ، فالظاهر الإرسال ؛ لأنّ المعهود إنّما هو رواية سعد عن حمّاد بواسطة ، كأحمد ، أو ثنتين ، كأحمد بن محمد بن عيسى ، والحسين بن سعيد ، وجميل في طبقة حماد .

وإذا روىٰ عن العبّاس في الظاهر أنه ابن معروف ، لكنّه كثيراً ما يروي عنه بواسطة ابن عيسى ، وهذا باب واسع لا يتدرّب فيه إلّا من طالت ممارسته ،

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٧١ الرقم ٢٨٨ .

(٢) اثبتناه من المصدر ونسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : عن

(٣) اثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : سعيد .

(٤) تهذيب الأحكام (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ١٢٣ ، ح ٣٣٠ وص ١٤٤ ح ٤٠٧ .

وكثرت متابعته في مراعاة الأسانيد المختلفة في فهرست الشيخ ، وكتاب النجاشي ، ومشيخة الفقيه ، وعرف طبقات الرجال ، وقد وقع في كتاب[١] الشيخ[٢] وغيره رواية سعد بن عبدالله ، عن أبي جعفر ، والمراد بأبي جعفر هذا ـ كما في الخلاصة[٣] ـ أحمد بن محمد بن عيسىٰ .

وإلىٰ سلمة بن الخطاب مهمل ، وفي الفهرست[٤] : له كتب أخبرنا بجميع[٥] رواياته ابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عن سعد ، والحميري ، وأحمد بن إدريس ، والصفّار ، عنه .

وكذا إلىٰ سليمان بن خالد ، وكذا إلىٰ سماعة .

وإلىٰ سهل بن[٦] زياد طرقه إلىٰ الكليني ، عن عدّة من أصحابنا ، عنه .

الصاد

وإلىٰ صفوان بن يحيىٰ ، جماعةٌ ، عن الصدوق ، عن ابن الوليد ، عنه ، وابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عن الصفّار ، وسعد ، والعطّار ، وابن إدريس ،

---

(١) في نسخة ش : كتابي .

(٢) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ١٤٩ ، ح ٥١٤ .

(٣) الخلاصة (العلّامة الحلّي) : ١٣ الرقم ٢ .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٧٩ الرقم ٣٢٤ .

(٥) في المصدر : كتبه ورواياته .

(٦) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ٤ ص ٣٠٨ .

عن الزيّات ، ويعقوب بن يزيد ، عنه ، والحسين وابن أبي جيد معاً ، عن أحمد بن العطّار ، عن أبيه ، عن ابن عيسى ، عن أبيه ، والحسين بن سعيد ، عنه ، وابن عبدون ، عن ابن الزبير ، عن زكريّا بن شيبان ، عنه .

العين

وإلى عاصم بن حميد مهمل ، وله في الفهرست[١] طريق .

وإلى العبّاس بن معروف مهمل ، لكن له في الفهرست[٢] طريق .

وكذا إلى العبّاس بن عامر القصباني .

وإلى العبّاس بن هشام ، وهو عباسي[٣] في[٤] الفهرست[٥] .

وإلى عبدالرحمن بن الحجّاج مهمل ، وكذا إلى عبدالرحمن بن كثير ، لكن له في الفهرست[٦] طريقان .

وكذا إلى عبدالكريم بن عمرو ، وله في الفهرست[٧] طريق .

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٢٠ الرقم ٥٣٢ .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١١٨ الرقم ٥١٨ .

(٣) في المصدر ونسخة ش : عبيس .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٢١ الرقم ٥٣٥ .

(٥) في نسخة ش : طريف .

(٦) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٠٨ الرقم ٤٦٣ .

(٧) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٠٩ الرقم ٤٦٩ .

وإلىٰ عبدالله بن جذاعة مهمل .

وكذا إلىٰ عبدالله بن جعفر الحميري ، وله في الفهرست(١) : المفيد ، عن الصدوق ، عن أبيه ، وابن الوليد ، عنه ، وابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عنه .

وإلىٰ عبدالله بن سنان مهمل أيضاً ، لكن له في الفهرست(٢) طرق ، منها الصحيح وغيره .

وكذا إلىٰ عبدالله بن مسكان ، وله في الفهرست طرق(٣) ، منها الحسن ، وغيره ، وإلىٰ عليّ(٤) بن إبراهيم ، طرقه إلىٰ الكليني ، عنه ، والمفيد ، والحسين ، وابن عبدون ، كلّهم عن أبي محمد الحسن بن حمزة العلوي ، الطبري ، عنه ، وهو صحيح ، وعليّ ثقة ، ثبت ، معتمد .

وإلىٰ عليّ بن أسباط ، الحسين ، وأحمد بن العطّار ، عن أبيه ، عن محمّد بن أحمد بن أبي قتادة ، عن موسىٰ بن جعفر البغدادي ، عنه ، وابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن أبيه [الزيات عنه .

وإلىٰ عليّ بن جعفر ـ أخي موسى بن جعفر عليه السلام ـ الحسين عن

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٠٢ الرقم ٤٢٩ .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٠١ الرقم ٤٢٣ .

(٣) أوردها في روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ١٧٤ ؛ حيث نقل عن الفهرست : فيظهر صحة الخبر بأربعة طرق ، وحسنه بطريق واحد ؛ علماً بأنّ النسخة التي بأيدينا لم نعثر فيها على ترجمة لعبدالله بن مسكان .

(٤) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ٤ ص ٣٠٢ .

أحمد بن العطّار][1] ، عن أبيه[2] العمرك[3] النيسابوري النوفلي ، عنه .

وله في الفهرست طريقان آخران :

أحدهما : جماعة ، عن الصدوق ، عن أبيه ، عن محمد بن علي ، عن العمرك[4] ، عنه .

والآخر : جماعة أيضاً ، عن الصدوق ، عن أبيه ، عن سعد ، والحميري ، وأحمد بن إدريس ، وعليّ بن موسى ، عن أحمد بن محمد ، عن موسى بن القاسم البجلي ، عنه ، والطرق صحيحة ، وعليّ ثقة ، جليل القدر .

وإلى عليّ بن حاتم[5] القزويني ، المفيد ، وابن عبدون ، عن أبي عبدالله الحسين بن علي الشيباني القزويني ، عنه ، ولا تضرّ جهالة الشيباني [فانه قال في الفهرست[6] : له كتب معتمدة جيدة ، أخبرني بها ابن عبدون ، عن

---

(١) أثبتناه من نسخة ش .

(٢) في المصدر : عن أبيه محمد بن يحيى ، عن العمركي بن علي النيسابوري البوفكي ، وفي الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٨٧ الرقم ٣٦٧ : عن محمد بن علي بن الحسين ، عن أبيه ، عن محمد بن يحيى ، عن العمركي الخراساني البوفكي ، عن علي بن جعفر .

(٣) في نسخة ش والمصدر : العمري .

(٤) في نسخة ش : العمركي .

(٥) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ٤ ص ٣٢٧ .

(٦) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩٨ الرقم ٤١٥ .

الشيباني(١)](٢) سماعاً منه ، عن ابن حاتم ، وابن حاتم يومئذٍ حيّ ، وهي مع ما في الفوائد(٣) قرينة على أنّ الكتب كانت معروفة ، فلا تضرّ جهالة الراوي .

وإلى عليّ بن(٤) الحسن الطاطري ، ابن عبدون ، عن علي بن محمد بن الزبير ، عن أبي الملك ، أحمد بن عمر بن كيسبة ، عنه .

وإلى عليّ بن الحسن بن فضّال ، ابن عبدون سماعاً منه ، وإجازة عن عليّ بن محمد بن الزبير ، عن أبي الملك أحمد بن عمر بن كيسبة ، عنه .

وإلى عليّ بن الحسن بن فضّال ، ابن عبدون سماعاً منه وإجازة عن عليّ بن محمد بن الزبير ، عنه .

وإلى عليّ بن الحسين بن بابويه القمّي ، طريقه إلى محمد بن الحسن بن الوليد ، وهو : المفيد ، عن الصدوق ، عنهما ، وفي الفهرست(٥) : المفيد ، والحسين ، عن الصدوق ، عنه .

وإلى علي بن الحكم مهمل ، وله في الفهرست(٦) إلى الثقة الجليل طريقان .

---

(١) في المصدر : شيبان القزويني .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) فوائد الوحيد البهبهاني : ص ٥٠ .

(٤) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ٤ ص ٣٢٠ .

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٩٣ الرقم ٣٨٢ .

(٦) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٨٧ الرقم ٣٦٦ .

وإلىٰ عليّ بن رئاب مهمل .

وكذا إلىٰ علي بن الريّان ، لكن له إليهما في الفهرست[1] طريقان صحيحان .

وإلىٰ عليّ بن السندي مهمل ، وكذا إلىٰ عليّ بن محمد .

وإلىٰ عليّ بن[2] مهزيار ، المفيد ، عن الصدوق ، عن أبيه ، وابن الوليد ، عن سعد ، والحميري ، والعطّار ، وابن إدريس ، كلّهم عن ابن عيسى ، عن العبّاس بن معروف ، عنه ، وهو صحيح ، وعليّ ثقة ، جليل ، وكيل .

وإلىٰ عمّار الساباطي ، مهمل ، وله في الفهرست[3] طريق موثّق .

وإلىٰ عمرو بن عثمان مهمل .

وكذا إلىٰ العمركي .

فإن قلت : أوليس قد مرّ له إلىٰ عليّ بن جعفر طرق صحيحة ، والعمركي واقع في أكثرها ؟ .

قلت : الغرض الطريق إلىٰ كتب العمركي وما يرويه ، لا خصوص ما يروي عن أبي جعفر .

وإلىٰ العيّاشي مهمل ، وله في الفهرست[4] طريق .

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٩٠ الرقم ٣٧٦ .

(٢) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ٤ ص ٣٣١ .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١١٧ الرقم ٥١٥ .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٣٦ الرقم ٥٩٣ .

وكذا إلىٰ العيص بن القاسم ، وله منه طريق .

الغين

وكذا إلىٰ غياث بن إبراهيم ، وله في الفهرست[1] طريق صحيح .

الفاء

وإلىٰ فضالة بن أيّوب مهمل ، ولكن في [الفهرست] [2] له كتاب ، أخبرنا جماعة ، عن أبي المفضل ، عن ابن بطّة ، عن أحمد بن[3] [عبدالله ، عنه ، وأبو عبدالله بن شاذان ، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطّار ، عن أبيه ، عن ابن عيسىٰ ، عن الحسين بن سعيد ، عنه جماعة ، عن أحمد بن][4] محمد[5] الرازي ، عن محمد بن الحسين بن مهزيار ، عن أبيه ، عنه ، ومحمد بن مهزيار هذا مهمل .

وإلىٰ الفضل بن شاذان ، طرقه إلىٰ الكليني ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه ، وعن محمد بن إسماعيل ، عنه ، والمفيد ، والحسين ، وابن عبدون ،

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٨٢٣ الرقم ٥٤٩ .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٢٦ الرقم ٥٦٠ ، والفهرست أثبتناه من نسخة ش .

(٣) في المصدر : أحمد بن أبي عبدالله .

(٤) أثبتناه من نسخة ش .

(٥) في المصدر : أحمد بن أبي عبدالله .

كلهم عن الحسن بن حمزة العلوي ، عن علي بن قتيبة النيسابوري ، عنه ، والشريف أبو محمد الحسن بن أحمد بن القاسم العلوي ، المحمدي ، عن أبي عبدالله محمد بن أحمد الصفواني ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه .

وفي الفهرست[١] : المفيد ، عن الصدوق ، عن ابن الوليد ، عن ابن إدريس ، عن عليّ بن محمد بن قتيبة ، عنه .

قال : ورواها الصدوق أيضاً[٢] ، عن حمزة بن محمد العلوي ، عن أبي نصر ، قنبر بن علي بن شاذان ، عن أبيه ، عنه .

وفي المنتقى[٣] : المفيد ، عن[٤] علي بن الحسين بن بابويه ، عن أحمد بن إدريس ، عن علي بن محمد بن قتيبة ، والمفيد ، والحسين ، وابن عبدون ، كلّهم عن الحسن بن حمزة العلوي ، عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه .

وإلى الفضيل بن يسار مهمل .

الميم

وكذا إلى محمد بن الحسن .

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٢٤ الرقم ٥٥٢ .

(٢) لم ترد في نسخة ش .

(٣) منتقى الجمان (الشيخ حسن العاملي) : ج ١ ص ٣١ و٣٢ .

(٤) في المصدر : محمد بن علي .

وإلى محمد(١) بن أبي عمير مهمل ، وله في الفهرست(٢) طريقان : [صحيح](٣) وحسن .

وإلى محمد بن أبي الصهبان مهمل ، ولكن(٤) له في الفهرست(٥) طريق .

وإلى محمد بن أبي حمزة مهمل .

وإلى محمد بن أحمد بن داود القمّي في الفهرست(٦) ، جماعة منهم المفيد ، والحسين ، وابن عبدون ، كلهم عنه .

وإلى محمد بن أحمد بن خاقان الضعيف مهمل .

وإلى محمد(٧) بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري ، المفيد ، والحسين ، وابن عبدون ، كلّهم عن أبي جعفر محمد بن الحسين بن سفيان البزوفري ، عن أحمد بن إدريس ، عنه ، وابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عن العطّار ، وابن إدريس ، جميعاً عنه ، والحسين ، عن أحمد بن العطّار ، عن أبيه ،

---

(١) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ٤ ص ٣٢٥ .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٤٢ الرقم ٦٠٧ .

(٣) في نسخة ش : صحيحان .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٤٧ الرقم ٦١٩ .

(٦) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٣٦ الرقم ٥٩٢ .

(٧) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ٤ ص ٣١٥ .

عن المفيد[١] ، والحسين ، وابن عبدون ، كلّهم عن الحسن بن حمزة العلوي ، والبزوفري ، جميعاً عن أحمد بن إدريس ، عنه .

وفي الفهرست[٢] : أخبرنا بجميع رواياته عدّة [من][٣] أصحابنا ، عن أبي المفضل محمد بن عبدالله الشيباني ، عن أبي جعفر محمد بن [بطّة القمي ، عنه ، والحسين بن عبيدالله ، وابن أبي جيد[٤] ، عن أحمد بن العطّار ، عن أبيه ، عنه ، وجماعة][٥] ، عن أبي جعفر بن بابويه ، عن أبيه ، وابن الوليد ، عن أحمد بن إدريس ، ومحمد بن يحيى العطّار ، عنه ، قال أبو جعفر : إلّا ما كان فيه[٦] من غُلوّ أو تخليط ، وهو الذي يكون طريقه محمد بن موسى الهمداني ، أو يرويه عن رجل ، [وساق][٧] أسماء الرجال [المستثنين][٨] الذين ذكرهم النجاشي[٩] إلّا أنه زاد عليهم الهيثم بن عديّ ، وجعفر بن محمد الكوفي ، وربما

---

(١) في المصدر ونسخة ش : والمفيد .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٤٤ الرقم ٦١٢.

(٣) أثبتناه من نسخة ش والمصدر .

(٤) في المصدر : جميعاً .

(٥) لم ترد في نسخة ش .

(٦) في المصدر : فيها .

(٧) اثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : وناق .

(٨) أثبتناه من نسخة ش .

(٩) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٤٨ الرقم ٩٣٩ ، ولم يذكر فيه الهيثم بن عدي .

كان في كلامه هذا ما يُهوّن الخطب في أمر [العبيدي](١) ؛ لأنّ ردّ الرواية الخاصّة لا يوجب القدح ، ولا سيّما وقد [قيّد](٢) ردّ روايته بكونها بإسناد منقطع ، ومحمد بن أحمد هذا ثقة جليل .

وإلىٰ محمد بن إسماعيل النيسابوري ، طرقه إلىٰ الكليني ، عنه .

وإلىٰ محمد بن الحسن الصفّار ، المفيد ، والحسين ، وابن عبدون ، كلّهم عن أحمد بن محمد بن الوليد ، عن أبيه ، عنه ، وابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عنه ، وفي الفهرست(٣) : إلىٰ جميع كتبه ورواياته ، جماعة ، عن الصدوق ، عن ابن الوليد ، عنه ، الّا كتاب بصائر الدرجات ، فإنه لم يروِهِ عنه ابن الوليد ، وإنّما أخبرنا به الحسين ، عن أحمد بن العطّار ، عن أبيه ، عنه ، واختار في المنتقى(٤) الأوّلين ، والجماعة الذين يريدهم الشيخ هم : المفيد ، والحسين ، وأبو الحسن جعفر بن الحسن بن [حسكة](٥) القمّي ، وأبو زكريّا محمد بن سليمان الحمداني كلّهم .

وإلىٰ محمد بن الحسن بن الوليد ، طريقه إلىٰ عليّ بن الحسين بن بابويه : المفيد ، عن الصدوق ، عنهما ، وابن أبي جيد ، عنه ، وجماعة ، عن أحمد ابنه ،

---

(١) اثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : العبيد .

(٢) اثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : فيه .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٤٣ الرقم ٦١١.

(٤) منتقىٰ الجمان (الشيخ حسن العاملي) : ج ١ ص ٣٢ و ص ٣٣.

(٥) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : حكم .

عنه ، وجماعة ، عن الصدوق ، عنه .

وإلىٰ محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب مهمل ، وله في الفهرست[1] : ابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عن الصفّار ، عنه .

وإلىٰ محمد بن عبدالحميد مهمل ، وفي الفهرست[2] : جماعة ، عن أبي المفضّل ، عن ابن بطّة ، عن أحمد بن أبي عبدالله ، عنه .

وإلىٰ الصدوق محمد بن علي بن الحسين بن بابويه ، جماعة ، منهم : المفيد ، والحسين بن عبدالله الغضائري ، عنه ، وله في الفهرست[3] إلىٰ كتبه ـ وهي بعد كتب الحسين وجميع ما رواه إلّا ما كان فيها من تخليط أو غلوّ ـ جماعة ، عن الصدوق ، عن أبيه ، وابن الوليد ، عن سعد ، والحميري ، ومحمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسين ، وأحمد بن محمد ، عنه ، والصدوق ، عن محمد بن عليّ ماجيلويه ، عن عمّه محمد بن أبي‌القاسم ، عن محمد بن عليّ الصيرفي ، عنه .

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٤٠ الرقم ٥٩٧ .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٥٣ الرقم ٦٧٥ .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٤٣ الرقم ٦٠٩ ، والظاهر يوجد اضطراب في عبارة العدّة ولربما كان ذلك من النسّاخ ؛ حيث إنّ عبارة الفهرست «من تخليط أو غُلوّ» والطريق المذكور هو في ترجمة محمد بن سنان ، ويؤيّد ذلك ما جاء في نسخة ش من طفرة بعد انتهاء طريق الصدوق إلى أن قال : الحسين بن عبدالله الغضائري ، ثمّ جاء في نسخة ش طريق محمد بن سنان ، فأصبح التداخل والتشويش بين العبارتين ، والظاهر أنّ الصحيح هو : إلى محمد بن سنان ومحمد بن عبدالجبار مهمل ، ثم تأتي عبارة النسخة المعتمدة ، وله في الفهرست الى كتبه... الخ .

وإلى محمد بن سنان(١) ومحمد بن عبدالجبار مهمل .

وإلى محمد بن علي(٢) بن محبوب الثقة الجليل ، الحسين ، عن(٣) أحمد بن العطار ، عن أبيه ، عنه .

وإلى محمد بن علي بن مهزيار مهمل .

وإلى محمد بن عيسى العبيدي مهمل ، وله في الفهرست(٤) طريق .

وإلى محمد بن مسلم مهمل .

وإلى محمد(٥) بن يحيى العطار ، طريقه إلى الكليني ، عنه ، والحسين ، وابن أبي جيد ، جميعاً عن ابنه أحمد ، عنه .

وإلى محمد بن يزيد الطبري المجهول مهمل .

وإلى محمد بن يعقوب(٦) الكليني ، المفيد ، عن أبي القاسم جعفر بن محمد [بن](٧) قولويه ، عنه ، والحسين ، عن أبي غالب أحمد بن محمد الزراري ، وأبي محمد هارون بن موسى التلعكبري ، وأبي القاسم جعفر بن

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ٤ ص ٣١٦ .

(٣) في نسخة ش : بن .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٤٠ الرقم ٦٠١ .

(٥) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ٤ ص ٣٠٣ .

(٦) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ٤ ص ٢٩٩ .

(٧) اثبتناه من نسخة ش والمصدر .

محمد بن قولويه ، وأبي عبدالله ، أحمد بن أبي رافع الصيمري ، وأبي الفضل الشيباني ، وغير هؤلاء ، كلّهم عنه ، وابن عبدون ، عن أحمد بن أبي رافع ، وأبي الحسين بن عبدالكريم بن عبدالله بن نصر البزاز بـ«تِنِّسُ[1] وبغداد» ، عنه بجميع مصنّفاته وأحاديثه سماعاً وإجازة ببغداد ، بباب الكوفة ، بدرب السلسلة [سنة][2] سبع وعشرين وثلاثمائة .

وإلى معاوية بن حكيم مهمل ، وله في الفهرست[3] طريقان .

وكذا إلى معاوية بن عمّار ومعاوية بن ميسرة ، لكن له في الفهرست طريق .

وإلى المفضّل بن صالح مهمل .

وكذا إلى المفضّل بن عمر مهمل ، لكن له في الفهرست[4] طريقان .

وإلى منصور بن حازم مهمل ، وله في الفهرست[5] طريق .

وإلى موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب الثقة ، المفيد ، عن الصدوق ، عن ابن الوليد ، عن الصفّار ، وسعد بن عبدالله ، عن الفضل بن غانم ، وأحمد بن محمد ، عنه .

---

(١) مدينة بنيت في جزيرة من جزائر بحر الروم يقال لها : تِنِّسُ ، وبها تعمل الشروب الثمينة . لسان العرب (ابن منظور) : ج ٢ ص ٥٧ .

(٢) أثبتناه من نسخة ش .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٦٥ الرقم ٧٢٤ .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٦٩ الرقم ٧٣٦ .

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٦٤ الرقم ٧١٨ .

النون

وإلىٰ النضر بن سويد مهمل ، وفي الفهرست(١) : جماعة ، عن الصدوق(٢) ، عن ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن محمد بن عيسى ، عنه ، وروىٰ ابن الوليد أيضاً ، عن سعد ، والحميري ، والعطّار ، وابن إدريس ، عن ابن عيسى ، عن محمد بن خالد البرقي ، والحسين بن سعيد ، عنه .

الهاء

وإلىٰ هارون بن مسلم مهمل ، وله في الفهرست(٣) طريق معتبر ، بل صحيح علىٰ المشهور ، وهو : ابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عن عبدالله بن جعفر الحميري ، عنه ، ورواه أيضاً ، عن ابن بطّة ، عن أبي عبدالله محمد بن أبي القاسم ، عنه ، وهارون هذا ثقة ، له كتب ، روىٰ عنه سعد ، والحميري ، ومحمد بن أبي القاسم ماجيلويه ، وروىٰ هو عن رجال أبي عبدالله عليه السلام ، لقي أبا محمد وأبا الحسن عليهما السلام ، نعم ذكر النجاشي(٤) : انّ له مذهباً في الجبر والتشبيه ، وكان ذلك لذكره أخبارهما ، وإلّا فهو ثقة ، وجه ، كما ذكر هو .

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٧١ الرقم ٧٥٠ .

(٢) في المصدر : عن أبيه .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٧ الرقم ٧٦٣ .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤٣٨ الرقم ١١٨٠ .

وكذا إلىٰ هارون بن موسى التلعكبري مهمل ، ولكن قال في رجاله : أخبرنا عنه جماعة ، عن أصحابنا ، وقد روىٰ جميع الأُصول والمصنّفات ، وقد عرفت الجماعة ، وفيهم : المفيد ، والحسين.

الياء

وإلىٰ ياسر الخادم مهمل .

وإلىٰ يعقوب بن يزيد مهمل ، لكن له في الفهرست[1] طريق صحيح ، وهو : ابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عن سعد والحميري ، عنه .

وإلىٰ يونس بن عبدالرحمن ، المفيد ، عن الصدوق ، عن أبيه ، وابن الوليد ، عن سعد ، والحميري ، وعلي بن إبراهيم ، عن إسماعيل بن مرار ، وصالح بن السندي ، عنه ، والمفيد ، والحسين ، وابن عبدون ، كلّهم عن الحسن بن حمزة العلوي ، عن علي بن إبراهيم ، عن العبيدي ، عنه ، والحسين عن أبي المفضّل ، محمد بن عبدالله بن المطلب الشيباني ، عن أبي العبّاس محمد بن جعفر بن محمد البزّاز ، عن العبيدي ، عنه ، وهي التي أثبتها في الفهرست[2] .

* * *

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٨٠ الرقم ٧٨٣ .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٨١ الرقم ٧٨٩ .

الكنىٰ

وإلىٰ ابن أبي عمير ، المفيد والحسين جميعاً ، عن جعفر بن محمد بن قولويه ، عن أبي القاسم ، جعفر بن محمد العلوي الموسوي ، عن عبدالله بن أحمد بن نهيك ، عنه ، وفي الفهرست بجميع كتبه ورواياته : جماعة عن الصدوق ، عن أبيه ، وابن الوليد ، [عن][1] سعد ، والحميري ، عن إبراهيم بن هاشم ، عنه ، وابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن يعقوب بن يزيد ، والزيّات ، وأيّوب بن نوح ، وإبراهيم بن هاشم ، والعبيدي ، عنه ، وقد رواها الصدوق أيضاً عن أبيه ، وحمزة بن محمد العلوي ، وابن ماجيلويه ، عن علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عنه ، وجماعة ، عن أبي المفضّل ، عن حميد ، عن عبيدالله بن أحمد بن نهيك ، عنه .

وإلىٰ أبي بصير الراوي ـ عن أبي جعفر عليه السلام ـ المشترك مهمل .

وكذا إلىٰ أبي بصير يحيىٰ بن أبي القاسم ، لكن [في الفهرست[2] : له][3] كتاب مناسك الحجّ ، رواه عليّ بن أبي حمزة ، والحسين بن أبي العلاء ، عنه .

وإلىٰ أبي إسحاق المجهول ، وإلىٰ [أبي][4] الصباح الكناني مهمل ، وله

---

(١) أثبتناها من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : بن .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٧٨ الرقم ٧٧٦ ، وفيه : يحيى بن القاسم .

(٣) أثبتناه من نسخة ش .

(٤) اثبتناه من نسخة ش والمصدر .

في الفهرست[١] إلى كتابه ، ابن أبي جيد ، عن ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن أحمد بن محمد [عن محمد][٢] بن إسماعيل بن بزيع ، والحسن بن علي بن فضّال ، عن محمد بن الفضيل ، عنه ، وطريقه إلى صفوان ـ فإنّه روى كتابه .

وإلى أبي طالب الأنباري ، ابن عبدون ، عنه .

وإلى أبي المعزى حميد بن المثنّى ، عدّة من أصحابنا ، عن الصدوق ، عن ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن يعقوب بن يزيد ، والزيّات ، عن ابن أبي عمير ، وصفوان ، عنه .

وإلى أبي ولّاد حفص بن سالم مهمل ، لكن له في الفهرست[٣] طريق صحيح .

وإلى أبي يحيى الصفاني المجهول مهمل .

خاتمة لهذه الفائدة

وهي أنه ربما روى الصدوق ، والشيخ في الكتب الثلاثة[٤] عن أجلّاء الأصحاب على جهة التعليق ، مع عدم التنبيه على الطريق في المشيخة والفهرست ، وربما ذكر ، ولكن كان ليس في المعتبر ، وقد اشتهر ردّ مثله ،

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٨٥ الرقم ٨١٦.

(٢) أثبتناه من المصدر .

(٣) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٦٢ الرقم ٢٣٥ .

(٤) من لايحضره الفقيه والاستبصار والتهذيب .

والوجه أن يُلحظ ، فما ظهر أنه من كتاب الراوي المعلّق عنه لم يضرّه التعليق ، ولا توسُّط من جُهل [حاله][1] ، أو بان ضعفه ، فإنّهما رضي اللّه عنهما وغيرهما من المتأخّرين إنّما أخذوا هذه الأخبار ـ المودعة في هذه الكتب ـ من كتب الرواة وأُصولهم ، وإنّما يذكر الطريق للإسناد ، لا أنّهم تناولوها خبراً خبراً مشافهة ، حسبما ينظر به الفهرست وغيره ، ولا أقلّ من الظهور ، ثمّ إن كان ذلك الكتاب مشهوراً بين الطائفة معتبراً ـ كما هو شأن الأُصول والكتب المعروفة ـ كان ذلك الخبر معتبراً .

وكفاك في ذلك قول الصدوق[2] في أوّل كتابه : وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة ، عليها المعوّل ، وإليها المرجع ، مثل كتاب حريز ، وكتاب عبيداللّه بن علي الحلبي ، وكتب علي بن مهزيار ، وكتب الحسين بن سعيد ، ونوادر أحمد بن محمد بن عيسى ، وكتاب نوادر الحكمة ، وكتاب الرحمة لسعد بن عبداللّه ، وجامع شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد ، ونوادر محمد بن أبي عمير ، وكتب المحاسن لأحمد بن أبي عبداللّه البرقي ، ورسالة أبي رضي اللّه عنه[3] ، وغيرها من الأُصول والمصنّفات ، التي طرقي إليها معروفة في فهرست الكتب ، التي رويتها عن مشايخي وأسلافي رضي اللّه عنهم .

---

(١) أثبتناه من نسخة ش .

(٢) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج ١ ص ٣ .

(٣) في المصدر : إليّ .

ويوضّح ذلك : أنه رحمه الله إذا روىٰ خبراً عن غيرها نبّه عليه ، وهـذا كما قال عند رواية[١] خبر المفضّل في رجل أتىٰ أهله وهما صائمان : لم أجد ذلك في شيء من الأُصول ، وإنّما تفرّد بروايته علي بن إبراهيم بن هاشم .

وحينئذ فما رواه رضي الله عنه عن أبان بن تغلب ـ مثلاً ـ يكون بمقام اعتبار ، وان وقع في طريقه إليه أبو علي صاحب الكلل[٢] ، وهو مجهول الحال لم يذكر بقدح ولا مدح ، إلّا أنّ الظاهر أنّ الرواية إنّما كانت من كتاب أبان ؛ لما قلنا أوّلاً ، وأنّها من كتاب مشهور بين الطائفة ، وهو أصله ، لا من تفسير غريب القرآن ، ولا من كتاب الفضائل ؛ لأن الرواية في الفروع ، ومعلوم[٣] أصله كان من الأُصول المعروفة ، ولا أقلّ من الظهور ، خصوصاً وقد قال أبو عبدالله عليه السلام لأبان بن عثمان : (إنّ أبان بن تغلب قد روىٰ عنّي رواية[٤] كثيرة ، فما روىٰ[٥] لك عنّي فاروه عنّي) .

هذا ، مع أنّ صاحب جوامع الكلام قال في أبي عليّ هذا : أظنّ عبدالرحمن بن الحجّاج ، وكثرة رواياته[٦] عن أبان قرينة أيضاً ، وكذا ما

---

(١) من لا يحضره الفقيه (الصدوق) : ج ٢ ص ١١٧ ح ١٨٨٩ .

(٢) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٢٠ .

(٣) في نسخة ش : إنّ .

(٤) روضة المتقين (محمد تقي المجلسي) : ج ١٤ ص ٢١ .

(٥) في المصدر : رواه .

(٦) في نسخة ش : روايته .

يرويه عن إسحاق بن يزيد بواسطة ابن المتوكّل السعدآبادي ، عن أحمد البرقي ، عن البزنطي ، عن المثنّىٰ بن الوليد ، عنه ، وإن كان فيه من لا يُعرَف حاله ، كالمثنّىٰ وغيره ، إلّا أنّ كتابه يرويه جماعة من الأصحاب كما في النجاشي[١] .

وكذا ما يرويه عن بشّار بن يسار ، بطريقه عن الحسين بن أحمد بن إدريس ، عن أبيه ، عن ابن أبي الصهبان ، عن محمد بن سنان ، عنه ، وإن كان فيه ابن سنان ؛ لأن له أصلاً يرويه محمد بن أبي عمير ، كما ذكر الشيخ[٢] والنجاشي[٣] ، وكذا ما يرويه عن جابر بن يزيد الجُعْفي ، بطريقه عن ابن ماجيلويه ، عن عمّه[٤] محمد بن أبي القاسم ، عن أحمد البرقي ، عن أبيه ، عن عمرو بن شمر ، عنه ، وإن كان فيه عمرو ، إلّا أنّ له أصلاً ، والأُصول مشهورة بين السلف ، عليها مدارهم ، وكذا عن جعفر بن عثمان بطريقه ، عن أبيه ، عن الكميداني ، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ ، عن ابن أبي عمير ، عن أبي جعفر الشامي ، عنه ، وإن كان فيه الشامي ؛ لما ذكر النجاشي[٥] : من أنّ كتابه يرويه جماعة ، منهم ابن أبي عمير ، وكذا عن حذيفة بن منصور ، بطريقه عن أبيه ،

---

(١) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٤١٤ الرقم ١١٠٦ .

(٢) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٤٠ الرقم ١٢٠ .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١١٣ الرقم ٢٩٠ .

(٤) لم ترد في نسخة ش .

(٥) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٢٤ الرقم ٣٢٠ .

عن سعد ، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ ، عن محمد بـن سـنان ، عـنه ؛ لمـا ذكروا : من أنّ كتابه يرويه ابن أبي عمير القاسم بن إسماعيل القرشي .

وكذا عن الحسين بن أبي العلاء الخفاف ، بطريقه عن أبيه ، عن سعد ، عن الزيّات ، عن موسىٰ بن سعدان ، عن عبدالله بن أبي القاسم ، عنه ؛ لما ذكر الشيخ[1] : من أنّ له كتاباً يُعدّ في الأُصول ، ثمّ إنّه رواه في الصحيح من طريق الصدوق ، عن الزيّات ، عن ابن أبي عمير ، وصفوان ، عنه ، فكان للصدوق إليه طريق صحيح .

وكذا عن داود بن الحسين ، بطريقه عن أبيه ، وابن الوليد ، عن سعد ، عن الزيّات ، عن الحكم بن [مسكين][2] ؛ لما ذكر النجاشي[3] : من أنّ له كتاباً يرويه عدّة من أصحابنا ، ورواه هو والشيخ في الصحيح ، عن العبّاس بن عامر بطريق ابن الوليد .

وكذا عن داود بن كثير الرقي ، بطريقه عـن الحسين بـن أحـمد بـن إدريس ، عن أبيه ، عن محمد بن أحمد ، عن عبدالله بن أحمد الرازي ، عـن جرير بن صالح ، عن إسماعيل بن مهران ، عن زكريّا بن آدم ، عنه ؛ لما ذكر الشيخ[4] من أنّ له أصلاً يرويه الحسن بن محبوب .

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٥٤ الرقم ١٩٤ .

(٢) أثبتناه من نسخة ش ، وفي النسخة المعتمدة : المسكين .

(٣) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ١٥٩ الرقم ٤٢١ .

(٤) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ٦٨ الرقم ٢٧١ ، وفيه : البرقي .

وحكي عن الصدوق أنه روى عن ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن الخشّاب عن البزنطي ، عن ابن آدم ، عنه ، وقد روى بالطريق المذكور ها هنا .

وكذا ما يرويه عبدالمؤمن بن القاسم الأنصاري بطريقه عن أبيه ، عن سعد ، عن الزيّات ، عن الحكم بن مسكين ، عن أبي كهمس ؛ لما ذكر الشيخ[١] : من أنّ له كتاباً يرويه جماعة ، ثمّ ذكر إليه ثلاثة طرق .

ومثله كتاب عبدالملك بن عقبة .

وكذا ما يرويه عن عبيد بن زرارة ، بطريقه عن أبيه ، عن سعد ، عن الزيّات ، عن الحكم ، عنه ؛ لقول النجاشي[٢] : إنّ كتابه يرويه جماعة ، ثمّ إنه رواه في الصحيح ، عن حمّاد بن عثمان ، بطريق ابن أبي الخطاب .

وكذا ما يرويه عن فضل[٣] بن عثمان الأعور ، بطريقه عن ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن العبيدي ، عن صفوان ، عنه ؛ لما ذكر النجاشي[٤] : من أنّ له كتاباً يرويه ابن أبي عمير ، والشيخ[٥] : أنّ له كتاباً يرويه ابن سماعة ، وصفوان

---

(١) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٢٢ الرقم ٥٤٦ ، والنسخة التي بين أيدينا فيها : عبدالمنعم المؤمن بن القاسم... وقد ذكر السيد الخوئي في معجم رجال الحديث ج ١١ ص ٨ : بأنه عبدالمؤمن بن القاسم ، فراجع .

(٢) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٢٣٩ الرقم ٦٣٥ ، وفيه : ابن عتبة .

(٣) في نسخة ش : فضيل .

(٤) رجال النجاشي (النجاشي) : ص ٣٠٨ الرقم ٨٤١ .

(٥) الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٢٦ الرقم ٥٥٧ ، واحتمل الشيخ الطوسي رحمه الله =

[عن](1) علي بن عبدالعزيز ، عنه ، غير أنّ المعروف في الأسانيد رواية ابن أبي عمير ، وصفوان ، وعلي بن الحكم ، وعلي بن النعمان ، عنه بلا واسطة ، فيشبه أن يكون ما وقع في الفهرست سهواً من قلم الناسخ .

وكذا ما يرويه عن مروان بن مسلم ، بطريقه عن أبيه ، عن العطّار ، عن محمد بن أحمد ، عن سهل بن زياد ، عن الزيّات ، عن عليّ بن يعقوب الهاشمي ؛ لما ذكر الشيخ : من أنّ كتابه يرويه أيضاً محمد بن أبي حمزة ، والحسن بن عليّ بن فضّال .

وكذا ما يرويه عن النضر بن سويد ، بطريقه عن ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن العبيدي ، عنه ؛ لما ذكر النجاشي من أنّ كتابه يرويه جماعة منهم العبيدي ، وآثر هو والشيخُ طريقَ العبيدي لعلوّه .

وكذا ما يرويه هارون بن حمزة الغنوي ، بطريقه عن ابن الوليد ، عن الصفّار ، عن الزيّات ، عن يزيد بن إسحاق شعر ، عنه ؛ لما ذكر النجاشي : من أنّ له كتاباً يرويه جماعة ، منهم يزيد بن إسحاق .

ثم إنّ الشيخ ذكر في الكُنى : أنّ أبا حمزة الغنوي له كتاب ، ورواه في المعتبر ، بل الصحيح عن عبدالله بن الصلت ، عنه ، والظاهر كما قيل : إنّ أبا

= الاتّحاد ، وقد ذكر فضيل الاعور ، وفضيل بن عثمان الصيرفي ، وقال بعد ترجمة الصيرفي : وأظنّ أنهما واحد . الفهرست (الشيخ الطوسي) : ص ١٢٦ الرقم ٥٨٨ .

(١) أثبتناه من المصدر .

حمزة هذا هو هارون المذكور .

وكذا ما يرويه عن يونس بن يعقوب البجلي ، بطريقه عن أبيه ، عن سعد ، عن الزيّات ، عن الحكم بن مسكين ، عنه ؛ لقول الشيخ ، والنجاشي : إنّ له كتاباً ، ورويّاه عن ابن أبي عمير ، والحسن بن فضّال .

وكذا ما يرويه عن أبي بكر بن أبي سماك ، بطريقه عن ابن الوليد ، عن ابن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن فضالة ، عن عثيم ، عنه ؛ لما ذكر الشيخ : من أنّ كتابه يرويه الحسن بن فضّال ، ورواه النجاشي عن محمد بن حسين ، ورواية موسى بن القاسم عنه بلا واسطة أكثر من أن تحصى ، وتوسّط عثيم هاهنا نادر ، وربما قيل : إنه اشتباه .

وكذا عن أبي خديجة سالم بن مكرم الجمّال ، بطريقه عن ابن ماجيلويه ، عن عمّه محمد بن أبي القاسم ، عن محمد بن علي الكوفي ، عن عبدالرحمن ابن أبي هاشم ، عنه ؛ لما ذكر النجاشي : من أنّ كتابه يرويه جماعة ، ورواه الشيخ في الصحيح ، عن أحمد بن عائذ ، وعبدالرحمن ، عنه ، بطريق الصدوق .

وكذلك ما رواه ، عن وهب بن عبد ربّه ، ولم يذكر الطريق إليه في الرواية ، ولا في المشيخة ، إلّا أنّ الشيخ ذكر : أنّ له أصلاً ، رواه جماعة عن أبي المفضل ، عن ابن بطّة ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ، عنه ، والنجاشي : أنّ له كتاباً يرويه جماعة منهم الحسن بن محبوب ، ورواه هو عن الحسين بن عبيدالله الغضائري ، عن أحمد بن جعفر البزوفري ، عن أحمد بن إدريس ، عن أحمد بن محمد بن عيسى ، عن الحسن ، عنه .

وكذا عن سعد بن سعد من دون ذكر الطريق مطلقاً ؛ لما[١] ذكر الشيخ والنجاشي : من أنّ كتابه ومسائله عن الرضا عليه السلام ، رواهما عنه محمد بن خالد البرقي ، فاندرجا في رواياته ، وكان ذلك له طريقاً .

وكذا الحال فيما يعلّقه شيخ الطائفة قدّس اللّٰه روحه ، فإنه رحمه اللّٰه نبّه في مشيخة التهذيب[٢] والاستبصار[٣] علىٰ أنّ روايته كانت من الكتب والأُصول ، فربّما روىٰ الحديث مسنداً بطريقه إلىٰ تلك الكتب ، وربّما اقتصر علىٰ ذكر المصنّف الذي أخذ الخبر من كتابه ، والجامع الذي تناول الحديث من أصله ، ثمّ ذكر في المشيخة الطريق إلىٰ تلك الكتب والأُصول ؛ لتخرج عن حدّ المراسيل ، وتلحق بالمسانيد ، وربما لم يذكرها في المشيخة اعتماداً علىٰ ما في الفهرست ، واقتصاره علىٰ ذكر أصحاب الكتب هو الغالب في التهذيب ، فإنه ربما روىٰ بالأسناد في أوائله ، ثم أضرب عن ذلك اختصاراً ، وفي الاستبصار بالعكس ، قال في مشيخة التهذيب[٤] ـ بعد ذكر ما وقع له في كتاب الطهارة وما عنّ له بعد ذلك ـ : فجمعنا وأوردنا من الزيادات ما كنّا أخللنا به ، واقتصرنا من إيراد الخبر علىٰ الابتداء بذكر المصنّف الذي أخذنا الخبر من كتابه ، أو صاحب الأصل الذي أخذنا الحديث من أصله... إلىٰ أن قال : لتخرج الأخبار

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) تهذيب الأحكام (الشيخ الطوسي) : ج ١٠ ص ٤ .

(٣) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ٤ ص ٢٩٧ .

(٤) تهذيب الأحكام (الشيخ الطوسي) : ج ١٠ ص ٤ ، فصل المشيخة .

بذلك عن حدّ المراسيل، وتُلحق بباب المسندات.

وقال في مشيخة[1] الاستبصار: وكنتُ سلكتُ في أوّل الكتاب إيراد الأحاديث بأسانيدها، وعلىٰ ذلك اعتمدت في الجزء الأوّل والثاني، ثم اختصرت في الجزء الثالث، وعوّلتُ علىٰ الابتداء بذكر الراوي الذي أخذت الحديث من كتابه أو أصله، علىٰ أن أُورد عند الفراغ من الكتاب جملة من الأسانيد يتوصّل بها إلىٰ هذه الكتب والأُصول حسبما عملته في كتاب تهذيب الأحكام، ثمّ قال في آخر المشيختين[2]: فقد أوردت جملاً من الطرق إلىٰ هذه المصنّفات والأُصول، ولتفصيل ذلك شرحٌ يطول، هو مذكور في الفهارس[3] للشيوخ، فمن أراده وقف عليه هناك إن شاء الله تعالىٰ.

وعلىٰ هذا فضعف الطريق إلىٰ تلك الأُصول والكتب وجهالته، غير مضر؛ لأنّ تلك الكتب ـ ولاسيّما الأُصول ـ كانت في تلك الأيام معروفة مشهورة، وكيف لا تكون كذلك ؟! وفيها مدارستهم، وعليها معوّلُهم، إلّا أن يشذّ شيء، ومن هنا قال الشيخ في أوائل كتاب الصوم من التهذيب[4]: إنّ عدم وجدان الحديث في الأُصول المصنّفة يوجب الحكم بضعفه، وهل هي

---

(١) الاستبصار (الشيخ الطوسي): ج ٤ ص ٢٩٦.

(٢) الاستبصار (الشيخ الطوسي): ج ٤ ص ٣٣٤، وكذلك تهذيب الأحكام: ج ١٠ ص ٨٨.

(٣) في المصدر: المصنّفة في هذا الباب.

(٤) تهذيب الأحكام (الشيخ الطوسي): ج ٤ ص ١٦٩ ح ٤٨٢.

فيهم الّا كالجوامع الأربعة العظام بالنسبة إلينا ؟! ألا[١] ترىٰ أنّ استمرار طريقة الأصحاب في هذه الجوامع الأربعة علىٰ الرواية والاستجازة ، يُفضي بها إلىٰ الجهالة بدونها ؟ كلّا ، بل هي متواترة إلىٰ أربابها ، وإنما تؤخذ بالأسناد للتيمّن باتصال السلسلة ، والجري علىٰ طريقة السلف الصالح ، وما كانت الفاصلة بينهم وبين أرباب تلك الكتب ، كالفاصلة بيننا وبين المشايخ الثلاثة رضي اللّٰه عنهم ، بل أكثرها تُعلم نسبته بالقرائن ؛ لشدّة القرب ، ولا تحتاج إلىٰ دعوىٰ الشهرة ، وما يَمُد في الجملة ، كأُصول أصحاب الصادق عليه السلام ونحوها ، فبالشهرة ؛ لاستمرار طريقة القدماء المعاصرين للأئمّة عليهم السلام علىٰ مدارستها ، والعمل بما فيها ، والمحافظة عليها .

ثم إنّ الشيخ قد أحال التفصيل علىٰ ما في الفهارس كما سمعت ، فما لم يذكر له طريقاً في المشيخة ، وكان له في الفهرس طريق إليه ، فهو مسند ، وما كان طريقه فيها أو في الإسناد ضعيفاً ، وفي الفهرست صحيحاً ، فهو صحيح ، فإنه رحمه اللّٰه كثيراً ما يؤثر الضعيف لعلوّه ؛ تحرّياً للاختصار ، مع عدم الفرق في ذلك ، من حيث إن التناول إنّما كان من الأُصول .

وممّا يُنبّه علىٰ ذلك روايته للخبر الواحد بأسانيد مختلفة ، فيها الصحيح والضعيف وغيرهما ، ولاسيّما في الاستبصار ، ويزيدك إيضاحاً أنّ الكليني[٢]

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) فروع الكافي (الكليني) : ج ٣ ص ٢٥ ح ٥ .

رضي الله عنه ذكر في صفة الوضوء الحديث الطويل ، فقال : علي بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أُذينة ، عن زرارة وبكير : أنهما سألا أبا جعفر عليه السلام ...الحديث ، والشيخ رحمه الله قطع [هذا الحديث][1] في التهذيب أربع قطع بحسب ما تضمّن من الأحكام ، ذكره في أربعة مواضع ، وروىٰ كلّ قطعة به مغاير لسند الأُخرىٰ ، فقال في مقام[2] : أخبرني[3] الشيخ عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد[4] ، عن أحمد بن محمد بن عثمان بن عيسىٰ ، عن ابن أُذينة ، عن بكير وزرارة ابني أعين : (أنهما سألا أبا جعفر عليه السلام...) ، وذكر من أوّل الحديث إلىٰ قوله : (لم يحدث لهما ماء) ، إلّا إنه قال : (لم يجدّد لهما ماء) .

وقال في مقام آخر[5] : أخبرني الشيخ عن أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن ابن أبان ، عن الحسين بن سعيد ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أُذينة ، عن زرارة وبكير ابني أعين : (أنهما سألا أبا جعفر عليه السلام عن وضوء رسول الله صلىٰ الله عليه وآله ؟ فدعا بطشت وتَوْر[6] فيه ماء...) ، ثمّ حكىٰ وضوء

---

(١) لم ترد في نسخة ش .

(٢) تهذيب الأحكام (الطوسي) : ج ١ ص ٥٦ ح ١٥٨ .

(٣) في نسخة ش : خبرني .

(٤) في المصدر : بن عبدالله .

(٥) تهذيب الأحكام (الطوسي) : ج ١ ص ٧٦ ح ٩١ .

(٦) التَّوْر : إناء معروف تذكره العرب ، تشرب فيه ، أو هو إناء من صفر ، أو حجارة =

رسول الله صلىٰ الله عليه وآله ، إلىٰ أن انتهىٰ إلىٰ قوله عليه السلام : (قال الله تعالىٰ : ﴿وَٱمْسَحُوا﴾ ... إلىٰ قوله : هذا ما هو ؟ قال : عظم الساق) .

وفي آخر[1] : أخبرني الشيخ عن ابن قولويه ، عن الكليني ، عن عليّ ، عن أبيه ، عن ابن أبي عمير ، عن ابن أُذينة ، عن زرارة وبكير : (أتـهما سألا...) ، وذكر الحديث إلىٰ قوله : (تأتيان علىٰ ذلك كلّه) .

وفي آخر[2] : أخبرني الشيخ ، قال : أخبرني أحمد بن محمد ، عن أبيه ، عن سعد[3] ، عن أحمد بن محمد[4] ، عن الحسين[5] عن ابن أبي عمير ، عن[6] بن أُذينة ، عن زرارة وبكير ابني أعين ، عن أبي جعفر عليه السلام ، أنه قال في المسح : (تمسح علىٰ النعلين ، ولا تدخل يدك تحت الشراك... إلىٰ قوله : إلىٰ أطراف الأصابع) ، وربما قطع فأوهم القطع ليس بالمقطوع ، وذلك كما وقع له في الحجّ بالصبيّ والعبد ، فإنّ الكليني رحمه الله روىٰ في ذلك خبراً[7] عن

= كالاجانة يتوضأ فيه . لسان العرب (ابن منظور) : ج ٢ ص ٦٣ .

(١) تهذيب الأحكام (الطوسي) : ج ١ ص ٨١ ح ٢١١ ، وفي نسخة ش : في خبر آخر قال .

(٢) تهذيب الأحكام (الشيخ الطوسي) : ج ١ ص ٩٠ ح ٢٣٧ .

(٣) في المصدر : بن عبدالله .

(٤) في المصدر : بن عيسى .

(٥) في المصدر : بن سعيد وابنه محمد بن .

(٦) في المصدر : عمر .

(٧) فروع الكافي (الكليني) : ج ٤ ص ٢٧٦ ح ٨ .

العِدّة ، عن سهل(١) ، عن ابن محبوب ، عن شهاب ، عن أبي عبدالله عليه السلام : (في رجل أعتق عشيّة عرفة عبداً له ، أيُجزي عن العبد حجّة الإسلام ؟ قال : نعم... إلىٰ أن قال : وسألته عن ابن عشر سنين يحجّ حجّة الإسلام ؟ قال : إذا احتلم ، وكذلك الجارية عليها الحجّ إذا طَمَثت) ، فعمد الشيخ رحمه الله في الاستبصار ، وأورد(٢) آخره في باب الصبيّ يُحجّ به بما صورته : أخبرني الشيخ ، عن(٣) ابن قولويه ، عن الكليني(٤) ، عن عِدة(٥) ، عن سهل(٦) ، عن ابن محبوب ، [عن شهاب ، قال : سألته عن ابن عشر سنين ... الحديث ، ثمّ أورد(٧) أوّله في الباب الذي بعده ، وهو باب المملوك يحجّ بإذن مولاه ، هكذا](٨) محمد بن يعقوب ، عن عِدة(٩) ، عن سهل(١٠) ، عن ابن محبوب ، عن شهاب ، عن أبي عبدالله عليه السلام : في رجل أعتق... الحديث .

---

(١) في المصدر : بن زياد .

(٢) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ٢ ص ١٤٦ ح ١ .

(٣) في المصدر : أبي القاسم جعفر بن محمد .

(٤) في المصدر : محمد بن يعقوب .

(٥) في المصدر : من أصحابنا .

(٦) في المصدر : بن زياد .

(٧) الاستبصار (الشيخ الطوسي) : ج ٢ ص ١٤٨ ح ٦ .

(٨) لم ترد في نسخة ش .

(٩) في المصدر : من أصحابنا .

(١٠) في المصدر : بن زياد .

وبالجملة : فالمدار على غلبة الظنّ بالصدور ، وكفاك مُنبّها على الاكتفاء في ذلك بالظنّ ، الاكتفاء في تمييز المشتركات بالقرائن التي أقصاها حصول الظنّ ، كروايته عن فلان ، ورواية فلان عنه ، مع أنه من الجائز أن يكون روى عمّن يشاركه في الاسم ، وروى عنه من يشاركه .

* * *

الفهارس العامة

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث

فهرس الأنبياء والأئمة

الكنى

الألقاب

فهرس الأعلام

فهرس الكنىٰ والألقاب

فهرس الأماكن والبقاع

فهرس القبائل والجماعات

فهرس المذاهب

فهرس الكتب

فهرس مصادر الكتاب

كتب الحديث

(١) الأستبصار فيما أختلف من الأخبار / محمد بن الحسن الطوسي / تحقيق وتعليق السيد حسن الخرسان / الطبعة الثالثة ١٩٨٥م .

(٢) الأصول من الكافي / محمد بن يعقوب الكليني / تصحيح وتعليق علي أكبر غفاري / دار الأضواء بيروت .

(٣) الأمالي / محمد بن النعمان العُكبري البغدادي / محمد بن النعمان المفيد / مؤسسة النشر التابعة لجماعة المدرسين / ايران / تحقيق حسين الاستاذ ولي وعلي أكبر غفاري / الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ

(٤) بحار الأنوار / محمد باقر المجلسي / مؤسسة الوفاء بيروت / الطبعة الثانية ١٩٨٣ م .

(٥) بصائرالدرجات الكبرى / محمد بن الحسن الصفار/ منشورات الأعلمي طهران / ايران .

(٦) تنقيح المقال في علم الرجال / عبدالله الماقاني .

(٧) تهذيب الأحكام / محمد بن الحسن الطوسي / تحقيق وتعليق السيد حسن الخرسان / دار الأضواء بيروت / الطبعة الثالثة ١٩٨٥ م .

(٨) التوحيد / محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي / مؤسسة النشر التابعة لجماعة المدرسين ايران / تصحيح وتليق هاشم الحسيني الطهراني .

(٩) الخصال / محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي / منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية ايران / تصحيح وتعليق علي أكبر غفاري .

(١٠) الدراية في مصطلح الحديث / الشهيد الثاني زين الدين العاملي /الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ

(١١) روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه / محمد تقي المجلسي / بنياد فرهنك اسلامي ايران / تحقيق وتعليق حسين الموسوي الكرماني وعلي بناه الاشتهاردي .

(١٢) صحيفة الامام الرضا عليه السلام / الفقه المنسوب للامام / منشورات المؤتمر العالمي للامام الرضا / ايران .

(١٣) عيون أخبار الرضا / محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي / تصحيح وتذييل مهدي الحسيني اللاجوردي / ايران .

(١٤) الغيبة /محمد بن ابراهيم بن جعفر النعماني / منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ، بيروت / الطبعة الأولى ١٩٨٣ م .

(١٥) الغيبة / محمد بن الحسن الطوسي / تحقيق عباد الله الطهراني ايران / الطبعة الأولى ١٤١ هـ

(١٦) فروع الكافي / محمد بن يعقوب الكليني / تصحيح وتعليق علي أكبر غفاري / دار الأضواء بيروت ١٩٨٥ م .

(١٧) كشف المحجة لثمرة المهجة / رضي الدين علي بن طاووس / المطبعة الحيدرية النجف الاشرف .

(١٨) كمال الدين وتمام النعمة / محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي / تصحيح وتعليق علي أكبر غفاري / مؤسسة النشر التابعة لجماعة المدرسين / ايران .

(١٩) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال / علاءالدين الهندي / مؤسسة الرسالة / بيروت / تحقيق بكري حياني وصفوة السقا ١٩٨٩ م .

(٢٠) مستدرك الوسائل / حسين النوري / مؤسسة اسماعيليان للطباعة والنشر ايران .

(٢١) مقباس الهداية في علم الدراية / عبدالله المامقاني / تحقيق محمد رضا المامقاني / الطبعة الأولى ايران ١٤١١ هـ

(٢٢) منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان / حسن بن زين الدين العاملي /

تصحيح وتعليق علي أكبر غفاري / نشر جامعة المدرسين في الحوزة العلمية ايران .

(٢٣) من لايحضره الفقيه / محمد علي بن الحسين بن بابويه القمي / منشورات جماعة المدرسين ايران / الطبعة الثانية .

(٢٤) هداية الأبرار إلى طريق الأئمة الأطهار / حسين بن شهاب الدين الكركي العاملي / تصحيح ومقابلة رؤوف جمال الدين .

(٢٥) وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة / محمد بن الحسن الحر العاملي / تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ايران / الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ

كتب الفقه

(١) الانتصار / علي بن الحسين الموسوي علم الهدى / الشريف المرتضى / ايران ١٩٧٦ م .

(٢) تحرير الأحكام / الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي / نشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ايران / طبعة حجرية .

(٣) الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة / الشيخ يوسف البحراني / مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين ايران .

(٤) الدروس / زين الدين الجبعي العاملي الشهيد الأول / تحقيق محمد كلانتر / منشورات مكتبة المرعشي النجفي ايران .

(٥) رسائل الشريف المرتضى / تقديم أحمد الحسيني / نشر دار القرآن الكريم ايران ١٤٠٥ هـ

(٦) كتاب السرائر / محمد بن منصور بن أحمد الحلي العجلي / تحقيق مؤسسة النشر التابعة لجماعة المدرسين / الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ ايران .

(٧) عدة الأُصول / محمد بن الحسن الطوسي / نسخة حجرية ايران .

(٨) مختلف الشيعة / تحقيق مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين ايران / الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ

(٩) مدارك الاحكام في شرح شرائع الاسلام / السيد محمد بن علي الموسوي العاملي / تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث / الطبعة الأُولى ايران ١٤١٠ هـ

(١٠) المسائل العزّيّة / نجم الدين جعفر بن الحسن المحقق الحلي /تحقيق محمد رضا استادي / الطبعة الأُولى ١٤١٣ هـ

(١١) مسالك الافهام في شرح شرائع الاسلام / الشهيد زين الدين بن علي العاملي / دار الهدى للطباعة والنشر ايران .

(١١) مشرق الشمسين واكسير السعادتين / الشيخ بهاءالدين العاملي / منشورات مكتبة بصيرتي ايران .

(١٢) معارج الأُصول / نجم الدين جعفر بن الحسن المحقق الحلي / إعداد محمد حسين الرضوي / الطبعة الأُولى ١٤٠٢ هـ ايران .

(١٣) معالم الدين وملاذ المجتهدين / جمال الدين حسن بن زين الدين العاملي / مكتبة المرعشي النجفي / ايران ١٤١٠ هـ

(١٤) المعتبر في شرح المختصر / نجم الدين جعفر بن الحسن المحقق الحلي / تحقيق عدة من الأفاضل / مطبعة مدرسة الامام امير المؤمنين عليه السلام / ايران ١٤٠٧ هـ

(١٥) النهاية ونكتها / محمد بن الحسن الطوسي ونجم الدين جعفر بن الحسن المحقق الحلي / تحقيق مؤسسة النشر التابعة لجماعة المدرسين / الطبعة الأُولى ١٤١٢ هـ ايران .

كتب الرجال

(١) اختيار معرفة الرجال المعروف برجال الكشي / محمد بن الحسن الطوسي / تحقيق مهدي الرجائي / مؤسسة آل البيت لاحياء التراث / ايران .

(٢) الأنساب / عبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني / تقديم وتعليق عبدالله عمر البارودي / مركز الخدمات والأبحاث الثقافية دار الجنان بيروت / الطبعة الأُولى ١٩٨٨ م .

(٣) إيجاز المقال في معرفة الرجال / المولى فرج الله بن محمد بن درويش الحويزي / مخطوط

(٤) بلغة المحدثين / سليمان الماحوزي تحقيق عبدالزهراء العويناتي / الطبعة الأُولى / ايران ١٤١٢ هـ .

(٥) التحرير الطاووسي / أحمد بن موسى آل طاووس / تحقيق فاضل الجواهري / الطبعة الأُولى ايران ١٤١١ هـ .

(٦) تعليقة الوحيد البهبهاني / محمد باقر البهبهاني / طبعة حجرية .

(٧) تقريب التهذيب / أحمد بن علي بن حجر العسقلاني / تحقيق وتعليق عبدالوهاب عبداللطيف / دار المعرفة بيروت / الطبعة الثانية ١٩٧٥ م .

(٨) تهذيب التهذيب / أحمد بن علي بن حجر العسقلاني / دار الفكر لبنان الطبعة الأولى ١٩٨٤ م .

(٩) تهذيب الكمال في اسماء الرجال / جمال الدين بن يوسف المزي / تحقيق الدكتور بشار عواد معروف / مؤسسة الرسالة بيروت / الطبعة الثالثة ١٩٨٨ م .

(١٠) جامع الرواة وازاحة الاشتباهات عن الطرق والاسناد / محمد علي الأردبيلي / منشورات مكتبة المرعشي النجفي ايران ١٤٠٣ هـ .

(١١) حاشية الشهيد الثاني على الخلاصة / الشهيد الثاني زين الدين بن علي بن أحمد

الجبعي العاملي / مخطوط .

(١٢) كتاب الرجال / تقي الدين الحسين بن علي بن داودالحلي / تحقيق وتقديم محمد صادق بحرالعلوم / المطبعة الحيدرية النجف الاشرف ١٩٧٢ م .

(١٣) رجال البرقي / أحمد بن عبدالله البرقي / انتشارات دانشكاه .

(١٤) رجال الطوسي / محمد بن الحسن الطوسي / تحقيق وتعليق محمد صادق بحر العلوم / الطبعة الأولى النجف الاشرف ١٩٦١ م .

(١٥) رجال العلامة الحلي / الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي / المعروف بالعلامة / نشر دار الذخائر ايران ١٤١١ هـ

(١٦) رجال النجاشي / أحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي / تحقيق موسى الشبيري الزنجاني / منشورات مؤسسة النشر التابعة لجماعة المدرسين / ايران ١٤٠٧ هـ

(١٧) الرعاية في علم الدراية / الشهيد الثاني زين الدين بن علي بن أحمد الجبعي العاملي / تحقيق وتعليق عبدالحسين محمد علي البقال الطبعة الثانية / ايران ١٤١٣ هـ

(١٨) روضات الجنات في احوال العلماء السادات / محمد باقر الخونساري / منشورات مؤسسة اسماعيليان ايران .

(١٩) الضعفاء / عبدالله بن الحسين الغضائري / مخطوط .

(٢٠) الفهرست / محمد بن الحسن الطوسي / تصحيح وتعليق محمد صادق بحرالعلوم / منشورات الشريف الرضي ايران .

(٢١) مجالس المؤمنين / القاضي نور الله التستري / المطبعة الحيدرية النجف الاشرف .

(٢٢) المجدي في أنساب الطالبيين / علي بن محمد بن علي بن محمد العلوي العُمري النسابة / تحقيق الدكتور أحمد المهدوي الدامغاني / الطبعة الأولى / ايران ١٤٠٩ هـ

(٢٣) مجمع الرجال / عناية الله القهبائي / تصحيح وتعليق ضياء الدين الاصفهاني / منشورات مؤسسة اسماعيليان ايران .

(٢٤) المشيخة / محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي / بنياد فرهنك اسلامي / ايران تحقيق وتعليق حسين الموسوي الكرماني وعلي بناه الاشتهاردي .

(٢٥) معالم العلماء / ابن شهرآشوب المازندراني / منشورات المطبعة الحيدرية النجف الاشرف .

(٢٦) معراج أهل الكمال الى معرفة الرجال / سليما الماحوزي / تحقيق مهدي الرجائي / الطبعة الأولى ايران ١٤١٢ هـ

(٢٧) منهج المقال / ميرزا محمد الاسترابادي / طبعة حجرية .

(٢٨) ميزان الاعتدال / محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي / تحقيق علي محمد البجاوي / دار الفكر بيروت .

(٢٩) نقد الرجال / مصطفى التفريشي / انتشارات الرسول الأعظم ايران .

(٣٠) هداية المحدثين الى طريقة المحمدين / محمد أمين بن محمد علي الكاظمي / تحقيق مهدي الرجائي / منشورات مكتبة المرعشي النجفي / ايران ١٤٠٥ هـ

(٣١) الوجيزة / محمد باقر المجلسي / مخطوط .

(٣٢) الوسيط / محمد أمين الاسترابادي / مخطوط .

(٣٣) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان / أحمد بن محمد بن بكر بن خلكان / تحقيق الدكتور احسان عباس / منشورات الشريف الرضي ايران / الطبعة الثانية ١٩٨٣ م .

كتب التاريخ

(١) الاحتجاج / أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي / تعليق محمد باقر الموسوي

(٢) الأخبار الطوال / أحمد بن داود الدينوري / تحقيق عبدالمنعم عامر / منشورات الشريف الرضي ايران ١٤١٢ هـ

الخرسان / مطبعة سعيد ايران ١٩٨١ .

(٣) الارشاد / محمد بن النعمان العكبري المفيد / منشورات مكتبة بصيرتي / ايران .

(٤) إعلام الورىٰ بأعلام الهدى / أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي / منشورات دار الكتب الاسلامية / الطبعة الثالثة .

(٥) بشارة المصطفى لشيعة المرتضى / محمد بن أبي القاسم محمد بن علي الطبري / منشورات المكتبة الحيدرية / النجف الاشرف / الطبعة الثانية ١٩٦٣ م .

(٦) تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام / محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي / تحقيق عمر عبدالسلام تدمري / دار الكتاب العربي بيروت ١٩٨٩ م .

(٧) تاريخ الطبري / محمد بن جرير الطبري / دار الكتب العلمية بيروت / الطبعة الثانية ١٩٨٨ م .

(٨) ربيع الشيعة / أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي / وهو عين كتاب إعلام الورىٰ .

(٩) السيدة سكينة ابنة الامام الشهيد / عبدالرزاق الموسوي المقرّم .

(١٠) شذرات الذهب في أخبار من ذهب / عبدالحي بن العماد الحنبلي / دار إحياء التراث العربي بيروت .

(١١) فرج المهموم في تاريخ علماء النجوم / رضي‌الدين علي بن موسى بن طاووس / منشورات الشريف الرضي ايران ١٩٨٤ م .

(١٢) الفصول المهمة من العيون والمحاسن / محمد بن النعمان المفيد / منشورات مكتبة الداوري ايران / الطبعة الرابعة ١٣٩٦ م .

(١٣) كشف الغمة في معرفة الأئمة /علي بن عيسى الإربلي /دار الكتاب الاسلامي بيروت .

(١٤) المعارف / ابن قتيبة / دار احياءالتراث .

(١٥) مقاتل الطالبيين / علي بن الحسين أبو الفرج الاصبهاني / منشورات الشريف الرضي أيران ١٤٠٥ هـ

(١٦) مناقب آل أبي طالب / محمد بن علي بن شهرآشوب المازندراني / مؤسسة انتشارات العلامة ايران .

كتب اللغة

(١) تاج العروس من جواهر القاموس / محمد مرتضى الحسيني الزبيدي / تحقيق عبدالستار أحمد فراج / دار الهداية .

(٢) الصحاح / إسماعيل بن حمّاد الجوهري / تحقيق أحمد عبدالغفور عطار / دار العلم للملايين بيروت الطبعة الثالثة ١٩٨٤ م .

(٣) القاموس المحيط / مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي / دار احياءالتراث .

(٤) لسان العرب / ابن منظور / تنسيق وتعليق علي شيري / دار احياء التراث العربي بيروت .

(٥) مجمع البحرين / فخرالدين الطريحي / تحقيق السيد أحمد الحسيني / منشورات مكتب النشر للثقافة الاسلامية ايران ١٤٠٨ هـ

(٦) معجم البلدان / ياقوت بن عبدالله الحموي / دار احياء التراث بيروت ١٩٧٩ م .

كتب الملل والنحل

(١) فرق الشيعة / النوبختي / تصحيح وتعليق محمد صادق بحرالعلوم / منشورات المكتبة المرتضوية النجف الأشرف .

(٢) الملل والنحل / محمد بن عبدالكريم الشهرستاني / تخريج محمد بن فتح الله بدران / الناشر مكتبة الانجلو المصرية القاهرة .

السلام / ايران الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ

كتب متفرقة

(١) إقبال الأعمال / رضي‌الدين علي بن موسى بن طاووس / دار الكتب الاسلامية ايران / الطبعة الثانية ١٩٨٨ م .

(٢) فلاح السائل /رضي‌الدين علي بن طاووس /مركز انتشارات دفتر تبليغات اسلامي حوزة علمية قم ايران .

(٣) الكشاف / محمود بن عمر الزمخشري / دار الفكر بيروت / الطبعة الاولى ١٩٧٧ م .

فهرس موضوعات الجزء الأول

فهرس موضوعات الجزء الثاني